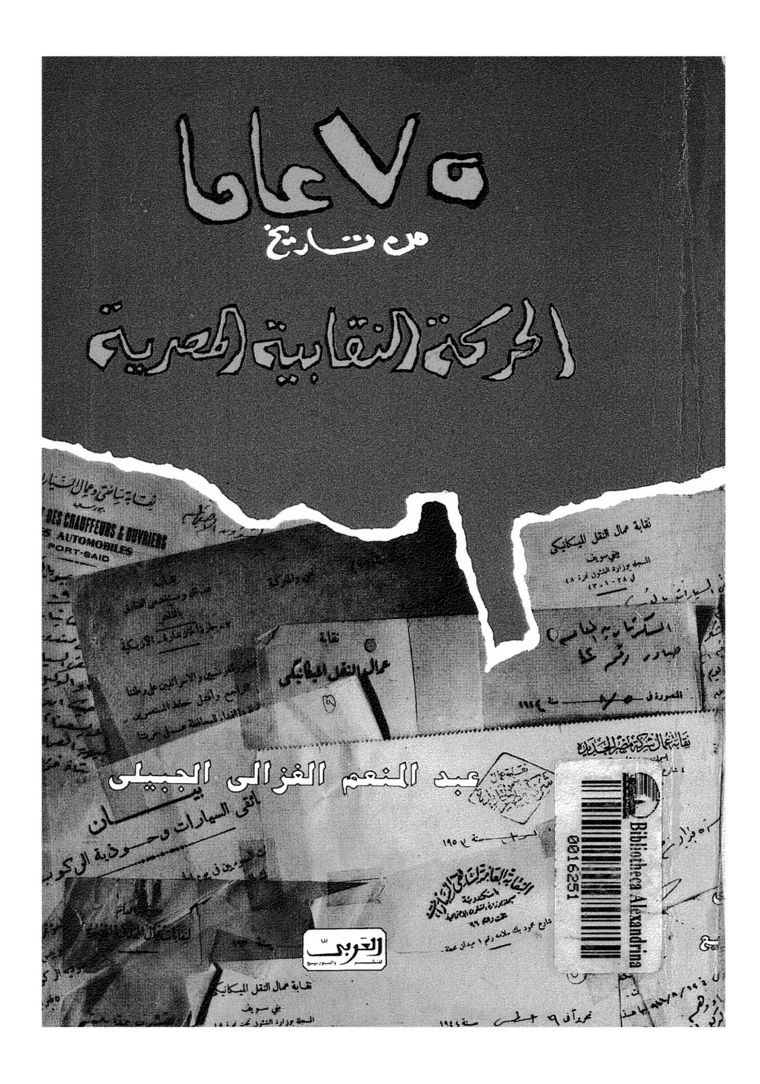
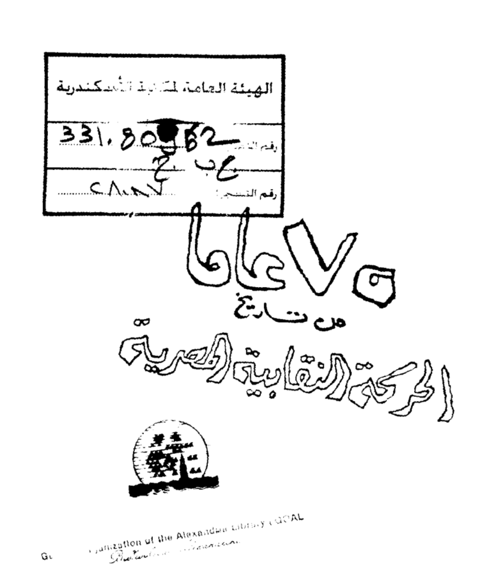


٧٥ عاما
من تاريخ
الحركة النقابية المصرية
عبد المنعم الغزالى الجبيلى
العربى للنشر والتوزيع



عبد المنعم الغزالى الجبيلى



٦٠ شارع النصر العينى - أمام روزاليوسف
(١١٤٥١) القاهرة
ت : ٣٥٤٧٥٦٦ - ٣٥٥٤٥٢٩

تصميم الغلاف والإخراج الفنى

محمد منير

إشراف

رانية اسماعيل

الإهداء

إلى وطنى مصــــر
إلى كل عمال مصر

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

المقدمـــة

الحركة النقابية العمالية المصرية هى أقدم الحركات النقابية في المنطقة العربيه ، وكذلك في القارة الافريقية . ومنذ بداية هذا القرن كانت النقابات العمالية المنظمات الأولى التى خاضت المعارك النضالية منذ الثورة العرابيه ضد مظالم رأس المال الأجنبى وضد السلطات الاستعمارية البريطانية - نضالات عمال صناعة السجاير ، نضالات عمال الترام في مصر والاسكندريه نضالات عمال النسيج في الاسكندريه نضال بؤساء السكك الحديدية وعمال التلغراف . . . وعمال المطابع . . وعمال الترزيه . . الخ .

وقد اخترنا أن نكتب هذا الكتاب لنغطى به تاريخ الحركة النقابية المصرية خلال خمسة وسبعين عاما . . وكنا قد أصدرنا في ١٩٦٨ كتابنا عن تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ حتى ١٩٥٢ . وكتبنا بعد ذلك عن التاريخ بعد ١٩٥٢ مقالات ومحاضرات نشرنا منها محاضرتين في كتابنا " محاضرات عن الحركة النقابية المصرية - العربية - الدولية - الافريقية من ١٩٧٥ - ١٩٨٧ " .

وكانت المحاضرة الأولى : " الحركة النقابية المصرية واقعها المر وآفاق للتطوير " القيت في القاهرة يونيو ١٩٧٥ ، والثانية الحركة النقابية المصرية نشاتها وتطورها القيت في الجزائر ١٩٧٧ - بالمعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل .

والحقيقة اني عندما اكتب عن تاريخ الحركة النقابية انما اكتب ليس فقط اعتمادا على هذا المرجع أو ذاك ، انما اكتب عن حياة عشتها مع عمال مصر وحركتهم النقابيه ، فكثير من القاده النقابيين ومن كل الاتجاهات عايشتهم وشاركتهم معاركهم وكان لى منهم أعز الأصدقاء وأخلصهم .

لقد عايشت المئات من النقابيين ، عملت معهم ، تحملت ماتحملوا من صعاب ، وواجهت ماواجهوا لذلك فإن صفحات مما اكتب تعكس واقعا عشناه بحلوه ومره ، وهو واقع تعلمنا منه الكثير ، ومن مدرسة الحياة النقابية كانت معرفتنا عن الحركة النقابية ونضالاتها من أجل الحريه والديمقراطيه والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطنى . . .

ومن معايشتي للحركة النقابية كانت معرفتى بالنقابيين العرب . وتعرفت في المجال العالمى على كثير من القادة العالميين . لقد تعلمت من كل هؤلاء وشاركتهم مسيرتهم العظيمة . . . من أجل كل قضايا التحرر والاشتراكية والسلام والديمقراطية وحقوق الانسان . . ومن خلال علاقتى هذه أصدرت عمال مصر (١٩٥٨) والثقافة العمالية (١٩٥٨) وصودرتا بعد أول عدد ، وكنت قد أصدرتهما عن مكتب نشر الثقافه العمالية الذى توليت مسئوليته ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ . . . ومن ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧ توليت مسئولية الطبعه العربية لمجلة الاتحاد العالمى للنقابات . . .

أذكر ذلك كله – لأؤكد على حقيقة أساسية هى أننى وأنا اكتب التاريخ النضالى للحركة النقابية المصرية إنما أكتبه من موقع من شارك في الكثير من النضال النقابى والحياة النقابية العمالية عربيا ودوليا ومصريا وافريقيا منذ الأربعينات . . .

* * * *

وأول ما أريد أن أؤكد عليه هو أن هذا الكتاب الذى أعالج فيه تاريخ الحركة النقابية العمالية ، ليس كتابة لتاريخ الطبقه العامله المصرية ، لأن كتابة مثل هذا التاريخ تعنى كتابة تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى خلال مائتى عام ؛ منذ ولاية محمد على وإقامته للصناعة المصرية " الحديثه " ، وعنايته بانشاء وسائل الرى والصرف والقناطر والسدود والترع . . . وكل منشآت كانت مملوكة للدولة ، التى يحكمها محمد على ، والذى كانت ادارته تضع الشروط للعمل المأجور . . المهم أنه كانت هناك طبقة عامله لدى حكومة محمد على ، تعمل في الصناعة وليس وفق نظام الحرف والطوائف والذى ظل يعيش جنبا إلي جنب مع الانتاج الصناعى الحديث المستخدم لعمالة لا تملك غير قوة عملها تبيعها "للمنظم

" بالسعر الذى يفرضه . . أى الأجر . . .

وهذه الطبقة ، هى طبقة اجتماعية مثلها مثل كل الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، ولكنها تختلف عنها طبعا من حيث الموقف من ملكية وسائل الانتاج - فهى لا تملك هذه الوسائل ولكنها تملك القدرة على تشغيلها . . . إذا فكتابة تاريخها شىء آخر غير موضوعنا الذى نكتب فيه اليوم . . وكتبنا عنه قبل ذلك . . وهو موضوع الحركة النقابية المصرية . . .

الحركة النقابية في مصر ، وفى غير مصر هى حركة الجماهير العمالية اليومية من أجل بيع أفضل لقوة العمل ومن أجل ظروف أفضل للحفاظ على قوة العمل . . ومن أجل أن تتحقق الحرية ، حرية القول ، وحرية التعبير ، والتنظيم والحركة . . وصولا لأفضل وضع منه يتمكن العمال بواسطة حركتهم المنظمه أن يساوموا جماعيا أصحاب الأعمال (الرأسماليين) . . .

والحركة النقابية ، أى حركة نقابية تقوم بسواعد جميع العمال بغض النظر عن ألوانهم وأديانهم وعقائدهم السياسية وأفكارهم . . أى أنها حركة كل العمال ، ويجب أن تكون كذلك ، ضد استغلال رأس المال ، وشرائه لقوة عملهم بأبخس الأثمان ، وفرض ظروف عمل عليهم بالغة السوء وذلك كله حتى يتحقق له من الربح أعلاه وأكثره . . وأن يفرض عليهم العمل ساعات طويله أغلبها ليس مدفوع الثمن . . (أى الأجر) .

وليست الحركة النقابية العمالية لعمال الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات هى من نظام الطوائف والحرف ، وحيث في ظل مثل هذا النظام توجد نقابات تجمع بين صاحب " الورشة " وبين العامل ، ويأتى اليوم الذى يصبح فيه العامل بدوره صاحب عمل . .

وليس معنى هذا أن لا يترك نظام الطوائف والحرف تأثيرات على نقابات العمال الحديثه ، وخاصة في العالم الثالث - حيث يوجد في الغالب نظام رأسمالى " تابع " - ان هذه النقابات هى امتداد لنظام الطوائف والحرف ، جوهر نقابات العمال غير جوهر نظام الطوائف والحرف وبنية نقابات العمال غير بنية نظام الطوائف والحرف . .

لقد كان من المهم أن أبدى هذه الملاحظة حول الفرق بين الكتابة عن تاريخ " الطبقه العامله " وبين الكتابة عن تاريخ الحركة النقابية العمالية . . وحيث مازلنا في حاجة لأن يكتب مثل هذا التاريخ ؛ تاريخ الطبقة العامله كطبقة اجتماعية لها نشاتها الخاصه بها في مجتمع رأسمالى تابع . . .

ودراسة تاريخ الحركة النقابية العمالية المصرية منذ نشاتها المبكره - والتى جاءت بعد قرن من الزمان أو اكثر منذ ظهور الطبقه العاملة المصرية - وهى حركة تواجه رأس المال الأجنبى وتحالفه مع كبار الملاك المحليين - وكانت هذه المواجهة تعنى بالضرورة

مواجهة مبكره مع الاستعمار البريطاني ، وهكذا لم تقتصر حركة النضال اليوميه على المطالب الخاصه بالعمال ، انما امتدت لتناضل من أجل قضية الوطن ، قضية الاستقلال والتحرر الوطنى . . . وليتضح لنا هذا القول نقدم الجدول التالى بحجم رأس المال الأجنبى والمحلى (المصرى) من ١٩٢٢ حتى ١٩٥٠ . . .

السنة	رأس المال الأجنبى	رأس المال المصرى	المجموع
	جنيه مصر ى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٢٢	١١١.٣٠٠.٠٠٠	٨.١١٣.٠٠٠	١١٩.٤١٣.٠٠٠
١٩٣٢	١٠٢.٢٩٥.٠٠٠	١٤,٨٧٦.٠٠٠	١١٧.١٧١.٠٠٠
١٩٤٨	٩٢.٥٥٤.١٧٧	٤٨.٨٠٣.٨٢٣	١٣٨.٨٦٣.٠٠٠
١٩٥٠	٩١.٧٦٢.٧٧١	٤٨.٣٨٥.٣٢٣	١٤٠.١٤٨.٠٩٤
المصدر : احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ - ١٩٥٠.			

إن كل نضال خاضه عمال مصر منذ بداية هذا القرن من أجل حقهم في أن يكون لهم تنظيمهم النقابى الحر والمستقل عن كل سلطة أو ادارة ومن أجل أن تتحقق لهم أجور أعلى توفر لهم حياة آدميه وساعات عمل أقل وشروط عمل أفضل . . . كان هذا النضال في نفس الوقت نضال ضد المستعمر ومن أجل حرية الوطن . . . ولم يكن لها من توجه إطلاقا للتفاهم مع السلطات الاستعمارية ومع كبار الملاك . . . وهذا أمر تميزت به الحركة النقابية منذ نشأتها . . . وهكذا ظل موقف المستعمر دائما أبدا ضد وجود حركة نقابية حرة ، ظل معاديا لها وضد أى توجهات لمنحها حقوقها الديمقراطية . . . وكذلك كانت نصيحة الأجهزة الخاصة بعد ٢٣ يوليو الحذر من حركة نقابية مستقله وغير تابعه ، لأن مثل هذه الحركة - وقد تكون هى الوحيده - من بين كل الحركات التى لن تحنى رأسها في محراب سلطة . . . وليكن التعامل معها باسلوبى اللين والبطش ، ولتكن الحرية الممنوحه والمشروطه هدفها دائما ألا تكون الاستقلالية كامله وألا تكون الشخصية المعنويه إلا للمستوى الأعلى وألا يكون المال

في أيدى المنظمات القاعدية وأن تكون السيادة دائما للجهات الادارية التى وحدها تمنح وتمنع ، تأخذ وتعطى ، وأن تكون كل الأوراق في يدها ومن خلف ستار . . .

كان سلاح الاضراب ملازما للحركة النقابية المصرية منذ نشأتها ، وكان استخدامه هو شهادة ميلاد التنظيم . . ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن تاريخ الحركة النقابية نشأة وتطورا الا ويكون الحديث عن الاضرابات العمالية الهادفة الواعية بما تريد تحقيقه من مطالب وحقوق تؤخذ من الادارة الرأسمالية . . . وليس كل ما أرادته الحركه النقابيه أخذته بالاضراب ، ولكن كل الحقوق التى أخذتها - أخذتها - بالاضراب ، والاضراب لا يعنى الفوضى والتخريب ، ولكنه يعنى ارغام طرف رأس المال المتغطرس أن يجلس إلي مائدة المفاوضات ، مائدة المساومة الجماعيه ليعطى ما طالبت به الحركه ، وقد يكون العطاء لكل ما طالبت به الحركة ، وقد يكون لجزء مما طالبت به ، وقد لا يكون عطاء ويكون تأجيلا للمساومة حول المطالب . . . وتاريخ " الاضرابات العماليه " ليس هو كل تاريخ الحركه العماليه انما هو صفحة من كتاب تاريخها الضخم . . .

وتاريخ الحركة النقابية - هو تاريخ نضال طويل من أجل وحدة التنظيم ، وحدة التنظيم القاعدى ، ووحدة التنظيم على نطاق الصناعة أو المهنه - النقابة الصناعيه العامه أو الاتحاد المهنى - والوحدة على النطاق القومى ، بقيام المركز الواحد الموحد لكل الحركة النقابية ، فيكون بذلك البناء الهرمى للاتحاد العام لنقابات العمال من القاعدة إلي القمة [وليس من القمة إلي القاعدة] وان يكون هذا التنظيم الهرمى - الرأسى - ليس خالقا لهيئة تسير التنظيم بالأوامر ، بل يجب وان يكون لهذا التنظيم بنية أفقية ليتحقق بها التضامن بين مختلف شرائح العمال في الصناعة والتجارة والخدمات والزراعة وألا تكون البنية الأفقية هى بداية بقرار من القمة ، انها يجب ان تكون مشاركة في صنع القمة وتسييرها . . .

ودراستنا لتاريخ الحركه النقابية تؤكد لنا أن الادارة والسلطة الرأسمالية روجت دائما لأن يكون مصدر التسيير اليومى والذاتى للحركة هو من القمة ، أى بالقرار الصادر من القمه دون حوار مسبق يدور بين مختلف الأراء والتوجهات ، وعلى نطاق التنظيم كله من قاعدته إلي قمته شاملا كل مستوياته . . ولقد تغير مستوى تدخل السلطه والاداره الرأسماليين على طول التاريخ ، تغير من التدخل بالحضور والمشاركة في الاجتماعات النقابيه ، ومن امتلاك الإدارة بقرار السماح للتنظيم بممارسته لنشاطه وبصدور القرار بالحل الادارى للتنظيم . . وباصدار القوانين المحرمة لأى نشاط نقابى حر ومستقل . . إلي

اسلوب التدخل في ممارسة حق الانتخاب لقيادات لا تريدها الاداره وسلطة رأس المال ، مثل تكوين الاتحاد من القمة - مثلا الاتحاد العام في ١٩٥٧ - أو اعتراض التنظيم السياسى الحاكم على ممارسة حق الترشيح والانتخاب ، كاشتراط موافقة الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى ، ثم الحزب الوطنى ثم المدعى العام الاشتراكى . .

وتاريخ الحركة النقابية كان دائما هو تاريخ الصراع بين الذين يريدون تنظيما نقابيا له مركز قائد واحد والذين يريدون تعدد المراكز القائده حيث يكون كل مركز تابع لحزب أو منبر أو اتجاه سياسى . . انه تاريخ وحدة الحركة النقابية المصرية وهو تاريخ الرفض التعدد ، لأن التعدد يعنى تبعثر قوى الحركة النقابية وفرقة كلمتها وتشتت قرارها وضعف ارادتها - والسماح لكل قوة راسمالية ولكل قوة معادية للديمقراطية ان تنقض على " الحركة " وتتمكن من توجيه الضربة تلو الضربة إليها ، وأحيانا كثيره دون رحمة . .

ولقد سبق لعمال مصر أن عاشوا التعدد وجربوه . . في الثلاثينيات على أيدى عباس حليم (وحزبه العمالى بقيادة البكوات والباشوات) وحزب الوفد حزب البورجوازية الوطنية وكبار الملاك . . وكانت النتيجة ضعف النضال العمالى والفشل في حشد القوة المنظمه نقابيا والتى لم تكن كبيره . . . وقتها لمواجهة هجمات راس المال وزيادة حدة استغلاله للعمال . . .

وجرب عمال مصر التعدد كذلك في الأربعينيات وعندما كان كل حزب من اليسار مزهو بشعاراته فكانت اللجنة التحضيرية وكان مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية ومؤتمر النقابيين . . . ولهذا السبب كان تعطل قيام اتحاد لعمال مصر ، حتى جاء حريق القاهرة ليحرق معه المؤتمر التأسيس والذى جاءت للمشاركة فيه وفود من السودان ومن الاتحاد العالمى للنقابات . . . وحتى جاءت . ثورة ٢٣ يوليو فكان التاجيل ولأجل غير مسمى . . حتى انفرد مجلس قيادة الثورة باعلان تشكيل الاتحاد العام عام ١٩٥٧ - مقتنعا بالحجج - الأمنية ، ان قيام هذا الاتحاد يعنى قيام أخطر مؤسسة قد تهدد " الثورة " ولتأتى مفروضة من أعلى ومحكومة بقبضة حديدية - ولتأتى خالية من أى عناصر أو قوى من يسار الأربعينيات والخمسينيات . . .

والشيء العجيب ان الدعوة إلي التعددية التى ارتفعت بها أصوات يساريه على حياء في السبعينيات وترتفع اليوم بصوت عال ومعها عناصر غير يسارية تجيء في عصر تسعى فيه كل القوى في الحركة النقابية العالمية لتوحيد المراكز النقابية المختلفة في بلدان

العالم الراسمالى لمواجهة الشركات متعددة الجنسية . . .

التاريخ النقابى المصرى ، شانه في ذلك شأن أى تاريخ نقابى في العالم يعلمنا أن نعمل على الوصول داخل التنظيم النقابى إلي الابتعاد عن كل ما هى نقاط خلافيه وأن نوحد كل جهودنا للتاكيد على نقاط الالتقاء . . وقراءتنا لتاريخ الحركة النقابية المصرية تؤكد لنا على ضرورة أن ننهج هذا النهج فتحقيق ذلك يعنى أنه يمكننا أن نعبىء أعرض القوى وأوسعها في جبهة عمالية لتواجه جبهة الملاك القدامى العائدون والجدد فاتحو الابواب على مصاريعها لرأس المال الأجنبى . . .

وما نود أن نؤكد عليه هو أن التعددية المرفوضه هى تعددية المراكز النقابية ، أى أكثر من نقابة واحدة لصناعة واحدة أو مهنة واحدة ووجود أكثرمن اتحاد عام واحد للعمال . . ولكن التعددية التى لا نرفضها - والتى نصر عليها هى التعددية داخل التنظيم الواحد للأراء ولانتماءات ، شرط أن يكون هذا التواجد غير معطل لوحدة القرار في مواجهة رأس المال أو أى عدوان له على الحقوق المكتسبه والحقوق المطلوب تحقيقها . . .

ليس في العمل النقابى وهو ما يجب أن يكونّ أن يملى طرف على طرف آخر في الحركة النقابية رأيه بحجة أنه الطرف " الأكبر " أو " الأقدم " أو الأكثر رفعا لشعارات طنانة براقة ذات رطانة ثورية . . .

* * * *

وتؤكد لنا الحركة النقابية المصرية ومن خلال كتابة تاريخها أنها سباقة بمواقفها الوطنية المعادية للاستعمار ، الأمر الذى جعلها دائما صاحبة تاريخ طويل من النضال من أجل وحدة كل القوى المناضلة ضد الاستعمار ، وهى ترفض كل دعوة لاحداث فرقة في كلمة المصريين لأن مثل هذه الدعوة انما تكون في صالح الاستعمار ، والموقف من الاستعمار كان ومازال كما هو ، فالاستعمار مازال يهددنا في كل شىء ولكن بأساليب جديدة . . وستظل الطبقة العاملة وقد تعلمت درس الوحدة وأهميته من مسيرة حركتها النقابيه - تدعو إلي وحدة مع كل القوى الخيره في مواجهة مع أى غزاة جدد ، وما أكثرهم اليوم . . .

وخلال مسيرة النضال الوطنى الثورى المصرى حدثت متغيرات عديده . . فكانت - مثلا - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم كانت المواجهة مع الاستعمار الصهيونى وكان ارساء قواعد خطة تنمية مستقلة لبناء الاستقلال الاقتصادى ، ومن ثم كانت خطة بناء قطاع اقتصادى عام متحرر من قبضة الأجانب ومن قبضة خلفائهم من كبار الملاك المحليين . . وحماية

وتطوير هذه المنجزات يتطلب من الحركة النقابية وحدة ووعيا بالمهام الاستراتيجية وخاصة بعد بروز القوى المضادة بعد هزيمة ١٩٦٧ ووصولها إلي تملك قرار التنمية منذ السبعينيات والذى يريد أن يقرر بيع كل ما كان وطنيا معاديا للاستعمار الأجنبى والصهيونية . .

فلنقرأ صفحات هذا الكتاب وليقل كل من يرى رأيا رأيه فيه حتى يمكننا بروح الجماعة من تصحيح ما نرى أنه يجب أن يصحح ، ولا حقاق الحقيقة كلما كان ذلك مطلوبا ، لأن التاريخ هو وسيلة من الوسائل التى بها تعى الحركة العمالية ذاتها ومهمتها ، ومن المهم جدا كما يعلمنا التاريخ أن تكون هذه الرؤية جماعية . . .

* * * *

ونحن نكتب هذا التاريخ ليتعلم العمال من تاريخهم الكثير ، وليتاكد لديهم أن دور النقابات الذى من أجله قامت لم ينتهى ، بل أن الحاجة إليه تتاكد كل يوم أكثر . . .

لماذا لم ينته دور النقابات كما يحلو للبعض أن يدعى في ظل الظروف العالمية الجديده...... ؟ حقا نحن نعيش في عصر جديد ، هو عصر الطاقة النووية ، عصر الثورة العلمية التقنية ، عصر الصعود في مجال الألكترونيات وانتشار الكومبيوترات . . وكل هذه عوامل مهمه لتحقيق خير جديد للبشريه . . ولكنها في نفس الوقت قد تكون عاملا منذرا بفناء البشرية . . أو عاملا لزيادة حدة الاستغلال - استغلال الانسان لأخيه الانسان - استغلال العالم المتقدم للعالم المتخلف . . . انه في ظل استخدام هذا التطور بطريقة رأسمالية وبهدف عسكرة الصناعة بغية الحصول على أرباح طائلة والتشديد على الاستمرار في استغلال العالم الثالث خاصه . . نعم مازال للنقابات العمالية دورها في حشد وتعبئة وتنظيم العمال بكل مستوياتهم للمواجهة مع تمركز رأس مال الشركات فوق القومية أو متعددة الجنسيات ورأس المال المالى العالمى انطلاقا من أن العالم الثالث وعماله " لا يمكن أن يتعايش مع النظام الرأسمالى العالمى ، فكيف يمكنه أن يتعايش مع النظام الامبريالى الذى داس على كرامته وحريته واستقلاله وحتى على رغيف خبزه . . . والذى انفردت باتخاذ القرار بشأنه الدولة العظمى الولايات المتحده الأمريكية ، فأصبحت لا تتعامل مع العالم الثالث إلا بالعصا . . . وهكذا فإن القول بأن العالم الثالث يعيش بين معسكرين اليوم ، فيمكنه أن يهرب من الشر (وهو أمر مستحيل) بأن يعيش محايدا بينهما هو قول غير مستقيم ويأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه . . . ومن خلال دراستنا لتاريخ الحركة النقابية المصرية سيمكننا أن نتعلم هذا الدرس حيث لا يمكن للنقابات أن تكون محايدة بين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى ، ومن ثم لا يمكن أن تكون محايده

بين جبهة رأس المال تلك وبين الأحزاب الوطنية والتقدمية . اعتقد بذلك أن دراستنا لتاريخ الحركة النقابية المصرية ليست ترفا بقدر ما هى ضرورة لان تعى الحركة النقابية ذاتها ودورها وأن هذا الدور ضرورى في كل وقت ما دام هناك رأس مال يستغل الانسان ويضطهده .

نعم ! ان جوهر ثورة التحرر الوطنى مازال قائما ، وان اسبابها مازالت قائمه ، وأن أهدافها مازال مطلوب انجازها – وكل قول غير هذا يريد من الحركة النقابية أن تغمض عينها وأن لا ترى القوى التى تواصل سحقها . . .

دراسة التاريخ – النضالى العمالى ستجعلنا في الحركة النقابية نرى بوضوح أن الحادث الآن ليس توازنا عالميا – انما هو عدم توازن عالمى جد خطير حيث الفقر المنتشر على أوسع نطاق يعيش مجاورا لواحات الرفاهية والترف عالى التكلفة . . وحيث ينتظر أكثر من نصف مليار إنسان يوميا الموت جوعا حيث أن ١.٦ مليار انسان يعيشون تحت خط الحد الأدنى للفقر وحيث يزيد جيش العاطلين عن العمل عن ٦٠٠ مليون ويقرب عدد الأميين من المليار . . وحيث يقدر أن مليارى شخص لا يحصلون على مياه عذبه عادية ، وحيث مليار محروم من ظروف سكن ملائمة تليق بالانسان وحيث يوجد ١.٥ مليار محرومين من التغذيه المناسبه . . وحيث تعانى الطفولة الكثير ، ويموت يوميا ٤٠ ألف طفل وينام مئات الألوف من الأطفال جياعا ! !

وإذا علمنا أن ٧٥٪ من سكان كوكبنا يعيشون في العالم الثالث عرفنا أن هذا العالم الثالث هو الذى يتحمل الأعباء الثقيلة الناجمه عن استمرار الاستغلال الرأسمالى على نحو أكثر بشاعه في ظل اغطية كاذبة باسم الديمقراطية .

وكل زيادة في عدد السكان هى زيادة يومية في فقراء سكان العالم الثالث حيث ينتظر كل مولود دينا خارجيا هائلا غير قابل للسداد وهو قيد على التنمية في مناطق العالم الثالث التابعه والخاضعه للنظام الراسمالى العالمى .

إذا وضعنا كل ذلك في اعتبارنا فإننا بدراستنا لتاريخ الحركة النقابية سنعرف أنه من الواجب الضرورى أن تكون هناك مواجهة بين الحركة النقابية وبين المتسببين في هذه الشرور التي تحيط بالبشرية . .

وكما حددت الحركة النقابية المصرية واجباتها عبر التاريخ ضد اعداء العمال ، فانها تحدد اليوم واجباتها ضد هؤلاء الأعداء رغم تغير ألوانهم واشكالهم سواء كانت رؤوسهم عاريه أو كانوا يلبسون القبعه أو الطربوش أو " العقال " وسواء كانت اعلامهم تحمل نجوما خماسية أو نجمة سداسية . .

هذه صفحات من تاريخ حركتنا النقابية المصرية ، في حاجة إلي المزيد ، وفى حاجة إلي التعمق أكثر ، وفي حاجة إلي الوثائق التى يصعب الحصول عليها في هذا المجال والتى كثيرا ما تكون قد دفنت في مقابر الموتى لتخفى جرائم ارتكبت في حق الانسان العامل أو لتخفى فسادا .

* * * *

هذه صفحات من التاريخ نرجو أن تعطى الدرس لصياغة برنامج الحركة النقابية لتهتدى به لتحقيق ديمقراطية شعبيه لا تعرف عبادة " لفرد " ولا ديكتاتورية لطبقة فوق كل الطبقات ، ولا استغلال للفقراء يزيدهم فقرا على فقر ، ولا زيادة في المظالم باسم القانون أحيانا والحرية الفردية أحيانا أخرى . . . وفي نفس الوقت فلنتعلم جميعا من الحركة النقابية درس التعدديه داخلها واحترام كل رأى الآخرين وأننا نريد سلطة للشعب كل الشعب وليست لمجموعة أحزاب يساريه أو تقدميه . . والتى يجب أن تكون هى الأخرى مستعدة للزوال ان هى نسيت أنها وجدت لتقود لا لتحكم ولا لترث " الميرى " ممن سبقوها. ولنتعلم من دراستنا لتاريخ الحركة النقابية أننا جميعا نعمل يدا واحدة ، وأن فعلنا "جماعى " ، وأننا لسنا " مخطئين " لأحد وسوف نكون الأحسن كلما اعترفنا بخطأ وصححنا هذا الخطأ وعلى الملأ . . .

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

القاهرة ٢٣ / يوليو / ١٩٩١



نشأة الصناعة والعمل المأجور

بدأت الصناعه الحديثة في مصر منذ عصر محمد على حيث عرفت مصر نظام المصنع الذى يعمل فيه عدد كبير من العمال على أساس بيع قوة عملهم للمخدم ، وكان هذا المخدم في ظل نظام محمد على هو حكومته ، وليس على أساس التنظيم الحرفى ، وهو التنظيم الذى لم تكن تعرف البلاد غيره تنظيما للانتاج . وكان هذا التنظيم الحرفى قائما على أساس نظام الطوائف والأصناف لتغطية الاحتياجات المحلية مثل حرفة النسيج اليدوى وحرف الغزالين والصباغين والحائكين والحذائين والزجاجين والبنائين .... ألخ ، لقد كان عماد الانتاج في المجتمع المصرى الفلاحون . * والصناع الحرفيون .
وكان نظام الطوائف والاصناف يقوم على مراتب ثلاثة تكون هيكله التنظيمى : -

١- الرؤساء (النقباء) ٢- العرفاء ٣- الصبيان

وكان على رأسى كل الطوائف رئيس عام هو « السرنجار » (شيخ الطوائف كلها .
وكان شيخ الطائفه أو نقيبها يفصل في المنازعات التى تقوم بين أفراد الطائفة ويجبى الضرائب المفروضه على الطائفه من قبل الحاكم ، وهو المسئول عن الاضطرابات التي تحدث داخل طائفته ، ويقوم بتحديد نظام الاجور وشروط تنفيذ العمل ، والترقيه من مرتبة الصبى إلي مرتبة العريف (الصانع) لم تكن تتم إلا بعد موافقه الشيخ ، بعد موافقة رئيسه والقيام بأجراءات ومراسيم خاصه متوارثه عن تقاليد ونظم قديمة فيها كثير من عادات ومراسيم النظم الدينية القديمه واشارات ونظم الجمعيات السريه التى نظمت الحرفيين في العصور القديمة . وعلى غير ما كان يتم في الاحياء الصناعية الشعبية في المدن المصرية ، فأن محمد على أقام عددا كبيرا من المصانع والورشى ، لخدمة أغراضه الحربية ، وحيث كان يعد عدته للاستقلال عن الدولة العثمانية .

فاقام المصانع الحربيه ومنها مصانع القلعه للاسلحه ومصانع الحوض المرصود ومصانع لإنتاج السلع المدنيه كمصانع الغزل والنسيج ومصانع صناعة النيلة للصباغة ، وأنشأ ترسانة الاسكندريه ومصانع للكتان والحرير وقد بلغ عدد هذه المصانع حوالى ٢٩ مصنعا ، واشتغل فيها ٣٠ ألف عامل بأجر من مجموع سكان البلاد البالغ عددهم (٢٣٠٠٠٠٠). ومن بين هذه المصانع وجدت مصانع كبير ه أستخدمت أكثر من ألف عامل.

---

*راجع صفحات من كتاب «لمحة إلي مصر » أ . ب كلوت بك ترجمة محمد مسعود الجزء الرابع وصف تفصيلى لطوائف الحرف أيام محمد على ، وللصناعة المصرية ، والصناعات الكبرى التى انشأها محمد على من ص ٣٣ الى ص ٦٣ .

مثل القلعة للاسلحة (١٥٠٠ عامل) ومصانع الحوض المرصود (١٢٠٠ عامل) .

وقد كانت هذه النهضة الصناعة ضربة من الضربات التى وجهت إلي الحرفى وأضعفته إلي حد كبير وأن لم تقض عليه .

وإلى جانب نشأة العمل الصناعى المأجور في ورشى وفبارك محمد على فقد وجد على نطاق ضيق جدا أنواع من العمل الزراعى المأجور ، خاصه وأن محمد على ظل محتفظا بنظام السخرة ، الذى كان يستخدم حوالى ٤٠٠ ألف (فلاح) لمدة أربعة أشهر في السنه في الاشغال العامه . *

قبل القرن التاسع عشر ، وخاصة قبل مجيء محمد على واستيلائه على مصر - كان التوجه الرئيسى للزراعة والانتاج الزراعى إشباع الاستهلاك المحلى .

وكان الفلاحون المنتجون - كرقيق في الأرض تابعين للملتزمين . وقد تميز هذا المجتمع بتعدد نظام الضرائب والذى كان يتم تحديده حسب أهواء الحاكم - ومنها ضريبة حق الطريق (تقديم الطعام لأتباع الحاكم واستضافة الحامية العسكرية التى كانت تمر بالقرى) ، وضريبة الميرى والبرانى والكشوفيه (والكشوفيه هى التى تدفع للكشاف - حاكم الاقاليم) .

وبمجيء محمد على وضربه لطبقة المماليك والغائه لنظام الالتزام وتوحيده لجهة التحصيل للضرائب - وتحويله الانتاج الزراعى من انتاج للاستهلاك المحلى - انتاج الحبوب والبقول والكتان - إلي انتاج سلع للسوق وخاصة انتاج القطن - كسلعه للتصدير .

ويمكننا القول بأن النظام الصناعى الذى أقامه محمد على كان البداية في نشأة وظهور العمل المأجور وحيث لا يحصل العامل على وسيلة عيشة الابيبعه قوه عمله لحكومة محمد على التى كانت تمتلك هذه المصانع ، هذا رغم أن الباشا كان يسيطر على هذه القوه العاملة سيطرة كامله بسلطاته المطلقه والتى كانت تصل إلي حد جمع العمال بالقوة للعمل في هذه المصانع ، ولكن مقابل أجر .

وهنا نجد أن محمد على كان يشترى قوة عمل هؤلاء العمال بشروط يحددها هو ويفرضها ، أى أن سوق العمل لم يكن يحكمه قانون العرض والطلب ، بقدر ما كانت تحكمه السلطة التى احتكرت كل شيء . ويؤكد ذلك على حقيقتين هما : أن قوة عمل مأجورة قد وجدت ، وأن طريقة تشغيل هؤلاء العمال لم تكن تتم وفق أسس وقواعد التنظيم الحرفى للانتاج .

القضية هنا أن هذه القوى الجديدة والتى بدأت في الظهور مع نظام المصنع لم تظهر وفق الاشكال التقليدية التى عرفها المجتمع الرأسمالى الأوربى - لقد أخذت في الظهور وتطورت بشكل خاص يتفق وطبيعة الاقطاع الشرقى والذى أخذ في الانحلال

---

* د لمحة عامة إلي مصر ، المرجع السابق

بطريقة مغايرة للطريقه التى أنحل بها الاقطاع الاوروبى .

أن نمو زراعة القطن وزيادة محصوله - يمكن أعتبارها الأساسى في تصنيع مصر . وأنه قبل محمد على عرفت مصر صناعة للغزل والنسيج ، وكانت حالة النساجين مزدهره ولكن كانت صناعة حرفية وعائليه . ولكن ابتداء من ١٨٢٢ بدأت هذه الصناعه تنتقل من المرحلة الحرفية إلي المرحلة الصناعية ، وهى مرحلة أدت إلي وجود طبقة عامله جديدة ، وفى نهاية حكم محمد على كان يوجد حوالى ٣٠ ألف عامل صناعى . وفى الحقيقه لقد كانت معظم الأيدى العاملة من الأجانب . وأول مصنع كبير للغزل انشىء في بولاق كان يعرف باسم مالطه ، لان معظم العاملين فيه كانوا من جزيرة مالطه ، ولكنه وفق سياسة محمد على تم تشجيع واعداد عمال مصريين للعمل في الصناعه الناشئه ، وليحلوا محل العمالة الاجنبية . ورغم تاهيل أعداد كبيره من المصريين للعمل الصناعى ، فأن عملية احلالهم محل العمال الاجانب كانت دائما صعبه ، ولكن يمكننا أن نقول أن عمليات " التحديث " وظهور طبقة عاملة و " التمصير " كانت كلها عمليات مرتبطة وتطورت مع بعضها .

إن تطور زراعة القطن في مصر ، واعادة توزيع ملكية الارض ، وفتح السوق أيام سعيد - حرية التجارة ، ألغاء ضريبة الدخولية - قد أدت نهاية القرن إلي حدوث تطورات هامه في أوضاع الجماهير المصرية ، وخاصة الجماهير الفلاحية . فتضاعف دخل الفلاحين في الفترة من ١٨٣٤ إلي ١٨٦٠ ثلاث مرات وخاصة في فترة الحرب الاهلية الأمريكية .

ولكن تطور زراعة القطن تلك كانت تتطلب حجما من العمل الكبير والصبور والرخيص - أعداد الأرض وعزقها وزرعها وجمع المحصول - ولقد عرف الفلاح من واقع خبرته أن خير ما يمكن استخدامه في العمليتين (الأطفال - ومن ثم أرتبطت زراعة القطن بتكوين الأسرة الفلاحية العمالية في الريف المصرى ، وارتبط حجم المحصول باعداد الأطفال المستخدمين في هذه الاعمال - وهى أعمال ضخمة وهامة لايمكن انجازها الابقدر كبير من العمل الرخيص جدا هذا بالاضافه إلي ناحية فنية في هذه العمليات حيث أن حجم شجيرات القطن يسمح للاطفال بالتعامل معها .

وهكذا سنجد أن ظاهرة استخدام الأحداث في العمل على نطاق واسع ارتبطت بزراعة القطن - وامتدت عملية استخدامهم من العمل الزراعى إلي استخدامهم في العمليات الاخرى المرتبطه بتسويق القطن وأعداده للتصدير إلي الأسواق الأوروبيه - في المحالج - حيث كان المطلوب كما كبيرا من العمل يشترط فيه قدرا كبيرا من العمل اليدوى والرخيص في نفس الوقت .

وفي نهاية حكم محمد على كان نظامه الاحتكارى قد أخذ فى الضعف والانهيار بسبب مغامراته العسكرية والسياسيه والتوسعيه تلك السياسه التى لم يكتب لها النصر أمام مدافع الرأسمالية الغربية الاستعمارية وأمام التدخل الاجنبى ، فاضطر محمد على

في ١٨٤١ إلي أنقاص أعداد جيوشه ، فأخذت الصناعات التى أنشأها في الانحلال والأندثار، فقد كان هدف الصناعات الرئيسى هو إمداد جيوشه وأسطوله باحتياجاتها . لقد كان هدف الرأسمالية الأوروبيه هو اخلاء البلاد من أى قوة يكون في قدرتها مواجهتها . ولقد سمح توقف العديد من المصانع لنظام الطوائف - بان يستعيد كيانه ، فعادت طوائف الحرفيين والصناع إلي الظهور من جديد في محاولة لأحياء تنظيمها الخاص والذى لم يكن قد قضى عليه لا واقعيا ولا قانونيا . ولكن محاولة العودة تلك تمت في ظل ظروف جديدة - ظروف زحف الرأسمالية الأجنبية على البلاد ، التى كان يهمها بالدرجة الأولى إتمام سحق الصناعات الحرفية المصرية حتى لا تتمكن من التصدى لغزوة رأس المال الأجنبى وظروف تحول الزراعة المصرية لتنتج سلعا زراعية للسوق وخاصة للسوق الرسمالى العالمى ، وكان في مقدمة هذه السلع الزراعية الرأسمالية القطن . وهو تطور استلزم نشؤ صناعات مختلفه متعلقه بنقل هذه السلعة وأعدادها للتصدير . *

أنه حول التطور في الاقتصاد بأنتاج سلعة أو مجموعة سلع زراعية معدة للتصدير ثم إنشاء وإقامة القاعده الاقتصادية للنظام الرأسمالى في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وارتباط هذا بسيطرة الرأسمالية الأوروبية على مقدرات البلاد وخاصة في ظل حكم إسماعيل .

خلال السنوات الاثنى عشر الأولى من حكم أسماعيل شقت قناة السويس ، وحفر (٨٤٠٠ ميلا) من قنوات الرى ومد أكثر من ٤١ خطا للسكك الحديديه بلغ طولها ١٨٩٥ ك . م تربط بين مناطق المحاصيل وبعضها وبينها وبين موانى التصدير ومد ٢٢ خطا تلغرافيا طولها (٣٤٣٥ ك . م) ، وتم بناء أربعمائة وثلاثين كوبرى وأصلح ميناء الأسكندرية أو تم تشييد أرصفة ميناء السويس ، وأنجز بناء خمسة عشر فنارا وأربع

---

* كتب جازاى قنصل فرنسا إلي وزارة الخارجية الفرنسية في ٢١ مارس ١٨٧٧ رسالة جاء فيها : " اندفعت زراعة القطن اندفاعا قويا في سبيل الرقى فاصابت نجاحا حسنا ، مما أدى إلي انقلاب اقتصادى في الزرلعة والصناعة وتوزيع القوى والثروة في جميع انحاء الاراضى المصرية . عندما نشبت الحرب الامريكية لم تكن طريقة الحلج التى بيستعملها الفلاح لتكفى حلج المحصولات الموفورة ، وانشئت شيئا فشيئا محالج في أهم مدن الوجه البحرى حلت محل العمل اليدوى والالات الأولية التى كانت قليلة العدد بقدر ما كانت بطيئة . هذا بالإضافة إلي الواحد وسبعين محلجا التى تعمل للمزارعين ، فإن بعض الملاك الأثرياء الذين يروون أراضيهم بالات بخارية ، كانوا يستخدمون هذه القوة في فصل الشتاء لحلج أقطانهم ، وكما أن بعض التجار الذين يحتكرون في أيديهم محصول بلدان متفرقة تبعد كثيرا عن الأسواق العمومية ، أنشاوا محالج للأقطان التى تسلم إليهم . وإذا أضفنا محالج الدوائر السنية إلي هذا الرقم بلغ المجموع المائة ، تتراوح طاراتها بين العشرين والمائة ، مجهزة كلها من انكاترا على طريقة بلات وتختلف قوة آلاتها من عشرين إلي خمسين حصانا .. " اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية - لجورج جندى بك - وجاك تاجر (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧) ص ١٧٣

وستين مصنعا للسكر* ، وزادت مساحة الأراضى المزروعة من أربعة ملايين فدان إلي خمسة ملايين ونصف المليون .

وهكذا وجدت مع سيادة هذه المشروعات الرأسمالية الطبقة العاملة المصرية بتكوينها الحديث . ولقد عمل في هذه المشروعات والأعمال عمال أحرار من كل ملكيه إلا قوة عملهم التى كانت تباع بأبخس الأجور وفي ظل ظروف بالغة القسوة . ظروف قهر إقطاعى من قبل كبار الملاك ، من ناحية وظروف إستغلال رأسمالى أجنبى من ناحية أخرى .

وكان أن العمل في هذه الأعمال كان يعتمد على العمل اليدوى أكثر من أعتماده على الآلات لوفرة اليد العاملة ورخصها . وكان العمال يعملون من شروق الشمس حتى غروبها ، وفي حالات كثيرة كان العمل يمتد إلي ما بعد غروب الشمس بساعتين . واستخدام الاحداث والنساء على نطاق واسع في كثير من الأعمال لقله أجورهم عن الرجال البالغين .

وبعد أن ضربت الثورة العرابية واحتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢ حول الحكم البريطانى البلاد كلية لتصبح مزرعة كبيرة لانتاج القطن لمصانع الغزل والنسيج في انجلترا ، ولقد تمكن الاستعمار البريطانى من عرقلة انشاء أى صناعات حقيقية في البلاد وقضى على كثير من المشروعات المالية والتجارية الوطنية ، وبسرعة انهارت صناعات كثيرة وخاصة صناعة الغزل والنسيج المصرية كما ازداد انحطاط الصناعة الحرفية وتضاءل شأنها ؛ وعلى أنقاض دكاكين أصحاب الصناعات والحرف وورشهم - الغزالين والصباغين والخياطين وصانعي الأحذية - أقيمت المقاهى والحوانيت المكتظة بالبضائع الأوروبية وبالمنسوجات البريطانية المصنوعة من القطن المصرى ولكن كان لا بد من استمرار بعض الصناعات ونشأة البعض الجديد : وهى تلك الصناعات الضرورية لتقديم لعمليات الاقتصاد الاستعمارية التى كان محورها نقل المواد الخام إلي أوروبا أو تقديم الخدمات للتجارة الاستعمارية نفسها .

---

* كان القطن المستهلك في ورشة بولاق وشبرا للنسيج ٣٧٠٠٠ قنطارا لانتاج قلع قماش للمراكب النيلية ، و " شرمه " للمراكب البحرية ، وبفته لزوم بنطلونات وملبوسات الجهادية . وبلغت طاقة انتاج مصانع السكر حوالى ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ قنطارا ، وكان مصنع الطرابيش ينتج ٥٠ ألف طربوشا سنويا (كان يستخدم معظمها في الجيش) ، وكان مصنع الورق الذى أنشاته الدائرة السنية في ١٨٧٠ ، ويشغل ٢٢٠ عاملا ينتج ٧٠ ألف رزنة ورق من ورق الطبع وثمانية عشر طنا من ورق اللف الذى يستعمل في مصانع السكر ، وكان مخبز القاهرة ببولاق يخبز ٦٤٩٣١ أردبا من الدقيق ، كما كان مخبز الاسكندرية يخبز ٥٢٨٫٦ أردبا وكان مصنع الطوب بقليوب ينتج ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ طوبه سنويا ، كما أقيمت صناعات جديدة للجلود والزجاج ، ونصب المدافع وصناعة البنادق وإصلاحها ولانتاج الذخيرة . وإلي جانب هذه الصناعات والتى كانت مملوكة للحكومة وللدائرة السنيه وجدت عدة آلاف من المصانع الصغيره المملوكه للأفراد .

وبلغ أجر العامل المتخصص مثل البناء والنجار من ثلاثة إلي خمسة فرنكات يوميا (١٢ إلي ٢٠ قرشا) أما العمال الآخرين فاختلفت أجورهم من ٧٥ سنتيما إلي فرنكين (من ثلاثة قروش إلي ثمانية قروش يوميا) حسب سنه وقوته . المرجع السابق من ١٧٤ إلي ١٧٨ .

ومن هنا سنجد شركات المياه والنور والتى اقتصرت خدماتها الأساسية على تحقيق الرفاهية للأجانب وللأغنياء المصريين ، وسنجد صناعة حلج القطن وكبسه وسنجد عملية مد الخطوط الحديدية وسنجد صناعات اعداد العظام والمعمار والنجارة وصناعة الزيوت والصابون وصناعة الدخان ... الخ ، ومشروعات المرافق العاملة والخدمات كمشروعات الترام ولقد ارتبطت نشأة معظم هذه الصناعات بحركة تصدير رؤوس الأموال الاجنبية إلي البلاد (بلغت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر في سنة ١٨٩٢ ٧,٣٢٦,٠٠٠ مليون جنيه وأصبحت ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ مليون جنيه في ١٩١٢ فيما عدا الدين العام ورأس مال شركة قناة السويس .

ولقد استخدم في هذه الصناعات أعداد كبيرة ومتزايدة من العمال ففى صناعة السجائر وحدها بلغ عدد العمال حولى ٧٠ ألف عامل مستخدمين في أربعين شركة (١٩٠٨) وسنة ١٩٠٥ بلغ رأس المال المستثمر في مصانع السكر الخمسة ١١٤ مليون فرنك وعدد العمال المشتغلين ١٧ ألف عامل ؛ وبلغ عدد المشتغلين في عنابر السكك الحديدية خمسة آلاف عامل و١٢ ألف عامل يشتغلون على الخطوط الحديدية (١٩١٠) ....

ووصل عدد العمال المشتغلين في صناعة النقل إلي ١٠٠ ألف في ١٩١٠ وفي صناعة الملبوسات إلي ٧٦,٥٠٠ وفي صناعة الأثاث إلي ٥,٥٠٠ وقدر عدد العمال المشتغلين في الصناعات والحرف والمهن المختلفة في ١٩٠٧ بـ ٤١٢٥٥٦ عاملا .

وهكذا استقرت طبقة عاملة في المدن المصرية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وبدأت تظهر مناطق وأحياء صناعية تتميز بحياة عمالية خاصة - (بولاق - عنابر السكك الحديدية - ورش الترسانة - مصانع للدخان - مخازن الترام - صناعة الطوب - صناعة الزيوت والصابون .. الخ) .

وأخذت العلاقات الصناعية الرأسمالية تسود العمل الصناعى وإن كانت كل سمات المجتمع الريفى وعاداته وأخلاقياته ظلت سائدة ومؤثرة إلي حد كبير في حياة هذه الطبقة الجديدة .

*****

الإلغاء الرسمى للعلاقات الحرفية

ولقد أدى هذا التطور إلي الغاء آخر آثار للعلاقات الحرفية والطائفية في العمل الصناعى بصدور القانون المعروف باسم قانون الباتنتا في سنة ١٨٩٠ (الرخص الصناعية) والذى بصدوره اعتبر أن الطوائف قد ألغيت قانونا . وقبل صدور هذا القانون بدأت عملية تصفية نظام الطوائف في مصر بشكل رسمى عندما ألغى حق الشيخ في الولاية القضائية على أفراد الطائفة في عصر سعيد وعندما ألغيت في عصر اسماعيل وظيفة الطوائف في تحصيل الضرائب وتوريدها للحكومة . ولا يمكننا ونحن ندرس تطور ونشأة الطبقة العاملة أن نعتبر هذا القانون بمثابة شهادة ميلاد الحرية العمل . . فحرية العمل والتعاقد وجدت موضوعيا بنشأة الصناعات الحديثة في مصر ونمت وازدادت في نفس الوقت الذى كانت العلاقات التنظيمية الطائفية آخذة في الزوال والتى جاء قانون سنة ١٨٩٠ ليكتب لها شهادة وفاتها . . وان لم يتمكن نهائيا من القضاء على كل تقاليدها وعاداتها التى استمر أثرها لفترة طويلة وما زالت آثارها ملموسة في عديد من الصناعات الصغيرة والحرفية المنتشرة في الأحياء الشعبية والمدن الريفية .

أن قانون ١٨٩٠ قد صاغ قانونا مبدأ حرية العمل وحرية التصرف حيث نص على أنه:

« مباح لكل شخص قاطن بالديار المصرية أن يمارس أى صنعة أو حرفة أو تجارة أو فن يستثنى من ذلك الصنائع الخطيرة أو التى تكون متعلقة بأشياء احتكرتها الحكومة ويمكن أن تحتكرها في المستقبل . وعلى كل شخص أو شركة يمارس في القطر صنعة أو حرفة أو فنا أو تجارة غير المنصوص على اعفائها في المادة الثانية من أمرنا هذا أن يدفع عوائد رخصة الصنعة التى يمارسها ويستثنى من ذلك الأجانب والشركات الأجنبية » .

ولقد عاشت هذه الطبقة في المدن في ظل ظروف بالغة القسوة وفى أحياء لم تكن تعرف مساكنها أى اشتراطات صحية ، وبأجور ضئيلة غاية الضآلة ، ولم تكن تلقى هذه الطبقة أية رعاية صحيه – وهو أمر نجد له وصفا دقيقا في صفحات من كتاب نشره حزب الاصلاح على المبادىء الدستوريه عام ١٩٠٨ بعنوان " رسائل مصرى لسياس انكليزى كبير في ١٩٠٥ " والرسائل التاسعة والثانية عشرة والثالثة تعشرة والرابعة عشرة نطالع فيها وصفا مشوقا لظروف حياة الشعب المصرى والأثر السىء والسلبى للاداره الاستعماريه على طرق الحياة تلك .

*****

نشأة الطبقة العاملة في الزراعة

لان ارتبطت نشأة الطبقة العاملة في المدن (في الصناعة والتجارة والخدمات) بدخول الصناعة الحديثة في مصر وبدخول رأسمالية أجنبية - فلقد نشأت الطبقة العاملة كذلك في الزراعة وفي نفس الفترة ، ولقد كان العمل الزراعي دائما هو من المصادر الرئيسية للعمل الصناعي والتجاري .

ونشأة طبقة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أى شيء إلا قوة سواعدهم على العمل في الأرض بدأت في مصر مع التحولات الكبيرة الذى حدثت في أساليب الرى والصرف.

ان التحول من الرى الصيفى إلي الرى الدائم كان عملية هامه في تطور الاقتصاد الزراعى المصرى الطريق الرأسمالى . وهى عمليه تطلبت شق الترع وإقامة الجسور والقناطر والخزانات للتحكم في النيل ، وهى عملية فرضت تحولا في وسائل الزراعة وطرقها ، وإلي جانب ما أحدثته هذه الثورة في نظام الرى من زيادة مساحة الأرض المنزرعة ، فقد شهد الريف كذلك تغيرات اجتماعية رئيسية . فالفلاح المصرى أصبح عليه أن يطيل عمله ويكثفه ، وبدأ يتحول من الموسميه إلي الديمومه في العمل - لقد أصبح عليه أن يعد الأرض لتستقبل محصولا إثر بحصول ، زرع ورى وتسميد وحصاد ، ناهيك عن العناية الخاصة المطلوبة لزراعة القطن ، لقد أصبح على الفلاح المصرى أن يعمل من قبل شروق الشمس حتى بعد غروبها . وأدى هذا التحول إلي زيادة في حجم العمل المأجور المطلوب في الزراعه ، والذى ازدادت اعداده بشكل كبير بظهور أعداد أكبر من الفلاحين المجردين من أى ملكية للأرض أو الذين يملكون قطعا صغيرة جدا لا تمكنهم من الحياة دون بيع قوة عملهم جزءا من العام للملاك الآخرين .

ان هذا التطور الذى يمكن اعتباره بالنسبة لمصر ثورة في الرى - قد غير من أساليب الزراعة التى لم تشهد تغييرا محسوسا منذ خمسة آلاف عام ، لقد أصبح على الفلاح المصرى أن يعرف ما كان يجهله تماما عن زراعة المحاصيل الصعبه ، وان يعرف أساليب العنايه بالقنوات والمحافظة عليها ، وان يعرف عن أهمية الصرف - وإلي حد ما استخدام وإصلاح الآلات الزراعية - كل ذلك يعنى تطورا جديدا في نظرة الفلاح وفى قدراته العقلية والعملية .

وأنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت السخرة سمة من السمات الرئيسية للنظام الاقطاعى في مصر ، وحق الدولة في تسخير الفلاحين في العمل حق عرفته الدولة الاقطاعية سواء قبل عصر محمد على أو بعده ، حقها في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة كبناء الجسور وحفر الترع . . الخ . وجميع مشروعات محمد على في الرى وانشاء الطرق والجسور أنجزت بالسخرة وفى عصر سعيد واسماعيل حفر أكثر من

٨٤٠٠ كيلو متر من القنوات كما أن عمليات تطهيرها وتجديدها كانت تتم بالسخرة ، وحفرت قناة السويس – أضخم المشروعات الاستعمارية حينئذ بنفس الأسلوب .

ولقد نظمت عملية تشغيل العمل في قناة السويس لائحة أصدرها والى مصر محمد سعيد باشا في ٢٠ يوليو ١٨٥٦ كجزء من الامتيازات التى منحها لفردينا نددليسبس المهندس الفرنسى ومؤسس شركة قناة السويس العالمية . ولقد نظمت هذه اللائحة عملية استخدام العمال المصريين فحددت شروط العمل ونظام الأجور وطريقة العمل – وهذه اللائحة عبارة عن تنازل من قبل سعيد باشا عن حقه في تسخير الفلاحين والعمال لشركة قناة السويس العالمية حيث أن الضمانات الضئيلة التى منحت للعمال فيها لم تطبق فعليا وسبق الفلاحون إلي « مقبرة السخرة في حفر قناة السويس » .

وهذه اللائحة لم تنشأ أى علاقة تعاقدية قانونية بين العمال والفلاحين الذين سخروا في حفر القناة كما قد يبدو من مطالعة بنودها ولكنها رغم ذلك يمكن اعتبارها وثيقة تاريخية نظمت عملية استخدام العمل المأجور في مصر ووضعت مئات الألوف من العمال المصريين تحت الإدارة الأجنبية بشروط بالغة القسوة والعنف . ولقد كان المصدر الرئيسى للعمالة في حفر القناه هو العمال الزراعيين والفلاحين المصريين .

ونحن ننقل هنا نص هذه اللائحة – عن العدد الخامس لمجلة الطليعة ١٩٦٥ :

« نحن محمد سعيد باشا وإلي مصر :

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك وفى نفس الوقت لمراعاة مصالح الزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين نقرر بموافقة المسيو فردينانددى ليسبس بصفته رئيسا مؤسسا للشركة العالمية لتلك القناة ما يأتى :

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعا لطلبات كبير مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية : تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التي تدفع في أعمال الغير أى بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم بخلاف الجراية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثنى عشر عاما تكون أجورهم قرش صاغا واحدا للفرد ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

تصرف الجراية يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما وإذا طلب عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية إذا تأكدت أنه في استطاعتهم تدبير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدا في نهاية كل أسبوع ومع ذلك فإن الشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطي قدره خمسة عشر يوما .

ويبقى هذا الاحتياطي بخزانة الشركة كضمان عدم ترك العمل وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال . وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لكافة استعمالاتهم .

المادة الثالثة : لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والتى سبق تطبيقها في تنفيذ مشروعات الرى الكبرى في السنوات الأخيرة .

المادة الرابعة : أعمال البوليس في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقا للائحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها .

المادة الخامسة : كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه يخصم جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلثى أجره اليومى . ويكون الخصم مناسبا للجزء الناقص من عمله . كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما المحفوظة لدى الشركة وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذى سنتكلم عنه في المادة التالية . كل عامل يخل بالنظام في ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوما كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا . « تعتبر هذه المادة لائحة جزاءات »

المادة السادسة : تلتزم الشركة باسكان العمال سواء تحت خيام أو في عنابر أو في بيوت ملائمة ويجب عليها انشاء مستشفى ومراكز اسعاف للعمال تزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلي ساحات العمل تكون على حساب الشركة ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مركز الاسعاف أجرا قدره قرشا ونصف قرش طوال المدة التى يكون فيها غير قادر على العمل وذلك فضلا عن العناية الطبية التى تتطلبها حالته .

المادة الثامنة : الصناع والفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتى الاحجار والحدادين ومن اليهم تحدد أجورهم على أساس الاجر الذى تدفعه إليهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها خلاف الجراية أو ثمنها .

المادة التاسعة : إذا استخدم العسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة مرتبا عاديا مضافا إليه بدل إقامة مساو لاجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة : على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة والأدوات وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر ويشترط أن يقدم

الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة : يقوم مهندسان - لبنان بك وموجل بك - اللذان تضعهما تحت تصرف الشركة لادارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التى قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .

حرر بالاسكندرية بتاريخ ١٧ من ذى القعدة ١٢٧٢ (٢٠ من يوليو عام ١٨٥٦) .

ختم الوالى السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر

محمد سعيد الصادرة من سمو الوالى : كوينج

*****

وحق تسخير الفلاحين لم يكن قاصرا على الدولة الاقطاعية وحدها بل كان كذلك للاقطاعيين وللملتزمين حق اجبار الفلاحين على العمل في الأرض « الوسية » جزءا من الأسبوع أو من أيام مواسم العمل الزراعي دون أجر . وهكذا كان يجمع مئات الألوف من الفلاحين وعائلاتهم بالقوة ، ويكرهون على العمل باسم الضرورة العامة وكان يشرف عليهم رؤساء مسلحين بالكرباج ويواصلون العمل ليل نهار لمدة شهور من غير طعام ولا غطاء ولا أجور ولا أدوات صالحة للعمل ، وكان الموت يحصد منهم أعدادا كبيرة وقد أجهدهم العمل والحر والجوع . ولقد كانت السخرة مصدرا من مصادر حصول الملاك الاقطاعيين على فائض القيمة (عمل بلا أجر) من العمل الزراعى إلي جانب الوسائل الاخرى كالضرائب . وظلت كذلك وسيلة للحصول على هذا الفائض حتى بعد أن وجد حق الملكية في عصر سعيد (اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨) وفي عصر اسماعيل (قانون المقابلة) وفي هذه الفترة شاركت طبقة كبار الملاك الأجانب والشركات الزراعية الاجنبية الملاك المصريين في الحصول على هذا الفائض .

ولقد كانت الدوائر الاستعمارية في السنوات التي سبقت الاحتلال البريطانى تشجع استمرار السخرة لانها كانت مصدرا طبيعيا لأرباح احتكاراتها الزاحفة على البلاد ، ونجد القنصل البريطانى في الاسكندرية يكتب في ١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضرورى أمرا واجبا تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فانى لا أرى أى ظلم في حمل كل إنسان على الأخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » * . وكتب نفس القنصل بعد عامين وقال « لما كان نجاح الزراعة في البلاد بل وجود أهلها موقوفا كل الوقف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فانى لا أرى أنه من القسوة ارغام الأهلين ولكن مع

* تاريخ المسألة المصرية - تيودور روتستين - ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران - ص ٢٥٥ .

مجيء الاحتلال البريطاني ومع نشأة طبقة من كبار الملاك الجدد من على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما إذا تولت ذلك إدارة حازمة » .

الأجانب ومن كبار الموظفين ونشأة عدد من التفاتيش الزراعية المستخدمة لأساليب رأسمالية في الزراعة حدثت عمليتان هامتان أديتا إلي نشأة العمل الزراعى « الحــــر » (طبقة العمال الزراعيين) .

العملية الأولى:

هى الغاء السخرة رسميا في عام ١٨٨٩ وقد سبق عملية الغاء السخرة من قبل الادارة البريطانية ان بدأ كبار الملاك ادخال العمل المأجور في بعض الأعمال الزراعية مثل زراعة القطن والبساتين والتى تحتاج إلي عناية خاصة . ولقد تم ذلك لأن كبار الملاك هؤلاء وجدوا أن استمرار العمل الاجبارى يتعارض مع مصلحتهم في الحصول على العمل المطلوب لقد أعفى سعيد الفلاحين الذين يعملون في الأبعديات والجفالك وعند كبار الملاك من السخرة ، الأمر الذى جعل أعداد كبيرة من الفلاحين تفضل العمل عند كبار الملاك بأجر على الملكية المهددة بالضرائب والنزع في أى وقت .

ولقد تم الالغاء الرسمى للسخرة في عام ١٨٨٩ - ولقد حاولت السلطات الاستعمارية دائما أن تصف هذا الاجراء من قبل اللورد كرومر بأنه اجراء اصلاحى كبير . والحقيقة أن الالغاء الرسمى للسخرة باعتبارها قيدا على حرية العمل انما الدافع الحقيقى له هو التنظيم الاقتصادى الخاص بالعمل الزراعى نفسه ولأن الادارة البريطانية أصبحت مواجهة بنقص متزايد في عدد « المسخرين » : لعوامل عديدة من الممكن تعدادها بالرجوع إلي تصريحات رجال الاستعمار البريطانى أنفسهم . . ففى سنة ١٨٨٣ قرر روسو بك ناظر الأشغال أن جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الأفكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الإدارة وسائل للعمل لا تزال للأسف ضرورية * - وأشار الكولونيل سكوت موتكريت في مذكرة له حول هذا الموضوع في عام ١٨٨٦ إلي أن السخرة آخذة في الزوال وأن ذلك لا يرجع إلي تقدم « الآراء الأخلاقية » رجوعه إلي قيام التفاتيش الزراعية التى يعارض أصحابها في التخلى عن أعمالهم ثم إلي تناقص الناس بسبب الحروب وإلي هجرة الفلاحين من القرى إلي المدن الكبيرة وما شاكل ذلك . وذكر أنه في عام ١٨٤٨ بلغ عدد المسخرين ٠٠٠ . ٦٣٤ شخص وفى عام ١٨٨٢ لم يزد على ٠٧٩ . ٣٧٦ شخص ومع أن متوسط الذين دعوا للسخرة في ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ٠٠٠ . ١٨٨ شخصا فإن الذين سخروا بالفعل لم

---

* المرجع السابق ص ٢٥٨

يتجاوز ١٢٠٠٠ شخصا فى السنه ، وبعد أن ذكر الكولونيل سكوت مونكريف الصعاب التى واجهت جمع المسخرين فى عام ١٨٨٤ قال " وفى بدايه عام ١٨٨٥ كان ماقاسيناه فى جمع المسخرين أشد . قرر مفتش الرى أن المدعوين للسخره لا يجيبون الدعوه وصرح المديريون بانه لم يرجع إلى الكرباج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج ...... وانى أؤكد أشد التاكيد أن المسالة لم تعد مسالة اداء الاعمال العامة بالسخرة أو بغيرها ، فالى حد ما يمكن أداؤها بالسخرة . . ولكن من المحال أن نؤدى جميع الأعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وأن موظفى الأقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج أمرا مستحيلا » .

ان الغاء السخرة – قد تم في الحقيقة كنتيجة حتمية للتطور الاقتصادى الذى حدث في البلاد سواء في مجال الزراعة أو في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات ، وبداية ظهور علاقات انتاج رأسمالية في الانتاج المصرى .

ولقد اعتمدت سلطات الاحتلال البريطانى لاستخدام العمل المأجور مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه في العام على أساس أن متوسط أيام العمل في العام هى مائة يوم وأن عدد العمال المطلوبين هو ٢٢٤١٤٣ ألف عامل ويعنى ذلك أن أجر العامل اليومى سيكون ثمانية عشر مليما ، يصل منها جزء إلي سائق الأنفار والمقاول والوسطاء الآخرين – ولكن ما حدث بالفعل بعد الغاء السخرة وكما قرر كرومر في كتابه مصر الحديثة – أن المبلغ الذى صرف بالفعل على العمل الزراعى المأجور بلغ في السنة الأولى من تطبيق النظام ٢٥٠ ألف جنيه وانخفض عدد العمال المطلوبين إلي ٢٠٢ ألف عامل وانخفض أجر العامل الزراعى عن الأجر المحدد في المشروع ليتراوح بين اثنى عشر وثلاثة عشر مليما في اليوم * .

لقد نشأ نوعان من العمل الزراعى المأجور – النوع الأول هو هؤلاء العمال الذين يعملون في التفاتيش الزراعية وهم يرتبطون بالعمل بها أساسا – والنوع الثانى هو عمال التراحيل الذين يجمعون من قراهم بواسطة مقاولى الأنفار للعمل في المشروعات العامة كتطهير الترع والمصارف وشق الطرق . . . الخ .

أما العملية الثانية:

والتى ساعدت على ظهور العمل المأجور في الريف ، فهى عملية تجريد صغار الفلاحين من ملكياتهم أو تحول صغار الفلاحين هؤلاء إلي ملاك فقراء يبيعون قوة عملهم جزءا من العام للغير لأن ملكيتهم الفقيرة لا تكفى لتكون مصدرا أساسيا لتعيشهم . ولقد ساعد على عملية التجريد تلك التدخل الأجنبى وسيطرته الاقتصادية على البلاد – يقول المستر ويلفرد بلينت في كتابه التاريخ السرى :

---

* الاستعمار البريطانى في مصر – تاليف الينور بيرنز – ترجمة احمد رشدى صالح .

« كان نظام المراقبة المشتركة (الثنائية) لا يهتم إلا بالمالية وقلما كان يعنى بغيرها من الأمور فكان الفلاحون في الغالب يحكمون بالكرباج وقد فسدت دور القضاء بشكل قبيح وتورط ملاك الأراضي كلهم في الدين وصاروا يتخلون للدائنين عن أراضيهم . . . ولم يظهر في هذا العهد أثر لشيء يصح أن يسمى رقيا أدبيا محسوسا من قبل الحكومة حتى ولا أي تحسين في نظام الادارة » *

وبعد صدور قانون انشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٦ والتى كانت وسيلة من وسائل اذلال وافقار المصريين يحلل تيودور رونستين في كتابه تاريخ المسألة المصرية هذه الظاهرة فيقول :

« وعلى ذكر الربا ينبغى أن نذكر أن المحاكم المختلطة التى أنشأت عام ١٨٧٦ كانت أداة فظيعة لضرب الذلة والمسكنة على الأهلين من الوجهة الاقتصادية فقد سنت حكم القانون الأوروبى الشخصى لمجتمع لا يزال إلى حد كبير في حال هى أشبه بالبداوة الأولى والحكومة الأبوية القطرية فكان لهذا القانون من الأثر ما بينه اللورد دوفرين فيما بعد بيانا شافيا فقال ولم يكن فيما مضى بين الدائن سلاح نزع ملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة ولا تجيز الشريعة الاسلامية أن يحكم عليه غيابيا وكما أن ادخال القانون الانجليزى في الهند خول الدائن سلطة جديدة فكذلك كان انشاء المحاكم المختلطة في مصر . فإنه من جهة قوت رغبة الفلاح في الاستدانة بجعله أملاكه ضمانة قانونية لما يستدين ومن جهة أخرى جعل للدائن حقا هائلا يسهل انفاذه الا وهو حق بيع أملاك المدين متى ثقلت ديونه » .

وقد نشأ عن ذلك مالا يزال من أيام الرومان إلي يومنا هذا ينشأ عندما يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على قوم لم يفقهوا بعد معنى الملكية الشخصية ، فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل أن أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضى التى يزرعونها وأن طبقات أخرى تملك تسعة أعشار هذه الأراضي قد يكون ذلك مبالغة ولكن نعلم وعمدتنا اللورد روفرين أنه فيما بين عام ١٨٧٦ و ١٨٨٢ زادت الأموال المدونة في قوائم الرهن على وجه التقريب من ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين ويضاف إليها ما عليهم لمرابى القرى من ديون قدرها اللورد دوفرين بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات . ذلك خراب تام سببه المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ بسط حملة السندات حكمهم على مصر . ولم

---

* تاريخ المسألة المصرية - المرجع السابق ص ١١٠.

يسع اللورد دوفرين إلا أن يعترف بأن « هذا الدين قد تجمع منذ عهد قريب وسببه كما يقول الفلاحون أنفسهم ما كانت الحكومات السابقة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين » *

*****

**

*

* المرجع السابق صفحات ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢

الفصل الثاني

بداية العمل الجماعي
وظهور المنظمات النقابية الأولى

مازال موضوع تحديد بداية العمل الجماعى للطبقه العامله المصرية ونشأة تنظيماتها النقابية موضع دراسة وبحث من مؤرخى الحركة العمالية ، ولكن هناك شبه اتفاق ان البدايات لهذا العمل الجماعى كانت بارزه مع نهاية القرن الماضى ، وإثر الالغاء القانونى والرسمى لنظام الحرف والطوائف بعد صدور قانون المهن الحرة (الباتنتا) عام ١٨٩٠ .

ولكن يبدو أن الجزم باعتبار السنوات الأخيرة من القرن الماضى هى بداية العمل الجماعى للنضال العمالى المصرى لايشكل حكما نهائيا ، خاصة وان أخبار هذه الفترة عن النشاط العمالى مازالت غير مجمعه ، ونحن هنا نقصد النشاط العمالى للعمال المصريين وامامنا الاضراب الذى قام به عمال تفريغ الفحم فى بورسعيد فى آخر مارس عام ١٨٨٢ ، ومن قراءتنا لما نشر عن أخبار هذا الاضراب نجد ان منظميه وهم من " الفعلة " أى العمال المصريين قد حددوا للاضراب هدفين ، الأول : هو المطالبة بالحصول على الأجر مباشرة من الشركات ، حيث كان العمال يشتغلون عن طريق مكاتب (حرفية) للفحم يديرها مقاولون أو معلمون . وثانيا : برفع الأجر المدفوع من الشركات الأجنبية . وبذلك نجد أن هذا الاضراب كان موجها ضد بقايا نظام الطوائف الذى كان مايزال نظاما معترفا به ، وفى نفس الوقت كان موجها ضد الشركات الأجنبية . وكان لهذا الاضراب صداه لدى الحكومة المصرية حينئذ ، فنجد أن رئيس النظار (رئيس الوزراء حينئذ) أصدر قرارا فى الأول من إبريل بتشكيل لجنة توفيق للنظر فى النظام المعمول به ، وكانت الشركات الأجنبية قد هددت بإستبدال العمال المصريين بعمال من حوض البحر الأبيض . . . ولكن ازاء إصرار العمال على موقفهم ، ونشل أصحاب مكاتب التشغيل مشايخ الفحامين فى إستخدام عمال شحن أخرين لتفريغ الفحم ، فإن الشركات أعلنت قبولها لإلغاء نظام التشغيل للعمال عن طريق المكاتب ودفع الأجر إليهم مباشرة ، ولكنها رفضت المطلب الخاص بتحسين الأجور ورفعها * ولاشك أن هذا الإضراب يشكل تحركا جماعيا مبكرا من قبل العمال المصريين ضد الشركات الأجنبية ، وضد نظام الطوائف لتحطيم القيود التى يفرضها هذا النظام على حرية العمل المأجور فى التعاقد . . .

ولاشك أن هذه الفترة كانت غنية بالأحداث التى فجرها الكفاح الوطنى الذى بلغ ذروته عام ١٨٨٢ بقيام الثورة العرابية . ولقد أظهرت مواقف العمال الأجانب من الثورة وإنحيازهم الى صفها أن العمال الأجانب ومنظماتهم قد وجدوا فى الثورة العرابية طريق خلاصهم هم أنفسهم من الإستغلال الرأسمالى الأجنبى . فنحن نجد مثلا أن جمعية العمال

---

* الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ - الدكتور سليمان محمد النخيلى ص ١٥ ، ١٦ .

الطليان فى الأسكندرية قد بعث رئيسها " كامينى " باسم جمعية الفعلة الطليانية برقية الى سامى باشا البارودى خلال أحداث الثورة العرابية يقول فيها : إن جمعيته قد عقدت حفلة عمومية قررت فيها أن ترفع الى مقامكم السامى بيان ماتتمناه من نجاح مقاصد الحزب الوطنى المصرى وأمانته الوطنية " ولقد ميز عرابى زعيم الثورة الوطنية بين الأجانب المستغلين (الرأسماليين) وبين العمال الأجانب الذى قامت بينه وبينهم صلات وعلاقات حتى أنه طلب من شيخ الاسلام إصدار فتوى شرعية لحماية العمال الأجانب من غضبة الشعب . *

لقد كان موقف العمال الأجانب فى مصر من الثورة العرابية فى نفس الوقت صدى لموقف العمال فى البلدان الرأسمالية الأوربية والذين أبدوا تضامنهم مع النضال الوطنى المصرى.

ففى ٣٠ يوليو ١٨٨٢ أقيم فى قاعة ريفولى بباريس احتفال شائق عقده الفعلــــه (العمال) وتليت فيه مقالات مهمه بشأن قضية النضال المصرى ضد بريطانيا ، وأجمع الخطباء – من ممثلى العمال الفرنسيين على مقاومة أى تدخل على ضفة القناة ، " وقبحوا اشهار انجلترا للحرب " . وصوت الحاضرين على قرار يقول : " إن المجتمعين قد وافقوا على التنديد بالحكومة وبمجلس النواب والشيوخ ويعلنون أن من الواجب على حزب " الفعلة " ليس معارضة كل تدخل حربى فحسب بل ومعارضة كل حيادة من شأنها أن تبيح للانجليز البطش بمصر ، فإننا نرى من فرائضنا المحاماة عنها وارشادها إلى طريق حريتها . **

وفى لندن ، عقدت جلسة حضرها وكلاء عن جمعيات " الفعلة " الإنجليز للنظر فى سير الحكومة فى المسألة المصرية وحضرها بعض أعضاء البرلمان وإستقر الرأى على أن يعرضوا لرئيس الوزراء كدرهم من إطلاق المدافع على حصون الأسكندرية وإعلان معارضتهم لكل تدخل حربى فى داخلية مصر ، حيث لا سبب يوجب هذا التدخل شرعيا ، وأن يطلبوا من الحكومة إستدعاء الأسطول سريعا وإيقاف القتال ، والذى إعتبروه : مجاوزا لحدود المساواة بين الأمم ، وقال انه مامن شئ دعا الى هذا التدخل : " إلا مصلحة أرباب البنوكة التى لاتوازى مايترتب عليه من الإخلال بشرف الإنجليز وإبادة آمال الشعب المصرى . ***

هذا ومن من ناحية أخرى فهناك إشارات إلى ظهور تنظيمات مبكره للعمال فى

---

*دكتور رفعت السعيد – الأساس الإجتماعى للثورة العرابية ص ١٩٧ – ١٩٨ .

** المرجع السابق

*** نفس المرجع السابق

مصر فى ١٨٩٤ و ١٨٩٦ مثل تكوين جمعية العمال الأجانب فى الأسكندرية عام ١٩٨٥ * ولكن وحتى هذه اللحظة التى نكتب فيها لا تتوفر بيانات تفصيلية عن الحركة العمالية فى هذه الفتره - وإن كان من المرجح أن بعض الحركات العمالية كانت تنظم العمال الأجانب الطليان واليونانيين الذين كانوا يعملون فى صناعة الدخان وفى الطباعة والصناعات الميكانيكية ، وحيث كان يقدر عدد العمال الأجانب فى مصر بعدة ألوف أغلبهم يونانيون وأرمن وطليان .

ولكن ذلك لايمنع أن العمال المصريين قد نظموا صفوفهم مثل عمال الأحذية أو عمال صناعة الموانئ .

البداية الأولى للنضال والتنظيم

من ١٨٩٩ - ١٩٠٧

سجل عام ١٨٩٩ بداية تحركات عمالية عديدة :

- فى مارس ١٨٩٩ كان إضراب العمال الإيطاليين الذين يعملون فى بناء خزان أسوان مطالبين : برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل .

- وفى أكتوبر ١٨٩٩ كان إضراب عمال الشركة الخديوية للملاحة حيث ان الشركة أعلنت عزمها على تخفيض ساعات العمل من ١١ إلى عشر ساعات ونصف مع استقطاع النصف ساعة من الأجر **

ولكن نفس الفترة شهدت الإضراب الكبير لعمال الدخان ، والذى يؤرخ به المؤرخيون بداية تاريخ الحركة النقابية المصرية . . .

ففى ديسمبر ١٨٩٩ أعلن عمال لف السجائر إضرابهم الذى استمر حتى ٢١ فبراير ١٩٠٠ . . ولقد نجح هذا الإضراب فى تحقيق مطلب العمال الخاص برفع الأجور ، وإن إختلف رفع الأجور من مصنع الى مصنع وذلك لانه لم تكن هناك هيئة واحدة تمثل العمال أمام أصحاب المصانع خلال المفاوضات .

وهو الأمر الذى جعل العمال يعملون على إيجاد منظمة واحدة تمثل كل عمال الدخان - وبذلك تأسست جمعية لفافى السجائر بالقاهرة وكان أول رئيس لها دكتور يونانى هو الدكتور " كريازى " . . . وكانت عضويتها خليط من العمال اليونانيين والمصريين .

---

*ذكر دكتور رؤوف عباس فى كتاب الحركة العمالية فى مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ الى أن محمد فريد أشار الى انه فى إبريل ١٨٩٤ وردت تلغرافات من بورسعيد تفيد إعتصام عمال نقل القمح طلبا لزيادة الأجرة .. وإن هؤلاء العمال ضربوا من خرج على إجماعهم من زملائهم وإستمر فى العمل ، وإن الحكومة تدخلت وألقى القبض على كثير من العمال به . دكتور رؤوف عباس - الحركة العمالية فى مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٤٩ ، ٥٠ .

** الأهرام ١٧ / ١٠ / ١٨٩٩

كانت إضرابات عام ١٨٩٩ بداية لحركات عمالية واسعة على نطاق الصناعات والمشروعات الأخرى ففى ستمبر ١٩٠٠ أضرب عمال الفحم بجمرك الإسكندرية ، كما عاد عمال الشركة الإيطالية فى خزان أسوان الى الإضراب فى ديسمبر ١٩٠٠ إحتجاجا على قرار الشركة بتخفيض الأجور من ٢٠ قرشا الى ١٥ قرشا .

وفى عام ١٩٠١ أضرب عمال ترام الإسكندرية عن العمل وكان إيضرابهم موجها ضد الرؤساء الأجانب وضد معاملتم المهينة للمصريين وضد نظام العقوبات والغرامات المالية وللمطالبة بتخفيض ساعات العمل التى كانت تصل إلى ثلاثة عشر ساعة فى اليوم.

وشهد عام ١٩٠١ كذلك إضراب العمال الترزيه الأجانب والمصريين ، وكانت مطالب الإضراب : خفض ساعات العمل ، والحصول على إجازة إسبوعية وتحديد وقت للراحة لتناول الغذاء ، وتنظيم الأجر بالقطعة .

وشهد عام ١٩٠٢ سلسة أخرى من الإضرابات فأضرب عمال شركة الغزل والأهلية بالإسكندرية وعمال مطبعة الكوريدى بالقاهرة ، كما اضرب عمال لف السجائر بإحد مصانع الدخان بالإسكندرية وكانت مطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل والمعاملة الإنسانية .

ويظل عمال صناعة الدخان فى مقدمة من يوقدون شعلة العمل الجماعى فى هذه السنوات ، ففى دسمبر ١٩٠٣ عاد عمال السجائر الى الإضراب ، فاعلنوا إضرابا عاما لتعديل الإتفاقيات التى كانوا قد توصلوا اليها عام ١٩٠٠ بهدف تعديل الإتفاقيات وتحقيق المساواة فى نظام الأجور بين مختلف المصانع .

وإتجة العمال الى تكوين نقابتهم التى كانت قد إنحلت . وهكذا فإنه رغم أن الإضراب لم يصل الى تحقيق مطالب العمال الخاصه بالأجور ولوائح العمل إلا أنه تمكن من التوصل إلى تكوين نقابه لعمال الدخان تحت إسم " الجمعية المختلطة لعمال السجائر " .

وتظل الإضرابات متناثرة ومتباعدة طيلة هذه الفترة.

ففى ١٦ فبراير عام ١٩٠٦ كان واحدا من الإضرابات المشهورة ، عندما أضرب عمال توزيع التلغراف مطالبين بتحسين المعاملة ووضع نظام أجرى خاص بهم . فقد كان نظام الأجور فى مصلحة التلغراف يقضى بأن يعطى للساعى قرش صاغ عن كل ثلاث إشارات يقوم بتوزيعها ، ولايستحق الراتب الثانى إلا إذا وزع خمسة وسبعون إشارة فى الشهر ، وحدد عمال التلغراف مطالبهم على هذا النحو : زيادة الأجور ، تحديد يوم راحة فى الإسبوع وأجازة فى الأعياد مدفوعة الأجر . وخلال هذا الإضراب حدث خلاف بين العمال إنتهى بالقبض على ١٢ موزعاً ، قبض عليهم بتهمة العدوان على زملائهم ، ولكن النيابة أفرجت عنهم ، وإنتهى الإضراب بفضل خمسة من العمال .

وكانت الإسكندرية قد شهدت إضرابا فى ٩ فبراير من نفس العام لعمال المركبات

(الحوذيين) إحتجاجا على الضريبة الجديدة التى فرضت على خيول العربات لإنشاء ملعب للجوقات الأوروبية . .

كانت هذه الإضرابات طيلة هذه الفتره الممتده من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٧ تعبيرا عن ميلاد طبقة إجتماعية جديدة بدأت تعى ذاتها فكانت بداية النضال الأول من أجل تغيير ظروف وشروط عملها وحياتها تعبيرا عن هذا الوعى ، وحول ذلك يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

أولا : كل هذه الإضرابات كانت النتاج الطبيعى لتواجد العمال المصريين فى تجمعات صناعية وفى مشروعات مختلفة ومتعددة الأغراض فى مصانع وورش ومعامل . . . فنمى بذلك وعى العمال بذاتهم كطبقة إجتماعية قادرة إن هى نظمت صفوفها إن تقول للرأسمالية لا . . . وأن تطلب بحقوق لها . . .

وكانت هده التجمعات فى المشروعات الرأسمالية والتى كان أغلبها مملوكا ملكية كاملة للرأسمالية الأجنبية ظاهرة فى مشروعات عديده كما يوضح الجدول التالى إجمالى العمالة فى الصناعه فى بداية هذا القرن وذلك وفقا لإحصاء السكان فى المملكة المصرية عام ١٩٠٧ وعلى عكس ماذهب اليه البعض بأن التحركات العمالية الأولى كانت قاصره على عمال الخدمات - النقل وغيره : -

الصناعة	عدد العاملين بالألف
النسيج	٨٣ , ٢
الحياكة	٤٥ , ٨
الأغذية (يدخل فيها صناعة السجائر والسكر)	٤٠ , ٧
تصنيع المعادن	٣٠ , ١
مواد البناء	١٠ , ٣
تصنيع الأخشاب	١٢ , ٨
الجلود	١ , ٢
الكيماويات	٠ , ٨
إنتاج وسائل المواصلات	٣ , ٩
الطباعة	٩ , ٤
قطاعات أخرى	٤ , ٤
	٢٤٢ , ٦

كانت شركة الغزل والنسيج المصرية تستخدم ٨٠ عاملا وعندها ٢٠ ألف مغزل و ٥٦٠ نولا.

وإذا أضفنا الى هذا الرقم اعداد العمال فى شركات الترام فى مصر والإسكندرية وفى التلغراف والسكك الحديدية وفى الورش الحكومية مثل عنابر بولاق والترسانة البحرية بالإسكندرية لاتضح لنا ثقل الوزن الإجتماعى والإقتصادى وحتى السياسى لهذه

الطبقة الجديدة ، وهكذا صدقت بالنسبه لهذه الطبقة المقولة القائلة بانه كلما تجمع العمال في وحدات ومراكز صناعية كبيره نسبيا ومتوسطة كلما وعوا قوتهم وأهمية فعلهم الجماعي لمواجهة الإستغلال الرأسمالي والنضال من أجل تخفيف حدته . . .

ثانيا : كانت هذه الإضرابات تهدف بالأساس الى تحقيق مطالب عاجلة رأى العمال أن تحقيقها ضروري ليرفعوا عن كواهلهم شيئا من المعاناة الشديده التي يعانون منها ، وهكذا كانوا يريدون :

١ - زيادة الأجور والتي كانت مثبته الى أدنى حد (٣٠ مليما للعامل غير الفني بالمحالج ، ومن ١٠ مليمات إلى خمسة عشر مليما للأحداث ، وكان أجر عامل الترام اليومي يتراوح بين ٨٠ و مائة مليم وأجر سائق القطار حوالي ١٦٠ مليما) .

٢ - تخفيض ساعات العمل ، وكان المطلب السائد في هذه الفترة هو عشر ساعات عمل في اليوم ، فلقد كان متوسط ساعات العمل اليومية في النقل ثلاثة عشر ساعة و ١٧ ساعة في محالج القطن و ١٢ ساعة في الشحن والتفريغ و حوالي ٩٦ ساعة عمل في الاسبوع في المطابع .

٣ - تحسين المعاملة والحد من الغرامات والجزاءات التي كانت تستهلك جزءا كبيرا من الأجر الضئيل .

٤ - وبعض هذه الإضرابات كانت ترفع بين مطالبها مطلبا بوقف التفرقة بين العامل المصري والعامل الأجنبي ، وإمتناع الرؤساء الأجانب للمصريين عن تحقيرهم لآدميتهم - وهو ماتضمنته مثلا مطالب عمال ترام الإسكندرية - .

ثالثا : إن هذه الحركات الإضرابية رغم انها كانت تهدف الى تحقيق مطالب اقتصادية فإنها كانت تحتوي على طابع وطني معادي للإستغلال الإستعماري - اذ انها كلها كانت تحدث ضد مصالح أجنبية بريطانية أو فرنسية أو بلجيكية . . . الخ لقد كانت بعض هذه الإضرابات صريحة في تضمين مطالبها السماح للمصريين بالترقي إلى الوظائف الإشرافية التي كانت قاصره على الأجانب ، فعمال النقل في الإسكندرية مثلا طالبوا بالسماح للمصريين بالترقي إلى وظائف المفتشين .

رابعا : إن بعض هذه الحركات الإضرابية تمت بإشتراك العمال المصريين الى جانب العمال الأجانب ، وإشتراك العمال الأجانب في هذه الإضرابات بل وقيادتهم لبعضها أمر يمكن إرجاعه أساسا الى أنه في المراحل الأولى لزحف رؤوس الأموال الأجنبية كان العمال الأجانب يعانون من نقص في الأجور الأمر الذي جعلهم يشكلون في هذه المرحلة عمودا فقريا لمجموعة من الإضرابات ، وهي ظاهرة سنجد أنها ستنتهي سريعا عندما تنبهت السلطات الأجنبية لها فقدمت لهم مزايا أكثر حتى تعزلهم عن العمل الجماعي للطبقة الإجتماعية الثورية الجديدة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أعداد من العمال

الأجانب ومعظمهم من حوض البحر الأبيض كانوا متأثرين بالأفكار الإشتراكية والثورية في بلادهم ولقد كان من بينهم فوضويون وسندكاليون وماركسيون . وقد استمر بعضهم مؤثرا في النشاط النقابي حتى عام ١٩٢٤ - كما سنرى في الفصول القادمة - . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن العمال الأجانب كانوا يتمتعون بحصانات بسبب إستفادتهم من الإمتيازات الأجنبية .

خامسا : انه من خلال هذه الاضرابات الأولى نشأت التنظيمات النقابية الأولى وتحولت منظم اللجان التي قادت هذه الاضرابات إلى نقابات وان كان يطلق عليها اسم "جمعيات" مثل جمعية لفافي السجائر بالقاهرة وجمعية اتحاد عمال الخياطين بالقاهرة وجمعية عمال المطابع وجمعية عمال الأدوات المعدنية وجمعية عمال السجائر بالاسكندرية وجمعية كتبة المحامين بالقاهرة وجمعية عمال الدخان المختلطة .

ولقد كانت قيادة بعض هذه الجمعيات لعناصر أجنبية - يونانية وأرمنية وايطالية - ولكن لا يمكن أن نصل بهذا إلي القول بانه لم توجد أو تنشأ في هذه الفترة قيادات عمالية مصرية ، مثل توزيع التلغراف وحوذية عربات الركاب وغيرهم . ووجود قيادات عمالية من العمال الأجانب لا يمكن أن يكون مصدرا لبعض التفسيرات التي تذهب إلي القول بأن الحركة العمالية المصرية مرت بمرحلتين : مرحلة « أجنبية » ومرحلة « مصرية » فالأمر يرجع هنا إلي جماهيرية الحركة وما تسمى اليه جماهير هذه الحركة ، أي يجب ان ننظر إلي حركة جماهير الطبقة وليس إلي حركة القيادات ، إنه في اللحظة التي تتخلى فيها القيادات القديمه ستتقدم قيادات جديده . . . وهكذا نجد عندما منحت الراسمالية يومى امتيازات لقطاعات من العمال الأجانب هجروا الحركة وخاصة في مرحلة صعودها من ١٩٠٧ حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ولكننا سنجد أنه في المرحلة التالية ستستمر عناصر من أصول أجنبية أو غير مصرية - من اقطار عربية أخرى ، سوريا ولبنان - في قيادة الحركة إلي جانب القيادات العمالية المصرية . . . إن الاستغلال الذى يقع على كاهل الطبقة العامله من قبل الرأسمالية لا يفرق بين العمال على أساس الجنس واللون والدين والعقيدة ، أن الرأسمالية تسعى إلي إحداث هذه الفرقة وإلي شراء ذمم بعض العناصر والفئات لتحدث الفرقة في الصف وتضعف الوجود النضالي للحركة .

إن مشاركة العمال الأجانب في تأسيس الحركة العمالية والنقابية المصرية ليس عورة كما يتصور البعض إنما هو أمر طبيعي بحكم وجود اعداد كبيرة منهم كانت تعمل في المشروعات الرأسمالية الأجنبية . ومن بين هذه الأعداد الكبيرة كانت هناك عناصر اشتراكية مناضلة ضد النظام الرأسمالي وضد الاستعمار (وقد أشرنا من قبل إلي برقية كاميني رئيس جمعية الفعلة الطليان بالاسكندرية والتى بعث بها إلي سامي البارودى باشا) . ولقد قال اللورد لويد في كتابة " مصر منذ كرومر " : " إن الحزب الاشتراكى

الايطالى كان نشطا في مصر نشاطا لا يقل من نشاطه في إيطاليا " *

سادسا : ببداية العمل الجماعى والمستقل للطبقة العاملة المصرية لم يعد المثقفون الليبراليون والبورجوازيون من التجار وأصحاب المهن والحرف والطبقة الوسطى في المدينة والريف هم وحدهم قلب حركة التحرر الوطنى المصرية . . إنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت الحركة العمالية المصرية جزءا لا يتجزأ من حركة النضال الوطنى والديمقراطى في المجتمع المصرى الواقع تحت سيطرة وقهر المستعمرين الانجليز وأعوانهم من الرجعيين المحليين - البيوت الاقطاعية الكبيرة (كبار الملاك) والسراى الخديوية . .

لقد كان هذا التواجد المستقل هو الأساس الاجتماعى لنمو تيار يسارى داخل حركة التحرر الوطنى ، تيار الديمقراطيين الثوريين ، والذى تبلور في النهاية داخل الحزب الوطنى حول قيادة محمد فريد ** ، ثم انتقل هذا التيار بعد ذلك ليأخذ مكانه داخل حزب الوفد في العشرينيات .

ولقد ارتبط هذا التواجد بتصدى مجموعة من العناصر الديمقراطية الثورية للدعوة إلي العدالة الاجتماعية وإلي الاشتراكية ، وكان من أبرزهم عبد الرحمن الكواكبى وشبلى شميل ومصطفى المنصورى وانطون فرج .

فالكواكبى دعى إلي المجتمع " المتوافق " و " العادل " ، وهو مجتمع وفق رؤية الكواكبى سيجد أعضاؤه أنفسهم في حالة " اشتراك عمومى " ، ولقد أكد أن هذا الاشتراك العمومى هو ما يسعى إليه الاشتراكيون وغيرهم من الثوريين ، وهو يرى أن العمل يتجسد فيه الأمر الالهى الذى يجازى بموجبه كل امرىء حسب عمله أو حسب " لقاء مقابل مساو " ، ويصبح حينئذ عمل الانسان العامل والفلاح والكاتب مسألة شرف وواجب ، وهكذا كانت الدولة المثلى عند الكواكبى هى دولة الحقوق الديمقراطية المكفولة ، مدعوة لحل كافة تناقضات العصر . . ***

ونجد المفكر العربى الآخر انطون فرح يدعو إلي التأميم في كتابه " الدين والعلم والمال " - المدن الثلاث ، الصادر في الاسكندرية في ١٩٠٣ ، فعنده : " ان معامل الأمة ومصانعها ومتاجرها وأراضيها هى من مرافقها ومنافعها كالأنهر والأبحر والهواء . ولذلك لا يجوز أن تكون ملكا لفرد أيا كان بل هى ملك لجميع الأمة ، فعلى الأمة إذا أن تتولى إدارتهما بنفسها وتوزع أرباحها بين أبنائها . أى أن الحكومة تجعل نفسها التاجر الوحيد الذى تنحصر في يده تلك المتاجر والمصانع والمزارع " .

* د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ص ١٦٤ .

** الطليعة يوليو ١٩٦٩ .

*** الفكر الإجتماعى والسياسى الحديث في لبنان وسوريا ومصر - ذ . ك ليفين ترجمة بشير السباعى - الناشر دار ابن خلدون : ص ٢٧١ إلي ٣٧٥ .

وفي كتابه " ابن رشد وفلسفته " أعلن ثورته على الأفكار الرجعية ودخل في حوار مع الجزويت ، وفي هذا الحوار بين المدارس الأجنبية الغربية المؤسسة في الشرق هي طلائع رسل العدو الخارجي - الاستعمار ودعا إلي انشاء المدارس الوطنية لتربية المواطنين على وحدة القلوب . " *

وكان هناك كذلك الدكتور الطبيب شبلي شميل ١٨٦٠ - ١٩١٧ والذى حكمت عليه محاكم جمال باشا بالأعدام لدعوته إلي الاشتراكية في مصر وفى العالم العربى .

يجب أن نسجل ونحن نؤرخ لحركة الطبقة العاملة المصرية بل ولحركة الطبقة العاملة العربية ، أن المؤرخين البورجوازيين والرسميين قد أهملوا عن عمد الإشارة إلي وجود التيار الديمقراطى الثورى داخل حركة التحرر الوطنى ، كما أنهم تجاهلوا أية إشارة إلي الظهور المبكر للأفكار الاشتراكية وتصدت مجموعة من المفكرين العرب - احتضنتهم مصر - لحمل راية الدعوة إليها متحديين بذلك الحكم المطلق للاستعماريين الأجانب والحكام الاقطاعيين .

أن نشأة التيار الديمقراطى الثورى براياته الإشتراكية داخل حركة التحرر الوطنى العربية والمصرية بشكل خاص - كان تعبيرا عن وجود طبقات وفئات اجتماعية غير عناصر الملاك والبورجوازيين داخل حركة التحرر الوطنى لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ، الطبقة - العاملة وكتلة الفلاحين العريضة ؛ وهكذا فإن نشأة هذا التيار " الديمقراطى الثورى " وبرايات اشتراكية داخل حركة التحرر الوطنى انما كان عملية موضوعية عبرت عن تواجد ومشاركة الطبقات المستغلة والمطحونة في النضال المبكر من أجل الاستقلال والتحرر والديمقراطية والغاء استغلال الانسان لأخيه الانسان .

لقد كان لنشأة ونمو التيار الديمقراطى الثورى داخل حركة التحرر الوطنى دور تاريخى هام في إضفاء الطابع الديمقراطى والاجتماعى على الثورة الوطنية ، وهو أمر ساهم في عملية التمايز داخل الحركة الوطنية ، التمايز بين البورجوازية وبين الطبقة العاملة ، بين المحافظة وبين الراديكالية ، بين اليمين وبين اليسار ، أى أنه أدى إلي وجود اتجاهات متصارعه داخل الحركة الوطنية ، يوحدها النضال المشترك من أجل الاستقلال الوطنى ضد المستعمر الأجنبى ، ولكنها تختلف حول مستقبل هذا الاستقلال ، والحل الجذرى لمشكلات الجماهير الكادحة المطحونة - فاليمين الوطنى كان يريد الاستقلال راية تظلل وتخفي استمرار نموه الرأسمالى الخاص واستمرار استغلاله للطبقات العامله وعدوانه على حقوقها - بينما ترى الطبقات الكادحة أن الاستقلال يعنى مساعدتها على إنجاز ثورة اجتماعية تزيح من كاهلها كل أعباء القهر والسيطرة والفقر والتخلف والاستغلال . وهى ثورة لا يمكن أن تحقق إلا من خلال استمرار التحالف بين القوى التى

* د. عبد الله حنا - الحركة العمالية في سوريا ولبنان - ١٩٠٠ - ١٩٤٥ ص ٢٦ ، ص ٢٧ .

حققت الإستقلال حتى يمكن إعادة بناء البلاد التى نهبها وخربها المستعمرون الأجانب .

اشتداد ساعد الحركة العمالية

من ١٩٠٧ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى

عندما نكتب عن هذه المرحلة التي تمتد من نهاية العقد الأول من القرن العشرين حتى نهاية عقده الثاني لا يمكن أن نضع خطا فاصلا بينها وبين السابقة - فالحركة النضالية منذ بداية القرن في صعود والعمل من أجل إيجاد المنظمات النقابية يقدم إضافات جديدة باستمرار إلي الحركة - ولكنا نحدد هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٠٨ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كمرحلة متميزة لأن الكفاح العمالي ميزته خطوط جديدة . فالطابع المصرى لقيادة الحركة بدأ في البروز أكثر وأصبح هو الطابع السائد ، وارتبطت حركة المثقفين الوطنيين (والتى يعبر عنها الحزب الوطنى) بالحركة العمالية ، وكما ازداد نمو الفكر الاشتراكى في هذه المرحلة ، وفى نفس الوقت ازداد قهر جهاز الدولة للحركة العمالية واعلنت الحرب عليها من قبل السلطات إذ استشعرت خطرها .

نمو الحركة الإضرابية

شهد عام ١٩٠٨ حركتين كبيرتين لعمال السكك الحديدية ولعمال الترام بالقاهرة . وهما حركتان أعلن بهما بدأ عصر النضالات الكبيرة .

- بالنسبة لعمال السكك الحديدية كان قرارهم بالأضراب في ٣ أغسطس عام ١٩٠٨ بعد أن كانت مصلحة السكك الحديدية قد أصدرت منشورها رقم ٤٥٧ والذى يقضى بان تكون ساعات العمل ١٢ ساعة متواصلة في المحطات الكبيرة يعقبها ٢٤ ساعة راحة وواحد وعشرين ساعة في اليوم في المحطات الصغيرة يعقبها ٢١ ساعة مع تحريم النوم والغياب في أوقات العمل *

وكان تنظيم هذا الاضراب دقيقا ودالا على أنه خلف التنظيم هيئة جيدة التنظيم والعلاقات مع جماهير العمال . ففى يوم بدأ الاضراب وصل مصلحة السكك الحديدية ثلاثة عشر تلغرافا موحدة النص تقول :

" منشور الادارة غرة ٤٥٧ صارم وغير مستطاع نرجو تقليل ساعات العمل وتحسين رواتبنا ولا نهدأ حتى ننال مطالبنا " .

وأعلنت قيادة الاضراب المطالب التي يناضل من أجلها العمال ، وتركزت هذه

* الدكتور - سليمان محمد النخيلى : الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها - من ١٨٨٢ إلي ١٩٥٢ ص ١٩ - الناشر الاتحاد العام للعمال ج . ع . م . ١٩٦٧ - الاهرام ١٣ أغسطس ١٩٠٨ .

المطالب حول النقاط التالية :

١- ٨ ساعات عمل بدلا من ١٢ ساعة عمل [لأول مرة منذ بدايات النضال العمالى برفع شعار يوم طوله ٨ ساعات بعد أن كان السائد المطالبه بيوم عمل طوله عشر ساعات]

٢- يوم راحة في الاسبوع .

٣- رفع أجرة المنازل عن المعاونين وخلافهم .

٤- تعديل الدرجات اسوة بعمال المصالح الأخرى الذين تعدلت درجاتهم ابتداء من عام ١٩٠٧ .

٥- تحسين الماهيات والرواتب بقدر صعوبة الأعمال (الأجر حسب العمل) .

٦- الامتياز في المعاش بحسب صعوبة وخطورة الأعمال .

٧- ترقية العمال بحسب الأقدمية وليس بالخواطر .

وإذ أحست إدارة المصلحة بأن العمال قد نظموا أنفسهم تنظيما جيدا وخاصة بعد وصول التلغرافات الموحدة الصيغة ونشر الصحف لمطالب العمال فانها أبدت اهتمامها بالاضراب وأرسلت مفتشيها إلي الوجهين القبلي والبحرى لمراقبة الحالة .

ويبدو أن هذا الاضراب العظيم قد انتهى دون ذكر لتاريخ نهايته ، بعد أن اعلنت المصلحة أن مطالب العمال موضع دراسة وأن المصلحة ستطلب اعتماد ثلاثين ألفا من الجنيهات لتحسين حال عمالها .

ولكن الصحافة تواصل النشر لكل ما تتلقاه عن ظروف حياة بؤساء السكك الحديدية - من نماذج ما نشرته صحافة هذا العصر ، ما نشرته جريدة " المؤيد " في عددها الصادر بتاريخ ٦ اكتوبر ١٩٠٨ وصفا لحياة هؤلاء العمال (بؤساء السكك الحديدية) ، جاء فيه :

" ان خمسة آلاف عامل في مصلحة السكك الحديدية المصرية يشتغلون في إدارة الحركة والبضائع من ناظر محطة ومعاون وكمسارى ومحولجى ورئيس رصيف ، يشكون مر الشكوى من قلة المرتبات ومن عدم الترقى ومن وقوفهم وبقائهم في وظائفهم دون بقية الموظفين في المصالح ، من عدم مساواماتهم في تعديل الدرجات الأخيرة من كثرة الأشغال ، من كثرة ساعات العمل ، من خوفهم من الأخطار ، من عدم اعطائهم مصاريف بدل سفر ، فهم يشكون كثيرا وشكواهم كلها صحيحة في محلها لأنهم مهضومو الحقوق لا يلتفت الرؤساء إليهم وتركوهم تحت تيار البؤس والفاقه يضيعون وهم عن ذلك غافلون لاهون يتلذذون كان صغار العمال في مصر من غير طينة الرؤساء كأنهم من الصوان لا يتأثرون ولا يشعرون ، لم يكف هؤلاء المساكين انهم محرومون من وسائل العيش وأنه لولا ضيق يدهم وشدة الأضرار وحاجتهم لاعالة ذويهم وأولادهم لتركوا المصلحة وهجروها " .

وعادت المواجهة مرة أخرى بين العمال والمصلحة ، وذلك عندما أصدرت المصلحة المنشور رقم ٥١ لعام ١٩٠٨ الذى أوجب على مستخدمى الإدارة (حركة وبضائع) تسليم

الملابس القديمة للمصلحة حتى يتسلموا الملابس الجديدة . وهنا أحس العمال أن هجوم المصلحة على حقوقهم مستمر وأن وعد مدير المصلحة لمندوبيهم بأن المصلحة ستعمل على انصافهم وعدا غير صادق واعتماد ٣٠ ألف جنيه لتحسين أجورهم لم ينفذ . . .

وواصلت الصحافة وقفتها إلي جانب العمال -" بؤساء السكك الحديدية " - فكتبت المؤيد في ١١ اكتوبر ١٩٠٨ تعليقا على المنشور رقم ٥١ جاء فيه :

" أغلب عمال المحطات بدون مساكن وغيرهم ساكنون بالكشكات ومعظمهم يشتغل معرضا للتقلبات الجوية والغبار يكسوهم ولا يخفى على المصلحة الحالة الموجودة عليها محطاتها وقطاراتها وكشكاتها وكلها فيها من الأسباب ما يهلك الملبوسات ويجعلها غير صالحة للاستعمال . "

ولم تنته حركة عمال السكة الحديد في هذه الفترة إلي الاعتصاب وان كانت قد تمكنت من عرض مطالب العمال على الرأى العام وشكلت تنظيمها السرى " الجمعية السرية لبؤساء السكك الحديدية " ؛ ولكن قيام هذه الجمعية بعرض شكاوى العمال وارسالها للصحف وقرارها السابق بالاضراب في اغسطس والذى لم يتم تنفيذه حقق لعمال السكة الحديد مكسبين ، أحدهما خاص بالملابس فقررت المصلحة أنها ستحصل من العمال على نصف ثمن الملابس القديمة التى لا يسلمها العمال وعلى تاكيد المصلحة أنها جادة في اعتماد الـ ٣٠ ألف جنيه في الميزانية لتحسين أحوالهم .

- وكان الاضراب الكبير الثانى في ١٩٠٨ هو اضراب عمال ترام القاهرة في ١٨ اكتوبر ، وكانت لجنة عمال الترام قد صاغت مطالبها قبل الاضراب ، ونشرتها اللواء في ٤ اكتوبر وكذلك المؤيد وأشارت إليها الاهرام * وتلخصت هذه المطالب في :

- خفض ساعات العمل الى ثمانى ساعات فى اليوم بدلا من ١٢ساعة .
- العمل فى الأعياد بأجر مدفوع .
- زيادة المرتبات بنسبه ٤٠ ٪ مع زيادتها مرة كل عام .
- منح العمال أجازة فى حالة المرض وأجازات اعتياديه سنويه .
- منع الموظفين الأجانب من إهانه العمال وضربهم .
- إعادة العمال المفصولين إلى العمل .
- تأليف لجنه للتحقيق فى شكاوى العمال على أن يمثل فيهاالعمال والشركة وتخصص الغرامات التى تخصم من أجور العمال كجزء للصرف منها على مصالح العمال**.
- منح العمال ملابس مصلحية مجانا وعرض حالات الفصل على لجان التحقيق .

---

* د. سليمان محمد النخيلى - نفس المرجع السابق ص ٢٣ .

** أصبح هذا مطلبا لعمال مصر جميعا - وهو مطلب لم يتحقق إلا في آخر الخمسينات وبداية الستينيات .

وقام العمال باخطار الشركة ومحافظة مصر بمطالبهم واعلنوا تصميمهم على "الاعتصاب" * ان لم تجب مطالبهم ، واستدعت المحافظة مندوب الشركة والذى وعد باجابة المطالب خلال ٢٤ ساعة ، ولكنه عاد وما طل وأعلن في يوم ١٧ اكتوبر رفض مطالب العمال ؛ فاجتمع العمال عند منتصف الليل وقرروا بدأ الاضراب عن العمل يوم ١٨ اكتوبر.

وفي صبيحة يوم ١٨ اكتوبر بدأ الاعتصاب . . وفي الجيزة نام العمال على الخطوط ليمنعوا سير العربات .

وكان موقف السلطات الحكومية في البدايه موقف المترقب ، ولكن بعد أن احتجت الشركة على موقف السلطات الحكومية هاجم البوليس العمال المضربين بقيادة القائمقام "باكستون" بك ، وقبض على عدد كبير من العمال - قدم منهم ٧٢ عاملا للمحاكمة ، ورفض العمال التخاطب مع مدير الشركة عندما أراد أن يتفاوض معهم عن غير طريق "جمعيتهم" أى نقابتهم ، وطلبوا منه التحدث مع مندوبيهم . ولكن وكما ذكرت "المؤيد" في ١٩ اكتوبر ١٩٠٨ أن الاضراب انتهى نتيجة هجوم البوليس على العمال المضربين واستخدام القسوة معهم والقبض على عدد كبير منهم ومن قادتهم وكذلك نتيجة تسلل عدد من العمال ضعاف العزيمة إلي العمل الأمر الذى ساعد على تخريب الاضراب . . . وساندت صحيفة "اللواء" جريدة الحزب الوطنى لمطالبهم ، وناشدت الوطنيين أن يؤيدوا العمال في موقفهم خدمة لقضية جميع العمال في مصر . . وهاجمت شركة الترام المتقننه ضد العمال ومطالبهم . . وطالبت اللواء في عددها الصادر في ١٩ اكتوبر العمال بأن يجعلوا ضمن مطالبهم : عدم احتكار وظائف المفتشين للأجانب وأن يرقى إليها أيضا العمال المصريون . .

ونتج عن هذا الاضراب المطالبه بضرورة سن تشريع للعمل ، فالمؤيد تؤكد في عددها الصادر في ١٩ اكتوبر على ضرورة : "اصدار قانون مصالح العمال وأرباب الأعمال ويكون تنفيذه من اختصاص وزارة التجارة والأشغال . ."

ورغم النهاية المأساوية للإضراب على أيدى البوليس فإن الاضراب أتى بثماره - ففى نهاية شهر اكتوبر قررت الشركة الاستجابة إلي عدد من مطالب العمال ، فتقرر :

١ - تكون ساعات العمل عشر ساعات بدلا من ١٢ ساعة .

٢ - يدفع لكل عامل يصاب فى أثناد الخدمة راتب ثلاثة أشهر ونصف راتب عن الشهرين التاليين .

٣- زيادة رواتب (أجور) العمال لتصبح عشرة ونصف في اليوم في السنة الأولى واثنى عشر قرشا في السنة الثانية و ١٢،٥ قرشا في السنة الثالثة و١٣ قرشا في السنة الخامسة و١٣،٥ قرشا في السنة السابعة و١٤ قرشا في السنة التاسعة .

٤- أن تقوم الشركة بدفع نصف ثمن الملابس .

*تعتبر هذه الحاله هى الأولى من نوعها بالنسبه لاضرابات هذه الفتره التى يتقدم فيها العمال بانذار قبل الاضراب .

٥ - أن ينذب أربعة من العمال عن كل مخزن لتقديم الشكاوى *.

٦ - اعادة جميع العمال المفصولين والمتهمين إلي الخدمة .

* * *

الحزب الوطني والحركة العمالية

تأسس الحزب الوطني في ديسمبر ١٩٠٧ برئاسة الزعيم الوطني مصطفى كامل ؛ والبند السادس من مبادىء الحزب العشره يقول : " العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسالات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال " **

ولكن الحزب الوطني لم يبد اهتماما حقيقيا بالحركة العمالية إلا بعد تولى محمد فريد رئاسة الحزب بعد وفاة مصطفى كامل في ١٩٠٨ . ولم يكتف الحزب في ظل رئاسة محمد فريد بتأييد ومناصرة الحركة العمالية ولكنه نشط في مجال تنظيم العمال ، سواء بانشاء مدارس الشعب لتعليم العمال أو بالعمل على انشاء نقابة الصنائع اليدوية .

ففى أواخر عام ١٩٠٨ أسس الحزب الوطني عددا من مدارس الشعب في بولاق والخليفة وشبرا والعباسية ، وفى الأقاليم في المنصورة والاسكندرية وطنطا . ووصل عدد الدارسين في كل مدرسة إلي حوالى ١٢٠ دارسا .

كان انشاء هذه المدارس هو الخطوة الأولى لانشاء نقابة الصنائع اليدوية ، التى تأسست ١٩٠٩ واتخذت ناديا لها بالسبتية وانشأت لها فروعا في الاسكندرية والمنصورة وطنطا . واقرت نقابة الصنائع اليدوية برنامجا خاصا بها - تحت اسم " قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية " ***

انضم لعضويتها في البداية كل الدارسين في مدارس الشعب والذين بلغ عددهم حوالى ٦٠٠ عضو . وفي نهاية عام ١٩٠٩ وصلت عضويتها إلي ٨٠٠ عضو . وكانت عضوية النقابه وفق " قانونها " قاصرة على الصناع اليدويين من مختلف الحرف والذين كانوا يكونون أعدادا كبيرة وقطاعا هاما في العمل الاقتصادى حينئذ ، والذين أثاروا ضجة كبرى خلال الفترة الأولى لنشأة العمل الجماعي للطبقة العامله المصرية باضراباتهم العديدة .

ولإن كان الحزب الوطني قد أسس نقابة عمال الصنائع اليدوية وقادها فعلا ونظم أعمالها فان صلة الحزب الوطني بالحركة العمالية وتنظيمها النقابى لم يقتصر على هذه النقابة - بل كانت له صلات وثيقة بأقوى النقابات التي قادت العمل الجماعى في هذه

* يعتبر هذا أول اعتراف من قبل شركة من أكبر الشركات الرأسمالية الأجنبية العامله في البلاد بوجود مندوبين يمثلون العمال واستعدادها للتفاوض معهم .

** د . يونان لبيب رزق - الحياة الحزبية في مصر في عهد الإحتلال البريطاني من ١٨٨٢ - ١٩١٤ ص ٥٨

***نشرت الطليعة النص الكامل لهذا " القانون " في عدد مايو ١٩٦٥

- أنظر النص الكامل الملحق رقم (١)

الفترة . . مثل نقابة عمال السكك الحديدية ونقابة الترام ونقابات عمال الغاز والمياه والكهرباء . وكان الحزب الوطنى دائم الدعوة للعمال لينظموا أنفسهم فى نقابات عمالية قوية تكون قادرة على قيادة نضالهم ضد إستغلال الشركات .

ويمكننا أن نرجع اهتمام الحزب الوطنى بالحركة العمالية وتنظيمها النقابى إلى مجموعة من الأسباب :

فأولا : فى هذه الفترة - احتدم الصراع الطبقى بين العمال وبين رأس المال - وهو رأس مال أجنبى - وأكدت الإضرابات العديدة - وكان البعض منها عنيفا (إضرابات ١٩١١) أن لطبقة العاملة دور كبير فى مقاومة الإستعمار الأجنبى وسلطاته والطبقات المتعاونة معه ، بل أن الطبقة العاملة كانت هى أول الطبقات الإجتماعية التى نزلت الى الشارع مصطدمه مباشرة بمصالح الإستعمار الإقتصادية ومصطدمة بسلطته البوليسية ، ولقد تحول الصدام الإقتصادى إلي صدام مع سلطات الاحتلال البريطانى ، ولقد طبعت هذه الحركات العمالية الكفاح الوطنى ضد الاستعمار بطابع اجتماعى ؛ كما أنها كانت التربة التى ساعدت على ظهور البراعم الأولى للفكر الاشتراكى في مصر . ومنذ قيادة الزعيم الوطنى محمد فريد للحزب الوطنى - وخلال قياداته بصفة خاصة كان ارتباط الحزب بالحركة العمالية على أساس اتخاذ موقف الصديق من الفكر الاشتراكى ، وأحيانا موقف الداعى إليه . ومن هنا كان اهتمام الحزب الوطنى بالحركة العمالية وتنظيمها النقابى ، حتى وإن لم يكن هذا التنظيم مرتبطا بنقابة الحزب " نقابة الصنائع اليدوية " ، وكان هذا الاهتمام لأنه وجد فيها بالدرجة الأولى قاعدة للعمل الشعبى الجاد الذى يجب الاعتماد عليه في الكفاح المباشر ضد الاستعمار الأجنبى والاستبداد الاقطاعى . *

ويمكننا أن نقول أن محمد فريد كان التعبير عن ظاهرة خاصة في الحزب الوطنى ، الذى هو واحد من أحزاب الطبقة الوسطى " البورجوازية الطنية " ، لقد كان بلا شك من الديمقراطيين الثوريين الأوائل الذين اعتمدوا على الكتل الشعبية في نضالهم الوطنى والديمقراطي العام .

وثانيا : تأثر القيادة الجديدة للحزب الوطنى في ظل زعامة محمد فريد بالحركة الاشتراكية العالمية والاعتماد عليها في العمل في المجال الدولى في الكفاح ضد الاستعمار ،

---

* نشرت اللواء في أول يونيو عام ١٩١١ مقالا عن الاشتراكية في مصر جاء فيها : "أن المصرى كان لا يعرف شيئا عن الاشتراكية قبل عهد اسماعيل من الموظف الصغير إلى العامل الحقير . إلا أن تطور النظام الاجتماعى أدى إلي ظهور الاشتراكية ، ونظرا لأن الأموال المستثمرة أجنبية وأن هناك الدين المصرى الرسمى والأهلى ، فإن نظرية ادخال مبدأ الاشتراكية في الحكم لا يمكن تطبيقها على حالنا في مصر بدون خطر يهدد كياننا ؛ أما الاشتراكية من حيث تعاليمها الاجتماعية فإننا في مقدمة من يدعو إليها ويبشر لها لاننا نرى فيها الضمان لحفظ التوازن ما بين غنينا الجاهل والمتكبر وفقيرنا المجد لبائس" .

فلقد اتصل محمد فريد بعدد من القادة الاشتراكيين في أوربا وتأثر بهم وخاصة بكيرهاردى وهو واحد من زعماء الحركة العمالية الانجليزية * ؛ ولقد تأثر أكثر بحركات العمال الكبيرة في البلاد الرأسمالية وقد أشار إلي ذلك في خطابه الذى ألقاه في مارس ١٩١٢ - والمنشور في اللواء في ١٢ مارس ١٩١٢ والذى دعى فيه إلي ضرورة الاهتمام بتنظيم العمال في الصناعة والزراعة - وقد جاء في خطابه هذا : " ان أمامنا الآن في اعتصاب عمال الفحم في انجلترا أكبر برهان على قوة الاتحاد فقد اعتصب منهم مايزيد على المليون ووقفوا حركة الأعمال في هذه المملكة التى أن وقفت حركتها بضعة أيام أصبحت في خطر داخلى عظيم " . . . ويقول : " انظروا ما هو حاصل في ألمانيا وإلي ما وصل إليه العمال من النفوذ في مجلس نوابهم وكذلك في فرنسا ثم ارجعوا البصر إلي حال العمال أمس في مصر سواء كانوا عمال الصنائع أو عمال الزراعة وانظروا تحكم الشركات الأجنبية مثل شركات الترامواى والسكك الحديدية وماشاكلها في معاملة العمال . . " ولذلك يجب : " العناية بنقابة عمال الصناعة وبث مبدأ التضامن والدفاع عن حقوقهم واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة أو عقب الاصابة مما يمنعهم عن الكسب " وأشار إلي عمال أوروبا وأمريكا الذين أصبحوا بفضل النقابات قوة لا يستهان بها وأصبح لهم مندوبون في مجلس النواب ولهم كلمة نافذة فيه .

الموجة الإضرابية تتصاعد من جديد

ان حركة عمال السكة الحديد التى بدأت في اغسطس سنة ١٩٠٨ قدمت في ١٩١٠ مثالا على استمرارها وعدم توقفها . ففى ١٧ اكتوبر ١٩١٠ أعلن عمال عنابر السكة الحديد ببولاق الاضراب - والذى وصفته اللواء بأنه « اعتصاب هايل في عنابر السكك الحديدية في العاصمة »** وهذا « الاضراب الهايل » لم يكن وليد ساعته ولكنه كان التطور الحتمى

---

* جيمس كير هاردى (١٨٥٦ - ١٩١٥) من الساسة الانجليز الاصلاحيين ومؤسسى حزب العمال المستقل أصله عامل مناجم اسكتلندى نشأة نشأة فقيرة وعمل في المناجم وهو في العاشرة من عمره - نظم عمال المناجم في لانكشير وأيرشير وكتب للصحف وأصدر صحيفة شهرية ثم تحولت إلي جريدة أسبوعية ودعت هذه الجريدة باسم حزب العمال المستقل إلي تاميم السكك الحديدية وتنظيم البنوك وهاردى هو الذى دعى إلي تكوين حزب العمال المستقل في مؤتمر النقابات المنعقد في جلاسجو في ١٨٨٢ والذى عقد مؤتمره التاسيسى في ١٨٩٣ ؛ وقد اشتركت فيه كل الأحزاب الصغيرة وخليط من المدارس الاشتراكية والنقابية مثل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى والجمعية الفابية وجماعة تحديد يوم العمل بثمانى ساعات ودخل هاردى البرلمان في ١٩٠٠ وطالب في البرلمان بيوم عمل ثمانى ساعات واحتج على استخدام الحكومة للقوات العسكرية ضد اضرابات العمال ١٨٩٣ - ١٨٩٤ ، وقد أحدث هاردى ضجة كبرى في البرلمان الانجليزى ووقف إلي جوار كفاح الشعوب ضد الاستعمار البريطانى فساند كفاح الشعب المصرى والهندى والايرلندى .

** اللواء ١٨ اكتوبر ١٩١٠ .

للعمل الجماعى لعمال السكة الحديد والذى بدأ منذ وقت مبكر .

ولقد صاغ العمال مطالبهم مطالبين بعزل المستر بكين وكيل باشمهندس العنابر والذى كان يعطيهم الأعمال بالمقاولة بعد أن كانوا يشتغلون باليومية ، وزيادة رواتبهم كل ثلاثة أعوام وتاليف لجنة دائمة للنظر في شكاياتهم تضم ثلاثة من العمال وعدم القسوة في مجازاتهم . والغاء العمل بنظام خصم ربع يوم من أجر كل عامل يتأخر في قضاء حاجته عشر دقائق . وطالب العمال بالقبض على الرئيس الهمجى الذى كسر ذراع واحد من العمال بقضيب من الحديد وعلى وكيل الباشمهندس الذى هددهم بمسدسه .

وفي صباح يوم الاضراب وضع العمال على جدران العنابر بيانات بمطالبهم وشعارات ضد المستر بيكن « لا نريد بيكن » « و لا نريد بيكن لأنه يظلمنا » ، وكان مستر بيكن هذا قد عين بدل المهندس المصرى محمد (بك) رمضان . وبدأ الاضراب بوضع الفلنكات الخشبية والقوائم الحديدية أمام جميع القطارات الموجودة في العنابر لمنعها من الخروج والسفر إلي الوجهين القبلى والبحرى ، كما انتزع العمال بعض قضبان الخط الحديدى الموصل إلي الوجه القبلى وتوجهت قوة من البوليس وعلى رأسها الكولونيل ماكولى وطلب الكولونيل التفاوض مع مندوبى العمال ولكن أثناء المفاوضات هاجم البوليس العمال واعتدى عليهم فانسحب مندوبو العمال محتجين على هذا العدوان الغادر وبدأت معركة واضطر البوليس إلي الاستعانة بالجيش لكسر مقاومة العمال وأصيب العشرات من العمال ورجال البوليس وأثناء المعركة انضمت جماهير الشعب الموجودة خارج العنابر إلي العمال . وأخرج العمال من العنابر وعاد أغلب العمال إلي العمل في اليوم الثانى وقبض على عدد كبير منهم وقدم للمحاكمة ولكن العمال كسبوا مطلبين من مطالبهم فأبطلت الأعمال بنظام المقاولة وتقرر تشغيل العمال باليومية وبالماهية وعزل المستر بيكن .

وقد نشرت « الجريدة » في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٠ مقالا عن الاعتصاب بعنوان الاعتصاب المصرى شيء من روح الاشتراكية – وقد شرحت أسباب قيام الاضراب : سوء معاملة الرؤساء للعمال وقسوتهم وقصر نظرهم كما أنها أرجعت سبب النهاية السريعة لهذا الاضراب الذى بدأ عنيفا إلي ضعف تنظيم العمال – يقول كاتب المقال – وهو الاستاذ يوسف البستانى :

« ان بعض الكتاب يفسرون اعتصاب العمال المصريين بأنه عدوى من اعتصب العمال الفرنساويين ولكن الحقيقة أن روح الاشتراكية هى التى تسود ولا ينجى من ذلك إلا باقامة العدل وتأييد الحق في معاملة العمال . ويفسر آخرون الاضراب بأن الأحزاب

السياسية هى التى تدفع العمال إلي الاعتصاب وهذا وهم خاطىء والحقيقة هى أن سوء معاملة الرؤساء وقسوتهم وقصر نظرهم هى السبب في ذلك . وهذا واضح من أن العمال يطلبون استبدال رئيس انجليزى ظالم برئيس انجليزى مثله ولكنه عادل . . ولو كان لألوف العمال الذين اغتصبوا نقابة منظمة تملك وفرا ماليا كبيرا كنقابات أوروبا لما سهل اجبارهم على العمل ولكان الضرر عظيما شاملا على السكك الحديدية وعلى الحكومة وعلى الأمة جمعاء » . *

ولكن الموجة الاضرابية تبلغ ذروتها في عام ١٩١١ - بأضخم اضراب شهدته البلاد منذ بداية العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية وهو اضراب عمال ترام القاهرة والذى بدأ في ٣٠ يوليو ١٩١١ .

في مساء الثانى من يوليو عام ١٩١١ عقد العمال اجتماعا كبيرا حضره كل عمال الترام تقريبا ، حوالى أربعة آلاف عامل في سينما توغراف ايديال أمام قسم عابدين ، للنظر في مشروع صندوق التعاون واشترك في هذا المؤتمر المحاميان أحمد بك لطفى وجريك مفسود ؛ وصاغ المؤتمر مطالب العمال على النحو التالى :

١- أن يدفع العمال كل عام ١ ٪ لصندوق التوفير .

٢- أن تدفع الشركة مبلغا مساويا .

٣- أن تستثمر الشركة مبلغ الـ ٤٠٠ ألف جنيه المجموع من التأمين الذى يدفعه العمال ثم تضيف فوائده إلي صندوق التوفير .

٤- مد كل عامل عند حاجته بما يلزم من المال من الصندوق المذكور ثم يرد ما يأخذه شيئا فشيئا بطريقة لا تاكسه في مرتبه .

٥ - أن تنقص ساعات العمل من ١٠ ، ١٢ ساعة الى ١١ ، ٩ ساعات فى اليوم .

٦ - أن تعطى الشركة الملابس المصلحية للعمال بلا ثمن .

٧ - أن تكون المرتبات شهرية لا يومية .

٨ - أن تعطى العامل عند خروجه من الخدمة راتب شهر عن كل سنه قضاها على سبيل المكافأة .

وإتفق المؤتمر على تكوين وفد يضم المحامين ومندوبا عن كل فئة من فئات العمال لتقديم المطالب للشركة .

ورفضت الشركة مطالب العمال لأن قبولها - كما إدعت بكلف الشركة ٦٠ ألف جنيها وكانت الشركة قد قامت بفصل ثلاثة من العمال متهمة إياهم باشتراكهم فى تنظيم

---

*كما نكرت جريدة الاهالى فى ٢١ اكتوبر ١٩١٠ أن الإضراب : حق من حقوقهم لاينكره إلا كل متعصب مستبد ، والعمال قبل أن يهتدوا الى هذا الحق كانوا مستضعفين فى نظر أصحاب العمل الذين كانوايحتقرونهم ويقللون من شانهم .

اجتماع ٢ يوليو سنة ١٩١١ ، وقرر العمال عرض شكواهم على عطوفة رئيس النظار فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩١١ وصرح رئيس النظار بأن الوزارة ستطلب من الشركة بحث مطالب العمال وتحقيقها وفى حالة رفضها تتدخل الحكومة ونصح العمال بعدم الإعتصاب - اللواء فى ٢٤ يوليو ١٩١١ .

وأعلنت الشركة أنها ستجيب بعض مطالب العمال - إنقاص ساعات العمل نصف ساعة فى اليوم وزيادة المرتبات ثلاثة قروش (أول مربوط الدرجة وآخره) واعطاء يومين راحة كل شهر وذلك بالنسبة للمفتشين ورؤساء الخطوط وبالنسبة لعمال القطارات منح من يعمل منهم خمسة عشر يوما فى بحر شهر واحد يومين أجازة وزيادة مربوط الدرجة قرشا ليكون ستة عشر قرشا وبالنسبة لعمال الورش والكهرباد فتخفيض ساعات عملهم الى ٩ ساعات ومنحهم علاوة فى المرتبات ٥ ٪ ومنح عمال المخازن وأشغالها (الدريسة) تحسينات مماثلة ، ولكن الشركة رفضت مطلبا اعتبره العمال من مطالبهم الأساسية وهو المطلب الخاص بدفع مرتب شهر عند نهاية الخدمة وأصر العمال على هذا المطلب .

وقرر مندوبو العمال ومعهم محاميهما وضغطوا مطالبهم فى ثلاث مطالب رئيسية وهى :

١- احتساب أيام المرض مدفوعة على حساب الشركة .

٢ - جعل ساعات العمل ٩ ساعات يوميا .

٣ - منح العامل الذى يرفت شهرا عن كل سنة قضاها فى الخدمة .

وأمام رئيس النظارة وعد وكيل الشركة بإجابة مطالب العمال ولكنه بعد أن إنتهت المقابلة رفض مطالب العمال ، وفى مساء يوم ٢٩ يوليو ١٩١١ اجتمع العمال وإتخذوا القرار ببدأ الإضراب يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩١١ ونفذ القرار ٤٠٠٠ عامل ومستخدم من مختلف الوظائف والجنسيات ، وأصدرت الشركة منشورا للعمال تطالبهم فيه بالعودة إلى العمل خلال ٢٤ ساعة والا أعتبروا مرفودين ستعين الشركة بدلا منهم عمالا جدد وقرأ مندوب العمال منشور الشركة على العمال فاعلن جميع العمال رفضه وتقرر استمرار الإضراب حتى تجاب المطالب . وتمكنت الشركة من كسب عدد قليل من العمال لا يتجاوز السبعين عاملا وأرادت أن تسير بهم المركبات ولكن العمال المعتصبين منعوهم ولم تتمكن الشركة من تسيير المركبات وبلغت خسارة الشركة فى اليوم حوالى ١٢٠٠ جنيها (اللواء ٢ أغسطس) . ونظم العمال عددا من المظاهرات فى باب الحديد وبولاق والجيزة والعباسية وكانوا يركبون فى بعض مظاهراتهم العربات الكارو وحمل العمال صناديق لجمع التبرعات من الأهالى لمساعدة العمال المصريين وهم يحملون لافتات كتب عليها " ان العمال المعتصبين يطلبون من الجمهور مد يد المساعدة إليهم " وساعد الجمهور العمال

المعتصبين بكافة أنواع المساعدة وكان للحزب الوطني دور أساسى فى كسب عطف الجمهور وتضامنه مع العمال .

وفى اليوم الخامس للإضراب أرادت الشركة تسيير قاطراتها بواسطة السبعين عاملا العاملين لديها فتجمع العمال المعتصبين أمام مخازن العمباسية كانوا قد أقاموا خيمة أمام المخازن وأقاموا بها ووضعوا كبلا من الحديد لمنع تسيير المركبات ، وفى نفس الوقت تجمعت قوات البوليس بقيادة الضباط والكونستبلات الإنجليز وبدأ صدام عنيف لم تشهده الإعتصابات السابقة وأطلق أحد المعتصبين وهو مفتش أوروبى (حماية إنجليزية) إسمه (فايرى) مسدسه على الكونستابل الإنجليزى " كاسترو " فقتله . وإنضمت جماهير الشعب الى العمال واستمرت المعركة والتى أسمتها الصحافة مذبحة العباسية لمدة ساعات تمكنت خلالها الشركة من تسيير بعض المركبات سريعا ماهاجمها الجمهور والعمال وتبادل العمال والبوليس إطلاق النار وسقط عدد كبير من الجرحى .

وكتبت اللواء معلقة على الحوادث فى عدد٣ أغسطس سنة ١٩١١ :

" ان وكيل شركة الترامواى كان يضحك أمس حينما رأى دماء العمال تسيل أمام حراب الجند وعصيهم ومن حقه أن يضحك فقد قدر على إستخدام القانون وقوات البوليس والجيش فى سبيل إظهار سطوة شركته ومضاء لباقته وربما كان وكيل المدير يضحك لسبب آخر فانه كان يظن ان دم عماله أصفر اللون بدليل ماراه من طوفان الذهب الذي كان يتحول من دمائهم وعرق جبينهم ويصب فى خزانته فيثرى منه هو وسائر حملة أسهم الشركة فلما رآه أحمرا لا أصفرا دهش لتحققه أن هؤلاء العمال بشر كسائر البشر .

وكتبت فى عدد ٥ أغسطس سنة ١٩١١ :

" فلتنظر الحكومة الآن هذه المعجزة التى فعلتها سيوف بوليسها وسنابك خيولها . أحدث البوليس مجزرة فى العمال وداس الشعب فى ساحات المدينة بسنابك خيله وأوسعه ضربا وأغراقا بالدماء مع انه لا دخل له فى هذا الاعتصاب فأتلف كثيرا من البضائع فى المخازن وعامل الجمهور فى شوارع العاصمة وساحاتها معاملة السيد لعبيده وداس القوانين . فلا نعلم لماذا نسكت نحن ونقف عند الحدود التى لا تقف عندها الحكومة والبوليس والشركات . هم يدرسون النظام وينتهكون حرمه القوانين ويعاملوننا معاملة العبيد اذ يدوسوننا بخيلهم ورجلهم فلا نعلم نحن لماذا لا ندوس ولو على الورق على الأقل ذلك الظلم الفاضح والهمجية التى يريدون جعلها سنة لنا كأننا بشر من غير فصيلة البشر ولذلك نقول للعمال انهم يخيفونكم ويرهبونكم ويريدون التهويل عليكم لظنهم أنكم من غير طينة العمال فى أوروبا وانهم اذا عاملوكم بالشدة والضغط جبنتم وخضعتم ورجعتم الى الشركة تائبين نادمين راضين بكل شئ . وتستمر الشركة فى حلب البقرة والبوليس يمسك رأسها

تسهيلا لحلبها ولكن فاعلموا ان الاعتصاب حق من حقوقكم الطبيعية واذا أردتم الاستمرار فيه فما من قوة تحت قبة السماء قادرة على التاثير عليكم مادمتم لا تعتمدون على أحد فى اعتصابكم ، فاهزأوا بكل من يقول لكم أن فى إستطاعة الحكومة أو الشركة أن تكرهكم على ترك الاعتصاب ان قضيتكم هذه ليست قضية عمال الترامواى فقط بل هى قضية جميع العمال فى مصر . وقد جاءت حادثتكم بعد حادثة عمال العنابر دليلا على أنه أصبح فى مصر قوة لا يستهان بها وهى يقظة قوى طبقة العمال فى البلاد الشرقية وتنبيههم إلى مصالحهم وحقوقهم ورغبتهم فى أن يكونوا بشرا كسائر البشر ، ويتمتعوا بكل ما يتمتع به البشر من أنواع الراحة وصلاح الحال ولذة الحياة فلتكن مجزرة العنابر قديما ومجزرة العباسية حديث عبرة لكم واجتمعوا وتقووا وأكثروا من الإختلاط والإتحاد بالعمال الأوربين زملائكم وأنشئوا النقابات وجودوا عليها بالأموال واتركوا فيها على الدوام رأس مال عظيم ينفعكم حين الحاجة وبعد ذلك لا تخافوا عاديا أومعاندا وإذا كانوا قد داسوكم اليوم وجرحوكم ومكنوا يد المسيو دلنكر من رقابكم فسيأتى يوم لا يجترأون فيه على رشقكم بالأزهار فضلا عن الرصاص " .

وخلال الإضراب أبرز الشعب تضامنه مع العمال المضربين وعطفه على قضيتهم وكان لعدوان البوليس الغاشم رد فعل قوى فبرزت حركة الاحتجاج قوية ضد هذا العدوان من جانب أبناء الشعب فى جميع أنحاء القطر . وقدمت اللواء أمثلة على هذا التضامن بنشرها لبعض الرسائل فى عددها الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩١١ فبرقية من أهالى دمنهور جاء فيها :

" العدل يندب حظه وملاك الرحمة ينتحر على ربوة الأهرام من إجراءات البوليس إزاء عمال الترام "

وبرقية من طنطا : " نطلب من ناظر الداخلية تعين بوليس جديد لمراقبة البوليس فى أعماله فقد أصبح الناس فى مصر بحاجة إلى الحماية ممن أقيموا والا اضطروا للدفاع عن أنفسهم بأنفسهم " .

ونشرت احتجاجا من الإسكندرية جاء فيه " حيا الله اللواء الذى لطم باحتجاجه ذلك الاحتجاج الهائل - وحه ، حدثى مجزرة العباسية أيا كانوا كبارا أو صغارا ، رؤساء أو مرؤوسين ولم يبق لباكستون بك وكيل حكمدار البوليس بعد تلك اللطمة الا أن يستقيل صيانة لكرامته "

وبرقية طويلة بتوقيع فلاح " ان حادثة العباسية وهجوم البوليس على الشعب الأمن الذى لا دخل له فى الاعتصاب فى باب الحديد والعتبة الخضراء كما فصله اللواء

سيكون له شان فى تاريخ صلات البوليس بالشعب لأن الشعب أصبح يكره البوليس لهذه الأفاعيل بعد أن كان يظن أنه حاميه وحارسه فالحكومة جنت على نفسها بهذه الحادثة ولم تجنى على الشعب وحده والمتصببين وحدهم " .

ولقد وجه العمال المضربون النداء الى عمال المرافق العامة لمساندتهم فى إضرابهم - بالإضراب تاييدا لهم وتضامنا معهم - وقد لبى هذا النداء عمال ترام الإسكندرية الذين أعلنوا الإضراب العام يوم ٦ أغسطس سنة ١٩١١ وذلك بعد أن عقدوا اجتماعا عاما فى يوم ٥ أغسطس وقع فيه ٥٠٠ عامل على عريضة بالمطالب وجمعوا اكتتابا ووكلوا ثلاثة من المحامين . واحتوت عريضة المطالب على المطالب التالية (اللواء والمؤيد ٣ ، ٧ أغسطس ١٩١١) :

١ - خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات بدلا من عشرة .

٢ - منع اهانة المفتشين للمستخدمين أمام الجمهور بدون أسباب .

٣ - عدم ضرب العمال بدار الإدارة حالما يكونون بها لرفع تظلمهم مما يلحق بهم من الضرر . . . (يعتبر هذا أول مطلب لحماية النشاط النقابى) .

٤ - إطالة مدة السير فى جميع الخطوط .

٥ - جعل مرتب المستخدم الجديد ثلاثة جنيهات بدلا من ٢١٠ قرشا وصرف علاوة قدرها خمسة جنيهات كل عشر سنوات ومنح علاوة عامة كل ست شهور قدرها خمسة وعشرون قرشا .

٦ - صرف مكافاة نهاية خدمة .

٧ - منح يومين أجازة شهريا مدفوعة أو ٢٤ يوما فى السنة .

٨ - قيام الشركة بالدفاع عن العامل الذى يقع فى جناية حادثة حال تادية الخدمة .

٩ - توصية طبيب الشركة باعتماد الشهادات الطبية الخارجية .

١٠ - تعويض العمال عن إصابات العمل .

١١ - صرف ساعات عمل إضافية للعمال عند إشتغالهم أكثر من المقرر .

١٢ - إنشاء صندوق للعمال يحفظ فيه جميع ما يتحصل من الخصومات ويضاف اليه فوائد التأمين للصرف منه لمساعدة المستخدمين .

وفى الساعة العاشرة مساء يوم ٥ أغسطس بدأ العمال إضرابهم بعد أن خطب فيهم عامل إيطالى واشترك فى قيادة الإضراب عدد من العمال الأرمن ونظم العمال صفوفهم ووزعوا أنفسهم على ثلاث فرق أمام ورش كرموز وأمام المخازن بمحرم بك وفى مصطفى باشا ولكن البوليس فرقهم مستخدما مضخات المطافئ وفشل الإضراب وفصل الزعماء المنظمون وعدد من العمال الأرمن .

*** * *

الموجة الاضرابية والأسباب الموضوعية لتصاعدها

أولا : لقد تصاعدت الموجة الإضرابية فى الفترة من ٨-١٩ إلى ١٩٠٩ وزاد عدد الإضرابات الكبيرة المنظمة والموجهة ولقد حركت هذه الإضرابات الظروف البالغة السوء التى كان يعمل فيها العمال وزيادة حدة إستغلالهم من قبل الشركات الأجنبية وعنف قهر الحكومة لحركاتهم . فالظروف الإقتصادية السيئة والتى تمثلت فى إرتفاع الأسعار بشكل عام – ارتفع ثمن نصف كيلو اللحم الضان من قرشين إلى أربعة قروش واللحم البقرى من قرشين الى ثلاثة قروش فى الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٩ وكانت أسعار الغلة فى صعود مستمر (ارتفع سعر أردب القمح من ١٤٥ قرشا إلي ١٨٠ قرشا بالاسكندرية وبلغ ٢٤٠ قرشا في الأرياف وارتفع سعر الفول من ١٢٥ إلي ١٤٠ قرشا) . كما ارتفعت أجور المنازل بنسبة ١ : ٢٩ كما ارتفعت أسعار الأطيان ارتفاعا فاحشا وفي نفس الوقت هبطت أجور العمال وضعفت قدرتها الشرائية (الاهرام ١٥ يناير سنة ١٩١٠) .

وكانت ظروف العمل قاسية وساعات العمل طويلة ونشر الاهرام بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٨ كلمةً لأحد عمال السكك الحديدية تحدث فيها عن ظروف العمل في هذا المجال قال فيها « ان أعمال مصلحة السكة الحديد المصرية صعبة جدا وخطرة للغاية وعمالها جميعهم محفوفون بالأخطار والوردية تمكث ١٢ ساعة متوالية واقفا على الأقدام تحت حرارة الشمس المحرقة والزوابع المزهقة واذا مرض أحدهم لا يجد طبيبا ولا دواء حتى يموت » .

وكتب الزعيم الوطنى محمد فريد مقالا في ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٨ باللواء عن الظروف التى يعمل فيها عمال المصالح جاء فيه « للآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تعين سن العمال ولا عدد الساعات الذى يجب أن يقضيها العامل في الشغل فنجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة خصوصا في معامل الدخان ومعامل حلج القطن حيث يشتغل الأطفال ذكورا واناثا في وسط من أردأ الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية » .

وتحدث محمد فريد في خطابه التاريخى في ١٩١٢ والمنشور باللواء في ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ عن ظروف العمل فقال : « نرى العامل الماهر إذا سقط من شاهق أو إذا قطعت يده مثلا يخرجه مستخدمه بدون أن يرتب له شيئا يقوم بأوده وبدون أن يجد من الحكومه عضدا ولا نصيرا كما يجد أخوه الأوروبى بل ولا يجد نقابة تساعده على تربية أولاده فيسأل الناس سرا وعلنا ويذهب ضحية هذه الفوضى ولا راحم ولا معين » .

ومن هنا فقد تركزت معظم مطالب اضرابات هذه الفترة حول المطالبة : بزيادة

الأجور - انقاص ساعات العمل وظهر إلي جانب مطلب العشر ساعات عمل . مطلب التسع والثماني ساعات عمل - منح العمال اجازات - راحات أسبوعية مدفوعة الأجر - المطالبة باحتساب أيام المرض اجازات مرضية مدفوعة الأجر - المطالبة بمكافاة نهاية الخدمة . . الخ .

ثانيا : ان التنظيم النقابي في هذه الفترة قد اشتد ساعده أكثر من الفترة السابقة وتكونت نقابات كثيرة وازداد ارتباط العمل النقابي بالحركة الوطنية وبرز دور الحزب الوطني في هذا العمل كما ظهر أثر العنصر والفكر الاشتراكي في النضال العمالي . . ان البراعم الأولى للفكر الاشتراكي في مصر قد تفتحت في اضرابات العمال في هذه الفترة وسبق أن أشرنا إلي تحليل جريدة « الجريدة » لاضراب عمال السكة الحديد في عام ١٩١٠. ووصفه له بانه « شيء من روح الاشتراكية » وفي تعليق آخر لهذه الجريدة على موجة الاضرابات كتبت في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٠. مقالا بقلم يوسف البستاني بعنوان : « بين مصر وأوروبا على ذكر الاعتصاب الأخير » قالت فيه :

« من يرجع إلي أصل الاشتراكية يعلم أن بينها وبين المشكلة الاجتماعية صلة مستحكمة الحلقات . وهي تستمد روحها من الضيق الشديد الذى وقع فيه المجتمع على أثر التنازع الدائم القائم بين العمال وأرباب الأعمال . ونحن لم نبلغ بحمد الله درجة الأوروبيين ، وإذا وجدت بيننا جماعة من المتطرفين فإنما هم أفراد معظمهم أجانب لفظهم علينا البحر المتوسط فاتخذوا مصر ملجأ كما اتخذوا سويسرا الا أن هذا كله لا يجدر به أن يكون باعثا على هضم حقوق العمال أيا كان وهنا يجدر بنا أن نوجه كلمة خاصة إلي أخواننا العمال المصريين ولا سيما عمال السكك الحديدية وهى ان الضرر الذى ذكرناه بين حالة مصر وحالة أوروبا وحرمان مصر من مجلس نيابي يحتوى على نواب من العمال وعدم وجود قوانين خاصة بالعمال شبيهة بالقوانين الأوروبية ، كل ذلك يجعل التشبه بالمتطرفين الأوروبيين في مقاومة الحكومة وبالا على العامل وعيلته فكل ما يمكن للعامل المصرى أن يفعله هو أن يضرب عن العمل ثم يخلد إلي السكون وهو أمر غير ميسور ما دام العمال لا يملكون مالا ولا تضمهم نقابة غنية . فالواجب عليهم هو أن يعززوا نقابتهم ويجمعوا لها المال شيئا فشيئا في كل عمل قبل أن يصبحوا هدفا للعقاب القانوني ولقسوة البوليس الفظ الذى يجهل أن قوته تستخدم لدفع العداء لا للانتقام والتمثيل بالعمال ولا يشك أحد في أن الأمة بصحافتها وكل ذى ضمير من رجال حكومتها تؤيدهم في كل مطلب عادل » .

والجريدة هنا ترى أن تصاعد الموجة الاضرابية انما يرجع أساسا إلي ظروف « الضيق الشديد الذى وقع فيه المجتمع على أثر التنازع الدائم القائم بين العمال وأرباب

الأعمال » . ولكنها في نفس الوقت تناقش قضية هامة وهى استمرار بروز دور العمال الأجانب في قيادة الحركة الاضرابية وتنظيمها وهى ما أسمتهم بالعمال المتطرفين الذين لفظهم البحر الأبيض المتوسط علينا - وهم عمال اشتراكيون اضطهدوا في بلادهم الرأسمالية وكانوا خليطا من الاتجاهات الاشتراكية الأوروبية وان كان عدد كبير منهم من « الفوضويين والسندكاليين » ولقد برز دور العمال الأجانب هؤلاء بشكل واضح في اضراب عمال ترام القاهرة واضراب عمال ترام الاسكندرية .

واستمرار دور العمال الأجانب في الحركة العمالية في هذه الفترة أكدته أحداث الاضرابات التى أشرنا إليها - فلقد علقت جريدة العلم على ذلك في أول أغسطس سنة ١٩١١ بقولها : « دهش الجمهور من ظهور اتحاد تام بين عمال شركة الترامواى بالرغم من اختلاف جنسياتهم وبالرغم كبر عددهم على الخصوص والذى يصل إلي أكثر من أربعة آلاف عامل . **ونحن لا نرى مجالا للدهشة ما دامت المصالح مشتركة وأنه بالرغم من اختلاف الأجناس ، فإن الاتحاد أقوى عندما يضحى كل فرد بمصلحته الخاصة في سبيل المصلحة العامة »** .

ودور الحزب الوطنى البارز في هذه الاضرابات - سواء كان دورا تنظيميا أو توجيهيا وضحته أحداث اضراب عمال الترام - فالأعمال التحضيرية للاضراب تمت باشراف رجال الحزب الوطنى .

ولقد أشارت جريدة « النوفيل » الفرنسية إلي هذا الدور عندما كتبت في ٢ أغسطس سنة ١٩١١ « من الواضح اليوم أن الحزب الثورى والوطنى يلهب نار الثورة للاستفادة من الأحداث الجارية وقد انساق العمال وراء تحريض المحرضين ، الذين اندسوا في أوساطهم ليدفعوهم إلي جانب التطرف كما قام المتطرفون من أعضاء الحزب الوطنى إلي دفع عمال شركة المياه وشركة الغاز وشركة هليوبوليس وعمال المركبات والحوذية إلي الاضراب وحرضوهم على تخريب الخطوط والعربات . ونعتقد أن من واجبنا أن نضع هذه الحالة بين أيدى السلطات وهو أن هناك ضغطا يقع على بعض الأشخاص ومن المعتقد أن الجوع وتوتر الأعصاب وعدم الثقة بالمستقبل كل ذلك يسهل مهمة من يصطادون في الماء العكر » .

وموقف صحافة الحزب الوطنى من الاضراب - يوضح هذا الدور البارز ويؤكده - بل أن صحافة الحزب الوطنى تمكنت من صياغة مطالب الحركة العمالية في هذه الفترة صياغة

تعدت بها المطالب الاقتصادية إلي المطالب التشريعية والسياسية .

وفي ٥ أغسطس ١٩١١ كتبت اللواء مقالا بعنوان / ألم يأت الوقت بعد لادخال التشريع الاجتماعى في مصر - جاء فيه :

« وقد ظهر أن القوانين الحالية لا تفى بحاجة التشريع الوضعى كما يتضح من سلك الحكومة نفسها وتصرفها في كل الحوادث الاعتصابية التى سردنا ذكرها ، فهل من العدالة أن تبقى الحال على ما هي عليه ؟ . . أم الاصوب أن ينظر ولاة الأمور من الآن فصاعدا في ايجاد الدواء الشافعى لهذه الحال ؟ . . ان استعمال الشدة من جانب الحكومة مسكن وقتى ، وانما الواجب هو الفصل بين الخصمين بما يضمن راحة وطمأنينة كل منهما وإلا عاد أحدهما إلي المشاكسة والمعاكسة كلما سمحت له الفرصة . وهذا الحبل الطويل المدى لا آخر له ولا نهاية » . .

وجاء في هذا المقال « ان الظلم لا يؤدى إلا إلي الشر وان الحكمة كل الحكمة في مجاراة المبادىء الحقة لا معاكستها ، لأنها كالسيل مهما حاول محاول أن يوقف سيره فإنه إما أن يعلو على الذى يعترضه في طريقه ويمر من فوقه واما أن يكتسحه من أساسه ويطفو على كل مكان فيهلك الحرث والنسل » .

وكتبت المؤيد في ٦ أغسطس سنة ١٩١١ معلقة على حركة الاضرابات الكبيرة قائلة :
« لم نر بدا من القول بأن ترك الشركات بدون زاجر يزجرها من القانون المصرى الذى يجب أن يكون بالرغم من كل اعتبار آخر يأتى عن طريق الامتيازات عقبة كؤودا تجبر الحكومة المصرية على الخضوع لتعنت وكيل الشركة أو أصحاب رأس المال وأن تسير جنودها لارغام العمال على العمل بدعوى المحافظة على ممتلكاتها من التلف أو عدم التعرض لحرية التجارة فنحن نطلب باسم العدل والانصاف وضع قانون يوقف شره الشركات الأجنبية وتحترم فيه صفة الحكومة المصرية ولا يكون للامتيازات أدنى دخل ولا تحكم فيه . كذلك نطلب وضع قانون للعمال يسيرون على مقتضاه ليستوى أمامه الاجنبى والوطنى وتحفظ بواسطته أموال الشركات ولا يهضم فيه حق الوطنى أو يهرق دمه بتغرير الاجنبى هذا ما نريد من الحكومة :حقوق العمال وراحة الجمهور » .

ثالثا : خلال هذه الفترة نمت الدعوة إلي تكوين أحزاب خاصه بالعمال والفلاحين ، وظهرت الدعوه إلي الاشتراكية وأصبحت كلمة الاشتراكية وتعابير الحركة الاجتماعية والاقتصادية هى المحور لخطب عدد من الزعماء الوطنيين . ولقد كان المؤتمر الوطنى المصرى

الذى عقد في بروكسل عام ١٩١٠ منبرا لكثير من العناصر الاشتراكية الأوروبية لتعبر عن تضامنها مع نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى أمثال كيرهاردى من بريطانيا ، وجوستان روانيه (فرن) وأدجانيور النائب الاشتراكى الفرنسى عن ليون والسنيور دجوبرناتي عضو مجلس الشيوخ الايطالى . وفي حديث لمحمد فريد لصحيفة ألمانية قال : " ان حركتنا ليست مجرد حركة سياسية وانما هى ايضا حركة إجتماعية وإقتصادية " . *

وفي الجمعية العمومية للحزب الوطنى التى عقدت جلساتها في ٢٢-٣-١٩١٢ يقول محمد فريد في خطابه :

« لابد لكم من العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة أو عند الإصابة بما يمنعهم من الكسب . أرجعوا البصر إلي العمال في مصر سواء عمال المصانع أو عمال الزراعة وأقصد بهم جماعة الفلاحين الذين لا يملكون أرضا ويعيشون من العمل باليومية أو من استئجار الأراضى . . تجدوا أنهم في أحط درجات الفقر . . فالعامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتى عشر ساعة كل يوم على الأقل ، والفلاح لا يصل إلي مايسد الرمق ، وأردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الانفس » .

وإذا تركنا اهتمام راديكليو الحزب الوطنى بالاشتراكية وتأثرهم بها - فانا نجد أن ساعد العناصر الاشتراكية قد اشتد وانهم وجدوا في قوة حركة العمال المصريين ما يجعلهم يعبرون عن أفكارهم ليس بجرأة أكثر فقط ولكن كذلك بالعمل وبالدعوة إلي تنظيم العمال في حزب خاص بهم .

وفي ١٩٠٨ * * كان الحوار التاريخى بين شبلى شميل وصديقه سليم سركيس الذى أخذ عليه في جريدة " المؤيد " دفاعه عن الاشتراكية والترويج لها * * *.

وفي يوليو ١٩٠٨ * *** وجهت الدعوة لتأسيس حزب " المقاصد المشتركة للعمال " وجاء في الدعوة أنه سيعقد اجتماعا في حديقة الأزبكية يلقى فيه محمد أحمد الحسن باعتباره من مؤسسى الحزب خطابا عاما يعلن فيه ضرورة انضمام أصحاب الحرف المصرية والاجنبية على اختلاف طبقاتهم إلي حزب مشترك المنافع . . ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الرأى والصوت في الأعمال النافعة . . وإقامة جريدة يوميه « الوضاح » لسان حال الحزب .

---

* د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ص ١٠١ .

- الطليعة - اعداد ابريل ومايو ويونيو السنه الخامسة ١٩٦٩ - وثائق اجتماع الحزب الوطنى في المانيا ١٩١٠ .

** المرجع السابق ص ١٠١

*** د. عبد الله حنا - الحركة العمالية في سورية ولبنان - ١٩٠٠ - ١٩٤٥ من ص ٣١ إلي ص ٣٥ .

*** الأهرام واللواء - ١٢ يوليو ١٩٠٨ .

وعندما صدر قانون المطبوعات (١٩٠٩) أصدر هذا الحزب بيانا قال فيه : « بالنيابة عن حوالى خمسين ألفا من العمال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطلب الغائه ولسوف يحتج العمال احتجاجا فعليا إذا لم تتدارك الحكومه الأمر وتحترم صوت الشعب *

وفي يوليو من نفس العام تنشر الأهرام في ١٦ / ٧ / ١٩٠٩ بيانا بتوقيع محمود أبو عثمان يعلن أن جماعة من خيار العمال المصريين الذين يقدرون الاشياء أسسوا حزبا باسمهم ليربط كلمتهم . . وأن هذا الحزب انتخب السيد افندى علي مديرا له والسيد محمد أحمد الحسن رئيسا .

أما " الحزب الاشتراكى المبارك " الذى اسسه الدكتور حسن جمال الدين كان حزبا وفق برنامجه موجها إلي الريف ، إلي الفقراء من الفلاحين ، واعتمد الحزب على نشاط مؤسسه ولم يحظى بتأييد من الفلاحين .**

وفي هذه الفترة ظهرت كتب عديده عن الاشتراكية ؛ " الاشتراكية " لسلامه موسى (١٩١٣) والذى كان فيه اصلاحيا أكثر منه اشتراكيا ، وتاريخ المذاهب الاشتراكية لمؤلفه مصطفى حسنين المنصورى (١٩١٣) واعيد طبعه في ١٩١٥ وهو من أهم كتب هذه المرحلة تعبيرا عن فهم للاشتراكية وتعبيرا عن موقف عملى ، وظهرت لنفس الكاتب مجموعة أخرى من الكتب مثل " مساوىء النظام الاجتماعى وعلاجها " و " التقدم والفقر " .

التشريع والعمال

لم تتمكن الحركة العمالية ولا الحركة الديمقراطية العامه خلال فترة النشأة والممتدة عبر العقدين الأول والثانى من القرن العشرين أن تحقق مكاسب تذكر في مجال التشريع العمالى** * ، غير أنه في عام ١٩٠٩ صدر قانون بلائحة تشغيل الأحداث في معامل حليج

---

* الأهرام ٢٧ / ٣ / ١٩٠٩ .

** د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبيه في مصر في عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ٦٦ ، ص٦٧ .

***يقول د. محمد حسين هيكل في مذكراته : " انتهت السنة الدراسية ، وان لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دراستنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمال والعمال في مصر . وحسبت أننى إذا عدت إلي القاهرة وجدت في هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، واقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال في مصر . وعدت إلي أرض الوطن ممتلئا أملا أن أجد في بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن القى ضوءا جديدا على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعنا المصرى أجزل الفائدة. وما كان أشد عجبى حين تحدثت إلي رجال القانون و محامين وأساتذة في الحقوق ، إذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر في ذلك الوقت لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال في محالج القطن ، أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيره لا تصلح موضوع رسالة للدكتوراه بحال من الأحوال . ولم أجد بدا من العدول عن هذا الموضوع ، وان كان هذا الفقر في التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة إليه في حياتنا العامه من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . . "
مذكرات في السياسة المصرية الجزء الأول من ١٩١٢ إلي ١٩٣٧ ص ٤٧

القطن . ولقد جاء صدور هذا القانون والذى يعتبر أول قانون عمالى في مجال التشريع العمالى وفى التنظيم القانونى لشروط الاستخدام - نتيجة النمو المتزايد للحركة العمالية وإلي بروز احتجاج الرأى العام للحركة الوطنية على الظروف القاسية التى كانت تستغل في ظلها قوة العمل المأجور وخاصة بالنسبة لظروف عمل الأحداث في معامل حليج القطن - وقد حرمت هذه اللائحة تشغيل الأحداث قبل سن التاسعه .

فنصت اللائحه على :

١ - لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعه من عمرهم في معامل حليج القطن ولا السماح لهم بالدخول في عنابر الشغل .

٢ - يمنع استخدام الأحداث الذين يتراوح سنهم بين التاسعه وبين الثالثة عشر سنة كامله ما لم يكن بيدهم شهادة صادرة من السلطة المعينة لذلك موضحا فيها سن الوالد وصلاحيته للعمل .

وتعطى هذه الشهادات مجانا موضحا فيها العلاقات المميزة للولد لكن يمكن اثبات شخصيته بموجبها وتقدم للمفتشين المنصوص عنهم في المادة السابقة من هذه اللائحة كلما طلبوها ويجوز سحب هذه الشهادة مؤقتا إذا ثبت أن الولد أصبح غير صالح للعمل لأى سبب من الأسباب .

وحرمت اللائحة تشغيل الأحداث :

١ - أكثر من ثمان ساعات في اليوم .

٢ - أثناء الليل وهو عباره عن المده المنحصره بين الساعة السابعة مساء وبين الساعة الخامسة صباحا .

٣ - في الغرف المعروفه باسم الغربال والعفريته ولا يرخص للأحداث أن يمضوا بداخل أماكن المعمل أكثر من أثنتى عشر ساعة في اليوم ولا يجوز وجودهم فيها أثناء الليل ، وأوجبت اللائحة على أصحاب المحالج ومديريها ضرورة تبليغ السلطات الإدارية باسماء الخولية الذين يستخدمونهم لتقديم الأحداث ولملاحظة أعمالهم كما أوجبت ضرورة تسجيل جميع الاصابات التى تحدث للعاملين في المعمل في دفتر خاص ، وإبلاغ البوليس بالاصابات الشديدة وقررت اللائحة عقوبات الغرامة للمخالفات .

هذه " اللائحة " لم تكن في الواقع غير محاولة كاذبه من المشرع لتبييض وجه عسف رجال الأعمال وهم يشغلون الأحداث ولارضاء الرأى العام في البلد المستعمر نفسه (بريطانيا) والذى ثار إثر حملة شنها بعض أحرار الانجليز عن المعاملة الوحشية للأطفال في معامل القطن المصرية . وهى مليئة بالمتناقضات مثل أنها قررت أن لا يعمل الحدث

أكثر من ثماني ساعات ثم عادت ورخصت بأن يبقى الحدث داخل مكان العمل اثنتى عشر ساعه .

وإذا كانت هذه الفترة فقيرة إلى حد العدم لوجود أى تشريع عمالى فإنها كانت مليئة بقوانين مقيدة لحريات الشعب المصرى . ففى هذه الفترة ومع ازدياد حدة الصراع الاجتماعى بدأت السلطات الاستعمارية في مواجهة الحركة العمالية المنظمة باستخدام وسائل قانونية للكبت والارهاب ولتقييد الحريات العامه .

ففى مارس ١٩٠٩ بعث قانون المطبوعات القديم - والذى كان قد صدر في عام ١٨٨١ في عهد المراقبة الثنائية والذى لم يطبق أكثر من مرتين طيلة هذه الفترة ، وهكذا بعودة هذا القانون إلي الحياة عطل وأوقف عدد كبير من الصحف الوطنية وسجن محرروها .

وفى يوليو ١٩٠٩ صدر قانون " النص الادارى " والذى بمقتضاه ينفى كل من يطلقون عليه أنه سيء السمعة - فكل شخص أشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك يجوز احالته - ولو لم تثبت عليه جريمة ما إلي لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية والنيابة واثنان ينتخبان من بين عشرين شخصا من الأعيان يعينهم ناظر الداخلية ، وتحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بأن يوضع في محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وأن يقدم ضمانا ماليا أو شخصيا يكفل حسنى سيره في المستقبل بحيث إذا لم يقدمه نفى إلي جهة مصرية معينة يقضى فيها مدة المراقبة .

ولقد بررت الادراة البريطانية إصدار هذا القانون بأن المقصود منه هو محاربة الجرائم العادية ولكن هذا القانون كان جزءا من سياسة المعتمد البريطانى " السير الدون جو رست " لتصفية الحركة الوطنية وحركة الجماهير الشعبية من أجل حقوقها وتحسين ظروف حياتها وخاصة الحركة العمالية التى كان ساعدها قد أخذ في الاشتداد ، كما أن الحزب الوطنى كان قد بدأ يعتمد على حركة العمال ويشجعها ، وفى نفس الوقت شهدت هذه الحركة ظهور عناصر وأفكار وقوى اشتراكية داخلها . ولقد كان قانون " التشرد " الصادر في ١٩٠٨ هو المقدمة لصدور قانون النفى الادارى والذى كان يقضى بنفى العمال المتعطلين باعتبارهم متشردين ولقد استخدمته السلطات في هذه الفترة ضد العمال المضربين وقادتهم .

لقد تميزت هذه الفترة في تاريخ الحركة العمالية عن الفترة السابقة بازدياد تشريعات القمع والارهاب وباتجاه السلطات الاستعمارية إلي البطش بعنف بالعمال وحركاتهم.

وشهدت هذه الفترة كذلك صدور قانون للمعاشات في ١١ يوليو ١٩٠٨ ، وكان من أهم قواعده أن يكون سنى التقاعد ستين سنة وأن يعامل الموظفون والمستخدمون الذين يحالون إلي المعاش ويرفتون اعتبارا من يوم ١٦ اكتوبر ١٩٠٨ وورثتهم بمقتضى قانون المعاشات الجديد . وأجمعت الآراء وقتها أن القانون الجديد لم يات نباشدة تذكر أكثر مما كان بلائحة المعاشات القديمة المجحفة بحقوق مستخدمى الحكومة . ويبدوا أن القانون الجديد صدر نتيجة شكوى الموظفين الانجليز ، فقد جاء القانون معطيا لهم كل ما طلبوا . ونددت " المؤيد " في عدد ١٨ مايو ١٩٠٨ بالقانون ، وذهبت إلي المطالبة بسن لائحة معاشات لعمال الصناعة والتجارة اسوة بمستخدمى الحكومة تؤمن لهم حياتهم في حالة العجز والشيخوخة والوفاة ويمول مشروع المعاش المقترح من صندوق يشترك فيه العامل وصاحب العمل والحكومة لكل منهم نسبة معينة على أن تستثمر حصيلة هذا الصندوق في أعمال تجارية كبناء المساكن وأوجه استغلال مضمونة الربح على أن يعود ربحه على العمال في بناء مستشفيات وملاجيء لهم ولورثتهم من بعدهم .

لقد سمى قانون المعاشات هذا " بالاصلاح المعكوس في قانون المعاشات " - اللواء ١٣ مايو ١٩٠٨ . لقد كانت المعارضة لهذا القانون واسعه وشامله ومعبره عن قوة الحركة العمالية وتاثيرها في كافة الأوساط . *

لقد كانت هذه الفترة فقيرة غاية الفقر تشريعيا في مجال العمل والعمال وفق تعبير د. محمد حسين هيكل باشا الذى سبق وأن أشرنا إليه ، وذلك رغم الحاح القوى العمالية ومعها قوى الحركة الوطنية على ضرورة إصدار تشريعات تعطى العمال حقوقهم وتعترف لهم بحقهم في الحياة كبشر .

الطبقة العامله خلال الحرب العالمية الأولى

مشروعات جديده
ونمو حجم الطبقة العامله

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) انقطع ورود السلع الأجنبية المصنعة وازداد عدد القوات البريطانية في البلاد ليصل إلي مايقرب من المليون ، فشهدت البلاد نموا صناعيا و أسماليه ليغطي احتياجات البلاد ومتطلبات قوات الإحتلال ، وصاحب ذلك

* د . سليمان النخيلي - الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها بين ١٨٨٢ إلي١٩٥٥ ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

نمو الطبقه العامله المصريه ، وخاصه في مجالات صناعيه جديده * فالى جانب ورش السباكه والصناعه المعدنيه والميكانيكيه التي وجدت باعداد كبيره والتى استخدم بعضها خمسين عاملا فاكثر ** - إلى جانب هذه الورش الجديده ازدهرت الصناعات القديمه ، فشركه السكر زاد انتاجها إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩١٧ وقامت بتوسيع ورش الأشغال التابعه لها ، فاصبحت فيما يختص بمعدات الصناعه والاتها مستقله بعض الإستقلال عن المصانع الاجنبيه وهى بذلك ساعدت على تكوين صناع وطنيين ماهرين في جميع الحرف والصناعات ***.

ومن الصناعات التى استعادت مركزها صناعهالغزل و النسيج ، فاستعادت شركه مثل شركه الغزل الاهليه نشاطها ،. وكذلك مصنع الطرابيش بقها وشركه الطوب بقليوب وكان يعمل فيها علي التوالى ٢٦٠ عاملا ، ٩٨٠ عاملا وعامله ، و١٥٠ عاملا * *** وظهرت صناعه جديده للنشا وأنشىء مصنع لانتاج الملابس للجيش البريطاني . وإزداد عدد معاصر الزيوت ومطاحن الغلال والمدابغ ، وانشأت طرق جديده وخطوط للسكك الحديديه وبذلك بدأت تظهر احياء ومناطق صناعيه جديده وإزداد عدد افراد الطبقه العامله ليصبح عدد العمال المشتغلين بالصناعه وفقا لاحصاء ١٩١٧ : ٥٣٩ , ٨٠٩ صانعا *****

---

* أورد محمد رشدى في كتابه " التطور الاقتصادى في مصر " تحليلا للقوى العامله في هذه الفترة : " .. لاريب أن من أبرز الظواهر التى طرأت على الهيكل السكانى كانت من حيث توزيعه على أنواع العمل المختلفه : فيلاحظ اتجاه واضح لتركيز القوى العامله في القطاع الزراعى حيث بلغ عدد العاملين فيه حوالى ٤ ملايين نسمه عام ١٩١٧ مقابل ٣ , ٢ مليون في عام ١٩٠٧ ، على حين ارتفعت القوى العامله في القطاعات الأخرى باعداد بسيطة لاتكاد تذكر بالقياس إلي الزيادة في الزراعة فبلغت الزيادة في قطاع الصناعه ١١٢ ألف نسمه وفى قطاع النقل حولى ٥٠ ألف نسمه وفي قطاع التجاره ما يقرب من ١٢٠ ألف نسمة ، أما أهم ما يسترعى الانتباه في هذا المجال فهو تحول جزء من الأيدى العاملة إلي القطاع الزراعى حيث بلغ عدد المتعطلين حوالى ٩ , ٦ ملايين نسمه مقابل ٧ , ٧ ملايين في عام ١٩٠٧ وإضافة نفس معدل البطالة المقنعة في القطاع الزراعى والمقدر بحوالى ٣٠٪ لا نجد أن عدد المتعطلين في عام ١٩١٧ كان يبلغ حوالى ١ , ٨ ملايين نسمه مقابل ٤ , ٨ ملايين في عام ١٩٠٧ ، وربما يعزى هذا الانخفاض النسبى إلي ظروف مجالات العمل الجديده التى أنشأها قيام الحرب العالمية الأولى " محمد رشدى - التطور الاقتصادى في مصر - الجزء الأول ص ٢١٨ .

** شهدى عطيه - تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ص ٢٩ .

*** تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٧ وهى لجنة تأسست في ١٩١٧ من بعض المصريين والأجانب المتمصرين وكان من أبرز أعضائها طلعت حرب واسماعيل صدقى وكان هدف هذه اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد والنظر في التدابير التى تؤدى إلي احلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع ورادها - وقد اعلنت في تقريرها : أن مصر في حاجة إلي قيام الصناعة بجانب الزراعة ، حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية ، أو إذا حدثت حرب تؤدى إلي قطع العلاقات التجارية ، وان الصناعه وعلى الأخص الصناعة الصغيرة ، متأخرة جدا ، ومن الممكن قيام كثير من الصناعات في مصر ونجاحها" فوزى جرجس - دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ص ١٣١ القاهرة ١٩٥٨ .

**** شهدى عطية - المرجع السابق ص ٢٩

* ****أورد د . عبد العظيم رمضان رقما آخر لتعداد العمال المصريين في ١٩١٧ هو ٢٩٦ , ٤٨٩ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها الذين بلغ عددهم ٦٣٣ , ١٥٠ فيكون المجموع ٩٢٩ , ٦٣٩ عاملا) [ومصدر هذه الاحصائية - مليكة عريان - " مركز مصر الاقتصادى " ١٩٢٣] د. عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٨٢ .

أن هذا النمو الضخم في عدد العمال المصريين خلال الحرب عبر عن ظاهرة أخرى أضافت إلي الطبقة العاملة المصرية خلال الحرب أعدادا تصل إلي المليون وكان مصدرها الرئيسى هو الريف المصرى - هذه القوى - تمثلت في العمال الذين استخدموا في خدمة السلطة البريطانية مباشرة ، فيما عرف بـ " فيالق العمل " [فيلق النقل بالجمال ، وفيلق العمل المصرى . . الخ] . وعندما عاد هؤلاء العمال من خدمة الجيوش البريطانية ، عاد قطاع منهم للعمل بالزراعة مرة أخرى ، بينما استقرت أعداد كبيرة منهم في المدن الكبيره للعمل بالمشروعات الجديده - خاصة في مجال النقل والبناء ، ويجدر الاشارة هنا إلي أن الاحصاءات الدقيقة غير متوفره في هذا المجال .

وعن فيالق العمل في السلطة ، فانه ما أن انقضى عام على بداية الحرب حتى طلبت قيادة الحملة البريطانية للبحر الأبيض نحو ٥٠٠ عامل مصرى من أبناء الصعيد للعمل بجزيرة " رودس " وقد بلغ عدد العمال في هذه الجزيرة بعد جلاد القوات البريطانية مهزومة بعد موقعة غاليوبولى حوالى ٣٠٠٠ عامل مصرى * .

انه ابتداء من ١٩١٥ بدأ يتكون قطاعان للشغل في السلطة فيلق النقل بالجمال لمعاونة الحملة البريطانية في مصر (سيناء وفلسطين) وفيلق العمل المصرى لتنفيذ أعمال الحفر والتشييد ، وقد عمل في العراق لخدمة الحملة الهندية (٨٥٠٠ عامل مصرى) ووراء خطوط القتال في الجبهة الغربية في فرنسا (١٥٠٠٠ ألف عامل مصرى) **.

---

* المصور ٧ مارس ١٩٦٩ - الشغل في السلطة - مقال امين عز الدين . و الاستعمار البريطانى في مصر اليبنوربيرنز - ترجمة أحمد رشدى صالح - الطبعة الثانية أبريل ١٩٥١ .

** أوحى وجود العمال الصعايدة في فرنسا لبيرم التونسى بكتابه " السيد ومراته في باريس " وكان زجله الشهير " صعيدى في باريس " والذى جاء فيه :

أبكى عليك يا معوض	مسكين والله مسكين
وحديك جاهد وحبايبك	في البلدان مزعوطين
إذا عاندك زمانك	اللى حايحامى مين
والسلطة العسكرية	قطعت إيدى اليمين

لقد كان الهدف واضحا من استخدام العمال المصريين وهو توفير جهد الجندى البريطانىلحمل السلاح والقتال من خلال اعفائه من أعباء غير قتاليه ، واستناد هذه الأعمال إلي قوة عامله من المصريين تتوفر لها قدرة هائله على العمل اليدوى وبذل طاقة بدنية في أعمال شاقة وفي ظل ظروف عمل قاسيه وبأبخس الأجور - تعبيد الطرق ، مدالخطوط الحديدية - وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه تحت الرمال ونقل معدات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر والتموين . كتب الليفتنانت كولونيل البريطانى ب . ج ايلوجود في كتابه " مصر والجيش " * يقول : « إن الصعيد ينتج رجالا ذوى بناء جسماني رائع ولا يضارعهم افسان آخر في قدرتهم على الاحتمال . إنهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية في يسر وسهولة ، ولكنهم يبلغون حد الاعجاز في أعمال الحفر ، وهى الأعمال التى كانت الحملة تتطلبها بالذات حينذاك . »

ويبدو أن تشغيل هؤلاء العمال في البداية كان يتم عن طريق طلب السلطات العسكرية ، وحيث يتقدم العمال باختيارهم ، وقد نشرت الأهرام شيئا من هذا القبيل في مارس ١٩١٦ : " وجد العمال العاطلون وغيرهم من الأشخاص الذين ألفوا العمل ، الفرصة سانحة للالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التى تعطى الفاعل أجرة في اليوم لا تقل عن سبعة قروش فقدموا طلباتهم فقبلتها السلطة ، وكشف عليهم طبيا في قسم الخليفة ، وبلغ عدد الذين كشف عليهم نحو ستمائة شخص ، صرفت لهم المرتبات مقدما على يد ضابط وسيسافرون إلي الاسكندرية ومنها إلي الجهة التى تعينها لهم السلطة العسكرية " .

واذ أثبت العمال المصريين قدرة لا حد لها على إنجاز اشق الأعمال وفي ظل ظروف بالغة السوء ازداد الطلب عليهم من جميع الجبهات العسكرية ، ولم يعد في الامكان الحصول على العدد الكافى والمطلوب عن طريق التطوع . وهكذا فإنه منذ نهاية ١٩١٦ وخلال ١٩١٧ ، ١٩١٨ ضاع أمل القيادة البريطانية في الحصول على عمال بطريق التطوع وبصفة خاصة بعد وصول الأنباء إلي مصر عن المعامله البالغة السوء وعلى ازدياد عدد الوفيات والمصابين كما أن موافقة الحكومة المصرية في ٢٠ يناير ١٩١٦ على طلب السلطة العسكرية بتمكينها

---

* الكولونيل البريطانى الليفتنانت كولونيل ب . ج الجود حامل وسام سان ميشيل وسان جورج له غير كتابه " مصر والجيش " كتب أخرى عن مصر : " تحول مصر " "مغامرة بونابرت في مصر " - " بطالة مصر " وكتابه " مصر " وقد نقل الكتاب الأخير إلي العربية دكتور راشد البرواى .

من خدمات الرديف المصرى في فروع التشهيلات *اللازمة للدفاع عن القنال مكنتها من استخدام ١٢ ألف مصرى من الرديف في خدمة فيلق العمل ، وهو عدد لم يكن كافيا لسد الاحتياجات المتزايدة لقوات الامبراطورية .

وفي ربيع ١٩١٧ وإثر هزيمة القوات التركية شرق القناة ، فإن القيادة البريطانية كانت في مسيس الحاجة إلي أعداد وفيرة من العماللعمل في فيلقى العمل والنقلبالجمال . ولم يعد في إمكان السلطة البريطانية إلا أن تمارس المزيد من الضغط على الحكومة المصرية ، فأبدت الحكومة المصرية قبولها لتوفير الأعداد اللازمة من العمال بالوسائل الادارية الحكومية الخاصة سواء قبل المواطنون العمل أم لم يقبلوه - وهكذا تحولت عملية الاستخدام إلي فرض السخرة الاجبارية من جديد على الفلاح المصرى . لقد كانت السخرة هى الطريق الوحيد لتوفير الامدادات اللازمة للعمل مع القوات البريطانية وعين ضابط بريطاني في كل مركز لمساعدة المأمور في جميع الأنفار وفرض على عمدة كل قرية أن يقدم عددا من أهل قريته . وكانوا يجمعون تحت حراسة البوليس ويربطون بالحبال أثناء ترحيلهم إلي المركز ثم يشحنون بالسكك الحديدية إلي معسكر التوزيع بالاسماعيلية حيث يقسمون إلي مجموعات كل مجموعة من ٥٠ رجلا (تسمى بالكله) ويختار لها رئيس * * وكلما اتسعت العمليات الحربية وطالت خطوط التموين ازداد الطلب على العمال المصريين ***حتى قدرت دورة العمل في فيلق العمل وفيلق النقل بالجمال بمليون ومائة وسبعين ألف رجل ، وكان بفيلق الجمال وحده ٧٢١.١٨ جملا يقودها ويقوم على حذمتها ١٧٠

---

* قدم اسماعيل سرى باشا في ٢٠ يناير ١٩١٦ مذكرة إلي مجلس الوزراء جاء فيها : " أتشرف بان اعرض على مسامع المجلس أن قائد عموم القوة البريطانية بمصر يشتغل الآن بتنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع من القنال . وهو كما يعلم حضرات أعضاء المجلس قد نال معاونة كثير من فروع الادارة المدنية المصرية . وقد أخبرنى ان الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله في حاجة إلي طائفة من العمال متعودين على النظام العسكرى مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديفى الجيش " .

" وقد استشرت حضرة صاحب المعالى السردار في هذا الموضوع وبعد تمام الاتفاق بينى وبينه على ذلك أتشرف بأن أرفع لدولتكم برفق هذا المذكره مشروع قرار وزارى يطلب أفراد الرويف للخدمة العسكرية ماعدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة ، راجيا عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ." وزير الحربية امضاء اسماعيل سرى (أمين عز الدين - المرجع السابق)

**- د . عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ص ٦٧ - ٦٨ .
- أمين عز الدين - المرجع السابق .
*** إلينور بيرنز - المرجع السابق ص ٢٧ .

ألف جمال ، وكان معدل الطلبات الشهرية في فيلق العمل ١٧ ألفا ارتفع إلي ٢٦ ألف رجل في يونيو ١٩١٨* وكان هؤلاء العمال يعملون في ظل ظروف عمل صعبه - ويصف الجود هذه الظروف في كتابه " مصر والجيش " فيقول : -

" في الشهور الأولى من عام ١٩١٦ لم يكن لسائقى الجمال لباسا " يونيفورم " خاصا بهم ، وان كانت قد صرفت بطانية واحدة لكل منهم . وبهذه المعدات الوهمية تحمل الرجال مشاق الحملة في سيناء " ويقول : " ان فلسطين في الشتاء ليست بالبلد الذى ييسر القيام بحملة مريحة في أراضيها . وعمليات النقل بالدواب في مثل هذا الجو الذى لا يرحم ، تتم في أقسى الظروف - فالوحدات المقاتله يمكنها أن تتوقف حتى تتحسن الظروف الجوية

---

* - أمين عز الدين المرجع السابق .
- عبد العظيم رمضان المرجع السابق .
- وصف ليفتنانت كولونيل الجود في كتابه " مصر والجيش " الاجراءات التى كانت تتبع في الحصول على الانفار المطلوبين بالعبارات التالية : " ان كل مدير لمديرية كان مطالب بان يقدم من مديريته عددا معينا من الأنفار وفشله في ذلك كان يجر عليه لوما قاسيا من رؤسائه أما كيف كان المديرون يحضرون الأنفار فقد كان ذلك متروكا لتعنت الموظفين في كل مديرية وهؤلاء كانوا يفهمون بالاشارة ، فشيوخ القرى اختاروا ضحاياهم كما كان يعن لهم دون تدخل من أحد . فقد حانت لهم الفرصة لتصفية ثارهم المبيت ضد اعدائهم وليردوا لهم الصاع صاعين . وازدهرت العدوات الدفينه بين العائلات حتى عبق جو الريف بالحقد والفساد . . وكان الفلاحون الذين يعجزون عن دفع الرشوة أو يرفضون دفعها ، أول من يجرون إلي السلطة ، ثم يأتى بعدهم أعداء العمد ومنافسيهم في القرية .
" وفي بعض المناطق كان الأسلوب المتبع أقرب ما يكون إلي اسلوب خطف البحارة من الموانى للعمل في السفن . فالفلاحون الذين يرتادون الأسواق الذين يخطفون عنوة ثم يرحلون إلي أقرب معسكر عمل . وإذا كان أغلبهم يستسلمون للمصير ، فان البعض منهم كان يقاتل من أجل حريته ويولى الأدبار .
" أما السلطات المصرية - ان كان لها سلطة - فقد راحت تروج لفكرة العمل في السلطة وتعمل - بالتهديد والاغراء - لتحقيق ماوعدت به البريطانيين . فمن ناحية أعلن مجلس الوزراء في ٢٠ اكتوبر ١٩١٧ بأن الخدمه المستمرة في " السلطة " لاثنى عشر شهر متوالية تعفى كل مصرى في المستقبل لعدم تطبيق قانون التجنيد ، ومن ناحية أخرى أصدر المجلس كتابا دوريا إلي المديرين في مايو ١٩١٨ ينذرهم فيه بانه لن يسمح بأن تكون هناك قرية مصرية لم تقدم أنفارا من أبنائها للسلطة ونصحهم بأن يتخذوا جميعا الاجراءات المشددة ضد الذين يتخلفون عن أداء هذا الواجب " .
ويعترف ماريشال ويفل في كتابه " اللنبى في مصر " بالقسوة والعنف التى اتبعت في جمع العماله للسلطة فيقول : " وأما شكاوى الفلاحين فكانت أبسط من ذلك وأكثر مادية ، فقد ازدادت حاجات الجيش - كلما تقدمت حملاته - إلي العمال والحيوانات والمواد الغذائية ولم يعد التطوع يكفى وحده للوفاء بها وبذلك لم يجد رجال الحرب وسيلة للحصول على حاجاتهم سوى الضغط على الحكومة المصرية وأدى ذلك بدوره في النهاية إلي اشنع صور الضغط في القرى . فراحوا يجندون الناس رغم ارادتهم في فرقة العمال وأخذوا يستولون على حيواناتهم ومحصولاتهم حتى كانت تؤخذ منهم أموالهم أحيانا باسم الاكتتاب للصليب الأحمر ، وكما يحدث دائما في مثل تلك الاضطهادات وقع العبء الاكبر على أشد الناس فقرا وأقلهم نصيرا من غير أن يدرك الجيش والموظفون من الانجليز كل تلك المظالم التى ترتكب باسمهم ولكنهم بالطبع مذنبون في نظر الفلاحين " .
(اللنبى في مصر) [مصر من مارس ١٩١٩ إلي نوفمبر ١٩٢٥] بقلم المارشال ويفل - ترجمة على إبراهيم الأقطن ومصطفى كامل فوده ص ٧٧.]

ولكن قوافل التموين لا يمكن أن تتوقف لتأخذ قسطا من الراحة * .

لقد عاش هؤلاء الرجال في العراء ببطانية واحدة ، وبخيمة غير محكمه لكل خمسين رجلا ، ووجبات طعام فقيرة - غالبا من الفول النابت أو البقول الجافه والخبز الجاف ، فعانوا من الأمراض الوبائية التى كانت تجتاحهم فكانوا يموتون كالذباب في الصحراء . وقدرت خسائر فيلق النقل في الرجال بنحو ٥٦٢٠ حاله منهم ٢٢٠ قتلوا بسبب العمليات الحربيه و١٤٥٠ جرحوا بسبب العمليات الحربيه أيضا و٤٠٠٠ ماتوا على الطريق أو في مستشفى الميدان ** أما فيلق العمل فقد كانت ضحاياه كبيره وضخمه وعلى سبيل المثال فبعد هزيمة قوات الحلفاء في غاليوبولى لم نعرف شيئا عن مصير الثلاثة آلاف عامل الذين عملوا هناك .

وكانت مدة العمل المحددة لعمال بفيالق ثلاثة شهور ولكن السلطات العسكرية لم تكن تحترم التزامها هذا على الاطلاق - ويفسر ايلجود هذا بأن السلطات البريطانية اضطرت في عام ١٩١٧ " عندما بدا لها أن الدفعات الجديدة من الأنفار قد تتأخر ، بينما يصر الفلاحون والصعايدة الموجودون على عدم تجديد مدة خدمتهم . وكان الموقف محرجا . ولهذا فإن السلطة العسكرية قررت - على غير رغبتها - حجز مجموعات قليلة من العمال لمدة أطول من الأشهر الثلاثة المنصوص عليها في عقودهم .

وكانت الأجور التى تصرف لهؤلاء العمال ضئيلة وتافهة غاية التفاهة - سبعة قروش يوميا للنفر - ولرئيس " الكلة " أجر نفرين ، وبطبيعة الحال لم يكن هناك أى تحديد لساعات العمل . وكانت عقوبة الجلد هى العقوبة السائدة بل والوحيدة - كتبت جريدة « رائد العمال » الانجليزية في ٣ ابريل ١٩١٩ عن هذا :

" كان الكرباج كفيلا بتسخير العمال بغير حساب في الأعمال الشاقة وأصبح الجلد من الأعمال اليومية وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد ."***

القهر والمعاناة

في نوفمبر ١٩١٤ وضعت مصر تحت الحكم العرفي وتحت رقابة كلها بطش وتعسف ، وفى ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحماية على مصر ، وخلع الخديوى عباس الموالى للأتراك وعين

* أمين عز الدين - المرجع السابق ٦٩

** أمين عز الدين - المرجع السابق .

*** أمين عز الدين - المرجع السابق

حسين البريطانية بكل العناصر والقوى الوطنية المعادية الاستعمار البريطاني ، فاعتقل ونفى عدد كبير من المناضلين الوطنيين وبعض قادة الحركة النقابية الذين شاركوا

تنظيم النقابات والاضرابات في الفترة الماضية . وفرضت قوانين ظالمة وتعسفيه مثل قانون الاجتماعات والذى حرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص .

وازدادت ظروف الأعباء المعيشية على الجماهير الشعبية الكادحة ، فإرتفعت الأسعار إرتفاعا باهظا وبالمقارنة مع أرقام ١٩١٤ إرتفعت الأسعار لتصبح ٢١١ ٪ سنة ١٩١٨ و ٢٣١ سنة ١٩١٩ وتبعا لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠ ألف قبل الحرب إلى ٣٧٥ ألف سنة ١٩١٦ و ٥١٠ ألف سنة ١٩١٨ هذا عدا ضحايا الحرب *

وازداد الإتجاة إلى خفض أجور العمال ، وحددت الأجور في بعض الأعمال بقرش للأطفال وثلاثة قروش للرجال ** وإنتشر ت البطالة، ولم يمنح الموظفون الوطنيون أية علاوة حرب .

وفى نفس الوقت كان العمال قد جردوا تماما من أية إمكانية لتنظيم صفوفهم لخوض معارك نقابية نضالية كتلك التى خاضوها فى الفترة السابقة ، وتراجعت حركة تنظيم النقابات والجمعيات العمالية ، وتوقف وشل نشاطها شللا تاما .

ورغم ظروف الإرهاب ، وإعلان الأحكام العرفية شهدت القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٩١٤ مظاهرة ضخمة للعمال العاطلين عن العمل - تحمل رايات حمراء تطالب " بالخبز والعمل " ، ويورد أمين عز الدين فى كتابه تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ قصة هذه المسيرة وفى هذه المسيره ألقى الشاعر عبد الرحمن سالم قصيدة فى جموع العاطلين - قال فيها :

برح اليوم بالظهور الخفاء	فكلموا الأغنياء يافقراء
امضغوهم وعلقوا الإثم فى	جيدى فهم بإنتحارنا الأثماء
وأبلغوهم وكلكم مستعد	لابتلاع الحجارة لولا الحياء ***

وإنتهت هذه المظاهرة إلى محاكمة عد كبير من العمال الذين قبض عليهم . وكان من نتيجة هذا الحدث تكوين لجنة عليا لحل مشكلة البطالة اتجهت الى إقرار بعض مشروعات العمل الخيرى ، التى لم تعالج المشكلة الحقيقية .

---

*د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٨٢

فوزى جرجس المرجع السابق ص ١٢٩

**إليتور بيرنز المرجع السابق ص ٢٨

***أمين عز الدين تاريخ الطبقة العامله منذ نشزتها حتى ١٩١٩ ص ١٤٣

وقد أشارت المقطم إلى ذلك فى ١٤ أكتوبر ١٩١٤ حيث نشرت خبرا مفاوه ، أن لجنة لاعانة العمال قد تكونت بدار المحافظة لمساعدة العمال العاطلين وعائلاتهم بإعطائهم خبزا يصرف لهم مرتين فى الأسبوع بموجب قسائم ، كما قررت نقابة الصنائع اليدوية فى نوفمبر ١٩١٤ توزيع الخبز مرتين فى الأسبوع على العمال العاطلين بموجب سراكى إبتداء

من ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

كما شهدت أيام الحرب حركة احتجاج أخرى ، وجاءت هذه المرة من قبل رجال الرديف الذين استدعوا لخدمة القوات البريطانية - ففى ٢٩ يناير ١٩١٦ تظاهر عدد كبير منهم أمام سراى عابدين محتجين على مانزل بهم من عسف ومايتعرضون له من إهانة وإستغلال من المسئولين الإنجليز - وقد تكررت هذه المظاهرات فى أيام تالية - وإصطدم بهم البوليس صداما عنيفا ، ولم يؤت نتيجة مع رجال الرديف المصريين على الأستمرار فى إحتجاجهم مما إضطر السلطات العسكرية البريطانية . إلى ترحيلهم بعيدا عن العاصمة .

ولكن هذه التحركات كلها لم تكن فى مستوى التحركات المنظمة قبل الحرب والتى توفرت لها قيادات غرست خلال العمل ، لقد كانت تحركات مبعثرة ، بلا تنظيم نقابى يقودها ، ولكن مع بداية ١٩١٧ بدأت الحركة العمالية تستيقظ من جديد وظهرت بوادر للتنظيم والعمل الجماعى ، والتى كانت التمهيد الحقيقى لمشاركة الجماهير العمالية فى ثورة ١٩١٩ .

* * *

* *

*

الفصل الثالث

الحركة العمالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى
١٩١٩ - ١٩٢٥

خلال الحرب وبسبب زيادة عدد القوات الأجنبية وإنقطاع طرق المواصلات اضطر المستعمر لأن يرخى قبضته على الصناعة الوطنية فظهرت مصانع جديدة كثيرة نسبيا يشتغل بها أكثر من خمسين عاملا لسد حاجات البلاد والجيوش الأجنبية - فعادت صناعة النسيج الى الظهور من جديد وازداد عدد معاصر الزيوت والمدابغ ومطاحن الغلال وورش السباكة والصناعة الميكانيكية . . . الخ .

وبذلك ازداد عدد العمال بأجر وبدأت تظهر أحياء صناعية جديدة وازداد تكتل العمال بهذه الأحياء وأحس العمال بكيانهم وقوة تضامنهم وخلال الحرب ازداد فقر الطبقات العاملة وبؤسها ، وأرهقها الغلاء الذى سببته الحرب ، كما عانت معاناة شديدة من معاملة السلطة العسكرية البريطانية لها . فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى تحركت هذه الطبقة العاملة منذ نهاية سنة ١٩١٧ وبداية عام ١٩١٨ تكافح ضد المظالم التى ترتكب ضدها ولقد سبقت بتحركاتها ضد الإستغلال الأجنبى أى قوة أخرى - إضطربات عمال السجاير فى هذه الفترة ، وأخذت الطبقة العاملة تنشط وتنظم صفوفها فى نقابات وخاصة فى القاهرة والإسكندرية .

وقد نشرت جريدة الأهالى فى ٢٣ ، ٢٤ مارس ١٩١٩ مقالين عن مسالة العمال فى مصر شرحت فيهما بلغة العصر الظروف التى نشات فيها حركة العمال بعد الحرب ، ونحن نعرض هنا المقالين لأهميتهما ، لأنهما يعتبرا من النصوص الأولى التى وجدناها حتى الآن داعية لتكوين النقابات بعد الحرب العالمية الأولى :

فجاء فى المقالة الأولى:

يهتم الناس أعظم إهتمام بالتطورات السياسية التى ساقتها وتسوقها الحرب الى الأمم والناس يتابعون أعمال المؤتمر فى باريس بعناية كبرى ويراقبون حركة ذوى الرأى والنفوذ فيه ليستطلعوا منها مستقبل العالم فى عهده الجديد ، لأن الناس يشعرون الا قليلا جدا بالتطورات الإجتماعية التى تطرأ فى الفئات والطبقات وتكون فى أكثر الأوقات أشد وأعم فى كل التقلبات الأساسيه .

ولقد اتفق الباحثون على أن هذه الحرب جلبت للعالم تطورات اجتماعية كبيرة لا يستطيع أحد أن يتنبأ الآن بكل الغاية التى تنتهى إليها ولكن من المسلم به أنها ستحدث فى تركيب الهيئة الإجتماعية إنقلابا لم يحدث فى عصر من العصور .

فمركز المرأة أمام الرجل تغير ولا بد أن يتغير أكثر فاكثر فاكثر والعمال فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا وألمانيا والنمسا وكل بلاد العالم يتحركون يريدون التخلص من إستبداد رأس المال ومشاركة أكثر فى الأرباح التى هى ثمرة عملهم .

وغير ذلك تطورات تدل كلها على أن إنقلابا يحدث فى بناء المجتمع الإنسانى وبما كان أظهر مثال له ما يفعله هؤلاء المتسرعون الذين يأخذون الأمور بالعنف فيعلنون بالأوامر والدكريتات سيادة العامل فلاحا كان أو صانعا ويجردون بالقوة أرباب الأموال من أموالهم ويحاربونهم فيمعنون فيهم حبسا وتعذيبا وقتلا .

هذه كلها أعراض تعرض على جسم الهيئه الإجتماعية فتدل على أن الجسم مصاب بحمى قوية لابد أن يخرج منها بحالة جديدة تبدأ فى البلاد هى أسبق من سواها الى قبول المبادئ الجديدة ثم تسرى منها شيئا فشيئا الى البلاد الأخرى ، حتى تعم العالم فى زمن قريب أو بعيد تبعا لاستعداد كل بلد وأهله فلا يظن ظان أننا هنا فى مصر بعيدون عن التقلبات الإجتماعية التى تحدث فى أوروبا ، إذ نحن أقرب البلاد الى الغرب وأكثر الأمم اتصالا به واحتكاكا بحوادثه فليس غريبا أن تظهر فينا آثار التطورات التى تنتج عن الحرب وأن توجد لدينا اليوم أو غدا مسألة تسمى مسألة العمال .

لم توجد هذه المسألة فى مصر للآن لأسباب عديدة منها ان الصناعة قليلة أو معدومة وقد سارت فى كل وقت الى التلاشى لا الى النمو والنهوض ومنها أن العيش كان الى ثلاث سنوات مضت رخيا ، فلم تكن النفوس تشعر كثيرا بألم الحرمان منه . ومنها أن الفلاح المصرى الذى هو عامل لا قوة له فى البلاد . . . وعلمته طبيعة بلاده واعتقاده الدينى الميل الى الرضا والصبر و . . والقبول بالقدر وقد عاش جاهلا والجاهل أعمى لا يعرف حقوقا ولا واجبات ولكن من البديهى أن هذه الأسباب قابلة للتغيير وقد شاهدنا أن العيش الذى كان رضيا قبل ثلاث سنوات – أوشك فى هذه السنوات وهى كما لا يخفى سنوات استثنائية لا يصح اتخاذها قاعدة يستند إليها فى هذا الباب – يتعذر إلا على الأغنياء فمن الطبيعى أن يتألم العمال الذين هم وأن كانوا قلالا الا انهم لم تخل منهم معامل وورش فى البلاد .

فإذا نحن رأينا العمال فى شركات الترام وعنابر بولاق وفى ورش القنارات وجبال الزيتون وفى المعامل والمصانع الأخرى يتحركون ويطلبون تحسين أحوالهم فليس الأمر غريبا . ولاريب فى أن على أصحاب هذه الورش والمعامل أن يقبلوا هذه الحركة باللين والمسالمة والرغبة فى الإنصاف . . أذا العامل المصرى كان ولايزال هائع الحق قليل الكسب يعيش عيشة النكد وهو اذا قورن بأخية فى أى بلد من بلاد العالم كان الأقل أجرا الأشد صبرا واجتهادا والأكثر طاعة لرؤسائه . وما يتحرك اليوم الا لسبب اقتصادى ظاهر فهو مستحق ان تقابل حركته بالعطف والإشفاق .

ويجب في هذا الحال أن يكون أصحاب المعامل والورش حكماء ناظرين إلي بعيد ليعلموا أن التطور سنة من سنن العالم والبصير الحازق هو الذى يعرف الحاجة فيؤديها بنفس راضية لا يأخذ الأمور بالغضب والعنف ، لأنه يرى كبيرا على العامل الصغير أن

يقف أمامه موقف المطالب المدعى حقا يأخذه منه فإنه لا يخطىء ولا يسيء لنفسه فقط ، بل يسيء للمجتمع وقد يكون سببا في نمو حركة مهما يكن من أغراضها الظاهرة الآن فإن الجو المصرى لم ينضج لها بعد .

ثم يستمر في المقالة الثانية شارحا أن حركة العمال يجب ألا تخيف المصلحين لأنها دلالة على نمو الوعى بين الناس البسطاء .

فتعلن المقالة أنه يجب أن نأخذ من حركتهم هذه فالا حسنا لأنه إذا تحركت كل طرائفهم فقد أدركت ما لها لتطالب به وعرفت ما عليها لتؤديه .

وما الأمة إلا مجموع الطوائف وما الطوائف إلا أعضاء الجسم إذا دبت الحياة في واحد منها سرت إلي غيره ، بديهى أن تكون حركة الذين ينهضون الآن لأول مرة مترددة ضعيفة تعتريها عوامل النقص مثلها في ذلك كمثل الطفل حين يأخذ يمشى ، فكما أن الطفل يحتاج في هذا الدور لأيدى أهله تحوطه وتقومه وتسير به خطوة فخطوة كذلك العمال محتاجون في دورهم الحالى إلي التأنى والحذر والسير خطوة فخطوة خوف أن تزل أقدامهم فتلتوى عليهم الطريق وتبعد عنهم الأغراض الشريفة التى يسعون إليها .

ومن أهم العوامل في نجاحهم وادراكهم ما يريدونه من تحسين حالهم أن يتحدوا ويكونوا قوة واحدة لا قوة متفرقة .

وليس الاتحاد أن يجمع عمال ورشة أو معمل أو مصلحة أو شركة على مطالب فلا يشذ منهم واحد فإن هذا الاتحاد المنظم المتين يعرض للانقسام في أسرع الأوقات ، وإنما الاتحاد المنظم المتين هو أن توجد جمعيات ونقابات يرجع إليها العمال في مطالبهم وجميع شئونهم فتكون هى التى تفحص الشكاوى والمطالب قبل كل شيء فان وجدتها صحيحة لا تطرف فيها ولا عنت طالبت بها فكان اقدامها على الطلب المطالب قوة لبيبة عظيمة وكثيرا ما يكون فريق من العمال على حق في شكوى يشكوها ولكنه لا يعرف ممن يجب أن يشكو وكيف يوجه شكواه ، فإذا لم تكن بجانبه نقابة أو جمعية تعينه وترشده إلي ما يضل عنه فقد يعيش طول حياته وحقه ضائع . والنقابات والجمعيات هى التى تواسى العامل المحتاج وتهدد بصندوقها الظلمة من أرباب الأموال المتآمرة بالاعصاب وتدفع مما هو متوفر في صندوقها أجور العمال كأنهم لم ينقطعوا عن العمل .

ولينظر العمال الآن ما الذى يمكن أن يكون لو أنهم وجدوا أمامهم رؤساء وأرباب أموال يغضبون بسرعة ويرفضون كل مطالبهم

يكون أن يسخر العمال ، وأن يروا أنفسهم مسوقين في آخر الأمر بدافع الاحتياج إلي العدول عن مطالبهم والرضى بكل ما يشترط عليهم ولو أن لهم نقابات وجمعيات تشد أزرهم وتمنع أن ينشب الاحتياج فيهم أظفاره ، لكان موقفهم أثبت مما هو الآن ولكان طلبهم طلب الذى يريد حقا فيأخذه لاطلب الذى يستعطى ويستعطف القلوب ليأخذ احسانا .

ويسرنا أن يكون العمال قد فهموا من أنفسهم هذه الحقائق فكان أول ما تجمعت آراؤهم إليه أن فكروا في تأليف النقابات فعليهم أن يجدوا في مشروعهم هذا حتى يبلغوا به غاية النجاح ، فلا يسقط كما سقطت وتسقط أكثر المشروعات المصرية وعليهم في الوقت الحاضر خاصة أن يذكروا أنهم ضعاف متفرقون وأنهم جميعا رقيقو الحال فمن أعظم الضرر بهم أن يتطرفوا في الأغراض والمطالب وأن يعجبهم فوزهم على البعض ممن يتحكمون فيهم واضعاف المنصفين من كبار الرؤساء لمطالبتهم فيذهبون إلي أكثر مما تسمح به حالهم وهم ضعاف متفرقون .

فان كنا قد نصحنا أمس رؤساء المصالح والورش وأصحاب المعامل التى فيها عمال يشكون أن يكونوا حكماء واسعى الصدر وأن يقابلوا الشكايات بالاصغاء وإجابة ما يستحق أن يجاب منها فانا ننصح للعمال من جانب آخر أن يلازموا السكينة والاعتدال وأن لا يجعلوا من الاصغاء إلي مطالبهم سببا للتطرف فيها وننصح لهم على الخصوص أن يوجهوا أكثر همتهم إلي ما فكروا فيه من تأليف النقابات فإنهم لا تنصلح لهم حال في الخارج إلا إذا انصلحت حالتهم في داخليتهم . *

*****

حركة العمال خلال الثورة

إن عودة الحركة العمالية بعد الحرب مباشرة للنشاط ولاعلان الاضرابات ولتنظيم صفوفها كان بداية من البدايات الهامة لثورة سنة ١٩١٩ لذلك ما ان تحركت الأمة في ثورة مارس سنة ١٩١٩ حتى كانت الطبقة العاملة هى محور من محاور الثورة الهامة .

ففى يوم ١٣ مارس سنة ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وترام هليوبوليس اضرابهم الكبير والذى استمر حتى يوم ٢ مايو ١٩١٩ ولقد ارتبط الاضراب بأحداث الثورة ولكن في نفس الوقت حددت قيادته المطالب الاقتصادية التى طالب بها العمال وهى :

١ – جعل الأجرة اليومية خمسة عشر قرشا .

٢ – أن تقدم الشركة الملابس إلي العمال مجانا .

٣ – أن تكون مدة العمل اليومى ثمانى ساعات .

٤ – أن تحقق الشركة فيما يقدمه المفتشون من التقارير ضد العمال قبل توقيع الجزاء على العامل المتهم .

---

* الأهالى ٢٣ ، ٢٤ مارس ١٩١٩ – وتعتبر الأهالى من الصحف التى لها اتجاهاتها ديمقراطية وثورية .

٥ – يمنح كل عامل راتب شهر سنويا .
٦ – منح العمال علاوة غلاء معيشة ٣٠٪ .
٧ – تقديم المساعدات الطبية .
٨ – يوم عطلة كل أسبوع .
٩ – عدم اضطهاد العمال النقابيين .

واستمرت المفاوضات طيلة مدة الاضراب – عرض خلالها مدير الشركة قبول بعض مطالب العمال ولكن العمال أصروا على تلبية مطالبهم كاملة – فأجاب مدير شركة هليوبوليس مطالب عمال المترو وترام هليوبوليس وأما شركة ترام القاهرة فقد أخذت في تعيين عمال جدد ليحلوا محل العمال المضربين . وقد بدأ العمال يعودون إلي أعمالهم ؛ وأهم نتائج هذا الاضراب هو تكوين نقابة لعمال الترام في القاهرة على أثر انتهاء الاضراب في ١٥ يونيو سنة ١٩١٩ وجاء في المادة الأولى من قانونها الاساسى أنها تأسست « للدفاع عن حقوق أعضائها وترقية حالتهم المادية والأدبية وتقديم كل مساعدة ممكنة بالطرق المشروعة » * .

وفي ١٥ مارس ١٩١٩ أعلن عمال عنابر السكك الحديدية الاضراب وساروا في مظاهرة كبيرة (أربعة آلاف عامل) واستمر اضرابهم لمدة طويلة وانتهى في ٢ مايو ١٩١٩ .

وفي ١٨ مارس ١٩١٩ أعلن عمال المطبعة الأميرية ببولاق الاضراب وساروا في مظاهرة شعبية كبيرة واستمر اضرابهم حتى شهر مايو ١٩١٩ .

وفي ٦ ابريل ١٩١٩ تقدم عمال شركة الغاز بالقاهرة بمطالبهم :

أولا : توزيع العمل عليهم جميعا – ثلاث ورديات في اليوم بدلا من ورديتين حتى تصبح ساعات العمل ثمانية بدلا من ١٢ ساعة .

ثانيا : اعطاء العمال عند فصلهم من الخدمة والاستغناء عنهم مكافأة بمقدار راتب شهر لكل منهم عن كل سنة من سنين الخدمة .

ثالثا : ضم الاعانات الوقتية الممنوحة لهم بسبب الحرب إلي رواتبهم .

رابعا : الترخيص لهم في الاستراحة من العمل في كل سنة ١٥ يوما برواتبهم .

خامسا : عدم حبس رواتبهم عنهم إذا أصيبوا في أثناء العمل باصابات تستوجب المعالجة .

سادسا : صرف الرواتب في آخر كل شهر .

وفي ١٣ أبريل ١٩١٩ اجتمع عدد كبير من عمال الكنس والرش في مكتب الصحة

---

* انتخب رئيسا لهذه النقابة حامد بك الماوردى وأمين أفندى عز العرب وحسين أفندى رياض صبحى المحاميين وكيلين لها إلي جانب ١٣ عضوا من العمال .

ومصلحة الكنس ببولاق وأعلنوا استمرار اضرابهم وأنهم مستعدون لانهاء الاضراب إذا اجيبوا إلي مطالبهم وهي :

١ - تقرير مرتبات شهرية قدرها ثلاث جنيهات لكل عامل .

٢ - منح كل عامل اجازة سنوية مدتها نصف شهر على الأقل .

٣ - اذا مرض أحدهم يعالج مجانا في المستشفى الأميرى .

٤ - إذا رفت أحدهم لمرض أو كبر سن يعطى مكافأة عن كل سنة قدرها أجرة شهر من تاريخ انضمامه للعمل .

٥ - أن يعاملوا برفق وشفقة وأن تسمع شكواهم ويعمل تحقيق بينهم وبين رؤسائهم

٦ - تقليل زمن العمل بأن يكون ٨ ساعات بالاستراحة وقت الغذاء وأن يكون ابتداء الشغل في الشتاء من الساعة السابعة صباحا إلي الثالثة بعد الظهر بالاستراحة وفي الصيف من الساعة السادسة والنصف صباحا إلي الخامسة مساء وضمن ذلك مدة ساعتين استراحة .

٧ - إذا حصل أي ضرر في الحيوانات أو العربات المعدة للشغل فالعامل ليس مسئولا إلا إذا تحقق أنه هو الفاعل لذلك عمدا بمشاهدة الرؤساء (وأعلن العمال أنهم يضمون صوتهم إلي صوت الأمة المصرية في الأماني المرجوة للجميع) - نشرت هذه المطالب في جريدة الأهالي بتاريخ ٢٦ /٤/ ١٩١٩.

ومنذ منتصف مارس أعلن عمال السكك الحديدية اضرابهم والذى استمر لمدة طويلة. وسجلت الحركة الاضرابية في خلال أحداث الثورة صعودا فنجد مثلا :

أضرب عمال ورشة البوستة الخديوية عن العمل منذ يوم ١٥ مارس ١٩١٩ وتقدموا بمطالبهم التى تلخصت في :

١ - انقاص ساعات العمل إلي ثمانى ساعات بدلا من عشر .

٢ - زيادة مرتباتهم بمعدل عشرين في المائة لغلاء الحاجيات .

واستمر الاضراب حتى أوائل شهر مايو .

واشترك عمال ورش جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكك الحديدية في الحركة الاضرابية في هذه الفترة بسلسلة متوالية من الاضرابات ، وكان من أهم مطالبهم الاحتجاج على معاملة الرؤساء لهم وخاصة الانجليز منهم ، فأضربوا عن العمل في ١٩١٩/٤/٣٠. ولم يعودوا إلي أعمالهم إلا في ١ /٥/ ١٩١٩ بعد تدخل نقابة عمال الصنائع اليدوية بالاسكندرية واتصالها بمستر لنجتن وكيل هندسة السكك الحديدية الذى وعد باجابة مطالب العمال وعدم اهانتهم أثناء تاديتهم العمل . *

---

* الأهرام ١٤ مارس ، ١٩ مارس ١٩١٩ ، و ٦ ، ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ أغسطس ١٩١٩ .

أنه في هذه الفترة وفي خضم أحداث الثورة نشطت حركة تكوين النقابات وقد اتضح من خلال هذه الحركة وجود تيارين في العمل من أجل تكوين النقابات للعمال - التيار الأول هو بقايا الجناح اليسارى في الحزب الوطنى والذى كان يقوده الزعيم محمد فريد والذى ركز نشاطه منذ عام ١٩٠٩ لتكوين نقابات للعمال وتعاونيات ومدارس شعبية والتيار الثانى هو التيار الاشتراكى والذى تتبعنا بذوره الأولى في اضرابات سنة ١٩١٠ و ١٩١١ .

وظهر نشاط التيار الأول في استمرار نشاط الحزب الوطنى محاولة لاحياء أهم نقابة أنشأها الحزب في عام ١٩٠٩ وهى نقابة عمال الصنائع اليدوية - وأن كان المركز الرئيسي لهذا النشاط النقابى هذه المرة هو مدينة الاسكندرية - وقد بدأت نقابة عمال الصنايع اليدوية تعلن عن وجودها بعد الحرب في بداية عام ١٩١٩ ففى شهر فبراير أرسلت بيانا إلي جريدة الأهالى نشرته في ٢٨ / ٢ / ١٩١٩ جاء في :

« انا نشكر جريدة الأهالى الغراء لاهتمامها بمسألة العمال ومطالبهم هذه المسألة التى ما أحياها من بعد موتها وبعثها من مرقدها إلا الحيف الذى نزل بالعامل المصرى دون سواه .. فهم العامل المصرى أنه منبع الثروة لأرباب الاعمال وسبب سعادتهم فمن عمل يمينه شادوا القصور الشاهقة ومن عرق جبينه أحرزوا الثروة الطائلة ، وعرف العامل أن صاحب العمل يستحل تعبه بينما هو لازم تحت تقلبات الدهر لا يتناول إلا مايسد به الرمق .. إذا مرض لا يجد من يواسيه وإذا مات ترك من ورائه ذرية ضعافا ليس لهم ما يقيهم غائلة الدهر ينقضون جوعا وعريا أو يتسولون .. يظن ويعتقد بعض أصحاب الأعمال أن العامل آلة في أيديهم يسخرونه كيف شاؤوا ولكن طبيعة هذا العصر تنافى هذا الوهم فقد أثبت العلم أن العامل هو القوة العقلية التى تقوم عليها الحياة (وانا لنأسف إذ نذكر الطوائف التى لا تعمل ... إلا إذا نزلت بها الشدائد فقد تأسست في ١٩١٤ نقابة العمال بمدينة الاسكندرية وعملت على الأخذ بيد العمال والنهوض بهم إلي حيث يعرفون حقوقهم ، وسعت حتى وضعت مشروع قانون الحماية للعمال وخاطبت فيه بعض أعضاء الجمعية التشريعية وما فتئت تعمل على مساعدة أعضائها كما هو ثابت في تقاريرها السنوية فالآن تدعو هذه النقابة كل العمال الخارجين منها لأن ينضموا إليها ليتحدوا ويتضافروا » .

ويبدوا أن عضوية نقابة الصنائع اليدوية قد تغير تركيبها عن الماضى فبدأت تضم في صفوفها عمال الورش الكبيرة والمتوسطة وخاصة عمال ورش جبل الزيتون في الاسكندرية وعمال السكك الحديدية وبدأت النقابه تتحدث باسمهم فمثلا عندما نقلت ادارة السكك الحديدية في أوائل مارس ١٩١٩ سبعة من زعماء عمال ورش جبل الزيتون إلي الأقصر وسوهاج والمنيا والزقازيق وطنطا تفاوضت النقابة باسم عمال هذه الورش مع

مصلحة السكك الحديدية حيث أو فدت محمد أفندى حسين العرارجى المحامى إلي القاهرة فقابل المدير العام وطلب منه تعديل القرار أو الغائه .

واستمرت نقابة الصنائع اليدوية على نفس النهج القديم وهى انها تضم العمال إليها من مختلف المهن والحرف في تنظيم واحد وألا يكون عمال كل مهنة أو صناعة نقابة خاصة بهم - ولقد نشرت جريدة الأهالى في ١١ / ٣ / ١٩١٩ بيانا من نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية جاء فيه :

« حضرة مدير جريدة الأهالى القراء تدعو النقابة بين آن وآن جميع العالم على اختلافهم للانضمام إليها مبينين لهم فائدة الاتحاد والتضافر وهى لا تبغى من وراء ذلك إلا خدمة العمال والسعى إلي تحسين حالتهم بكل الوسائل المشروعة ، ولقد أفهمنا العمال أن بينهم من يندس لدعوتهم لتأليف نقابة جديدة غير النقابة الحالية ، أفهمناهم أن الخير كل الخير في اتحادهم وتضافرهم وتماسكهم وتساندهم بعضهم ببعض وأن الفشل محقق إذا هم تفرقوا أو اصبحوا فرقا وأحزابا .

وأنا لا نزال نوجه دعوتنا إلي جميع العمال للانضمام إلي النقابة وندعوهم إلي الحضور إلي نادى النقابة بشارع الأمير عبد المنعم أمام محل تجارة يوسف على بحيرى لسماع ما يلقيه بعض الأعضاء المساعدين والعمال في مساء كل يوم الساعة ٧ مساء في فائدة النقابات وما قامت به نقابة العمال بالاسكندرية من الأعمال الجليلة التى كلها في صالح العامل ومن وراء ذلك فوائد الاتحاد والتضامن » .

وشهدت مدينة الاسكندرية حركة واسعة لتكوين النقابات وأصبحت الدعوة لتكوين النقابات لا تشمل فقط العمال بل تشمل كذلك فئات أخرى كالطلبة والتجار الأمر الذى يجعلنا نعتقد أن عملية تكوين النقابات لم تكن فقط بهدف الدفاع عن مصالح العمال - ولكنها كانت تتكون كاشكال لتنظيم الجماهير غير المنظمة في الثورة ولبلورة أهداف كل قطاع من الجماهير ومطالبه والثمار التى يريد اقتطافها من الثورة . . ونشرت جريدة الأهالى في ١٨ / ٤ / ١٩١٩ تحت عنوان « النقابات والجمعيات » ما يلى :

« من أكبر دلائل الحياة في البلاد أن ترسل الآن الدعوة إلي تأليف النقابات والجمعيات فلا تجد إلا آذنا صاغية وقلوبا واعية ونفوسا مقبلة على جمع الكلمة راغبة في التعاون عاملة على تضامن الأفراد والهيئات وهو الأساس التى تقوم عليه الحياة القويمة .

أرسلت هذه الدعوة من أيام قليلة لا في منشورات ولا صحف بل على الألسن الداعية إلي الخير في المجالس فما هى إلا أيام حتى اجتمع لهذه الغاية جمهور محدود العدد في مسجد محرم بك ثم اجتمعت عصر يوم الخميس الماضى في مسجد النبى دانيال جماهير تمثل كل الهيئات في المدينة ليس لهم جميعا غير فكرة واحدة هى تأليف النقابات لتكون الهيئات كلها ذات كلمة واحدة بارزة ولم تمض ساعة حتى تمهدت الفكرة

لتأليف النقابات الآتية:

نقابة العلماء - نقابة المحامين الشرعيين - نقابة العمال - نقابة الأساتذة في المدارس الأهلية - نقابة وكلاء المحامين - نقابة طلبة المدارس الأميرية - نقابة طلبة المدارس الأوروبية - نقابة طلبة المدارس الأهلية بين اسلامية وقبطية - نقابة موظفي التلغراف - نقابة عمال ميناء البصل - نقابة عمال شركة مخازن الاستيداع - وأريد تأليف نقابة أو نقابات للتجار فأرجىء ذلك ليوم آخر.

وتقرر أن يجتمع الموظفون اليوم في نادي الموظفين في الساعة الرابعة بعد الظهر ليؤلفوا نقابة لهم.

واختار المجتمعون في مسجد النبي دانيال سكرتيرا لهم وهو حضرة محمد أفندى على حسن التاجر المقيم بشارع الترعة المحمودية بجوار محرم بك.

ولكن يبدو أن هذا الاتجاه لم يرض نقابة الصنائع اليدوية فارسلت بيانا إلي جريدة الأهالي التى نشرته في ٢١ / ٤ / ١٩١٩ جاء فيه :

« حضرة مدير جريدة الأهالي الغراء : ما قال أحد من الناس بتعدد النقابات في الطائفة الواحدة وإنما الذى دعونا إليه وهو توحيد الكلمة والاتفاق على رأى واحد حتى لا يصبح التاجر وإذا به يؤمر باغلاق متجره فلا يدرى أيطيع اطاعة عمياء ولو كان الأمر قد يصيب أم يخالف ولو كان في مخالفته خروج عل يالجماعة. ولذلك رجونا أن تكون للمدينة نقابة عامة تجمع العالم والعامل والمالي الكبير والقاضي النزيه والمحامي الضليع والكاتب القدير والتاجر الشهير والصحافي الخطير والطالب الكريم الأخلاق.

ولا تكون النقابة العامة مسموعة الكلمة حائزة للثقة التامة إلا إذا كان ممثل كل طائفة فيها مجمعا على اختياره من أبناء طائفته.

لذلك وجب أن يكون لكل طائفة نقابة واحدة خاصة وممثل واحد خاص في النقابة العامة التى يكون في عملها هداية للناس وارشادهم لأقوم طريق في الحال والاستقبال فالنقابات الموجودة من قبل يدخلها أهلها والذين ليس لهم نقابة يسارعون بانشاء نقابات لهم واللجنة التحضيرية لا تفعل أكثر من ارشاد الناس إلي نقابتهم الموجودة أو إلي طريقة انشائها ان لم تكن موجودة ».

« وقد ذكرنا ان الدعوة صادفت قبولا حسنا وهوى في النفس فاقبل أرباب الحرف والصنائع إلي نقابة العمال اليدوية وظهرت نقابات لم يكن لها وجود وأخذ الموظف ينهى عنه فهمه النقاش واختلاف الكلمة وبادر الطالب والتاجر والمدرس والحوذي إلي تأليف نقابات غرضها مصلحة العباد وسعادة البلاد فلعل في هذا اتناعا لمن يقتنع وبيانا للناس وتنبيها للغافلين »

وتركزت دعوة الحزب الوطنى على تكوين النقابة الواحدة التى تضم كل طوائف

العمال ولكن هذا الاتجاه في النهاية تحول خلال مجرى الأحداث إلي اتجاه يهدف إلي خلق نوع من التنظيم السياسي الموحد لكل الطبقات والفئات ومن ثم أخذت تتحول النقابة عن طبيعتها العمالية إلي شكل من أشكال الجبهة السياسية .

ولقد تحولت نقابة الصنائع اليدوية - وخاصة في مدينة الاسكندرية إلي هذا النوع من التنظيم خلال أحداث الثورة التى أبرزت وحدة هذه الطبقات الوطنية مع بعضها ودفعت إلي الخلف بالتناقضات الطبقية التي لم يتبين أصحاب هذا الاتجاه انها بالحتم ستعود إلي الظهور عندما تهدأ التحركات الوطنية أو عندما تأخذ بعض الطبقات المشاركة في الثورة في الارتداد أو التهادن . .

ولقد كان هذا الاتجاه هو مصدر تاريخى لوجود قيادات « غير عمالية » للتنظيم النقابى - والذى سمح خلال حركة التطور والصراع لسيطرة قطاعات من الطبقة المتوسطة والمثقفين والليبراليين والأحزاب السياسية على الحركة النقابية وتفتيتها إلي مراكز مختلفة .

أما التيار الاشتراكي في الحركة النقابية فقد كان هو التيار صاحب النفوذ الأول في الحركة النقابية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد تمكن هذا الاتجاه من تكوين عدد كبير من النقابات العمالية وقيادة الاضرابات الكبيرة التى شهدتها البلاد خلال عام ١٩١٩ وخاصة في النصف الثانى منه وهو ما سنتعرض له في الفقرات التالية : وبقيادة هذه العناصر الاشتراكية - والتي كان من بينها بقايا بعض العناصر الأجنبية اليونانية والايطالية القديمة - تكونت النقابات الأولى بعد الحرب متميزة عن كافة التنظيمات الوطنية والسياسية الأخرى في البلاد .

حركة العمال في النصف الثاني من عام ١٩١٩

شهد النصف الثانى من عام ١٩١٩ حركة عمالية قوية - ففى الفترة من أغسطس إلي نوفمبر ١٩١٩ حدث أربعة وعشرون اضرابا كبيرا ، والتى كان من أضخمها اضراب عمال السكك الحديدية بالقاهرة والذى استمر ستة وخمسون يوما واستمر عدد أخر منها لمدة أربعون يوما . وقد كانت مطالب العمال كلها مطالب اقتصادية وقد قاد هذه الاضرابات كلها نقابات أحسن تنظيمها .

ففى آخر يونيو ١٩١٩ أضرب عمال شركة الغاز عن العمل حيث لم تكن أجور أغلبهم تتجاوز عشرة قروش في اليوم رغم قسوة ظروف العمل حيث كان العامل الواحد مكلفا باضاءة ٦٠ مصباحا واطفائها بين الساعة الثانية والساعة الثالثة صباحا وتنظيفها بالنهار .

وفي ٣ يوليو ١٩١٩ نشرت الأهالى رسالة من مراسلها في القاهرة تحت عنوان

« تحسين مرتبات العمال » جاء فيها :

« كثرت شكايات العمال والموظفين نمن عمال التنوير إلي عمال شركة المياه ومن المستخدمين في إدارة سكك حديد الدلتا إلي صناع وعمال في المحال التجارية وكلهم يطلبون انصافهم وزيادة رواتبهم وتقليل ساعات أعمالهم ولا يزال عمال النور في القاهرة يطلبون الانصاف وهم داخل دورهم خوف أن ينسب إليهم ما يخالف القانون ولسنا ندرى ما يأتى به الغد وهل يكون للعمال نقابات تنظر في أمرهم وتتوسط بينهم وبين أصحاب الأموال أو يتغلب أصحاب الأموال على فقر العمال فيلزمونهم بقوة النفوذ وبما لهم من الجاه لدى الحكام بقبول قوانينهم » .

وتحت نفس العنوان نشرت الأهالى مطالب موظفى قلم ادارة سكك حديد الدلتا قسم الشرقية :

أولا : تحسين المرتبات الشهرية لدرجة يمكن معها لكل عامل أن يعيش بها ولا تلزمه الحالة بأن ينظر لشيء آخر من جهة أخرى حتى يكون عاملا شريفا أمينا وأن تضاف خمسة عشر في المائة إلي الخمسة والعشرين في المائة التى هى مكافأة حرب حتى تصير ٤٠ وأن تعتبر جزءا أصليا من المرتب فيما بعد وأن يصرف الفرق عن المدة الماضية تعويضا لما أصابهم من الضرر الشديد .

ثانيا : منح العلاوة السنوية بطريقة منتظمة لكل عامل حتى لا يحرم منها إلا إذا ثبت أنه مدان وقرر مجلس التأديب ذلك .

ثالثا : البدل المصلحية « الكساوى » التى تستعمل أثناء تأدية الأعمال كقانون المصلحة يجب أن تكون مجانا كالمتبع في المصالح والشركات الأخرى .

رابعا : أن يعطى لكل من المفتشين ونظار المحطات والمعاونين من الدرجة الأولى يوم راحة كل أسبوع وأن يعطى عمال محطات الدرجة الثانية يوما في كل نصف شهر .

وأن يعطى لكل عامل أمضى في الخدمة من سنة إلي ٥ سنوات ١٠ أيام أجازة في كل سنة ومن كانت مدته في الخدمة أكثر من ذلك يمنح أجازة من ١٥ إلي ٢٥ يوما .

خامسا : تخفيض ساعات العمل بحيث لا يزيد وقت العمل عن ٨ ساعات خصوصا عمال القطارات مع تعيين معاون لكل محطة من المحطات الكبرى .

سادسا : معافاة الكمسارى من دفع ثمن ما يفقد من الطرود وتعيين خفراء للقطارات واتباع قوانين سكك حديد الحكومة من معاولة الكساوى وتصرف الأدوية مجانا ولا تخصم الأيام التى يقررها الطبيب لعلاج الموظف .

سابعا وثامنا : ايجاد فرصة لترقية نظار المحطات إلي وظائف مفتشى ادراة ثم ترقية عمال القطارات إلي مفتشى تذاكر وأعطاء وظائف رئيسية لمفتشى الإدارة .

ثم فتح أبواب العربات من الداخل كما هو الحال في السكة الحديد حفظا للأرواح

وتعيين بدل سفرية للعمال الذين يؤدون أعمالا خاصة ويعطى العامل مكافأة شهر عن كل سنة من سنى الخدمة علاوة على ما يستحقه في صندوق الاحتياطي ويجب أن تكون أوراق حساب الاحتياطي ممضاة من رئيس الحسابات والمدير ليكون العامل على بينة من المتوفر له . وأكرر أن هذه المطالب عادلة يحسن بالشركة أن تجيبها .

وفي ١٢ يوليو ١٩١٩ أضرب الحلاقون في مدينة الاسكندرية مطالبين بزيادة أجورهم ٤٠ ٪ وتقليل ساعات العمل وعطلة ٢٤ ساعة كل أسبوع .

وفي ١٦ يوليو ١٩١٩ أضرب عمال شركة السكر وعمال التفتيش بكوم امبو عن العمل وقد توقف العمل تماما في الورشة والوابورات والمحاريث والحركة مطالبين بزيادة أجورهم وبعلاوة الغلاء وبالتعويضات في حالة العجز والشيخوخة والإصابة . . الخ .

وفي ٢٨ يوليو ١٩١٩ أعلنت نقابة عمال « القهاوى الدولية » الاضراب مطالبين بمرتبات تتراوح بين ٨ ، ٦ ، ٤ جنيهات في الشهر تبعا لدرجاتهم وأعمالهم وأن تكون ساعات العمل عشر ساعات في اليوم وبيوم راحة كل شهر وعدم تشغيل من لا يكون عضوا في النقابة .

وفي ٤ أغسطس ١٩١٩ اضرب عمال الشحن والتفريغ في ميناء الاسكندرية مطالبين بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل بجعلها سبع ساعات وجعل أجرة العامل ٤٠ قرشا بدلا من ٢٠ قرشا وأجرة رئيس العمال خمسين قرشا بدلا من خمسة وعشرين قرشا (وأجيب العمال إلي مطالبهم وعادوا للعمل في ٦ أغسطس) .

وفي ١٠ أغسطس ١٩١٩ أعلن عمال الترام الاضراب - وأعلنوا أن سبب الاضراب هو أن مدير الشركة أخذ يدبر في الخفاء مؤامرة ضد نقابة العمال ، وكان وفد من النقابة قد قابل محافظ القاهرة في يوم ٨ أغسطس وقدم إليه مذكرة بخصوص موقف الشركة من النقابة ومطالب العمال - وقد جاء في هذه المذكرة :

« تألفت نقابة عمال ترام القاهرة في ١٥ يونيو الماضي ولم يكن الغرض من تاليفها الا الدفاع عن حقوق أعضائها المادية والأدبية وتقديم كل مساعدة ممكنة لهم بالطرق المشروعة ولقد ورد في خطابها على لسان حال رئيسها إلي مدير الشركة ما يأتي (سيكون حسن التفاهم والثقة المتبادلة بين الشركة وعمالها رائد النقابة في أعمالها ولذا فإنها تأمل أن تجد في جنابكم وفي أعضاء مجلس الادارة أكبر عون لها وأقوى مساعدة لأعضائها » .

ولكن مع الأسف يظهر أن الفكرة السائدة في العالم كله عن أصحاب رؤوس الأموال أن منهم من أساء ظنهم بالعمال على وجه عام عقيدة لم تتزحزح بعد ولهذا لا يمر يوم الا وترد على المجلس مكاتبات يقول أصحابها أنهم توقعت عليهم جزاءات والمجلس لا يتألم إذا وقع على العامل الجزاء ولو كان شديدا ولكن المؤلم أن المجلس يعاقب العامل بلا تحقيق ويجعل الشكوى عقيدة لا تقبل أخذا ولا ردا .

وكان مدير الشركة قد وعد فيما مضى باجابة كثير من مطالب العمال ولكن هؤلاء رأوا أن الاجابة لم تتعد مجرد القول ولذلك اجتمع مجلس النقابة للعمال في جلسة فوق العادة بعد ظهر يوم الأحد ٣ أغسطس وقرر تلخيص طلبات العمال في رفع مستوى المرتبات كما كان الحال قبل سنة ١٩١٤ وتاسيس مكتب للتحصيل بحيث يكون للنقابة الحق في انتداب أحد أعضائها لحضور التحقيق وأن يسمح للعامل بأن يوكل عنه من يشاء وصرف نصف المرتبات لكل عامل يمرض أما من يصاب وهو في العمل فيصرف له المرتب كاملا إلي أن يتمْ شفاؤه وأن تصرف فوائد التامينات وأن تصرف مكافأة مرتب شهر عن كل سنة وأن تجعل علاوة الحرب المؤقتة ٣٠ في المائة على الأقل .

وفي الاسكندرية أضرب عمال شركة النور (المصريون والأوروبيون) مطالبين :

أولا : أن تكون أجرة العامل في اليوم عشرين قرشا .

ثانيا : أن ياخذ كل عامل أربعين في المائة من مرتبه علاوة حرب .

ثالثا : يكون مرتب العامل باعتبار الشهر لا باعتبار اليوم إذا مضت عليه في الخدمة عشر سنوات .

رابعا : إذا مرض العامل وجب أن يعالج على مصاريف الشركة وأن يكون مرتبه اليومى ساريا .

خامسا : يكون المرتب ساريا أيضا في أيام الأعياد وأيام المواسم وايام البطالة كيوم الأحد .

سادسا : ياخذ العامل شهرا مكافأة عن كل سنة ويحق له أن يستريح كل سنة ١٥ يوما

سابعا : تعطى الشركة عمالها كساوى كغيرها من الشركات والمصالح .

ثامنا : لا يطرد العامل من الخدمة إلا بسبب يستوجب ذلك .

وفى ١٢ أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال مصنع السكر بأبى قرقاص محتجين على عدم تحسين أجورهم وكذلك أضرب عمال السبرتو بطرة (كوتسكا) .

وفى نفس الفترة أضرب عمال ترام مصر الجديدة (هليوبوليس) وعمال الأتوبيس .

وفي ١٢ أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال شركة المخازن والاستيداع العمومية (البوند استور) عن العمل مطالبين بزيادة الأجور وبتقليل ساعات العمل .

وفي ١٤ أغسطس أضرب عمال لف السجاير في جميع « الفابريقات » احتجاجا على تصرف محل مالكونيان مع عمال لف السجاير (تنفيذا لقرار مجلس النقابة العامة لعمال الدخان) .

وأعلن عمال الترام بالاسكندرية الاضراب (مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروف العمل وشروطه) .

ولما أبلغ مجلس الادارة العمال أنه لا يمكن تنفيذ طلباتهم إلا بقرار من مجلس إدارة

شركة كاملا ولا يوجد منه بالاسكندرية إلا مسيو سلفاجو ومسيو الفريد لمبان حيث باقى جلس الإدارة بباريس أعلن العمال استمرار الاضراب حتى يجتمع المجلس بباريس ويرد لى مطالب العمال بالتلغراف .

وفي نفس الوقت أضرب عمال مصنع السفن النيلية والتجارية (مصنع كانديدا) لى ترعة المحمودية (٧٠٠ عامل وطنى وأجنبى) مطالبين بزيادة أجورهم ٥٠ ٪ وجعل وقت عمل ثمانى ساعات واعطاء العامل المصاب أجره .

ولما أجل مدير المصنع المطالب حتى يتم الاتصال بصاحب * المصنع الموجود في روما علن استمرار الاضراب .

***

الحركة النقابية تكسب مواقع قانونية وتنظيمية

من بين جميع الطبقات التى اشتركت في الثورة الوطنية في عام ١٩١٩ كانت طبقة العاملة هى أشد هذه الطبقات وأقدرها على الاستمرار في العمل النظالى – لأنها نت أكثر الطبقات تنظيما حيث تمكنت من خلق تنظيماتها الاقتصادية – النقابات – سرع من غيرها .

ولقد تمكنت فعلا باثارتها لمطالبها الاقتصادية العديدة من أن تعطى الثورة وطنية حينئذ مضمونا اجتماعيا – وأصبح شعار الاستقلال بالنسبة لها لا يعنى خروج ات الاحتلال فحسب ولكن يعنى كذلك تغيير الحياة الاجتماعية .

ولقد احتدم الصراع في هذه الفترة بين العمال وأصحاب الأعمال والشركات أجنبية بشكل لم يسبق له مثيل – والأمثلة التى قدمناها وهى ليست حصرا شاملا لكل نرابات هذه الفترة – تقدم الدليل على ذلك ولقد كان محور هذا الصراع هو :

١- قضية الأجور وتدنيها إلي الحد الذى لم يعد يكفى لتوفير حد أدنى من الحياة آمنة للعامل .

٢- ساعات العمل والتى كانت تتراوح بين ١٢ ، ١٣ ساعة عمل في اليوم ولقد أصبح شعار الأساسى للحركة النقابية المصرية شعار ثمانى ساعات بعد أن كان في الفترة سابقة ١٠ ساعات .

٣- شروط العمل وظروفه .

ولقد وصف أحد المواطنين هذا الصراع « بحرب الأجور » في رسالة بعث بها إلي ريدة الأهالى (نشرتها في ١٣ أغسطس ١٩١٩) بعنوان « العمال والأجور » جاء فيها :

الدكتور سليمان محمد النخيلى – الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ ١٩٥٢ من ص ١١٠ إلي ١١٣ .

« اشتدت الحرب القائمة بين العمال وأصحاب الأعمال طلبا لزيادة الأجور زيادة تتناسب مع ما وصلت إليه الحالة المعيشية من الشدة والضيق ولكن هذه الحرب في جميع الأزمان – لا تخلو في الغالب من مساوىء ومضار هي رد فعل السفر التي ينتقل بها المتحاربون من حال إلي حال ، ولقد أسفرت حرب الأجور عن رد فعل قد لا يخطىء من يقول أنه أضر بالعمال من حالتهم الأولى والأمر ظاهر متى علمنا أن أصحاب الأملاك والمحال التجارية شرعوا يزيدون تبعا لزيادة المرتبات أجور المساكن وأثمان المواد الغذائية والحاجيات الضرورية للمعيشة أضعاف الزيادة التي نالها العمال ولم يكتفوا بما وصلت إليه الأثمان في خلال سني الحرب .

والعمال الذين هم دائما يد الأمة اليمنى والذين عليهم تتوقف الحركة العمالية يستحقون أن ينظر إليهم من جانب الحكومة ورجال الأمة وذوى الكلمة النافذة بعين الشفقة والرحمة لتخفيف ويلات المعيشة التي يكابدونها تخفيفا فعليا حتى تطمئن النفوس اطمئنانا لا يجعل للتذمر مكانا لتنصرف الأفكار إلي الأعمال وتحسينها .

والعامل الذى يصرف كل فراغه وجزءا من وقت عمله في التفكير في وضع برنامج لمعيشته اليومية او الشهرية فلا يهتدى إلي حل يرضيه ولا يمكنه أن يوفق مطلقا بين ما يتناوله من الأجر وما يلزمه من الحاجيات الضرورية ، ولا يمكن أن يكون له من سعة صدره وخلو باله ما يجعل اتقان العمل في ميسوره ومكنته .

والذى نعلمه عن الحكومات انها هيئات لها سلطان وقوة نفوذ يجب ألا يصرف إلا في خدمة الأمة ، وما المحافظة على الأمن ونشر التعليم وحساب الأموال إلي ما تقوم به الحكومات بأقل أهمية من المحافظة على النفوس فإن لم يقم رجال الحكومات وذوو النفوذ والسلطة في الأمة بفحص مسألة الغلاء فحصا يؤدى إلي حل مرض ، وإن لم يضربوا على أيدى هؤلاء الطامعين الذين يتحينون الفرص فلا نكون مبالغين إذا قلنا انهم نائمون غافلون ، ولا تظن الحكومة أن مهمتها ازاء هذه الأزمة قد انتهت بزيادة مرتبات موظفيها ٦٠ في المائة فليس موظفو الحكومة الا فئة قليلة جدا بالنسبة إلي فئات العمال الذين يرثى لحالهم ويطالب بما ضاع من حقهم .

« ولو أننا قارنا بين أثمان الحاجات المعاشية الضرورية للعامل قبل زمن الحرب وبين أثمانها الحالية لوجدناها بلغت أربعة أمثالها على أقل تقدير (أى ٤٠٠ في المائة)

فكيف يوفق الموظف والعامل بين هذه الزيادة الفاحشة وبين ٦٠ في المائة أو أقل ؟ . .

نقول هذا وغاية رجاؤنا أن لا يضع رجال الحكومة وأصحاب المتاجر والأعمال أصابعهم في آذانهم إذ لكل منهم فرض يجب عليه أداؤه ، فواجب الحكومة مكافحة هذا الغلاء وتخفيض ويلاته بكل الطرق ومساعدة هذا العامل المهضوم الحقوق من غير موظفيها بقدرة الوقوف في وجه أصحاب المطامع والغايات وواجب أصحاب المتاجر أن ينظروا إلي أفراد الأمة كأنهم أخوانهم فيكتفوا بقليل مكسب من كثيره وواجب أصحاب الأعمال أن يعيروا العمال شطرا من عنايتهم ورعايتهم يعيشون في ظله آمنين شر الحاجة » .

(بعد) فقد حدا بنا لكتابة هذه السطور ما نشاهده من أعمال أصحاب الأملاك والمتاجر وزيادة الأثمان زيادة مطردة وما نراه من أغفال أصحاب الأعمال أمر الأقليات من موظفيهم اغفالا فاق حد النسيان » .

ولقد اضطرت الوزارة إلي الاهتمام بمطالب العمال - وعقدت اجتماعات خاصة لبحث مطالب العمال - وألف مجلس الوزراء لجنة لبحث الشروط الخاصة باستخدام عمال اليومية . وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا بعد دراسة التقرير المقدم من اللجنة خاصا بالاجازات :

« فيما يتعلق بالاجازات : يكون لأولئك العمال إجازة يوم واحد بأجرة كاملة عن كل شهر من شهور الخدمة في خلال السنة الأولى أما بالنسبة للسنوات التالية فتكون الاجازة التي تمنح لهم عن كل سنة خمسة عشر يوما بأجرة كاملة وفضلا عن ذلك يمنحون اجازة ستة أيام بأجرة كاملة عن أيام العطلة العمومية ويجوز ضم مدد الاجازات بعضها إلي بعض طبقا للقواعد التى توضع لذلك » .

ولكن أهم مكسب تشريعي صدر في هذه الفترة هو قرار مجلس الوزراء في ١٨ أغسطس ١٩١٩ بتشكيل لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال - ولقد توصلت هذه اللجنة إلي عدد من الاتفاقيات فيما يختص بعمال المؤسسات ذات النفع العام والشركات مثل الترام والمياه والنور والدخان ، فتمكنت اللجنة من الاتفاق على :

١ - مضاعفة الأجور .
٢ - تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات بـ ٨ ساعات في اليوم .
٣ - منح العمال مكافأة عن سنى الخدمة بواقع شهر في السنة مع الراحة الأسبوعية.
٤ - منح العمال اجازات سنوية .
٥ - منح العمال نصف أجر عن أيام المرض لمدة ٤ شهور في السنة .

٦ – منح العامل في حالة حدوث اصابة مرتبا كاملا خلال الأشهر الثلاثة الأولى ونصف مرتب خلال الأشهر التالية حتى تمام الشفاء .

وفيما يختص بعمال المحال الصناعية (الورش) والتجارية الصغيرة فقررت اللجنة:

١ – منح زيادة تعادل الأجر تقريبا .

٢ – خفض ساعات العمل إلي درجة معقولة .

وتوصل العمال بقوة نضالهم حينئذ من فرض الوجود النقابي على الدولة وأصحاب رؤوس الأموال رغم أن التشريع كان يحرم قيام هذه النقابات – ونجد مثالا لذلك اعتراف مدير شركة ترام القاهرة بنقابة عمال ترام القاهرة بعد أن كان يرفض نهائيا التعامل مع النقابة ويعتبرها عملا غير مشروع – فنجده وعمال الترام في قمة اضرابهم يصدر منشورا جاء فيه :

« ان الادارة تعتقد بأن عددا عظيما من مستخدميها ينسبون إليها سوء القصد نحو أعضاء النقابة التي تألفت حديثا ولذلك ترى من الفائدة أن تطلعهم على رأيها .

الإدارة تعتقد أن اصرار موظفيها لعمل نقابة أو جملة نقابات مادامت أغراض هذه لا تنافي القانون ولا النظام العام ولا تريد الادارة أن تنصح مستخدميها بالانتماء أو عدمه لهذه النقابات كما أنه لم يكن في نيتها أبدا ومطلقا أن تنتقم من أعضاء هذه النقابات كما ادعوا .

أما المسائل التي تتعلق بمستخدميها فالادارة مستعدة دائما لمقابلة مندوبي هؤلاء سواء كانوا من أعضاء النقابات أو لا ، فقد رفضت الادارة الآن أن تتعهد فيما يتعلق بالمستقبل أن تتناقش في كل مسألة تقوم بينها وبين مستخدميها مع مندوبي نقابة مخصوصة ليسوا أيضا من مستخدميها ولذلك أرادت أن تحفظ حريتها وتعتبر في الوقت نفسه أنها تحافظ على حرية مستخدميها الذين لم ينتموا إلي هذه النقابة أو قد ينسحبون منها فيما بعد » .

وهكذا انتشرت النقابات على نطاق القطر كله فتكونت نقابات لعمال النسيج وعمال فن المعمار وعمال ومستخدمي المحلات التجارية وعمال الدخان وعمال الترام وعمال المحالج والمكابس وعمال الغاز والكهرباء وعمال شركات السكر وعمال العنابر والسكك الحديدية . . الخ * . ووصل عدد النقابات في مدينة الاسكندرية إلي حوالى ٢٣ نقابة ووجدت نقابات في الغربية والشرقية وكوم أمبو وتكونت معظم هذه النقابات بقيادة

---

* راجع – أمين عز الدين – تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ من ص ٢٨١ حتى ص ٢٩٢ .

عناصر اشتراكية وعناصر سندكالية - وكان عدد منهم من العمال الأجانب الذين قادوا الحركات العمالية المبكرة ولم يهاجروا من مصر خلال الحرب - كما اشترك عدد كبير من المثقفين في انشاء هذه النقابات الجديدة ؛ وإذ تأكد للوفد المصرى بقيادة سعد زغلول باشا أهمية النقابات فقد سعى منذ البداية للعمل المنظم في صفوفها واختار عبد الرحمن (بك) فهمى للقيام بهذا العمل وقد تمكن فعلا من أن يصبح ذا نفوذ كبير في الحركة النقابية في مدينة القاهرة * كما نشط في الحركة العمالية من العناصر المثقفة البارزة حينئذ الدكتور محجوب ثابت .

أول اتحاد لنقابات العمال وتأسيس الحزب الإشتراكى المصرى

مع بداية صعود الحركة الوطنية المصرية المطالبة بالاستقلال بقيادة الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا ، كان للنشاط الاشتراكي - كتيار صاحب تاريخ طويل منذ بداية القرن - أثره وتأثيره في حركة الطبقة العاملة المصرية وبصفة خاصة في مجال تنظيم نقابات العمال ونضال هذه النقابات ضد قهر رأس المال الأجنبى وعدوانه على حقوق العمال ، ونضالها من أجل الوصول إلي مستوى حياة أفضل .

وفي السنوات التى تلت الحرب ، تمكنت شخصية أجنبية ، تحمل الجنسية المصرية من تجميع الأجانب ، وتأسيس حزب اشتراكى في مدينة الاسكندرية ، (أعلن عنه في ١٩٢٠) . وكانت هذه الشخصية المعروفة لدى جماعة المثقفين المصريين المعروفين بميولهم الاشتراكية هو " روزنتال " . والذى وزع نداء في ١٩٢٠ دعا فيه إلي تأسيس اتحاد للنقابات ، فاستجاب للنداء مندوبو هيئات تمثل ثلاثين ألف عامل - قدر البعض العدد بـ ٣٥ ألف عامل * * . . . ولكن الشخصيات السياسية المسئولة عن المراكز السياسية ، وبخاصة عن حزب الوفد ، عملت على تعطيل قيام الاتحاد ، وهكذا اضطر روزنتال إلي التعجيل باعلان تكوين " اتحاد " باسم " اتحاد النقابات العام " أو الاتحاد المصرى للعمال " ولقد كان هذا هو الاتحاد الأول لعمال مصر ، وبلغت عضويته عند التأسيس (أوائل عام ١٩٢١) ثلاثة آلاف عامل أعضاء في حوالى ٣٢ نقابة . ويتضح من ضآلة عدد العضوية أن

---

* دكتور محمد أنيس - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ - المجموعة الثانية من رسائل عبد الرحمن فهمى إلي سعد زغلول - جاء في الفقره (١١) من الرسالة الموجهه بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩١٩ : " ١١ - فاتنى أن أوضح لسعادتكم نتيجة المجهودات التى بذلت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها . فلقد أثمرت والحمد لله تلك الجهود التى بذلت في هذا السبيل وتشكلت بكل حرفة نقابة ولم يبق في مصر حرفه أو صنعه إلا ولها نقابة . نعم إن الحكومة لم تعترف بهذه النقابات للآن وليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة ولكنها على كل حال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به في الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت . . . » ص ١٥٤

** د . عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلي ١٩٣٦ ص ٥١٤ - ٥١٥ .

هذا الاتحاد قد ضم من النقابات ما هو صغير العضوية . . واتخذ الاتحاد مقرا له في نقابة الحزب الاشتراكى نفسه بالاسكندرية . . . * وهو الحزب الذى كانت العضوية الغالبة فيه من الأجانب .

ولما كانت العناصر الاشتراكية من المصريين ، والتى كان توجه عدد كبير منها نحو المدرسة الاشتراكية البريطانية - تسعى إلي إقامة تنظيم اشتراكى فقد اتصلت بـ"روزنتال" لتتعرف منه على وسائل العمل في حزب الإسكندرية ، وجاء هذا الاتصال في الوقت الذى كان يسعى فيه روزنتال إلي إقامة حزب اشتراكى مصرى .

وانتهت الاتصالات إلي اتفاق على إقامة هذا الحزب المصرى والذى أعلن برنامجه في ٢٩ أغسطس عام ١٩٢١ ، ويهمناأن نثبت نصه هنا ، كما جاء عند كل من د . عبد العظيم رمضان ، ودكتور رفعت السعيد ، والاستاذ أمين عز الدين .

بيان الحزب الاشتراكى المصرى

"في تلك الأونة التى تعصف فيها النظم الرأسمالية الفردية ، بحياة بنى الإنسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم ، تبث النظم والمبادىء الاشتراكية في الافئدة المعذبة لإجاد الإنسانية وإغاثتها من بطش القوى الظالمة ، وتحقيق غايات العدالة الطبيعية من تأييد عواطف التآخى والسلام فى المجتمع الإنسانى ، والقضاء على افتيات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد ، وسعوا إلي تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة . وليس أبلغ إيضاحا للمأساة المحزنة التى تمثلتها الآن تلك النظم المستبدة - من أن أغلب الأمم قد انتهكت حريتها وهضمت حقوقها دول استعمارية تسوء فيها تلك النظم ، وأن الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة - ثمرة كدها وجهادها . . " وقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية ، سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم علي المجتمع المصرى سيطرة سحقت بها دولة العمل ولهبت به رأس المال نهبا أدى إلي خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب مع اتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة لذلك كان من الضرورى أن يمتد إلي تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلي تحقيق ظلمها وويلها الفادح . وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل فى مصر لتاليف الحزب الاشتراكى

* حول تكوين أول اتحاد لنقابات العمال في مصر يراجع د . عبد العظيم رمضان نفس المرجع السابق و د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ إلي ١٩٢٤ - والاستاذ امين عز الدين تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى ١٩٧٠ - الاستعمار البريطانى في مصر - الينوربيرنز ١٩٢٧ ، ترجمة أحمد رشدى صالح .

وهذه هى مبادئه التى سيعمل على تحقيقها .

المبادئ السياسية :

١ – تحرير مصر من نير الاستعمار وإقصاء الاستعمار عن وادى النيل بأسره .

٢ – تأييد حرية الشعوب واختيار المصير ، والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .

٣ – محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .

٤ – مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء .

٥ – مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .

٦ – إلغاء المعاهدات السرية .

مبادئ الحزب الاقتصادية هى :

" العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية ، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين ، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على المبادىء الاشتراكية الآتية :

١ – توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامه لمجموع الأمة .

٢ – التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية .

٣ – إخماد المزاحمة الرأسمالية .

أما المبادىء الاجتماعية فهى :

١ – اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ – العمل على تحسين حال العمل بتحسين الأجور وتقرير المكافات والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ – العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .

" وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعينا فى ذلك بالعمل على تحقيق مايأتى :

١ – إنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الإنتاج والاستهلاك .

٢ – إعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ – تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ – الدعوة بطريق النشر والخطابة .

هذا ونرجو أن يوفق الحزب إلى العمل على تحقيق تلك الغايات السامية مستعينا بعطف الأمة وحسن ظنها ".

ووقع على هذا البيان : على العنانى - سلامه موسى - محمد عبد الله عنان - حسنى العرابى .

وقد اختير سكرتيرا للحزب محمد عبد الله عنان . وواضح أن صياغة برنامج أول حزب اشتراكى مصرى كان المقصود منها أن تكون صياغة قادرة على جمع كلمة كل من ينتسب إلى كلمة الاشتراكية من أى اتجاه ومن أى فرقة من فرقها .

ومنذ لحظة الإعلان عن الحزب الاشتراكى - المصرى - بدأ هجوم واسع النطاق على الحزب ، وقد كشف الرد على هذا الهجوم الشرس عن الخلاف الحاد داخل هذا الحزب .

وهو الخلاف الذى انتهى فى ٣٠ يوليو عام ١٩٢٢ إلى أول انقسام فى الحزب ، نقلت على أثره هيئته الإدارية مكاتب الحزب إلى الإسكندرية ، ويبدو أن لجنة القاهرة هى التى أغلقت مكاتبها بعد أن تقرر تحويل الحزب إلى حزب اشتراكى حقيقى . وهو ماقرره الأستاذ فؤاد الشمالى فى بيان رد به على الأستاذ محمد عبد الله عنان سكرتير الحزب بالقاهرة فى ٣ يناير عام ١٩٢٣ والذى جاء فيه : " قال الأستاذ محمد عبد الله عنان المحامى أن شعبة الإسكندرية قررت الخروج على الإدارة المركزية فى القاهرة . والحقيقة أن شعبة الإسكندرية لمابدأت أعمالها فى شهر مايو الماضى عام (١٩٢٢) كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت أعضاؤها واقفلت دارها . وفى يوم ٣٠ يوليو عقد فى الإسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب فى أنحاء القطر بينهم وفدعن أعضاء لجنة القاهرة. فتقرر بالإجماع جعل شعبة الأسكندرية مركزا إداريا للحزب ، كذلك تقرر بالأغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعى ، وتم فى المؤتمر انتخاب اللجنة الإدارية المركزية . فالأمل من حضرة الأستاذ عنان أن يتوخى الحقيقة فى كتابته ، وكلمتى إلى زعماء الاشتراكية فى مصر أن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لان الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين " * .

وفى هذه الفترة استمر مركز الحزب فى البناية نفسها التى يوجد بها اتحاد العمال بالإسكندرية ، مما صبغ الاتحاد بصبغة الحزب ، كما أن عددا من قيادات الحزب تولى مراكز قيادية فى الاتحاد { أنطون مارون - مصطفى أبو هرجه - روزنتال - حسنى العرابى .. وغيرهم } . وهو أمر إن دل على شىء إنما يدل على عدم نضج قيادات هذا الحزب فى ذلك الوقت ، وخلطها بين التنظيم الحزبى والتنظيم النقابى ، وحيث إنه من المفروض أن جماهير النقابات هى جماهير متعددة الاتجاهات والمواقف السياسية والعقائد ، وإن أى

* دكتور عبد العظيم رمضان - المرجع سابق - ص ٥٢٩ .

قيادة نقابية قادر ومقتدرة هى التى تمثل كل هذه الجماهير وتعبر عنها . ومن ثم هى القادرة على قيادة النضال النقابى ، على أساس من اقتناع الجماهير العمالية (النقابية) بها وليس على أساس من رفع الشعارات الكبيرة والطنانة ، وذلك تجنبا للمغامرات غير المحسوبة النتائج وللعزلة القاتلة .

ورغم هذا الخطأ الكبير من وجهة نظرنا فإن هذا الحزب واصل نضاله فى قيادة عدد كبير من اضرابات هذه الفترة ، فى الإسكندرية والقاهرة وفى مديريات القطر التى وجد بها نشاط للحزب . وواصل نضاله كذلك فى ساحة النضال الوطنى ضد الاستعمار ومشروعاته . كما قام الحزب بالإعلان عن العمل من أجل افتتاح مدارس مجانية للعمال وأبنائهم ، تعلم العمال ليلا ، وأبناءهم نهارا . وافتتحت أولى هذه المدارس فى الإسكندرية بحى كرموز (١٥ أغسطس عام ١٩٢٢) .

وكان آخر التطورات الخاصة بوضع هذا الحزب ، الذى كانت آخر تسمية له " الحزب الاشتراكى المصرى " - " الشعبة المصرية للدولية الشيوعية " - كان آخر هذه التطورات هو قرار الحزب بالانضمام لهذه الدولية ومن أجل ذلك أرسلت قيادة الحزب حسنى العرابى إلى موسكو طالبا انضمام الحزب المصرى للدولية الثالثة . ولكن الدولية اشترطت لقبول الحزب بالدولية الثالثة شروطا ثلاثة : أولا : فصل روزنتال من الحزب . ثانيا : تغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى . ثالثا : إعداد برنامج للفلاحين .

كان هذا الطلب فى آخر عام ١٩٢٢ وفى بداية عام ١٩٢٣ وافق الحزب الاشتراكى المصرى على شروط الدولية الثالثة (الكومنترن) وعلى قبول المبادئ الواحدة والعشرين للدولية .

وعن برنامج هذا الحزب فإننا نرى أنه هو البرنامج الذى نشرناه فى كتابنا " تاريخ الحركة النقابية من عام ١٨٩٩ - ١٩٥٢ " من ص ٨٧ إلى ص ٨٩ . وقد دعا برنامج هذا الحزب إلى : تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية . والاعتراف بهيئات العمل رسميا ، وبحقها فى الدفاع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا عن مصالحها . وبتنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمهم فى اتحادات وضم الاتحادات الى بعضها فى اتحاد وربطها بالاتحاد العام الدولى ، والدفاع عن قانون ٨ ساعات عمل فى اليوم ، ومساواة العمال المصريين والأجانب فى عمل واحد . وعمل تشريع لحماية العمال المرضى والمتعطلين . . إلخ وتأليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع وتمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان .

* * * * *

ازدياد الفعل النقابى

والردع والمواجهة

فى السنوات التى تلت الثورة لم تتراجع الحركة الإضرابية التى شملت المرافق العامة وكثيرا من الصناعات الناشئة وبخاصة المملوكة لرأس مال أجنبى . وشعرت الحركة بمزيد من القوة بعد قيام اتحاد عمال للنقابات . وذلك لأن الاتحاد تمكن من الدعوة الى عدد من الإضرابات التضامنية مع العمال المضربين فى مناسبات عديدة .

وهكذا لجأت الحكومة المصرية وبناء على طلب مباشر من السلطات البريطانية تتخذ إجراءات لردع الحركة العمالية وتنظيمها النقابى ، ففى ٢٨ يناير ١٩٢١ اجتمع مجلس الوزراء فى الأقصر على ظهر الباخرة آرابيا برئاسة السلطان وصدق على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٢١ بشأن تحريم التنازل عن الأجور إلى نقابة أو شركة أو أى جمعية صناعية بقصد الاشتراك فيها .

وفى ٣ فبراير ١٩٢١ نشر القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر إعلانا لتطبيق هذا القانون وهذا نصه :

إعلان من قائد الجيوش الإنجليزية فى مصر :

" بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات الصناعية وبما أنه من الضرورى تطبيق أحكام القانون المشار إليه على جميع سكان القطر . بناء عليه أنا الموقع أدناه " أدموند هنرى هيمنى فيكونت اللنبى " بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى فيلد مارشال القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى آمر بما يأتى :

" يكون لأحكام القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيا كانت جنسيتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية تحرير فى ٢٨ يناير عام ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيا كانت جنسيتهم .

الإمضاء : " اللنبى فيلد مارشال : القائد العام

لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى - ليحيا الملك "

وكما هو واضح فإن هذا القانون المقصود منه تطبيقه على العمال المصريين والأوروبيين لإبعاد الآخرين عن النقابات ونشاطها بسبب تمتعهم بحماية وحصانة فى ظل الامتيازات الأجنبية فيكون من الممكن أن تمتد إلى هذا النشاط ، فيصعب ردع الحركات العمالية والبطش بها .

وما إن أعلن عن صدور هذا القانون حتى بدأت مقاومته من النقابيين المصريين

وكانت أول نقابة عمالية تعلن عن عدم التزامها بهذا القانون ، هى نقابة عمال ترام القاهرة وتلتها نقابات عديده ، كما أعلن الاتحاد العام للعمال عدم الرضوخ لهذا القانون . وهكذا ولد هذا القانون شبه ميت . فبعد صدوره ازداد النشاط من أجل تكوين المزيد من النقابات فى جميع أنحاء القطر .

وصعدت السلطة إصدارها لقوانيين ردع الحركة النقابية ، فصدر القانون رقم ٣٢ فى ٥ أكتوبر عام ١٩٢٢ بشأن تشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم أو الترويج للشيوعية .

وصدر كذلك القانون (٢٤) بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٢٣ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم مضيفا إلى من ينطبق عليهم أحكام هذا القانون " من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش " وملاحقة العمال العاطلين أو المفصولين أو المضربين عن العمل ، لاسيما وأن عام ١٩٢٣ عرف بعام البطالة كما أنه شهد عددا متزايدا من الإضرابات الواسعة .

ثم كان صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الإضراب على المستخدمين فى المصانع ذات النفع العام (صدر القانون فى الوقائع المصريه بالعدد ٩١ بتاريخ١٣سبتمبر عام ١٩٢٣) * .

ولم يكن لقوانين الردع تلك أى أثر على نمو الحركة العمالية وصعودها - وواصلت الإدارة الاستعمارية ضغوطها على الإدارة المصرية الممثلة لمصالح كبار الملاك وكبار الرأسماليين لتبطش بالحركة العمالية الصاعدة ، وما إن تكمن سعد زغلول كزعيم وطنى - وقائد للحركة الوطنية من تحقيق الاستقلال (الصورى) حتى أخذت السلطات البريطانية تدس بينه وبين الحركة العمالية ، فيكون انعدام الثقة بين الزعيم الوطنى وأكثر الطبقات الشعبية قابلية للتنظيم والتحرك ، أو أن تقوم هذه الثقة على أساس من التبعية وفقدان الثقة . . .

وهكذا فإنه ماإن قامت سلسة من الحركات الإضرابية فى مدينة الإسكندرية وتحولت إلى إضراب عام (فبراير عام ١٩٢٤) حتى بدأ الصدام عنيفا مع إضرابات العمال ومع قادة هذا الإضراب الاتحاد العام للعمال ، والحزب الشيوعى المصرى الذى كان مقر لجنته المركزية بالإسكندرية فى نفس المبنى الذى كان به الاتحاد العام للعمال . وجردت حكومة الوفد الأولى - أول حكومة وطنية - حملة عسكرية للقضاء على الإضراب ، حيث تم سحقه ، وألقى القبض على زعماء الحزب الشيوعى والاتحاد العام للنقابات ، حيث صدر قرار بحلهما . . . وهكذا استخدم العنف فى القضاء على أول اتحاد عام للعمال ، وتوفى سكرتيره العام أنطون مارون فى السجن بعد إضراب عن الطعام استمر لستة أسابيع .

---

* راجع زكى بدوى - مشاكل العمل والمنظمات العمالية فى مصر

الاتحاد الثاني لعمال مصر
وقيادة البورجوازية للحركة النقابية

وبعد حل اتحاد النقابات في فبراير عام ١٩٢٤ اتخذ حزب الوفد قرارا بتكوين اتحاد للعمال برئاسة عبد الرحمن فهمي بك . وقد تكون هذا الاتحاد في مارس ، فقد تأسس في ١٥ مارس عام ١٩٢٤ باسم النقابة العامة للعمال وفي ١٩ يوليو ١٩٢٤ تحولت النقابة العامة للعمال لتصبح الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري . ونشر قانونه الأساسي في العدد الخامس من مجلة اتحاد العمال بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤ وقد تضمن هذا القانون ثمانية أبواب وفي الباب الأول منه حدد أغراضه في المادة الخامسة بـ :

أولا : إيجاد مركز رئيسي ترتبط به جميع نقابات العمال والطوائف بالقطر المصري.

ثانيا : تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلى كل ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا .

ثالثا : الإشراف على نقابات العمال والطوائف التابعة له .

رابعا : الاتصال باتحادات العمال في بلاد العالم المختلفة والاشتراك في مؤتمراتهم .

خامسا : إنشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصري .

سادسا : الدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة والسعي لاعتراف الحكومة بهيئاتهم .

سابعا : عقد مؤتمرات دورية في مختلف عواصم القطر المصري للبحث في شئون العمال .

ثامنا : العمل على إيجاد تشريع خاص بحماية العمال قبل أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور وترتيب المعاشات والمكافآت والإعانات في حالة العطل والعجز والإصابة ومنح الإجازات والعلاوات ووضع نظام للترقيات وإعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم .

واعترف الاتحاد الجديد باستخدام سلاح الإضراب عن العمل وقد خصص له الباب السادس من قانونه – من المادة ٤٥ إلى المادة ٥٠ .

المادة ٤٥ : لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئي وهو الذي يعين إبتداءه والقواعد التي يدار عليها والغرض منه .

المادة ٤٦ : قرارات الإضراب العام تصدر من ثمانين في المائة (٨٠ ٪) من أعضاء

مجلس الاتحاد وباغلبية ستين فى المائة منهم . *

المادة ٤٧ : يتولى مجلس إدارة كل نقابة تنفيذ قرارات الإضراب وإدارته بمقتضى الخطط التى يرسمها الاتحاد .

وهكذا اعترف هذا الاتحاد الجديد بمبدأ استخدام سلاح الإضراب كوسيلة من وسائل الصراع ضد رأس المال كما أخذ بمبدأ الإضرابات التضامنية فاشار المادة ٥٠ . إلى أنه يحق للاتحاد العام أن يعلن الإضراب الجزئى لنقابة أو أكثر تضامنا مع نقابة أخرى مضربة عن العمل .

ولقد خصص قانون الاتحاد الباب السابع لواجبات الاتحاد حيال أعضائه - العلاج والمساعدة فى حالة البطالة والإصابة . . إلخ .

ولقد عبر هذا الاتحاد عن فلسفته فى كثير من خطب زعيمه عبد الرحمن بك فهمى بعد ذلك - وكان محور هذه الفلسفة الوفاق بين العمال والشركات .

ففى ٩ نوفمبر ١٩٢٤ ألقى عبد الرحمن بك فهمى خطابا فى حفل إفتتاح فرع الإتحاد العام لنقابات العمال بالفيوم قال فيه :

« . . وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى . . فإنا فى حاجة لأن نثبت للعالم أن العامل المصرى متمسك بحقه فقط . فلقد قبلت زعامتكم لأدافع عنكم وأحمى مصالحكم ، فلا تنتظروا منى أن أحاول الحصول لكم على أكثر من حقوقكم فإنى كما أدافع عن حقوقكم أدافع عن حقوق الشركات معكم ، ولو لم تكلفنى هى ذلك - لأن حماية مصالحها صيانة لمصالح بلادنا التى فتحت صدرها للأجانب لتستفيد منهم ونستفيدوا لأنهم ضيوفنا ، ولقد اشتهرتم بإكرام الضيف »

وخلال فترة ، تمكن هذا الاتحاد من أن يضم إلى صفوفه أكثر من مائة نقابة فى كل القطر وأن ينشىء له فروعا فى كثير من المدن والمحافظات .

ونشطت حركة تكوين النقابات بقيادات (وفدية) ولكن الاتحاد واجه أزمتين - الأزمة الأولى هى عندما قبض على عبد الرحمن بك فهمى فى قضية السردار سير لى ستاك فإن غيابه أفقد الاتحاد الشخصية الأولى فى الاتحاد . والأزمة الثانية صراع بين الاتحاد والوفد وإن كان صراعا خلفيا وهو لمن تكون زعامة العمال - هل هناك زعامة للعمال من الممكن أن تستقل بهم عن زعامة (الوفد) وخصوصا وأن المادة ٣٠ من لائحة الاتحاد تنص على أن رئيس الاتحاد هو زعيم العمال الذى يمثل الاتحاد ويرأس جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان . . إلخ .

على كل لقد اختفى هذا الاتحاد تدريجيا من مسرح العمل فى عام ١٩٢٥ فى ظل أول

---

* الملحق رقم [٢] النص الكامل لبرنامج الاتحاد العام للعمال برئاسة عبد الرحمن بك فهمى [الاتحاد الوفدى]

وزارة رجعية بعد وزارة الوفد الأولى وزارة زيور .

الاتجاه الاشتراكى يستمر فى الوجود [جريدة الحساب] .

ولم يكن « اتحاد العمال » الجديد بقيادة عبد الرحمن بك فهمى كاتجاه من البورجوازية لقيادة الحركة العمالية هو وحده فى الميدان - فقد كان يقابله اتجاه آخر نقابى مركزى « كاتحاد العمال » وكان يعتبر التيار الاشتراكى فى الحركة النقابية - وكانت تمثله جريدة الحساب والتى أصبحت من العدد الحادى عشر منها الصادر فى ٦ مارس عام ١٩٢٥ تعلن عن نفسها باعتبارها « جريدة الطبقة العاملة » أنشئت لمجرد خدمة العمال والفلاحين والدفاع عن حقوقهم .

وقد عبر عن ذلك أصحاب الحساب فى مقالهم الافتتاحى للعدد ١١ - الصادر فى ٦ مارس عام ١٩٢٥ والذى جاء فيه :

« لأجل الطبقة العاملة من فلاحين وعمال أنشأنا هذه الصحيفة لأجل إسماع السلطات الحاكمة وباقى الطبقات فى مصر صوت هذه الطبقة البائسة المظلومة أقدمنا على هذا العمل الشاق الذى طالما جعلت النفس إلى خوض أمواجه المتلاطمة فصدتها العقبات والموانع فاقدمت تارة بضع خطوات إلى الأمام - وتراجعت طورا إلى الوراء بضع خطوات حتى وصلت أخيرا إلى ماترى أنها انتدبت فى هذه الحياة للقيام به - عمل إنسانى لا شك فى نفعه وأهميته وهو رفع « صوت العمال » عاليا لتسمعه الطبقات الأخرى والسلطات الحاكمة فتصغى اليه ، وتعمل على إزالة مايردده من شكاوى وعلى إجابة مايلحف فى نيله من مطالب حقة عادلة ، أن الطبقة العاملة فى مصر هى أكثر الطبقات عددا وبؤسا وشقاء ، وأقلها نصيبا من اعتناء الحكومة بها والعمل على رفع مستواها وإزالة المظالم عنها وهذه الطبقة ليست مثل زميلاتها فى باقى البلاد أن يبلغ عدد أفرادها ربع أو ثلث أو نصف مجموع السكان . بل هى بخلاف ذلك تزيد على ٩٠ فى المائة من مجموع أفراد الأمة المصرية وقد قدرها بعض الإحصائيين بخمسة وتسعين فى المائة من مجموع سكان القطر المصرى ذلك أن سكان الأرياف كلهم فلاحون لا يملك الواحد منهم أكثر من خمسة أفدنة وقد لا يملك بعضهم جزءا من الفدان الواحد عدا أفراد قليلين يعدون على أصابع اليد الواحدة فى بعض البلدان يملك كل منهم ألف فدان أو أكثر .

« وكذلك الحال فى المدن إذ بينما نرى فردا واحدا يملك الدور والقصور ، ترى بجانبه ألوفا من العمال البائسين أو من البهل العاطلين عن العمل يتسكع الواحد منهم فى الطرقات طول النهار يفتش عن عمل يقتات مع أهله بأجره الزهيد حتى إذا غربت الشمس يأوى إلى ركن من أركان الشارع أو عطفة من عطفات الأزقة ليرتمى بجسمه المنهوك على الرصيف وينام بعض ساعات فرشه الغبراء ولحافه السماء فيحول رجال الأمن العام دون بغيته ويزجره الشرطى (البوليس) إذا ما وطأته قدماه فيفر من أمامه إلى مكمن آخر

حيث ينتظره الخفير بهراوته الضخمة ملوحا له بها في وجهه فيهرب من أمامه هروب الجنيه من لقي العامل في مصر ؛ وهكذا يظل المسكين طوال ليله كلما تغلب عليه النعاس في ناحية وأسند رأسه إلي يده وحاول أن ينام مفترشا الأرض ملتحفا الهواء يطرده أحد رجال الحكومة إلي ناحية أخرى حتى يفاجئه النهار وتتقاذفه أرجل المارة فيصحو مبكرا بكور الزاجر إلي بؤس وشقاء الأيام السالفة .

وهكذا نرى أن الفرق بين طبقات الشعب المصرى كبير جدا وبين وظاهر وواضح . فمن فلاح مسكين يملك من الأرض لا شيء ويعمل في أرض سواه بما لا يسد له رمقا ولا يقيه من جوع أو برد برده ، إلي مالك غني يحوز ألف فدان أو أكثر ، من فلاح فقير يملك بعض الفدان أو فدانا أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر ، إلي ثرى من كبار المالكين قد تتجاوز الفدادين التى يملكها العشرة آلاف أو أزيد . ومن ابن فلاح يعمل طول اليوم في الحقل لقاء قرشين أو قرش ونصف القرش في الأيام العادية ولقاء خمسة قروش في أيام موسم القطن إلي موسر غني يصرف بلا حساب ويرمى الجنيهات كيفما اتفق . . ومن عامل إما يشتغل لحسابه فيعمل يوما ويعيش بلا عمل لعدة أيام مكرها ، فلا يزيد أجره اليومى على سبعة قروش أو أربعة قروش تعديلا في كل شهر من أشهر السنة أو يشتغل في شركة من الشركات الأجنبية بريال كل يوم يخصم نصفه أو أكثر من نصفه ما بين جزاءات وغرامات وإجازات إجبارية وغلطات حسابية وألف ضريبة أخرى ، من عامل هذا شأنه إلي صاحب عمل لو طحن الذهب وعجنه بدل الدقيق وأكله خبزا ابريزا لما تمكن أن يأكل - هو وآله وأقاربه وخدمه وحشمه ورفيقاته وسراريه - عشر دخله اليومى .

وبين هذه الطبقة وتلك طبقة أخرى قليلة العدد تقسم إلي قسمين ، الموظفين وأصحاب المهن الحرة . . أما الموظفون فالكبير منهم هم من أبناء الفئة التى وصفناها والموظف الصغير إما ابن ثرى سيصبح عما قريب موظفا كبيرا ينتقل إلي هذه الطبقة وإما ابن رجل متوسط الحال فقد كتب له الشقاء والمسكنة والبقاء في الدرجات السفلى من درجات التوظف عدا نفر قليل جدا والشاذ لا يعتد به فهو والحالة هذه يكون فردا من أفراد الطبقة المتوسطة وهى الطبقة القليلة العدد على ما قلنا .

وأصحاب المهن الحرة على درجات فالمحامون والأطباء والمهندسون والصحافيون . . الخ كثير الدخل منهم حكمه حكم أخيه الموظف الكبير وفقيرهم يضم إلي الطبقة الوسطى فلا يزيد في عددها القليل لقلة عدده وأرباب الصناعات الصغيرة وهؤلاء منهم الغنى والفقير أيضا فالغنى من طبقة الأغنياء والفقير من الطبقة الوسطى لأن غناه نسبى أيضا فلا هو بالعامل البائس ولا بصاحب العمل ذى المال الوفير .

فالطبقة العاملة في مصر هى أكثر الطبقات عددا على ما أبنا وأكثرها شقاء أيضا على ما قلنا والفرق بينها وبين الطبقة الغنية كبير جدا كما سبق القول . إذ الفقير فقير

مدقع قد يعمل في اليوم بقرشين اثنين ، والغنى غناء كبيرا يملك من الأراضى ألوف الأفدنة ومن الدور والقصور ما قد لا يعرف هو عددها ، أما الطبقة الوسطى فعددها قليل جدا في القطر فلا يؤثر انحيازها إلي فريق ، دون فريق لضعفها وقلة عددها . ولما رأينا أن الطبقة المصرية العاملة من فلاحين وعمال قد ضاعت حقوقها وغلبت على أمرها ، فلا نصير لها ولا مدافع - ورأينا أنها قد استيقظت من سباتها الطويل الذى دام أجيالا . وهبت تطالب بحقوقها وبنصيبها في الحياة الحرة فانضمَ أبناء الطبقة الواحدة من العمال إلي نقابة وانضمت عدة نقابات إلى اتحاد وألف بعض العمال هيئات وجمعيات تعاون وأنشئت لهم مدارس ليلية وصناديق توفير . . الخ . ورأينا أن حركتهم غير منتظمة التنظيم الكافى رغم الجهود الكبيرة التى يبذلها منظموهم وأصحاب النفوذ بينهم ، ورأينا ألا صلة بينهم تجمع شملهم وتوحد آراءهم وأفكارهم وتبث فيهم روح التضامن وتحذرهم من التفرقة والتشاحن وتكون لسان حالهم ، وخير معبر عن جماعاتهم ، وأحسن مدرسة تلقنهم اختبارات العمل كما في أوروبا وأمريكا مما آل إلى تحسين أحوالهم - لما رأينا ذلك كله وكنا ممن اندمج في حركة العمال منذ تجدد نهضتهم إلى الآن ، وجاهدنا معهم وتمشينا واياهم درجة فاختبرناهم واختبرونا فقد عزمنا على إصدار هذه الصحيفة السياسية الاقتصادية كل أسبوع - مؤقتا - لتسد الفراغ الذى أشرنا إليه ولتكون للعامل خير مرشد وخير سمير . ستخصص جريدتنا هذه لمجرد خدمة العمال لتكون (صوت العمال) فلا يسمع من على صفحاتها صوت آخر لا تخدم هيئة غير هيئاتهم ولا شخصا غير أشخاصهم وأشخاص الذين يعطفون عليهم ويسعون فى منفعتهم وفي سبيل وصولهم إلى حقوقهم .

ولا نكثر في هذا الموقف من الوعود والعهود شأن أبناء الطبقات الأخرى الذين يقولون كثيرا ويعملون قليلا أو لا يعملون أبدا ، بل إننا نشرح خطة برنامج عملنا باختصار وعلى طريقة العمال القول على قدر العمل أو القول القليل مع العمل الكثير . وقد رأى من عرفونا فيما مضى من العمال وسيرى من لم يعرفوننا بعد أننا من الذين يخلصون في العمل ويفضلون أن تتكلم أعمالهم عنهم لا أن تتكلم عنهم أقلامهم وألسنتهم ».

حجم الجريدة ومحتوياتها :

تصدر جريدتنا كل يوم جمعة قرب الظهر ، وتحتوى على المواد الآتية مقال أولى فيما يهم عن الحالة الحاضرة فمقالة اقتصادية أو صحية أو اجتماعية فمقالة عن النقابات فشىء عن التدبير المنزلى فالسياستين الداخلية والخارجية فأنباء العالم الشرقى فرسائل العمال والفلاحين . وقد خصصنا مجالا واسعا لهذه الرسائل لأننا سننشر كل ما يرد منها بعد إصلاح الأغلاط اللغوية فقط تاركين عباراتها والأفكار التى فيها كما هى تماما ، وذلك ليتفاهم العمال والفلاحون بلغتهم الخاصة ويتبادلون أفكارهم كما هى تماما، ويعتادوا على

الكتابة والتعبير عن مطالبهم على صفحات صحيفتهم هذه . وبعد ذلك نسرد للقارىء الأخبار المحلية يوما فيوم والأخبار الخارجية كذلك فمحلا واسعا لأخبار النقابات والعمال ، وإذا اتسع معنا المجال عقدنا فصلا عن حركة العمال في العالم ، ففصلا تحت عنوان « بين الجريدة وقرائها » نخاطب فيها العمال ونرد على كل سائل منهم عن مسألته ونختم العدد برواية كاملة أو متسلسلة تحتوى من الوقائع ما تمثل حالة الفلاحين والعمال فى مصر وسواها .

وإذا لم نتمكن في الأعداد الأولى من تحقيق برنامجنا هذا كله فإننا سنجتهد فى تحقيقه رويدا وإننا نقرر بضعفنا وعجزنا مقدما، وبأننا ما كنا لنقدم على مثل هذا العمل الشاق لولا التعضيد الشديد والتشجيع الكبير اللذان نفحنا بهما إخواننا العمال عندما علموا بمشروعنا وأننا عليهم فقط نتكل فى نجاح عملنا هذا لا على أى حزب سياسي أو معونة مالية تكيلها لنا الدوائر الرأسمالية شأنها شأن صحف أخرى .

فهذه الجريدة هى للعامل وللعمال فعلى العامل أن يرعاها بعناية وأن يأخذ بيدها طفلة لتأخذ بيده شابا وأن يعلى شأنها لأنها المنبر الذى سيسمع صوته من فوقه » .

(انتهت المقالة)

وقد نشرت الحساب عددا من المقالات عن كيفية تكوين النقابات نعتبرها أول نظرة علمية لتكوين النقابات في مصر - ابتداء من العدد الحادى عشر حتى العدد السابع عشر الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٥ ولاهمية هذه المقالات من الناحيتين التاريخية والعلمية نثبتها هنا بنصها ، وباعتبارها من التراث الاشتراكى المصرى .

المقالة الأولى

كيف يجب أن تكون نقاباتنا

« حالة نقاباتنا الحاضرة - غلطتا نقاباتنا الكبيرتان : توزع قوى النقابات ، وعدم وجود الفكرة النقابية . اهتمام النقابات بحالة العمال المعنوية والأدبية فكيف نصلح هذه الغلطات ؟ . . إنشاء النقابات واتحادها ثانية على أسس جديدة » .

« لا يخفى على أن ضعف نقاباتنا الحاضرة وكيف أنها أنشئت على أسس واهية وأننا إذ أردنا تعداد الغلطات التى ارتكبتها النقابات فقد نصل إلي نتيجة واحدة وهى : أنه ليس عندنا سوى نقابات أغلاط ولكن علينا ألا ننسى أن الحركة النقابية جديدة في مصر وأن كل هيئة جديدة معرضة لارتكابها الغلطات الكثيرة علي أن بين الأغلاط التى ارتكبتها نقاباتنا غلطتين كبيرتين هما من الأهمية بمكان عظيم وهما :

أولا : توزع قوى نقاباتنا وتفككها .

ثانيا : عدم وجود الفكرة النقابية فيها .

والآن فلنتكلم عن هاتين الغلطتين ولنشرح ضررهما شرحا وافيا : يوجد في القطر المصرى اليوم ١٤٠ أو ١٥٠ ألف عامل منضمين إلي النقابات المختلفة من ٥٠٠ ألف عامل (ماعدا الذين يشتغلون في الأرض طبعا) وهذا العدد ليس قليلا بالنسبة لبلد مثل مصر تحتلها جيوش أجنبية وتشرف على أعمالها حكومة استعمارية ، علي أننا لا نتكلم عن الكمية والعدد بل على النوع والصنف وهذا هو الأهم طبعا .

وإلي جانب النقابات الكبرى الموجودة في مصر الآن مثل نقابات السكك الحديدية ونقابة عمال قناة السويس ونقابة رجال الموانى التى تضم كل نقابة منها عدة آلاف من الأشخاص الذين يتعاطى كل واحد منهم صنعة قائمة بنفسها نرى نقابات صغيرة جدا لاتضم النقابة منها سوى بضعة أشخاص قد لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين لا حرفة ولاصنعة لأحد منهم مثل نقابة العمال الذين يكسرون الجوز وعمال نقابة كى الملابس . . . . الخ . نعم إن لكل فريق من الناس يعملون ذات العمل لن يؤلفوا هيئة منهم تضم شملهم وتتولى الدفاع عن حقوقهم. ولكن يجب عليهم ألا يدعوا حق تاليف نقابة ، خاصة بهم قائمة بذاتها منفصلة تمام الانفصال عن أية نقابة أخرى. لأنها تكون من الضعف بحيث يصبح "وجودها وعدمه سيان " .

ويوجد كذلك أكثر من نقابة واحدة لعمال يحترفون ذات الحرفة ويعملون ذات العمل فعمال الترام لهم نقاباتان مختلفتان . نقابة عمال ترام القاهرة ، ونقابة عمال ترام مصر الجديدة ، مع أن عمال النقابتين يعملوّن عملا واحدا . وموظفو المحلات التجارية لهم كذلك نقاباتان مختلفتان كل نقابة قائمة بنفسها ، نقابة الموظفين المصريين ونقابة الموظفين الأجانب .

وأغلب من ذلك أن عمال بعض الصناعات يؤلفون عدة نقابات مختلفة فيكون للمهنة الواحدة ثلاث أو أربع أو خمس نقابات مثل عمال الملابس فهناك نقابة لصانعى الملابس البلدية وأخرى لصانعى القمصان الأفرنجية وغيرها لصانعى البنطلونات وسواها لصانعى الجاكتات ونقابتان لعمال كى الملابس واحدة لعمال كى الملابس البلدية والثانية لعمال كى الملابس الأفرنجية مع أن عمال جميع هذه النقابات هم أبناء حرفة واحدة هى حرفة صنع الملابس وتجهيزها على اختلاف أنواعها .

ويوجد كذلك نقابتان لعمال محل أو مصنع واحد : نقابة للعمال ونقابة لموظفى ذلك المحل أو المصنع مثل نقابتى شركة السكر ونقابتى عمال قناة السويس . . الخ .

ومما هو أشد غرابة وأدعى إلى الدهشة ويحمل دلالة واضحة على عدم تفهم معنى النقابة أنه يوجد أحيانا نقابات تضم العمال وأصحاب العمل فى آن واحد . . مثل نقابة الصحافة المصرية ونقابة أصحاب وعمال محلات بيع الطرابيش وتحضيرها ونقابة المزينين المؤلفة من أصحاب محلات التزيين وعمالهم . . الخ .

وسبب هذا الخلط الفادح تأخر حالة العمال فى مصر ، وجهل زعمائهم الجهل المطبق ومثل هذا الأمر لم يحدث فى بلد غير مصر . بل يمكن حدوثه في سواها وقد حال هذا الخلط وذلك التوزيع فى القوى دون كل تنظيم وتوحيد في العمل ، وأصبحت كل نقابة عاجزة عن القيام بالجهاد المفروض عليها فى سبيل تحسين حالة العمال .

هذا هو السبب الحقيقى فى عدم إسراع كل فئة من العمال إلي مساعدة الفئة التى تضطر إلي الاضطراب مثلا مما أدى إلى إحباط معظم الاعتصامات التى حصلت في مصر وهو السبب فى أن النقابة لم تات إلى الآن بأية فائدة محسوسة للعمال ولا هى أثمرت عن أية مصلحة حقيقية لهم .

قلنا إن الغلطتين الكبيرتين اللتين ارتكبتهما نقاباتنا إلي الآن هما (أولا) توزيع قواها وقد تكلمنا عن هذه الغلطة (وثانيا) عدم وجود الفكرة النقابية فيها وهى الغلطة التى لا بد لكل نقابة حديثة ليس لها قادة مجربون كثيرو الاطلاع من الوقوع فيها .

إن الفكرة السائدة على النقابات المصرية فى الوقت الحاضر هى فكرة الأعمال الإنسانية والإحسان أما فكرة التنظيم العملى أو فكرة تنظيم هيئة من العمال لتنظيم مجموع طبقة العمال فضعيفة إن لم نقل معدومة فبعض نقاباتنا تهتم فى الدرجة الأولى بتكفين وجنازة ودفن من يموت من أعضائها ، وهذا عمل إنسانى جميل مستحب لكنه يجب ألا يكون من عمل النقابات . نعم إن العامل عندما يموت يحسن أن تجرى له جنازة حسنة ، ويجب أن يمشى الكثيرون في مشهده ولكنه يجب قبل كل شيء أن يعيش عيشة حسنة فالنقابة تعمل بعد موت العضو لا قبل ذلك ، ونقابات أخرى تهتم بالتعاون والمساعدة فهى لا تتأخر عن نجدة المريض والمصاب ولكنها لا تفكر في تحسين حالة العمال عموما مثل السعى لتقرير العمل ثمانى ساعات في اليوم وسن تشريع خاص للعمل وحماية المرأة العاملة والعمال الصغار من الصبية والبنات . . الخ . وقد ينص قانون النقابة على هذه الأمور الجوهيرة ولكن ذلك النص يبقى حبرا على ورق .

ولا يوجد ثمة ما نقوله عن اهتمام النقابة بحالة العمال المعنوية والأدبية لأن ذلك الاهتمام معدوم كلية لا يوصف ، فالنقابات تجهل تمام الجهل واجباتها في هذا الشان فإلي الآن مع وجود عدد كبير من النقابات لا يوجد ناد واحد للعمال يجد العامل فيه كل المستلزمات الأولية للراحة الجسمية الفعلية عندما يكون خاليا من العمل فلا يوجد – في أى ناد – غرفة للمطالعة يمكن للعامل فيها أن يقرأ جريدة من الجرائد التي تهتم بالعمال وأحوالهم أو يطالع كتابا يهمه مطالعته ولا يوجد كتاب ابتدائى يمكن للعامل المبتدىء أن يتدرج بواسطته في القراءة أو مؤلف يتعلم منه العامل ما هى النقابة ولماذا ولماذا هو عضو في نقابة وما هى واجباته نحو النقابة وواجبات النقابة نحوه وما هى مصالح طبقة العمال التى تختلف عن مصالح الرأسمالية وأصحاب الأعمال . . الخ .

لقد سمعنا مرارا قول المعترضين إن العمال لا يعرفون واجباتهم ، وإنهم يقفون موقفا سلبيا بالنسبة للهيئات التى يجب أن تجمعهم وتضم شملهم ولكنا نسأل هؤلاء المعترضين كيف تريدون أن يهتم العامل بالنقابة إذا كانت هذه النقابة لا تقوم بأى واجب نحوه ولا تنفعه بشىء يجب أن نظهر للعامل أولا أن النقابة إنما أنشئت لأجله وأن نستدرجه إلي الاهتمام بأعمال النقابة بجعل نصيب له فيها لا أن نكتفى بأن نأخذ منه كل شهر الرسم المفروض عليه ودفعه للنقابة وكفى .

والآن يتبادر إلي ذهن القارىء أن يسألنا عما يجب عمله لإصلاح أغلاط النقابات ؟ . والجواب الوحيد عن هذا السؤال المهم هو أنه يجب أن نبتدىء العمل من أوله ونخطو به خطوة فخطوة على أن تكون هذه الخطوات جدية متتابعة مستمرة وأن نعيد بنيان نقاباتنا واحدة فواحدة على أساس الطبقات فلا نخلط بين العامل وصاحب العمل ، وأول ما يلزم القيام به ضم أبناء الحرفة الواحدة أو الحرف المتممة لبعضها في هيئة واحدة وإنا إذا ابتدأنا من الآن هذا العمل لا نكون قد فعلنا ذلك متأخرين كثيرا بالنسبة لحالتنا السياسية والاجتماعية . ومتى ضم أبناء الحرفة الواحدة إلى هيئة واحدة ذات عدة أفرع لكل فرع من العمل فرع وجب جمع كل تلك الهيئات فى اتحاد عام للنقابات كلها على أن يكون لكل هيئة من العمال أو النقابة أفرع من جنسها فى كل مدينة من مدن القطر - فجميع موظفى المحال التجارية فى العاصمة يجب أن تكون لهم نقابة واحدة ذات عدة أفرع - فرع للكتاب وفرع للباعة وفرع لعمال تسفير الطرود . . إلخ . وهذا لا يمنع أن يكون لكل محل تجارى هيئة فرعية ضمن النقابة لعمال ذلك المحل وكل نقابة من هذا الصنف فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وبورسعيد . . إلخ . تكون تابعة للنقابة المركزية فى القاهرة . كذلك يكون لجميع هذه النقابات اتحاد عام ولهذا الاتحاد أفرع في كل مدينة أيضا مثل الإسكندرية وطنطا والمنصورة . . الخ . أى أن كل هيئة من هيئات العمال في المنصورة مثلا تكون تابعة لنقابة الحرفة التى هى منها ، وهذه النقابة تابعة في آن واحد للنقابة التى من ذات الحرفة في العاصمة كما هى تابعة لفرع اتحاد النقابات في المنصورة نفسها .

وعلينا في ذات الآن أن نسعى لأن يكون للعمال عدة مدارس وعدة نواد يجتمعون فيها للمباحثة والمداولة في شئونهم ليتمكنوا من أن يديروا أنفسهم بأنفسهم ويكون زعماؤهم منهم لا من أغراب عنهم ، وأننا متى عرفنا أن نقاباتنا لا تزال في أول عهدها وأن تكييفها حسب مقتضيات التنظيم الحديث أمر سهل جدا لأنها لم تأخذ بعد شكلا خاصا بها كما هى الحالة في أمريكا وانجلترا مثلا ، تأكدنا أن مهمة تنظيم النقابات المصرية ليست أمرا في منتهى الصعوبة ، ففى انجلترا عندما أريد تغيير بعض النظم النقابية حالت صعوبات جمة دون ذلك لأن النقابات كانت قد اعتادت على نظمها العنيفة فصار من الصعوبة بمكان أن تتحول عنه أما فى مصر فالحالة على عكس ذلك تماما .

وفى المقال التالى سنتكلم عن هذا الأمر بتطويل أكثر . أما الآن فإننا نطلب من جميع العمال الذين يرون ضرورة إعادة تنظيم النقابات وتشييدها على نظم وأساسات أفضل من النظم والأسس الحاضرة وهم كثيرون على ما نعلم أن يتكرموا بإبداء آرائهم على صفحات جريدة الحساب ليطلع كل واحد على أفكار الآخر وعند احتكاك الآراء يظهر الأفضل والأحسن وذلك في سبيل إفهام العامل المصرى مصلحته وواجباته وهو أفضل عمل محتم على كل مفكر في أن يقوم به .

« (ق . د .) »

المقالة الثالثة [*] .

كيف يجب أن تكون نقاباتنا

عندما تكلمنا في المقال السابق عن اللجان التى يجب أن تؤلف من العمال في المحال التجارية والورش فإننا نذكر أن مثل هذه اللجان تؤلف عادة في الأماكن التى لا ينقص عدد المستخدمين فيها عن ١٠ أو ١٢ أو ١٥ عاملا على الأقل وبالطبع إنه من المفهوم بداهة أن اللجنة يجب ألا تؤلف من كبار الموظفين والمستخدمين بل من المستخدمين الذين هم أقرب إلي أصاغر العمال منهم إلي مدير المحل وصاحب العمل وعلى مثل هذه اللجنة أن تكون الواسطة بين العمال على السواء وبين النقابة من جهة وبينهم وبين صاحب المحل من جهة أخرى وعليها أن تدافع عن حقوق مجموعة العمال كما أن عليها أن تدافع عن كل عامل من العمال على حدة مما إذا اعتدى على حق من حقوقه فعليها مثلا ملاحظة ما إذا كانت أجرة العامل تدفع في مواعيدها وإذا كانت شروط العمل أو شروط العقد إذا كان ثمة عقد ، تراعى بدقة وأن تسعى لتكون شروط العمل للنساء والأولاد خفيفة محتملة وساعات العمل لهؤلاء قليلة ما أمكن وأن ترى فيما إذا كانت الشروط الصحية متوافرة في محل العمل أم لا . . وأن تسعى كى لا يقبل من العمال فى أى عمل إلا أعضاء النقابات الداخلة في الاتحاد العام . . الخ .

وعلى هذه اللجان واجبات أدبية ومعنوية تجاه العمال فيطلب منها أن تطلب من النقابات تعيين واحد من المبرزين في علم من العلوم التي تهم هذه الفئة من العمال (مثل السياسة - الجغرافيا - والاقتصاد والاجتماع . . الخ) ليلقى عليها محاضرات أو دروسا سواء في مقر النقابة أو في أى مكان عمومى آخر على أن يكون المحاضر من المعروفين بميولهم إلي العمال والعارفين باحتياجاتهم .

وعلى اللجان أيضا أن تتفق كل بضع لجان فتفتح مدرسة ليلية ابتدائية لتعليم

---

* ظهرت المقالة الثانية في العدد الثانى عشر من الحساب وقد صادرته إدارة المطبوعات .

الأمي من العمال وإنشاء ناد لهم يحتوى على مكتبة فيها كل ما يهم العامل قراءته من الكتب القيمة المفيدة .

ومثل هذه اللجان هى بمثابة العمود الفقرى للنقابات التى لا يمكنها نظرا لاتساعها أن تهتم بدقائق الأمور التي تهتم بها اللجان ، فاللجان هى التى تمد النقابات بالقوى المعنوية اللازمة – الطبقة العاملة – وهذه اللجان تنتخب في اجتماع يعقده جميع عمال المحال والمصنع وتكون مالفة من أكثر الأشخاص لياقة لتمثيل العمال ومن أشدهم نشاطا وأعظمهم غيرة على مصلحة الطبقة العاملة ولكن ذلك لا يمنع أن يتمرن كل عامل على عمل أعضاء اللجنة ليكون عضوا نافعا في الحركة النقابية يمكنه أن يفيد نقابته فيما إذا انتدبته لأى عمل من الأعمال السائدة وبالاختصار فإن على كل عامل أن يعمل أى عمل يعمله المجموع وعلى اللجنة أن تجد لكل واحد عمله مهما كان طفيفا ليتعود على الافادة فلا تحتكر هى لنفسها كل أعمال وخدمات العمل فعليها أن تعين هذا العامل مثلا في اللجنة الفرعية التى تجمع الاكتتابات الشهرية للنقابة وذلك العامل في اللجنة الفرعية التى تعتنى بشئون العامل الأدبية والمعنوية في النادى والمكتبة والمدرسة . . الخ وذلك العامل للجنة الفرعية التى تهتم بإصلاح ما يقع في العمل من المنازعات أو اللجنة الفرعية التى تهتم بشئون العمال الصحية . . الخ .

وعلى اللجنة العامة أن تعين عضوا من أعضائها في كل لجنة فرعية من اللجان التى ذكرناها وهذا العضو هو الذى يكون مسئولا عن العمال أعضاء لجنته الفرعية أمام اللجنة العامة .

وعلى كل عامل أن يكون مطلعا تمام الاطلاع على أعمال اللجان الفرعية للجنة المحل العامة وعلى أعمال لجنة النقابة نفسها فلكل عامل حق الرقابة ومعرفة ما يعمل وما يجرى باسمه ومصلحته ولذلك فعلى العمال أن يعقدوا ما أمكن اجتماعات كثيرة يعرض فيها أعضاء اللجان على اختلافها أعمالهم ليناقشهم العمال فيها ويطلبوا منهم الإضاح اللازم وتفسير ما يغلق عليهم من الأمور .

ومع أن أعضاء اللجان يكونون عادة منتخبين من أحسن العمال وأكثرهم لياقة ونشاطا إلا أن الاحتياط يقضى بالا ينتخبوا لوقت طويل فيتعودوا على الأمر والنهى وتتملكهم العواطف البيروقراطية كما شاهدنا في لجان نقابات كثيرة رفض أعضاؤها تسليم ما بعهدتهم عندما انتخب سواهم ولكن ذلك لا يمنع أن يعطوا الوقت الكافى لإظهار مقدرتهم على العمل .

وعلى العمال أن تسعى بكافة الطرق الملائمة لتحمل أصحاب الأعمال على الاعتراف بنقابتهم نعم إن دون اعتراف أصحاب العمل بصفة اللجان عقبات شتى لكن حسن تنظيم النقابات وشدة اتحاد العمال يتخطى مثل هذه العقبات مهما كانت صعبة .

قلنا إن اللجنة مسئولة عن أعمالها أمام مجموع عمال المحل التى هى منهم وهى أيضا في ذات الوقت مسئولة أمام لجنة النقابة وعليها أن تقدم للنقابة تقارير شفاهية وكتابية عن الأعمال التي تطرأ عليها وعن تصرفاتها الخاصة وعن سير العمل في ذلك بأن تكون النقابات مطلعة تمام الاطلاع على أعمال كل محل فيه عمال من مصانع وورش ومعامل ومخازن تجارية وتصرف أرباح أصحاب هذه المحال بالتقريب وتقدم أعمالهم أو تأخرها وهلم جرى . .

وهذه اللجان تكون بالطبع خاضعة لمجلس إدارة النقابة التابعة لها ولمجلس إدارة هذا المحل أن يفحص أعمال اللجان ويزيد عدد أعضائها عند اللزوم وله أيضا إذا رأى أن الضرورة تدعو إلي حل اللجنة أن يحلها ويدعو العمال إلي انتخاب غيرها على أنه لا يجوز لمجلس إدارة النقابة تعيين أعضاء اللجنة بأى وجه من الوجوه .

وإذا كانت اللجان مسئولة لدى العمال الذين انتخبوها ولدى مجلس إدارة النقابة فإن مجلس الإدارة هذا مسئول لدى هيئة مجموع لجان المحال التجارية ولدى جمعية العمال العمومية .

ويجب ألا نترك مجالس النقابات بدون رقابة فعلية على أعمالها فيكتفى بانتخاب المجلس وتركه يعمل حرا من كل قيد مدة سنة كاملة أو سنتين بل يجب أن تجتمع هيئات لجان العمال كل شهر مرة على الأقل لتنظر في أعمال مجلس الإدارة ويعرض هذا المجلس الأعمال المهمة فيبت فيها .

فإذا اتبعنا هذه الخطط فإن نقاباتنا تصبح مبنية على أساس متين وتكون مسئولية العاملين فيها محبوكة الأطراف . إذ يصبح أصاغر العمال مسئولين لدى كبارهم ، والكبار مسئولين أيضا لدى أصاغرهم ، فأصغر لجنة لأصغر محل تجارى مسئولة لدى أكبر مجلس إدارة لأوسع نقابة كما أن هذا المجلس مسئول لديها أيضا كما رأى القارىء مما تقدم ، وشعار العمال يجب أن يكون : أن على أبسط عامل وموظف أن يتمرن ليكون قادرا على قيادة نقابته والهيمنة عليها إذا قضت الحالة في أى وقت .

وهنا يطرأ علينا مسألة تولدها ظروف مصر الخاصة وهى كيف تؤلف لجان أعمال المحال التجارية الصغيرة التي لا تضم إلا عددا قليلا من العمال نظرا لعدم اتساع نطاق الأعمال في القطر المصرى وهذه مسألة مهمة وجدية معا ولكنها ليست بالمسألة التى يصعب حلها فإن على النقابة أن تجمع عمال كل الذين يعملون في محال صغيرة من ذات النوع في كل محل منها عامل أو اثنان أو ثلاثة أو خمسة مثلا وتدعوهم لانتخاب لجنة واحدة لجميع عمال تلك المحال الصغيرة التي فى ذلك الحى أو الشارع وذلك متى كان مجموع العمال لا يزيد عما يوجد عادة في محال تجارى متوسط وتدعى مثل هذه اللجنة عادة لجنة عمال منطقة أو شارع أو حى أو يطلق عليها أسم آخر يناسبها .

وواجبات مثل هذه اللجان التي يوكل إليها الاهتمام بعمال عدة محال صغيرة هي ذات واجبات لجنة المحل الواحد إلا أنها أصعب وأدق طبعا - ولذلك فعلى مجلس إدارة النقابة أن يعني عناية خاصة بمثل هذه اللجان أن يعطيها من وقته واهتمامه أكثر مما يعطي لأية لجنة أخرى .

المقالة الرابعة

كيف يجب أن تكون نقاباتنا

قلنا في مقالاتنا السابقة أن النقابات يجب أن تبنى على أساس بذل كل عامل ما عنده من جهود ومقدرة في العمل وعلى مبادئ المسئولية المتبادلة فلجنة العمال في أحد المحال التجارية أو إحدى الورش التى ترسم خط السير لكل عامل عضو في النقابة وتصدر إليه تعليماتها وهو مسئول أمامها كما هي الأخرى مسئولة لدى الجمعية العمومية للعمال الذين يمثلهم ولدى لجنة النقابة في آن واحد ولجنة النقابة مسئولة لدى جمعية اللجان أو مؤتمر اللجان ولدى جمعية العمال العمومية أي جميع أعضاء النقابة كما أنها مسئولة أمام مجلس اتحاد العمال ومجلس اتحاد مسئول لدى جمعية ممثلي العمال ولدى الجمعية العمومية ولدى مؤتمر العمال العام .

فإذا ما بنينا نقاباتنا على هذه الطريقة وكوناها حسب هذه الإرشادات فإننا نحصل في وقت قليل على تنظيم حقيقي للطبقة العاملة ذى صلاحية وديمقراطية واسعتين ونظام محترم نافذ المفعول وهكذا تحرر الطبقة العامة نفسها من بعض الطفيليين الذين يدعون حب الطبقة العاملة ويختلطون بها ليسيطروا عليها لا ليساعدوها ويقدموا لها المساعدة الواجبة والآن فلنعد إلي مسألة جمع عدة حرف متشابهة في اتحاد واحد أو نقابة واحدة ذات عدة أفرع مما كنا قد أشرنا إليه من قبل إيجازا ووعدنا بالكلام عنه مطولا فيما بعد ولا يمكننا الآن أن نحدد بالضبط عدد النقابات الكبرى التي يجب أن تنشأ في القطر المصرى لتبتلع في جوفها مختلف هيئات العمال لأن ذلك أقتضى درسا جديا وتفكيرا طويلا لم نصل بعد إلي وجوب الكلام عنه لنتمعن فيه كفاية ولكن يمكننا أن نقول كلمة في هذا الشأن تكون على ما يلوح لنا شديدة القرب من الحقيقة ان لم تكن الحقيقة نفسها :

أولا : يجب أن تألف نقابة لعمال السكك الحديدية تضم جميع طوائف العمال في مختلف أعمال السكة الحديدية .

ثانيا : تنشأ إلى جانب النقابة الأولى نقابة أخرى لجميع عمال النقل على اختلاف أنواعه مثل عمال الترام وعمال السيارات والأحذية وعمال النقل في المواني والحمالين البحارة (المراكبية) الخ .

ثالثا : نقابة لعمال المواصلات والمخابرات مثل عمال البريد (البوستة) والبرق

(التلغراف) والتليفون والتلغراف اللاسلكى .

رابعا : نقابة عمال المعادن تضم الحدادين والبرادين والنحاسين والسمكرية وغيرهم من العمال الذين يشتغلون فى أصناف المعادن المختلفة .

خامسا : نقابة لعمال المواد الكيميائية مثل الصباغين والدباغين وسواهم ممن يشتغلون فى أى فن من فنون الكيمياء .

سادسا : نقابة عمال المطابع مثل الطباعين وصفيفة الأحرف والمجلدين وعمال آلات الطباعة والذين يصلحون هذه الآلات ويسبكون الأحرف إلخ .

سابعا : نقابة البنائين وتضم كل عامل يشتغل فى أى فرع من أفرع البناء مثل تقطيع الحجارة ورصها والذين يهيئون الدعائم الخشبية للأسقف وسواها وبالاختصار كل ما يدخل فى بناء منزل .

ثامنا : نقابة لعمال الخشب مثل النجارين والخراطين والعمال الذين يعملون فى نقش الخشب (الأويمجية) وتطعيمه بالعاج والعظم إلخ .

تاسعا : نقابة لعمال المآكل وكل صنف يستعمل بواسطة الفم مثل البدالين والجزارين والحلوانية وعمال مصانع سكر ومصانع البيرة وباقى المشروبات الروحية وعمال معامل الزيت والسيرج وتضم هذه النقابة عمال الدخان أيضا لأنه يستعمل بواسطة الفم وسواها من عمال الأكل والشرب وكل ما يدخل الفم .

عاشر ا: نقابة عمال النسيج فتضم الذين يهيئون الخيوط والذين ينسجونها ويحيكونها ويكبسون المنسوجات ويحضرونها إلخ إلخ وباختصار كل عامل يشتغل فى سبيل صنع أى نوع من المنسوجات .

حادى عشر : نقابة عمال الجلود مثل عامل الأحذية والحقائب (الشنط) والسروجية والمحافظ الجلدية إلخ .

ثانى عشر : نقابة عمال المناجم الذين يستخرجون الصودا والملح وعمال المقالع الحجرية ومناجم النفط . . إلخ .

ثالث عشر : نقابة عمال الزراعة ولا نعنى بهم الفلاحين بل العمال الذين يشتغلون فى الأرض لحساب سواهم مثل الجنايني والذين يزرعون الخضار والأشجار والذين يلتقطون القطن وكل عامل يعمل فى الأرض لحساب سواه دون أن يكون فلاحا يعمل فى أرضه الخصاصة .

رابع عشر : نقابة عمال المحال العمومية مثل القهاوى والمطاعم والفنادق والحانات والبارات ومحلات بيع الحلويات .

خامس عشر : نقابة الخدامين مثل الفراشين وطباخى وسفرجية المنازل والبوابين . إلخ .

سادس عشر : نقابة موظفى ومستخدمى المحال التجارية .

سابع عشر : نقابة رجال العلم والأدب مثل أساتذة المدارس والصحافيين .

ثامن عشر : نقابة رجال الصحة مثل الأطباء والصيادلة (غير أصحاب الصيدليات) والممرضين والممرضات وأطباء الأسنان . . إلخ .

تاسع عشر : نقابة الفنون الجميلة التي تضم الممثلين والرسامين والمصورين والموسيقيين والحافرين والنقاشين إلخ .

هذه النقابات الكبرى التى نرى أن تضم مختلف عمال الصنائع والمهن والفنون وغير ذلك من طوائف العمال أن تكون كل نقابة مؤلفة من عدة أفرع لكل نوع من العمل فرع خاص به وهذه هى الطريقة التى اتبعتها معظم بلدان أوروبا وأمريكا فى تكوين النقابات وتنظيم هيئات العمال فيها . وقد برهن الاختيار على أن مثل هذه النقابات وإن كانت تظهر لأول وهلة كأنها كبيرة جدا ولا يمكن لمجلس أن يجمع أطرافها ويلم حواشيها إلا أن التجارب الكثيرة أظهرت أن مثل هذه النقابات أنفع للعمال وأكثر فائدة لهم ومقدرة على الدفاع عن حقوقهم . *

وقد بدأت الآن نقابات أوروبا تتعدى حدود بلادها فبعد أن كانت كل نقابة تضم صنف العمل في دولة واحدة أصبحت النقابات دولية أو اسمية (نسبة إلي الأمم) أى تضم طائفة العمال في عدة بلدان فنقابة النقل والمآكل والمعادن والمناجم . . الخ في أوروبا لا تضم العمال الانجليز وحدهم أو الفرنسيين أو الألمان فقط بل هى نقابات متحدة تضم كل عمال فرنسا وانجلترا وايطاليا وألمانيا والنمسا إلخ . **

نعم . . ان هذا العمل الذي ندعو إليه لن يتم في أسابيع أو أشهر قليلة وقد يستغرق اتمامه بضع سنوات على أن البدء في تأسيسه يجب ألا يتأخر مطلقا بل يلزم أن نسارع إلي البناء من الآن بدون ابطاء . ***

فعلى كل عامل منخرط في نقابة ذى ذكاء وفهم وعارف بواجباته في هذه الحياة وعلى كل موظف في نقابة وعلى كل زعيم نقابة حقيقى أن ينشر الدعوة إلي هذه الفكرة بين العمال وأن يشرح فكرة تعاون النقابات وهيئات العمال وأن يهيء الطريق ويعد الأساس الصالح للنقابات المقبلة التى يجب أن تكون حسب الأصول والمبادىء التى شرحناها في مقالاتنا هذه .

---

* هذا الشكل التنظيمى للنقابات هو ما يسمى بالتنظيم الصناعى للنقابات .

** المقصود بذلك هو الاتحادات المهنية الدولية لنقابات صناعة واحدة مثل صناعة النسيج ، وليس المقصود بها ما وجد أو مايدعى لوجوده لتنظيم نقابى واحد للعاملين في شركة متعددة الجنسيات .

*** لم يتحقق هذا البناء التنظيمى للنقابات المصرية والذى دعت إليه العساب مبكرا (١٩٢٤) لا ابتداء من عام ١٩٥٩ ولكنه أخذ وضعه الأقرب إلي ما جاء في دعوة العساب عام ١٩٦٤ بصدور القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنقابات العمال ، ثم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم « ١ » لسنة ١٩٨١ والذي تحدد بمقتضاه عدد النقابات العامه بـ ٢١ نقابه عامه .

وعلى النقابات أن تصدر الكتب والكراريس الصغيرة فى هذا الموضوع فتشرحه شرحا وافيا وتوزع مطبوعاتها على كل عامل وتتكلم كل كراسة أو كتاب عن مشكلة من مشكلات العمال وعن طريقة من طرق تنظيم النقابات وفائدة من فوائد التضامن والتعاون وتظهر للعمال بوضوح كيفية التغلب على تلك المشكلة واتباع هذه الطريقة والاستفادة من ذلك الأمر . . إلخ إلخ .

وعلى مجالس إدارات النقابات التي يجب أن تتحد فى نقابة واحدة أن يؤلف كل مجلس منها لجنة لدرس مختلف مسائل العمال وجميع شئونهم ، وأمورهم ووضع قانون النقابة ثم يجتمع مؤتمر بين اللجان لتعرض عليه خلاصة أعمال تلك اللجان فيبدى رأيه فيها ويضع أساسات اتحاد النقابات المتشابهة فى نقابة واحدة ذات عدة أفرع .

وبالطبع أن على النقابات الكبرى الموجودة الآن في القطر المصرى وهى تضم بلا ريب عددا كبيرا من أرقى العمال وأشدهم ذكاء وفهما أن تبادر بالعمل وتعيد بناءها على الأساس الذى شرحناه فى هذا المقال والمقالات السابقة لتكون مثلا يحتذى به باقى النقابات .

المقالة الخامسة

كيف يجب أن تكون نقاباتنا

تكلمنا في مقالاتنا السابقة عن مجرد تنظيم نقابات العمال وقد حاولنا أن نبين للقراء كيفية تكوين جميع هيئات العمال من لجنة المحل التجارى أو الورش الصناعية إلي هيئة اتحاد النقابات الدولية التي تضم عدة اتحادات نقابات لعدة بلدان . وبذلك نكون قد شرحنا نصف المسألة فقط إذ لم نتكلم إلي الآن إلا عن مجرد التنظيم وتنظيم النقابة ليس كل شيء يرجى من حصر جهود العمال وتوحيدها وكأننا بما كتبنا إلي اليوم قد رسمنا هيكل المسألة وبقى علينا أن نعطى لهذا الهيكل روحا حية لتدب الحياة فيه . ونعنى بروح النقابة وحياتها الواجبات المفروض عليها القيام بها فواجبات اتحاد النقابات وواجبات كافة أفراد الطبقة العاملة في القطر المصرى .

إن نقابات العمال ليست مجرد هيئة اقتصادية منظمة تضم عددا كبيرا من العمال أو طائفة منهم عليها أن تعنى بالاختلافات التى تنشأ من أن إلي آخر بين العمال وأصحاب العمل فحسب بل إن نقابات العمال هى هيئات اقتصادية منظمة لطبقة خاصة من طبقات الأمة واجب عليها بمجرد وجودها مقاومة استغلال وسرقة الرأسماليين للعمال وعليها أن تجاهد في سبيل تحسين حالة ومعيشة العمال شيئا فشيئا إلي أن تصل الطبقة العاملة إلي أحسن حالة ترجى لها .

أما الاختلافات بين أصحاب العمل والعمال فليست إلا مظهرا من مظاهر العداء الشديد بين هاتين الطبقتين وذلك العداء الذى سيبقى ما بقيت الحالة على ما هى عليه الآن من عدم الانصاف وامتهان حقوق العمال .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل عن المقصود من الجهاد فى سبيل تحسين حالة ومعيشة الطبقة العاملة . إن معنى ذلك أن النقابة يجب ألا تكون راضية كل الرضا أو معتبرة نفسها قد عملت كل ما يجب عليها أن تعمل عندما تربح اعتصاما تقوم به أو تصل إلى شروط حسنة للعمل تعقدها مع أصحاب العمل بل عليها أن تطلب بعد ذلك طلبات أخرى لتصل فى النهاية إلي الحصول على كافة حقوق العمال المهضومة . . لنضرب على ذلك مثلا ونفرض أن الخبازين يشتغلون الآن من ١٤ إلى ١٦ ساعة كل يوم وأن الواحد منهم يتقاضى لقاء هذا العمل الشاق من ١٢ إلي ١٥ قرشا في اليوم فطلبت نقابة الخبازين أن يحدد يوم العمل بعشر ساعات وأن ترفع أجور العمال كذلك . فإذا ما اتحد جميع عمال المخابز فإنهم يصلون إلي هذه المطالب بلا ريب ، ويكون ذلك ربحا عظيما لهم بالنسبة لحالتهم الحاضرة السيئة ولكن هل هذا الربح هو الحد الأقصى لمطالبهم وآخر ما يجب أن يصلوا إليه ؟ . . بلا شك . . كلا . إن عمل الخبازين هو أكثر كل الأعمال مشقة ونصبا ، فإذا ما اشتغل العامل حتى عشر ساعات فقط في مثل الظروف السيئة التي يعمل فيها ، فإن ذلك يكون شغلا شاقا وكثيرا عليه القيام به ، ولذلك فإنه يكون من أول واجبات نقابة الخبازين أن تسعى حالما تربح المطالب الأولى في أن تنظر في الطرق المؤدية لتربح مطالب أخرى في تقليل ساعات العمل وزيادة الأجور .

أن المطالب تقسم إلي قسمين : فقسم منها خاص بجميع طوائف العمال على العموم وقسم خاص بطائفة منها أو بعمال نقابة من النقابات ، وسنتكلم أولا عن المطالب الخاصة بكل نقابة على حدة ثم نتكلم عن المطالب العامة :

فالمطالب الخاصة ، تتعلق بنوع العمل الذى يقوم به العمال وبالظروف التى يضعهم عملهم فيها . ومثل هذه المطالب يجب أن تكون خاصة بإزالة ما فى نوع العمل من سيئات ومضار . لنرى ما يجب أن تكون عليه مطالب عمال الدخان ومطالب عمال المطابع . مثلا معلوم أن تسعين في المائة من عمال الدخان وعمال المطابع يصابون بعد ١٠ أو ١٢ سنة من العمل المتواصل بامراض في صدورهم ينجم عنها السل غالبا فالدخان فيه سم النيكوتين تحمله رائحة الدخان التي تتسرب بواسطة الفم والأنف إلي رئتى العامل وتتلفها وكذلك الرصاص الذى تعمل منه الأحرف تتفتت بعض أجزائه عند العمل وتتسرب كذلك إلي الرئة

وتعمل عمل النيكوتين . فلا يكفي والحالة هذه أن تطلب نقابات عمال الدخان والمطابع مجرد انقاص ساعات العمل وزيادة الأجور بل من الواجب عليها أن تطلب أن تكون محلات العمل مهوية تهوية كافية وأن يفحص العمال طبيا في أوقات معينة بانتظام وأن يعطى كل عامل مقدارا معينا من اللبن الحليب كل يوم على نفقة صاحب العمل ليشربه ويستعيض بواسطة التغذية فيمايسخر من قواه لعمله وأن يعطى أجازات طويلة الخ .

أما في أنواع العمل الأخرى التي لا يوجد فيها خطر قريب مثل الخطر الذى يتسبب عن العمل في مصانع الدخان والمطابع بل تحتوى على أخطار العمل العادية فعلى النقابات أن تدرس بانتباه الجهد الذى يتأتى عنها ، وكيفية تدارك وقوعه وتصوغ مطالبنها على هذا الأساس فعمال المعادن الذين يخشى أن تجرح أجسامهم أو تفقأ أعينهم من القطع المعدنية التى تتطاير أمام العمال يجب على نقابتهم أن تطلب الوقاية اللازمة لهم من مثل ذلك الخطر .

ان من واجبات النقابات أن تنظر بإمعان وتبصر ما في كل نوع من أنواع العمل من سيئات ومضار وتدرس كيفية ازالتها درسا وافيا فتحتم على أصحاب العمل أن يعملوا على إزالتها وتطلب من الحكومة أن تساعدهم ليجيبهم الرأسماليون إلي مطالبهم هذه المتعلقة بسلامة أرواحهم .

أما مطالب الطبقة العاملة على العموم فخاصة باتحاد النقابات الذى يجب عليه أن يصنع تلك المطالب ويطلب من الجهات التشريعية في البلاد ومن الحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة وتسن القوانين الكافية لصيانة حياة الأفراد من الطبقة العاملة وإعطائهم حقوقهم .

ما هى المطالب التي يجدر باتحاد النقابات أن يطلبها باسم جميع العمال ؟ . . لا نظن أنه من الصعب معرفة مثل هذه المطالب فكل عامل على جانب من الذكاء يعرفها بحذافيرها وهى باختصار :

أولا : جعل ساعات العمل ثمانية ساعات كل يوم لجميع طوائف العمل على العموم .

ثانيا : تحديد حد أدنى لأجور كل نوع من أنواع العمل لا يجوز تخطيه من حيث النقصان ويجب تخطيه من حيث الزيادة .

ثالثا : إنشاء ضمانات عامة للعمال الذين يصابون بإصابة تمنعهم عن العمل أو يتقدمون في السن أو يموتون أو يطردون من عملهم لأى سبب من الأسباب . . إلخ .

رابعا : إنشاء قلم لإحصاء العمال العاطلين وتسجيل اسم كل عامل منهم مع معرفة مهنته لإيجاد عمل له .

خامسا : رقابة الحكومة على العمل وأمكانه لإزالة المضار التى تصيب العمال .

سادسا : سن قانون لحماية المرأة العاملة يضمن لها الحصول على أجرها فى أسابيع حبلها الأخيرة والأسابيع الأولى بعد الولادة دون أن تعمل فى أثنائها عملا .

سابعا : سن قانون لحماية الأولاد بالعمل .

ثامنا : قيام الحكومة بأعمال عامة واسعة النطاق ومتواصلة لتشغيل العمال العاطلين (أى الذين بلا عمل) .

تاسعا : جعل تعليم أبناء العمال إجباريا ومجانا مثل باقى طبقات الأمة .

ومثل هذه المطالب لا يفيد الحصول عليها إلا إذا اعترفت الحكومة واعترف أصحاب العمل بصفة النقابة باعتبار أنها الممثلة الشرعية للعمال قانونا وبدون هذا الاعتراف فإن العامل لا يكون واثقا فيما إذا كان ما يحصل عليه مرة لا ينزع منه يوما ما وكذلك فإن أول المطالب وأهمها للطبقة العاملة هى اعتراف الحكومة وأصحاب العمل بنقاباتهم .

وهذه المطالب هى أقل ما يجب على العمال أن ينالوه من حقوقهم والدليل على ذلك أن جميع عمال كافة البلدان المتمدنة قد نالوا هذه المطالب من زمن طويل ولا يفكرون الآن بأمثالها بل هم يجاهدون فى سبيل الحصول على ما يجب عليهم الحصول عليه بعد ذلك .

(ق . د)

المقالة السادسة

كيف يجب أن تكون نقاباتنا ٨ مايو ١٩٢٥

إن برنامج المطالب الذى نشرناه فى المقال الأخير هو أقل ما يجب على العمال المصريين أن يطالبوا به وهو برنامج يجب تحقيقه . ويحقق عاجلا لو عرف العمال كيف يسعون فى سبيل تحقيقه بالطرق المنظمة .

وماهى الطرق المنظمة التى تؤدى إلى تحقيق مطالبنا ؟ . .

أن كل عمل فردى وجميع أعمال العمال والنقابات يجب أن توحد فى فريق واحد وتنظم لتسير على نظام ومبدأ واحد والهيئة التى يجب أن تنظم هذا العمل وهى هيئة اتحاد النقابات عليها أن تضع الخطط وتقود باقى هيئات العمال إلى الغاية القصوى التى تضعها نصب عينيها .

على أن اتحاد النقابات لكى يتمكن من قيادة الطبقة العاملة والسير فى طليعتها يجب ان يكون هيئة عمال ديمقراطية ذات تنظيم مركزى ومنتخبة من العمال أنفسهم .

إننا لا نود أن ننتقد فى كلامنا هذا أيا كان أو نوجه الملام على أى شخص ولكنا

مضطرون إلى القول أن هيئة اتحاد العمال حسب ماكانت عليه وماهى عليه الآن لا يمكنها أن تدعى أنها هيئة منظمة تصلح لقيادة العمال . وذلك لأسباب عدة منها أنها لم ينتخبها العمال اذ لم يشترك أى عامل فى تكوينها ولأن الذين قاموا على رأس هذا الاتحاد لا تربطهم به أية رابطة . فهم لا يعلمون احتياجاته ولا ما هى واجباته والفروض المفروضة عليه بل إنهم لم يبذلوا أى مسعى لمعرفة تلك الواجبات والفروض .

ولكن كل هذه المسائل يمكن إصلاحها إذا استلمت نقابات العمال نفسها قيادة الإتحاد وعزمت على إصلاحه وإعادة تكوينه تكوينا صحيحا فلو أرادت بضع نقابات أن تهتم اهتماما جديا فى أمر هيئة الاتحاد فإنه يمكنها أن تعقد مؤتمرا من العمال وأعضائها وهم يقومون بانتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام وعلى هذا المؤتمر أن يتم انتخاب ممثلى العمال الحقيقيين لإدارة مجلس الاتحاد لا انتخاب بعض السياسيين من أفراد الطبقة الخاصة الذين لا تجمعهم أية جامعة مع العمال . وعلى مجلس اتحاد النقابات العام أن يراقب حقوق العمال ويحرسها ويقوم طرق النقابات المعوجة ويختط لها الخطط المستقيمة المؤدية الى نجاحها وأن يضع البرامج الضرورية وبالاختصار أن يدير كل حركة للعمال من معنوية وعلمية وأدبية وغير ذلك . وعليه أن ينظم هيئة مخصوصة من رجال القانون المعروفين بالاستقامة لتسلم أعمال العمال القضائية كى لا يدع مجالا لاندساس بعض أصاغر المحامين بين النقابات لجر المنفعة لأنفسهم وعليه تنظيم نشر الدعوة لمصلحة العمال وتنظيم طرق المساعدة التى يمكن الحصول عليها من شتى الطرق ، كما عليه أن يضع بمعرفة النقابات حدا للأجور ولمختلف أنواع العمل حسب مقدرة العامل فتفرق بين أجرة الأسطى والمساعد والمتعلم إلخ . وعلى اتحاد النقابات العام أن يهتم بإنشاء الهيئات التعاونية سواء منها التى تنشأ لتقديم لوازم العمال وحاجاتهم أو التى تنشأ للقيام بشاريع صناعية لتشغيل العاطلين . ومن واجبات اتحاد النقابات أن يلح على الحكومة والسلطة التشريعية لتضع تشريعا لا لحماية حقوق العمال المادية فحسب ، بل لحماية حقوقهم الوطنية والاجتماعية وأن يسعى للأتصال باتحادات النقابات الدولية ليجعل كل نقابة متصلة بنقابة عمال ذات المهنة التى يحترفها عمالها .

هذا باختصار : واجب اتحاد نقابات العمال العام فى مصر ، وعليه القيام بهذا الواجب أن أراد أن يدعو نفسه - بحق - ممثلا وقائدا للعمال ونقاباتهم .

والآن قد انتهينا من السلسلة الأولى لمقالتنا (كيف يجب أن تكون نقاباتنا) وقبل أن نتخطاها إلى السلسلة الثانية فإننا نتمنى أن ماكتبناه فيها سيدفع قراءنا من العمال الأذكياء إلى التفكير فيما حوته هذه المقالات والتمعن فى محتوياتها ومراميها وغاياتها

فيقدمون إلى التعاون معنا يدا بيد لإعادة تنظيم النقابات على أساس الفكره النقابية الحقة التى ترمى إلى جمع شمل الطبقة العاملة وتوحيد جهودها .

نعم قد يوجد عدة نقط فى بعض مقالاتنا تجب المناقشة فيها ، وقد يوجد بعض أغلاط يجب إصلاحها فإننا لم ندع البعض ولا قلنا بعدم إمكان وقوعنا فى الخطأ والغلط بل نحن معرضون لذلك مثل سوانا ولكنا قد عملنا جهدنا لنصف الدواء لأدوائنا حسب أفضل طرق المعالجة التى أوصلتنا إليها إختباراتنا الماضية ونحن لم نفعل سوى رسم الخطوط الأولية للطرق التى يجب اتباعها أما التفاصيل التكميلية فنترك وصفها والكلام عنها إلى الوقت المناسب لها لأنها لا تعرف تمام المعرفة ولا تحدد تمام التحديد إلا عند العمل فإن السير فى الطريق يرينا عقباتها فنفكر فى كيفية تذليلها .

فلنعمل جميعا لغاية واحدة ونباشر عملنا متحدين وإننا متى كانت صفوفنا متراصة وقواتها متحدة فسنتخطى كل عقبة فى طريقنا بلا مراء .

وفى عدد ١٨ مايو ١٩٢٥ نشرت الحساب مقالا عن مالية النقابات وقدمت له بمقدمة وعدت فيهابالاستمرار فى تقديم الدراسة الفكرية عن حركة النقابات – ولكن الحساب توقفت عن الصدور بعد ذلك – ولأهمية هذا المقال نثبته هنا بمقدمته .

كان مقالنا السادس الذى نشرناه فى العدد الأخير آخر سلسلة مقالات (كيف تكون نقاباتنا) وستطبع هذه المقالات فى كتاب خاص نقدمه للنقابات لتكون نموذجا تسير عليه فى تأسيس هيئاتها وفى جميع أعمالها وتصرفاتها وسننشر بعد اليوم تحت عنوان (شئون النقابات) كل مانرى فيه فائدة للعمال ونقاباتهم مما يكتبه قلم التحرير أو يردنا من الخارج وها نحن نبتدئ اليوم بمقال على جانب عظيم من الأهمية لأنه مختص بأموال النقابات التى هى بمثابة العمود الفقرى للنقابات وكيفية توزيعها ونقاباتنا اليوم فى أشد حاجة لمثل هذا المقال واتباع الإرشادات التى جاءت فيه خصوصا بعد أن لم تبق نقابة لم تنكب أموالها أو بجزء كبير منها .

أموال النقابات

كيف تقسم وكيف تنفق

إن أهم مسالة يجب أن تعتنى بها النقابات وأن تضعها فى مقدمة المسائل المهمة هى المسألة المالية وكيفية التصرف فيها .

معلوم لدى كل عامل أنه لا يمكن لأية هيئة أن تدوم طويلا ما لم تكن مستندة إلى أساس مادى قوى ولذلك فإن من المفهوم بوضوح أن ليس من واجبات كل عامل أن يدفع

لنقابته الرسم المفروض عليه فحسب ، بل أن يرى فيما إذا كان باقى رفاقه العمال يدفعون أيضا فيحض من لا يدفع منهم على الدفع ، ويعمل لكل ما فيه تقوية مالية النقابة وتنميتها.

ماذا على النقابات أن تعمل بأموالها وكيف يجب أن تتصرف فيها ؟ لا يوجد إلى الآن أى نظام أو قانون متبع فى النقابات المصرية لتسير عليه فى مسائلها المالية . والمتبع إلى الآن هو أن تبقى هذه الأموال موضوعة بدون فائدة فى مصروف أو فى خزينة النقابة إلى أن يأتى أحد المستشارين الذين لا يهمهم من تلك الأموال سوى الطمع فيستأثر بها ويضع عليها يده لأنه الشخص الوحيد فى النقابة الذى له حق الإشراف على أموالها ورويدا رويدا يستولى عليها وتصبح ملكا له . وقد أن للعمال أن يحرروا أنفسهم من الذين يسيطرون على نقاباتهم وأموالهم . ويؤلفوا اللجان المنظمة منهم لتشرف على أموال النقابة وتهتم بها .

إن أموال العمال يجب أن تنفق فى الأعمال النافعة التى تعود بالفوائد على العمال أنفسهم ، وفى سبيل تقوية النقابة . وإنا نرى أن الاشتراكات التى يدفعها العمال يجب أن تقسم إلى أربعة أقسام مختلفة :

أولا : قسم خاص بالتنظيم .

ثانيا : قسم خاص بالاضراب .

ثالثا : قسم خاص بالتعليم .

رابعا : قسم خاص بالتعاون .

وعلى النقابات أن تخصص لكل من هذه الأقسام الجزء الذى يجب أن يصيبه من الاشتراكات.

وسنتكلم فيما يلى عن أهمية وجود هذا التقسيم فى أموال النقابات :

معلوم أن النقابات لا يمكنها أن تكون مجرد شركات تعاونية كما هى الحالة الآن بل يجب أن تكون النقابات بمثابة مدرسة للعامل يتدرب فيها على معرفة واجباته نحو المجموع وواجبات المجموع نحوه وعلى معرفة حقوقه وماله وما عليه وعلى النقابة أن تتدخل فى كل شأن من شئون العمال حتى الخاصة منها ليصبح عضوا حقيقيا فيها غير قابل الانفصال . وهكذا يتكون من العمال عائلة واحدة مترابطة الأجزاء عارفة تمام المعرفة بواجبها .

وعلى النقابة ألا تكتفى بمد يد المعونة للعامل فى وقت حاجته القصوى فقط بل عليها أن تمده بالمساعدة المستديمة فى كل وقت وبالأخص عندما يكون فى حاجة لها وهذه

المساعدات ليست مادية فحسب بل علمية ومعنوية وأدبية أيضا ولذلك يجب على النقابة أن توزع أموالها على تلك الأقسام الأربعة كما قلنا .

فالقسم الأول من الأموال الخاص بالتنظيم يجب أن يصرف على أمور تنظيم النقابة فقط مثل دفع أجرة بناء النقابة ومرتبات العمال الذين يهتمون بالمحافظة عليها والكاتب الذى يقيد حساباتها وغير ذلك من النفقات مثل النور والماء والورق إلخ .

ومن المعروف بداهة أنه يجب ألا ينفق فى هذا القسم إلا ما هو ضرورى جدا ولا غنى عنه لحفظ النقابة لا أن تنفق الأموال جزافا بدون فائدة .

والقسم الثانى من الأموال الخاص بالإضراب هو أهم الأقسام ، ويجب أن يكون أكثرها كمية إذ من المعلوم أن العمال إذا اضطروا إلى الإضراب فإن إضرابهم يفشل غالبا لعدم وجود نقود كفاية فى الصندوق لدفع جزء من أجور المضربين يكفيهم للقيام بنفقاتهم الضرورية ، وأصحاب العمل يعرفون ذلك تمام المعرفة وهم مع الخسارة التى يتحملونها عند الإضراب لا يتأخرون عن مد زمن الإضراب بعدم إجابتهم مطالب العمال لعلمهم من جهة أن العامل متى ربح بعض مطالبه بواسطة الإضراب لا يتأخر عن المطالبة بسواها مستعملا ذات الواسطة ، ولعلمهم من جهة أخرى أن الجوع لابد أن يدفع العامل إلى العودة إلى العمل دون أن تجاب مطالبهم متى عجزت النقابة عن القيام بنفقات المضربين ولذلك فإن الأموال المخصصة للإضراب يجب ألا تمس بأى حال من الأحوال وألا تنفق إلا على المخصصات للعمال إلا عند الضرورة القصوى وعلى سبيل السلفة إذ يتحتم على العامل أن يرجع للنقابة ما أخذه منها إذا انتهى الإضراب بإجبار أصحاب العمل على دفع أجور أيام الإضراب أما إذا لم يتمكنوا من ذلك فلا يرجع العمال الأموال التى استلفوها من النقابة إبان إضرابهم .

وكما أن النقابات يجب أن يكون لديها أموال مخصصة للإضراب فكذلك اتحاد النقابات العام يجب أن يكون لديه أموال خاصة لهذا الغرض أيضا .

ولا يقل القسم الخاص بالتعليم أهمية عن القسمين السابقين إذ على النقابات أن تبذل كل جهودها لمحاربة الأمية المنتشرة بين عمالنا المصريين إلى درجة فظيعة فيجب أن تنشىء حلقات خاصة لنشر روح الميل للعلوم بين العمال وترغيبهم فى اكتسابها والإقبال عليها وأن يؤسس للعمال نواد خاصة بهم ، يشعر الواحد منهم هو فيها كأنه فى منزله الخاص وأن تطبع كتب خاصة لهم منها مايترجم عن اللغات الأجنبية ومنها ما يكتب باللغة العربية وأن تكون هذه الكتب متنوعة المواضيع من نقابية واقتصادية وأدبية وغير ذلك

وأن تنشأ جريدة عمال تكون كبيرة قوية التحرير يشرف عليها أناس مدربون على معالجة شئون النقابات والكتابة فيما يهمها إلخ .

وإذا لم تدب في العمال روح نقابية نشيطة فلا يمكننا أن نرفع مستوى العمال ونجعلهم قادرين على الدفاع عن حقوقهم ، ومن أهم الأمور انتخاب عدد من أكثر العمال نشاطا وذكاء وإقداما لوضعهم على رأس طبقتهم لقيادتها والسير بها في الطريق المستقيمة التي تؤدي إلى انتشال الطبقة العاملة من الوهدة الموجودة فيها الآن وإلا فلا سبيل لتحرير العمال من نير أصحاب الأعمال الذين يستثمرون جهلهم وتقهقرهم وطيبة قلبهم .

أما القسم الرابع من أموال النقابة المخصص بالتعاون فينفق على العمال العاطلين (الذين بدون عمل) وتدفع منه مساعدات للأفراد الذين تحل بهم مصائب خاصة أو يقعون في مشاكل لم يكن لهم يد في الوقوع فيها ، ولكن يجب ألا يكون صندوق التعاون تكية للعمال الكسالى بل يجب تذكير كل عامل يلتجئ إلى صندوق التعاون أن كل مبلغ يستلم إما هو قرض محسوب عليه يجب أن يوفيه يوما ، نعم أن شروط تسليف العامل يجب ألا تكون صعبة لكن ذلك لا يدل على أنه يعطى الأموال هبة هو يأخذها على سبيل القرض .

ونأمل ألا يفوت هذه الملاحظات التي أبديناها في هذا المقال جميع القائمين بأمر النقابات بل ينتبهون لها لأنها على جانب كبير من الأهمية وأن يبتدئوا بالسير عليها حالا. فحالة نقاباتنا الآن ليست مما يسر له قلب المخلصين .

حوار لتكوين حزب للعمال و الفلاحين .

وفي منتصف عام ١٩٢٥ قاد هذا التيار الاشتراكي معركة من أجل تكوين حزب للعمال والفلاحين . وقد افتتح الحوار بعد أن وجه محمد صديق عنتر رسالة إلى الحساب بعنوان تأسيس حزب للطبقة العاملة نشرت في أول مايو ١٩٢٥ جاء فيها :

« حضرة المحترم رئيس تحرير جريدة العمال والفلاحين الغراء ، كنت قرأت في أيام الانتخابات في إحدى الجرائد الكبرى أن البوليس ضبط منشورا انتخابيا كانت تطبعه "لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين " في إحدى مطابع العاصمة وأظنها مطبعة الدواوين إذا كانت الذاكرة لم تخنني ، ثم لم نعد نسمع شيئا عن ذلك المنشور الذي يحتوي بلا شك على خلاصة مطالب الطبقة العاملة ولا عن تلك اللجنة التي أتذكر أن حضرة "رفيق جبور " المشرف على جريدة الحساب والمعروف بمدافعته عن الطبقة العاملة كان رئيسها أو سيكرتيرها كما كتبت الصحف فهل ماتت هذه اللجنة قبل أن ترى النور ويعرفها الناس مثل كثير من المشاريع الوطنية المفيدة وهل قضي على محتويات المنشور قبل أن تضطلع عليه الطبقة العاملة التي وضع المنشور لمصلحتها ؟ ! أم أن الحكومة رأت أن المطالب التي وردت فيه غير قانونية فحرمت نشرها ؟ ! .

وإنى يحق لى أن أتساءل بحق بإعتبار أنى رجل قد خصصت نفسى وحياتى للطبقة العاملة المظلومة التى أنا من أفرادها لماذا لا تبذلون جهودكم فى سبيل إنشاء حزب للطبقة العاملة مع أن جميع الوسائل متوافرة لذيكم من وجود جريدة تحت تصرفكم وجموع كبيرة من العمال تثق بكم ثقة لا حد لها على ما أعلم لم لا تدعون المفكرين من الطبقة العاملة إلى إنشاء حزب عمال يدافع عن حقوق العامل المهضوم ويجاهد فى سبيل تحسين حالتها .

إنى أقر الجهود التى تبذلها جريدة الحساب فى سبيل الطبقة العاملة ولكن عملها سيبقى ناقصا وغير مثمر مادام لا يوجد حزب عمال يتدرج ويقوى من الزمن ويستلم بيديه حقوق ومطالب العمال فما قولكم دام فضلكم ؟ .

ثم نشرت هيئة تحرير الحساب مجموعة من المقالات عن تاسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين - لأهميتها التاريخية نثبتها هنا :

تاسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين

« إن أهم موضوع عالجناه حتى الآن وقد يكون أهم موضوع نعالجه فى المستقبل هو ذلك الاقتراح الذى أرسله إلينا " محمد صديق عنتر " ونشرناه فى صدر رسائل العمال والفلاحين من العدد السابق - عن تأسيس حزب للطبقة العاملة فى مصر من عمال وفلاحين . وقد لا نعرف وصفا ينطبق على عملنا أكثر من قوله لنا " إن جهودنا ستبقى ناقصة وغير مثمرة مادام لا يوجد حزب يتدرج ويقوى مع الزمن ويستلم بيديه الحديديتين حقوق ومطالب العمال » .

على أنا لم نجهل هذا الأمر من قبل ولا أهملناه فقد فكرنا فيه بدليل تساؤل حضرته عما حدث للجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين التى ماأردنا منها إلا أن تكون نواة للحزب الذى يقترح هو تأسيسه .

أما لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين فقد كانت مؤلفة من بعض الأشخاص الغيورين الذين يهتمون بشأن الطبقة العاملة . وكانت قد عزمت على خوض المعركة الانتخابية بكل قواها إلا أنها ماباشرت إصدار منشورها الأول الذى ننشره فى مكان آخر من هذا العدد عن المطالب التى وضعتها اللجنة لتكون برنامجا لمرشحى العمال حتى بادرت الجهات الإدارية إلى ضبطه ومنع طبعه وانتشاره والتحقيق مع المسئول عن اللجنة عما اضطر أعضاءها إلى السكوت حتى تظهر نتيجة التحقيق وفى أثناء ذلك انتهت المعركة الانتخابية وتم للحكومة ما أرادت من الحيلولة دون انتشار حركة عمال كانت بلا ريب مفيدة لهم على أن أعضاء اللجنة لايزالون متمسكين بمبادئهم وعند حسن ظن الطبقة العاملة بهم ولكن الظروف ألجأتهم إلى استعداد تام للعودة إلى الجهاد .

أما اقتراح محمد صديق عنتر فأوسع وأبعد مدى من مجرد تأليف لجنة للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة فهو يرمى إلي تأسيس حزب سياسى منظم يسعى لتحسين حالة تلك

الطبقة وتحقيق كل مطالبها . ومما يسرنا كثيرا لأنه دل على يقظة عمال مصر النبهاء . أن ذلك الاقتراح ما كاد ينشر وما كدنا نعلن فتح باب المناقشة فيه ونرجوا جميع قرائنا أن يبدوا آراءهم على صفحات جريدتهم « الحساب » حتى انهالت علينا الرسائل من كل جانب كما يرى القارىء مما نشرناه في هذا العدد ومما سننشره في الأعداد القادمة .

ولكي نتمكن من درس هذه المسألة الخطيرة مسألة تأسيس حزب عمال - درسا وافيا علينا أن نتمعن في موقف مصر الآن من كافة وجوهه وأن ننظر إلي الحالة الحاضرة من جميع نواحيها عندئذ يمكننا أن نجيب عن هذا الاقتراح المهم إجابة مدعمة بالبرهان والدليل . هل الوقت مناسب الآن لتأسيس حزب للطبقة العاملة في مصر - ممن يجب أن يتألف هذا الحزب ؟

ما هي مراميه وأغراضه ومبادئه وما يجب أن يكون برنامجه ؟ . ثلاثة أسئلة مهمة تتعلق على الإجابة عليها مسألة وجوب أو عدم وجوب تأسيس حزب الآن وكيف وممن يؤسس وأى برنامج يعتنق ؟ .

فلنحلل هذه الأسئلة الثلاثة ولندرسها بإمعان ولنشرحها شرحا دقيقا . لا يخفى أن الاستعمار يقوى شيئا فشيئا الآن ، لا في مصر بل في جميع العالم ، وأقدام المستعمرين أكثر رسوخا في مستعمراتهم اليوم مما كانت عليه في أى وقت مضى بعد الحرب العظمى وذلك لأن الحروب التى نبهت الضمائر إلي مطالب سياسية واجتماعية كانت الطبقة العاملة غافلة عنها ، وأيقظت طبقة طال سباتها أنتجت عقب انتهائها حركة عظمى وسلسلة ثورات واضطرابات ومظاهرات وقد عمت تلك الحركة جميع أفراد الطبقات العاملة في كل البلدان وجميع شعوب المستعمرات على الاطلاق .

فالاستعمار هوجم بعد الحرب من كل ناحية وكان مهاجموه أبناء الطبقة العاملة في بلدان المستعمرة نفسها (بكسر الميم) وأبناء جميع شعوب البلدان المستعمرة (بكسر الميم) فاهتزت أركان الاستعمار وتزعزع بنيانه وكاد يسقط إلا أن هذه الحركة ما لبثت أن همدت في كل مكان وحصل رد فعل فاخذ الاستعمار يسترجع قواه ويعود إلي صوابه الذى كان يفقده ولما تقوى بدأ يهاجم هو نفسه مهاجميه بالأمس وأصبح مهاجموه في موقف الدفاع فالتقهقر .

ولكن الاستعمار الذى عاد إلي النمو والنشاط لن يستمر متابعا نشاطه وسيقف نموه عما قريب ولا بد له أخيرا من الاضمحلال ولهذا الاضمحلال عوامل لابد أن تسبقه وتعمل عملها الذى يؤدى إلي تفكك قوى الاستعمار والقضاء عليها وخلاص العالم منها ومن هذه العوامل الخلافات العظيمة التى تقوم من آن إلي آن بين الدول الاستعمارية نفسها من جهة وجهاد الطبقة العاملة في الدول الاستعمارية من جهة أخرى .

وقد لعبت مصر دورها في كلتا الحالتين حالة الحركة الثورية وانهزام الاستعمار

وحالة همود الحركة فانتصار الاستعمار وهى ستلعب دورها بلا شك في القضاء على الروح الاستعمارية متى أن الأوان المناسب فمصر الآن ككل بلد مستعمر (بفتح الميم) تعانى شدة وطاته وترزح تحت عبء نيره الثقيل لا بأن المستعمرين يضطهدونها ويستبدون في تصريف شئونها فحسب ، بل لأن زعماء الحركة الوطنية أنفسهم لم يحسنوا التصرف عندما هبت هذه الأمة النشيطة مطالبة بحقوقها مدافعة عن استقلالها وحريتها ، فهم اغتنموا فرصة نهوضها ليضعوا أنفسهم في مقدمة الصفوف وعلى رأس القيادة ولكن أين الخطط التى وضعوها لاستمرار الجهاد والتقدم شيئا فشيئا في سبيل الغاية القصوى وهى الاستقلال التام ؟ وأين المطالب المحددة تحديدا دقيقا والتى دعوا الشعب إلي التمسك بها وجعلها ميثاقا وطنيا وعهدا مقدسا ؟ . . بل أين ما وعدوا به الفلاح الذى حمل عبء النهضة المصرية على كتفيه القويتين ؟ وأين وعودهم للعامل الذى قذف بنفسه في أتون ثورة سنة ١٩١٩ فالتهمته نيرانها ؟ . لم يفعلوا شيئا من ذلك .

ان الشعوب قد تنهض أحيانا للدفاع عن فكرة مبهجة ، وقد تندفع وراء الزعماء دون أن تسالهم عن تحديد مطالبهم وعن مقاصدهم ونياتهم بعد فوزهم ولكن ذلك لا يدوم طويلا ولا تلبث تلك النهضة أن تخمد وذلك الاندفاع أن يقف ثم يعود القهقرى .

وهذا ما حدث في مصر تماما إذ بعد أن أرهب المصريون الانجليز عند نهوضهم وقيامهم للمطالبة بحقوقهم وأجبروهم على الاعتراف بها عادوا القهقرى فعادت انجلترا إلي وضع يدها الحديدية على عنق مصر وإلي التحكم فيها كما تريد وتشاء ، ولولا جبن الوفد المصرى وخوفه ، ولولا معرفة الانجليز بجبنه وخوفه لما تجاسروا قط بل لما فكروا قط فى امتهان حقوق مصر بعد ما وجفوا من عملها المدمر سنة ١٩١٩ ولما أقدموا على ما أقدموا عليه من الاستهتار بالأمة هذا الاستهتار الذى نعانى مرارته الآن . على أن عمل انجلترا لم يؤثر إلا على الوفد المصرى الذى كان في طليعة النهضة المصرية وأساء التصرف لكنها لم تتمكن من قتل روح الشعب الناهض ، ومن القضاء على الحركة الوطنية الباهرة لقد تمكنت من ضرب الوفد ضربة قد تكون القاضية ، أما قتل الروح الوطنية المصرية وأما الحيلولة بين المصريين ومطالبهم فهذا ما سيعجز عنه الانجليز .

وقد تقهقرت الحركة الوطنية منذ أن خرجت من يد الطبقة العاملة - من فلاحين وعمال وتسلمتها الطبقة الخاصة من الباشوات وأرباب الأموال والأراضى ، فكان هؤلاء قد انضموا إلي هذه الحركة بدافع مصلحتهم الخاصة . فبعضهم خاف نجاحها وانتقام أربابها منه وبعضهم رأى الاندفاع فيها جرا لمغنم وطمعا في منصب وبعضهم انساق مع التيار غصبا عنه وبعضهم رأى الفرصة مناسبة لتسويد نفسه وجعل ذاته زعيما فاغتنم الفرصة وهلم جرا. ولكن لم يكن لأى حزب ولا لأية هيئة أو جماعة غاية قصوى حصرت الجهود في سبيل الوصول إليها بل إن كل ما يعمل حسب الظروف وهذا الحزب الوطنى أكبر دليل على

ما نقول فبعد أن كان الحزب الوحيد المتطرف في مصر وبعد أن كان أبعد الأحزاب مدى في مطالبه أقدم اليوم على الاتحاد مع العناصر الرجعية لمجرد هدم الوفد الذى هو أقرب الناس إليه في المبادئ من تلك العناصر ولمجرد الفوز في الانتخابات النيابية .

اذن فأحزاب مصر اليوم ليست سوى جماعات سياسية تعمل بدون غاية ولا مبدأ وتسير حسب الظروف وتقلب الأحوال فتكون تارة متطرفة وتارة معتدلة وتتحد تارة مع العناصر الرجعية وتسكت حينا عن بعض مطالبهم وتغالى أحيانا في الطلب ولا هم لأفرادها إلا الحصول على الوظيفة والمنصب - وموقف مصر الآن من أسوأ المواقف إذا نظرنا إليه من وجهة الأحزاب واضطراب أفكار الأمة وعدم وجود زعامة حقيقية في الشعب ، وهو موقف حسن لا باس به متى علمنا أنه السبب في كشف القناع عن حقيقة الأحزاب وتضعضعها وظهور فساد تنظيمها وعدم وجود غايات ومبادئ لها . هذه هى الحالة في مصر الآن فهل الوقت مناسب الآن لتأليف حزب العمال ؟ . .

ان الطبقة العاملة من عمال وفلاحين لا يمكنها الانتظار إلي ماشاء الله حتى يقضى حزب على أخر وينتصر الوطنيون الحقيقيون على الوطنيين المزيفين . ثم يتفرغ الظافرون للنظر في شئونها وإجابة مطالبها .

للطبقة العاملة مطالب معروفة محدودة وهى تريد الانضواء تحت راية الحزب الذى يحقق مطالبها ويدافع عنها وقد عرفت أن لا فائدة لها من الأحزاب الحاضرة .

فيجب إذن أن تنشىء لنفسها حزبا خاصا بها .

وهنا علينا أن نلفت الأنظار إلى أن مثل هذا الحزب لن يكون مثل اتحاد النقابات العام فيخلط بين الهيئتين لمجرد كون كل منها مؤلف من العمال فاتحاد النقابات هيئة اقتصادية لها غايات ومطالب خاصة وحزب العمال هيئة سياسية لها غايات ومطالب خاصة أخرى بها . *

فممن يجب أن يتالف هذا الحزب ؟

ما هى مراميه وأغراضه ؟

هذا ما سنتكلم عنه في الآتى .

ثم نشرت الحساب مقالا أخر في ١٨ مايو ١٩٢٥ وهو من المقالات ذات الأهمية البالغة كوثيقة تاريخية من وثائق الفكر العمالى الاشتراكى المصرى .

تأسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين

« تكلمنا في المقال السابق عن حالة مصر اليوم واستعرضنا أحزابها وموقف كل حزب وحقيقة حالته ومراميه وأغراضه وشرحنا ببيان ووضوح مناسبة الوقت الحاضر

* هذا القول فيه نقد موجه لموقف اتحاد النقابات العام من الحزب الشيوعى المصرى وتبعيته لهذا الحزب .

لتأسيس حزب الطبقة العاملة في مصر وبينا أن الحركة الوطنية المصرية تقهقرت من يوم أن خرجت من أيدى الفلاحين والعمال ، ولن يهتم بمصالح تلك الطبقة إلا حزب سياسى مؤلف من أبناء الطبقة العاملة نفسها ولا يكون له هم آخر سوى الدفاع عن حقوق العمال والسعى لإجابة جميع مطالبهم .

وقد قلنا إن الطبقة العاملة لا يمكنها الانتظار إلي ماشاء الله . فقد وعدت كثيرا وماطلتها الأحزاب والسلطات كثيرا ولكل أمر حد ونهاية ، فإن لم تؤسس لها حزبا يقوى ويتدرج مع الوقت ويستلم بيديه الحديديتين حقوق العمال فلن يرجى لها خير على أيدى الأحزاب الأخرى ، ولا بواسطة أبناء الطبقات الأخرى فلا يجثو على العود إلا قشره ولا يحك جلدك مثل ظفرك فتولى أنت جميع أمرك « والآن فلننتقل إلي النقطة الثانية من نقط كلامنا الثلاث – وهى ممن يجب أن يتألف هذا الحزب ؟ » . .

« فلننظر بروية وتمعن إلي طبقات الأمة المصرية الآن ولنستعرض الهيئات بل الجماعات التى تتألف منها ولنحلل طبقاتها لنستخرج منها الطبقة التى يجب أن ينضم أفرادها بدافع الصلة إلي هيئة واحدة ويسيروا تحت لواء حزب واحد .

مصر الآن في طور الانتقال من عهد الإقطاعات إلي عهد الرأسمالية أى أن مصر التى عاشت إلي وقت كبير جدا تسود عليها طبقة قليلة العدد من أصحاب الأراضى الواسعة سيادة تامة تشبه السيطرة على كل وجه من أوجهها ، فكان أصحاب الأراضى يملكون الأرض ومن عليها ويتصرفون بها وفيهم كما يريدون ويشاءون . ولكن مصر ترى الآن تحول أصحاب الأطيان إلي رأسماليين وأصحاب عمل وأرباب محال صناعية وتجارية . .

وهكذا نرى في مصر منذ عشرات قليلة من السنين تضاؤل عدد وأهمية ونفوذ أصحاب الاقطاعيات وزوال الشيء الكثير من امتيازاتهم وسلطتهم ، فقد بدأ أصحاب الإقطاعيات منذ أقل من خمسين سنة يستغلون أموالهم لا بواسطة تكثير أراضيهم كما كانت حالتهم من قبل بل بواسطة الأعمال الأخرى وأهمها انضمامهم إلي الشركات الأوربية التى تستثمر أموالها في هذا القطر وهكذا يتحولون من اقطاعيين إلي رأسماليين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن صاحب الأراضى الواسعة والتفتيش بعد أن كان يؤجر تفتيشه إلي الفلاحين قطعا صغيرة أو يؤجر بعض القطع الكبيرة منه إلي عدة فلاحين دفعة واحدة أصبح اليوم وقد عدل عن ذلك واتبع طريقة أخرى هي استحضاره الآلات الزراعية على نفقته واستئجاره الفلاحين بأجر معين يستغل أراضيه بنفسه على حسابه مما يجعل عمله ذاك أقرب إلي عمل صناعى منه إلي عمل زراعى . فمعنى أن ترى فى أرض السراى آلات بخارية وغير بخارية يسيرها عمال مأجورون ، حتى يخال لك أنك في ورشة صناعية إلا أن نتاج هذه الورشة غلال وحبوب لا بضائع ، وهذا من علامات تحول عهد الإقطاعيات إلي عهد الرأسمالية وتحول الإقطاعيين إلي رأسماليين .

وهكذا يتحول الفلاحون من مزارعين إلي عمال لأنهم يرون أن الأفضل لهم العمل في تفتيش لقاء أجر معين ، على اقتناء أو استئجار فدادين قليلة وتشغيلها على حسابهم ليستولى المرابى في أخر السنة على كل نتاجها ، لقاء فوائد دراهمه ثم يستولى البنك عليها بمبلغ زهيد كان مرهونا لديه . فإذا كان لا يوجد إلي الآن في المدن طبقة عاملة كبرى، فإنه يوجد في الأرياف طبقة عاملة تنمو وتكبر مع الوقت . وقد أصبح عددها الآن لا يستهان به .

نعم ليس عندنا الآن طبقة عمال متضامنة قائمة بنفسها ، تفصلها الفواصل المميزة عن باقى طبقات الأمة ، إلا أنه ليس عندنا كذلك طبقة أصحاب عمل متضامنة وقائمة بنفسها ، اللهم إلا طبقة كبار مساهمى ومديرى الشركات الأجنبية الكبرى ، وهى طبقة لا تزال صغيرة قليلة العدد ووجودها من جهة أخرى قد أوجد طبقة عمال صغرى وكلما نمت الطبقة الأولى وانتقل عدد من اغنياء الوطنيين إليها كلما نمت الثانية وتضخمت بمن ينضم إليها من العمال الذين تربطهم المصلحة الواحدة ومجابهة الخطر الواحد وهو اعتداء الطبقة الأولى على حقوق كل فرد من أفرادهم .

قلنا إنه لا يوجد في المدن الكبرى عدد كبير من العمال وتدل الاحصاءات على أن عمال المدن يتراوح عددهم من ٣٠٠ ألف إلي ٣٥٠ ألف نفس عدا العمال الذين يشتغلون في الزراعة كما قلنا . ومعظم عمال المدن يشتغلون في النقل لأن النقل قد تقدم في مصر تقدما كبيرا جدا في السنوات الأخيرة ، ألوف العمال يشتغلون في السكك الحديدية وألوف في القطارات الكهربائية (الترام) وألوف في السيارات وألوف في القوارب وألوف غيرهم حوذية عربات ركوب وعربات نقل إلخ .

وحزب العمال المصرى السياسى يجب أن يتألف من مختلف طوائف عمال المدن ومن عمال الأرياف الذين يشتغلون في الزراعة وتوابعها على أن تكون هاتان الطبقتان طبقتا عمال المدن وعمال الأرياف هما أساس وأركان وجدران الحزب وبعد ذلك لا بأس من قبول بعض أبناء الطبقات الأخرى الذين لا يتنافى وجودهم مع الغاية التى أنشىء الحزب من أجلها كما سنبين فيما بعد .

معلوم أن في مصر عددا كبيرا من الناشئة الجديدة المتعلمة وهى لا تجد أمامها عملا لها إلا وظائف الحكومة لأن الصناعة غير المتقدمة في مصر يستخدمون فيها ، ولأن المعامل التجارية بيد الأجانب الذين لا يستخدمون إلا أجانب مثلهم إلى جانب عدد صغير من الوطنيين الذين يقبلون في الوظائف الصغيرة التى لا يتحمل صاحبها أية مسئولية في عمل . والحكومة لا يمكنها أن تستخدم كل تلميذ يغادر المدرسة . فكما لا يخفى ، هذه الناشئة المتعلمة متى كانت من أبناء غير الأغنياء تميل بطبيعتها وبدافع مصلحتها نحو الطبقة العاملة أكثر مما تميل نحو أية طبقة أخرى . ولذلك فيجب أن تندمج مع حزب

العمال وتكون من أشد أعضائه نشاطا وفائدة .

وعندنا طبقة الفلاحين الفقراء وطبقة الفلاحين المتوسطي الحالة من أصحاب الأراضي الذين لا يملكون إلا عددا قليلا من الأفدنة فهم مستثمرون (بفتح الميم) لأن الواحد منهم يوزع لغيره لا لنفسه لأنه لا يستولي على محصول أرضه بل هو ليس حر التصريف في ذلك المحصول يبيعه كما يشاء ومتى يشاء لأن كبار المزارعين ورجال البورصة يتلاعبون بالأسعار ويضطرونه إلي البيع كما يريدون وعندما يريدون . كذلك المصارف ومعظمها أجنبية ، المرابون ، ومعظمهم أجانب أيضا يسلفون صاحب الأرض ثم يضطرونه إلي بيع حاصلاته في أيام محددة من قبل قد لا تكون في مصلحته . وقد تأتي في وقت هبوط الأسعار فهو والحالة هذه رقيق يعمل لسواه بدون فائدة تعود عليه . فكل أفراد الفلاحين الفقراء يندمجون طبعا في حزب العمال وعدد كبير من طبقة الفلاحين المتوسطين الذين تكلمنا عنهم مضطر إلي الاندماج فيه أيضا وإن لم تكن مصلحته هي مصلحة طبقة العمال إلا أن عليه أن يختار بين الانحياز إلي كبار المالكين من أصحاب الأطيان وتعضيدهم والاندماج في مسلكهم فيصبح عبدا لهم وذنبا لطبقتهم أو الانحياز إلي العمال فيربح هو من تعضيدهم إياه ولا يكون مرءوسا منهم على الأقل .

ثم أرباب الصناعات الصغيرة وأصحاب المهن الذين يعملون بأنفسهم دون استخدام سواهم في أشغالهم وهؤلاء يؤلفون طبقة لن تعيش طويلا لأن تقدم الصناعة واستخدام الآلات البخارية والكهربائية سيقضي عليها ويحول أربابها إلي صناع مأجورين وهذه الطبقة إن كانت قد عاشت إلي الآن في مصر على عكس الحالة في البلدان المتقدمة فذلك لوجود الاحتلال الأجنبي الذي يقاوم تقدم الصناعة فبقيت البلاد محتاجة إليها لكن الصناعة يجب أن تتقدم رغم العقبات القائمة في وجهها ، ويجب أن تتسع إن عاجلا أو آجلا وتقضي على كل صاحب صناعة يعمل بمفرده ، ومن مصلحة الطبقة العاملة أن يقضي على هذه الطبقة في أقرب وقت ، وذلك حتى لا تبقى أية صلة أو جسر (كوبرى) من هذه الطبقة وطبقة أصحاب العمل بل يصبح الفرق كبيرا وظاهرا ، وكل طبقة محددة تمام التحديد وبعيدة عن الأخرى بعدا كافيا لتميز كل فرد من أفرادها فيكفي أن تنظر إلي هذا الشخص أو تعرف ما هو عمله لتقول من أية طبقة هو أما الآن فلا يمكنك أن تحكم على أصحاب الصناعات الذين يشتغلون على حسابهم إن كانوا من هذه الطبقة أو تلك . أما متى قضى على تلك الطبقة التى بين العمال وبين أصحاب العمل فيصبح الفرق ظاهرا بين العمال وأصحاب العمل . فعمال من جهة وأصحاب عمل من جهة أخرى ولا صلة بينهم مع فرق كاف بين الطبقتين وأصحاب الصناعات الصغيرة . هم الذين يدفعون معظم الضرائب في المدن كما هي حالة الفلاح في الأرياف وذلك لأن أصحاب محلات الصناعات الكبرى في المدن وكبار التجار من الأجانب ممتازون لا يدفعون ضرائب وأن لم يكونوا أجانب فهم أيضا لا

يدفعون إلا ضرائب قليلة نسبيا فمعظم الضرائب من هذه الطبقة البائسة ولذلك فإن من مصلحة هذه الطبقة أن تنضم إلي حزب العمال لأن مصيرها اليوم مع اعترافنا بان مصلحتها ليست ذات مصلحة العمال فهم أشبه بطبقة الفلاحين المتوسطين الذين تكلمنا عنهم .

وهكذا نرى أن لدينا خمس طبقات من طبقات الأمة أو بالأحرى خمس هيئات كبرى من هيئاتها يجب أن تندمج في حزب العمال و هى : طبقة العمال في المدن والأرياف فطبقة الفلاحين الفقراء ، فطبقة الناشئة الجديدة التى يضطر أفرادها إلي الاستخدام في التفتيش ، فطبقة أصحاب الصناعات الصغيرة ، فطبقة الفلاحين متوسطى الحال .

إلا أن العمود الفقرى للحزب ودماغه المفكر وقلبه النابض يجب أن يكون من العمال وعلى قانون الحزب الاحتياط الشديد لعدم تمكين بعض أفراد الطبقات الأخرى التى تندمج في الحزب من السيطرة عليه والتلاعب بمصالحه ، بل يجب أن يكون الحزب حزب عمال للعمال ومن العمال أما من ينضم إليه من أبناء الطبقات القريبة جدا من الطبقة العاملة فيجب أن يبقى دائما تابعا للحزب إلي حد ما ، لكن على كل حال يجب أن تكون وتبقى السيطرة في الحزب للعمال وحدهم :

ما هى مرامى الحزب وأغراضه ؟

ما هى مبادئه وما هو برنامجه ؟

هذا ما سنتكلم عنه في العدد الآتى :

ثم فتح الحوار على نطاق جماهيرى واشترك فيه عمال ومثقفون ولكن هذا الاتجاه توقف في النصف الآخر من عام ١٩٢٥ بسبب توقف الحساب عن الصدور واضطهاد السلطات لها . ان « الحساب » لم تقصر نضالها على الدعوة لتكوين تنظيم نقابى قائم على أسس « علمية » و « نضالية » ولكنها طورت هذا النضال وطرحت قضية النضال من أجل تكوين حزب سياسى للعمال والفلاحين - يكون قادرا على قيادة النضال العام لهذه الطبقات في كافة الجبهات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية .

الحركة الإضرابية بعد نكسة الاسكندرية :

رغم قوة الضربة التى وجهت إلي الحركة النقابية في عام ١٩٢٤ فإن النضال العمالى استمراو استمرت إضرابات العمال المطالبة بتحسين أحوالها واتسمت بعض هذه الإضرابات بالعنف مثل إضراب عمال فابريقة المعصرة وقد بدأ هذا الإضراب في يونيو عام ١٩٢٤ واحتل العمال المصنع وقد جاء في بيان النقابة العامة للعمال أن سبب احتلال العمال المصنع هو أن الشركة لما أرادت أن تخرج مسالة المطالبة بالحقوق عن حدود المطالبة القانونية إلي تمرد ومشاغبة « فأحضرت لذلك بعض الأعراب المأجورين للتحرش بالعمال

فكان العمال أكثر حكمة ورزانة فساءت المعاملة خصيصا لإثارة عواطفهم فاسترحموا وتظلموا مرارا ولما لم تنجح هذه الوسائل توقفوا عن العمل احتجاجا ، فحاول الأعراب التحرش بهم وخاف العمال أن يغادروا الشركة فيعتمد هؤلاء الأعراب إفساد أي آلة أو تأتي الشركة بعمال سواهم فيقع ما يخل بالأمن العام وترمى التهمة على العمال الأبرياء » . .

وتفاوض باسم العمال في هذا الإضراب عبد الرحمن بك فهمي رئيس النقابة العامة للعمال مع المحافظ انجرام بك وقنصل بلجيكا وتقرر عرض مطالب العمال على لجنة التوفيق والتحكيم .

وفي أكتوبر عام ١٩٢٤ تقدمت نقابة عمال شركة السكر بكوم امبو بمطالبها إلي الشركة ومن بينها - اعتراف الشركة بالنقابة وعدم فصل العمال وتحديد ساعات العمل بثماني وأن تحسب ساعة العمل الاضافية بساعتين - عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر ، ومنح العمال إجازة ٢١ يوما كل سنة بيومية كاملة . ومنها شم النسيم ومولد النبي ووقفة وعيد رمضان ووقفة وعيد الأضحى - وقد تضمنت قائمة المطالب حوالى ٤١ مطلبا . وبعد صدام مع إدارة الشركة حول هذه المطالب أضرب العمال عن العمل وتدخل إتحاد العمال وأحيلت القضية إلي لجنة التوفيق .

وفي فبراير ١٩٢٥ أضرب العمال الزراعيون بشركة السكر بالمطاعنة بقيادة نقابتهم مطالبين برفع أجورهم ومحتجين على فصل أربعة من زملائهم بسبب نشاطهم النقابي ولسوء معاملة المسئولين لهم .

وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٥ طلب مجلس إدارة نقابة عمال المخابز بالإسكندرية من لجنة التوفيق النظر في شكاوى العمال : « وأخذ تعهدا على أصحاب الأعمال ليصرفوا لعمالهم حقوقهم بناء على الاتفاق الذى وقع بين الفريقين في ٢٧ يناير عام ١٩٢٥ ، وتركزت مطالب العمال حول تخفيض ساعات العمل التى كانت تتراوح بين ١٤ : ١٦ ساعة وحول زيادة أجورهم والتى كانت تتراوح بين ٨ : ١٥ قرشا وقد قبضت السلطات على عدد كبير من العمال .

وفي ١٥ مارس عام ١٩٢٥ أضرب عمال الحركة في محطات الفرز وسكك القباري مطالبين بتعديل درجاتهم ومساواتهم بزملائهم في المحطات الأخرى .

وفي هذه الفترة أضرب عمال مصنع مسبيرو للدخان مطالبين بتطبيق الاتفاقية التى توصلوا إليها بعد آخر إضراب لهم والذى استمر ٤٥ يوما .

وفي هذه الفترة انتشرت الحركة الإضرابية واتسعت من جديد وقد أشارت إلي ذلك مجلة الحساب في عددها الصادر في ١٠ أبريل عام ١٩٢٥ إذ نشرت تحت عنوان « على ذكرى الاعتصامات الجديدة » .

« أثناء ردح من الزمن قصير جرت جملة اعتصابات لا ترجع إلي أبعد من الأسابيع

الثلاثة الماضية فبعد اعتصاب عمال مصنع الزيوت المعروف باسم زيت « الايجولين » اعتصب عمال النقل في القبارى وتبعهم عمال التليفون في الاسكندرية حيث أضربوا عن العمل .

ان اعتصام عمال المخابز ذو معنى خاص فهؤلاء العمال يشتغلون كل يوم من ست عشرة ساعة يتناولون مقابلها أجرة تتراوح بين اثنى عشر قرشا وخمسة عشر قرشا فهل سمع أحد بمثل هذا في بلدنا في العالم .

وبعد مخابرات طويلة قام بها العمال لدى أصحاب العمل وبعد أن قررت لجنة المصالحة أن مطالبهم حق « قسمت العمال إلي فئتين تحدد ساعات الشغل لكل منهما بثمانى ساعات مع زيادة الأجور » اضطر هؤلاء العمال إلي الإضراب في هذه الساعة الحرجة قام ضدهم قادتهم .. أليس هذا من العار وبدلا من أن تحمل الحكومة أصحاب الأعمال على احترام القانون إذ إنها هى التى ألفت لجنة المصالح ، أرسلت الشرطة لمنع العمال عن المدافعة عن مصالحهم الحيوية القائمة في تحصيل الخبز لأولادهم وألقت القبض على بعض المعتصبين الذين حاولوا منع العمال الآتين من القاهرة من القضاء على الإضراب بمباشرتهم العمل .

ان في اعتصام عمال النقل عبرة أيضا فالحكومة تنفيذا لرغبتها في تخفيض المصاريف عن خزانة المال لم تجد طريقة أفضل من حذف العشرين فى المائة المقررة كتعويض لغلاء المعيشة من أجور أكثر العمال فقرا كيف لا وهم يتناولون كل يوم أجرة تتراوح من خمسة عشر قرشا إلي عشرين قرشا وقد كانت الحجة في ذلك أن المعيشة انخفضت مصاريفها الآن وفي الحقيقة إذا كانت المعيشة اليوم أقل غلاء منها أثناء الحرب فهى أكثر منها غلاء قبل الحرب .

وهنا يتساءل الواحد عن الحكمة في إلغاء العشرين فى المائة من أجور الفقراء لا من مرتبات الموظفين البالغة معاشاتهم الشهرية ثمانين ومائة جنيه .

ان الاقتصاد في مصروفات الحكومة أمر جيد لكن هل توجد حقيقة طرق أخرى يتم بها هذا الاقتصاد من غير تخفيض أجور العمال الطفيفة .

من المستحسن أن تمعن الحكومة النظر في هذه المسألة . ان اشمئزاز العمال يزداد يوما فيوما ، وقد ساءت حالتهم المادية وأصبحت حياتهم شبيهة بحياة البهائم مما يضطرهم إلي الكفاح في سبيل الحصول على حقوقهم .

ان الشرائع المانعة للاعتصاب وإرهاب الشرطة لا يزيل هذا الاشمئزاز ، فهذه الوسائل التى لم تجد نفعا في سائر البلاد لا تأتى بالنفع في مصر أيضا .

فيجب أن تسن القوانين بقصد وضع حد لمطامع الاستثماريين وصيانة مصالح العمال الحيوية والمحافظة عليها » .

وفي ٢٥ ابريل عام ١٩٢٥ أضرب عمال جمسر جان بالزقازيق الرجال والنساء عن العمل وكانوا قد تقدموا قبل الإضراب بعريضة جاء فيها :

« نحن عمال جمسر جان البالغ عددنا ألف وخمسمائة رجل وثلاثمائة امرأة نحتج على مساعدة رجال الإدارة لشركة جمسر جان ضدنا واخرجنا من أشغالنا بالقوة الجبرية يوم ٦ ابريل عام ١٩٢٥ الساعة ٢ والنصف مساء وذلك لامتناعنا عن استلام أجورنا عن شهر مارس سنة ١٩٢٥ لسبب احضار دفاتر جديدة من الشركة تزعم فيها اننا عمال باليومية من أبريل ١٩٢٥ لتضيع علينا حقوقنا في المكافأة عن خدمتنا التي لا تقل عن ٣٥ سنة لكثير منا وأقل مدة ٥ سنوات للسيدات ، وقد قدمنا شكوى إلي وزير الداخلية والحقانية وإلي مدير الشرقية ورفعنا إليهم طلباتنا فنرجو من ولاة الأمور إسعافنا بحفظ حقوقنا بدلا من هلاكنا ونحن أصحاب عائلات » . ووقع على هذه العريضة باسم ألف وثمانمائة عامل وعاملة علية أحمد وحمد إبراهيم - وهى أول حركة إضرابية عمالية تظهر على رأسها عاملة .

الحركة العمالية والانتخابات [لجان الثلاثين] .

المرشحون العماليون موقف اتحاد العمال - موقف التيار الاشتراكى وتشكيل لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وبرنامجها .

لم تعش وزارة الوفد الأولى طويلا نتيجة الصراع بينها وبين الإنجليز والسراى وسقطت وزارة سعد وجاءت وزارة زيور وأجريت انتخابات جديدة وسخر زيور رجال البوليس والإدارة في هذه الانتخابات وعدلت معظم الدوائر الانتخابية وفق أهواء المرشحين الحكوميين وجعل نظام الانتخاب على درجتين - ولكن الوفد لم يترك المعركة وخاضها حتى النهاية وحصل على أغلبية .

ولقد كان للحركة العمالية موقفها في هذه الانتخابات خصوصا وقد تقدم للترشيح باسم العمال اثنا عشر مرشحا .

واهتم اتحاد العمال والذى يقوده عبد الرحمن بك فهمى بهذه الانتخابات ، فوجه محمد أفندى فؤاد السكرتير العام للاتحاد والذى كان يقوم بأعمال عبد الرحمن بك فهمى بعد اعتقاله بيانا إلي العمال في ٢١ ديسمبر جاء فيه :

« أشيع أخيرا أن في النية حل مجلس النواب عاجلا أو آجلا ولا نتعرض الآن لنفى هذه الاشاعة أو تأكيدها ولكن يعنينا منها أن تحفظ حتى لا تضيع الفرصة علينا وأن نؤخذ على غرة منها ولما كان العمال أكبر طائفة في البلد وأكثرها شقاء أصبح من الضرورى الآن إظهار شخصيتها بارزة بعد ما توحدت صفوف العمال والتفافهم حول الاتحاد زهاء مائة وخمسين ألف عامل ومن الوسائل التى سيتخذها الاتحاد لتنفيذ هذه الخطة أن يرشح نوابا في البرلمان عنه من العمال وأنصارهم ومستشاريهم ليرفعوا صوتهم عاليا ويدافعوا عن

مصالح العمال ويطالبوا بتشريع يحميهم وذلك لا يتسنى له إلا إذا قيد العمال أسماءهم ضمن جداول الناخبين ليستطيعوا إعطاء أصواتهم في انتخاب الكفء الذى يمثلهم ، وقد حددت وزارة الداخلية آخر ميعاد يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ فعلى حضرات العمال ومن يناصرهم من غير طائفتهم أن يتوجهوا إلي الأقسام والمراكز التابعين لها أو التى بها محال أعمالهم أو مساكنهم أو عائلاتهم ويسحبوا الاستمارات الخاصة بقيد الأسماء ويعيدوها بعد ملء خاناتها على شرط أن يفعلوا ذلك في قسم أو مركز واحد ونرجوهم أن يخطرونا بأسمائهم وعناوينهم بالضبط وأسماء مشايخ حاراتهم أو عمد بلادهم والأقسام أو المراكز التي قيدوا أسماءهم بها أما النقابات فتجمع هذه البيانات من أعضائها ترسلها في كشف عمومى » .

وهكذا ولأول مرة يشترك العمال كقوة مستقلة بواسطة اتحاد العمال في معركة الانتخابات لانتخاب نواب يمثلونهم داخل المجلس يدافعون عن مصالحهم ويطالبون بتشريع يحميهم .

ولقد تقدم للترشيح باسم العمال اثنا عشر مرشحا - ولقد اعتبرت لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين أن ذلك دليل واضح على أن الطبقة العاملة في مصر قد أصبحت عاملا من العوامل المهمة في السياسة العامة حتى وإن لم يكن هؤلاء المرشحون صادقين في تمثيلهم للعمال .

وفي الوقت نفسه الذى نزل فيه اتحاد العمال المعركة باسم الوفد وكقوة مستقلة فإن التيار الاشتراكى نزل المعركة كذلك - فتكونت لجنة باسم لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وطبعت بيانها الذى صادره البوليس في المطبعة ، وقد ضمنت اللجنة هذا البيان المطالب التى طالبت المرشحين عن العمال باعتباره برنامجهم ، ونص المطالب التى جاءت في هذا البيان كما نشرتها جريدة الحساب هى :

أولا : الاستقلال التام لمصر والسودان بلا قيد ولا شرط .

ثانيا : رفع الرقابة الأجنبية عن المالية المصرية .

ثالثا : إعادة العلاقات السياسية والتجارية بين مصر باعتبار أنها دولة مستقلة وبين جميع الدول على الإطلاق ومنها تركيا وروسيا وبلغاريا . . الخ كما كانت الحالة من قبل الحرب .

رابعا : إجبار الحكومة والمجالس البلدية على مستوى جميع الشركات التى تقوم بأعمال ذات منفعة عامة مثل السكك الحديدية والماء والغاز والترام والكهرباء الخ .

خامسا : احترام كافة الحريات التى نص عليها الدستور وتنفيذ نصوصه مثل : حرية الصحافة - حرية الأفكار - حرية الاجتماعات - حرية الأحزاب . .

سادسا : تنفيذ نصوص الدستور بشأن التعليم الأولى الاجبارى المجاني وتوسيع

نطاق المشاريع الصحية وتعميم المستشفيات في أحياء الفقراء والفلاحين .

سابعا : إلغاء الضرائب غير المباشرة على المواد الأولية الضرورية للمعيشة مثل الخبز والخضار واللحم والماء الخ .

ثامنا : فرض الضرائب على المشاريع والأعمال الوطنية والأجنبية على السواء .

تاسعا : مكافحة أزمة غلاء المعيشة والمسكن .

عاشرا : سن تشريع خاص للعمل .

حادى عشر : جعل يوم العمل ثمانى ساعات تبتدىء وتنتهى في آن واحد .

ثانى عشر : إنشاء مكتب للعمل في وزارة الداخلية مؤلف من موظفين وممثلين للعمال وتأليف لجنة برلمانية للعمل .

ثالث عشر : التأمين على حياة العامل ومستقبله بواسطة المصلحة التى يشتغل فيها سواء كانت حكومية أو أهلية .

رابع عشر : الغاء قانون منع للاعتصامات .

خامس عشر : حماية النساء والأولاد ومنع تشغيلهم ليلا في أى عمل كان من الأعمال

سادس عشر : إنشاء مشاريع حكومية جديدة وتوسيع نطاق المشاريع الموجودة بقصد تشغيل العاملين العاطلين .

سابع عشر : توزيع أراضى الحكومة البور على صغار الفلاحين بعد توصيل المياه اللازمة لها .

ثامن عشر : جعل الانتخابات مباشرة بلا قيد ولا شرط .

تاسع عشر : تسليف الحكومة صغار الفلاحين ما يحتاجون إليه من الأموال بفوائد قليلة جدا وإنشاء مصرف زراعى لهذا الغرض .

عشرون : تعديل الضرائب على الأطيان بقصد تخفيضها على صغار المالكين وزيادتها على كبارهم .

واحد وعشرون : تسهيل رى الأطيان على الفلاحين الصغار الذين يملكون خمسة أفدنة أو أقل مع اعطائهم كفايتهم من الماء .

إلي الفلاحين والعمال

لا تعطوا أصواتكم لأى شخص لا يقبل هذا البرنامج ويعد بتنفيذ » .

لجنة الدفاع

عن حقوق العمال والفلاحين »

وفى ٦ مارس عام ١٩٢٥ وقبل يوم ١٢ مارس نشرت لجنة الدفاع عن حقوق العمال

والفلاحين رأيها في الانتخابات . فنشرت جريدة الحساب في عددها الصادر في ٦ مارس رسالة من أحد أعضاء اللجنة حول الانتخابات - جاء فيها :

« يقوم المندوبون الثلاثون يوم ١٢ مارس بانتخاب أعضاء مجلس النواب ومن الصعب على أى إنسان في مثل الوقت الحاضر أن يعيش الفريق الذى سينال الأكثرية ويفوز على خصمه لأننا لا ندرى - ما الذى قد يجرى في صناديق الانتخاب بعد أن ترمى الأوراق فيها على أن ذلك ليس موضوع كلامنا الآن لأن انتصار أحد الفريقين المتصارعين قد لا يكون له كبير تأثير على مركز العمال في نهاية الأمر إذ إن العمال أنفسهم لم يرشحوا أحدا منهم للنيابة عنهم وهذا لا يعنى أن العمال لا يهتمون بالسياسة العامة وشئون البلاد وما يجرى فيها إذ من المعروف بداهة أن الطبقة العاملة تهتم أكثر من أية طبقة أخرى بتحرير مصر اقتصاديا وسياسيا من نير الاستعمار الإنجليزى ولكن العمال يعرفون حق المعرفة من جهة أخرى أنه ليس بين الفريقين المتطاحنين من يعنى تمام الاعتناء بالدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم ومن يريد الغير حقيقة لهم . وإنا إذا نظرنا إلي أغراض الفريقين المتصارعين نرى أن فريقا منهم يمثل الطبقة العليا وتتفق مصالحه مع مصلحة رءوس الأموال الأجنبية وخصوصا مع الانجليز فهو يود أن يصل إلي الحكم ليحافظ على مركزه الممتاز ومصالحه الخاصة في البلاد .

« أما الفريق الآخر فيمثل الطبقات المتوسطة وأصحاب المهن الحرة ويريد أن يتغلب على خصمه حتى إذا ما تسلم الحكم يسعى لأن يأخذ من الحكومة الانجليزية ما يمكن أخذه فيقوى بذلك مركزه ويعلى شأنه وتصبح مصالحه إذ ذاك ليست أقل أهمية من مصالح أى طبقة رأسمالية في أى بلد آخر وبطبيعة الحال تصبح متكافئة مع مصالح الفريق الآخر .

« والطبقة العاملة تعلم حق العلم ألا فائدة تعود عليها من صراع هذين الفريقين وتناحرهما » .

« فما الذى ننتظره نحن العمال من يوم ١٢ مارس ؟ . . »

« حقا إننا لا ننتظر أمرا عظيما يصح أن يدعى انتصارا في الانتخابات مهما كانت نتيجة هذه الانتخابات ولكن يجوز لنا أن ننتظر نتيجة صريحة على أن نفوذ العمال يتعاظم ويزداد شيئا فشيئا لان مجرد تقدم اثنى عشر شخصا لترشيح أنفسهم عن العمال ووعدهم الطبقة العاملة بأن يمثلوها في المجلس ويدافعوا عن حقوقها مهما كان السبب الذى دفعهم إلي ذلك فإن فيه برهانا واضحا على أن الطبقة العاملة في مصر قد أصبحت عاملا من العوامل المهمة في السياسة العامة » .

« فانتصار هؤلاء المرشحين الاثنى عشر الذين يحق لنا أن نشك في حقيقة إخلاصهم للطبقة العاملة قد يكون له تأثير كبير على موقف العمال لأنه قد يؤول إلى تعزيز مركزهم

الحالى أيضا وهم إن كانوا يطمعون قبل كل شيء بالمنصب وما ينم عنه من فوائد ورغم أنهم يعتمدون على تعضيد الطبقة الخاصة التى لا شأن لها مع طبقة العمال العامة لكن مجرد اعطاء المندوبين أصواتهم لهم يدل على حقيقة المركز الذى وصلت إليه الطبقة العاملة وعلى حقيقة قوتها مع أنها تظهر لأول مرة على مسرح السياسة » .

« فإذا دافع هؤلاء المرشحون عن مصالح العمال الحقيقية من على منصة المجلس النيابى بعد فوزهم فإن الطبقة العاملة تعرف كيف تخلص لهم وتكون شاكرة لعملهم ولكن إذا نسوا – بعد وصولهم إلي المجلس – من الذى أوصلهم إليه وماذا أوصلهم إليه فإن ذلك وإن ساء العمال وقتيا إلا أنه يعود بالفائدة عليهم لأنه يفتح أعينهم نحو حقائق كثيرة لا تزال غامضة أمامهم ويعلمهم بأن يكونوا في المستقبل أكثر انتباها ويقظة فينتخبون أصدقاءهم الحقيقيين .

« وإننا نتمنى على كل حال الفوز والنجاح لهؤلاء المرشحين الاثنى عشر كما أننا متأكدون أن المندوبين الثلاثين سيعطونهم أصواتهم وأن من واجبنا كعمال أن ننبههم إلي أن الطبقة العاملة معهم ما داموا هم معها » .

وهكذا كان موقف الاتجاه الاشتراكى في الحركة العمالية ، لم يكن معارضا للاشتراك في المعركة وإن لم يكن له مرشحون ولكنه يؤيد المرشحين الذين يقبلون البرنامج السابق وكما أن هذا الاتجاه رغم عدم ثقته في المرشحين باسم العمال فإنه دعا إلي انتخابهم للأسباب التى أوضحها في بيانه وموقف هذا الاتجاه من الانتخابات ومن قبل من فتح باب المناقشة في موضوع إنشاء حزب للعمال والفلاحين يمثل بداية للتخلى عن الانحراف اليسارى الذى وقع فيه حزب عام ١٩٢٤ وخصوصا تقديراته اليسارية بالنسبة للحركة الوطنية ولإمكانية الاستفادة من سيادة بعض الأوضاع الديمقراطية .

حركة تكوين النقابات بعد نكسة الإسكندرية :

إن حركة تكوين النقابات كأسلحة في أيدى الطبقة العاملة للدفاع عن مصالحها ضد استغلال رءوس الأموال لم تتوقف بعد نكسة الإسكندرية ويرجع ذلك إلي :

أولا : أن الحركة العمالية نشأت في أحضان حركة الكفاح الوطنى ضد الاستعمار واكتسبت قوة منها .

ثانيا : ومن هنا فإن حزب الوفد وعلى رأسه سعد زغلول باشا رأى أنه إن اصطدم بالطبقة العاملة (وهى أكثر الطبقات الشعبية قابلية للتنظيم حتى آخر الشوط) فإن ذلك سيفقده الكثير .

ثالثا : إن الطبقة العاملة المصرية قد تدربت منذ بداية القرن على التنظيم والعمل الجماعي بمختلف الوسائل القانونية وغير القانونية وأن قيادة التنظيم النقابى بدأت تنتقل نهائيا إلي قيادات عمالية مصرية .

رابعا : إن أصحاب رءوس الأموال قد ازدادت حدة استغلالهم للعمال المصريين الأمر الذى فجر سخطهم في استمرار الحركة الاضرابية في الصعود ثم استمرارهم في فرض تنظيماتهم النقابية الخاصة للدفاع عن حقوقهم .

وفي ابريل عام ١٩٢٤ تكونت نقابة جديدة لعمال شركة الملح والصودا ، وقد تكونت هذه النقابة بمساعدة نقابة عمال الورش الأميرية والأهلية بالإسكندرية فقد اتخذ مجلس إدارة هذه النقابة قرارا في ١٠ ابريل ١٩٢٤ باعتماد مبلغ ٢٠٠ قرش صاغ لعمل مكتب خاص لنقابة عمال شركة الملح والصودا المصرية ولإحضار أدوات مكتبية ، وقد خاضت هذه النقابة الوليدة نضلا من أجل مطالب العمال وتوصلت في ٢٥ مايو عام ١٩٢٤ إلي اتفاق عقد بين شركة الملح والصودا وبين سعادة محافظ الإسكندرية بصفته نائبا عن العمال وتضمن هذا الإتفاق أربع عشرة نقطة من أهمها : « أن تكون ساعات العمل داخل الورشة ٨ ساعات يوميا بدلا من ٩ – حساب ساعات العمل الزائدة (الاضافية) باضافة ٢٠ ٪ – زيادة أجور العمالة والشفالة ٢٠ ٪ – إذا مرض العامل يعالجه طبيب الشركة مجانا ويصرف له أجر ستة أيام كاملا ونصف أجر عشرين يوما بعد ذلك » . إلى جانب مكاسب أخرى خاصة بالتعويض في حالة الإصابة والوفاة . . الخ .

وفي ١٦ ابريل عام ١٩٢٤ تكونت نقابة « لأصحاب » وعمال وسائقى السيارات بمديرية البحيرة وأصدرت قانونها الأساسى في أول يونيو عام ١٩٢٤ .

ونشط اتحاد النقابات في هذه الفترة على نطاق القطر كله وتمكن من تنظيم عدد كبير من النقابات وإعادة تنظيم النقابات التى انحلت ومن أهم النقابات التى أعيد تنظيمها في هذه الفترة « نقابة السكك الحديدية وورش الحكومة » والتى عقدت جمعيتها العمومية في ٢٤ اكتوبر ، وقد اشترك فيها عمال السكك الحديدية بمختلف أقسامها وعمال الترسانة بكل أقسامها وعمال المطبعة الأميرية بكل أقسامها وعمال مطبعة السكك الحديدية بكل أقسامها .

ونظم الاتحاد عشرات النقابات في الأقاليم فتكونت حوالى ١٨ نقابة انضمت كلها للاتحاد ، وفى الإسكندرية تكونت من جديد – نقابة لعمال المخابز الأفرنجية ونقابة للعمال والكيالين بمينا البصل ونقابة لعمال المخابز الوطنية وكونت كذلك نقابة لعمال البحر

ونقابة لعمال المعمار بالرمل ونقابة لخريجي مدارس الصناعات ونقابة لعمال مدرسة محمد على الصناعية ونقابة لعمال النقش والزخرفة بالقاهرة ونقابة عمال الكنس والرش ولعمال المذبح ولعمال عربات النقل .

وتكونت نقابة لعمال السكر بأرمنت ونقابة للعمال والصناع بالفشن وفي المنصورة تكونت عشر نقابات للعمل بالمحلات التجارية والكيالين والنجارين والاسطرجية ولعمال السكة الحديدية ولورش مروخ ولعمال المدابغ وللنقاشين وللسقايين ولعمال الحلاجة .

ولقد جاء تكوين هذه النقابات فى هذه الفترة تاكيدا لإصرار الطبقة العاملة على الاستمرار في التنظيم في مواجهة رأس المال المتحد في اتحاد الصناعات المصرى - والذى تكون في هذه الفترة - ولكن في الوقت نفس قاد أغلب النقابات عناصر من أبناء الطبقة المتوسطة ومن المثقفين المصريين وخصوصا من بين المحامين الذين كان لهم النفوذ الأكبر داخل التنظيم النقابى بحكم تصديهم للدفاع عن العمال وحركتهم وهم يواجهون أجهزة السلطة .

لقد اكتسب العمال حقهم في وجود تنظيمات تدافع عنهم وتقودهم في عملية الصراع اليومية مع رأس المال بقوة كفاحهم طيلة هذه الفترة وليس بقوة القانون ، ولم يتخل العمال عن حقهم هذا في التنظيم رغم كل ألوان القهر والبطش والاضطهاد . لم يكن المهم وقتها كما يبدو من على رأس الاتحاد ، ولكن كان المهم ان تستمر المنظمات النقابية وأن يتعلم العمال خلال مسيرتهم وبخبرتهم من يختارون ليقود هذه المسيرة .

* * *

* *

*

الفصل الرابع

من ١٩٢٥ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

في نوفمبر ١٩٢٤ وبعد حادث مقتل السردار سقطت وزارة "سعد زغلول" أول وزارة وفدية ، وشكل "أحمد زيور" رجل الانجليز والسراى أول وزارة انقلابية على الحياة الدستورية ، وجاءت وزارته ممثلة لمصالح رأس المال الأجنبي وكبار الملاك المصريين ورجال البنوك . وكانت الحركة العمالية رغم الضربة التي وجهتها إليها حكومة الوفد في أوائل عام ١٩٢٤ عندما حلت الحزب الشيوعي المصرى والاتحاد الأول لنقابات العمال "الاتحاد العام للنقابات" وألقت بقادة هذا لاتحاد في السجن - كانت الحركة العمالية قد استعادت وجودها كما شرحنا في الفصل السابق . . .

ولكن حكومة زيور وجهت ضرباتها العنيفة إلي الحركة العمالية ورموزها ومنظماتها . وكما رأينا في نهاية الفصل فإن الحركة العمالية لم تستسلم للإرهاب وقوانينه . وكان زيور قد أصدر قوانين قيدت الصحافة ووسائل التعبير ، وأصدر قانونا جديداً للانتخابات حرم به ٦٠٪ من جماهير الشعب من حقها في اختيار ممثليها ومستبعدا وبصفة خاصة جماهير الفلاحين والعمال ؛ ولكن الشعب تحدى زيور وحزبه - حزب الاتحاد - وجاءت نتيجة الانتخابات صدمة للرجعية وللانجليز إذ حصل الوفد على أغلبية ساحقة ، فلجأ زيور إلي حل البرلمان الجديد من أول يوم . . وفتحت السجون أبوابها لتستقبل المئات من الوفديين ومن الشباب المناضل ومن قادة الحركة النقابية والعمالية . . . وفي أول أغسطس ١٩٢٥ لقى انطون مارون أول سكرتير لاتحاد النقابات العام أول اتحاد لعمال مصر حتفه في سجون زيور .

وسحقت بعنف الحكومة "الزيورية" كل الاضرابات العمالية من أجل زيادة الأجور مثل إضراب عمال الفحم بالاسكندرية وصيادى الاسماك في دمياط . وفي ظل هذا الحكم الإرهابي دبرت حركات استفزازية ضد كثير من العناصر النقابية القيادية تحت شعار محاربة الشيوعيه . . . واغتيل كثير من المناضلين في الظلام بواسطة المخابرات البريطانية والبوليس السرى . . ونفى عدد كبير من البلاد من الذين عملوا في المجال العمالي . . .

وفي ظل ديكتاتورية زيور عانت الحركة النقابية الكثير ، وتفككت نقابات كثيرة وتبعثرت أو دخلت دائرة الظل . . . ولم يكن عدلى والأغلبية الوفدية في البرلمان يعطفون على الحركة النقابية ، فلقد أظهروا كراهيتهم لكل نشاط بين صفوف الطبقة العاملة وقاوموا كل المحاولات لإحياء النشاط النقابي الذى كان قوة مضافة للحركة الوطنية .

ولكن منذ صيف ١٩٢٦ بدأت بعض الصحف المصرية تولى اهتماما خاصا بالمسائل العمالية فنشرت مقالات عن سوء مساكن العمال وعن انحطاط أجورهم وقسوة معاملة أصحاب الأعمال لهم . . وارتفعت أصوات من جديد تطالب الحكومة بالتدخل وإلا عادت الشيوعية بسبب سوء الأحوال الاقتصادية . وفي البرلمان تشكلت لجنة لوضع قانون لحماية العمال وتأمينهم ، وتحمس لهذا عدد من النواب الوفديين الذين كانوا يطلقون على أنفسهم " ممثلى العمال " وكان عدد منهم قد عمل مع عبد الرحمن فهمى في الاتحاد الثانى للعمال الذى تشكل بقيادة الوفد بعد سحق الاتحاد الأول .

وفي هذه الفترة شهدت البلاد مجموعة من الإضرابات العمالية والتهديد بالإضراب . فعمال ترام القاهرة والذين كانت لهم نقابة حسنة التنظيم هددوا بالإضراب إن لم تستجب إدارة الشركة لمطالبهم ، وكما أضربت عن العمل مجموعة صغيرة من العمال في عدد من الصناعات ، ومن أشهر الإضرابات التى حدثت في عام ١٩٢٦ إضراب عمال المطابع ، وقد بدأ الإضراب عندما طلب أصحاب مطبعة وادى النيل من أحد زعماء العمال تسليمهم الجريدة الأسبوعية التى كان يصدرها ، وعندما رفض تسليمها فصلوه من عمله ، فأضرب عمال المطابع احتجاجا على فصله .

وفى هذه الفترة أجريت انتخابات تكميلية في منطقة عمالية بمدينة الإسكندرية – وهى منطقة مينا البصل – فلم يعط جماهير العمال أصواتهم للمرشح الذى ذكاه الزعيم سعد زغلول واعطوا أصواتهم للدكتور محجوب ثابت * والذى كان يتزعم اتحادا نقابيا في القاهرة وهو من قدامى المناضلين في الحزب الوطنى . وبعد أن فاز الدكتور محجوب ثابت في الانتخابات أعلن أنه سيعمل من أجل تكوين حركة عمالية عامة في البلاد وسينظم لها فروعا في كل الاقاليم ، وسيصدر جريدة تنطق باسمهم ، وأعلن أن هذه الحركة ستعمل في نطاق القانون ، وأنه سيدعو إلي عقد مؤتمر تأسيسى لهذه الحركة . ولقد أيد دعوة الدكتور

---

* الدكتور محجوب ثابت من شخصيات الحزب الوطنى التى استمرت على صلة بالحركة العمالية – وفي ١٩٢٣ كان من الشخصيات القائدة لنقابة الصنائع اليدوية ولعمال المطابع المصرية – ولقد أحتج في هذا العام على التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات وحرمت الإضراب على المستخدمين في المصالح ذات النفع العام وجاء في احتجاجه : « بديهى أن التوسع في سن القوانين الجنائية الخاصة بإضراب العمال من العمل عقيم في ذاته لا ينتظر منه إلا محق روح الرقى الصناعى والنهضة القومية والحرية في البلاد خصوصا ، وأمامنا التجارب الأليمة والنتائج الوخيمة التى أثبتتها سجلات التاريخ الخاصة بالعمل والعمال عندما قيدت روما وأثينا عمالها المسترقين بأسوأ القيود وأضيق الأنظمة وكانت مغبة هذا تدهور الصناعات والحضارة فيها وفيمن حذا حذوهما من البلاد الأخرى سواء في القرون الوسطى أو التى تلتها . وفضلا عما تقدم فإن المشاهد الآن من روح العصر لدى جميع الأمم الناهضة أن تيار المجهودات التشريعية والمؤتمرات الدولية والمعاهدات القومية والقوانين الاجتماعية أنها كلها تتجه إلي وجهة عمرانية واحدة هى التى تلفت إليها نظر الحكومة إذ فيها ترقية جميع الأنظمة بالعمال والعمل بجميع الوسائل الممكنة وهو ما ننتظره ونترقبه باسم الحق والعدل والإنسانية » نشر البيان في جريدتى الأخبار والمقطم بتاريخ ١١ ، ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ .

محجوب ثابت تلك في هذه الفتره أعداد كبيرة من العمال وكان من بينهم عناصر عمالية من حزب الوفد والتى كانت تطالب بالتشدد مع الانجليز والرجعية .

ولقد ذكرت الينور بيرنز في كتابها الاستعمار البريطاني في مصر شيئا عن إضرابات هذه الفتره :

« كانت هذه الحالة - تقصد الكتابة ظروف العمل والأمور السيئة - باعثا لسلسلة من الإضرابات في سنة ١٩٢٧ امتدت من صناعة إلي أخرى ومن منطقة إلي منطقة ثانية فهؤلاء عمال المياه والنور في الاسكندرية وعمال النقل بالسكك الحديدية ونساجو الحرير في القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس ببورسعيد وعمال الترام في الاسكندرية يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالأجور . نجح العمال في الحصول على بعض المكاسب . وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ماتزال النقابات صغيرة ومبعثرة ومن أكبرها (اتحاد) عمال ترام الاسكندرية [لاشك أنها تقصد نقابة عمال ترام الاسكندرية] وأعضاؤها الفان ثم إن هناك اتحادات كثيرة ولكنها صغيرة كاتحاد الحلاقين وسائقى العربات الخ . وهذه ماتزال تجاهد منعزلة بعد أن انفض اتحاد النقابات . في خريف عام ١٩٢٧ قتضت الحكومة على محاولة عقد مؤتمر عام للنقابات غير أنه تكون اتحاد جديد في ١٩٢٨ وعدد أعضائه سته آلاف شخص » . *

والاتحاد الأخير الذى أشارت إليه الكاتبه - هو اتحاد تأسيس في عام ١٩٢٨ وكان سكرتيره " الاستاذ أحمد اسماعيل " وهو ثالث اتحاد لعمال مصر ، وكان على صلة بمؤتمر النقابات البريطانية ، وانضم إلي الاتحاد الدولي للنقابات بامستردام وحضر مؤتمره الخامس في استكهولم بالسويد .

هذا الاتحاد بدأت عملية تأسيسه خلال عام ١٩٢٧ ، وعندما وصلت حكومة الوفد إلي الحكم برئاسة مصطفى النحاس باشا في مطلع عام ١٩٢٨ نشط مستشارو النقابات الوفديين داخل هذا الاتحاد ، إلي أن سقطت الوزارة الوفدية وتولى الوزارة حزب من أحزاب الاقلية ، حزب الأحرار الدستوريين برئاسة محمد محمود باشا فصعد نجم محجوب ثابت الذى كان صديقا لمحمد محمود (ثم ساءت العلاقات بيهما بعد ذلك) وعاونه في الوصول إلي رئاسة الاتحاد سكرتيره أحمد إسماعيل والذى أستصدر قراراً من مجلس الإدارة باختيار الدكتور محجوب ثابت مستشارا عاما للاتحاد . ودب صراع عنيف بين المستشارين الوفديين وأحمد إسماعيل وخاصة مع أحمد محمد أغا الرئيس الوفدى للاتحاد

وقد انتهت هذه الصراعات " الحزبية " إلي ضياع ثالث اتحاد لعمال مصر ، وإن كانت هناك نتيجة هامة لهذا الصراع هى نمو اتجاه عمالى يدعو إلى استقلالية أى حركة عمالية وأى تنظيم عمالى عن النشاطات الحزبية - فكل نشاط حزبى إنما يضعف كل نضال

---

* الينوربيرنز الاستعمار البريطانى فى مصر - ترجمه أحمد رشدى صالح - ص.٥

من أجل وحدة الصف العمالي المناضل ، ومن أجل قيام تنظيمات موحده وصلبة لا تعرف غير التقدم إلى الأمام من أجل مطالب العمال لكسب الحقوق لهم ومواجهة أعدائهم من ملاك رأس المال وأصحاب المشروعات المتحدين في اتحاد الصناعات .

ولاشك أننا نسجل هنا مع أمين عز الدين ملاحظة عن هذه الصراعات التي جرت داخل الاتحاد العام وداخل عدد من النقابات الكبرى إنها : " لم تكن انعكاساً لخلافات في صفوف الجماهير العمالية ، ولم تكن صراعات من أجل مزيد من الحقوق أو المكاسب الاقتصادية للطبقة العاملة . بل كانت في حقيقة الأمر ، معارك فوقية منقطعة الصلة تماما عن المطالب والأماني اليومية للعمال ، ولكنها أدت بالتأكيد إلى ضياع الكثير من هذه المطالب وتبديد الكثير من تلك الأماني . " *

وفي هذه الفترة وتحت ضغط ازدياد النشاط النقابي العمالي والإضرابات المتعددة ولوجود رأى عام يطالب بضرورة صدور تشريعات عمالية تحفظ للعمال حقوقهم عند أصحاب العمل وتفرض معاملتهم المعاملة الإنسانية اللائقة بالإنسان في القرن العشرين . وهكذا فإنه في يناير ١٩٢٧ أثير في المجلس النيابي ضرورة إعداد تشريع عمالي وإنشاء مكتب للعمل ، وعرض على المجلس تقرير لجنة العمال والشئون الاجتماعية ، وفي الشهر نفسه تقرر تشكيل لجنة برلمانية تسافر لأوروبا لدراسة شئون العمل والعمال ، وللقيام بزيارة المصانع هناك وتفقد حالة العمال الأوروبيين في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ولدراسة قوانين العمل والعمال بها للاسترشاد بها لوضع التشريعات العمالية بما يلائم البيئة المصرية وكان من أبرز الشخصيات البرلمانيه في هذا العمل النائب الوفدي حسن نافع . **

وفي يوليو ١٩٢٧ أصدر البرلمان قراره بتشكيل لجنه لإعداد تشريع عمالي ورأس هذه اللجنة عبد الرحمن رضا (باشا) وكيل الحقانية (العدل) ، وتشكلت اللجنه من أعضاء في البرلمان ورجال القانون والإدارة وبعض خبراء القانون والأعمال بهدف بحث حالة العمال بصفة عامة لوضع تشريع خاص بهم ويكون لهذه اللجنة حق النظر في إنشاء مكتب للعمل.

وإزاء هذا النشاط التشريعي والذي جاء نتيجة ازدياد النضال العمالي وانتعاشه ، دخل اتحاد الصناعات المعركة بشكل سافر ليحول دون سن أي قوانين عمالية - وأعلن أنه في حالة سن أي قوانين عمالية فيجب وأن تصدر هذه القوانين تدريجيا كما يجب حمايتها من خطر الآراء الفقهية " الهدامة " .

وفي نوفمبر ١٩٣٠ أنهت لجنة رضا أعمالها ووضعت مشروعا تضمن ١٠٢ نصا

* تاريخ الطبقة العاملة المصرية - منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ - أمين عز الدين ص ٢٩٣ .

**كان الأمر نفسه قد عرض على البرلمان في ٢٥ يناير ١٩٢٥ لإيفاد لجنة برلمانية إلى أوروبا .

رتبت فى ثمانية عشر فصلا شملت أغلب موضوعات قانون العمل فمن بيان الغرض من القانون إلى تعريف عقد العمل والتزامات طرفى العمل أصحاب أعمال وعمال ثم تحديد مدة العمل القانونية والحماية الواجبة للاحداث والنساء والأجور والتوفيق والتحكيم والنقابات وانقضاء عقد العمل وفسخه وبطلانه والإجازات المرضية والوفاة ولوائح العمل فى المصانع والصناعة المنزلية وشروط الصحة والأمن التى توفرها فى المصانع وإصابات العمل والأمراض الناشئة عن العمل ومايترتب عليها من تعويضات وأفرد المشروع فصلا لمكتب العمل الذى اقترح إنشاؤه بوزارة الداخلية مبينا أعماله واختصاصاته . *

وكان اتحاد الصناعات عند تكوين لجنة رضا وازدياد النشاط من أجل استصدار تشريعات عمالية قد أبدى معارضة شديدة لهذا النشاط باعتباره نشاطا يتم فى زمان غير زمانه . . وكان الاتحاد قد وضع مجموعة من " الشروط " يجب الالتزام بها عند سن أى تشريع عمالى :

١ – أن يسبق صدور القوانين إنشاء مكتب للعمل به إخصائيون يعهد إليهم قبل سن أى قانون أن يقوموا بأبحاث عن الظروف الصحيحة للعمل فى كل صناعة وفى كل منطقة (وهدف اتحاد الصناعات من وضع هذا الشرط هو أن يطول أمد هذه الأبحاث) .

٢ – أن ينشأ مجلس للعمل يضم ممثلى الطرفين .

٣ – ألا ينفذ أى قانون عمالى إلا بعد فترة يستعد خلالها أصحاب الأعمال لإعمال التشريع .

٤ – ألا يكون للتشريع العمالى أى أثر رجعى (بمعنى أن المكافآت عن نهاية الخدمة لا تطبق إلا من تاريخ صدور القانون دون الاعتداد بالمدة السابقة) .

٥ – ألا تفرض الحكومة أعباء جديدة من حيث الصحة والوقاية قبل تعديل اللائحة الجمركية .

٦ – ألا تنقل التشريعات الأجنبية ، بل يجب عند وضع التشريع أن نراعى مستوى عقلية العمال وقوتهم الإنتاجية والمقدرة الماليه لأصحاب الأعمال .

٧ – أن تخطو الحكومة خطوات قصيرة فى التشريع العمالى فتبدأ بأمس القوانين وأسهلها تطبيقا .

وألف اتحاد الصناعات لجنة لمباحثة المسئولين ، وللتدخل فى اللجنة الحكومية للعمل (مكتب العمل) .

انتهى الصراع بين هؤلاء الذين أرادوا منذ عام ١٩٢٤ بالعمل من داخل المجلس النيابى استصدار تشريع عمل حديث وهؤلاء الذين كانوا ضد أى استصدار لمثل هذا التشريع ، انتهى هذا الصراع إلى انتصار الأخرين ، وذلك نتيجة لتفكك الحركة النقابية

---

* ملحق رقم [٣] النص الكامل لمشروع لجنة رضا .

العماليه فى نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات وعدم وجود تنظيمات نقابية قوية وجيدة التنظيم وقادرة على خوض مثل هذه المعركة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اتحاد أصحاب الأعمال وسيطرتهم الكاملة على جهاز الحكم طيلة الفترة الممتدة من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٤ وحكمهم البلاد " بالنار والحديد " . . حكومة اليد الحديدية ، حكومة محمد محمود باشا ثم حكومة "جلاد الشعب" إسماعيل صدقى باشا وهو فى الوقت نفسه رئيس اتحاد الصناعات ، وهكذا كانت النتيجة أن وضع مشروع لجنة " رضا " على الرف ، ولم ينفذ غير اقتراح اتحاد الصناعات الخاص بإنشاء " مكتب العمل " وألحق بأدارة الأمن العام ، وعين مديرا له الإنجليزى مستر جريفز . . . وهذا ، كما أصدرت الحكومة اللائحة الجمركية لحماية مصلحة الطبقة الرأسمالية الجديدة .

ورغم كل الضغوط استمر النضال العمالى ، ولم يقتصر على مجرد النضال من أجل مطالب عمالية ضيقة بل إنه التحم التحاما قويا - كما كان الحال فى سنوات ثورة ١٩١٩ - بالنضال الوطنى ضد الاستعمار والنضال من أجل الحرية والديمقراطية .

* * * * *

النضال النقابى العمالى

من ١٩٣٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثالثة

حركة الصراع الطبقى - الإضرابات العمالية

التنظيم النقابى - حركة إنشاء النقابات

وعلاقة التنظيم النقابى بالأحزاب السياسية

التشريع العمالى ، والمنظمات الحكومية لشئون العمل والعمال

[١] حركة الصراع الطبقى - الإضرابات العمالية

سقطت وزارة محمد محمود باشا - وزارة اليد الحديدية أمام مقاومة الشعب ، وجاءت وزارة إسماعيل صدقى باشا رئيس اتحاد الصناعات ، وقامت المظاهرات ضد حكومة إسماعيل صدقى فى جميع أنحاء البلاد وسالت فيها دماء كثيرة ، وقاطع الشعب انتخابات صدقى ودستوره الرجعى ، وكان للحركة العمالية دور بارز فى هذا النضال الشعبى ، وفى كثير من الإضرابات العمالية لم تقتصر حركة العمال على المطالب الاقتصادية بل تعدتها إلى العمل السياسى والعنيف ضد الحكم الرجعى لعميل الإستعمار والسراى .

ومن هذه الإضرابات العمالية التى بدأت سياسية إضراب عمال العنابر بالسكك الحديدية والذى بدأ يوم ١٤ مايو ١٩٣١ ، اليوم الأول من أيام الانتخابات الصدقية - ونشبت معركة هائلة بين رجال البوليس والعمال واستخدم العمال الحجارة والكرات الحديدية وأطلق البوليس الرصاص ، وقتل من العمال أكثر من ستة عشر عاملاً منهم ثلاث نساء وطفل وجرح أكثر من ١٢٠ ، كما أصيب عدد كبير من رجال البوليس ومنعت الحكومة أسر العمال من تسلم جثث الشهداء وقامت هى بدفنهم سرا فى مكان غير معلوم - وألقى القبض على عدد كبير من العمال قدم منهم إلى محكمة الجنايات مائة وعشرون عاملا وأصدرت محكمة الجنايات حكمها على العمال فى أول فبراير ١٩٣٢ ، كما قامت مصلحة السكك الحديدية بفصل أعداد كبيرة من العمال (بلغ عددهم ٤٧٧ عاملا) لاتهامهم " بالوفدية " ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقى باشا . *

وفى أغسطس ١٩٣٢ أضرب عمال جباسات البلاح مطالبين بتحسين أحوالهم واستمر إضرابهم أحد عشر يوما ، وفى اليوم العاشر للإضراب أحضرت الشركة عمالا آخرين من بورسعيد والقاهرة ليحلوا محل العمال المضربين ، وحاول البوليس إخراج

---

* البلاغ ١٦ / ٢ / ١٩٣٢

العمال المضربين من مساكنهم بالقوة ولكنهم رفضوا لأنهم يسكنونها بمقتضى اتفاقات مع الشركة منذ ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ وقد استخدمت الحكومة أساليب غاية فى القسوة مع العمال وشردت زعماءهم . *

وفى أكتوبر ١٩٣٢ أضرب عمال النقل بميناء البصل بالإسكندريه واشترك فى هذا الإضراب قبانيه ووزانون وحمالون وكانت مطالب العمال المضربين هى العودة إلى نظام الأجور القديمة حيث كانت أجورهم قد خفضت من ٢٦ للرئيس إلى ٢٢ قرشا ومن ٢٢ قرشا للحوذى إلى ٢٠ قرشا وتدخل البوليس ، ولم يدم الإضراب طويلا بسبب عودة عدد من العمال المضربين إلى العمل . **

ورغم إستخدام العنف المتناهى القسوة مع العمال المضربين فإن موجة الإضرابات لم تتوقف . . فعمال النقل الذين كان يحتلون موقف الصدارة فى الحركة الإضرابية عام ١٩١٩ عادوا ليحتلوا هذا الموقف ففى ٣ يونيو ١٩٣٣ أضرب عمال شركة سيارات ثورنيكروفت – وكان قد أضرب قبل ذلك عن العمل فى ٢٠ مارس ١٩٣٣ . وكانت مطالبهم تحديد ساعات العمل بثمانيةساعات ومع تعديل نظام الجزاءات وإعادة النظر فى أمر تخفيض أجور العمال بنسبة ١٠ ٪ ، وطالبوا بتغيير جدول الأجور الذى حدد أجر السائق بسبعة جنيهات فى الشهر وأجر الكمسارى باربعة جنيهات وقدم العمال مقارنة بين أجور تلك الشركة وأجور عمال النقل فى شركات أخرى . مثلا شركة هليوبوليس والتى كانت تتراوح بين ٢٠ ، ٢٦ قرشا في اليوم وفى شركة مصر الجديدة كانت تتراوح بين ١٦ ، ٢٢ ، ٢٧ قرشا فى اليوم وفى شركة سيارات الإسكندرية كانت تتراوح بين ١٨ ، ٢٥ قرشا فى اليوم.

وقد بدأ العمال إضرابهم *** عندما قررت الشركة نقل ١٠٤ عمال من كادر الشهرية إلى كادر اليومية وطالبتهم الشركة بالعودة للعمل خلال ٤٨ ساعة للعمل وإلا إعتبروا مستقيلين وعين بدلا منهم .

واستمر العمال فى إضرابهم وقررت الشركة تسيير عربات الأوتوبيس فى اليوم السابع من يونيو بعمال جدد بحراسة البوليس . وفى ٧ يونيو خرج العمال فى مظاهرة إحتجاجا على هذا التصرف ، وقاد المظاهرة عامل يونانى ، واصطدم البوليس بالعمال المتظاهرين وألقى القبض على عدد منهم وأودعوا السجن بتهمة الاعتداء على حرية العمل وللاشتباه والتحرى . * *** *

---

* الاهرام ٢٧ / ٢ / ١٩٣٢ – جاء فيه تعليق الأهرام على الاضراب القول " فعسى أولو الأمر أن يتدخلوا في المسألة ليحلوها بما يرضى العدل .

** الجهاد ، والمقطم ، البلاغ – ١٩ أكتوبر ١٩٣٢ .

***الاهرام والجهاد – ٤ يونيو ١٩٣٣ .

**** الاهرام ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ يونيو ١٩٣٣

وفى الوقت نفسه اجتمعت لجنة النقل المشترك وقررت تخفيض ساعات العمل وعدم تخفيض الأجور ورفع مستوها ووضع جدول جديد للجزاءات وإعادة العمال إلى كادر الشهرية بحيث يتقاضون مرتباتهم كاملة . ولم تقبل الشركة هذه القرارات ، واستمر الإضراب ، وإعتبرت الشركة أن العمال المفصولين مفصولون نهائيا . وفى هذا الوقت وجدت حركة بين الجمهور لمساعدة العمال المفصولين ، كما أعلنت نقابات أخرى مثل نقابات النقل بالسيارات تأييد الإضراب والمطالب * . وفى هذا الوقت بدأت الشركة استئناف العمل فى يوم ١٧ يونيو وبعد أن أصدر أحد العمال بيانا موقعا منه بإنهاء الإضراب ، كما ألقى القبض على كثير من العمال . . . انتهى الإضراب نهاية مأساوية بعد صراع أربعه عشر يوما ، واعتبرت الشركة العمال كلهم عمالا جددا باليومية وتمت الاختبار ووقع عدد من العمال على ذلك ورفض عدد كبير التوقيع ، ولكن الشركة تمكنت بمساعدة السلطات وبتشغيل العاطلين من تحطيم الإضراب والقضاء عليه . **

وفى يوم ٢٠ يونيو ١٩٢٣ أضرب عمال طرق النحاس بالقاهرة ، وكان عددهم لا يتجاوز الـ ٢٥٠ عاملاً ، وكانت مطالبهم : تعديل فى فئات أجورهم وتخفيض ساعات العمل من الخامسة صباحا حتى السابعة مساء ، ولما كان أجر طرق القنطار قد إنخفض من ١٨٠ قرشا إلى ٢٥ قرشا ، وانتهى الإضراب برفض مطالب العمال .

وشهدت القاهره والإسكندرية فى هذه الفتره إضرابات عديدة متناثرة فى صناعة النسيج وفى النقل وعانى العمال الكثير من القهر والكبت والمعاملة القاسية من قبل الحكومة وأصحاب الشركات - ولكن الموجة الإضرابية سجلت تصاعدا ونموا فى الأعوام التالية وخاصة خلال أعوام ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ . . . .

ففى فبراير ١٩٣٥ أعلن عمال الفحم بميناء الإسكندرية الإضراب عن العمل من ٦ فبراير إلى ٩ فبراير مطالبين بزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل وانتهى الإضراب بانتصار العمال وحصلوا على زيادة فى أجورهم بنسبه ٢٠ ، ٢٥ ٪ وحددت ساعات العمل بتسع ساعات ***

وفى ١٠ فبراير ١٩٣٥ أضرب عمال نقل بذرة القطن بميناء الإسكندرية وكان عددهم ١٢٠٠ عامل لمدة ساعة وتمكنوا من الحصول على زيادة فى أجورهم بنسبة تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ ٪ .

وفى ١٣ يونيو ١٩٣٦ أضرب عمال مصانع الزيت بالإسكندرية مطالبين بتحسين

---

*برقية من سائقى السيارات الأجرة والملاكى موقع بلسمائهم هذا نصها " زملاؤكم عمال سيارات الأجرة والملاكى يعطفون عليكم ويؤيدونكم فى مطالبكم العادلة ويطالبون من الحكومة أن تتدخل فى الأمر بمايكفى تحقيق مصالحكم وبرد الحق إليكم والله معكم "

** الأهرام ١٧ ، ١٨ يونيو ١٩٣٣ .

*** الجهاد - ٧ ، ١٠ فبراير ١٩٣٥ .

شروط العمل فى هذه المصانع ولم يقتصر العمال على الإضراب بل احتلوا المصانع ، وأخرجهم البوليس منها مستخدما القوة وعاد العمال إلى العمل بعد أن وعدوا بتلبية مطالبهم . *

فى ٢٠ يونيو ١٩٣٦ أضرب عمال شركة أقطان كفر الزيات بالاسكندرية ، وكان هذا الأضراب منظما وله قيادة واضحة قدمت مطالب مدروسة بعناية ، ودار الإضراب حول نظام العمل وفترات الراحة والأجور ؛ فطالب العمال بـ ٩ ساعات عمل و٤٥ دقيقة راحة ونصف ساعة إضافى ورفع الأجور من ١٠ قروش يوميا إلي ١٨ قرشا يوميا وتنظيم العمل بالتناوب أثناء العطلة الرسمية وصرف مكافاة الخدمة للعمال وعدم فصل أى عامل لاشتراكه في النقابة ، وبدأت المفاوضات مع العمال المضربين وحصل العمال على بعض من مطالبهم ولكن الخلاف مستمر حول العمال المفصولين فأصحاب العمل كانوا يرون أن عودة العمال المفصولين سيدعم النقابه العمالية وسيزيد من قوة قيادات العمال . **

وفى ٢٧ يونيو ١٩٣٦ أضرب عمال شركة الغزل الأهلية للنسيج بالاسكندرية عن العمل واحتلوا المصنع واصطدم بهم البوليس - وتمكن من تحطيم الاضراب وقبض على ثمانين عاملا من بينهم قادة الإضراب . ***

وفى ٦ يوليو ١٩٣٦ أضرب عمال ترام الاسكندرية عن العمل مطالبين برفع أجورهم وتحسين نظام الخدمه ، ويعتبر هذا الإضراب من أطول إضرابات هذه الفتره ، فقد استمر ٣٦ يوما ، وكما رأى المعلقون فإن الإضراب رغم عدم تحقيقه لأى مكسب من المكاسب فإنه أكد على أن عمال النقل بالإسكندرية مازالوا يملكون تنظيما نقابيا جيد التنظيم ، ولم يتخل عن أى من تقاليده منذ إضراباته القديمة من ثلاثين عاما . . .

وفى ١٣ يوليو ١٩٣٦ عاد عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية إلي الإضراب عن العمل . وبدأ الإضراب مطالبا بعودة العمال المفصولين ورفع الأجور بنسبة ٢٥٪ ومنح العمال فترة راحة كافية يوم الجمعة لتأدية صلاة الجمعة وقاد هذا الاضراب القائد النقابى حامد سليم والذى بدأ الإضراب بدخوله إلي المصنع شاهرا مسدسه وداعيا العمال إلي وقف العمل ، وهكذا بدأ الإضراب عنيفا على نحو لم يحدث من قبل أن يستخدم أى عنف مضاد للعمال . . . وحيث كانت الحكومة القائمة هى حكومة الوفد الذى طالب تجنب العنف مع العمال إلي حد ما . . . وسيطر العمال على المصنع سيطرة كاملة وقطعوا أسلاك الكهرباء والتليفون وقاموا بتحطيم بعض الآلات والماكينات وحضرت قوات الأمن من القاهرة ومعها عدد من المسئولين من إدارة الأمن العام ومن وزارة التجارة والصناعة

---

* المقطم ١٤ يونيو ١٩٣٦ .

** الاهرام ٢١ يونيو ١٩٣٦ .

*** السياسة ٢٨ ، ٣٠ يونيو ١٩٣٦ .

وطلبوا التفاهم مع العمال ، ولكن حامد سليم رفض التفاهم معهم وطلب استدعاء عباس حليم ليتفاهم معهم نيابة عن العمال . . . وعندئذ هجمت قوات البوليس والهجانة والجيش على المصانع وقامت معركة رهيبة بينهم وبين العمال وقتل أحد العمال وجرح المئات . . وأثناء الليل هرب حامد سليم ولجأ إلي بيت عباس حليم ، وسيطرت القوات على المصانع واعتقلت عددا كبيرا من العمال . . . ولم ينتظم العمل إلا بعد أربعة أيام . . . ويبدو أن عباس حليم قد تخلى عن العمال مما اضطر حامد سليم أن يذهب إلي أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة ، والذى نصحه بدوره أن يسلم نفسه للنائب العام ، وحوكم العمال وحكم على عشرات منهم بالسجن . * وفصلت أعداد كبيره .

وأمام ازدياد الموجة الإضرابية وعنفها خلال السنوات ١٩٣٣ حتى ١٩٣٦ والتى قدمنا نماذج منها أصدرت وزارة التجارة والصناعة في ١٤ يوليو ١٩٣٦ قرارا بتشكيل لجنة تكون مهمتها بحث الأسباب العامة التى التى قد تؤدى إلي الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة والسعى في الوصول إلي اتفاقات من شانها توطيد هذه العلاقات وذلك لحين صدور التشريع المنظم لحالتى العمل والعمال .

** * * *

[٢] النضال من أجل إصدار تشريع للعمل

وشهد عام ١٩٣٨ موجة من الاضرابات والاعتصابات بين عمال الصناعات المختلفة وخاصة بين عمال النسيج الذين بدأ عود نضالهم يشتد ليأخذوا مكان الطليعة مع عمال النقل فى النضال العمالى . وفى منتصف عام ١٩٣٨ شهدت البلاد الإضراب العمالى الضخم الذى قام به عمال النسيج في المحلة . وقد قام هذا الإضراب فجأة وقادته لجنة سرية للاحتجاج على الظروف السيئة التى كان يعمل فيها عمال النسيج فى شركة مصر بالمحلة الكبرى – وحيث كانت أجورهم تتراوح بين ١٥ و٢٥ مليما في اليوم ؛ عن الأجور وساعات العمل في المحلة قال العامل المناضل فكرى الخولى في روايته الرحلة " . . إحنا رايحين نكلم الريس عشان يشغلك معانا . إحنا بنشتغل الأسبوع ده بالليل من الساعة ٨

* نشرت جريدة السياسة في ١٦ يوليو ١٩٣٦ نداء موجها من النبيل عباس حليم إلي عمال شركة السكر جاء فيه " نادانى العمال أثناء حصارهم في الحوامدية وبودى دائما أن ألبى نداء المنادين خصوصا العمال ، ولكنى يعرفون من معالجتى لمشاكلهم في السنوات الطويلة الماضية أن هذا النداء أفضل عندى حينما يكون سابقا على اضطرار ان النيابة أن تدخل في الأمر . فحينئذ يسمح لى موقفهم وعطف الناس على قضيتهم أن ابذل كل مافى استطاعتى لإقناع الحكومة من ناحية وأصحاب الأعمال من ناحية أخرى بالعدالة التى ألمسها فى مطالبهم لتحقيقها وخصوصا في عهد حكومة الوفد الحاضرة التى جعلتها على رأس برنامجها في المؤتمر الوطنى دفى خطبة العرش . فلا يظن العمال أن هذا النداء الذى رن في اذانهم باسمى لم يجد الآذن الواعية التى عرفوها من قبل ، ولكن نصيحتى لهم أن يلزموا الخطة التى انتجناها في الماضى لتحتفظ قضيتهم بمكانتها في نفوس المصريين " .

للساعة ٧ صباحا والاسبرع اللي جاي بنشتغل بالنهار من الساعة ٧ للساعة ٨ بالليل . . احنا بنشتغل على مكن بيغزل القطن . . عملوا لنا قرش صاغ في اليوم ولما نتعلم رايحين يزودونا . . انريس قالنا كده . . . " *

وقد كان هذا الاضراب عنيفا غاية العنف وحطم العمال الالات وبعض الأبنية ، واستخدمت الحكومة قوات الجيش والبوليس في القضاء على الإضراب ، وحدثت مجزرة رهيبة جرح فيها المئات وألقى القبض على ١٥٠ من العمال قدموا للمحاكمة وحكم على خمسين منهم بالسجن ، وقد استمر هذا الإضراب حوالى شهرين . . .

ولكن من الملاحظات الهامة التى يجب أن نسجلها هنا عن التحول الهام في إضرابات هذه المرحلة أن من الإضرابات والمظاهرات ما نظم من أجل مطلب يهم الطبقة العاملة كلها - هذا المطلب هو المطالبة بضرورة إصدار تشريع العمل .

ففى ٨ مايو ١٩٣٨ أعلنت بعض النقابات إضرابا عاما للمطالبة بإصدار تشريع للعمل ، وفى ٩ مايو سارت مظاهرة كبيرة اشتركت فيها نقابات العمال بأعلامها وطافت المظاهرة على مجلس الوزراء والوزارات ودور الصحف والقصر الملكى وقدمت مطالبها :

١ - الاعتراف بالنقابات العمالية .

٢ - إعادة النظر في قانون إصابات العمل .

٣ - مراقبة المجال لتنفيذ تعليمات وقرارات مصلحة العمل .

٤ - تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات .

٥ - حل مشكلة البطالة .

وقد وقع على هذه المطالب نقابات عمال الدخان والأمنيبوس والنجارة والصياغة والنحاس والمناديل والفنادق وعنابر السكة الحديد والطباعة والنور والمخابز والأندية والزخرفة والمحال التجارية والنسيج . . . .

كانت قيادة الإضرابات والمظاهرات في هذه الفترة في الغالب من عناصر دعت إلي استقلالية الحركة النقابية عن جميع الأحزاب والجماعات السياسية وكان من أبرز هذه العناصر في ذلك الوقت محمد يوسف المدرك والذى كان عضوا في مجلس الاتحاد العام لعمال المملكة المصرية التابع لحزب عباس حليم .

وفى ١٢ يونيو ١٨٣٩ بدأت مجموعة من القيادات المالية إضرابا عن الطعام تنفيذا لقرار اتخذه مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في ٤ يونيو ١٩٣٩ وجاء في هذا القـرار :

" إن مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال قد اجتمع واستعرض جميع الأدوار التى مرت على جهاد العمال في سبيل العمل على استصدار تشريعاتهم وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات وقرروا الإضراب عن الطعام حتى تصدر تشريعاتهم . "

---

* الرحلة - فكرى الخولى (كتاب الغد رواية) ص ٢٣ .

وكانت الدفعة الأولى التى دخلت الإضراب عن الطعام تمثل كل الاتجاهات في الحركة النقابية وهم:

١ – محمد يوسف المدرك / رئيس نقابات عمال ومستخدمى المحلات التجارية .

٢ – لبيب تادرس / رئيس نقابة عمال الترزيه .

٣ – عبد الوهاب محمد على / رئيس نقابة عمال السروجيه

٤ – على صالح درويش / رئيس نقابة السواقين .

٥ – عباس يوسف / رئيس نقابة النجارين .

٦ – على أحمد ريحان / سكرتير نقابة النجارين .

٧ – لبيب زكى / سكرتير نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية .

٨ – عبد المقصود يوسف / سكرتير عمال نسيج الحرير .

وفى أول أيام الإضراب صرح محمد يوسف المدرك وكيل اتحاد نقابات العمال للصحفيين ، فقد اختاره المضربون متحدثا باسمهم – قائلا – " إنه وزملاءه مضربون عن الطعام والتدخين لكنهم يشربون الماء القراح وأن المضربين يمثلون طوائف العمال جميعا وأرباب الحرف فمنهم الحداد وسائق السيارة والنجار والخياط وغيرهم وأنهم لا يتبعون هيئة واحدة ففيهم عمال من اتحاد المملكة المصرية الذى يتبع عباس حليم ومنهم من يتبع المجلس الأعلى وغيره من النقابات والاتحادات الأخرى . . . " وقال المدرك " إن مطالب العمال ليست عسيرة التنفيذ ولكنها مطالب جوهرية اعترفت بها الحكومات المختلفة وأقرتها الوزارات المختلفة وعلى الرغم من ذلك لم ينفذ منها شيء ، إننا لم نطلب من الحكومة إعانة للعمال العاطلين كما يحدث في أوروبا ولم نطالبها بالإنفاق على أولادنا ولم نشترط قبول أولادنا في مدارس التعليم مجانا مع أن عمال أوروبا يتمتعون بذلك ، وإنما تنحصر مطالبنا فقط في الاعتراف بالنقابات وتنفيذ المشروعات . " *

واستمر الإضراب حتى يوم ١٨ يونيو وخلال الاضراب قامت حركة جماهيرية واسعة لتأييد القادة المضربين عن الطعام في مطالبهم ؛ فحضر إلي القاهرة وفد من عمال بنها سيرا على الأقدام للتضامن مع المضربين ، وأضرب العمال في يومى ١٢ و١٥ يونيو للتضامن مع المضربين والاحتجاج على قسوة معاملة السلطات وأصحاب الأعمال لجماهير العمال وتنظيماتهم النقابية .

وتحت تأثير هذه الحركة الجماهيرية والاضرابية أحيل مشروع قانون النقابات إلي مجلس النواب في يوليو ١٨٣٩ ، وإن كان لم يناقش إلا في أوائل عام ١٩٤٠ وأقره المجلس

* ١ – اهرام ١٤ – ١٦ ١٩٣٩ .

٢ – طه سعد عثمان من تاريخ عمال مصر – الكتاب الأول – كفاح عمال النسيج ص ٢٢ ، ٢٣ .

٣ – الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ إلي ١٩٥٢ – الدكتور سليمان محمد النخيلى ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

في ٢٨ فبراير ١٩٤٠ ولكنه عطل في مجلس الشيوخ .

* * * *

ومع قيام الحرب العالمية وازدياد التخوف من الإضرابات العمالية وتأثيرها على الجبهة العسكرية ، ضغطت السلطات من أجل الوقف المطلق للإضرابات ، فصدر الأمر العسكرى رقم ١٤ الذى أوقف الإضراب وقفا مطلقا . .

ولكن العمال لم يوقفوا نضالاتهم من أجل حقوقهم ، فقط لم يلجأوا مؤقتا لاستخدام سلاح الإضراب ، ولجأوا إلي أساليب عمل جماعية أخرى ، مثل تشكيل الوفود أو عقد الاجتماعات وتقديم الطلبات المشتركة التى تتضامن فيها النقابات مع بعض وأمامنا مثالان لهذا التحرك الجماعى .

المثال الأول : لما كانت مشكلة البطالة قد استفحلت وأصبح من المطلوب تحرك اتحادات العمال القائمة حينئذ للضغط على المسئولين لحل هذه المشكلة تلبية لوفود العمال المتعطلين والتي لم تتوقف عن التوجه إلي اتحادات العمال وإلي المسئولين طلبا لحل المشكلة . .

وتوضح المذكرة التالية التى تركها وفد الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية التحرك الجماعى من أجل حل مشكلة العاطلين . . وواضح من التوقيعات أن الوفد تشكل من محمد يوسف المدرك (وكيل أول الاتحاد) ولبيب تادرس وعبد الوهاب محمد وسيد قنديل وعلى يوسف .

المثال الثانى : هو النشاط الواسع الذى قامت به نقابات السائقين بالاسكندرية لتجميع عمال النقل بالقطر : **أولا :** من أجل تشكيل وفد مشترك لتقديم مطالب العمال على المسئولين . **ثانيا :** لعقد مؤتمر مشترك لهذه النقابات وقد تمكنت هذه النقابات من التوصل إلي تشكيل هذا المؤتمر وهو ما نوضحه في صفحات قادمة عن نضال عمال النقل .

[٣] التنظيم النقابى - حركة إنشاء النقابات وعلاقتها بالأحزاب والجماعات السياسية

وفي الفترة التى امتدت من أوائل الثلاثينيات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تطور التنظيم النقابى وفرض وجوده بنضاله مع جماهير العمال وعلى رأسها ، وحصل على الوجود التشريعى (الاعتراف القانونى بالنقابات) بجهاد متشعب وعبر مسالك وعرة . . . وخلال هذه الفترة تنازعته واقتسمته الأحزاب السياسية والجماعات المتصارعة الوطنية والرجعية منها ، ولكن كانت توجد دائما داخل التنظيم النقابى مجموعة مناضلة باستقلالية عن الاتجاهات الحزبية المتضاربة والجماعات المتصارعة ، وهذه المجموعة هى

التى تمكنت من أن تقود الحركات العمالية باستقلالية ، وأن تفرق بين الدور الوطنى للحركة العمالية وبين التبعية لهذا الحزب أو ذاك - رغم أن هذه المجموعة لم تكن كبيرة العدد ولم يكن لها في الغالب مراكز رسمية تمارس منها قيادتها لعمل موحد ، فإنها كانت تفرض وجودها بنضاليتها وأحيانا مستعينة بالقضاء الوطنى ، وأحيانا من خلال الارتباط بشخصيات متقدمة في تفكيرها وذات مراكز أو ارتباطات بهذا الحزب السياسى أو ذاك .

ولكن من المهم أن نؤكد أن النقابات طيلة هذه الفترة - موضع دراسة هذا الفصل كانت تعيش في ظل ظروف ضغط وقهر وواجهت عنتا شديدا ، ووقفت جميع الحكومات موقفا معاديا من الحركة النقابية ، ولعدة سنوات كانت شئون العمل والعمال من اختصاص وزارة الداخلية ، من خلال مكتب العمل الذى كان يرأسه الانجليزى مستر جريفز ، وحتى بعد تغيير المركز المشرف على شئون العمل والعمال وتبعية هذا المكتب لوزارة التجارة والصناعة ثم بعد ذلك تبعيته الوزارة الشئون الاجتماعية والعمل سنة ١٩٣٩ (مصلحة العمل) فإن أى نشاط نقابى ظل خاضعا للرقابة البوليسية ، ومحاربا باسم محاربة المبادئ الهدامة والشيوعية .

وفي هذه الفترة كانت أغلب النقابات وخاصة الصغيرة منها تعانى ضعفا في عضويتها وماليتها وطريقة إدارتها ، الأمر الذى سمح لأحزاب سياسية أن تخلق مراكز نقابية تكون تابعة لها وموجهة من قبل قياداتها - الأمر الذى فرض الانقسام على الحركة العمالية هذا الانقسام الذى أضعف لفترة طويلة فاعلية حركتها النضالية ، والذى حرمها من أن تكون على رأسها قيادة لها قدرها على نطاق الوطن كله مع استقلاليتها وعدم تبعيتها لسلطة ولأى قوة سياسية بعيدة عن الطبقة - العاملة كقوة اجتماعية ، لها كيانها كأى قوة اجتماعية أخرى في المجتمع .

* * * * *

في ابريل ١٩٣٠ كون داوود راتب بك عضو حزب الأحرار الدستوريين اتحاداً للنقابات انضم إليه عدد من النقابات - يقول سيد قنديل في كتابه نقابيتى " إنها كانت ثلاث نقابات هى النقل الميكانيكى والتنظيم والحلاقين " ويرى البعض الآخر أنها كانت مجرد مجموعة من النقابات صغيرة العضوية .

وعندما تولى إسماعيل صدقى باشا الحكم سعى إلي تكون اتحاد تولى رياسته أدوارد جلاد وكان مستشارا له محمد كامل الدسوقى المحامى ولقد ولد هذا الاتحاد ميتا ، لا حول ولا قوة له بين العمال .

ولكنى حدث في اتحاد داوود راتب بك تغيير مفاجئ في ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ إذ انعقد مؤتمر نقابى كبير برئاسة النبيل عباس حليم وقد اشترك في هذا المؤتمر ٥٥ نقابة

يرى سيد قنديل * في كتابه نقابيتى أن تاريخ انعقاد هذا المؤتمر ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ ، واعيد تنظيم الاتحاد وصدرت له لائحة - نظام اساسى - وتركزت أهدافه حول المطالب الاقتصادية للعمال وأعلن عباس حليم أن الاتحاد سيتطور في المستقبل ليصبح حزبا عماليا . وأصبح اسم الاتحاد " اتحاد نقابات القطر المصرى " . وكانت أهم أهدافه : المطالبة بإصدار القوانين التى تحمى العمال ، تحسين حالة الطبقة العاملة من جميع الوجوه ، والاتصال بالاتحاد الدولى للنقابات I.F.T.U. وهو الاتحاد الدولى الذى كانت تقوده الدولة الاشتراكية الثانية ، وقد ألغى اتحاد نقابات عمال القطر المصرى هذا الهدف من لائحته في ١٩٣٣ - حيث لم يرد في لائحته المعدلة .

وحظى هذا الاتحاد عند تأسيسه بتأييد حزب الوفد وكان تعبيرا عن بداية عمل موحد بين الوفد وعباس حليم ، حيث إن الاتحاد جاء منذ بداية تشكيله معارضا لحكومة صدقى باشا ، وقد اشترك في تنظيم العديد من الفعاليات العمالية - اضرابات - مظاهرات - اجتماعات - صحافة - ضد حكومة صدقى باشا ، ووضع على رأس شعاراته عودة دستور ١٩٢٣ . **

وطيلة حكم صدقى عبر الاتحاد عن مواقف نضالية عديدة ، وفى ١٥ مارس ١٩٣١ أصدرت حكومة صدقى قرارا بإغلاق مقر الاتحاد الرئيس واعتقلت وشردت مئات من القادة العماليين المشتركين فيه . وابتداء من مايو ١٩٣٣ خاض الاتحاد المعركة ضد الانتخابات الصدقية ، وأرسل الاتحاد مندوبا عنه إلي المؤتمر الدولى المنعقد في أبريل ١٩٣٣ في مدريد لعرض شكوى الاتحاد ضد الحكومة المصرية ، وقد اتخذ المؤتمر قرارا فى هذا الشأن جاء فيه : " إن هذا المؤتمر الذى يمثل ١٤ مليون عامل تضمهم اتحادات نقابية منضمة إلي الاتحاد الدولى يحتج بشدة على أعمال الظلم التى تقوم بها الحكومة المصرية واستعمالها القوة لخنق حركة الاتحاد العام للعمال وجهوده في هذه الأمة . ونطلب من حكومة العمال في انجلترا ومن كل ذى سلطان في هذا الشأن أن يعمل بكل الوسائل المشروعة لحمل الحكومة المصرية على ضرورة وقف اضطهادها للحركة العمالية التى لاينبغى خنقها والاعتراف بحقوق العمال الاقتصادية وتمتعهم بجميع حقوقهم القانونية المحرومين منها . "

وفى ٢٠ يونيو ١٩٣٤ وقد كان مقررا عقد اجتماع عمالى كبير بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال بمنزل النبيل عباس حليم - حدث اصطدام بين العمال ورجال البوليس أمام منزل النبيل ، وقبض على أكثر من مائة عامل - ويبدو أن عناصر من التى دعت لعقد الاجتماع وتنظيمه هى عناصر وفديه وعناصر من الحزب الشيوعى القديم (كان

* سيد قنديل - نقابيتى ١٩٣٨ - ص ١٩ .

** وفق رواية سيد قنديل انتخبت هيئة تنفيذية للاتحاد من محمد إبراهيم زين الدين وإبراهيم السيد القاضى ، وسيد عزمى وعباس رضوان وكامل عز الدين .
نفس المرجع السابق ص ١٩

قد اعتقل قبل ذلك خلال شهر مايو ٤٥ عاملا بتهمة الشيوعية) . *

ولقد كان الصدام في هذه المظاهرة عنيفا وكان للمظاهره وجهها المعادى لصدقى وللانجليز . . لذلك أسرع عباس حليم باصدار تصريحات له حول الموقف لمندوب "الاجيشيان جازيت" وقال في تصريحاته تلك : " إنه اشتغل بتنظيم اتحادات العمال منذ أربع سنوات ، ولما أنشىء مكتب العمل الحكومى اشتركت في العمل مع مستر جريفز مدير هذا المكتب " . وقال كذلك : " إنه قابل مدير الأمن العام وطلب منه منع البوليس من التدخل . وإن مستر كوين بويد نصحه بإغلاق الاتحاد . فلما قيل له إن هذا مستحيل ، هدد مستر كوين بإغلاقه بأمر الحكومة .

وأضاف عباس حليم قائلا : إن حادث هذا الصباح هو النتيجة لذلك وأنه ليس مسئولا عما حدث بعد ذلك ، وقال أيضا : يوجد في الاتحاد الآن ثلاثمائة ألف عامل من جميع أنحاء مصر وقد عملنا عملا صالحا كثيرا للعمال . ولا يمكن أن يحدث إضراب إلا إذا تدخل البوليس ، وختم عباس حليم حديثه بقوله : بعد حادث اليوم أنفض يدى من المسألة كلها ، ولن تدهشنى أخبار الإضرابات التى تحدث نتيجة لذلك . وكان هذا تهديدا صريحا للحكومة بما سيحدث من جانب العمال . وهكذا جاء إضراب حوالى ألفين من عمال النسيج في قليوب وعمال الأسمنت في بولاق وعمال المحاجر وعمال المدابغ وعمال البلاط وشيالى روض الفرج . . . ثم اعتقل عباس حليم . وأفرج عنه بعد ثمانية وعشرين يوما . . وما هى إلا أسابيع قليلة حتى بدأ الاتحاد يستعيد قوته - وكما يقول سيد قنديل في كتابه نقابيتى** عن اجتماع ٣ فبراير ١٩٣٥ أن ممثلى الصحافة الحزبية والأفرنجية قد دهشوا لهذه الحركة الفتية القوية والتى تعتبر من أقوى الحركات العمالية التى عرفت في تاريخ الحركة العمالية . . .

وبدأ الوفد - حزب الأغلبية - يستشعر خطرا من هذا الاتحاد برئاسة النبيل عباس حليم ، وعن إعلانه بإنه متجه لتاسيس حزب عمالى ، ولاتخاذ أعضاء الاتحاد زيا خاصا وتحية خاصة فاتحه الوفد في البداية وبعد مؤتمره الكبيرة الذى انعقد في يناير ١٩٣٥ يدعو إلي تكوين مجلس أعلى للعمال واختير لرئاسته في البداية عباس حليم ، وذلك بهدف أن يتمكن الوفد من احتواء هذه الحركة القوية . . .

ولكن لم يدم الأمل الوفدى كثيرا ، فقد مارس مستر جريفز ضغوطه حتى تنحى عباس حليم عن رئاسة المجلس الأعلى . . وانتهى الوفد من ناحيته إلي تعيين حمدى باشا سيف النصر رئيسا للمجلس الأعلى . . .

لقد استاءت دوائر الاستعمار الانجليزى والرجعية المصرية واتحاد الصناعات من

---

* عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية - ١٨٩٩ إلي ١٩٥٢ - ص ١٧٨ .

** سيد قنديل - المرجع السابق ص ٢٥ .

الخطوة التى اتخذها ، وأبدت هذه الدوائر اهتماما كبيرا بهذا الحدث لأن ذلك يعنى اتجاه الوفد حزب الأغلبية إلى الانفراد بالنشاط بين العمال واستخدامهم لصالحه ولحسابه - نشر البلاغ في ١١ / ٢ / ١٩٣٥ يقول على لسان مراسله : " اهتم ولاة الأمور بوزارة الداخلية بالقرار الذى أصدره الوفد المصرى منذ يومين بإنشاء مجلس أعلى لاتحاد العمال . وقد اتصل بى إن مستر جريفز مدير مكتب العمال رفع اليوم إلي صاحب الدولة محمد نسيم باشا وزير الداخلية . مذكرة بشأن هذا القرار وموقف المجلس الذى ألفه الوفد من " المجلس الاستشارى الأعلى للعمل " الذى ألفته الحكومة برئاسة أحمد زيور باشا رئيس الديوان الملكى ، وموقف هذه المجالس المذكورة من لجنة وزارية قامت بتأليفها وزارة الداخلية برئاسة حسن رفعت بك وكيل هذه الوزارة . ومن المعلوم أن مهمة اللجنة الأخيرة وضع تشريع للعمل والعمال وقد قابل حسن بك رفعت صاحب الدولة نسيم باشا صباح اليوم مقابلة دامت أكثر من ساعة ونصف ، والمفهوم أن مسألة العمال كانت موضوع الحديث بينهما في هذه المقابلة "

وفى ١٢ فبراير ١٩٣٥ وجه صدقى باشا خطابا إلي رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم باشا بخصوص تشكيل الوفد لهذا المجلس قال فيه : " إن الوفد بقيامه بانشاء مجلس أعلى للعمال إنما يهدف إلي اتخاذ طوائف العمال أداة يستعملها في أغراضه السياسية . . وذكر رئيس الوزراء بما وجهه من عناية قصوى في عهد رئاسته للحكومة لتحقيق ما يكفل رخاء العامل ويضمن مستقبله سواء كان منفردا أو متحدا . . وما قطعه في هذا السبيل من شوط كبير لاستكمال تشريع عمالى على نمط ما هو متبع في أرقى البلاد الأجنبية . "

ورد حزب الوفد بتعليقات على رسالة اسماعيل صدقى باشا تلك مذكرا إياه بالقتلى من عمال العنابر والترسانه والورش الأميرية وبسجن وتشريد العمال في عهده الأسود .

واعتبرت السلطات البريطانية أن موقف الوفد هذا يهدف به إلي توطيد مركزه السياسى - وأن اهتمامه بتنظيم العمال مسألة لا يمكن السكوت عليها ، وقد عبر مراسل الديلى تلغراف في القاهرة عن هذا المعنى في برقيته إلي جريدته في ١٢ فبراير ١٩٣٥ - والتى كان عنوانها : " خطوة الوفد للسيطرة على العمال في مصر أخطر خطوة منذ ثلاث عشرة سنة " . ويقول في البرقية :

" إن ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى لتنظيم اتحاد العمال في نظر العارفين خليق أن يؤدى إلي نتائج على أعظم جانب من الخطورة . ويعتبر ما يريده الوفد من جلوس ممثليه في هذا المجلس أهم تطور سياسى حدث منذ ١٩٢٢ . وقد أنشأت الحكومة المصرية بناء على توصيات " هارولد باتلر " مكتبا للعمل والعمال وقام هذا المكتب بتنظيم حالة العمال تدريجيا على " قاعدة غير سياسية " ولهذا يعد ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى للعمال بمثابة سعى منه لاغتصاب سلطة الحكومة وبعبارة أخرى يمكن أن يقال إن

الوفد يتحدى وزارة نسيم باشا ، والآن بدلا من أن يكون دستور ١٩٢٣ محل النزاع بين نسيم باشا والوفد كما كان منتظرا يظهر أن مسألة العمال ستحل محل الدستور وتكون هى محور النزاع . وليس من الممكن أن تغض الوزارة عن تدخل الوفد في برنامجها . على أن الغرض الرئيس الذى يرمى إليه الوفد ليس مصلحة العمال المصريين الذين تبدو أحوالهم مرضية بل هو يرغب في توطيد مركزه السياسى بكل وسيلة " .

وبعد خطوة الوفد هذه التى اعتبرت خطيرة من وجهة نظر السلطات البريطانية واتحاد الصناعات فإن مستر جريفز مدير مكتب العمل بدأ ينشط في اتجاه دعم اتحاد يرأسه عباس حليم كمناوئ للمجلس الأعلى والذى بدأ هو الآخر يحتضن اتحادا للعمال تحت مظلته ؛ وسعى مستر جريفز من ناحية أخرى متعاونا مع السراى في إنشاء اتحاد ثالث يكون مباشرة تحت إشراف مكتب العمل والسفارة الانجليزية ، وكان هذا الاتحاد هو ما عرف باسم الاتحاد العام للعمال تحت الرعاية الملكية ، وقد رأسه شخص اسمه عثمان هدهد.

وهكذا عاشت الحركة العمالية انقساما حقيقيا في منظماتها وبقيادة حزبية بورجوازية ورجعية - وانعكس هذا الانقسام على كل نشاط عملى ، فعندما عرض على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل في ١٩٣٦ قانون بتحديد ساعات العمل وقانون عقد العمل الفردى ... كان لكل مركز عمالى وجهة نظره - فالاتحاد المستظل بمظلة المجلس الأعلى الوفدى عقد مؤتمرا احتج فيه على مشروع قانون تحديد ساعات العمل وطالب بضرورة مراجعة مشروع القانون الثانى ، أما عباس حليم فدعا إلي مؤتمر حضره ٤٠٠٠ عامل ، عقد في نقابه مستخدمى التجارة بعد أن منع البوليس انعقاده في مقر الاتحاد وطالب هذا المؤتمر بتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات عمل في اليوم في الأعمال التجارية والصناعية .

إن احتدام الصراع الحزبى داخل النقابات المصرية أدى إلي تحويل معظم النقابات المصرية إلى نواد حزبية للأحزاب القائمة وإلي ازدياد نفوذ الزعماء والمستشارين غير العماليين من طبقة البورجوازية الوطنية . وكان الوفد هو أكثر الأحزاب نفوذا في صفوف العمال وإن لم يساعد على قيام نقابات قوية وحقيقية في ذلك الوقت .

وفي ١٩٣٧ وجد اتجاه داخل العمل النقابى دعا إلى استقلالية الحركة العمالية عن الأحزاب وعرفوا باسم " **هيئة العمال المستقلين** " ، وأعلن هؤلاء القادة أن هدفهم تحرير الطبقة العاملة وحركتها النقابية من استغلال الأحزاب لها .

ورغم ضراوة هذا الصراع الحزبى داخل النقابات المصرية فإن الحركة النقابية لم تفقد اندفاعها النضالى في صراع ضد رأس المال الأجنبى والمحلى من أجل استخلاصها لحقوقها وحريتها وللقوانين الحامية لها فاستمرت في إضراباتها "واعتصاباتها" والتى سبق وأن قدمنا أمثلة عديدة وبارزة لها .

وفى هذه الفترة تمكن النضال العمالى من أن يكسب مجموعة من التشريعات

العمالية والتي توجت في ١٩٤٢ بقانون النقابات وبعده بقانون عقد العمل الفردي . . .

* * * *

[٤] انتصار القضاء لحق العمال في التنظيم والإضراب
الوفود الدولية لدراسة أحوال العمل والعمال
بداية عصر التشريع - الإعتراف
بالنقابات - عقد العمل الفردي

أمام تزايد النضال الطبقي للعمال منذ بداية الثلاثينيات وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية وحكم صدقي باشا رجل السراي واتحاد الصناعات المصرية والرأسمالية الأجنبية أضطرت الحكومة إلي مواجهة النضال المتزايد بمحاولات من جانبها لتهدئة الحركة العمالية . فشكل مجلس الوزراء في ٣ نوفمبر ١٩٣١ لجنة جديدة برئاسة محمود فهمي القيس باشا لوضع " برنامج " تشريعي لتنظيم شئون العمل ، ولقد تناول برنامج هذه اللجنة المسائل الآتية : تشغيل الأحداث والنساء وتعويض العمال عن الاصابات الناشئة عن حوادث العمل والأمراض المهنية وقانون عقد العمل وقانون تنظيم النقابات وقانون منازعات العمل والتحكيم ، وبعض هذه القوانين لم تصدر إلا بعد عشرين عاما من صدور هذا البرنامج مثل قانون أمراض المهنة الذي لم يصدر إلا في عام ١٩٥٠ .

وكما طلبت الحكومة المصرية من مكتب العمل الدولي إرسال خبير لإبداء الرأي فيما يجب على الحكومة المصرية اتخاذه من اجراءات متعلقة بالإصلاح الاجتماعي وتقديم تقرير عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل - فاوفد المكتب في فبراير ١٩٣٢ المستر هارولد بتلر نائب مدير مكتب العمل الدولي .

وحضر هارولد بتلر إلي مصر ومكث بها مدة زار خلالها عددا من المراكز الصناعية واتصل بأهم دوائر أصحاب الاعمال ومنها اتحاد الصناعات المصرية ، كما اتصل بعدد من العمال اختارتهم الحكومة باعتبارهم ممثلي طوائف العمال .

وفي ٣١ مارس ١٩٣٢ قدم تقريره * الذي استعرض قسمه الأول حالة مصر الاجتماعية ، أما قسمه الثاني فقد استعرض الاصلاحات التشريعية الاجتماعية الواجب ادخالها فيما يتعلق بتشغيل الأحداث الذين لم تتغير أوضاعهم منذ ١٩٠٩ - لتشغيل النساء والتعويض عن الاصابات التي تقع للعمال ، ورفع المستوى الصحي بين العمال ووقايتهم

---

* طبع تقرير هارولد بتلر في المطبعة الأميرية عام ١٩٣٢ ونشرته مجلة كلية الحقوق في العدد الأول من سنتها الثانية .

الاتحاد العام
لنقابات عمال المملكة المصرية

القاهرة في .... سنة ١٩٣

حضرة صاحب السعادة محافظ القاهرة

يسعى وفد من العمال نيابة عن هذا الاتحاد للتشرف بمقابلة سعادتكم لعرض أزمة العمال العاطلين التي تفشت بدرجة تهدد أوساط العمال بمجاعة فاحشة، ولما لم يحصل لهم شرف المقابلة نرفع هذا الالتماس لرعايتكم لحل المسألة الخطرة قبل أن تستعصي عن العلاج

وتفضلوا بقبول احترامنا

الاتحاد العام
لنقابات عمال المملكة المصرية
١٨ ... ٩٣٦

محمود الدين تلب
قتيل
عباس يوسف
عبد الوهاب محمد
[illegible]

من الأخطار والبطالة ، والنقابات وساعات العمل ، ويوم الراحه الأسبوعية ، وعقد العمل ، والصلح والتحكيم وإنشاء مجلس استشارى للعمل .

وقد أيد مستر هارولد بتلر في تقريره فكرة التدرج في التشريع العمالى وذلك بسبب الظروف الخاصة بحياة مصر الاجتماعية والاقتصادية ومما جاء في تقريره : " إن السياسة الاجتماعية الجديدة ينبغى أن ترمى إلي عدم الأخذ فورا بالنظم الراقية آلتى تسير عليها الدول الصناعية الكبرى ، فالتفكير في وضع نظام للتامين على الصحة أو ضد الشيخوخة أو البطالة يعد في مصر الآن (أى في ١٩٣٢) سابقا لأوانه مهما كانت التكاليف تافهة " وهو يرى كذلك أنه حتى المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة بسلامة العمل وماشاكل من هذه المسائل لا يمكن الوصول فيها لأول وهلة إلي ما وصلت إليه أوروبا الغربية وإنما يمكن التدرج في هذا السبيل كلما زاد اتقان الصناعة وحسن الإدارة .

ولا شك أن وجهة نظر مستر بتلر تلك قد نسيت تماما أن سياسة الاستعمار الانجليزى هى السبب في تعطيل رقى العامل المصرى ، وأن الإدارات الأجنبية في كثير من المشروعات هى التى تضع العراقيل فى وجه نمو وتطوير العمال المصريين الذين شهدت لهم من قبل بلاد الغرب نفسها بمدى رقيهم وفنهم في كثير من الصناعات ، وهو ينسى كذلك أن تكاليف تامين العامل الانجليزى تستقطع من الأرباح الهائلة التى يحصل عليها الرأسماليون الانجليز من العامل المصرى .

ويرفض هارولد بتلر بناء هرم كامل من القوانين - لأن ذلك حدث في الغرب - حيث إن قوانين الصناعة هنا هى مجموعة غير مرتبطه إنما جاءت لدفع ضرر (حركات العمال من أجل حقوقهم) وهو بذلك ينكر على العمال المصريين نضالاتهم المبكرة والراقية ومطالبهم العادلة والتى لم يستجب لها منذ مطلع القرن - أى وقتها منذ ٣٢ عاما - وأخذ بتلر بوجهة نظر اتحاد الصناعات وقتها التى طالبت بوضع منهج عام ينفذ تدريجيا وكلما سمحت الظروف مع تجنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة . . .

ولم يكتف مستر بتلر بتقريره هذا بل عمد إلي تقديم تقرير آخر أوصى فيه بتوسيع مكتب العمل وتوسيع اختصاصاته الأمنية . . .

وبعد عام من تقديم مستر بتلر تقريره أصدرت الحكومة قانونى تشغيل الأحداث وتشغيل النساء .

× قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣

وهو القانون الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث . وهذا القانون يختلف عن السابق الصادر في ١٩٠٩ في :

١ - جواز خفض ساعات العمل من ١٢ ساعه إلي تسع ساعات .

٢ - عمم تشغيل الأحداث وجعله ينطبق على أكثر الصناعات ، محرما التشغيل في بعضها .

وراعى المشرع في القانون مصلحة أرباب الأعمال .

فأولا : خفض من العقوبات فجعل عقوبة كل مخالفة لهذا القانون هى مائة قرش فقط . هذا في الوقت الذى تشكل فيه جريمة تشغيل الحدث في ظروف سيئة وبالغة السوء جريمة من أبشع الجرائم ومن أشدها عدوانا على أبسط حقوق الإنسان .

وثانيا : أنه استبعد أعمال الزراعة من تطبيق القانون فاباح تشغيل الأطفال في أى سن وذلك لمصلحة كبار الملاك والسراى .

وثالثا : لم يضع نظاما لرقابة تطبيق القانون .

× القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣

بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة :

لنعرف مدى ظلم هذا القانون للمرأة لصالح رب العمل ، يجب أن تعرف أن المرأة يد عاملة أرخص بكثير من يد الرجل العامل في ذلك الوقت ، فأجرها أقل من نصف أجر الرجل نفسه ، واحتمال تركها الخدمة بسبب الزواج يخفف من أعباء رب العمل - حيث لا مكافاة . . ومن وجهة نظر أصحاب الأعمال تعتبر المرأة بطبيعتها كيانا ضعيفا يمكن استنزافه بسهولة . . .

وما جاء في هذا القانون من " مزايا " هى كلها مزايا مظهرية وهزيلة . وكان صدوره لإغراء " الفلاحات " للعمل في صناعة مثل صناعة النسيج ، وبنات المدن للعمل في المحلات التجارية .

وأهم ما حدده هذا القانون هو تحديد ساعات العمل بتسع ساعات ، وهو ما كان معمولا به واقعيا بالنسبة للرجال .

وفي ١٩٣٣ شكلت الحكومة المجلس الاستشارى الأعلى للعمل لدراسة المسائل المتعلقة بالعمال ووضع التشريعات اللازمة لها ولتقديمها إلي الجهات المختصة قبل إصدارها ويتكون من ممثلين لأصحاب الأعمال والحكومة والعمال ، وأصبح رئيس هذا المجلس في ١٩٣٥ أحمد زيور باشا ، وكان المقصود من تأسيس هذا المجلس منذ البداية أن يكون تنظيما لتحقيق

الوفاق الطبقى بين العمال وأصحاب الأعمال لصالح الأخيرين من ناحية ومن ناحية أخرى ليكون تنظيما به تمثيل عمالى غير فعال لمواجهة التنظيمات العمالية الجماهيرية .

وفى عام ١٩٣٥ وكانت كل إضرابات هذه الفترة تضع على رأس مطالبها المطلب الخاص بتحديد ساعات العمل - صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بخصوص تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات وقد حدد هذا القانون ساعات العمل في الصناعات الخطرة على الصحة بتسع ساعات من العمل الفعلى . ان هذا القانون لم يحقق الغرض المنشود من تحديد ساعات العمل بـ٨ ساعات عمل ، وقد انتقدت النقابات هذا القانون وعارضته حينئذ .

وفى أغسطس ١٩٣٦ ووزارة الوفد في الحكم وكان عليها أن توفى بتعهداتها للعمال ، عرض مشروع قانون بشأن التعويض عن إصابات العمل . . ودارت مناقشات عنيفه حول هذا القانون داخل المجلس ، ولم تقتصر المعارضة فقط على نواب أحزاب الأقليات بل اشترك في المناقشة حول القانون عدد كبير من النواب الوفدين واعتبروا أن هذا القانون فيه شىء من " الاشتراكية " ولكن وقف وزير التجارة والصناعة وأعلن في المجلس أن الحكومة ليست اشتراكية فصفق النواب ووافقوا على القانون !!

وهكذا صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن التعويض عن إصابات العمل .

ولنعرف مدى الوضع الجديد الذى سيكون عليه الحال بعد صدور هذا القانون ، علينا أن نقرأ فقرات من أحكام القضاء في القضايا المتعلقة باصابات العمل ومن المسئول وحيث كان خلوا من أى نصوص في هذا المجال :

× " صاحب العمل غير مسئول عن الحوادث الناتجة عن مخاطر المهنة التى يشتغل بها العامل - ولا يسأل كذلك عن الحوادث التى يذهب العامل ضحية لها وتكون مترتبة على قوة قاهرة أو على حادث جبرى " .

× " لا يجوز للمحاكم أن تجعل صاحب العمل مسئولا عن مخاطر المهنة التى يشتغل بها العامل مالم يوجد نص صريح في القانون المختلط يقضى بذلك " .

× " كل من يقبل وظيفة في طبيعتها شىء من الخطر أو يعرض نفسه للخطر بفعله تقع عليه تبعة عملة ولذلك لا يلزم المخدوم بالتعويض عن وفاة خادمه أو عما يصيبه من الضرر عند تحقق الخطر " .

× " إن القانون بوضعه الحالى يقضى بأنه إذا أصيب العامل بعاهة بسبب مخاطر المهنة التى يشتغل بها فلاحق له في المطالبة بتعويض عن إصابته بهذه العاهة إلا إذا اثبت أن هناك خطأ أو إهمالا من جانب صاحب العمل وأن العاهة تسببت عن هذا الخطأ أو الإهمال . "

× " يظل العامل باليومية تحت رحمة صاحب العمل دائما ؛ ولهذا الأخير الحق في أن يستغنى عن خدمته في أى لحظة ولا يكون للعامل في هذه الحالة حق المطالبة بأى تعويض ."
× " يجوز لرب العمل في أية لحظة ولمجرد رغبته في ذلك أن يفصل من خدمته أى عامل يشتغل عنده باليومية . ورب العمل ليس ملزما في هذه الحالة بالتنبيه على العامل قبل فصله كما أن العامل المذكور ليس له أى حق في المطالبة بتعويض لفصله من الخدمة "

وفي ٢٥ فبراير ١٩٣٧ وبعد أن أثيرت قضية تشغيل النساء في صناعات خطرة ومؤذية صدر قرار وزارى يحرم تشغيل النساء في صناعة الفحم الحيوانى . . . ولم يطبق هذا القرار تطبيقا سليما (وجادا) لأكثر من ثلاثين عاما بعد صدوره !! *

وفي ٣ أكتوبر ١٩٣٧ ألقى مصطفى النحاس باشا خطابا في حفل اتحاد النقابات بالاسكندرية أورد فيه ما يشبه برنامج الوفد للعمال - قال في خطابه :
" وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية في إنتاجها القومى وستؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التى تمكن لهم العمل في ظروف صحية وتأدية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على أكمل وجه . وإنه بفضل جهود العمال ونشاطهم وإخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة إلي أوج النجاح وتواصل تقديمها . ويتضح من ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال وللمصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم في اليوم وفي الغد . ولذلك فإننا سعينا في إعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها إلي تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال . "

وبينما كان الوفد يبدى اهتماما متزايدا بالمطالب العمالية وذلك حتى لا تنفصل جماهير العمال عنه كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة وكبار الملاك حتى من داخل حزب الوفد نفسه يبدون معارضة لادخال أى تحسين على أحوال العمال ، وقد بدت هذه المعارضة في كلمة نشرت في أول نوفمبر ١٩٣٧ في مجلة مصر الصناعية بعنوان مصر في مكتب العمل الدولى جاء فيها : " نستعرض ضمن مشروعات مكتب العمل الدولى ما هو قائم على خطأ أساس منشئه التسوية بين شيئين يختلفان تمام الاختلاف . فأجر العامل في انجلترا مثلا وأجره في مصر في تباين واضح والمكتب لا يقيم وزنا لما بين العاملين من اختلاف يرجع لحاجه البلاد وطبيعتها وتقدمها الفنى والفكرى وطبائع أهلها وعاداتهم وغير ذلك مما يترتب على اغفاله شطط علماء الاقتصاد والاجتماع في مصر والخارج . ولقد غاب عن بال

---

* اذكر أن تشغيل النساء في الفحم الحيوانى ظل موجودا حتى عام ١٩٦٧ وكنت وقتها مازلت اعمل في مؤسسة الصناعات الكيماوية وشاهدت ذلك بنفسى ولا اعرف الآن أن كان هذا الأمر انتهى أم لا .

هؤلاء أن العامل في شمال أوروبا محتاج إلي وقود للتدفئة وملابس غالية الثمن ومشروبات روحيه يستعين بها على تدفئة جسمه وغذاء غنى يولد سعرا عاليا . وهذا بخلاف العامل المصرى . "

ويبدو كذلك أن رجال اتحاد الصناعات قد غاب عنهم في ذلك الوقت أن العامل المصرى كذلك يحتاج إلي أشياء كثيرة ، ويحتاج كذلك لمواجهة برد الشتاء ، فكما عندهم شتاء عندنا شتاء ، ويحتاج كذلك أن يواجه سموما كثيرة تدخل إلي جسمه خلال عمله مثل الرصاص وغبار مصانع النسيج وغيرها . . الخ .

* * * *

وفي هذه الفترة تمكن العمال المصريون من أن يؤكدوا حقهم في الإضراب عن العمل وهو ماسلم لهم به المشرع المصرى وإن فرض عليه قيدين الأول الخاص بضمان سير الأعمال ذات المنفعة العامة (مادة ٣٧٤ عقوبات فقرة أولى) والقيد الثانى - منع الاعتداء على حرية العمل - مادة ٣٧٥ عقوبات . وقد أيد القضاء المصرى في أحكام كثيرة حق العمال هذا في التوقف عن العمل فرادى وجماعات ، ومن ذلك الحكم الذى أصدرته محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية . في ٢٤ فبراير ١٩٤٠ في قضية إضراب عمال سكة حديد الرمل في ٢٦ مايو ١٩٣٩ وقد جاء في هذا الحكم :

" وحيث إن حق العمال في التوقف عن العمل فرادى وجماعات حق مقرر قد سلم لهم به الشارع واقتصر على تقييده بقيدين أولهما هو الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٤ عقوبات وقد وضع لضمان سير الأعمال ذات المنفعة العامة . وثانيهما وهو الوارد في ٣٧٥ عقوبات يرمى إلي منع الاعتداء على حرية العمل (الموسوعة الجنائية جزء ثان ص ١٦ ، ٢٧، ٢٨ ، ٢٩) ومادام الأمر كذلك فلا جناح على العمال إذا اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على أن مصلحتهم تقضى عليهم بالامتناع عن العمل وقرروا ذلك وعمدوا إلي إذاعة هذا القرار . . "

وطيلة الفترة منذ بداية النشاط النقابى في مطلع القرن لم يصدر تشريع يعترف لعمال مصر بحقهم في التنظيم ، وظل هذا مطلبا من المطالب العمالية الأساسية . حقا إن الدستور الصادر في ١٩٢٣ أعطى الحق للمصريين في تكوين الجمعيات ولكن علق استخدام هذا الحق على صدور قانون يبين كيفية استخدامه .

وقبل أن يصدر قانون يعترف بالنقابات فإن العمال المصريين إلي جانب فرضهم لوجود تنظيمهم النقابى بقوة نضالهم المستمر وتضحياتهم الكثيرة ، تمكنوا من أن

يحصلوا على حكم قضائى يعترف لهم بهذا ، وكان ذلك بالحكم القضائى الصادر من محكمة مصر الابتدائية الأهلية (قضاء الأمور المستعجلة في ٢٠ مارس ١٩٤٠) . . والذى جاء فيه مايلى :

" (١) ليس في نصوص القوانين المصرية حتى اليوم ما يوجب صدور قانون خاص لتكوين النقابات والجمعيات ، كما لا يشترط صدور مثل هذا القانون لاكتساب تلك الهيئات الشخصية المعنوية . "

" (٢) إذا كان قد صدر قانون خاص بتنظيم بعض النقابات أو الهيئات كقانون نقابة المحامين أو قانون النقابات التعاونية الزراعية فإن هذا لا يعنى بطريق القياس العكسى حظر الهيئات الأخرى أو انكسار الشخصية المعنوية لها إذ الاباحة هى الأصل والحظر هو الاستثناء . ولان المادة ٢١ من الدستور المصرى نصت على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات وقد عقبت على ذلك بان كيفية استخدام هذا الحق سيبينها القانون وهو مالم يصدر للآن .

" (٣) يكاد يجمع الرأى القانون - فقها وقضاء - على اسناد الشخصية القانونية للجمعيات حتى توافر فيها قوام الشخصية المعنوية الذى يتهيا بأمرين :

" (١) ان تكون للجمعية كينونة مستقلة في مالها عن مال الأفراد الذين تتألف منهم وفي استقلال ذاتيتها عنهم وتبقى وإن تغير هؤلاء .

(٢) أن يكون لها نظام يبين إرادة مجموع الأفراد أو بعبارة أخرى أن يكون لها نظام يمكن الهيئة من استعمال حقوقها بواسطة نواب عنها ، ومتى تهيأ هذا النظام يتوافر الأمرين المذكورين اكتسبت الجمعية الشخصية المعنوية - إذ لا تستطيع أن تخدم الغرض الذى أنشئت من أجله إلا بإسناد هذه الشخصية إليها بشرط أن يكون هذا الغرض مشروعا ولا يخالف النظام العام أو الآداب . "

هذا هو حكم القضاء ، الاعتراف بالنقابات العمالية القائمة مادام قد توافر لها من الأسباب ما يسند لها الشخصية القانونية . ولكن العمال كانوا لا يريدون الاكتفاء بهذا بل أصروا على ضرورة إصدار تشريع يعترف لهم بهذا الحق . ونتيجة نضالهم فإن الحكومة القائمة في ١٩٤٠ اضطرت إلي عرض مشروع بقانون العمل وافق عليه المجلس النيابى ، ولكنه حبس بعد ذلك في مجلس الشيوخ .

وظل هذا القانون حبيسا في مجلس الشيوخ حتى جاءت حكومة الوفد في ١٩٤٢ ، وكانت الظروف التى جاءت فيها حكومة الأغلبية شاذة - حادث ٤ فبراير وقبله التهاون في معاهدة ١٩٣٦ الأمر الذى هدد نفوذ الوفد الجماهيرى وهو مادعا حكومة الوفد أن تتجه بصفة خاصة لكسب الرأى العام وبصفة خاصة جماهير العمال . فكان أن أصدرت الحكومة القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاعتراف بنقابات العمال - ويوضح ذلك ما جاء في

تقرير لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب الذى كان مقدمة لعرض مشروع القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ، يقول التقرير :

" لقى فريق من أصحاب العمل من صناع وتجار - وقد نصبوا أنفسهم للكسب والثراء ، وجعلوا قبلتهم وغايتهم - من كثرة الأجراء وعظيم تزاحمهم - فرصة للسيطرة عليهم والتحكم فيهم ، فقدروا أجورهم بماشاءوا وحددوا لهم ساعات عملهم ، وفرضوا عليهم من شروطه مايزيد في وفرهم وكسبهم غير عابئين بما يطلب العمال من جزاء عادل يقيم أودهم ويصلح من شأنهم وصحتهم وأجسادهم ، وكان طبيعيا من بعد ذلك أن يشعر العمال بأن أصحاب العمل إنما يسخرونهم في خدمتهم ، ويستنزفون قوتهم لإقامة ثرواتهم والاستزادة من أرباحهم . فتناكرت قلوبهم وساءت علاقاتهم وساد جمعهم جو من الاضطراب والقلق ذهب بما يجب للمصانع من تعاون وسكينة وسلام . ولم يغب عن مستنير أن علة هذه الأدواء ومتاعبها إنما ترجع إلي تفرق الأجراء وتشتيت كلمتهم وفقدانهم الوحدة التى تخلق من شتاتهم جمعاً يذود من حقوقهم ويدافع عنها وهذه هى الأسباب الجوهرية الهامة التى حملت العمال والحكومات على إنشاء النقابات والاعتراف بها وايتائها من الحقوق ما ييسر لها القيام على رعاية مصالح العمال وصيانتها . . "

كانت هذه فقرة من التقرير الذى قدم به القانون رقم ٨٥ بشأن نقابات العمال والذى اعتبر صدوره مكسبا من المكاسب الهامة التى حققها عمال مصر بنضالهم ، هذا رغم ما اعتوره من سلبيات ونقائص . . . فهذا القانون :

أولا : بخصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون والتى نصت على " وللأشخاص الذين يشتغلون في غير الأعمال الصناعية أو التجارية عدا من نص عليهم في المادة الثانية حق إنشاء نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ماعدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل " .

والتى لقيت معارضة واسعة من قبل بكوات وباشوات العصر فإن وزير الشئون الاجتماعية أدلى ببيان في الجلسة التاسعة والثلاثين لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ قال فيه إن الغرض مما نص عليه (في الفقرة الثانية من المادة الأولى أنه لا يجوز لنقابات الخدم والطهارة والسواقين الخصوصيين ومن في حكمهم التدخل بين الخادم والمخدوم وأنه لا يجوز لهم تقرير الضراب وأن أعمال هذه النقابات تنحصر فيما يلى :

أولا - التخديم والتمرين .

ثانيا - الاستشارات القانونية الطبية .

ثالثا - التسليف والإعانات .

رابعا - الشئون الاجتماعية كإنشاء النوادى والمكتبات والألعاب الرياضية .

خامسا - الشئون الاقتصادية كصناديق الادخار والتأمين الجتماعى ونحوه على أنها إذا قررت الإضراب وجب حلها .

وبذلك كان الاعتراف القانونى بحق تنظيم نقابات للعمال هو اعتراف بحق منقوص فما تقرر لها هو انشاء جمعيات خيرية وليس نقابات تعمل من أجل حقوق هذه الفئة الواسعة من العمال .

ثانيا : استبعد القانون من حق التنظيم في نقابات فئات واسعة من المفروض أن يكون لها نقابات - وهى العمال الزراعيون والمرضون وعمال المستشفيات ومن في حكمهم وموظفو الحكومة ومستخدمو مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية الداخلون في هيئة العمال وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون . . وهو بذلك حرم الحركة النقابية من عضوية كبيرة تقدر بالملايين حيث إن تعداد عمال الزراعة كان يقدر بأربعة ملايين ، وذلك بهدف إضعاف الحركة النقابية ، وحتى لا تكون هذه مهددة لأمن مصالح الشركات والمصالح الرأسمالية الأجنبية والمحلية ، أو مهددة لمصالح كبار الملاك في الريف . . .

ثالثا : حرم هذا القانون على النقابات أن تشكل فيما بينها اتحادا يوحد كل العمال على اختلاف مهنهم وصنائعهم خشية أن تكون هذه الوحدة ضمانا للحصول على مكاسب أكثر وحقوق أوفر . . وكان هذا التحريم عندما نصت المادة ٢٦ من القانون على أنه : " . . . لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك في إنتاج نوع واحد من السلع . . . "

وحتى هذه الاتحادات المهنية ولدت ضعيفة وذلك عندما حددت المادة قيمة الاشتراك فيها بعشر مجموع الاشتراكات السنوية التى تجمعها النقابات من أعضائها .

رابعا : أخضع القانون النقابات لسلطة أجهزة الدولة ففقدت بذلك حرية النشاط المستقل فالمادة (٢٠) توجب ابلاغ البوليس عن أى اجتماع تعتزم عقده قبل موعد الاجتماع بوقت كاف .

والنقابات وفق المادة (١٧) من القانون محرم عليها الاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية ، والمقصود هنا إبعاد النقابات عن كل نضال يخوضه الشعب من أجل حرياته الدستورية والديمقراطية ومن أجل تحرير الوطن من الاستعمار البريطانى لمصر (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا) . والنقابات معرضة أيضا للحل الإدارى وفق المادة (٢٤)

من القانون ، وذلك إذا ما رأت السلطات أنها قد انحرفت عن الغرض الذى قامت من أجله *

ورغم كل هذه العيوب الكبيره للقانون فإن صدوره كان مكسبا على طريق النضال الطويل الشاق من أجل الوصول إلي قانون يعطى جماهير العمال تنظيما قويا قادرا على توحيد كل العمال في جميع المهن والأعمال والصناعات ، تنظيما نقابيا حرا ومستقلا لاتحكمه غير لائحته وإرادة أعضائه من العمال .

وما إن كسب العمال هذا القانون حتى ازداد نشاطهم في تكوين النقابات . ففى ١٩٤٤ بلغ عدد النقابات المسجله ٢١٠ نقابة وعدد أعضائها ١٠٢,٨٧٦ ألف ** .

وكما أن عمال الحكومة تحايلوا على القانون فنظموا أنفسهم في " اتحاد " أطلقوا عليه " مؤتمر عمال الحكومة " ، وتقدم المؤتمر بمطالبهم ، حيث تركزت هذه المطالب حول المطالبة بكادر يحدد فئات أجورهم وتنظم ترقياتهم .

وأصبح مؤتمر عمال الحكومة قوة يعمل حسابها ولذا حملت كل الحكومات والأحزاب السياسية على كسبه إلي جانبها . وبالضغط وأساليب المناورة على الأحزاب كسب عمال الحكومة " كادرا " لعمال الحكومة . ولقد أدى كسب عمال الحكومة لهذا الكادر إلي عزلهم لفترة طويلة عن الكفاح العمالى عامة وعن كثير من النشاطات السياسية ، بعد أن كان لهم دور هام وطليعى أحيانا في كثير من الهيئات الثورية الوطنية (١٩٣٠ ، ١٩٣٥) .

القانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ : بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل .

كان من المفروض أن يصدر هذا القانون عام ١٩٣٦ عقب صدور قانون إصابات العمل، وذلك ضمانا لدفع التعويض للعامل حال إصابته أثناء العمل وكذلك لتمكين الكثير من أصحاب الأعمال لدفع هذه التعويضات ومنعهم من التسويف والمماطلة ، حتى تضيع على العامل حقوقه .

ولما كانت الحكومة الوفد في العام ١٩٤٢ مدفوعة لكسب الحركة العمالية فإنها أخرجت هذا القانون من أرشيف النسيان وأصدرته - بعد أن ضمنت موافقة أصحاب الأعمال عليه فهو يخفف عليهم دفع التعويضات من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يضمن إلي حد ما وفى حدود تعويضيه ضيقة جدا حصول العمال المصابين على التعويض .

---

* راجع نص القانون ولائحته التنفيذية - في القانون والقرارات العمالية والاجتماعية في مصر - يوسف فخرى - محمد محمود مكرم - محمد بدران ص ٢١٠ إلي ٢٢٨ .

** تقويم النقابات والاتجاهات العمالية في جمهورية مصر - ديسمبر ١٩٥٦ ص ٢٤.

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤
بشأن عقد العمل الفردى

وهذا القانون يعتبر من أهم القوانين التى كسبتها الحركة العمالية المصرية منذ مطلع القرن ؛ ولقد تعثرت أكثر من محاولة لإصداره - حتى نجحت محاولة إصداره في ظل وزارة الوفد أثناء الحرب ، وقبل أن تذهب مع نهاية الحرب . .

ورغم السلبيات العديدة التى كانت في هذا القانون فإنه كان مكسبا للحركة العمالية ، حيث إن العلاقة القانونية بين العامل وصاحب العمل ظلت محكومة قبل صدوره بالنصوص الخمسة التى كان يتضمنها القانون المدنى القديم (من مادة ٤٠١ إلي مادة ٤٠٥) تحت اسم " إجارة الأشخاص " .

ويعتبر هذا القانون هو من آخر القوانين التى صدرت في نهاية الفترة التى امتدت من بداية القرن حتى منتصف الأربعينيات . . .

إن مجموعة القوانين العمالية التى صدرت حتى ذلك الحين كانت ولاشك خطوات إلي الأمام من أجل تحقيق المطالب العمالية ، وإن جاءت قاصرة عن أغلب المطالب أو ممتلئة بالثغرات وبالنصوص القانونية التى حققت رغبات أصحاب رأس المال وكبار الملاك .

***
**
*

الفصل الخامس

من ١٩٤٤ حتى النصف الأول من ١٩٥٢

شهدت هذه السنوات تطورا سريعا ومتلاحقا في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وظهرت قيادات جديدة في النضال الوطنى ضد الاستعمار ، وظهر العمق الاجتماعي للنضال الوطني من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحركة النقابية العمالية أفرزت أكثر من مجموعة قيادية مستقلة عن النشاطات الحزبية .

وسعت كل منها لتوحيد الحركة النقابية المصرية ولم يكن تباعدها عن بعضها أو انقسامها في مباشرة العمل اليومى من أجل الحصول على الحق في تكوين اتحاد عام لعمال مصر أو من أجل تحقيق هذا الهدف بإقامة التنظيمات البديلة ، فما أن جاء عام ١٩٥٠ حتى أرسيت قواعد الوحدة بين كل الاتجاهات للنضال من أجل تكوين الاتحاد العام . . وهو نضال صعب ، ليس فقط بسبب مواجهة السلطة الرافضة للاعتراف بهذا الحق للعمال ولكن كذلك بسبب الانقسام في صف القوى المناضلة من أجل هذه الوحدة ، خاصة وأنه انقسام داخل فرق اليسار ، وداخل فرق اليمين الوطنى ، وانتهت هذه الفترة بحلول فترة منظمة بدأت بحريق القاهرة والتى حرق معها في ٢٧ يناير ١٩٥٢ المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والذى طال انتظار عمال مصر له منذ الثلاثينيات ، وحيث جاء القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ليعترف بحق العمال في تكوين نقابات بقيود وشروط وليحرم قيام اتحاد عام للنقابات ولم تكن هذه الفترة المظلمة لتطول أكثر من ستة أشهر أنتهت بقيام حركة ضباط الجيش (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) .

وخلال هذه الفتره التى تمتد من منتصف الأربعينيات حتى بداية الخمسينيات حدثت تبدلات هامة في تركيب السكان حيث ازداد عدد المشتغلين في القطاعات غير الزراعية وخاصة في الصناعة التى شهدت تطورا ونموا متزايدا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها . . ويتضح لنا مدى ازدياد التركيز الصناعى من هذه الأرقام ، ٣٢٪ من عمال المصانع كانوا يعملون في مصانع تستخدم كل منها . ٥٠٠ عامل فاكثر وكان عدد هذه المصانع ٤٥ مصنعا ، و٢٥ ٪ يعملون في مصانع تستخدم من ١٠ إلي ٩٩ شخصا وعدد هذه المصانع ٣٠٥٨ مصنعا ، و٢٥ ٪ في مصانع تستخدم تسعة أشخاص وعددها ١٨٨٧٤ مصنعا* .

هذا التغير في التركيب السكانى أدى إلي تغيرات هامة في ظروف حياة العاملين بأجر لدى أصحاب رأس المال سواء كان أجنبيا أو محليا . وإذ كان التغير في ظروف حياة العاملين بأجر تغير أكثر سوءا، فرغم الزيادات في الأجر خلال خمسة عشر عاما في الصناعات التحويلية بما يقرب من أربع مرات ، فإن هذه الزيادة لم تكن غير زيادة

* شهدى عطية – تاريخ الحركة الوطنية – ص ٨٩ .

اسمية لأنها حدثت في ظروف الارتفاع السريع للأسعار ، وخاصة أسعار تلك السلع الضرورية والتي ازدادت مقارنة بأسعار ما قبل الحرب أكثر من ثلاث مرات فمثلا في ١٩٥٠ زادت أسعار الحبوب ٢٤٣ ٪ واللحوم ٣٠١ ٪ والزيوت النباتية ٣٦٢ ٪ والأسماك ٣٦٢ ٪ ومنتجات الألبان ٣٦٤ ٪ * وفي الواقع فإن الارتفاع في الأسعار كان أعلى من هذه النسبه ، وقد ابتلع وبنهم الارتفاع في الأسعار كل زيادة في الأجور .

في ظل هذه القراءة السريعة لظروف وشروط العمل بعد الحرب العالمية – سيكون عرضنا لتاريخ الحركة النقابية العمالية المناضلة طيلة هذه الفترة الممتدة من نهاية ١٩٤٤ حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٥٢ .

* * * *

انخفاض مستوى الأجور

١ - وساعات العمل الطويلة

يوضح الجدول التالي التدني في الأجر الأسبوعي للعامل خلال تسع سنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٢ : -

	الأجر في الإسبوع بالقروش	الرقم القياسي للأجر
١٩٤٤	١٠٠.٥	٢٢٧
١٩٤٥	١١٧.٥	٢٤٩
١٩٤٦	١٢٤	٢٦٤
١٩٤٧	١٣٣	٢٨٣
١٩٤٨	١٤٦.٥	٣١٨
١٩٤٩	١٤٥	٣٠٨
١٩٥٠		
١٩٥١	١٧٠	٣٦١
١٩٥٢	١٨٧	٣٩٨ * *

* الطبقة العاملة في مصر المعاصره – د. بكلانوف ترجمة د . أحمد حسان ص ٩٨ – ٩٩ .

** د . بكلانوف – المرجع السابق .

ويوضح الجدول التالى عدد ساعات العمل في الأسبوع وحيث كان متوسط ساعات العمل اليومية في معظم الصناعات يتراوح بين ثماني ساعات ونصف و ٩ ساعات يوميا :

عدد ساعات العمل خلال أسبوع العمل

١٩٤٤	٥٠
١٩٤٥	٥١
١٩٤٦	٥١
١٩٤٧	٥٠
١٩٤٨	٥١
١٩٤٩	٥١
١٩٥٠	٥٠
١٩٥١	٥١ *

ولكننا إذا قمنا بدراسة أكثر تفصيلا عن الأجر في الشركات الكبيرة على مستوى مجموعة من الصناعات فإننا سنجد مدى التدنى في الأجور في هذه الصناعات والتى كان من المفروض أن يكون الأجر فيها عاليا نسبيا ، فما بالنا بحال الأجور في المصانع والورش الصغيرة حيث كانت ظروف العمل والحياة بالغة السوء . **

أولا : قطاع الغزل والنسيج :

١ - مستوى الأجور في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى :

- كانت العاملات يمنحن أجرا يتراوح بين ٥٢ مليما و٧٢ مليما في اليوم لكل ٨ ساعات عمل بدون علاوة غلاء ، ويضاف إليه أجر إضافى إذا زادت ساعات العمل على ٨ ساعات .

- كانت تتراوح أجور العمال العاديين بين ٥٦ مليما و٧٢ مليما و١٠٤ مليمات في اليوم لكل ٨ ساعات عمل بدون علاوة الغلاء ، ويضاف إليه أجر إضافى إذا زادت ساعات العمل عن ٨ ساعات .

- العمال المتمرنون - الفنيون - كانت تتراوح أجورهم بين ٨ قروش و٥ , ٢٧ قرش بدون علاوة الغلاء .

- الاسطوات وتتراوح أجورهم بين ٢٢ و ٤٠ قرشا وتتراوح أجور عمال الأنتاج بين عشرة قروش وعشرين قرشا بإعانة الغلاء بمتوسط ١٥٦,٧ مليم في اليوم .

---

*المرجع السابق ص ١٢٤ .

** عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٠٩ إلى ص ٢١٣ .

٢ - وفى شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية :

كان عدد العمال بالشركة ٨١١٣ ، كان يتقاضى كل عامل من ثلاثة عمال ٧٠ قرشا في اليوم عن ثماني ساعات عمل ، وكان كل عامل من ٥٣٠٥ عمال يتقاضى أجرا أساسيا قدره خمسة قروش في اليوم ، وكل عامل من ٤٥٧ عاملا كان يتقاضى ٩ قروش يوميا ، وكل عامل من ٨٦٥ يتقاضى ١٢ قرشا ، وفى شركات أخرى مثل سباهي وصباغي البيضا كانت الأجور أقل ، وساعات العمل أكثر حيث كانت في سباهي بين ١٠ و١١ ساعة .

ثانيا : في الصناعات الغذائية

كان متوسط الأجور في المطاحن ٦٠ مليما في اليوم ، وفى المخابز ٨٠ مليما ومصانع الثلج ٩٠ مليما ، والمياه الغازية ٨٠ مليما وفى صناعة الزيوت ٧٠ مليما ومنتجات الألبان ٨٥ مليما ، والمأكولات المحفوظة ٩٠ مليما ، ومصانع المكرونه ٨٥ مليما .

ثالثا : في الطباعة

عامل الميكانيكا العادى مائة مليم ، عامل الطباعة العادى ٧٠ مليما .

بهذه الأجور الضئيلة عاش العمال حياة البؤس والحاجة ، ولكنهم ناضلوا فعلا من أجل تحسين أجورهم ، وكانت مطالبهم تتطلع إلي كادر شبيه بالكادر الذى حصل عليه عمال الحكومة ، وهو ما عارضه وقاومه أصحاب الأعمال - وسنجد أن عدد المنازعات حول الأجور كان في ازدياد مستمر خلال هذه الفتره من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ - وهى لم تهبط إلا في عام ١٩٥١ . وكان ذلك بسبب انشغال العمال بأعمال النضال الوطني ضد الاستعمار والجدول التالى يوضح عدد المنازعات بين العمل ولقد كان ثلثا هذه المنازعات متعلقا بالأجور .

عدد المنازعات في مدة الحرب وما بعدها .

السنة	عدد المنازعات
١٩٣٩	٢٥٠٨
١٩٤١	٢٨٥٣
١٩٤٣	٩٥١٢
١٩٤٥	١١٦٩٢
١٩٤٧	١٦٠٧٨
١٩٤٩	١٦١١٠
١٩٥١	١٣٦٥٨
١٩٥٢	٢٩٢٥٨ *

* العمل والإنتاج - تاليف إبراهيم الخطريفى ص ٥٦ .

وإذ بلغ سوء الأحوال المعيشية للعمال أقصى مدى فإن الحكومة اضطرت إلي إصدار أمر عسكرى بتحديد حد أدنى للأجر ، وهو الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذى حدد هذا الحد باثنى عشر قرشا ونصف يوميا بما فى ذلك إعانة الغلاء ، وقد شمل هذا التحديد المحال الصناعية والتجارية الكبيرة ، وجعله ثلاثمائة قرش في الشهر بما فى ذلك إعانة الغلاء .

بهذا الأجر الضئيل كان على العامل أن يعول اسرته وأن يعالجها وأن يعلم أولاده – إن فكر فى ذلك ، والتعليم شأنه شأن أشياء كثيرة كان بالنسبة للعامل ترفا ورفاهية وتكدس العمال وأسرهم في مساكن ضيقة وغير صحية على الاطلاق ، وفي بعض المناطق الصناعية كان يسكن العمال حجرة واحدة بالوردية . *

ومن المهم أن نؤكد على حقيقة هامة هى أن هذا التحديد للحد الادنى للأجر – وأن لم يكن كافيا على الإطلاق لتوفير معيشة تليق بالإنسان – قد وضع مبدأ هاما في علاقات العمل وهو أن العمل لم يعد سلعة تحدد قيمتها في السوق وفق قوانين العرض والطلب ولكن قيمته تحدد بالقانون وأى إخلال بهذا القانون يعاقب عليه – وصحيح أيضا أنه لم تكن هذه هى المرة الأولى التى تتدخل فيها الحكومة بسن قانون يحدد الحد الأدنى للأجر فقد سبق ذلك الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف علاوة غلاء المعيشة ، والأمر رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ بزيادة غلاء المعيشة والأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ لمواجهة زيادة نفقات المعيشة .

ولكن في الحقيقة كان كل ذلك بداية على طريق تحديد الأجر للعمال بالقانون بحيث يكون قادرا على الوفاء بحاجياتهم الضرورية للعيش كآدميين قادرين على صنع الحياة التى ينعم بها كل الناس وبصدور الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ استبدل الجدولان رقما ٣٥٨ ، ٥٤٨ بالجدول الجديد الملحق بالأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، والذى بموجبه ارتفعت إعانة الغلاء بالنسبة لطائفة الآباء ذوى الأنباء الثلاثة فاكثر إلي مائة وخمسين في المائة . ورفع الحد الأدنى لأجر العامل البالغ ثمانى عشرة سنة من عشرة قروش إلي اثنى عشر قرشا ونصف أى بزيادة قرشين ونصف على الأمر العسكرى السابق . **

يقول الاستاذ أحمد حسين في كتابه علاقات العمل :

" لعله من الملاحظات الجديرة بالتسجيل في هذا الموطن ، هو أن بعض المؤسسات الكبرى صرخت عند صدور هذا الأمر العسكرى واحتجت وهددت بالويل والثبور ، وحذرت من انهيار الاقتصاد المصرى لتحميله هذه الأعباء الجديدة . وقيل إن ما حدث هو عكس ذلك تماما ، فقد ازدهرت هذه المؤسسات أكثر وأكثر وتزايدت أرباحها عاما بعد آخر . مما يؤكد النظرية التى أصبح مجمعا عليها في العصر الحديث ، وهى أن كل زيادة في أجور الطبقة

---

* في عام ١٩٤٧ أرسلتني جريدة الجماهير لعمل تحقيق صحفى عن إضراب المحلة الكبير فاستقبلنى بعض العمال في غرفة كانوا يسكنونها على ثلاث ورديات ٩ في كل وردية أى ٢٧ يسكنون غرفة واحدة !!

** أحمد حسين – علاقات العمل بين أحكام التشريع وقرارات التحكيم هامش ص ٧٥ .

العاملة يؤدى إلي زيادة في القوة الشرائية ، مما يزيد بدوره في زيادة النشاط الاقتصادى الذى تروج معه الأعمال " .

ولكننا نلاحظ أن هذا الأجر رغم تحديد القانون له ، فانه لم يكن يرتبط بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة ، أى أنه يجب أن يزيد كلما ارتفعت نفقات المعيشة . . فإن تحديد الحد الأدنى للأجر بالقانون لا يلغى - ويجب ألا يلغى - المطالبة العمالية بزيادة الأجر مع كل زيادة في نفقات المعيشة . . مادام هناك عمال وأصحاب أعمال فسيكون هناك صراع بينهما حول الأجور ، العمال يريدون زيادتها لتغطى نفقات معيشتهم ، وأصحاب الأعمال لا يريدون أن تتحقق هذه الزيادة لتزداد أرباحهم - هذا هو واقع الحياة . . طرف يريد المزيد من التحكم في الطرف الآخر ، والطرف الآخر يسعى للخلاص من التحكم . إنه الصراع بين الحق والباطل وبين العدالة والظلم .

وخلال هذه الفترة - وإن تدخل القانون لتحديد الأجر لم يرتفع بالأجر أبدا إلي المستوى المطلوب فإن المطالبة بأجر عادل وقادر على توفير حياة لائقة بالإنسان العامل كانت دائما هى المحور الرئيسى الذى دارت حوله كل النضالات النقابية للعمال المصريين وهكذا فإن كل المحاولات لإنشاء تنظيم بديل للاتحاد العام لنقابات العمال كان على رأس برامجها المطلبية المطالبة بتحديد حد أدنى للأجور - فكان هذا هو المطلب على رأس برنامج اللجنة التحضيرية للاتحاد العام ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، " وضع حد أدنى للأجور " ...

ويبدو أن هذا المطلب ظل - وسيظل - مطلبا تاريخيا لعمال مصر فهو لم يتحقق على نحو سليم لسنوات طويلة .

* * * *

٢- العمال يواجهون:

- البؤس وسوء الحالة الاجتماعية والصحية
- البطالة .
- الاضطهاد والبطش .
- وعجز القوانين العمالية .

خلال هذه الفترة ازداد بؤس الطبقة العاملة ومعاناتها . ولم تعد الأسر العمالية فقط لا تتمكن من الحصول على الغذاء الكافي لها بل إنها أصبحت معرضة لعدم الحصول على وجبات الطعام الثلاث في اليوم ، ولم يقتصر الأمر على سوء أحوال الغذاء بل شمل كذلك سوء أحوال المسكن والكساء الضروري - ولبس العمال في صناعات كثيرة الغيش أثناء العمل ، وارتفعت نسبة المرضى بالأمراض الصدرية وخاصة بين عمال النسيج . . وازداد تشغيل الأحداث في كثير من الصناعات تهربا من دفع أجور أعلى للبالغين ، وكذلك لجأ أصحاب الأعمال إلي تشغيل النساء حيث كان يدفع لهم في معظم الأحوال نصف الأجر الذي يدفع للرجال وأحيانا أقل من النصف .

وتفاقمت مشكلة البطالة التى كانت قد وصلت أعدادها خلال الحرب إلي حولى ١٧٠ ألف ، فوصلت اعداد ها بعد الحرب إلي حوالى ٢٧٠ ألف وقد قدرها البعض بـ ٣٧٠ ألف عاطل . وكانت أرقام العاطلين تلك مقصورة على المدن فقط (عمال الصناعة والتجارة) أما في الريف فقد أظلمت البطالة بمظلتها الأعداد الغفيرة من عمال الزراعة وكان أجر العامل الزراعى في المواسم يصل بالكاد إلي خمسين مليما وفى الأيام العادية إن وجد عمل لا يتجاوز الأجر في أفضل الحالات ثلاثين مليما - كان من ثلاثة ملايين إلي أربعة ملايين عامل زراعى لا يعملون في السنة أكثر من مائة وخمسين يوما . . ولقد هاجرت أعداد كبيرة من العمالة الزراعية إلي المدن سعيا وراء عمل لا يحتاج إلي تخصص أو تدريب خاص أو أعمال هامشية في المدن هربا من الفقر الشديد في القريه وبذلك أضيف إلي العمال المتعطلين عن العمل في المدن أعداد أخرى قادمة من الريف حيث ازداد بهم جيش فقراء المدن وتضخم ليزداد عدد الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر . . .

ومن سياسات أصحاب الأعمال التى أضافت أعدادا كبيرة لجيش البطالة السياسة التى أنتهجها الرأسماليون ليحافظوا على مستوى الأرباح العالية التى كان يحققونها أيام الحرب .

وقامت هذه السياسة بالاستغناء عن جانب كبير من العمال وضاعفت العمل الذى

يقوم به الباقون في العمل مع دفع الأجر السابق نفسه أو بزيادة ضيقة لا تتجاوز ٢٠ ٪ من أجر العمال المستغنى عنهم ، وكانت هذه السياسة تلجأ كذلك إلي التخلص من العمال القدامى لارتفاع اجورهم أو فصلهم عند أى حركة نضالية ثم يعينون بدلا منهم عمالا جددا أو أحداثا باجور أقل .

* * * *

حتى القوانين العمالية التى جاءت نتيجة نضال العمال ورغم قلتها جاءت وقد راعت مصالح أصحاب الأعمال ، كما راعت دائما مصالح كبار الملاك العقاريين والزراعيين وهو ما نجده في قانون تشغيل الأحداث أو في قانون النقابات الذى حرم أكثر من ثلاثة ملايين عامل زراعى حينئذ من حقهم في أن تكون لهم نقاباتهم الخاصة .

[القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢]

ان كافة الحقوق العمالية (رغم قلتها) ديست بعنف وشراسة ، ففى الواقع والتطبيق العملى ألغيت فترات الراحة ولم تراع مواعيد العمل للأحداث والنساء وأهملت تماما الاحتياطات الخاصة والمفروض اتخاذها في أماكن العمل وانعدمت وسائل الإسعاف العاجل وتوفير العلاج حتى في مستوى الحد الأدنى . . وطبقت لوائح جزاءات قاسية كانت سيفا مشهرا في وجه العمال لفصلهم وتشريدهم والعدوان على أجورهم الأساسية ، وكما أنه لم تحرر عقود العمل وفق أحكام القانون أو أهمل تحريرها أحيانا كثيرة . .

وتعرضت النقابات المناضله للحل الإدارى ، وطوردت القيادات النقابية المخلصة لجماهيرها وسجن العشرات منهم وحوربوا في أرزاقهم ، وفرضت داخل التنظيم النقابى عناصر عاملة لصالح أجهزة الأمن (البوليس السياسى) وأصحاب الأعمال ، وحوصرت النقابات واحتلت مقارها في كثير من المناسبات وحرم العمال من حقهم في التعبير عن أنفسهم بالقول أو الكتابة أو التنظيم ، واحتل الجيش والبوليس المناطق الصناعية الكبيرة ليرهب العمال - فاحتلت مناطق مثل شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكرموز خلال الإضرابات التى قام بها عمال النسيج في هذه الفترة ، وقام البوليس لصالح أصحاب الأعمال باغتيال زعماء العمال كما حدث في مصانع الشوربجى بامبابه وفي مصانع سباهى بالاسكندرية في ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

المزيد من القيود على حق الإضراب

منذ صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ والذى بمقتضاه أضيفت المادة ١٠٨ مكرر التي نصت على : " إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس ستة أشهر أو بغرامة تزيد على مائة جنيه " - نقول منذ صدور هذا القانون لم يكن الإضراب عن العمل محرما إلا على مستخدمى وعمال

الحكومة ، بينما كان الموقف بالنسبة لعمال ومستخدمى المرافق العامة مشروطا بشرط الإخطار قبل الإضراب بخمسة عشر يوما - وهو ما نص عليه في المادة ٣٢٧ مكررا ، وهذا نصها :

" محظور على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواى والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة ، بدون أن يخطروا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذى ينوون فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الأقل . ويقدم هذا الإخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه بإمضاء أو ختم المستخدمين والأجراء الذين ينوون التوقف عن العمل ويبين فيه أسباب هذا التوقف "

وهكذا كان إضافة هذا النص إلي قانون العقوبات اعترافا قانونيا بمشروعية الإضراب في المرافق العامة شرط تقديم الإخطار المذكور .

وقد عنى ذلك أن سائر طوائف العمال الذين يعملون في المؤسسات التجارية والصناعية أحرار في استخدام سلاح الإضراب دون قيد أو شرط وبدون اخطار سابق .

ولكن جاء الأمر العسكرى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ الذى حظر على أصحاب الأعمال ايقاف العمل في مؤسساتهم كليا أو جزئيا بدون الحصول على ترخيص بذلك من وزير الداخلية ، كما حظر على العمال في هذه المؤسسات نفسها التوقف عن العمل .

وظن أن هذا الأمر سيوقف العمل به بعد انتهاء ظروف الحرب الاستثنائية ، ولكن استمر العمل ساريا به . وحتى عندما عدل قانون العقوبات فلم يمس المشرع هاتين المادتين الخاصتين بالإضراب فقط تغير رقم المادة الخاص بحظر إضراب الموظفين ليصبح ١٢٤ ورقم المادة الخاصة باضراب عمال المؤسسات ليصبح ٣٧٤ .

ثم في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وبعد حملة صدقى باشا المشهورة ضد كل النشاطات الوطنية والديمقراطية والنقابية صدر المرسوم بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٤٦ والذى قضى بتعديل المادتين السابقتين ، وبمقتضى هذا التعديل شددت العقوبة بحيث ضوعفت في بعض الأحوال ، كما أدخلت حالات جديدة اعتبرت من قبيل الإضراب ، كما اعتبر جميع الأجراء الذين يشتغلون بأى صفة كانت ، ليس فقط في خدمة الحكومة ، لكن كذلك في خدمة أى سلطة من سلطات الأقاليم والأشخاص الذين ينتدبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة في حكم الموظفين من حيث حظر الاضراب عليهم .

وسوى هذا التعديل الجديد بين عمال المرافق ذات المنفعة العامة ، وبين الموظفين فأصبح الإضراب محظورا عليهم كذلك . سواء أخطروا عن الإضراب مقدما أو لم يخطروا .

والأمر الواضح أن المشرع بدأ يتجه إلي فرض المزيد من القيود على حق العمال في

الإضراب – وهكذا ففي الخامس من فبراير ١٩٥٠ عدلت كل المواد السابقة بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ فعدلت المواد ١٢٤ ، ١٢٤ أ ، ١٢٤ ب ، ١٢٤ جـ ، و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكرر و٣٧٥ من قانون العقوبات وهي المواد الخاصة بإضراب الموظفين وعمال المرافق العامة . ولم يأت هذا التعديل بأحكام جديدة ، وإنما اقتصر على تغليظ العقوبات وتشديدها ، كما حظر نشر أخبار إضراب الموظفين والمستخدمين العموميين ولو كانت صحيحة .

وواضح أن هذه القوانين لم تفت في عضد النضال النقابي – كما سنرى بعد ذلك – فمثلا شهد عام ١٩٥٠ تسعة وأربعين إضرابا منها خمسة بالإسكندرية و٣٤ إضرابا في شبرا الخيمة وحدها .

* * * *

المواجهـــة

لم تتراجع الحركة العمالية أمام البطش المتزايد . . ولم يوقف مواجهتها لأصحاب الأعمال والسلطة الممثلة لهم إصدار المزيد من القوانين المحرمة للإضراب والمشددة للعقوبات على كل من يشارك في الإضرابات .

وفي هذه الفترة من نهاية ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ شهدت أغلب الصناعات العديد من الاضرابات والتى تولت قيادتها عناصر جديده إلي جانب عدد من القيادات القديمة التى اتجهت إلي الاستقلال عن الأحزاب منذ إضرابات ١٩٣٨ . وكانت القيادات الجديدة في الأغلب تنتمى إلي المنظمات " الماركسية " التى نشطت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وخاصة المنظمات الرئيسية ، الفجر الجديد – طليعة العمال بعد ذلك ، الحركة المصرية ، ثم إسكرا (أى الشرارة) وقد اتحدت الأخيرتان في ١٩٤٧ مكونتين للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى (حدتو) – وقد كان الصراع بين هذه المنظمات معطلا لتحقيق الوحدة النقابية في أماكن كثيرة ، ولعدم فاعلية بعض الحركات النضالية ، كما أن التعامل مع الحركة النقابية من قبل هذه المنظمات كان يتسم بسيادة مفهوم الأحزاب السابق بتبعية النقابات لها وعدم استقلاليتها في نشاطها ؛ ورغم ذلك فإن وجود المناضلين الاشتراكيين على رأس كثير من الحركات النضالية كان مفجرا لوعى الطبقة العاملة بذاتها إلي حد ما وبدورها في بناء مستقبل البلاد . . .

ولنقدم بعض النماذج من الحركات الإضرابية خلال هذه الفترة من التاريخ .

إضراب عمال مصنع

تكرير السكر بالحوامدية

في فبراير ١٩٤٥ عاد عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية إلي الإضراب وكان عددهم حوالى أربعة آلاف عامل فاعلنوا الإضراب من ١٢ – ١٦ فبراير ، واحتلوا المصنع

وأقاموا به طيلة فترة الإضراب بطريقة سليمة ، وتكونت لجنة للتوفيق والتحكيم لم يحضرها مندوب الشركة ، فعاد العمال إلي الإضراب في ٩ مارس ١٩٤٥ واستمر إضرابهم حتى ١٦ مارس ، ولم يتحقق شيء من مطالبهم ، فعاد العمال إلي الإضراب في أول ابريل ١٩٤٨ .

وكانت المطالب التى تقدم بها العمال هى :

(١) تحديد ساعات العمل بـ٨ ساعات في اليوم بدلا من عشر ساعات .

(٢) منح العامل علاوة دورية قدرها ١٠ ٪ من أجره كل سنتين .

(٣) تحديد الحد الأدنى للأجور بسبعة قروش يوميا .

(٤) تحسين حالة عمال الشحن والتفريغ بنسبة ٤ ٪ من أجورهم .

(٥) زيادة الإجازة السنوية من ١٨ يوما إلي ٢١ لمن قضى في الخدمة أكثر من خمس سنوات .

(٦) صرف مكافأة للعمال قدرها نصف شهر وهو نصف الشهر الباقى من شهر المكافأة التي كانت قد وعدت الشركة بصرفها .

ولكن شركة السكر رفضت تلبية أى مطلب من هذه المطالب وحاولت أن تقتل روح العمال النضالية داخل لجنة التوفيق والتحكيم . ولكن النقابة عادت وأعلنت الإضراب في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ ، وكان تأييد العمال إجماعيا للنقابة . وتكونت لجان سرية لتنظيم وقيادة الإضراب في جميع القرى المجاورة للحوامدية والتى يسكنها عمال المصنع . واعتقلت السلطات الحكومية ٣٥ من زعماء العمال . وأمام تضامن العمال عقد اجتماع حضره مندوب الشركة وعضو مجلس النواب ورئيس النقابة * وتكونت لجنة تحكيم مرة أخرى ، ولكن المطالب العمالية لم يستجب لها ، فعادت النقابة إلي الإضراب في ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ وهو الإضراب الذى استمر حتى ٢٥ ديسمبر ، وأضافت النقابة إلي المطالب العمالية السابق ذكرها المطالبة بتنفيذ الأمر العسكرى الصادر في مارس ١٩٥٠ الخاص بإعانة غلاء المعيشة . وخلال هذا الاضراب فصل مائة عامل وسجن رئيس النقابة وحددت إقامة سكرتيرها وتضامنت النقابات الأخرى مع نقابة عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية واحتجت على إضطهاد قادة النقابة . وخلال هذا الاضراب حاولت القوى السياسية المختلفة أن تستفيد منه ، فقادت جريدة الزمان وصاحبها ادجار جلاد وهو واحد من باشوات السراى - وقتها - حملة للعطف على العمال ومطالبهم لتوجيه الإضراب ضد عبود باشا الذى كان يسانده حزب الوفد ، ودخلت جريدة المصرى وصاحبها محمود أبو الفتح المعركة ضد الزمان وهكذا وقفت جريدة وفدية لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ضد إضراب

---

* كان رئيس النقابة هو المرحوم الشيخ محمد عبد السلام ، وكان من الشخصيات النقابية المناضلة ، والمستقلة من كل الاتجاهات ، وكانت له كذلك مكانة دينية في المنطقة ، والتقيت به خلال إضراب ديسمبر ١٩٥٠ .

للعمال وأمام صلابة الموقف العمالى اضطرت حكومة الوفد لاتخاذ قرار بصرف علاوة غلاء المعيشة فورا لعمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية ، وكانت فرحة لان يعمم هذا القرار بالنسبة للشركات الأخرى .

ولقد انتهى هذا الإضراب بتوجيه ضربة للقيادة النقابية في الحوامدية فأبعد رئيس النقابة عن الحوامدية ، وكذلك سكرتيرها الذى كان عضوا في الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة سابقا) وقضى على النقابة القديمة والتي كانت نموذجا جيدا للنقابات المناضلة . وبدأت الشركة تشكل نقابة جديدة من عناصر متعاونة مع إدارة الشركة وخاصة من الموظفين الذين أغدقت عليهم الشركة بعض الخيرات ! ! وفقد العمال قيادتهم المناضلة والتى كانت صاحبة تاريخ نضالى طويل .

إضرابات عمال النسيج

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة شبرا الخيمة - المنطقة الصناعية الحديثة والتى وجد بها عدد كبير من مصانع النسيج الكبيرة والمتوسطة تركيزا عماليا ضخما واشتهرت هذه المنطقة بنضالها ضد الاستغلال الرأسمالى وظهر منها قيادات عمالية اشتراكية مبكرة من المنظمات الماركسية الرئيسية الثلاث حينئذ مثل محمود العسكرى وطه سعد عثمان ومحمد شطا وعبد الرحمن على خضر وكثير غيرهم وكان طه سعد عثمان ومحمود العسكرى قائدين معروفين في النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وذلك حتى حلها في ٣٠-٤-١٩٤٥ ، والتى كان من أسباب حلها قيادتها وتنظيمها لإضرابات عمال النسيج .

ولقد خاض عمال النسيج أول إضراب عام لهم شمل شبرا الخيمة كلها في ٢ يناير ١٩٤٦ ، واستمر هذا الإضراب ٢١ يوما ، واعتقل زعماء الإضراب وحوكموا في محكمة جنح قليوب . وكان الاضراب عاما واشترك فيه العمال والعاملات وتضامن فيه عمال النسيج مع عمال الصناعات الأخرى بالاحتجاج وجمع التبرعات للعمال المضربين ، كما تضامن البعض من فلاحى القرى المجاورة مع العمال المضربين . . وبعد الإضراب ازداد اهتمام السلطات الرجعية بالمنطقة - ففرض إرهاب بوليسى خاص على المنطقة . ورغم ضرب هذا الإضراب بعنف فإن الإضرابات لم تتوقف الأمر الذى أجبر الحكومة على تأليف لجنة عليا بمكتب وزير الشئون الاجتماعية لبحث مشكلة عمال شبرا الخيمة في يوليو ١٩٤٦ . وعلى كل لقد كانت إضرابات عمال شبرا الخيمة من أبرز نضالات عمال النسيج بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد كتب طه سعد عثمان كتابه مذكرات ووثائق عن كفاح عمال النسيج وهو أساساً تعرض لكفاح هذه المنطقة في الأربعينيات والخمسينيات ، ولاشك أنه مطلوب من القادة العماليين الذين عاشوا هذه الفترة أن يقدموا تجاربهم كما قدمها طه سعد عثمان لتكون

إضافة هامة لكل من يريد أن يتعلم من التاريخ . .

إضرابات عمال المحلة الكبرى

نذكر أننا سبق وأن أشرنا إلي إضراب عمال المحلة في ١٩٣٨ وكيف أن السلطات تعاملت معه بقسوة وعنف . . . وبعد سنوات عشر من هذا الاضراب تحركت قيادات جديدة وكان بداية تحركها في يونيو ١٩٤٦ حيث وقع أكثر من مائة عامل يمثلون جميع عمال الشركة عريضة - والتي سماها البعض بالسجن الصناعي الكبير ؛ وباكبر مجمع لمرضى السل - وفي هذه مذكرة لخصوا مطالبهم على النحو التالي :

١ - أن تكف الشركة عن السياسة التي تتبعها للاستغناء عن العمال القدامى في العمل وتعيين عمال جدد بدلا منهم .

٢ - أن تكف الشركة من غلق بعض الأقسام وتعطيلها ، لأن تصرف الشركة هذا سيزيد من عدد العمال العاطلين ويضر مجموع الأمة التي لا تكاد تجد ما يفي بحاجتها من المنسوجات .

٣ - زيادة أجور العمال زيادة معقولة فإن الأجور الحالية لا تكفي لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم .

٤ - وضع لائحة للجزاءات موقع عليها من مكتب العمل حيث لا وجود للائحة جزاءات . والكف عن توقيع الجزاءات على العمال دون حساب ولأتفه الأسباب . مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها على مصلحة العمال وفق القانون .

٥ - تنفيذ قانون عقد العمل الفردي وغيره من القوانين العمالية .

٦ - توفير وسائل الإسعاف الطبية الجديدة وعدم حرمان العمال من إجازاتهم الاسبوعية .

٧ - منع تشغيل النساء والأحداث إلي ساعة متأخرة من الليل ، وإعطاء النساء حقوقهم التي نص عليها القانون في حالتي الحمل والوضع .

٨ - تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم حتى لا تجرى الأمور كما هي عليه الآن من حيث فصل العمال بدون تحقيق .

٩ - ضرورة تخصيص المكافآت والخدمات الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين . *

وطالبت المذكره بإيفاد لجنة من وزارة الشئون الاجتماعية للتحقيق في أحوال عمال المحلة الكبرى تحقيقا منصفا سليما مع اتخاذ الخطوات السريعة التي تكفل رفع الظلم عن كواهل العمال .

---

* (١) عبد المنعم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٢٠ و ٢٢١

(٢) مذكرات ووثائق طه سعد عثمان - الكتاب الأول ص ١٩٦ إلي ص ١٩٩ .

ومر عام على المذكرة الأولى ، ولم يتحرك أي من الأجهزة المسئولة ، ولكن الشركة تحركت هي لاستفزاز العمال ، وذلك باصدارها لائحة جزاءات تضر بالعمال وتحرمهم من مكافأتهم عن نهاية الخدمة وتنذر كل عامل بالفصل إذا ضبطت معه صحيفة أو مجلة أو طعام أو إذا ضبط وهو يصلي ! ! أو عاري الرأس أثناء العمل . . .

وقام العمال بمظاهرة سلمية في ٢ سبتمبر ١٩٤٧ ضد الظلم . . . فاطلق ضابط الشركة على المدعو الحسيني أفندي تسع أعيرة نارية ، فثار العمال . . وتدخلت الحكومة وأطلق البوليس النار وجاءت قوات وحاصرت المحلة والمصانع داخل المحلة . . وكانت نتيجة الأحداث الداميه بين ٢ ، ٣ سبتمبر ١٩٤٧ استشهاد أربعة من العمال وجرح ٢٧٠ وإلقاء القبض على ٦٠ شخصا منهم ٣٧ عاملا وعدد من الأهالي . . هذه هي الأرقام التي أعلن عنها ولكن الأرقام الحقيقية كانت أكثر بكثير . . .

يكتب الدكتور رفعت السعيد في كتابه الصحافة اليساريه في مصر من ١٩٢٥ - ١٩٤٨ على لسان " الجماهير " وهي لسان الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني عن هذا الاضراب الكبير فيقول :

" كذلك لم تكن " الجماهير " بعيدة عن تنظيم هذا الإضراب الكبير فكل الدلائل تشير إلي أن كوادر « حدتو » بالمحلة هي التي نظمت « لجان الإضراب السرية » وكان رئيس هذه اللجان هو محمد حمزة عضو حدتو . وانفجرت المعركة الاضرابية التي قلبت المدينة كلها إلي ميدان قتال تصادم فيه . . . ,٢٦ عامل مع آلاف من جنود البوليس ثم آلاف أخرى من جنود الجيش المسلحين بالدبابات والسيارات المصفحة . . ومن الملفت للنظر أن مطالب العمال المضربين كانت تتفق إلي حد التطابق مع المطالب التي كانت « الجماهير » تحددها بالنسبة للأوضاع في شركة المحلة . . . حل النقابة الصفراء . . انتخاب نقابة جديدة . . الغاء لائحة الجزاءات . . رفع الأجور بنسبة ٢٥ ٪ . . عدم توفير العمال . . "

" وكان الصدام داميا واستشهد من العمال أربعة . . "

" وترسل الجماهير برقية إلي رئيس الوزراء بالنيابة تستنكر بشدة الاعتداءات اشار الدامية التي وقعت على عمال المحلة . . كما تستنكر تعسف الشركة معهم . . وتطالب فورا بتدخل الحكومة لإنصاف العمال . . "

" وتدعو الجماهير كل عمال النسيج للتضامن مع زملائهم . . "

ويواصل رفعت السعيد حديثه ونقلا لفقرات عديدة من " الجماهير " فيقول :

" ويضرب . . . . ,٢٠ من عمال النسيج في شبرا الخيمة تضامنا مع عمال المحلة واستجابة لنداء الجماهير ....

ويواصل حديثه :

" ثم تفتتح الجماهير اكتتابا عاما لشهداء المحلة قائلة « لقد سقط أربعة من عمال

المحلة وهم يكافحون من أجل قوتهم وقوت أولادهم وعائلاتهم . . لقد تركوا صغارا دون عائل فاكتتبوا لهم . ان اكتتابكم لرمز للتعاون والإخاء بين المظلومين والكادحين جميعا في مصر . "

" وتستمر الجماهير في نشر قوائم التبرعات لشهداء عمال المحلة لفترة طويلة . . وتزخر صفحات الأعداد التالية ببيانات التأييد لعمال المحلة من هيئات ونقابات وتجمعات عمالية عديدة "

" ... عمال وعاملات مصانع الغزل والنسيج بالمطرية والزيتون ، نقابة عمال الامنيبوس المصرية ، اتحاد عمال البحر ببورسعيد ، اللجنة الوطنية بحى القلعة ، عمال مصنع سباهى . . . الخ .

" كذلك نشرت الجماهير اقتراحا من جبهة عمال مدينة المنصورة باعتبار يوم ٢ سبتمبر يوم شهداء عمال المحلة . . عيدا لكفاح العمال المصريين . . " *

إضرابات أخرى لعمال النسيج

ومن أشهر إضرابات عمال النسيج كذلك في هذه الفترة إضرابات عمال شركة الغزل الأهلية بكرموز بالاسكندرية ٢٥ يونيو ١٩٤٦ . و ٣ يوليو ١٩٤٦ ، و ٢٠ مارس ١٩٤٨ ، وفى هذه الاضرابات احتل العمال المصانع واصطدموا بالبوليس واعتقل عدد كبير من قادة العمال وفصل المئات وشردوا ، وصفيت النقابة المناضلة ، وفرضت نقابة عميلة لأصحاب رءوس أموال الشركة بمساعدة البوليس السياسى ومكتب العمل – وكان من أبرز قادة هذه الإضرابات وقتها المناضل عبد المنعم إبراهيم سكرتير النقابة .

ومن الإضرابات الهامة كذلك إضراب عمال مصنع شوشه للنسيج بالعباسية من ١٦ مارس إلي ٢٢ مارس ١٩٤٨ ، وإضراب عمال مصنع سباهى للغزل والنسيج بالإسكندرية في ١٧ مارس ١٩٤٨ وفي ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وفى الإضراب الثانى حدثت مذبحة كبيره قتل فيها عدد من العمال ألقيت جثثهم بالمحمودية . .

واستخدم عمال النسيج في هذه الفترة الإضراب الجماعى عن الطعام من أجل مطالبهم . ففى ١٩٤٦ أضرب ١٧ عاملا من عمال شبرا الخيمة في بيت واحد منهم احتجاجا على سوء معاملة الحكومة لهم . كما أضربت مجموعة أخرى عن الطعام في المستشفى الأميرى بالإسكندرية – وفى ديسمبر ١٩٥٠ أضرب ثمانية من عمال مصانع شبرا الخيمة

عن الطعام احتجاجا على فصل زميل لهم ، وفى ١ اغسطس ١٩٥١ أضربت مجموعة من عمال النسيج عن الطعام من أجل مطالب العمال .

* * * *

---

* الصحافة اليسارية في مصر – الدكتور رفعت السعيد ص ٢١٧ – ص ٢١٩ .

إضرابات عمال النقل

وفي هذه الفترة تعددت إضرابات عمال النقل بالقطر المصرى ، ففى ٦ يوليو ١٩٤٦ أضرب سائقو سيارات التاكسى والأومنيبوس مطالبين بتعديل لائحة المرور ولائحة القومسيون الطبى لتيسير سبل معيشتهم *.

وفي نفس العام أضرب عمال الترام والاومنيبوس كما نظمت نقابة ترام القاهرة إضرابا في القاهرة .

وفي ٢٧ ديسمبر أضرب ٢٠ ألف عامل من عمال السكة الحديدية بمصر مطالبين بزيادة خاصة في أجورهم .

وكان عمال النقل الميكانيكى بالقطر قد أعلنوا الإضراب في ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ من أجل مطالبهم الخاصة بتعديل لائحة المرور وقد استمر الإضراب حتى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ وقد أجيب العمال إلي مطالبهم وبدأ إنهاء الإضراب في ٣ / ١٢ / ١٩٥٠ ؛ وقد نشرت المصرى في ٣ / ١٢ / ١٩٥٠ أكثر من بيان يناشد عمال النقل الميكانيكى العودة إلي أعمالهم بعد تلبية مطالبهم ، فبيان من محمد محمد أحمد العقيلى رئيس نقابة سائقى السيارات العمومية وعطية على عطية رئيس نقابة سائقى سيارات الأجرة والنقل وعمال الجراجات وفي هذه البرقية خص بالذكر النقابات التى تضامنت مع المضربين وخاصة عمال الأمنيبوس والنقل المشترك وقال النداء الثانى :

" حضرات الزملاء .....

" يشرفنا وقد وكلتمونا للدفاع عن حقوقكم وإبلاغ مطالبكم إلي المسئولين ، أن نعلن أننا قد تشرفنا الليلة بمقابلة معالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية واستعرضنا مع معاليه طلباتنا التى توقفنا عن العمل من أجلها .

" وقد تفضل معاليه مشكورا باجابة معظم هذه المطالب ، ووعد أن يكون الباقى موضع اهتمامه وعطفه . وإنا إذ نعلن هذا لحضراتكم ، ندعوكم مخلصين إلي العودة للعمل منذ الآن . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير الوطن " .

توقيعات : حسن عبد الرحمن . محمد محمد العقيلى . الحاج محمد رياض صالح . الحاج عطية على عطية . الحاج محمد فرج . رزق عبد العزيز . السيد إبراهيم عامر . عبد الله السيد غندور . محمود عبد الحميد . ولما كان هناك تباطؤ من قبل المسئولين في تحقيق المطالب نما بين العمال سخط وطالبوا بالعودة إلي الإضراب خاصة وأن مؤتمر نقابات عمال وسائقى السيارات والترام بأنحاء المملكة المصرية المنعقد في أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٥١ كان قد دعا إلي إضراب في ٥ فبراير ١٩٥١ ** ولم يتم هذا الإضراب تلبية

---

* الملحق رقم [٤] مجموعة الرسائل المتبادلة بين نقابات النقل الميكانيكى منذ ١٩٤٤ لتنظيم عمل من أجلال مطالبة بمطالبهم وعقد أكثر من مؤتمر .

** البيان الصادر عن هذا المؤتمر ضمن الملحق رقم [٢] السابق الإشارة إليه .

لنداء من مؤتمر نقابات سائقى وعمال الترام والسيارات في القطر المصرى .

ولمواجهة المطالبة بالإضراب من بعض العناصر النقابية التى كانت تريد التعجيل بالإضراب صدر عن مؤتمر نقابات سائقى وعمال الترام والسيارات في القطر المصرى هذا البيان :

" تقدمنا بطلباتكم ولم نأل جهدا في الدفاع عن حقوقكم مرة أمام المختصين ومرارا أمام اللجان التى شكلت لبحث تلك المطالب فلما اعيتنا الحيل لجأنا إلي معالى الوزير الذى أفسح لنا صدره وكان كما عهدناه عطوفا علينا راعيا لنا وسرعان ما أصدر أمره كتابة باجابة المطالب فدعوناكم إلي إلغاء الإضراب كمظهر من مظاهر الشكر والتقدير لمعاليه .

ومنذ ذلك التاريخ ونحن نتابع الأوراق من مكتب إلي آخر حتى مرت إلي بر السلامة وتحقق الكثير منها والباقى في طريقه إلي التنفيذ . . . وإذا قلنا في طريقه إلي التنفيذ إنما نقول ذلك اعتمادا على ماسمعنا ورأينا . . فقد سمعنا من معالى الوزير توقيعه الكريم على الطلبات بالموافقة . . فإذا كانت بعض طلبات الاقاليم الخاصة بانتداب طبيب للكشف على نظرهم وزيادة راكب بجوار السائق قد تأخر تنفيذها فليس معنى هذا أننا قد أهملنا بل الواقع أن معالى الوزير قد وافق عليها وأنها في طريقها إلي التنفيذ . . الامر الذى يجعلنا نطمئن الزملاء وندعوهم إلي عدم تصديق ما يذيعه المغرضون الذين ينشدون غير مصلحة العمال .

أيها الاخوان ثقوا باننا وراء مطالبكم في قوة وإصرار وأننا لم نفرط في حق لكم وإن شكرنا معالى فؤاد سراج الدين باشا وسعادة عبد الفتاح بك حسن إما نفعل ذلك بإيمان منا حيث قد لمسنا بأنفسنا مقدار عطفهم علينا ومساعدتهم لنا والله يجزى كل امرىء بما نوى .

رئيس المؤتمر : محمد رياض صالح
رئيس نقابة عمال شركة الامنيبوس
العمومية المصرية
سكرتير المؤتمر : مصطفى فرغلى
رئيس النقابة العامة للسائقين
محمد إبراهيم زين الدين
رئيس نقابة عمال الترام
عبد العزيز مصطفى
رئيس نقابة السائقين العموميين
كامل العقيلى

المصرى ١١ / ٤ / ١٩٥١

والحقيقة أن ما أشار إليه البيان السابق عن عناصر مغرضه تنشد غير مصلحة العمال - لم يكن إلا تعبيرا عن الصراع داخل اتحاد النقل الوليد بين عناصر اليسار والعناصر النقابية من الاتجاهات الأخرى سواء تلك المتأثرة بالوفد أو بحزب عباس حكيم . وهو صراع لم يكن في صالح الحركة العمالية ، كما أنه كان بعيدا عن المفهوم الذى استقرت عليه الحركة النقابية في العالم والذى يرى أن أى منظمة نقابية يجب أن تضم بين صفوفها وتنظيم كل العمال على اختلاف عقائدهم وتوجيهاتهم الأيدولوجية وعلاقاتهم السياسية وأجناسهم وألوانهم . . وأنها منظمة كل العمال . . . .

وعلى كل فمن الواضح بالنسبة لهذه الحالة - فإن كل مطالب عمال النقل لم يتجاوب مع عدد منها ، بل إننا نقرأ مطلبا جديدا لعمال النقل في جريدة المصرى بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٥٢ حيث تقول الجريدة تحت عنوان " لائحة السيارات " « تلقينا صورة البرقية التى أرسلتها نقابة سائقى السيارات ونقابة سائقى وميكانيكا السيارات بشركات البترول إلي دولة رئيس مجلس الوزراء وصاحبى المعالى وزيرى الداخلية والدولة والتى تتضمن الاحتجاج على ماتزمع الحكومة عمله من إصدار التشريع الخاص بتشديد العقوبات في مشروع تعديل لائحة السيارات بدون أخذ رأى ممثلى النقابات . » *

إضرابات اقتصادية لفئات أخرى

وخلال هذه الفترة ، وفى الوقت نفسه الذى ازدادت فيه الموجة الإضرابية لعمال الصناعة والخدمات ، فإن هذه الموجة امتدت لتشمل فئات عاملة أخرى سواء في العمل المدنى الحكومى ، أو بين القوات العسكرية في البوليس والجيش .

ففى ديسمبر ١٩٤٧ تقدم صولات وضباط صف وجنود الجيش بعريضة بمطالبهم ، وقرروا القيام بمظاهرة لتقديم هذه العريضة ؛ وقد نشرت جريدة " صوت الأمة " نص العريضة في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ - والتى جاء فيها : " ... تلك هى حالة صولات الجيش التى يعانون منها ، فمن ضآلة الراتب بالنسبة لأعمالهم وما ألقى عليهم من مسئوليات خطيرة ، إلي حرمانهم ، من حق مشروع وهو تدرجهم في رتب الضباط أسوة بجيوش العالم ، إلي معاملات بقوانين عتيقة وضعها الانجليز تحقيقا لقيام نظام الطبقات بين أفراد الشعب فساءت بذلك حالتهم معنويا وماديا وأدبيا ، بل ومن جميع الوجوه - كيف لا ومنهم من تجاوز سن الأربعين وله عشرون سنة في الجيش ، منها سبعة عشر عاما في رتبة الصول وأصبح رب عائلة كبيرة مسئولا . أما مشكلة ضباط الصف والعساكر فهى أدهى وأمر . إن جنديا واحدا محفوفا برعاية الحكومة والشعب خير من مليون من الجنود قتلوا معنويا . . إن زمن العبيد ولى وراح وأصبحنا في عصر يفهم فيه كل فرد معنى حقوقه الاجتماعية التى تتفق مع مبادئ الانسانية الصحيحة والجندية السمحاء " . **

* المصرى ٨ / ٤ / ١٩٥٢ .

** عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

وفي هذه الفترة نفسها خاض الميكانيكيون العسكريون في سلاح الطيران ، الصولات منهم ، وصف الضباط ، معركة من أجل مطالبهم وعقدوا اجتماعات جماهيرية في سلاحهم لمناقشة مطالبهم وقضاياهم ، وقاموا بحركة إضرابية - انتهت بإبعاد عدد كبير من قادتهم إلي الواحات ، ثم فصلوا من الخدمة واعتقلوا في الطور . وكان معظم هؤلاء القادة إن لم يكونوا كلهم مرتبطين بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني .

وفي أوائل ١٩٤٨ قرر مهندسو الفنون والصناعات الإضراب عن العمل ابتداء من أول فبراير ١٩٤٨ ، وعرضوا مطالبهم في اجتماع عام نظمته رابطة النظام الحديث لمهندسي الفنون والصناعات وقد نشرت مذكرة مطالبهم جريدة صوت الأمة .

وفي ١٥ أبريل ١٩٤٨ شهدت البلاد الاضراب الأول من نوعه وهو إضراب ضباط البوليس ، وقد اشترك فيه الكونستبلات والصولات والجنود ، وأضرب رجال البوليس فعلا في جميع أنحاء البلاد ، وسارت المظاهرات من الضباط في القاهرة والاسكندرية تهتف بسقوط الظلم ، وتضامن الشعب معهم في مظاهراتهم ، وتطورت الأمور في الاسكندرية حيث كانت مشاركة الشعب أكثر اتساعا ، وخرج عمال كرموز في مظاهرة كبيرة ، اشترك فيها أكثر من مائة ألف ورفعت لافتات تطالب بـ « الجمهورية » وقد حيا اضراب البوليس الدكتور عبد العظيم أنيس بقصيدة كان مطلعها

عساكر الجيش والبوليس خطبكمو

خطب البلاد فعادوا من يعاديها

* * * *

أكثر من محاولة لتأسيس اتحاد

منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٥٠ كانت هناك أكثر من محاولة لتأسيس اتحاد عام لعمال مصر ، ولكنها جميعها لم يكتب لها النجاح . فلنتتبع هذه المحاولات محاولة إثر محاولة ؛ ثم بعد فلنجب بصراحة على سؤال لماذا فشلت هذه المحاولات ؟

أولا : كانت المحاولة الأولى محاولة وفدية ، بعد صدور قانون النقابات - ٨٥ - لسنة ١٩٤٢ في ظل حكومة الوفد قاضيا بعدم شرعية قيام اتحاد لنقابات العمال ، وبعد وجود صراع داخل الوفد بين عبد الحميد عبد الحق باشا وفؤاد سراج الدين باشا بسبب التفاف العمال حول الأول واعطائه الكثير من الوعود لهم واستقباله قياداتهم في مكتبه ، ثم بإقامة حفل كبير للأول بعد نقله من وزارة الشئون إلي الأوقاف وتولية سراج الدين

لوزارة الشئون إلي جانب الداخلية . * بعد ذلك كله وجد توجه وفدى لإقامة تنظيم بديل "للمجلس الأعلى " على هيئة رابطة للنقابات تختار سراج الدين رئيس شرف لها وتعلن عنه زعيما للعمال .

والرابطة التى تأسست والتى بين أيدينا كتيب بلائحة نظامها الأساسى اسمها "رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها " رئاسة شرف حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الشئون الاجتماعية [دار نقابات العمال ١٤ شارع وجه البركة بالقاهرة] .

وأول ملاحظة نبديها على هذه الرابطة أنها ظلت وحتى خروج وزارة الوفد من الحكم غير مسجله . وهكذا انتهى وجودها بعد خروج وزارة الوفد من الحكم .

وثانى ملاحظة ، بهذا الكتيب وقائع ثلاث اجتماعات للجمعية العمومية للرابطة الأولى في ١٤ مايو ١٩٤٤ ، بحضور ممثلى (ثمانين نقابة) وذلك بناء على الدعوة التى وجهت إلي جميع نقابات عمال القاهرة وضواحيها [قدر عدد نقابات القاهرة حينئذ بـ ٢٧٢ نقابة] ويلاحظ أن عدد النقابات قد تغير وأصبح (٩١) نقابة بعد انتقال المجتمعين إلي وزارة الشئون الاجتماعية للقاء مع فؤاد باشا في يوم ٢١ مايو . . . وارتفع العدد بعد ذلك ليصبح ١٠٦ نقابات . . .

ومن قراءة لأغراض الرابطه المنصوص عليها في المادة الثالثة من لائحة النظام الأساسى ، نجد أنها أغراض تصلح لأى اتحاد لنقابات ينشأ في ظروف ذلك الوقت ، أى أننا أمام محاولة وفديه لإنشاء اتحاد بديل باسم رابطة نقابات وذلك حتى لا يتورط الوفد ويعدل القانون – ٨٥ – ويوافق على تأسيس اتحاد للعمال الأمر الذى سيغضب أصحاب الأعمال منه ، ويغضب اتحاد الصناعات منه كذلك . . * *

وما إن تركت وزارة الوفد الحكم حتى انتهت هذه الرابطة ، كما انتهى معها تنظيمات " جبهة العمل " التى كان الوفد قد اسسها في محافظات القطر .

ثانيا : الحركة الشيوعية لأنشاء

منظمات " اتحاديه " لعمال مصر

كانت المحاولة الأولى من أنصار الجماعة المعروفة وقتها باسم جماعة الفجر الجديد والتى كان اسمها الحقيقى والذى لم يكن معروفا وقتها " الطليعة الشعبية للتحرر " ثم تغير بعد ذلك إلي " طليعة العمال " ، والذى كان مسئول النشاط العمالى فيها يوسف درويش المحامى الذى تعرف على محمود العسكرى من قادة النضال العمالى في

---

* عرفت وقتها أن أعدادا من العمال وخاصة من نقابة الغزل والنسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها ارسلوا برقيات للسراى يطالبون فيها بإلغاء هذا التعديل الوزارى .

** الملحق رقم [٥] النص الكامل للكتيب الخاص برابطه نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها .

شبرا الخيمة ثم على محمد يوسف المدرك والذى كان وكيل اتحاد العمال (حزب عباس حليم والناطق الرسمى باسم المضربين عن الطعام في ١٩٣٩ كما ذكرنا سابقا ، والذى على علاقة بعدد من القيادات النقابية في اتحاد (عباس حليم) ١٩٣٥ * . ثم طه سعد عثمان الذى يعتبر من قادة عمال النسيج في شبرا الخمية ، ترأس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الميكانيكى وملحقاته بالقاهرة وضواحيها من ١٩٣٨ إلي ١٩٤٣ ثم أمينا لصندوقها من ١٩٤٣ إلي ١٩٤٤ ثم مراقبا عاما عام ١٩٤٥ حتى حلها إداريا .

وقد قامت هذه المجموعة بإنشاء :

١ – تنظيم سياسى للطبقة العاملة ، هو لجنة العمال للتحرير القومى – « الهيئة السياسية للطبقة العاملة » ** وقد أمكن تشكيل هذه اللجنة في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، ولم تكن للجنة عضوية جماهيرية ، واكتفى مؤسسوها بتلقى استمارات التأييد التى كانت مرفقة ببرنامج اللجنة عند توزيعه . وحظيت هذه اللجنة بتأييد واسع في شبرا الخيمة ، وكذلك وإلي حد ما في الاسكندرية .

٢ – كما أسست هذه الجماعة أيضا الجناح النقابى للتنظيم السياسى باسم " اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر " وهو التنظيم الذى اشترك في اجتماع تأسيس الاتحاد العالمى للنقابات في باريس – سبتمبر ١٩٤٥ – وقد مثل اللجنة التحضيريه في اجتماع الاتحاد العالمى هذا محمد يوسف المدرك ممثلا لما قيل إنه ١٠٣ نقاباب و ٨٠ ألف نقابى . وقد اختير محمد يوسف المدرك عضوا في المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات . .

هذا وقد اصطدمت " لجنة العمال للتحرير القومى " مبكرا مع السلطة ، بعد إصدارها بيانا معنونا بـ " رد على خطاب العرش " ، وكان النقراشى قد استدعى قيادات اللجنة في محاولة لاحتواء هذا النشاط ، ولكنه فشل ، فقرر تصفيتهم ، وألقى القبض على زعماء اللجنة في يناير ١٩٤٥ . وبذلك تحددت نشاطات هذا الجناح السياسى وسط العمال إلي

---

* كان منهم : محمد رفعت حسيب رئيس نقابة عمال المحلات العمومية بالقاهرة ، ومن مؤسسيها ، اشترك في الحركة الاستقلالية للنقابات منذ ١٩٣٥ – عضو مؤتمر نقابات عمال مصر ١٩٤٦ – محمود محمد عنانى : رئيس نقابة بنائين القاهرة [أصبح عضوا بلجنة الاتحاد الاشتراكى بباب الشعرية في الستينيات] –حسن محمد الميمى : نشط في الحركة النقابية منذ الثلاثينيات ، ومن قادة استقلالية الحركة النقابية في ١٩٣٥ ، ثم عضو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في ١٩٤٠ ورغم توجهاته الاستقلالية فقد كانت ميوله وفدية – وهو من نقابة عمال فن البويات والزخرفة – الريس حمدان – عضو مجلس اداره نقابة شركات البواخر البحرية ومن مؤسسيها – محمود حمزه ، رئيس نقابة عمال الأحذية – من قادة الحركة النقابية منذ ١٩٢٤ وسجن خمس سنوات بسبب نشاطه في ١٩٢٤ عضو لجنة العمال للتحرير القومى – عضو اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ١٩٤٦ – عضو مؤتمر نقابات عمال مصر . – عبد الرحمن خضر ، عاصر الحركة النقابية منذ العشرينيات – على أحمد ريحان ، من قادة استقلالية الحركة النقابية ، وأحد المضربين عن الطعام من أجل اصدار قانون النقابات (١٩٣٩) – عضو الاتحاد العام في ١٩٤٠ . . الخ .

** نص برنامج لجنة العمال للتحرير القومى (الملحق رقم ٦) .

حين ، بينما بقي الجناح الآخر " اللجنة التحضيرية " ليصفى على أيدى إسماعيل صدقى باشا في حملته في ١١ يوليو التى عرفت باسم حملة القضاء على الشيوعية .

ثالثا :

بعد أن أصدرت الحكومة كادر عمال الحكومة بدأ النشاط وسط عمال الشركات والمؤسسات الأهلية للمطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة ، ولقد اتفقت العناصر النقابية النشطة في هذا القطاع على عقد مؤتمر في ١٦ ديسمبر ١٩٤٤ " ، وفى هذا المؤتمر اتفق على خلق تنظيم جديد هو " مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية " واتخذوا مقرا للمؤتمر (٦) حارة الشواربى ميدان الأوبرا بالقاهرة . ولقد قام بالنشاط الأساسى داخل هذا المؤتمر عناصر من منظمتى الحركة المصرية والشراره الماركسيين وباسم هذا المؤتمر سافر وفد لتمثيل هذا المؤتمر في مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات مكونا من حسين كاظم (سكرتير هذا المؤتمر) ودافيد ناحوم ومحمد عبد الحليم ، وبعد عودتهم من باريس اعلنوا هم الآخرون تمثيلهم للاتحاد العالمى للنقابات ، لذلك دعوًا بعد عودتهم إلي عقد اجتماع لعدد من نقابات القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، لعرض مقررات المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات . . وفي هذا المؤتمر وزع على الحاضرين مشروع لائحة بنظام أساسى "لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى " .

وبعد هذا الاجتماع حل اسم مؤتمر نقابات العمال في مصر محل اسم مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية .

واشترك هذا المؤتمر في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، وفي مظاهرات ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، ومارس من العام نفسه في الإسكندرية . . .

وفى ابريل دعا " المؤتمر " إلي عقد مؤتمر في أول مايو ١٩٤٦ ، للاحتفال بهذا اليوم - باعتباره العيد العالمى للعمال ، ولإعلان تأسيس مؤتمر نقابات عمال مصر الذى يتطلع العمال إلي الإعلان عن تأسيسه منذ تاريخ الاجتماع الأول في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٥ .

وحضر فعلا عدد كبير من مندوبى النقابات إلي القاهرة من كل أنحاء القطر ، ولكن السلطات قررت عدم عقد الاجتماع . وقد تمكنت قيادة المؤتمر من توفير مكان بديل * .عقد فيه المؤتمر والذى أقر اللائحة بسرعة وقبل أن يتنبه البوليس إلي المكان الجديد .

وفى هذا المؤتمر أخذت الموافقة على برنامج المؤتمر ، وعلى إعلان الإضراب العام خلال شهر إن لم تستجب الحكومة لعدد من المطالب التى تضمنها برنامج المؤتمر . .

ولقد تأجل اعلان الاضراب في الشهر التالى بسبب دخول ممثلى المؤتمر المفاوضات مع وزير الشئون الاجتماعية والتى عملت الحكومة من جانبها على إطالتها حتى تضمن إضعاف التأييد الواسع للمؤتمر . وبذلك طالت فترة المفاوضات ، وتعدد تأجيل الموعد المحدد

---

* اتذكر انه كان في شارع شريف باشا أو في شارع جانبى منه .

للاضراب ، حتى جاءت حملة يوليو ١٩٤٦ التى شنها اسماعيل صدقى ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية وضد المنظمات الشيوعية - وطويت بذلك صفحة هذه المحاولة لتأسيس تنظيم بديل لاتحاد عمال مصر الذى كان الجميع يناضل من أجل ارتفاع رايته .

ملاحظات حول الفقرتين الثانية والثالثة .

١ - ذكرنا أن لجنة العمال للتحرير القومى " الهيئة السياسية للطبقة العاملة " قد توقف نشاطها بعد القبض على قادتها ، ولكننا نلاحظ أن هذه اللجنة قد ظهرت بيانات باسمها بين الفينة والفينة ، ولذلك لا يمكن أن نجزم باختفائها نهائيا من الساحة ونقدم على سبيل المثال البيان الصادر عن هذه اللجنة في فبراير ١٩٤٦ .

من يوم أن تكونت " لجنة العمال للتحرير القومى " الهيئة السياسية للطبقه العاملة . وهى تنادى بدولية مسألة استقلال مصر الكامل وجلاء الجيوش الاجنبية عن وادى النيل ، فقد أرسلت بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٤٥ خطابا إلي الدول الخمس الكبرى (امريكا ، روسيا السوفياتية ، فرنسا ، انجلترا ، والصين) طالبة منهم عرض هذه المسألة على مجلس الأمن الدولى . وهاهى قد أرسلت هذين التلغرافين ، الأول بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ وهذا نصه :

هنرى سباك - رئيس هيئة الامم المتحدة

لندن - انجلترا

باسم الشعب المصرى تطالب " لجنة العمال للتحرير القومى " بالاستقلال الحقيقى لمصر وجلاء الجيوش الاجنبية فورا عن وادى النيل .

واللجنة ترجوكم أن تعرضوا مطالب مصر على هيئة الأمم المتحدة .

لجنة العمال للتحرير القومى

١٧ يناير سنة ١٩٤٦ — الهيئة السياسية للطبقة العاملة

والثانى بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٦ ، وهذا نصه :

مجلس الأمن الدولى - هيئة الأمم المتحدة - لندن - انجلترا

باسم الشعب المصرى ترجوكم " لجنة العمال للتحرير القومى " أن تدرجوا المسألة المصرية في جدول اعمالكم . ان وجود الجيوش الاجنبية في وادى النيل نقص في استقلال مصر وطعن في مبادئ الامم المتحدة وخطر على الامن العالمى .

لجنة العمال للتحرير القومى

الهيئة السياسية للطبقة العاملة

أول فبراير سنة ١٩٤٦ — ١ شارع الباب الشرقى أزبكية القاهرة

وكانت لجنة العمال للتحرير القومى قد اتخذت موقفا متميزا بالنسبة للطبقة الفلسطينية - في وقت مبكر فأصدرت البيان التالى في مايو ١٩٤٦ :

لجنة العمال للتحرير القومي

الهيئة السياسية للطبقة العاملة

١ شارع الباب الشرقي أزبكية ـ القاهرة

يوم فلسطين

في هذا اليوم الرهيب الذي يعلن فيه العالم العربي استنكاره لتقرير اللجنة الاستعمارية البريطانية الامريكية عن قضية فلسطين يري عمال مصر أن يظهروا شعورهم نحو القطر الشقيق مستهجنين تلك السياسة الاستعمارية التي تدبر للنيل من حرية فلسطين باستعباد شعبها العربي المسالم . ان اهتمام العمال بحل قضية فلسطين ليس وليد الساعة وانما بدأ منذ وجد الاستعمار وحينما أخذ المستعمر يطبق أساليبه التي لم تعد خافية على أحد من تقوية روح العنصرية والتفريق بين الاجناس فأخذ يشجع الصهيونية من ناحية ويبذل الوعود للعرب من ناحية أخرى حتى يوسع شقة الخلاف ويفرق لكي يسود

. فكفاح فلسطين من كفاحنا وقضية فلسطين هي قضيتنا وعدونا المشترك هو الاستعمار والاستغلال ولطالما نادت لجنة العمال للتحرير القومي بوجوب التمسك بالحل الطبيعي لهذه المشكلة الذي يتلخص في كلمات معدودات هي وجوب انهاء الاستعمار ومحاربة الصهيونية باعتبارها من النظم الفاشية وكنا نأمل أن يتمسك الجميع بهذا الحل ولكن زعماء العرب كانوا حسني النية الى درجة أنهم اعتقدوا أن لجنة يكونها المستعمر للتحقيق في هذه القضية كفيلة برد حقوقهم المغتصبة واحياء آمالهم الضائعة . فقبلوا الاحتكام الى لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية وضيعوا وقتهم وجهودهم سدى

. وأخيرا ... كانت هذه هي النتيجة .. زيادة القضية تعقيدا وزيادة النفوذ الاستعماري تغلغلا وزيادة المذهب الصهيوني الفاشي عددا باباحة الهجرة إلى عدد جديد منهم

يأيها الزعماء .. ويأيها العمال ..

تمسكوا بالحل الطبيعي لقضية فلسطين ولاترضوا بحل سواه .. اقطعوا على المستعمر الطريق ولاتشجعوا على المراوغة واللف والدوران .. بقبول اقتراحاته وانصاف حلوله .

تمسكوا بحقكم في الحرية واثبتوا على مبادئكم تنجحوا في القضاء على الاستعمار الذي يعاني الآن محنة ... وأي محنة ...

لجنة العمال للتحرير القومي

١٠ مايو سنة ١٩٤٦

وهكذا كانت تصدر " لجنة العمال للتحرير القومى " بيانات في المناسبات لتؤكد على استمرارها في الوجود - والذى لم يكن إلا وجودا علويا .

٢ - إنه ورغم الصراعات الحادة بين ممثلى " الفجر الجديد " الحركة المصرية والشرارة في النشاط العمالى والجماهيرى بصفة عامة فإن ضغوطا قاعدية على هذه القيادات أدت إلي توحيد الصف لمواجهة العدو المشترك ، حدث عندما انضمت " اللجنة التحضيرية " إلي " مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى " بعد مؤتمر مايو ١٩٤٦ .

وقبل ذلك وبعد القبض على محمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سعد عثمان - فإن " اللجنة التحضيرية - ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية " أصدرا بيانا مشتركا حول العدوان على الحريات والحقوق النقابية - والأهلية هذا البيان نورد نصه :-

بيان مشترك

من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية بالقطر المصرى

بيان إلي العمال المصريين والشعب المصرى عن موجة الإرهاب التى تجتاح البلاد احتجاج عمال سوريا ولبنان عن اعتقال الزميل (محمد أحمد يوسف المدرك) عضو المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات . والزملاء (محمود محمد العسكرى) مدير إدارة مجلة الضمير . والزميل (طه سعد) سكرتير تحريرها .

إلي العمال والعاملات في المصانع وفي المؤسسات وفي النقابات . . .

إلي كل مواطن مصرى يؤمن بحرية التفكير والكلام والاجتماع . . .

موجة من الإرهاب توجه اليوم ضد الشعب المصرى ويتجه هذا الإرهاب خاصة نحو الطبقة العاملة المصرية ويستهدف هذا الإرهاب القضاء على حق كل مصرى في الحرية . . حقه في المطالبة بحقوقه المغتصبة . ولا تقف موجة الإرهاب هذه عند حد القبض والاعتقال والتهديد . بل يتجاوز هذا إلي الاعتداء على القوانين . ولم تكتف الحكومة بأن القوانين القائمة التى وضعتها دون رأينا تعطينا القليل وتسلبنا الكثير . بل راحت تهدم هذه القوانين القائمة التى وضعتها متخطية سلطتها . لاقضاء ولا قوانين استطاعت أن توقف موجة الإرهاب إن حياة كل مصرى وحريته اليوم في خطر .

١ - القبض على مندوب العمال في الاتحاد العالمى للنقابات

بتاريخ ٢ / ١ / ٤٦ القى القبض على الزميل محمد المدرك مندوب نقابات العمال المصرية وعضو المجلس العام بالاتحاد العالمى للنقابات بتهمة التحريض على كراهية

الرأسمالية لمحض أنه يدافع عن حقوق العمال وفي ٦ / ١ / ٤٦ قرر القضاء المصرى العادل الافراج عن الزميل وبقية زملائه محمود محمد العسكرى مدير إدارة الضمير والزميل طه سعد سكرتير تحريرها إذ أن الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ليس بجريمة وقد عارضت النيابة في أمر الافراج فقرر استمرار حبسهم ومازالوا الزملاء في سجنهم إلي اليوم .

٢- الاعتداء على القوانين

أ - وجهت شركة مياه القاهرة تهمة التحريض على الإضراب إلي رئيس وأعضاء مجلس إدارة عمال الشركة وقد قرر القضاء تبرئتهم فأصدرت الشركة قرارا بفصلهم من عملهم متحدية بذلك قرار القضاء وقانون الاعتراف بالنقابات الذى ينص صراحة على تحريم فصل العمال لنشاطهم النقابى وذلك بتهديد النقابات .

ب - فصلت شركة اتوبيس القاهرة ٦٨ ثمانية وستين عاملا منهم رئيس وسكرتير نقابة الشركة لشل نشاطهم النقابى متحدية قانون النقابات الذى يحرم فصل العمال لنشاطهم النقابى وقانون عقد العمل الفردى الذى يحرم فصل العمال بالجملة (المادة ٢٧) .

جـ - حلت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة .

٣- الاعتداء على حرية الاجتماعات القانونية

أ - في اليومين الأول والخامس من يناير سنة ١٩٤٦ صودرا اجتماع نقابات عمال بورسعيد لأنهم أرادوا التمتع بالحد الذى قرره قانون الاعتراف بالنقابات (المادة ٦) والذى ينص على حق العمال في تاليف اتحادات مهنية .

ب - صودر اجتماع في نقابات عمال الفيوم لنفس الغرض السابق في مايو سنة ١٩٤٥ .

جـ - صودر اجتماع مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية في ٣ يناير الحالى دون أى مبرر قانونى رغم مخالفة ذلك لنص الدستور المصرى الذى يكفل حرية الاجتماع .

د - صودر اجتماع نقابات عمال كفر الشيخ وتجاوزت المصادرة إلي محاصرة دور النقابات بالبوليس .

هـ - صودرت اجتماعات بعض نقابات دمنهور بمجرد عقدهم للجمعية العمومية السنوية العادية .

و - صودرت اجتماعات اللجنة التحضيرية لنقابات العمال لنشاطهم المعادى

ز - صودر اجتماع دعت إليه النقابات العمالية بالقاهرة للتشاور في المطالب القومية .

حـ - صودر اجتماع نقابة عمال شركة اتوبيس القاهرة لعقدهم الجمعية العمومية السنوية

ط - انذرت نقابة عمال شركة فورد بالإسكندرية بحلها إذا لم ترجع عن تزعم الحركة النقابية في الإسكندرية .

٤ - احتلال مناطق العمال بفرق الجيش

في ديسمبر ١٩٤٥ احتلت فرق من الجيش منطقة شبرا الخيمة بمدافع الهاون والمتروليوزات والبنادق السريعة ارهابا للعمال لمطالبتهم بحقوقهم ومازال هذا الاحتلال قائما إلي الآن . . .

٥ - اضطهاد مندوبى العمال في الاتحاد العالمى في مصر وحدها دون بقية العالم

أ - ما كاد مندوبو عمال مصر في الاتحاد العالمى يعودون من باريس حتى قررت شركة مطبعة مصر فصل الزميل محمد عبد الحليم أحد المندوبين لمجرد تمثيله للعمال المصريين في الاتحاد العالمى .

ب - اعتقل الزميل محمد يوسف أحمد المدرك رئيس وفد مندوبى عمال مصر في الاتحاد العالمى وعضو المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات لا يقاف نشاط الزميل في سبيل مصلحة العمال وتنفيذه لقرارات الاتحاد العالمى للعمال . وفى الوقت الذى يحدث فيه هذا في مصر تكرم الحكومات الاخرى مندوبى عمالها في الاتحاد العالمى .

٦ - التفتيش والاعتقال والاعتداء على نساء العمال

أ - فتش البوليس منازل مئات العمال ممن يبدون نشاطا نقابيا قانونيا ! ! !

ب - زج بعشرات العمال في السجن بتهمة التحريض على الإضراب لاسيما عمال شبرا الخيمة .

جـ - اباح البوليس لنفسه حق خرق حرمة المنازل واستباح لنفسه الاعتداء على نساء العمال فقد ألقى القبض على عدد من نساء عمال شركة مياه القاهرة أثناء إضراب العمال واحتجازهن بمقر الشركة لإرغام أزواجهن وأخواتهن من العمال على العودة إلي العمل . وهذا أول حدث من نوعه في تاريخ عالم اليوم . ومن الاحداث المروعة أن يؤدي اعتداء البوليس على نساء العمال إلي إجهاض إحداهن .

أيها الزملاء والزميلات . . . أيها المواطنون

إن هذه الاعتداءات الوحشية وهذا الاستهتار بالقانون ليس بقضية خاصة بالعمال وحدهم بل هى قضية الشعب المصرى باجمعه . قضية حق كل منا في الحرية والحياة لأن السكوت على هذا الارهاب لهو جريمة وطنية يرتكبها كل منا في حق نفسه وفي حق وطنه وتشجيع للمعتدين على استمرار الاعتداء والمؤامرة الإرهابية ضد الشعب ولمصالح أعداء الشعب المصرى المحليين والمستعمرين .

إننا نناشد كل عامل وكل عاملة بل كل مواطن مصرى أن يقف محتجا على هذه المؤامرة . إننا نريد أن ننقذ سمعة مصر في الخارج بوقف هذه الأعتداءات التى تنافى الديمقراطية والتى بذل ملايين العمال دماءهم في هذه الحرب دفاعا عنها .

أن واجبنا إبلاغ أنباء هذا الهجوم المباشر على الحقوق والحريات ، على العمال وعلى الشعب إلي دول العالم الديمقراطية ، إلي الاتحاد العالمى لنقابات العمال ، إلي الرأى العام العالمي .

إننا نطالب بتأمين الحريات الديمقراطية ، حرية القول والاجتماع ، حرية المطالبة برفع مستوى الاجور وخفض ساعات العمل والدفاع عن مصالح الشعب .

إننا نطالب باحترام القوانين وضمان تنفيذها .

إننا نطالب مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد الآن أن يدفع الحكومة المصرية عن طريق السفارات والمفوضيات في مصر إلي تنفيذ وتطبيق نظام ديمقراطى يتفق وقرارات الهيئة التى أصبحت مصر عضوا فيها عليها تنفيذ قراراتها .

إننا نطالب بمحو كل أثر للاعتداءات التى جاءت بهذا البيان .

إننا نطالب بشدة بالإفراج عن الزميل محمد يوسف المدرك ، مندوب عمال مصر في الاتحاد العالمى وزملائه وتأمين حقهم وحق كل نقابى في بذل نشاطه في خدمة طبقته ومقاومة الظلم الاقتصادى والوطنى الواقع على الشعب المصرى بأجمعه .

إننا نطالب الحكومة بتنفيذ قرارات الاتحاد العالمى للعمال وتطبيق الحقوق المقررة لكل عمال العالم على العمال المصريين إننا نتهم الاستعمار البريطانى بالتحريض والاشتراك في مؤامرة الإرهاب ضد الشعب المصرى ونطالبه بزوال جيوشه وكابوسه عن البلاد .

إننا نحتج على تضليل الصحافه المصرية للرأى العام وامتناعها عن نشر احتجاجات العمال .

أيها الزملاء والزميلات . . . أيها المواطنون

إننا نجتاز امتحانا قاسيا ، إما أن نخرج منه بحرياتنا وتأمين حقوقنا ، أو لعبوديتنا واستغلالنا . . . فلنتحد حول هذه المطالب .

عاش القضاء المصرى العادل . . . .

عاشت الديمقراطية ، وليسقط الإرهاب . . . .

عاش الشعب المصرى المكافح في سبيل حريته واستقلاله .

اللجنة التحضيرية   مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية

رابعا . مؤتمر النقابيين

تشكل تنظيم رابع عام ١٩٤٦ من عدد من النقابيين المعروفين بتوجهات استقلالية ذلك هو مؤتمر النقابيين ، ويحدد لنا فتحي كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان (ماتوسيان) ورئيس هذا المؤتمر اعضاء هذا التشكيل وهم : محمود إبراهيم العجمي – رئيس نقابة عمال التنظيم وعبد العزيز مصطفى رئيس نقابة عمال ترام القاهرة وسيد قنديل رئيس نقابة عمال مطابع القاهرة – وعبد الرحيم عز الدين رئيس نقابة عمال التجارة .

ولكن مؤتمر النقابيين ظل تنظيما داخل حزب العمال الذى يرأسه عباس حليم ، وإن كان فتحي كامل يقول لنا إنه كان يستأجر غرفه داخل مقر الحزب ، وهذا صحيح – وإن كان المؤتمر لم يعلن عن نشاطه منذ عام الإعلان عن تسميته حتى نهاية الأحكام العرفية وعودة حكومة الوفد – وبين يدى خمسة أعداد من نشرة مؤتمر النقابيين ، العدد الأول منها بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٥٠ وهو الذى أشار إليه فتحي كامل في مذكراته والثانى بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٥٠ والعددان الآخران هما النشرة الرابعة بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٠ كما توجد نشرة أخرى الخامسة بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٥٠ على أساس أنها النشرة الثانية . والنشرة السادسة وتاريخ صدورها منتصف فبراير ١٩٥١ وكل هذه النشرات كتب عليها عنوان مؤتمر النقابيين القاهرة : ١٢ شارع محمد باشا سعيد – وهو نفس عنوان مقر حزب العمال برئاسة النبيل عباس حليم – ويعنى ذلك أن مؤتمر النقابيين ظل يمارس نشاطه باسم المؤتمر حتى عام ١٩٥١ ، ولم يتخل المؤتمر عن صفته إلا بعد أن انضم إلي اللجنة التحضيرية التى أعلن عن تأسيسها في مايو عام ١٩٥١ [انظر الصور الفوتوغرافية للأعداد لنشرة مؤتمر النقابيين الموجودة بين أيدينا] .

خامسا . اللجنة التحضيرية للإتحاد العام

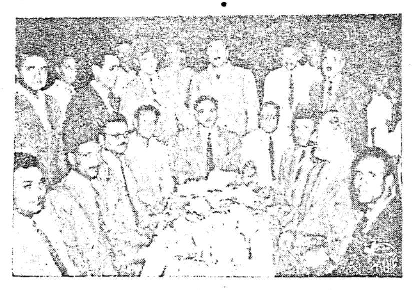
بعد عودة وزارة الوفد في ١٩٥٠ والإفراج عن المعتقلين ، بدأ النشاط من جديد من أجل العمل لتكوين اتحاد عام للنقابات ، وقد تعلم اليساريون درسا من الماضى هو أن العمل النقابى يجب ألا يكون ملك تيار سياسى واحد ، فهو ملك للجميع ، وليس في امكان هذا الفريق أو ذاك فرض رأيه في التنظيم النقابى وإلا فقد التنظيم النقابى وحدة العمال أعضائه ، والوحدة شرط هام ورئيسى لأى تنظيم نقابى وهو يواجه سلطة رأس المال وهيمنته ، فما بالنا في مواجهة استعمار أجنبى تحالف معه كبار الملاك والرأسماليون الكبار . . .

وبدأ العمل من أجل تأسيس اللجنة التحضيرية للاتحاد خلال عام ١٩٥١ بتحرك نشط من عدد كبير من نقابيين مرتبطين بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى – كان منهم محمود فرغلى وسيد مصطفى من عمال الترام ومحمد عبده نوح سكرتير نقابة البحارة

مؤتمر النقابيين

القاهرة : ١٢ شارع محمد باشا سعيد (النشرة السادسة) منتصف فبراير ١٩٥١

كان النقابيون أول الطوائف احتفالا بعيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فقد أقاموا الحفلات فى دور نقاباتهم وفى مؤتمرهم وحزبهم ، وقد توجهوا جماعات إلى قصر عابدين العامر للتهنئة بالعيد والتبريك بالخطبة الكريمة. وأسرة المؤتمر تنتهز هذه المناسبة السعيدة لترفع أخلص آيات الولاء والتهانى إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب فاروق الاول ضارعين إلى الله أن يحفظ عرشه ، وأن يبقيه ذخرا لبلاده ، وملاذا لشعبه الوفى الأمين ؟



بعض النقابيين على مائدة الشاى التى أقامها لهم الأستاذ فتحى كامل رئيس المؤتمر بمناسبة العيد الملكى السعيد

بالاسكندرية ومحمود أمين رئيس نقابة سائقي الفيوم وأحمد طه سكرتير نقابة ماركوني

وخلال المسيرة كسب هذا النشاط عددا متزايدا من النقابات فاشترك في النشاط من أجل تكوين اللجنة التحضيرية اعداد كبيرة مثل عبد العزيز مصطفى رئيس نقابة ترام القاهرة ومحمد بسيوني من نقابة المستخلصين بالاسكندرية ، وإبراهيم النماس رئيس نقابة النقل العام بالإسكندرية وسعيد درباله سكرتير نقابة البوسطى الخديوية بالسويس وأحمد الاحمدى سكرتير نقابة سائقي الزقازيق وراغب اسكندر سكرتير نقابة سائقي اسيوط ومحمد أو الشيخ رئيس نقابة سائقي المنيا وأحمد البابلي رئيس نقابة سائقي المحلة الكبرى .

وفي مايو ١٩٥١ اجتمع ممثلو ٣٦ نقابة واعلنوا عن تكوين اللجنة التحضيرية للاتحاد العام - واعلن في هذا الاجتماع أن القضية الرئيسية التي تواجه النقابات العمالية هي قضية الوحدة ، ولذا يجب إعلان الحرب على كل من يحاول بذر الشقاق والخلاف لتعطيل وحدة العمال . . .

وقد أعلن هذا الاجتماع عن برنامج للجنة تضمن فيما تضمن النقاط التالية :

١ - وضع حد أدنى للأجور .

٢ - التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة .

٣ - تعديل قانون عقد العمل الفردي ، تقييد سلطة أصحاب الأعمال في فصل العمال ولإثبات حق العامل في المكافأة عن مدة عمله عند استقالته . .

٤ - حق العمال في الإجازات الاسبوعية والاعتيادية مدفوعة الأجر .

٥ - تحديد ساعات العمل بـ٨ ساعات

٦ - المساواة بين الجنسين في الأجور .

٧ - منع تشغيل الأحداث من الجنسين .

٨ - حق النقابات في الاشتراك في وضع مشروعات القوانين العمالية قبل صدورها

٩ - الاعتراف بحق الإضراب كحق قانوني مشروع .

١٠ - تطبيق القوانين العمالية على عمال القطاع الخاص .

١١ - الاعتراف رسميا بالاتحاد العام .

وبدأت في توزيع بياناتها لدعوة النقابات للانضمام إليها - وهذا هو واحد من هذه البيانات ، التي أصدرتها اللجنة :

وقد حققت اللجنة إنجازا عظيما عندما أعلن فتحي كامل رئيس مؤتمر النقابيين وزملاؤه الانضمام إلي اللجنة التحضيرية وبذلك بدأت تحقق انجازات عديدة ، فارتفع عدد النقابات المنضمة إلي اللجنة التحضيرية .

وأصبح ١٠٩ نقابات في سبتمبر ١٩٥١ ، كما تمكنت اللجنة من مساعدة عدد كبير من

بيان من اللجنة التحضيرية

للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى

ايها العمال

إن الاسعار فى ارتفاع مستمر ، وجيش العاطلين يزداد كل يوم ، ونحن محرومون من كافة التأمينات (كالتامين ضد البطاله والمرض والشيخوخة) وبالجملة فان مستوى معيشتنا فى انحطاط مستمر .

ومع هذا فان لنا تاريخ طويل ملىء بالتضحيـات والبطـوله فمن اضرابات واعتصامات الى حد الموت فى سبيل ارزاقنا كما حدث بمصانع سباهى بالاسكندرية وغيرها ان لنا تجارب ثمينة ورائعه فى كل مكان وقد حيل بيننا وبين تبادل الخـبرة والمعونة ، منعنا بالقوة احيانا من الدفاع عن مصالحنا او ابداء العطف والتأييد نحو زملائنا.

وقد اكدت لنا هذه التجارب بشكل حاسم ان الوحدة هى اثمن مايجب أن نناضل من أجله، الوحدة هى اثمن ما يجب ان نحافظ عليه لنضمن لانفسنا النجاح ولحياتنا بقاء افضل.

وقد استطاعت النقابات ان تخطو خطوة نحو هذا الامل الذى يطلبه كل عامل ونقابى فقامت النقابات بتاليف

اللجنة التحضرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى .

ولكن هذه اللجنة لايجب ان تستمر فى التحضير بل يجب ان تتحول بسرعة الى المنبر القوى المعبر عن مصالحنا ، المدافع بصلابة عن حقوقنا ولن تسطيع اللجـنة هذا بدونكم ، بدون تاييدكم ومساعدتكم ، بدون حمايتكم لها والدفاع عنها ومع ان هذه اللجنه لم تظهر الى الوجود الا منذ اشهر فقد استطاعت مساعدة بعض النقابات فى مواقفها وارسلت مندوبيها الى الاتحاد العالمى للنقابات والى مؤتمر الاتحاد العـام لنقابات العمال السودانى .

ايهـا الزميـل

فلتكن داعية للتنظيم والوحدة فى مصنعك ، فلنعلن ولنحقق الامل الذى نرجوه ونرفع علم الوحدة عاليا اتصل بنقابتك واطلب منها الانضمام الى اللجنة التحضيرية اقترح فى الجمعية للعمومية لنقابتك الانضمام إلى الاتحاد العام واتصل باللجنة التحضيرية لمساعدتك فى تنظيم زملائك.

عاشت وحـدة الطبقه العـامـله وعاشت اللجنة التحضيرية منبرهـا العتيد

السكرتارية العامة

(وزع هـذا البيـان علـى أكبر عدد من زملائـك)

نقابات المهن على التجمع لتكوين اتحادات مهنية مثل اتحاد عمال الاسمنت واتحاد عمال الطيران . وبمساعدة اللجنة كسب عمال كثيرون معارك كانوا يخوضونها ضد أصحاب الأعمال ، مثل عمال الأحذية وعمال المحلات التجارية .

واشتركت اللجنة التحضيرية في كل نضال وطني ضد الاستعمار وخاصة إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان في اكتوبر ١٩٥١ .

وأصبحت اللجنة التحضيرية تنظيما كبيرا له شأنه ومكانته - وعندما أعلنت عن تحديد موعد لعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد عمال القطر المصرى تجاوبت كل الدوائر المخلصة في الحركة الوطنية مع هذه الدعوة ، وأرسل عمال السودان وفدا يمثل اتحادهم الوليد والشقيق لاتحاد عمال مصر ، وأعلنت الدوائر النقابية الصديقة لحركة النضال ضد الاستعمار في العالم تأييدها ومساندتها لهذا الانجاز الكبير فقد قرر الاتحاد العالمى للنقابات إرسال مندوب ، وصل فعلا إلي القاهرة وهو على جواهرى الايرانى الجنسية والمحكوم عليه بالاعدام في بلاده حينئذ - والذى عاش بقية حياته في المنفى - . . . ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن . . . فجاء حريق القاهره في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بتدبير من السراى ودوائر الاستعمار البريطانى لقطع خط الرجعة على أى تطور في مسيرة النضال الوطنى والاجتماعى والديمقراطى . .

وفى صبيحة يوم ٢٧ يناير توجه النقابيون وفي مقدمتهم فتحى كامل وعبد العزيز مصطفى إلي مكان انعقاد المؤتمر في نادى البيجاسوس بعمارة سينما راديو بشارع سليمان باشا والذى كان مقرا لنقابة موظفي موبيل أويل التى يرأسها محمود عبد الخالق.

وكانت اللجنة التحضيرية هى التنظيم الوحيد الذى أصدر بيانا يدين فيه حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير قام بتوزيعه اعضاء اللجنة وأصدقاؤها ، وقد كنت واحدا من الذين وزعوا هذا البيان ، وحيث اعتدت على بعض العناصر المشبوهة وأنا أوزع البيان - وهذا هو نص البيان منقولا عن كتاب سيد ترك " الاتحاد العام للنقابات " ص ٧٣ .

نـــــــداء

من اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال

الى

الشعب المصرى عامة والعمال خاصة

ان اللجنة التحضيرية تعلن استنكارها الشديد للاعمال الاستفزازية الصبيانية التى يقوم بها بعض قصيرى النظر والمخدوعين وذلك بقيامهم باعمال الشغب وتحطيم المحلات العامة وغيرها من الاعمال التى تخدم إلا الاستعمار ، لان مثل هذه الاعمال تضع مصر امام العالم فى صورة الهمجية التى لاتليق بحضارتها التى نالتها بكفاح مرير .

وعلى ذلك فان اللجنة تهيب بكم ان لا تكتفوا بعدم الاشتراك فى مثل هذه الاعمال ، بل يجب عليكم ان تحولوا دون تكرارها بكل ما اوتيتم من قوة .

كما يهم اللجنة ان تعلن انه لاسبيل إلى اجلاء الاستعمار الا بالكفاح الايجابى المنظم والمحدد الاهداف وبتوحيد الصفوف .

ولنا كبير الامل فى تلبيتكم لهذا النداء .

السكرتيرية العامة

● كانت اللجنة التحضيرية ، وهى التنظيم السياسى او الاجتماعى الوحيد فى مصر ، اللى اصدر بيانا ساعة حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، وقامت اللجنة بتوزيعه اثناء الحريق ، وتعرض بعض الموزعين « عبد المنعم الغزالى » للضرب من بعض العناصر المشبوهة .. ●

● وتلك صورة تاريخية لهذا النداء ●

وتجمع المندوبون يريدون عقد الاجتماع ولكن البوليس رفض . . وبسرعة جمعت توقيعات ١٥٧ نقابة لتطالب : -

١ - بإلغاء الاحكام العرفيه .

٢ - الإفراج عن أعضاء اللجنة التحضيرية المعتقلين .

٣ - استمرار اللجنة التحضيرية في عملها .

٤ - عقد مؤتمر لإعلان الاتحاد العام .

وبعد شهرين من هذه الأحداث - اجتمعت اللجنة وقررت تغيير اسمها إلي اللجنة التأسيسة للاتحاد العام للعمال بالقطر المصرى . لتبدأ صفحة جديدة من صفحات مسيرة النضال الطويلة من أجل تكوين اتحاد لعمال مصر .

ماذا عن تنظيم العمال الزراعيين ؟

ونحن نؤرخ للحركة النقابية العمالية المصرية ، فإننا لا يمكن أن نترك هذه الشريحة الهائلة من عمال الزراعة في مصر ، والذين يشكلون أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل زراعى . وهذه الشريحة الهائلة فيها عمال الزراعة الذين يعملون في العمل الزراعى لدى ملاك الأراضى أو لدى الشركات والتفاتيش الزراعية وعمال التراحيل الذين يساقون إلي الأعمال العامة من حفر للترع وتطهير للمصارف وجمع للقطن . . . الخ وهؤلاء الذين يعملون لدى شركات تصنع محاصيل زراعية مثل عمال شركة السكر بكوم امبو .

ولم يسجل التاريخ الطويل للطبقة العاملة المصرية وهى تبنى حركتها النقابية أى تنظيم لهؤلاء العمال الزراعيين ، اللهم غير تأسيس نقابة للعمال الزراعيين في اكتوبر ١٩١٩ ، والذين كانوا يعملون في تفتيش كوم امبو التابع لشركة السكر ، ونقابة عمال تفتيش المطاعنة في العام نفسه . . . والنقابة الأولى هى التى قادت نضال العمال الزراعيين في كوم أمبو ١٩٢٤ . *

وبعد عام ١٩٢٤ وتوجيه الضربة العنيفة إلي الاتحاد الأول لنقابات العمال في مصر ، لم يرتفع صوت في نطاق النشاط الذى بدأ في ١٩٢٥ لبناء الحركة النقابية يطالب بتنظيم للعمال الزراعيين - اللهم غير جريدة الحساب ذات الاتجاهات الاشتراكية - العدد [١٤] - ١٧ ابريل ١٩٢٥ والتى طالبت بتكوين : " . . . نقابة عمال الزراعة ، ولا نعنى بهم الفلاحين بل العمال المأجورين الذين يشتغلون في الأرض لحساب سواهم مثل « الجنايني » والذين يزرعون الخضار والأشجار والذين يلتقطون القطن وكل عامل يعمل في الأرض لحساب

---

* عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية - ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ١٤٥ .

سواه دون أن يكون فلاحا يعمل في أرضه الخاصة .

وكان اقتراح " الحساب " بتكوين نقابة عامة لعمال الزراعة من ضمن التسعة عشر نقابة صناعية ومهنية المقترح تنظيمها حينئذ في مقالات الحساب الشهيرة - والتي ذكرنا نصها في فصل سابق - .

والشيء الذى يجب الإشارة إليه هنا هو أن جميع الذين يعملون في الحركة النقابية العمالية بعد ١٩٢٤ تجاهلوا تماما الدعوة لتنظيم عمال الزراعة ، فاتحاد العمال الثانى الذى اسسه الوفد (اتحاد عبد الرحمن فهمى) تجاهل تماما مسالة العمال الزراعيين ؛ وكذلك اتحاد داوود راتب وادجار جلاد واتحاد " عباس حليم " واتحاد الوفد - المجلس الأعلى - في ثلاثينيات القرن . . . وكذلك كل الذين دعوا إلي تكوين اتحاد للعمال المصريين سواء اليساريون أو الليبراليون وتماما مثلاً حرم القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ " حرم " هؤلاء الدعوة لتنظيم العمال الزراعيين ، وأقول " حرموا " لأنه كيف نتاجهل هذه الكتلة الكبيرة من الطبقة العاملة المصرية والتى تشكل أكثر من نصف تعداد الطبقة العاملة المصرية . . والحقيقة أن الاعتراف بهذا " الخطأ " الجسيم مهم جدا لتصحيح الموقف - وهو مازال مهما حتى هذه اللحظة التى اكتب فيها هذا الكتاب - وحيث مازالت أغلبية عمال الزراعة غير منظمة في نقاباتها العامة ، وتعبير " أغلبية " هنا لا يعبر عن الواقع والنسبة الحقيقية التى قد تصل إلي ٩٧ ٪ نعم ٩٧ ٪ غير منظمين . وهو ما سنناقشه على نحو أكثر بيانا في الفصول القادمة .

* * * *

المشاركة الطليعية
في معـارك الوطـن

لم تكن المشاركة الطليعية للطبقة العاملة وحركتها النقابية في المعارك الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هى المشاركة الوحيدة ، أو المشاركة لأول مرة . . إنما هو التاريخ الطويل لحركة الطبقة العاملة منذ بدايتها وظهور منظماتها الخاصة ، فنضال هذه المؤسسات ضد شركات رأس المال في المرافق أو في بعض الصناعات مثل النسيج كان نضالا ضد الاستغلال الرأسمالى الأجنبى . . وفى ثورة ١٩١٩ كانت القاعدة الثابتة في حركة الثورة هى اضرابات العمال ، لقد كانت إضرابات العمال هى اليد القوية التى لطمت كل مخططات الاستعمار للوصول إلي مهادنة سريعة مع الطبقات العليا وحتى المتوسطة ، لقد تاخرت هذه المهادنة لسنوات ، وأصبح على جميع القوى أن تحسب حسابا للطبقات العامله والكادحه . . . والمشاركة المبكرة للطبقة العاملة في ثورة ١٩١٩ هى التى فرضت

على كل نضال وطنى أن يكون في الوقت نفسه نضالا من أجل الديمقراطية وحق الطبقات الشعبية في أن يكون لها منظماتها المعبرة عن إرادة الجماهير . ومن هنا جاء نضال الطبقة العاملة وجماهيرها في الثلاثينيات ضد ديكتاتورية جلاد الشعب اسماعيل صدقى باشا رجل السراى والاستعمار نضالا من أجل حق الطبقة العاملة في أن يكون لها منظماتها النقابية الخاصة الديمقراطية والمستقلة . . .

وبعد الحرب العالميه الثانية كانت مشاركة حركة الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية الثابته في المعارك الوطنية الكبرى ضد الاستعمار أهم ما ميز النضال الوطنى في هذه الفترة ، وحيث كانت هذه المشاركة الثابتة هى التى ارغمت البورجوازية الوطنية أن تقف عند حد في تهاونها مع القوى الأجنبية ، وأن تبدى اهتمامها بكل ما هو تحرر اجتماعى يخلص الطبقات الكادحة من مظالم كثيرة وأن لم يكن من كل المظالم . . وهو ما جعل كذلك البورجوازيين الثوريين أو الديمقراطيين الثوريين من مواقعهم المختلفة يعملون على احتواء حركة المنظمات النقابية لهذه الحركة . . لأن من يحتوى المنظمات النقابية إنما يحتوى كل الاتجاهات والعقائد المختلفة في المجتمع مستقلة عن أى أحزاب أو منظمات سياسية . . . ومنظمة في هذا التنظيم النقابى - الجماهيرى الواسع - والذى هو بالحتم يجب أن يكون ديمقراطيا إذا أراد أن يكون حائزا على ثقة الجماهير ومستمدا قوته منها . .

بعد الحرب العالمية الثانية كانت أهم مشاركة عمالية في الكفاح الوطنى والديمقراطى بمحتواه الاجتماعى - هى مشاركة منظمات العمال النقابية مشاركة فعالة في **اللجنة الوطنية للعمال والطلبة** . . . وهى اللجنة التى تكونت في فبراير ١٩٤٦ على أثر احداث التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر من فبراير وكانت قد تكونت لجنة عامه للطلبه في الجامعـــات والمدارس الثانوية والصناعية والمتوسطة . . . كما كانت قد تكونت لجنة وطنية عامه للعمال في شبرا الخيمة وتكونت لجان وطنيه للعمال في مناطق وأقاليم كثيره في القاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن المصرية - وقادت اللجنة - اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يومين يعتبران من أهم أيام الحركة الوطنية بعد الحرب يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ في القاهرة ويوم ٤ مارس ١٩٤٦ - يوم الشهداء في الاسكندرية . . .

وظل هذا الوضع الجديد في الحركة الوطنية يهدد الاستعمار والسراى وكبار الملاك حتى شن اسماعيل صدقى باشا حملته ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية تحت اللافته - الديكتاتورية - محاربة الشيوعية . فصودرت الدور الديمقراطية دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثه - ودار القرن العشرين وصودرت الصحافة الثورية والوطنية والعمالية ، الوفد المصرى والبعث والجبهة والفجر الجديد وأم درمان وإبداع والضمير واعتقل قادة الفكر الوطنى والثورى وقادة الشباب والطلبة وقادة النقابات . *

---

* الطليعة عدد فبراير ١٩٦٦ مقال للمؤلف تحت عنوان موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ من التاريخ .

وقد نبهت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلي أن الرجعية تعد لضرب الحركة وقواتها الثورية فاصدرت البيان التالي :

بيان من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

مؤامرة على الحركة الوطنية !!

انتصارات شعبية قديمة ،

جاءت حكومة اسماعيل صدقي باشا لتواجه شعبا اتحدت طوائفه وصارعت ومازالت تصارع الاستعمار والاستغلال . فتوجه العمال عامة وقد اجبروا الحكومة على الاعتراف بنقاباتهم ، وعمال الحكومة رغم الضغط والنفي والتشريد وقد اعترف بكادرهم الذي يخفف بعض الضائقة عنهم . وتواجه موظفيها وقد أرغم كفاحهم الحكومة على إنصافهم وانتشالهم قليلا من هذه الفاقه والفقر التي يتقاسمونها مع العمال . وتواجه ثورة على الجهل أرغمت الحكومة على سن قانون محو الأمة . وتواجه ثورة على العبودية ألغت الاحكام العرفية . وتواجه ثورة على الاستعمار زلزلت كيانه واشعرت أن في مصر شعبا حيا متحدا يرفض ذل الفاقة وعار الاستعمار .

موقف الحكومة ،

جاءت الحكومة إذن لتواجه شعبا قد صمم على تحقيق الجلاء تاما عن وادي النيل بقيادة شعبية حازمة لاتتردد ، هي قيادة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، قائدة أيام الجلاء والحداد الخالدة ، التي ابرزت وحدة شعبية هزت الاستعمار وأعوانه هزا عنيفا .

عهد المناورات ،

فبدأت الحكومة في الحال هجومها على الحركة الوطنية فحاصرت الجرائد ومنعتها من نشر أخبار وبيانات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وصادرت ما حاد من الصحف عن خطة الحكومة . ولم يكن هذا كافيا فالشعب حول اللجنة الوطنية مصمم على تحقيق اهدافه فلتعمل الحكومة على تقسيم الصفوف وبلبلة الأفكار باستخدام أعوانها فالفت اللجنة القومية من الأحزاب والهيئات الموالية لها لتدعو إلي نوم الشعب وصدر بيانها الأول من مجلس الوزراء واذيع من محطة إذاعة الحكومة ، وألفت لجنة وهمية في إحدى الهيئات تدعو نقابات العمال إليها حتى ينصرفوا عن لجنتهم وأهدافهم وكذلك فعلت بالنسبة للطلبة الوطنيين . وبدأ أعوان الاستعمار المعروفون محاولة عزل العمال عن قيادتهم العمالية بالعمل على ضم بعض النقابات إلي هيئات وأحزاب غير عمالية حتى تتحقق بسيطرة هذه الاحزاب والهيئات سيطرة الاستعمار على العمال ولكنها واجهت شعبا يقظا لم تعد تفلح معه هذه المناورات فعرف مصدرها وفضحها وحطمها .

مؤامرة على مستوى معيشة الشعب .

لم تنجح الحكومة في مناوراتها ضد حركة الشعب الوطنية فلتبدأ هجومها على مستوى معيشة الشعب الذى لا يكاد يجد القوت حتى تنتفخ جيوب أصحاب الأعمال والمستعمرين بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم وحتى يكون التحطيم لمستوى معيشة الشعب تحطيما لمعنويته وشغلا للطوائف المختلفة بمشاكلها وبالمصائب التى تصبها عليها الحكومة كل يوم محاولة بذلك إضعاف كفاحها الوطنى .

أ - فلا عمل للعمال : وهكذا بدأ تشريد عمال شبرا الخيمة تارة بنقل المصانع وتارة أخرى بإغلاقها وهكذا أخذ أصحاب الاعمال في تشريد عمال شركة أراضى الدلتا وغيرها من الشركات والمؤسسات المختلفة . وبدأ أرباب الاعمال الحكومية يتجاهلون مغتبطين ملساة الالاف المشردين من عمال الجيش البريطانى .

ب - ولا تطبيق لكادر عمال الحكومة على عمال الشركات : وهكذا رفض اسماعيل صدقى باشا تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات والمؤسسات الأهلية رافضا في ذلك اليوم أن يضع يده المترفه في أيدى عمال مضطهدين إذ تقدموا لمصافحته .

جـ - ولا إنصاف للموظفين وعائلاتهم : وهكذا تتجه الحكومة نحو إيقاف إنصاف الموظفين ووقف علاواتهم الاجتماعية . واستقر أمرها أخيرا على إلغاء كادر الموظفين ووضع كادر جديد يتفق مع ميول صدقى باشا الذى سبق أن صرح في البرلمان بامكانه إلغاء الإنصاف بجّرة قلم .

د - ولا حياة بعد ذلك للشعب : وما هذه الاعتداءات في الواقع إلا حلقات مبدئية لسلسلة طويلة من هجوم الحكومة الحالية على مستوى معيشة الشعب - هجوما يستهدف إغراقه في جحيم الفاقة وذل الحاجة.

مؤامرة على حريات الشعب : ولا تكتفى الحكومة بالاعتداء على مستوى معيشة الشعب فقط وانما تلجأ كذلك للقضاء على حقوقه وحرياته الديمقراطية وهكذا توجه ضربة قاسية إلي صميم الحركة الوطنية .

أ - فلا حرية للمناضلين النقابيين : وهكذا تلقى الحكومة بالناضلين النقابيين الوطنيين في أعماق السجون موجهة لهم شتى التهم حتى توقف كفاحهم الوطنى والعمالى

ب - ولا حرية للاجتماعات : وتلجأ الحكومة إلي تعسف البوليس لفض الاجتماعات العمالية وغير العمالية - وطنية كانت أو ثقافية حتى لا يعى الشعب حقوقه وأهدافه .

جـ - ولا حرية للنشر : وتعرض الحكومة اليوم على البرلمان مشروعا بقانون النشر يقضى على كل حرية في النشر ويعتبر الكتاب الوطنيين مجرمين قبل أن تثبت إدانتهم ولتحول بين الشعب وبين معرفة الحقيقة في وقت تبدأ فيه مفاوضات على غير ما أراد الشعب وما قررته اللجنة الوطنية من أن " لا حكم ولا مفاوضة إلا بعد تحديد موعد سابق

من بريطانيا للجلاء التام عن وادى النيل " .

د - ولا حرية لكفاح الطلبة الوطني : وتعرض الحكومة اليوم على البرلمان ابشع قانون إرهابى يعد رصاصة مصوبة إلي قلب الحركة الوطنية يقضى هذا القانون بحرمان الطلبة من حق الكفاح الوطنى ويفرض عقوبات وحشية صارمة على كل من تحدثه نفسه بالكفاح في سبيل تحرير بلاده أو مجرد الحديث أو الاحتجاج في سبيل الاستقلال . وتسبق هذا بالقبض على كثير من زعماء الطلبة والعمال بالاسكندرية .

هـ - ولا حرية للشعب المصرى : وما هذه الاعتداءات الصارمة إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى تؤيد سياسة الاستعمار للقضاء على حريات الشعب الأولية التى تعتبر اساسية للكفاح في سبيل رفع مستوى معيشة وتحرير بلاده .

الحياة للشعب والموت للاستعمار .

ولكن الشعب المصرى قد ابرز وحدته وتصميمه الذى لا يلين ودعم هذه الوحدة وذلك التصميم بدماء شهدائه الابطال لن يقف مكتوف اليدين أمام هذه الاعتداءات فالشعب الذى صمم على تحطيم الاستعمار سيحطم كل ما يعوق كفاحه أو يؤخر نضاله .

واللجنة الوطنية للعمال والطلبة تطلب وقف هذه الاعتداءات جميعا باسم الشعب ونهيب بحضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن لا يقروا أى إجرء أو قانون يعين على هذه الاعتداءات أو يحد من حرية الشعب وحقوقه الديمقراطية وإلا يسجلوا في صفحات مصر عارا يذكره لها التاريخ .

" عاش الشعب المصرى حرا ، وليسقط الاستعمار "

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

ورغم كل حملات الإرهاب ، فإن الحركة العمالية ظلت ترفع راية النضال الوطنى وتشارك الفئات الاجتماعية الأخرى معاركها الأمر الذى ارتفع بمستوى أى نضال مطلبى إلي المستوى السياسى - وهكذا كانت مشاركة العمال ضباط البوليس إضرابهم الذي سبق وأن أشرنا إليه في هذا الفصل ، وكان موقف عمال مصر في الحرب ضد الصهيونية بعد الإعلان عن قيام الدولة الاسرائيلية (الصهيونية) في مايو ١٩٤٨ .

وفي عام ١٩٤٧ كان للحركة العمالية المصرية موقفها التضامنى مع نضال عمال وشعب إندونيسيا ضد الاستعمار الهولندى ، وكانت المقاطعة الناجحة للسفن الهولندية المتجهة إلي إندونيسيا منع هذه السفن الحربية أن تعبر قناة السويس ، ويظل موقف عمال الموانى المصرية موقفا تاريخيا يسجل لعمال مصر في الكفاح ضد الاستعمار . . وعندما جاء اكتوبر ١٩٥١ بأحداثه الوطنية الكبيرة والتى كان أبرزها الغاء الوفد

لمعاهدة ١٩٣٦ حتى كانت الطبقة العاملة في مقدمة كل الصفوف لدعم هذا الموقف . . . وكان الموقف الذى اتخذه عمال المعسكرات البريطانية بإعلانهم الامتناع نهائيا عن العمل في هذه المعسكرات وأعلنوا رفضهم الـ ٢٠ ٪ الزيادة في أجورهم والتي عرضتها السلطات البريطانية لابقائهم في المعسكرات ، ولم يجد استخدام القوة والعنف معهم . وخرج من المعسكرات أكثر من ٦٠ ألف عامل مصرى . . وهم يعرفون تماما ويتوقعون ألا يجدوا عملا بديلا ، وأنهم لن يجدوا إلا البطالة والتشريد وأنهم قد يتعرضون لأشياء كثيرة . . . وإلي جانب هذا الاضراب الهائل كان امتناع عمال الشحن والتفريغ في الاسكندرية والسويس وبورسعيد عن شحن السفن البريطانية وخدمتها ورفضوا أى تعاون مع قوات الاحتلال . .

لقد كان هذا الموقف مؤكدا على الدور الطليعى لعمال مصر في الكفاح ضد الاستعمار . . وعلى أنهم الطبقة المستعدة للتضحية بكل شيء في سبيل الوطن . . وكان موقف حكومة الوفد جيدا باصدار الأوامر بتشغيل عمال المعسكرات فورا في الإدارات الحكومية . . وعندما ماطالت الاجهزة البيروقراطية في تنفيذ القرارات الخاصة بذلك اضطرت حكومة الوفد تحت ضغط المظاهرات الواسعة لعمال القنال إلي تعيين كل عمال القنال الذين هجروا المعسكرات البريطانية . . .

وشهدت المدن مظاهرات عمالية كبيرة ضد الاستعمار ، وعقد العمال مؤتمرات مشتركة مع طلبة الجامعات ، وأعلن العمال تأييدهم لموقف الحكومة من إلغاء المعاهدة وتقدموا بمطالب سياسية عامة لعدم الارتباط بأى حلف مع المستعمر الغزبى ، والاستعمار الأمريكى الجديد الزاحف ليحل محل الاستعمار القديم ؛ وكانت الدعوة إلي تكوين اللجان الوطنية في كل حى وقرية ومدينة ، وكانت الدعوة لإطلاق الحريات وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى واطلاق حرية الصحافة والاجتماع والمطالبة بتأييد المظاهرات الشعبية والافراج عن المسجونين السياسيين الذين سجنوا بسبب كفاحهم ضد الاستعمار وأذنابه . . وكانت الدعوة إلى تنظيم كتائب الفدائيين المسلحة لتدخل كفاحا مسلحا ضد قوات الاحتلال

وقد عبرت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام عن هذه المطالب ، وفي المظاهرة الصامتة الكبرى – ١٣ نوفمبر ١٩٥١ – اشترك كل عمال مدينة القاهرة في المظاهرة بعد أن أعلنوا الإضراب العام .

ونجد مثالاً لصياغة الطبقة العاملة لأهداف الكفاح في هذه الفترة في بيان اللجنة التحضيرية لمؤتمر عمال النسيج بالقطر المصرى والذى صدر في الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٥١ . . . وقد طالب البيان العمال بأن يكونوا اللجان الوطنية في المصانع والنقابات والاتحادات لتكافح من أجل :

١ – إطلاق الحريات السياسية والنقابية وإطلاق سراح المسجونين السياسيين .

٢ – الكفاح ضد المشاريع الاستعمارية مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط وحلف

النقابة العامة لعمال الفنادق والأندية المصرية

Syndicat général des ouvriers des hotels et clubs d'Egypt

المسجلة برقم ٣ بوزارة الشئون الاجتماعية
شارع قنطرة الدكة رقم ٤٥

مكتب الرئيس

En Reg. No. 3 Ministre Des Affaires Sociales
Rue Kantarat el Deka No. 45

مصر في ١٥/١١/١٩٥١

حضرة الزميل المحترم محمد يوسف أحمد المدرك - عضو المجلس العام لاتحاد النقابات العالمي

بعد التحية فقد قرر مجلس إدارة النقابة أن أبلغكم بتأييدنا لكم تأكيداً لتكليفنا السابق لكم عام ١٩٤٥ - وأن تؤيد تمثيلكم لعمال مصر في اجتماع الاتحاد العالمي الذي سينعقد في برلين في منتصف الشهر الحالي.. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،

رئيس مجلس إدارة النقابة

[توقيع]

النقابة العامة لعمال
النسيج الميكانيكي بالقاهرة
المسجلة تحت رقم ٥٢٢

القاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١

حضرة الزميل المحترم محمد يوسف أحمد المدرك - عضو المجلس العام لاتحاد النقابات العالمي ..

بعد التحية - يكلفكم مجلس إدارة النقابة أن تنوبوا عنه في حضور اجتماع الاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي سينعقد في برلين في منتصف هذا الشهر .. على أن توافونا بجميع الالتزامات المطلوبة منا مقابل عضويتنا في هذا الاتحاد .. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،

سكرتير عام النقابة

[توقيع] [توقيع]

[ملاحظة بخط اليد] ... الشابة ... القاهرة

البحر الأبيض المتوسط .

٣ – عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي والاعتراف بحكومة الصين الشعبيه .

٤ – تأييد الكفاح المشترك مع الشعب السوداني وضمان حق تقرير المصير للسودانيين .

٥ – المطالبة بعقد ميثاق سلام بين الخمسة الكبار (امريكا – الاتحاد السوفييتي – فرنسا – انجلترا – جمهورية الصين الشعبية) .

٦ – إصدار قوانين تأمين العمال ضد البطالة وفي هذه الفترة التي تصدر فيها العمال ونقاباتهم وفي المقدمة اللجنة التحضيرية للاتحاد العام للعمل الوطني واجهوا الحلف المباشر بين أصحاب الأعمال وبين المستعمر ، ولقد تمثل نشاط هذا الحلف في قيام عدد كبير من أصحاب المصانع ومن الشركات الأجنبية بفصل وتشريد العمال وقادتهم النقابيين بهدف الضغط على العمال حتى لا يمارسوا دورهم الطليعي في الكفاح ، ومن ناحية أخرى لوضع العقبات في وجه استيعاب عمال القنال الذين هجروا العمل في المعسكرات .

ولقد واجه العمال هذه المؤامرة برفع شعارات التأميم لبعض المصالح الاجنبية والرأسمالية ، فطالب عمال النقل بتأميم مرفق النقل ، كما طالب العمال بصفة عامة بتأميم قناة السويس .

ولقد علقت جريدة " الملايين " في ذلك الوقت على حوادث الفصل هذه بقولها في عددها الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ :

« يحدث هذا في الوقت الذى أثبتت فيه الطبقة العاملة المصرية نضوجا ووعيا سياسيا مرتبطا بموقفها الوطني الرائع حيال العمل في معسكرات الانجليز في القنال ، مما جعلها حقا محط أنظار الشعب المصرى بأسره والعالم أجمع ، ويدبر أصحاب المصانع مؤامرة مشتركة مع المستعمرين الغاصبين لضرب عمال مصر وتعطيل كفاحهم الجاد من أجل حرية مصر . لقد ضحى عمال مصر في القنال بأرزاقهم ونفضوا أيديهم من سبة العمل مع العدو المغتصب ، فأصبح الواجب أمام الحكومة والشعب المصرى ، هو ايجاد العمل اللائق لهذه الجموع من العمال . في هذا الوقت بالذات تتخذ الشركات الاجنبية موقفا معاديا إزاء عمالها بالطرد والتهديد المستمر لتحبط أى مسعى لتشغيل أعداد كبيرة من العمال العائدين من القنال . ان رائحة المؤامرة تفوح من هذه الإجراءات التي تحاول التضليل بالشعب بعدم إمكانية تشغيل عمال جدد في هذه الشركات مما يزيد حدة الأزمة الاقتصادية في مصر ويسدد ضربة لنضال عمال القنال الشريف » .

إن كفاح العمال المصريين طيلة المرحلة الممتدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢ قد عبر عن أن الطبقة العاملة المصرية بدأت تشق طريقها بثبات نحو وعيها

بذاتها الوطنية باعتبارها طبقة رئيسية في النضال من أجل تحرير المجتمع المصرى من كل قيود الاستعمار التى كبلته لسنوات طويلة ، ومن أجل إحداث تغييرات جذرية في المجتمع لتتحقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، وليصبح كل نضال من أجل المطالب الاقتصادية واليومية للعمال جزءاً من النضال العام من أجل مجتمع حر ومستقل وديمقراطى .

لقد حدد العمال في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين السمات الرئيسية لكل نضال مستقبلى من أجل حرية المجتمع ، وأهمية وضرورة مشاركة العمال بكل استقلالية في كل قرار يتخذ لبناء وتطوير هذا المجتمع . . . وان يكون للعمال منبرهم السياسى الخاص بهم إذا كنا نريد بناء جادا لديمقراطية شعبية حقيقية وأن يكون لهم منبرهم النقابى المنظم لكل جماهير العمال على اختلاف عقائدهم وانتماءاتهم في النضال اليومى من أجل شروط عمل أفضل ، وأن يكون هذا المنبر النقابى مستقلا عن كل المنابر السياسية وبعيدا عن كل قبضة للبيروقراطية وعن أى سيطرة من جانب الإدارة وأى تحكم من قبل أصحاب الأعمال وأى نفوذ لأجهزة الأمن . . .

العلاقات الدولية
للحركة النقابية المصرية

خلال الحرب العالمية الثانية توقف كل نشاط للاتحادات العمالية الدولية ، والتى كانت مراكزها في أوروبا ، في البلدان التي احتلها النازيون أو في البلدان المنشغلة بالحرب الشرسة التى خاضوها ضد النازية والفاشية . . .

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت من ثمرات هذه الحرب ضد الفاشية أن تنادت الحركة النقابية الدولية إلي وحدة كل المراكز الدولية في مركز واحد هو الاتحاد العالمى للنقابات الذى انعقد اجتماعه التأسيسى الأول في لندن ١٩٤٥ ، ثم انعقد المؤتمر التأسيسي الثانى في باريس خلال أكتوبر ١٩٤٥ وفي هذا الاجتماع الذى اشترك فيه وفود ٥٦ دولة اشتركت مصر بوفد يمثل أكثر من حركة أو حزب سياسى ، فكان الوفد الذى يمثل حركة العمال المرتبطة بتنظيم الشعب أو الفجر الجديد والمكون من محمد يوسف المدرك والمؤيد من قبل مؤتمر نقابى - اللجنة التحضيرية والذى سبق وأن أشرنا إليه والذى جمع اشتراكات من العمال ونقاباتهم لتغطية مصاريف مندوبهم إلي المؤتمر : ووفد آخر من ممثلى تنظيمى الحركة المصرية والشرارة والمكون من دافيد ناحوم ومراد القليوبى ومحمد عبد الحليم ممثلين لمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية . ووفد ثالث من

المصرى ومراد عطية من جبهة العمال (الوفدية) بالاسكندرية ومحمد ابراهيم زين الدين من سائقى السيارات وموفدا من السفارة البريطانية وعلى حسابها . *

وقد انتهى أمر الصراع بين هذه الوفود واتحد الوفدان الممثلان للجنة التحضيرية ، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية واعتبر رئيس هذا الوفد محمد يوسف المدرك ونائبه مراد القليوبى – وقد اختير المدرك عضوا فى المجلس العام .

وهذا هو مانشرته جريدة المقطم :

---

* برنامج مندوبى نقابات مصر في مؤتمر النقابات العالمى المنعقد في باريس ١٩٤٥

١ – استكمال التشريعات العمالية وتعديل القائم منها مع وجوب استشارة الهيئات العمالية (النقابات – الروابط – الأندية العمالية – الجبهات – الاتحادات) فيها على الأخص:

أ – تحديد ساعات العمل بـ ٤٠ ساعة في الاسبوع مع تحديد الأجور بالنسبة لضرورات المعيشة .

ب – تقرير حق إجازة آخر الاسبوع بأجر كامل .

جـ – التامين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيخوخة .

د – توفير العمل حلا للعمال الذين اشتغلوا في الجيوش إبان الحرب .

هـ توفير الغذاء والمسكن بتكوين لجان شعبية بسلطة كافية في جيمع المراكز والقرى ومراقبة الإنتاج الزراعى والصناعى .

و – الدفاع عن الحرية النقابية ومنع تدخل السلطات في أعمال النقابات والهيئات العمالية الأخرى وجعل الاشراف عليها من هيئة عمالية منتخبه .

٢ – توطيد حق الإضراب بازالة العراقيل المختلفة .

٢ – رفع مستوى العمال الزراعيين والعمل على تكتلهم في النقابات .

٣ – تقرير حق العمل والعلم والعلاج لكل إنسان .

٤ – محاربة الاحتكارات ونقل ملكية الصناعات الكبرى في كل أمة من الأمم .

٥ – إنتهاء الاستعمار بجلاء الجيوش الأجنبية في جميع أمم العالم .

٦ – القضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديمقراطية الحقة .

٧ – مناصرة فلسطين العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار هذه الأخيره نوعا من أنواع الفاشية

٨ – جعل قرارات مؤتمر النقابات العالمى إجبارية لجميع المراكز النقابية الوطنية .

٩ – وجوب تمثيل الاتحاد العالمى للنقابات في مؤتمر الصلح جعل اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية .

(نقلا عن جريدة المقطم الغراء)

الوفد المصري في مؤتمر نقابات العمال العالمي

احمد المدرك يمثل النقابات المصرية — رفض احمد المصري

باريس في ٢٠ (رويتر) يقول مكاتب الوكالة الفرنسية ان معظم المندوبين العرب في مؤتمر نقابات العمال العالمي يشتركون في مؤتمر دولي لأول مرة .

ويقول انه مع أن عدد العمال في الشرق الاوسط كبير الا أن نقابات العمال والاتحادات العمالية في تلك المنطقة من العالم منظمة على غرار النقابات الاوربية فتمثل كلا من بلاد فلسطين وايران وفود متعددة ذات اتجاهات شتى متضاربة ولكن لجنة تحقيق الوثائق اظهرت براعة كبيرة للاعتراف بالوفود التي رأت انها قادرة على الدفاع حقيقة عن مصالح العمال فقد قدمت أربعة وفود مختلفة لتمثيل مصر وانقسمت الى قسمين اعترفت لجنة تحقيق الوثائق باحدهما دون الآخر .

اما الوفد الاول فيمثل مؤتمر النقابات المصرية ومندوبه محمد يوسف احمد المدرك والوفد الثاني يمثل مؤتمر نقابات عمال الشركات الصناعية والتجارية ويمثله داخيد ناحوم وقد اتحد الوفدان .

اما الوفدان الثالث والرابع فيمثلهما زين الدين واحمد المصري سكرتير حزب عمال النيل عباس حليم واتحد الوفدان الاولان وقدما باسم مؤتمر النقابات المصرية وفداً مشتركا الى المجلس العام برئاسة احمد المدرك ومراد القليوبي كنائب له ويمثل هذا الوفد ... ١٠ عامل اما الوفدان الآخران فلم يعترف بهما

اما ممثل الشرق الاوسط في اللجنة المركزية فهو المندوب اللبناني مصطفى العريس وعين بوكر من الوفد الفلسطيني نائبا له وقد قال في هذا الصدد الاستاذان عمرو وبولس فرح وهما يمثلان العرب في فلسطين « انه تكلم باسم اتحاد النقابات العربية ومؤتمر النقابات العربية وهما يمثلان اكثرية عمال النقابات العربية . وكلفنا بقبول مشروع القانون التأسيسي وعرض مطالب العمال والدفاع عن حرية شعبنا وقد تعاونا مع الوفود العربية واحبطنا مساعي الصهيونية لضم مندوب يهودي الى اللجنة المركزية وادخال تعديلات في القانون التأسيسي خاصة بالصهيونية

« والآن ندعو العمال اليهود الى الانضمام الى قضيتنا في الكفاح من اجل فلسطين المستقلة الحرة الدمقراطية التي سيقضون فيها حياة سعيدة الى جانب اخوانهم العرب »

مطبعة الكتب الشرقية

وكان طه سعد عثمان قد وزع بيانا في ١٠ اكتوبر ١٩٤٥ من اللجنة التحضيرية يطالب فيه الزملاء النقابيين بسرعة سداد الاشتراك في الاتحاد العالمي للنقابات وكان ذلك بعد اعتماد أوراق عضوية الوفد المصرى واختيار محمد يوسف أحمد المدرك عضوا في المجلس العام للاتحاد العالمي للنقابات .

* * * *

ولقد رفضت الحركة النقابية المصرية كل الدعوات التى وجهت للانضمام إلي الاتحاد الدولى للنقابات والذى كان انقساما غربيا عن الاتحاد العالمى للنقابات وكان الرفض مسببا ومحددا ، وهو أن الدعوة التي روج لها هذا الاتحاد بالابتعاد عن النشاط السياسى تعنى بالنسبة للعمال المصريين السكوت عن الكفاح ضد الاستعمار البريطانى وضد استراتيجية الأحلاف الاستعمارية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وكما أن احتضان هذا الاتحاد " للهستدروت " الصهيونى اتحاد عمال اسرائيل كان يعنى أن يسكت عمال مصر وكل العمال العرب عن الاستعمار الصهيونى لفلسطين .

وسنترك الاستاذ فتحى كامل - وهو المناضل النقابى المعروف بتوجهاته المستقبلية يروى لنا قصة الدعوة إلي مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وقصة رفض العضوية فيه، يقول فتحى كامل في كتابه " الحركة النقابية المصرية في نصف قرن " *

" . . . . في عام ١٩٤٩ بدأت الصحف تنشر أخبارا قصيرة متفرقة عن « مشروع مارشال » الأمريكى لانعاش الاقتصاد الرأسمالى لدول أوروبا الغربية وأشارت هذه الأخبار إلي انقسام الاتحاد العالمى حول هذا المشروع وإلي نية بعض المنظمات النقابية الغربية في الانسحاب منه وتكوين اتحاد دولى آخر .

" وذات يوم تلقينا إشارة من مصلحة العمل بالطريقة المعتادة والتى أصبحت مألوفة لنا [يقصد بذلك الاستدعاء عن طريق البوليس] وذهبت إليهم فوجدت أن هناك دعوة موجهة لى وللمرحوم « محمد ابراهيم زين الدين » للاشتراك في المؤتمر التأسيسى للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة المقرر عقده في لندن وكما سبق أن ذكرت كنت قد لفت الانظار خلال وجودى في بريطانيا عام ١٩٤٦ بكثرة الأسئلة والمناقشات المطولة أما المرحوم زين الدين فلقد كان معروفا على الصعيد العمالى الدولى منذ أوائل الثلاثينيات حين أوفده النبيل عباس حليم لحضور مؤتمر للاتحاد الدولى لعمال النقل في مدريد واشتراك نقابته في عضوية هذا الاتحاد ، وكان رحمه الله يجيد اللغة الانجليزية إجادة تامة ويحفظ عن ظهر قلب اشعارا لبيرون وغيره من كبار الشعراء الانجليز كما كان يلقى الكثير من الأحاديث في الاذاعة البريطانية وقت الحرب .

---

* الحركة النقابية المصرية في نصف قرن - فتحى كامل ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

" وناقشنى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية في الأمر وعرفت أن المستشار العمالى في السفارة البريطانية بالقاهرة قد قابله بشأن اشتراك عمال مصر في هذا الاتحاد ولكن كان من رأيى أن نحضر المؤتمر كمراقبين دون أن نتورط منذ البداية في الانضمام حتى نتبين جلية الأمر وناقشنى الرجل في أن الاتحاد الآخر ليس بالاتحاد العمالى الحقيقى وانما هو تنظيم لنقابات شيوعية تخضع لسيطرة الحكومات أو الاحزاب الشيوعية وأنه من الأفضل لعمال مصر أن ينضموا إلي هذا الاتحاد (الحر) الجديد ولكننى تمسكت بوجهة نظرى رغم إحساسى بميل المرحوم زين الدين إلي تقبل الفكرة الأخرى سواء من واقع ارتباطاته الدولية السابقة وتعاطفه القديم مع الاتحاد الدولى للنقل أو من واقع فارق السن - كان هو قد تجاوز الخمسين من عمره وكنت ما أزال دون الأربعين .

" ثم أثرت موضوع النفقات وأوضحت أننى لا يمكن أن أحمل نقابتى نفقات السفر مادمت لا أنوى الارتباط بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولى وأجرت الحكومة اتصالا مع إدارة الشركة الشرقية للدخان والتى رحبت بتحمل نفقات سفرى . . . كنت حريصا على ألا أواجه الجمعية العمومية السنوية لنقابتى وفي جعبتى أمر أخشى أن يثير حولي القيل والقال خاصه من الناحية المالية .

" المهم . . . سافرت إلي لندن والمرحوم زين الدين وتقدمنا بأوراقنا إلي لجنة اعتماد العضوية كان المؤتمر يعقد في قاعة مجلس بلدية لندن والتقينا في المؤتمر ببعض من نعرف ومن لانعرف التقينا بالسير فنسنت تيوسن سكرتير عام مؤتمر نقابات عمال بريطانيا والذى كنا نعرفه جيدا منذ عام ١٩٤٦ والتقينا (باولد بزدك وعمر بيكو) كما التقينا بارثر ديكن وبارنست بيفن وغيرهم وكانت لنا مع الجميع مناقشات مستفيضة حول أهداف الاتحاد وسياساته وتأكد لدى أن هذا الاتحاد إن هو إلا جزء من المواجهة بين النظامين الشيوعى والرأسمالى وكان هناك حرص من قياداته على التأكيد بأن اتحادهم يضم " نقابات حرة " أى بعيدة عن سيطرة الحكومات والأحزاب السياسية والتأكيد على أن الاتحاد منظمة نقابية بعيدة عن العمل السياسى أو الحزبى واهتممت باستجلاء النقطة الأخيرة . . نحن في مصر أيضا كنا حريصين على ابقاء النقابات بعيدة عن المعترك الحزبى ولكن كيف يمكن فصل العمل النقابى عن العمل السياسى ؟ كيف يمكن أن أفصل نضالى النقابى من أجل حياة أفضل لعمالى عن النضال ضد الاستعمار وهو استعمار لا يقتصر على الوجود العسكرى فقط وإنما يمتد ليشمل سيطرة سياسية واقتصادية كذلك أى أننى لا أواجه كعامل في حياتى اليومية الجنود البريطانيين في ثكنات قصر النيل فقط ولكننى أيضا أواجه الإدارة البريطانية للشركة التى أعمل فيها أيضا وسألناهم عن الفوائد التى قد تعود علينا من الانضمام إلي عضوية الاتحاد فقالوا إن الاتحاد يمكن له أن يقدم لنا المساعدات في نشاطنا النقابى سواء بالتدريب أو المساندتين المعنوية والمادية . . . " طيب "

وفي نضال عمال وشعب مصر من أجل الاستقلال هنا قالوا إن هذا عمل سياسى لا دخل للاتحاد .

" بعد هذه المعلومات ناقشت مع المرحوم زين الدين الموقف وقلت له إننى في ضوء ما سمعناه غير ميال إلي الانضمام إلي عضوية هذا الاتحاد وإننى سأتمسك بوضعى كمراقب حتى أعود إلي مصر فأضع أمام نقابتى صورة تفصيلية عن وضع الاتحاد فإذا مارأت الجمعية العمومية غير ما أرى كان لها ماتريد . . المرحوم زين الدين لم يكن ميالا إلي رأيى وإنما كان أكثر ميلا إلي الانضمام إلي عضوية الاتحاد وتمسكت بموقفى رغم الإغراءات التى قدمت لنا للانضمام وخاصة فيما يتعلق بقيمة رسم الاشتراك في الاتحاد والذى خفضوه لنا على دفعات حتى وصل الأمر إلي استعدادهم لقبولنا حتى ولم ندفع إلا ربع هذه القيمة . . "

ويواصل فتحى كامل حديثه عن نفوذ وفد الهستدروت في المؤتمر - ليكون ذلك سببا آخر للانضمام لهذا الاتحاد الذى يبدو أنه منذ بداية تأسيسه يقوم على ولاء للصهيونية وكيانها الاستعمارى المقام بقوة الغزو على أرض فلسطين . . .

وهذا أيضا هو ما دعا فتحى كامل أن يعود من هذا المؤتمر وهو متحمس لفكرة الدعوة إلي تكوين اتحاد للعمال العرب ، تتحد فيه كل اتحادات العمال العرب ، ليواجهوا الاستعمار والصهيونية وشركات رأس المال الاستعمارية موحدين . . وطبعا يلجأ فتحى كامل للجامعة العربية ، ليعود منها بعض نقاش طويل ليعرف أن قيام مثل هذا الاتحاد لا يهم الحكومات العربية وقتها بل أكثر من ذلك أنهم يخشونه . يحق لنا أن نقول أن العلاقات الدولية للحركة النقابية المصرية كانت منذ بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية على قدر كبير من الوضوح لدى كل النقابيين الشرفاء . . . والذين وجدوا أن الاتحاد العالمى للنقابات كان منذ بدايته - وحتى عندما كانت الاتحادات الغربية فيه وقبل انقسامها - ضد الاستعمار معنا ضد كل مشروعات الاستعمار ، وأن الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ومنذ نشأته لم يكن معنا في أى نضال ضد الاستعمار باسم عدم اشتغال النقابات بالسياسة . . وهى أمر شرحه بوضوح وبساطة شديدة فتحى كامل بعد عودته عام ١٩٤٩ من مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ! !

الفصل السادس

من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٩

كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ حريقا أشعلت نيرانه دوائر الإستعمار والرجعية العميلة فى منجزات عديده للشعب المصرى والطبقة العاملة منجزات مكنت الشعب العظيم أن يظهر عن قدراته وإمكاناته لمواصلة المسيرة الكبيرة التى بدأها منذ أكتوبر ١٩٥١ بإعلان مصطفى النحاس باشا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان ، وأعلن الشعب رفضه لكل مشاريع الأحلاف الاستعمارية ولكل الاستراتيجية الأنجلو - أمريكية والصهيونية . . .

لماذا كان الحريق ؟ الإجابه عن هذا السؤال مهمة لفهم الكثير من الأحداث . . . نقول كان حريقا لأن حكام ذلك الوقت كانوا لا يريدون لأى نصر وطنى أن يتحقق بفعل حركة جماهيرية شعبية واسعة لان تحقيق أى نصر وطنى بهذه الطريقة يعنى الهزيمة الكاملة للاستعماريين وحلفائهم فى المنطقة ، ويعنى الاقتلاع الجذرى للنظام القديم فى مصر بقوة الشعب وإرادته فلا تكون هناك تهادنات ولاحلول وسط إنما هى الثورة الوطنية الديمقراطية التى يعنى قيامها وانتصارها أن الكثير من المتغيرات ستشهده فى المنطقة ، التى تعتبر مصر بالنسبة لكل أقطارها القلب والقدوة والطليعة . . .

وجاء حريق القاهرة هذا ليحرق الإنجاز الكبير الخاص بإعلان قيام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى السابع والعشرين من يناير ١٩٥٢ ، وهو حلم لعمال مصر ناضلوا من أجل تحقيقه سنوات طويلة ، هو حلم حاربته دوائر الحكم العليا فى مصر من رأسماليين أجانب إنجليز وفرنسيين ومن شتى جنسيات أوروبا الغربية ورأسماليين محليين وكبار ملاك الأراضى . . . إن الطبقات المالكة فى مصر كانت تعرف أن قيام اتحاد لعمال مصر يعنى أن عمال مصر سيعرفون ذاتهم كطبقة لها المستقبل كطبقة صانعة لمجتمع لا يستغل الإنسان فيه الإنسان ، ولا يظلم فيه الإنسان من أجل أن تواصل قلة من المستغلين أمتلاكية كل وسائل الحياة والرفاهية والحكم . . .

وهاكذا حرق حريق القاهرة فيما حرق من منجزات لحركة التحرر الوطنى الديمقراطى مشروع تأسيس الإتحاد العام لنقابات عمال مصر فى السابع والعشرين من يناير ١٩٥٢ . . . وامتلات المعتقلات والسجون بالوطنيين من كل اتجاه وبكثرة من النقابيين الذين كانوا ينشطون لبناء اتحاد العمال . . .

وقد رأت أول وزارة تولت الحكم بعد حريق القاهرة أن تنشيط المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ليكون فى مواجهة هؤلاء الذين يرفعون راية تأسيس اتحاد للعمال ، ولذلك دعت وزارة الشئون الاجتماعية إلى المساواة بين العمال وأصحاب العمل فى المجلس الذى لم ينعقد منذ عامين ، وأن تكون هذه المساواة فى التمثيل من حيث العدد وطريقة التعيين

ومدته . فتقرر تعيين ستة أعضاء عن أصحاب الأعمال بدلا من تسعة .

وعين ستة يمثلون العمال هم : أنور سلامه رئيس اتحاد نقابات عمال المؤسسات البترولية وفتحى محمد كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان والسجاير بالجيزة وفهمى حسن الكيال عضو مجلس إدارة نقابة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار [هؤلاء الثلاثة عن عمال الصناعة] وطه مهنا رئيس نقابة مستخدمى وعمال بنك مصر وعبد الحميد حمدى رئيس نقابة مستخدمى المحلات التجارية بالقاهرة [عن عمال التجارة] وعبد العزيز مصطفى رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك لمدينة القاهرة [عن عمال النقل] . *

ومع نهاية حريق القاهرة ، بدأت فترة من حكم الوزارات الرجعية قصيرة العمر وزارة على ماهر ووزارة نجيب الهلالى ثم وزارة حسين سرى عامر ثم وزارة نجيب الهلالى . . . وفى صبيحية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان استيلاء الجيش على السلطة بواسطة جماعة الضباط الأحرار ، التى أعلنت عن مبادئ ستة منهاجا لمسيرتها :

١ – القضاء على الاستعمار وأعوانه .
٢ – القضاء على الإقطاع .
٣ – القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
٤ – إقامة عدالة اجتماعية .
٥ – إقامة جيش وطنى قوى .
٦ – إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

كان الاستقبال العمالى لحركة الجيش حافلا والتى أطلق عليها البعض "الحركة" ووصفها آخرون بأنها ثورة وسماها البعض من الضباط أنفسهم " بالنهضة " ومنهم اللواء محمد نجيب . وما يهمنا هنا أن الموقف العمالى كان يتوقع الكثير من حركة الضباط تلك وإن كان هناك حذر شديد لمسه ممثلو اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال من قبل الضابط الممثل لمجلس قيادة الثورة فى وزارة الشئون الاجتماعية وهو الضابط المعروف بصلته الوثيقة بالدوائر الأمريكية فى القاهرة ، بالسفير الأمريكى ، وبممثل المخابرات المركزية الأمريكية ، والملحق العسكرى الأمريكى وغيرهم .

وكما هو معروف للجميع فإنه وسط الصراع بين الاتجاهات والتيارات المختلفة حددت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ لعقد مؤتمر الإتحاد ولم يكن ثمة رؤية واضحة لدى قيادات العمل النقابى فى ذلك الوقت إذ كان من الممكن فعلا أن تكون هذه الأيام نهاية سعيده للنضال العمالى الطويل لإعلان تأسيس اتحاد العمال أو تصدر السلطة الجديدة قراراً بتأجيل إعلان هذا الاتحاد إلى أجل

* الأهرام فى ٢٤ / ٢ / ١٩٥٢

غير مسمى .. حتى يأتى توازن قوى يستعيد " القوى " التى ناضلت تاريخيا من أجل إتحاد العمال .

أولا : وكان الصدام فى كفر الدوار

بزرع التناقض بين العمال والثورة

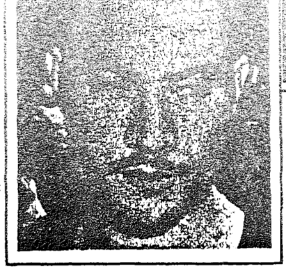
بمجئ الثورة وبمبادئها الستة تطلع العمال إلى أن يتقدموا بمطالبهم إلى السلطة الجديدة ، ونجحت تحركات عمالية كثيرة فى القاهرة والأسكندرية بأن ترفع مطالبها إلى السلطة الجديدة وأن تحصل على بعض المكاسب وخاصة حقهم فى أن تكون لهم منظماتهم النقابية فى أكثر من صناعة . . . ومن خلال هذه التحركات وجد أكثر من مخطط لزرع الفرقة والخصام بين العمال وبين قيادة الثورة الجديدة بهدف منع التأييد الشعبى عن هذه القيادة الجديدة ، ومنع أى عملية تغيير جديدة أن تأتى مدعومة بعمل شعب فتكون النتيجة تحول " الحركة الانقلابية العسكرية " إلى ثورة شعبية تحميها القوات المسلحة الوطنية ، بعيدا عن كبار الملاك من كافة القوى الرأسمالية وخاصة تلك القوى المتحالفة مع القوى الاستعمارية الأجنبية وخاصة مع الاستعمار الجديد (الأمريكى) الزاحف على البلاد وعلى المنطقة ليأخذ مكانة الاستعمار القديم (البريطانى) . . .

وكان أول وأخطر صدام يزرع التناقض بين " العمال " القوة الشعبية المنظمة وبين حركة الضباط كان أول وأخطر صدام من هذا النوع هو الصدام الذى وقع فى كفر الدوار . . . [وحتى يومنا هذا الذى أكتب فيه هذه الصفحات لم يكشف الستار عن كثير من الحقائق بهذا الحدث الخطير . وحتى كل ماكتبه بعض الكتاب المؤتمنين فعلا على كتابة التاريخ اعتمد على شهادات هذا الجانب أو ذاك الجانب من اليسار الذى أراد أن يوجه الاتهام للجانب الآخر . .]

هنا نود أن نقول إنه قد سبق حادث كفر الدوار إضراب فى البيضا كانت نهايته تلبية مطالب عمال البيضا ، كما تأسست لهم نقابة ترعى مصالحهم وذلك وفق ما صرح به محمد حسين الجمال مدير الشركة وعضو مجلس إدارة البيضا . . . وهكذا فلم يكن لإضراب كفر الدوار حدود إضراب البيضا ومطالبه . . .

ولم تذكر وقائع أحداث ٢٨ أغسطس فى كفر الدوار على نحو دقيق ، فمثلا الرصاصة التى أطلقت على جذرى وقتلته لم تطلق من جانب العمال ، وإنما هى اطلقت من الناحية الأخرى ومن اتجاه المركز ، لقد كان مع المامور ، وقبل الأحداث وأثناءها ابن إلياس أندرواس كما تردد أنه كان يريد وعملاء له ولوالده حرف الأحداث وتشويه مسارها ، وكان معه كذلك أحد أفراد أسرة حافظ عفيفى باشا والمعروف أن الياس أندرواس كان يتقاضى من شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ١٠٠٠٠ جنيه نظير عضويته بمجلس إدارتها ، وكان قد اشترى ٢٠٠٠٠ ألف سهم لحساب الملك فاروق من أسهم هذه الشركـــــة

محمد مصطفى خميس



محمد حسن البقرى

بسعرها الأصلى ثلاث جنيهات ونصف للسهم ، ولما هبط سعرها ألزم بنك مصر بشرائها بالثمن الأصلى ، ولما ارتفع فجأة السعر إلى ٧,٥ جنيه فألزم الشركة بدفع الفرق للملك ، ويم علم العمال بهذا تظاهروا وهتفوا : « عايزين الأسهم للعمال يجيبوهالنا » ويومها قضى على الإضراب بالقوة . . .

لم يتعرض أى من القوى التى تولت التحقيق لأسباب تواجد ابن إلياس أندراوس ومن قبل كان من أسره حافظ عفيفى على مقربة من الأحداث وعن علاقتهم بالمركز . . . وحتى الآن فإن ملفات التحقيق لا يعرف أحد عنها شيئا . . أين هى . . ؟ لماذا اختفت ؟ أو لم هى مختفية حتى الآن . . ؟ وماذا عن القصة التى رويت عن موظف وزارة العمل الكبير الذى أصر على عرض التحقيقات على مكتب العمل الدولى للرد على الاتهام الموجه للحكومة المصرية ، وعندما عرض عليه ملف التحقيق صعق ، وطلب العمل على إخفاء هذا الملف ولايراه أحد . . .

أو لم يكن جديرا بالملاحظة أن العمال حافظوا على آلات ومعدات المصنع التى قدرت قيمتها وقتها بمائة مليون جنيه . . وإن المتظاهرين كان يهتفون بحياةالثورة . . . وبحياة محمد نجيب . . .

أو لم يكن جديراً بالملاحظة كذلك أن البكباشى عبد المنعم أمين عندما عرض أمر هذه الأحداث على مجلس قيادة الثورة أن تقدم هو نفسه باقتراح أن يكون رئيس المجلس العسكرى الذى سيحاكم العمال وأنه هو القادر على إنهاء هذا الأمر بسرعة ودون إبطاء أو إطالة للموضوع . . . وهكذا كانت الرؤية صائبة تماما التى رأت أن الدوائر الأمريكية أرادت دق إسفين بين الجيش والعمال ، وكان لما ما أرادت بصدور الحكم بإعدام مصطفى خميس ومحمود البقرى . . .

وكان هذا هو الصدام الأول مع الشعب ، ومع واحدة من أهم الطبقات الشعبية المنظمة وذات التاريخ الطويل منذ بداية هذا القرن فى الكفاح ضد رأس المال الأجنبى وضد كبار الملاك وضد كل طغيان هذه القوى وجبروتها وعنفوانها وعدوانها على حقوق الإنسان .

وهكذا فإن الذين دقوا هذا الإسفين كانوا يريدون أن يقولوا للشعب وجماهيره القادرة على خوض المعارك ضد أعداء الشعب ومصاصى دمه هذا هو مصيركم على أيدى الضباط أصحاب المبادئ الستة . . .

لقد كشف هذا الموقف منذ البداية عن وجود اتجاهات متعددة داخل مجلس قيادة الثورة فى التعامل مع الشعب ، وإن من بين هذه الاتجاهات من يصر منذ البداية على استخدام العنف مع الحركات الشعبيه ، وقد كشف عن ذلك التصويت داخل المجلس بإعدام خميس والبقرى ولم يكن ضد تنفيذ الحكم بالإعدام غير ثلاثة أعضاء هم : جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين فى مواجهة كل أعضاء المجلس . . .

وهكذا كانت أول أحداث الصدام داخل المجلس حول حق العمال فى الإضراب للمطالبة بالحقوق . . . وقد سبق هذا الصدام العنيف صدام أخر ، ولكنه كان فى إطار التفاهم بين ممثلى اللجنة التأسيسية لإتحاد العمال وبين مندوب مجلس قيادة الثورة فى وزارة الشئون الاجتماعية ، وهو البكباشى نفسه الذى فوضه مجلس قيادة الثورة لمحاكمة عمال كفر الدوار وفى هذا اللقاء كان رأى هذا البكباشى رفض المطلب العمالى منذ الأربعينيات بأن يكون فى مصر اتحاد لنقابات العمال . . . وخرجت اللجنة التأسيسية للإتحاد العام لنقابات عمال مصر - والتى كانت من أولى الهيئات التى أيدت " ثورة ٢٣ يوليو " من لقاءاتها مع الضباط خالية - الوفاض وقد رفض طلبهم بحسم ، أو أجل لاجل غير مسمى . . . [وكان ذلك فى ستمبر ١٩٥٢] .

عندما نقول إن الهيئة التاسيسة كانت من أولى الهيئات التى أيدت حركة ٢٣ يوليو ، كان ذلك هو مايسجله التاريخ ، إذ بعد قيام الحركة مباشرة اجتمعت الهيئة ، والتى كان قد أصبح اسمها " الهيئة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية " وذلك بعد حريق القاهرة وأصدرت البيان التالى :

إتحاد النقابات يهيب بالمواطنين
أن يعملوا يداً واحدة لتحقيق أهداف البلاد
ويطالب بإطلاق الحريات وإتمام حركة التطهير

عقدت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية ، مساء أمس الأول ، اجتماعا أصدرت على أثره البيان الآتى موجها إلى الشعب المصرى الكريم ، وإلى الطبقة العاملة ، وقد قالت فيه :

إيها المواطنون : لقد دبر الاستعمار وأعوانه مؤامرة ٢٦ يناير . مؤامرة القتل والتدمير ليجد مبرراً لتحطيم الحركة الوطنية من بينها مؤتمرنا التأسيسى .

إنه ليشرفنا اليو م أن نعلن أننا كنا أولى الهيئات التى إستنكرت هذه الحوادث وناشدت الشعب والعمال أن يقاوموا هذا التخريب .

ولكن برغم استنكارنا لهذه الحوادث فقد عطل عقد مؤتمرنا التأسيسى ، وإعتقل بعض زملائنا النقابيين دون أن توجه إليهم أية تهمة .

وكانت الأحكام العرفية هي الستار المظلم القبيح الذى تمت فى ظله وبه تكملة الأعمال العدوانية ضد الحركة النقابية .

انتهاك حرمة الدستور

ولم يكتف بالعدوان على الحركة النقابية والحريات العامة ، بل امتدت يد العدوان

الى أقدس حق كسبه الشعب بتضحياته البالغة ، وهو الدستور الذى انتهك وعطل وأحليت الأوضاع إلى حكم مطلق بغيض ولكننا كنا نثق من خلال آلامنا وقيودنا أن الفجر آت ولا ريب فيه وأن الدستور لا يمكن أن يظل انتهاكه طويلا ، لأن الشعب والعمال قد دفعوا ثمنه غاليا دم الشهداء منذ وقف عرابى يطالب للشعب بدستوره .

الجيش يحقق أمل الشعب

ولقد حقق جيش الشعب آمال مواطنيه فى أنه حامى الدستور لا سيفا مسلطا على أصحاب الدستور ، فإنتفض فى قوة معلنها داوية أنه من الشعب وللشعب ، وأن الدستور والحريات يجب أن تصان من أيدى الطغاة المستبدين الذين عبثوا بها طويلا بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملائهم فى البوليس السياسى وغيره .

محاربة الحركة النقابية

إن الحركة النقابية التى عانت كثيرا من التدخل غير المشروع فى نشاطها للحد من دفاعها العادل عن مستوى معيشة العمال وحقهم فى شروط عمل عادلة . هذا التدخل الذى أخذ أشكالا عدة فمن قوانين هزيلة لا تحترم . واستبداد من رجال القلم المخصوص وغيره . كافحت برغم هذا فى سبيل إستقلالها عن كل الأحزاب والهيئات . وفى سبيل قوتها . بل وفى سبيل وطنها عند ما أعلنتها داوية بالقنال وفى كل مكان : ألا تعاون ولاتحالف مع الاستعمار .

توحيد الجهود لخير الوطن

أيها المواطنون : اليوم نرفع صوتنا عاليا دون رهبة أو تردد إن حركة الجيش هى تعبير عن آلامنا وآمالنا ، وإننا يجب أن نتعاون كتلة واحدة لتحقيق أهداف البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإننا لنرجو أن تحقق الحكومة مطالب رجال الجيش والشعب فى إعادة الحياة النيابية فورا ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وإلغاء كافة القوانين المؤيدة للحريات وعلى رأسها القوانين العمالية ، واستصدار التشريعات العمالية التى حيل طويلا دون استصدارها ، وإلغاء البوليس السياسى والقلم المخصوص ، واستكمال حركة التطهير المباركة التى سارت أشواطا كبيرة ، على أن يشمل التطهير جميع مرافق الدولة ومؤسساتها .

أيها العمال : أيها المواطنون :

اليوم يقف وطننا على أبواب نهضة شاملة ، وإن مسئوليتنا لكبيرة ودقيقة ولكننا واثقون من أن الشعب سينتصر ، وسيحقق بعزمه وصلابته حقه فى الحرية والعدالة .

قرارات الاتحاد النقابى

واتخذت اللجنة عدة قرارات منها :

أولا : اعتبار يوم ٢٤ يولية عيدا وطنيا .

ثانيا : التوجه لمقابلة رفعة رئيس الحكومة واللواء محمد نجيب القائد العام ، معالى وزير الشئون الاجتماعية لدعوتهم لحضور المؤتمر العام الذى سينعقد فى موعد قريب .

وتلى ذلك امضاءات أعضاء اللجنة التنفيذية وهم :

عبد العزيز مصطفى رئيس اتحاد النقل المشترك بالقطر - وفتحى محمد كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان والسجاير بالجيزة - وسيد قنديل رئيس نقابة عمال المطابع المصرية - ومحمود عبد الخالق رئيس نقابة مستخدمى شركة سوكونى فاكوم - ومحمود العجمى رئيس نقابة عمال التنظيم - وأحمد طه أحمد سكرتير نقابة شركة ماركونى - وأنور مقار سكرتير نقابة المطاعم والفنادق بالقاهرة والجيزة - ومحمد أحمد رئيس نقابة عمال المدابغ - ومحمود فرغلى و سيد مصطفى عن نقابة ترام القاهرة وأحمد إسماعيل رئيس نقابة عمال البيبسى كولا .

لم يمنع هذا البيان النظام القائم بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أن يكون حذرا كل الحذر من الحركة العمالية - وخاصة بعد حركة عمال كفر الدوار والإضرابات العديدة لعمال النسيج وعمال النقل (إضراب عمال التاكسى) والذى قاده بنجاح فى أغسطس ١٩٥٢ صديق الثورة وقتها كامل العقيلى . وهكذا كان الموقف المتردد من الحركة العمالية والذى ساعد عليه أمثال البكباشى عبد المنعم أمين .

ثانيا، الإصلاح الزراعى ومنح العمال الزراعيين حق التنظيم على الورق

بينما كان الصراع محتدما بين كل القوى السياسية فى مصر حول مشروع الإصلاح الزراعى والمفروض لمناقشته وحيث كانت ثمة معارضة له من على ماهر باشا أول رئيس للوزارة بعد حركة يوليو ، وبينما كانت الدماء التى سالت من شهيدى عمال مصر " خميس " ، " البقرى " لم تجف بعد ، صدر قانون الإصلاح الزراعى - موجها ضربة إلى كبار ملاك الأراضى ليس فقط بتحديده لملكيتهم الأرض ، ولكن كذلك بإعطاء العمال الزراعيين حقوقا جديدة لأول مرة فى التاريخ الحديث للمجتمع المصرى فلأول مرة يتدخل القانون لتحديد أجر العامل الزراعى - وحيث نصت المادة " ٣٨ " من القانون على :

« يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفه كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير ثلاثة يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستاجريها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين .

« ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة . . »

« واستثنى من حكم هذه المادة العمال الذين يكلفون بمقتضى قوانين خاصة بالقيام بأعمال للمصلحة العامة . فهؤلاء تحدد أجورهم السلطات المختصه ، طبقا لهذه القوانين »

القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٣ أضاف الفقرة الثالثة إلى نص المادة .

وبعدصدور هذا القانون حدد وزير الزراعة الحد الأدنى للأجر الزراعى بمائة وثمانين مليما وللأولاد والنساء بمائة مليم .

ومما هو جدير بالتسجيل هنا ، أنه تاريخيا لم تشكل هذه اللجان التى أشار إليها نص المادة ٣٨ ، وظل أجر العامل الزراعى محددا طبقا لما قرره وزير الزراعة بعد صدور القانون ولمدة طويلة ، وأن لم يتسلم غالبية عمال الزراعة هذا الحد الأدنى إليها .

ولأول مرة يعلن القانون حق العمال الزراعيين فى أن يشكلوا نقابات للدفاع عن مصالحهم . وهذا ما جاء فى نص المادة " ٣٩ " من قانون الإصلاح الزراعى :

« يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالهم المشتركة " .

وهو نص يتعارض مع قانون النقابات الصادر فى ١٩٤٢ والذى استثنى العمال الزراعيين وغيرهم من التمتع بالحق فى التنظيم النقابى .

والواقع أنه من وجهة النظر الثورية ، فإن مسألة تنظيم العمال الزراعيين ليست مجرد مسألة نقابية بحته إنما هى فى جوهرها قضية رئيسية من قضايا ثورة التحرر الوطنى فى أى بلد من بلدان العالم الثالث مثل مصر ، وحيث تشكل جماهير العمال الزراعيين وجماهير فقراء الفلاحين العمود الفقرى لأى ثورة تريد أن تحقق التحرر للوطن والديمقراطية الشعبية والاجتماعية .

ولكن إجازة قانون الإصلاح الزراعى الأول لتكوين نقابات للعمال الزراعيين ، وكذلك اعتراف القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ لتنظيم النقابات بنقابات عمال الزراعة اصطدم بمقاومة شديدة علنية حينا وخفية حينا آخر ، وذلك لأن القوى المنتمية إلى المجتمع القديم كانت لا تزال تحتفظ بمراكز قوتها . . .

كانت هذه القوى القديمة تعى تماما مدى خطورة تنظيم العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين ، كانت تعى تماما أن حدوث ذلك يعنى وصول الإجراءات الثورية إلى عمق العلاقات الاجتماعية فى الريف . . . ويعنى أنه لايمكن أن تتمكن أية قوى مضادة للثوره من الانقلاب على الثورة والإخلال بموازين القوى لصالحها .

ولذلك يمكننا أن نفهم – عدم تكوين نقابات حقيقية للعمال الزراعيين فى القرى ، أربعة آلاف قريه ، بينما تكونت نقابات للعمال الزراعيين فى الشركات الزراعية والمصالح الحكومية – كان تكوينها فى الغالب من المستخدمين فى هذه الشركات والمصالح – وبلغ عددنقابات عمال الزراعة حوالى ٣٨ نقابة بعضوية تتراوح بين ١٦,٤٠٠ ألف و ١٨ ألف عامل . [عدد العمال الزراعيين فى مصر يتراوح بين ٣,٥ وأربعة ملايين عامل] كما تكون فى ذلك الوقت اتحاد علوى لعمال ومستخدمى الزراعة (بجمهورية مصر) ، وكان إتحادا علويا تتكون قيادته من عناصر لا علاقة لها بالعمل الزراعى ، ولقد اعتبر قيام هذا عملا

دعائيا هاما بالنسبة للدعوة إلى تنظيم للعمال الزراعيين .

وفى ١٩٥٨ أصبح عدد نقابات عمال الزراعة ٩٤ نقابة بعضوية وصلت إلى ١٩٤٤٣ واستمر من ناحية " كم " التنظيم و " نوعه " حتى بعد صدور القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن بين ٤٠١,٠٠٠ عامل منضمين فى نقابات والذين تشكل منهم الاتحاد العام لعمال مصر فى يناير ١٩٥٧ كان عمال ومستخدمو الزراعة الذين اشتركوا فى هذا الاتحاد عن طريق اتحادهم حوالى ١٩٤٤٣ ، وهو عدد لا يمثل نسبة تذكر من عمال الزراعة فى القرى الذين يصل عددهم إلى مايقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل زراعى حينئذ . . . وهو أمر عنى فيما عنى تخلف هؤلاء العمال الزراعيين كثيرا عن التطورات الجديدة التى شهدتها مصر والتى من بينها الإصلاح الزراعى نفسه والذى تم تنفيذه فى القرى المصرية . . . وهو تخلف ظل ملازما لهذه الشريحة الهامة من الطبقة العاملة المصرية لسنوات . . . بل حتى للسنوات التى شهدت الزحف الكبير لهجرة العمال الزراعيين إلى البلدان العربية . . . وحيث فقدوا بسبب عدم تنظيمهم وعيهم بذاتهم فكانوا فريسة سهلة لأبشع أنواع الاستغلال والقهر فى سوق العمل العربية . . .

ثالثا. تشريعات عماليه ومكاسب جديدة ١٩٥٢ - ١٩٥٥

انقشعت بسرعه الغيوم التى لبدت سماء العلاقات بين العمال ومجلس قيادة الثورة بعد أحداث كفر الدوار الدامية . . . صحيح أن العلاقات ساءت مع اليسار كما ساءت مع اليمين بعد أحداث ١٩٥٤ . . . ولكن ذلك لم يمنع من سعى مجلس قيادة الثوره إلى كسب العمال . . . ويذكرنا بموقف الوفد بعد ضربة الاتحاد ١٩٢٤ ثم تاسيسه لاتحاد عمال جديد وبموقف الوفد فى الأربعينيات والخمسينيات لكسب العمال فى صراعه مع السراى والاحزاب الرجعية . . . الجميع يسعون لكسب العمال فهم القوة الأكثر قدرة على التنظيم والأكثر قدرة على الحركة ، ولقد كانت كل التشريعات العمالية تسحب البساط من تحت أقدام اليسار ، أو فى محاولة لإجباره على العودة لتأييد " الثورة " وبناء على طلبه ورغبته .

وفى هذه الفترة قدم الأستاذ إبراهيم شكرى مشروعا بقانون لنقابات العمال باسمه وكنائب لرئيس الحزب الاشتراكى وقد قال فى المذكرة الإيضاحية وهو ينقد قانون النقابات القديم رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ : " ولماكانت نصوص هذا القانون أصبحت لا تتلاءم مع الوقت الحاضر الذى تنادى فيه هيئة العمل الدولية ومؤتمرات نقابات العمال بالحريات

النقابية ولا تتفق مع ما وصل إليه عمال مصر من الوعى والإدراك فقد رؤى تعديل هذا القانون تعديلا يقضى على ما فيه من مثالب ، ويسد ما فيه من ثغرات " .

والواضح أن مشروع القانون هذا المقدم من نائب الحزب الاشتراكى وقتها كان مشروعا متقدما ويبدو أن المشرع وهو يصدر القانون المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ قد اعتمد عليه . *

وهذه هى القوانين التى صدرت فى البداية [نهاية ١٩٥٢] .

١ - قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

اتجه المشرع إلى الأخذ بقاعدة المساواة بين العاملين فى كثير من الحقوق ، فكانت التسوية بين العمال الزراعيين وعمال سائر القطاعات الأخرى وذلك فى التمتع بأحكام قانون عقد العمل الفردى ، وقد حدد هذا القانون ضرورة ذكر مدة الاختبار ، وحددها بستة أشهر للعامل الذى بلغت سنه ١٧ فإن قلت السن عن ذلك يعين تحت الاختبار لمدة لا تزيد على سنتين على ألا تجاوز هذه المدة ستة أشهر بعد بلوغه سبعة عشر عاما . ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرتين عند صاحب عمل واحد . [المادة ٣] .

إن هذا القانون قرر للعمال مزايا وحقوقاً جديدة فصاحب العمل ملزم بنقل العمال إلى الأماكن البعيدة عن المواصلات ، وأن يوفر لهم السكن الملائم فى حالة العمل فى أماكن بعيدة عن العمران ، وأن يقدم التغذية بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف [المادة ٢٧] .

كما أن هذا القانون وفر للعمال المزيد فى مجال الرعاية الطبية - م ٢٨ - .

وقد أعفى القانون دعاوى العمال من الرسوم القضائية وذلك ضمانا لتمكين العامل من الحصول على حقوقهم دونما إرهاق لهم . [مادة ٥٤]

وإزاء تكرار ممارسات الرأسمالية الرجعية بفصل العمال النشطين وخاصة النقابيين منهم لإحراج الثورة فى بداية شهورها الأولى - صدر مرسوم بقانون فى ١٩٥٣ محدثا تعديلا هاما على هذا القانون . وهو القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ وقد أضاف هذا القانون إلى قانون عقد العمل الفردى المادة رقم ٣٩ مكرر ، منشئا بذلك مبدأ جديدا فى محيط علاقات العمل ، باعتبار العمل وظيفة اجتماعية ، وبذلك يصبح الهدف من إضافة هذه المادة حماية النقابيين والحركة النقابية من فصلهم تعسفيا قبل أصحاب العمل وذلك بتخويل القضاء سلطة إعادة المفصول لنشاطه النقابى إلى عمله . . .

وهناك قصة حول صدور هذا القانون بإضافة هذه المادة إلى قانون عقد العمل الفردى فقد عرضت هذه المادة على مجلس قيادة الثورة وكان عبد الناصر غائبا عن هذه الجلسة فرفضتها الأغلبية وعارض الرفض خالد محيى الدين ولما رأى هذا الانحياز من المجلس

* لأهمية هذا المشروع بقانون فى ذلك الوقت رأينا أن نقدمه ضمن ملاحق الكتاب الملحق رقم [٨]

لرغبة أصحاب الأعمال ، قام بتقديم استقالته مسببة ، الأمر الذى دعا عبد الناصر لتأجيل النظر فيها وطلب منه سحبها فاشترط صدور القانون بالمادة ٣٩ مكرر . وصدر القانون وسحب خالد محيى الدين استقالته . . .

تساءل البعض أيامها لماذا استقال خالد محيى الدين حتى تصدر المادة ٣٩ مكرر وهى لا تحقق الحرية المطلوبة للنشاط النقابى ولم يستقل ليمنع اعدام خميس والبقرى والذى كان يعنى منع إعدامهما هزيمة ساحقة مبكرة للقوى المضادة للشعب . . .

وقد نظم هذا القانون الإجراءات الكفيلة لتحقيق سرعة البت فى دعاوى الفصل وتقرر للعامل المفصول الحق فى طلب وقف قرار فصله بصفة مستعجلة ومايترتب على ذلك من تعجيل جزء من التعويض له لحين الفصل فى دعواه .

ولكن هذه الحماية القانونية لم تطبق فى الواقع إلا على نطاق ضيق جدا ، وحتى ما صدر من قرارات للعمال بالعودة إلى العمل عجز العمال عن تنفيذها ، كما أن مكاتب العمل ومحاكم العمال لم تراع المواعيد التى حددت للبت فى قضايا الفصل وذلك تحت ضغط زيادة عدد المنازعات ، فتحولت إلى مواعيد عادية وبطيئة .

٢ - القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢
بشأن نقابات العمال

جاء صدور هذا القانون قاضيا على القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ويمكننا تلخيص أهم أحكام هذا القانون فيما يلى :

أولا : سريانه - ولأول مرة - على عمال الزراعة وعلى الممرضين وعمال المستشفيات ومن فى حكمهم . . .

ثانيا : أجاز القانون - فى الفقرة الثانية من المادة ٣ - أن يقل عدد المنضمين من العمل فى نقابة المنشأة عن خمسين عضوا فى البلاد التى توجد بها نقابات مهنية مماثلة لعمال المنشأة بشرط ألا يقل العدد عن ثلاثين .

ثالثا : وافق على العضوية الإجبارية وذلك عندما اعتبر جميع عمال المنشأة أعضاء متى بلغ عدد أعضاء النقابة ثلاثة أخماس جميع أعضاء المنشأة [المادة - ٥ -] ، وقد فسر المشرع الأخذ بمبدأ العضوية الإجبارية ، بأنه من أجل توسيع نطاق عضوية النقابة لتستطيع خدمة العمال خدمة فعالة ، ولإيجاد التناسق بين هذا القانون وقانون عقد العمل المشترك .

رابعا : سمح القانون ولأول مرة بجواز تكوين اتحاد عام من اتحادات النقابات والنقابات التى تزيد على الألف .

خامسا : أخذ هذا القانون بمبدأ قيام التنظيم بمجرد إيداع الأوراق المطلوبة وفيه المادة - ١٣ - ، ولا يكون الاعتراض النهائى على قيام " النقابة " إلا بحكم نهائى يصدر من

المحكمة الجزئية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر النقابة - المادة ١٥ - ...

٣ - القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢

بشأن التوفيق والتحكيم

صدر هذا القانون فى مجال منازعات العمل الجماعية ، ومن أهم ماقرره هذا القانون الإحتفاظ لممثلى العمال أو النقابة بصفتهم فى النزاع حتى فى حالة فصلهم من العمل مغلقا بذلك الباب فى وجه محاولات تعطيل سير النزاع [مادة ١٩] .

وقد حظر هذا القانون الإضراب نهائيا ، وذلك عندما قرر حظراً بمجرد الالتجاء إلى إجراءات التحكيم أو أثناء السير فى إجراءاته أو بعد صدور قرار من هيئات التحكيم . لأنه كما رأى المشرع وقتها أنه مادم اللجوء إلى وسائل التوفيق والتحكيم لا يجوز اتخاذ الإضراب كوسيلة لتحقيق المطالب وكذلك بعد صدور قرار وهو بمثابة حكم واجب الاحترام

ماذا عن رأى العمال وأصحاب العمال فى قوانين الثورة ؟ جاء هذا الرأى فى استطلاع أجرته الجمهورية ، نشر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٣ :

فقال الدكتور صبح وحيده السكرتير العام لاتحاد الصناعات فى تقريره السنوى : " تنفرد غالب الأحكام الجديدة بشئ من الغموض ، يبدو أثره عند التطبيق ، وكذلك أسفر تعديل قانون التوفيق والتحكيم عن إضعاف التوفيق ودعم التحكيم منع الإضراب وإيقاف العمل وفتح باب الالتجاء إلى التوفيق والتحكيم على مصراعيه " .

" أما تعديل قانون النقابات فقد كاد يجعل من الانضمام إلى النقابات شيئا إجباريا ، وفرض على المصانع جمع اشتراكات العمال لها وجعل نظام الإيداع محل التسجيل الذى كان متبعا فى ظل القانون القديم ... "

" ولا مفر على كل حال من أن ينظر المسئولون عند تطبيق هذه القوانين التلطيف من حدتها وتوضيح الغامض منها وإصلاح ما فى أحكامها من شطط ودعم الأجهزة الحكومية التى تشرف على تنفيذها تجنبا لما قد يؤدى إليه سوء التنفيذ من أضرار وخيمة . "

وقال النقابى فتحى كامل : " فيمايختص بحماية العمال أرى أن تتدخل الحكومة لأسباب كثيرة ، إذ إن الحركة النقابية لا تستطيع أن تلعب دورها كاملا الآن لانها لاتزال فى باكورة حياتها نتيجة لما تعرضت له من عنت فى العهود الماضية فمن الواجب أن ترعى الحكومة فى تشريعاتها توفير الضمانات التى تتطلبها الحياة العمالية . "

" أما بالنسبة لرفع المستوى النقابى فيجب أن تقوم النقابات بالإرشاد على نطاق واسع بواسطة نقابيين خبروا الصناعة وعركوا النضال النقابى . "

" ويجب أن تعنى الحكومة بإرسال بعثات عمالية كثيرة إلى الخارج ليرى العمال بانفسهم كيف تسير النقابات وتحقق أهدافها كما يجب تنظيم دراسات نقابية للنقابيين لا تقتصر على الأمور النقابية إنما تشمل برنامجا اقتصاديا وخدمات اجتماعية ومعلومات

عامة وتدريبا مهنيا وكل ما قد يؤثر فى المحيط الصناعى . . . "

وقد أبدى رأيا عن الحكومة عبد المغنى سعيد مدير البحوث الفنية والإحصاء بوزارة العمل . فقال :

" رأيا اتحاد الصناعات فى المزايا التى تكفلها القوانين العامةللعمل مبنى على التخوف والحذر ، بل إنه يرى فى بعض هذه المزايا شططاً من شانه الإضرار بالاقتصاد القومى ، والواقع أن هذا الإتجاه ليس بالغريب ، فقد درج الاتحاد المصرى للصناعات منذ نشاته على الإعتراض شكلا على كل تشريع للعمل حتى ولو كان لهذا التشريع أثره الطيب فى تنظيم سوق العمل ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعامل وقد أثبتت التجربة فى الدول الأخرى إن تحسين ظروف العمل يعود بالخير على أصحاب الأعمال لانه يرفع معنوية العامل الأمر الذى يؤثر فى إنتاجه . "

ويضيف قائلا : " . . . وقد أشار اتحاد الصناعات إلى ماتضمنه القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص لنقابات العمال من اطلاق للحريات النقابية وتحرير للنقابات من سلطان الإشراف الإدارى ورأى الاتحاد فى ذلك ثوبا فضفاضا بالنسبة للعمال المصريين الذين لم يصلوا بعد إلى درجة من الوعى تؤهلهم لهذه الحقوق "

" والواقع أن هذه الحقوق جاءت نتيجة طبيعية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فالحرية النقابية جزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية التى قررتها الثورة كما أن الإشراف الإدارى للحكومة على النقابات يتنافى مع هذه الحريات فضلا عن أن الاتفاقيات والتوصيات الدولية تحرم مثل هذا الإشراف . وقد كان لوجوده فى العهد البائد أثر فى عدم إبرام الحكومة المصرية لهذه الاتفاقيات مع هيئة العمل الدولية . " [الجمهورية ١٨ ديسمبر ١٩٥٣]

رابعا ، هيئة التحرير أول حزب سياسى للثورة والموقف من الطبقة العاملة

فى ١٦ يناير ١٩٥٣ حلت الأحزاب السياسية وصودرت ممتلكاتها وفرضت الإقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم للمحاكمة .

وفى ٢٣ يناير ١٩٥٣ تاسس حزب سياسى واحد باسم هيئة التحرير ، واختير سكرتيرا عاما له جمال عبد الناصر وأعلن هذا الحزب أهدافه والتى كانت من بينها :

١ - إجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيد أو شرط ، وتحريره من استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى .

٢ - تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تاثير خارجى .

٣ - تحقيق المصالح والرغبات الأساسية للشعب بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته .

٤ - إقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص مما

يعانيه من أسباب التخلف والضعف .

٥ - توجية النظام الاقتصادى إلى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، تشييد الصناعات على نطاق واسع ، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها .

٦ - كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية . فالمواطنون سواء أمام القانون ومن حقهم التمتع بحرية الفكر ، والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية . ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة . *

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، وبعد مضى عام على الثورة أعلن حزب هيئة التحرير برنامجه الخاص بقضايا العمل والعمال تحت عنان " دستور العمل فى عهد التحرير " وبعد أن قدمه إلى العاملين فى جمهورية مصر الناهضه السكرتير العام لهيئة التحرير أ . ح . جمال عبد الناصر قدم البرنامج مضمنا أربع فقرات ، **علاقات العمل ، النقابات ، تنظيم القوى العاملة ، حماية العمال .**

ولأهمية هذا البرنامج فى دراسة الموقف التارخى لثورة ٢٣ يوليو من الطبقة العاملة سنورده بنصه : -

دستور العمل فى عهد التحرير

ديباجة

" رغبة فى إرساء قواعد العدالة على أسس من التضامن بين العمل وأصحاب الأعمال للوصول بالوطن إلى أهدافه السامية وإلى رفع مستوى الإنتاج إلى أقصى درجاته وضماننا لحرية العمل وتحسين دخل العامل وتيسير تمتعه هو وعائلته بالمعيشة الكريمة اللائقة به كمواطن صالح . . تراعى القواعد الآتية : -

مبادئ عامة

" العمل أساسى لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

يجب العناية بالتنظيم الاقتصادى لكى يكون محققا للعدالة الاجتماعية .

لايعتبر العمل سلعة أو تجارة بل وسيلة مشروعة للعامل لضمان حياة كريمة له ولعائلته ."

علاقات العمل

" ١ - استقرار العلاقات فى العمل طرفى الإنتاج أمر يهم المجتمع بأسره ولا تقتصر أهميته على أصحاب الأعمال والعمال .

---

* من ملخص النظام الأساسى لهيئة التحرير - ص ٢ ، ص ٣

٢ – يستشار ممثلو العمال عند وضع التشريعات والنظم المتصلة بشئونهم .

٣ – يشجع على تكوين لجان مشركه تجمع بين ممثلى العمال وأصحاب الأعمال لبحث المسائل التى يعنى طرفا الإنتاج بتسوقيها .

٤ – تعتبر المباحثات الجماعية الاختيارية وعقود العمل المشتركة الوسيلة الاصلية لتنظيم علاقات العمل وتسوية الخلافات الناشئة عنه بين طرفى الإنتاج .

٥ – تنسق الأجور وشروط العمل فى الأعمال والمناطق المتماثلة .

٦ – يراعى عند تقدير الأجور كفاية العامل الإنتاجية ومستوى تكاليف المعيشة .

٧ – رغبة فى رفع مستوى الإنتاج توجه الصناعات التى تعمل أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم إلى العمل على تخفيضها إلى هذا الحد أى ثمانى ساعات فى اليوم أو ثمان وأربعين ساعة فى الأسبوع . وبالنسبة للأحداث الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس عشر سنة تخفض ساعات العمل إلى سبع ساعات فى اليوم أو اثنتين وأربعين ساعة فى الاسبوع.

النقابات

١ – النقابات جزء لا يتجزأ من نظام العمل فى الصناعات والتجارة والزراعة .

٢ – يجب رفع مستوى النقابات عن طريق إنشاء مراكز ثقافية تعنى بالتربية النقابية لتكون عنصرا صالحا فى استقرار العمل وعلاقاته .

٣ – يبذل أقصى جهد لنشر الحركة التعاونية فى محيط النقابات للاستعانة بها فى الأخذ بمبادئ الادخار والتأمين وعلاج الأسر وبناء المساكن الشعبية وتوفير الاستهلاكية والأندية وقاعات الاجتماعات وغير ذلك من المشاريع .

٤ – يجب السعى لتمكين ذوى الاستعداد من النقابيين من تنمية مواهبهم بالاستزاده من دراسة النظم النقابية – والثقافية – والاجتماعية عن طريق دراسات فى معاهد خاصة تمهيداً لخلق طبقة من القادة النقابيين بين صفوف العمال دون غيرهم .

٥ – العمل على تنفيذ التشريعات والنظم العمالية تنفيذا فعالا على أوسع نطاق .

تنظيم القوى العاملة

١ – العمل على مكافحة البطالة بين العمال ، والوصول إلى حالة كاملة للعمالة عن طريق التنمية الاقتصادية فى الصناعة والتجارة والزراعة .

٢ – العناية بتوفير وسائل العمل للعمال الزراعيين فى محيطهم وتنظيم هجرتهم إلى المدن حفاظا على توزان القوى العاملة فى الصناعة والتجارة والزراعة .

٣ – ضرورة وضع النظم الكفيلة بحسن اختيار العمال وتدريبهم وخصوصا الأحداث منهم حتى ينشؤوا تنشئة فنية صحيحة .

٤ – اتخاذ الوسائل لتدريب الكبار وتاهيلهم فنيا إما فى المؤسسات أو المعاهد أو

فى مراكز تدريب خاصة .

٥ - مسايرة جميع أنواع التعليم وخصوصا التعليم الفنى لحاجات العمل وإعداد المتعلمين لتوفير حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والمهن الحرة .

٦ - العناية بتحسين الكفاية الإنتاجية عن طريق ترشيد العاملين فى ميادين النشاط الاقتصادى للوصول إلى مستوى فنى عال من الإنتاج يحول دون إيجاد هزات صناعية أو اضطراب اجتماعى .

٧ - العناية بالإحصاءات والبحوث المتصلة بالبطالة والعمالة والتنمية الاقتصادية وربطها جميعا برباط واحد عن طريق مجالس مشتركة وعن طريق رسم سياسة مشتركة الأهداف والمقاصد .

٨ - تعميم استعمال اللغة العربية فى الأعمال الصناعية والزراعية والتجارية كوسيلة لمكافحة البطالة بين المتعلمين .

٩ - تنظيم الاستعانة بالفنيين الأجانب والاستفادة بهم فى تدريب المشتغلين عنهم من المصريين وذلك فى نطاق السياسة العامة لتنظيم القوى العاملة ، وكذلك تنظيم هجرة العمال المصريين إلى الخارج وخاصة البلاد العربية واتخاذ جميع الوسائل المشجعة على نجاح هذا الاتجاه .

حماية العمال

أ - أثناء العمل

١ - تتخذ الوسائل الكفيلة بوقاية العامل أثناء العمل ضد الإصابات والأمراض المهنية بتكوين هيئات يمثل فيها أصحاب الأعمال والعمال ومن يرى الاستعانة بهم من المهتمين بهذه الشئون .

٢ - تقوم هذه الهيئات بوضع الوسائل الكفيلة بتحقيق الوقاية بعد دراسة طبيعة الأعمال المختلفة ومايحتمل حدوثه من إصابات أو أمراض فى كل منها .

٣ - تتخذ الإجراءات العاجلة لتوفير العلاج وتقديم المعونة للعامل فى حالة حدوث إصابة أو مرض إما بالوسائل الحكومية أو عن طريق التأمينات .

٤ - تدريب رؤساء العمال على المسائل التى تزيد من كفاية العمال وقيادتهم قيادة سليمة وإرشادهم إلى طرق الوقاية .

« وضع النظم التى تساعد على إعداد العجزة والمتخلفين بتدريبهم على الصناعات والأعمال الملائمة لحالتهم » .

ب - خارج العمل

١ - يتعاون أصحاب الأعمال والهيئات العمالية بمساعدة الحكومة على إعداد وسائل

الرعاية الاجتماعية وتنظيم أوقات الفراغ للعمال ، كتوفير الغذاء الصحى وتهيئة السكن الملائم وتيسير وسائل الانتقال وإنشاء الأندية وساحات الرياضة البدنية .

٢ - تنشأ صناديق ادخار وتأمين لمواجهة حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وكفالة أسرة العامل بعد وفاته .

٣ - السعى لإصدار تشريعات التأمين الاجتماعى .

ميثاق

لما كانت هيئة التحرير هى ثورة الشعب الحقيقية التى تبلورت عنها ثورة الجيش فقد آلت على نفسها أن تحقق للوطن حريته وعزته وللمواطنين سعادتهم ورفاهيتهم .

" وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور لأول مرة فى تاريخ مصر إلى العاملين فى الجمهورية الناهضة لتقطع على نفسها عهدا أمام الله والوطن والمواطنين جميعا أن تسير على هدى مبادئه القويمة التى ترسم الطريق العملى للوصول بالطبقة العاملة إلى ماتصبو إليه نفوسهم من آمال مشرقة فى عهد التحرير .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور لتقطع على نفسها عهدا بأن تجعل من مبادئه حقائق ملموسة لكل عامل فى مصنعه أو متجره أوحقله .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور مقدرة ما عانته الطبقة العاملة من مظالم العهد البائد ورجاله المسئولين وما ألقاه هذا العهد الأسود على عاتقها من مرض وفقر وجهل لتقطع على نفسها عهدا بان تعلن الحرب على كل ما أصاب هذه الطبقة من ظلم وإهمال .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور لتقطع على نفسها عهدا بأن يكون هذا الدستور أساسا للمحبة والتضامن بين العمال وأصحاب الأعمال للوصول إلى رفع مستوى الإنتاج لأقصى درجاته وتحقيق استقلالنا الاقتصادى ، ولا غرو فقد قامت ثورة الجيش لإقرار الحق وإقامة العدل وحفظ الحريات لجميع الطبقات .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور - وقد جعلت فى تنظيمها إدارة للعمل تسهر على تنفيذه وحمايته ، لتثق فى معاونة العاملين وتضافرهم معها لتمكين هذه الإدارة من أداء رسالتها .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور تشهد الله على عهدها إن العهد كان مسئولا .

« والله أكبر . . والعزة لمصر . »

لقد كان هذا البرنامج الذى قدمه حزب الثورة الأول هو من أكثر البرامج العمالية تقدما ، ومن أكثرها تحديداً لأهداف مستقبلية تخص العمال وحركتهم وتطلعاتهم من أجل حياة أفضل ومن أجل المزيد من الحريات والحقوق .

ولقد أشارت نهاية هذا الدستور إلى وجود إدارة للعمل فى هيئة التحرير والمقصود بها مكتب العمال والذى كان يتولى مسئوليته الصاغ أحمد عبد الله طعيمه . . . وقد تولى

هذا المكتب الإشراف على كل نشاط نقابى عمالى منذ عام ١٩٥٣ ، ورغم أن قانون النقابات ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ قد ضيق الحصار على الإشراف الإدارى على النقابات فإن مكتب العمال بهيئة التحرير ورث هذا الإشراف الإدارى .

ولما كانت اللجنة التاسيسة لاتحاد عمال مصر قد انتهت نهاية مؤسفة عندما تقرر عدم عقد مؤتمرها فى ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ فإن الحركة النقابية المصرية فقدت الأمل فى إمكانية وجود اتحاد عام يقود نضالها ونشاطها ويمثل مركز قوة للعمال فى مواجهة مراكز القوة لأصحاب الأعمال والتى كان على رأسها اتحاد الصناعات .

ولما كانت الثورة تتجه إلى إقامة علاقات خارجية على كافة المستويات ومنها ولاشك المستوى العمالى ، فإنها تطلعت لضرورة وجود مركز يقوم بدور الاتحاد العام للعمال ، ولكن شرط أن يكون هذا التنظيم البديل للاتحاد العام من صناعة مكتب العمال بهيئة التحرير ،، وألا يكون نتاج تطبيق حقيقى للقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال لأن الوقت مبكر للسماح بمثل هذه التجمعات التى تستعرض فيها الطبقة العاملة قوتها فى وقت غير مسموح فيه لأى قوة بأن تستعرض قوتها . . .

وهكذا لم يسمح توازن القوى داخل مجلس قيادة الثورة ، وداخل الحكومة ، إلا بوجود تنظيم بديل للاتحاد العامل للعمال يكون تحت الإشراف الكامل لهيئة التحرير ، ومن هنا جاء الاقتراح بتشكيل تنظيم " المؤتمر الدائم للنقابات " ؛ فدعى عدد من النقابات إلى اجتماع حضره الصاغ أحمد عبد الله طعيمه الذى طرح أهمية وجود تنظيم يمثل الحركة النقابية المصريه فى العلاقات العمالية العربية والدولية ويشترك فى كافة اللجان المشتركة لمناقشة السياسات الخاصة بالعمل والعمال . وعند اقتراح من يكون من النقابيين سكرتيرا لهذا المؤتمر قام منصور عبد المنعم باقتراح اسم فتحى كامل وهو الأسم المتفق عليه قبل عقد الاجتماع . *

وهذا هو " المؤتمر الدائم للنقابات " الذى أنهى بقيامه كل المنظمات البديلة للاتحاد العام للعمال الذى كان يشترك فيها اليسار أساسا ، وقد ظل تنظيما بديلا حتى تشكيل اتحاد العمال ١٩٥٧ وكاد تطور أحداث مارس ١٩٥٤ أن يودى بالمؤتمر الدائم وقياته لولا أن كشف التحقيق الذى أجراه اليوزباشى وفاء حجازى المسئول عن العمال من الجيش بالداخلية وسطية موقف المسئولين عن اجتماع المؤتمر الدائم فى نقابة ترام القاهرة .

خامسا . أزمة مارس ١٩٥٤
وموقف الحركة العمالية

يطول الحديث عن أزمة مارس ١٩٥٤ والتى كانت فى جوهرها مواجهة عاصفة بين

* هذه الرواية عن تاسيس المؤتمر الد ائم هى أصح الروايات ، وقد رواها النقابى المخضرم كامل العقيلى .

أجنحة الضباط الأحرار وقيادات القوى السياسية المختلفة فى الساحة . . . وحيث كانت القوى التى طالبت بعودة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة لمجلس نيابى جديد تلتف حول محمد نجيب ومعه من الضباط خالد محيى الدين ويوسف صديق وأحمد شوقى وغيرهم ويطالبون بعودة الجيش إلى ثكناته وعدم وجود حكم عسكرى ، وكانت الجبهة المعادية لمجلس قيادة الثورة مكونة من عناصر متناقضة ، وأحزاب السراى القديمة ، وحزب الوفد والإخوان المسلمين ، والاشتراكيين (مصر الفتاة) ، الشيعيين بكل جماعاتهم . . .

لقد كان تقييم جمال عبد الناصر أن الالتفاف السياسى الواسع حول نجيب كان بسبب شعبيته وإيمان الجماهير الشعبية بأنه الضابط القائد للثورة ضد السراى وجماعاتها الرجعية وضد حلف هؤلاء مع الاستعمار ، ونسيت الجماهير ومعها كذلك جماعات اليسار الدم الذى سال فى كفر الدوار ومسئولية نجيب وجماعة عبد المنعم أمين عن هذه الجريمة . . . وطالبت جبهة القوى السياسية بالديمقراطية ، والتى كان الكل يريدها وفق فهمه الخاص لها وكذلك وفق مصلحته . . . وراهنت كل هذه القوى على محمد نجيب ليكون السير الذى ينقلهم من السجون و " الركن " و " الإبعاد " إلى الوجود فى برلمان منتخب تحكم الأغلبية فيه البلاد . . . والأغلبية التى قد تكون هى الوفد مع استمرار محمد نجيب نفسه رئيسا للجمهورية لعدد من السنين . *

بدأت الأزمة الأولى فى فبراير ١٩٥٤ وعاد محمد نجيب بسرعة بعد أن تبين جمال عبد الناصر أن الأمور قد تتطور إلى صراع مسلح فى الجيش . وهو أمر يعنى نهاية الصراع لصالح العهد البائد وقواه بمسميات جديدة . . . وجاءت الأزمة الثانية عندما أعلن مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ مارس والتى كانت تعنى تصفية الثورة التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – وهذه القرارات جاءت على النحو التالى :

١ – يسمح بقيام الأحزاب .

٢ – مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .

٣ – لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات

٤ – تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا بدون أن يعين أى فرد ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة وتكون الإنتخابات حرة .

٥ – حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلى الأمة .

---

* حوار داخل السجن الحربى ، ثم انتقل الحوار إلى سجن مصر حيث قبض على عدد من الرفاق بعد ٢٩ مارس ١٩٥٤ وكان مع كل روايته عن الأحداث .

٦ - تنتخب الجمعية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها . *

وفى الوقت الذى حدث فيه ذلك ، وفرحت القوى المضادة لثورة ٢٣ يوليو ، ظنا منها أن الجو أصبح خاليا لها تماما وحددت موعدا ٢٨ مارس لإضراب عام تشترك فيه نقابات إتحاد عمال النقل . . .

وفى صباح يوم ٢٦ مارس استدعى طعيمه رئيس مكتب العمال بهيئة التحرير القيادات النقابية وأبلغهم بقرارات مجلس قيادة الثورة - فأعلنت القيادات النقابية رفض هذه القرارات ، ووقف كامل العقيلى ليقترح أن تكون المواجهة بإعلان الإضراب عن العمل ، وبدأ التفكير فى كيف يكون الإضراب ومن يتزعمه . . . ؟

رؤى أولا أن يكون إعلان الإضراب من مقرالاتحاد العام لعمال النقل المشترك . أن يشارك فى الإعلان عن الإضراب كل القيادات النقابية الموجودة ، وأن يعلنوا فى الوقت نفسه إضرابا عن الطعام واعتصاما . أن يرأس الإضراب صاوى أحمد صاوى لأنه رئيس اتحاد النقل المشترك كما أنه هو الشخصية النقابية الذى اتصل به من الجانب الآخر يوسف صديق وبذلك تضيع الفرصة على هذا الجانب للاستفادة من كل الأوراق المتاحة له . .

وكانت مطالب المضربين والمعتصمين هى :

عدم السماح بقيام الأحزاب . استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر . قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط بمثابة جمعية وطنية ؛ تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها . عدم الدخول فى معارك انتخابية . **

أضرب عمال الأوتوبيس ، ولكن هذا الإضراب لم يكن كافيا ، لفرض حالة الإضراب العام ، فلابد من إضراب عمال الترام ، وكان زكى مخيمر رئيس نقابات عمال الترام ضمن المعتصمين ولكن القيادة الأكثر تأثيرا فى ذلك الوقت كانت فى أيدى محمود فرغلى وسيد مصطفى ، الأول فى جراج الجيزة والثانى فى جراج العباسية - وهنا تدخلت قوى خارجية من البوليس فاعتدت على هذه القيادات وتم إيقاف الترام بين التاسعة والعاشرة . . . وهكذا نجح الإضراب . . .

وأمام نجاح هذا الإضراب والتحول السريع فى الشارع الشعبى المصرى ، سواء كان هذا التحول بفعل قيادة متفهمة لحقيقة ما يجرى من صراع ، أو بفعل قوى من البوليس الحربى فى زى ملكى سقط بسرعه الحلف بين القوى المتناقضة ، إو سقطت جبهة " الليبراليين " واجتمع مجلس قيادة الثورة فى ٢٩ مارس ليقرر :

---

* دكتور عبد العظيم رمضان . الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ .

** دكتور عبد العظيم رمضان . نفس المصدر السابق ، الملحق رقم [٣] محضر لقاء مع العقيلى .

١ – إرجاء تنفيذ القرارات التي صدرت في ٥ مارس و ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال . [أي مارس ١٩٥٦]

٢ – تشكيل مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة .

وفي اليوم نفسه ٢٩ مارس كان عبد الناصر قد زار العمال المعتصمين وليكتب كلمته المشهوره في دفتر زيارات إتحاد عمال النقل " اليوم انتهت ثورة ٢٣ يوليو وبدأت ثورة جديدة هي ثورة العمال والفلاحين . . . "

سادسا : عمال مصر ووحدة العمال العرب
تأسيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
مصر تحتضن اللجان النقابية الدولية للتضامن
عمال مصر والعمال العرب وعدوان ١٩٥٦

عمال مصر ووحدة العمال العرب

كان المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر قد أصبح معروفا لدى عمال العالم عامة والعمال العرب بصفة خاصة إنه يمثل اتحاد عمال مصر ، لذلك كانت كل الاتصالات تتم عن طريقه بالحركة النقابية المصرية . . . وكان سكرتيره العام فتحي كامل محط أنظار الكثير من النقابيين العرب الذين اتصلوا بالمؤتمر الدائم ، خاصة وأنه كان قد فكر مبكرا في إنشاء اتحاد للعمال العرب بعد عودته من مؤتمر الاتحاد الحر والذي رفض الاشتراك فيه بعد مالمسه في هذا المؤتمر من نفوذ الهستدروت –اتحاد العمال في إسرائيل – ولم يثنه عن عزمه وقتها إلا الموقف السلبي لمسئولين في الجامعة العربية . *

وإثر زيارات متبادلة ولقاءات مشتركة بين عمال مصر وعمال الأردن وسوريا ولبنان خلال عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ بدأ الاهتمام بالدعوة لتكوين اتحاد لنقابات عمال العرب ** خاصة وأن قدرات الطبقة العاملة العربيه وإمكاناتها الهائلة في دعم النضال العربي الموحد ضد الاستعمار والصهيونية قد أصبحت واضحة لكل من خاضوا النضال القومي في ظل الشعارات المعادية لحلف بغداد والمنادية بأن يكون بترول العرب للعرب .

وكان مؤتمر الخريجين العرب المنعقد في القدس عام ١٩٥٥ قد وافق على المذكرة المقدمة من بعض العمال الفلسطينيين لإصدار توصية تدعو لقيام اتحاد للعمال العرب . . .

---

* مع الحركة النقابية المصرية في نصف قرن – صفحات من ذكريات فتحي كامل الفصل التاسع – قصتي مع إتحاد العمال العرب .

** ٢٥ عاما من حياة إتحاد العمال العرب – عبد المنعم الغزالي – (١٩٨١) .

وبعد أن تبنى الدعوة عمال مصر والأردن وسوريا ، عقدت اجتماعات تمهيدية انتهت بعقد مؤتمر تأسيسى لتأسيس اتحاد العمال العرب .

عقد المؤتمر فى ٢٤ مارس ١٩٥٦ ، حضره ممثلون عن عدد من الاتحادات النقابية للعمال فى سوريا ولبنان والأردن وليبيا ، وحضر من مصر المؤتمر الدائم لنقابات العمال

فى جمهورية مصر العربية تشكل وفده من فتحى كامل و الصاوى أحمد الصاوى ، ومحمد أحمد العقيلى وأنور سلامه ومنصور عبد المنعم وسيد خلاف ومحمد متولى الشعراوى وفى ٢٥ مارس ١٩٥٦ أعلن عن قيام الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب - نص فى أول دستور له فى الفقرة الثانية من مادته الثانية على : « اعتبار جميع الاتحادات القومية والمنظمات النقابية فى الوطن العربى أعضاء فى الاتحاد وهى : مصر - السودان - سوريا - فلسطين - لبنان - ليبيا - العراق - الأردن - العربية السعودية - الكويت - البحرين - اليمن - تونس - مراكش - الجزائر - عدن وغيرها من البلاد العربية الراغبة فى الانضمام إلى الاتحاد بعد تأسيسه سواء كانت موجودة حاليا أو ستنشأ مستقبلا .

وأعلن الاتحاد فى مقدمة أول دستور له :

" إن العمال فى الوطن العربى إيمانا منهم بوحدة الأمة العربية ورسالتها فى التحرير والوحدة والعدالة الاجتماعية وبأن القضية العمالية فى الوطن العربى جزء لا يتجزأ من تلك الرسالة وبأن نيل العمال العرب حقوقهم الكاملة والمحافظة على هذه الحقوق هو رهن بتحرير الأمة العربية من الاستعمار والاستغلال والرجعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبأن تحقيق هذه الأهداف القومية الكبرى والعمالية المقدسة لا يتحقق إلا بتنظيم الحركة العمالية على أساس الوحدة القومية للعرب . أن العمال العرب فى الوطن العربى يؤمنون بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى أن تحكم نفسها بنفسها ويؤازرون كل حركة وطنية تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ويؤيدون كل مجهود يبذل لتدعيم السلام وتحقيق الرخاء .

" إن العمال العرب إيمانا منهم بكل هذا ، يعلنون انتظامهم فى اتحاد عربى يوحد كلمتهم وينسق جهودهم لتسهم متكاتفة فى إقامة مجتمع عربى ديمقراطى . "

وحدد الدستور الأول للاتحاد ثلاثة مجالات لنضاله : المجال الأول فى مجال البناء الاقتصادى والنقابى ، والمجال الثانى فى المجال الوطنى والقومى ، والثالث فى المجال الدولى .

فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر

كان المؤتمر قد إختار فتحى كامل سكرتير المؤتمر الدائم للنقابات فى مصر وأمينا عاما للإتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، واختيرت القاهرة مقرا للاتحاد .

من القاهرة واجه الاتحاد فى أول اختبار له مع الأمة العربية كلها العدوان الثلاثى

الإمبرايالى الصهيونى على مصر فى ١٩٥٦ بعد أن أممت مصر بقيادة جمال عبد الناصر الشركة العالمية لقناة السويس . . .

وكانت بداية المواجهة مجموعة القرارات التى اتخذها الاتحاد فى اجتماع له بالقاهرة فى العاشر من أغسطس ١٩٥٦ وقد طالبت هذه القرارات فى حالة العدوان على مصر باتخاذ مواقف محددة : - *

١ - إيقاف ضخ البترول ومنعه عن دول العدوان لو تطلب الأمر إلى نسف أنابيبه أو أباره .

٢ - يقاطع العمال العرب شحن وتفريغ وتموين سفن الأعداء وطائراتهم .

٣ - إرسال الوفود إلى كل الأقطار العربية .

٤ - تدمير كافة المطارات والمنشآت الحربية الأجنبية حيثما أمكن .

٥ - إعلان الإضراب العام يوم ١٦ أغسطس استنكارا لمؤتمر لندن الاستعمارى الذى دعت إليه الدول الاستعمارية العربية لتعبئة قواها ضد مصر ولإسقاط حكم الثورة فيها .

ونجح العمال العرب فى تعبئة الرأى العام العمالى العربى إلى جانب المواجهة المصرية مع أعداء الأمة العربية . . .

نجح إضراب السادس عشر من أغسطس .

نجحت التعبئة العمالية عندما بدأ العدوان على مصر فكان تفجير أنابيب البترول وكانت مقاطعة طيران العدو وبواخره . . . **

ومن القاهرة - وبدعم كامل من عمال مصر وحركتهم النقابية واصل الاتحاد مسيرته النضالية مع العمال العرب فى كل مكان :

- وقف الاتحاد مع عمال وشعب الأردن عام ١٩٥٧ وقاوم بفعالية مشروع أيزنهاور .
- فى ١٩٥٨ وقف الاتحاد إلى جانب عمال وشعب لبنان ضد محاولة شمعون التسلط على الحكم ونزول قوات الأسطول السادس إلى الأراضى اللبنانية .

وفى يوليو ١٩٥٨ وقف الاتحاد إلى جانب ثورة العراق وهى الثورة التى أسقطت الحكم الرجعى وأنهت حلف بغداد ، وعندما تحول الصراع داخل العراق إلى صراع عربى - عربى امتنعت أمانة الاتحاد ممثلة فى شخص الأمين العام فتحى كامل عن المشاركة فيه فكانت النتيجة عزل الأمين العام من الاتحاد فى ابريل ١٩٥٩ ، فى المؤتمر الثانى .

دعا الاتحاد إلى تكوين لجنة نقابية دولية لمساندة النضال الجزائرى ضد الاستعمار الفرنسى . واحضتنت القاهرة وعمال مصر - الاتحاد العام للعمال - مؤتمر تأسيس هذه

* ٢٥ عاما من حياة إتحاد العمال العرب ص ٥٥ - المرجع السابق

** أذكر فى هذه الأيام كيف تحولت الشقة الصغيرة التى كانت بها الأمانة العامة للاتحاد وبحضور الشهيد الشفيع أحمد الشيخ إلى جانب فتحى كامل الأمين العام ومعهما زيدان يونس إلى خلية نحل للعمل بإمكانيات ضئيلة ، لقد كان العمل كله بالجهد الذاتى وبدعم من النقابى المخضرم كامل العقيلى .

اللجنة الذى انعقد فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٥٨، وكان يوم أول نوفمبر ١٩٥٨ وهو أول يوم عالمى للتضامن مع النضال الجزائرى تنفيذا لقرار المؤتمر ، وقد نجح هذا اليوم بإشراف الاتحاد الدولى وحيث شمل الإضراب كل الوطن العربى . ! !

المؤتمر الثانى للاتحاد الدولى :

فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ ابريل ١٩٥٩ احتضنت القاهرة والاتحاد العام لعمال مصر إجتماعات المؤتمر الثانى للاتحاد الدولى للعمال العرب ، الذى انعقد وسط جو عاصف من الصراع العربى - العربى بسبب الخلاف مع حكام العراق الجدد . . .

ولقد أدخل الاتحاد حومة الصراع العربى - العربى وفقد الكثير من استقلاليته . . . وعلى كل رغم فقدانه إستقلاليته ودخول حومة الصراع العربى - العربى ، فإنه قد إتخذ مجموعة من القرارات المهمة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، والتى كانت قد أهملت تماما فى برنامج الاتحاد الأول فأعلن المؤتمر تمسك الاتحاد بعروبة فلسطين ، والوقوف بجانب عمال وشعب الأردن وتعبئة جميع القوى ضد الوجود الإسرائيلى وتحريم الملاحة بالنسبة لإسرائيل فى مياه خليج العقبة والمياة الإقليمية واعتبار الأمة العربية فى حالة حرب مع إسرائيل ورفض المشاريع والأحلاف العسكرية ودعم لجنة مناصرة عمال وشعب الجزائر . . .

واختير أمينا عاما من مصر النقابى محمد أسعد راجح ، وقد انعكس الصراع داخل المؤتمر الثانى على نشاط الاتحاد وضعفت القيادة الجماعية الاتحاد وكان معظم أعضاء المجلس التنفيذى الجدد لا يمثلون اتحاداتهم القطرية ، فقد وجدت ظاهرة " اتحادات المنفى " وهى اتحادات يتناقض الاعتراف بها بألف باء المبادئ النقابية ، وحيث لا يكون النضال النقابى للقادة النقابيين إلا مع عمال القطر الذى ينتمون له على أرض الواقع ، فالنضال النقابى نضال يومى من أجل الحقوق وفى المواجهة مع مستغلى العمال ، والقائد النقابى يسبح يوميا مع عماله شأنه شان من يسبح فى النهر لا يسبح فى ماء واحد مادام الماء يجرى.

وما يجب أن نؤكد عليه هنا ونحن نؤرخ للحركة العمالية المصرية هو أن الحركة العمالية المصرية قد أعطت الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب الكثير ، وكان دائما بالنسبة لها نيشانا على صدرها تفخر وتعتز به . . .

سابعا . موقف عمال مصر من العدوان الثلاثى وتأسيس اتحاد العمال فى يناير ١٩٥٧

لقد أكدت المواجهة الشعبية مع العدوان الثلاثى للسلطة العسكرية أن عمال مصر هم الأكثر تضحية فى قضايا الدفاع عن الوطن ، وأنهم فى ساحة الحسم هم الطبقة القادرة على المواجهة مع أعداء الوطن دون إنتظار لمقابل . . .

مثلما فعل عمال القنال ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فعل عمال

القنال فى ١٩٥٦ وتركوا معسكرات الدو الباقية ومعهم أسرارها التى سلمت إلى القوات المصرية واشتركوا فى مسكرات الفدائيين .

كان عمال ترام القاهرة قد بدؤوا إضرابا بطيئا عن العمل منذ مدة طويلة ، فأعلنوا التوقف عن هذا الإضراب والذى كان متعلقا بمطالب خاصة بهم ، والمطالبة بتنفيذ قضية المليم .

أعلن عمال النسيج فى أنحاء القطر التوقف عن أى حركات فعلية - وكان عمال النسيج فى المحلة وكفر الدوار على وشك الدخول فى إضراب من أجل مطالب خاصة بالأجور وظروف العمل ، فأعلنوا وبإجماع استمرار العمل ، بل وزيادة عدد ساعات العمل لتعويض الساعات المفقودة بسبب استدعاء البعض للخدمة العسكرية وتطويع البعض للمشاركة مع الفدائيين فى منطقة القنال .

كانت هذه بعضا من المواقف المشهودة لعمال مصر عندما قام العدوان الثلاثى على مصر . . .

وقد استجاب عمال العالم وفى مقدمتهم الاتحاد العالمى للنقابات لإعلان الوقوف إلى جانب عمال وشعب مصر فى نضالهم ضد هذا العدوان الأثيم - هذا فى الوقت الذى رفض الاتحاد الدولى للنقابات الحرة الواقع تحت تأثير نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن يقف على أى نحو ضد العدوان ، أو يدعم حق مصر فى تأميم لقنال السويس .

وهكذا ماإن انتهت حرب السويس بهزيمة قوات العدوان - حتى استبانت قوى الثورة من الضباط الأحرار أن عمال مصر جديرون بالثقة ، وأن حركتهم النقابية تستحق أن تعطى الكثير من حقها فى التنظيم الخاص بها . . . وأنه لا داعى لتعطيل تنفيذ القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ لنقابات العمال والذى سمح لعمال مصر أن يكون لهم اتحاد ، وهو ماكان محرما عليهم فى القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ومؤجلا بعد صدور القانون ٣١٩ . وأن تعود اللجنة التحضيرية المكلفة بالتحضير لأول مؤتمر يعلن فيه تأسيس الاتحاد العام لعمال مصر وبعد توقفها عن القيام بمهمتها تلك فى أكتوبر ١٩٥٦ بسبب ظروف العدوان .

هل اشتركت كل النقابات فى الاجتماع الذى أعلن فيه قيام الاتحاد العام لعمال مصر؟ الإجابة ، فإن عدد أعضاء الاتحادات المهنية التى اشتركت فى الاجتماع والنقابات التى يزيد عدد أعضائها على الألف وفق القانون ٣١٩ كان يقدر بـ ٤٨٥ , ٢٤٢ من مجموع العضوية النقابية المقدرة بـ ٤٢٩ , ٤٥٩ تقريبا وكان عدد النقابات والاتحادات المؤسسة للاتحاد العام المصرى للعمال هى سبعة عشر اتحادا ونقابة : -

إسم المنظمة	العضوية
١- اتحاد نقابات البترول والكيماويات	١٧٠٧٩
٢ - اتحاد نقابات الغزل والنسيج بجمهورية مصر	٧٣٦٩٨

٣- اتحاد نقابات النقل المشترك " " ٥٢٢٧٩
٤ - اتحاد نقابات المحلات التجارية " " ———
٥ - اتحاد نقابات عمال ومستخدمى شركة السكر بجمهورية مصر ٥٣٣٠
٦ - اتحاد نقابات مستخدمى وعمال البنوك " " ٨٠٣٠
٧ - اتحاد نقابات سائقى وعمال السيارات " " ٨٢٦٠
٨ - اتحاد نقابات عمال ومستخدمى الزراعة " " ٢٦٢٣٠
٩ - اتحاد نقابات المعمار بجمهورية مصر ———
١٠ - اتحاد نقابات صناعة البناء بجمهورية مصر ٣٤٣٠
١١- اتحاد نقابات المخابز البلدية والأفرنجية بجمهورية مصر ———
١٢ - اتحاد نقابات مستخدمى عمال الدخان والسجاير بجمهورية مصر ٦١١٠
١٣ - اتحاد نقابات التعدين وصناعاته بجمهورية مصر ٥٢٧٥
١٤ - اتحاد نقابات عمال ومستخدمى المطابع بجمهورية مصر ———
١٥ - اتحاد نقابات هندسة قنال السويس وبورسعيد والإسماعلية والسويس بجمهورية مصر ———
١٦ - نقابات عمال ومستخدمى الإدارة العامة للتنظيم بالقاهرة ———
١٧ - نقابات عمال ومستخدمى إدارة الكهرباء والغاز بالقاهرة ———

وتشكل أول مجلس إدارة لاتحاد عمال مصر من الآتية أسماؤهم :

١ - محمد عبد اللطيف سلامه - الشهير بأنور سلامه رئيسا
٢ - أحمد فهيم عبد المعطى نائب للرئيس
٣ - صاوى أحمد صاوى وكيلا
٤ - محمود إبراهيم العجمى سكرتيرأ عاما
٥ - زكى سلامه سكرتير عاما مساعدا
٦ - محمود أحمد المسلمانى أمينا للصندوق

أعضاء

٧ - محمد أحمد العقيلى
٨ - منصور عبد المنعم منصور
٩ - سلامه محمود خليل
١٠ - حامد بكير
١١ - محمود أمين القرموطى
١٢ - محمد التونى يوسف
١٣ - محمود سيد منصور

١٤ – عبادى عثمان
١٥ – محمد مصطفى سلمان
١٦ – عبد الرحيم عز الدين
١٧ – سيد بدوى قنديل

رغم أى ملاحظات سنبديها على تشكيل مؤسسات هذا الاتحاد ، فإن قيامه والاعتراف به كان مكسبا كبيرا للطبقة العاملة . . . فقد أصبح لنقاباتها اتحاد عام طالما ناضلت من أجله ليكون المعبر عنها والناطق باسمها وما نود أن نؤكد عليه ؛ هو أنه لم يكن هناك مؤتمر تأسيسى ، انتخب أعضاؤه من قبل مؤتمرات (جمعيات عمومية) للاتحادات المهنية أو للنقابات ، إنما كان " الاجتماع " متفقا عليه بين الفرق المختلفة ، بين فريق أنور سلامه وفريق العقيلى ، وكان العقيلى يسمى أنور سلامه بفريق السلطة ، لقد كان اختيار أعضاء الاجتماع معبرا عن توازن بين القوى المتصارعة داخل الحركة النقابية العمالية فى ذلك الوقت ، ولكنه كان توازنا مايزال لصالح الأمن والبيروقراطية . . . والمهم أيضا هنا أن نشير إلى أن دور اليسار فى هذه المرحلة [وكان قد أفرج عن المعتقلين منه ولم يكن غير المحكوم عليهم منه فى السجون] كان مقصوراً على علاقات فردية بهذا القائد النقابى أو ذاك مثل العلاقة " بالعقيلى " أو " عبد العزيز مصطفى " أو " بفتحى كامل " ولقد كانت علاقة اليسار بالعقيلى وجود عضوى لليسار داخل هذا الاتحاد الناشىء منذ النهاية الحزينة الصامته للجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال فى المملكة المصرية فى سبتمبر ١٩٥٢ ، اللهم إلا إذا كنا نعتبر " عبد العزيز مصطفى " وجودا عضويا لليسار لارتباطاته الخاصة بجماعة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى . . .

يقول عبد العزيز مصطفى لنشرة عمال مصر التى كان قد أصدرها عبد المنعم الغزالى من مكتب نشر الثقافة العمالية الذى تولى إدارته : " إن الخبرة التى حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية خلال كفاحها الطويل المرير ضد كل أشكال الاستغلال الإستعمارى السابقة ، أثبتت لها أن تعدد القيادات فى الحركة النقابية إنما هو الطريق لتفتيت قوة الطبقة العاملة المصرية ومقدرتها على الكفاح . . . وإن تعدد المراكز للحركة النقابية سيسمح للعناصر الصفراء التى تطفلت لفترة طويلة على الحركة النقابية أن تضع نفسها موضع الوصى على الحركة النقابية . . . إننا لانريد عباس حليم أخر ، ووجود قيادة واحدة للحركة النقابية سيكون الضمان الأكيد للحيلولة دون هؤلاء الأوصياء ، دون هؤلاء الذين يحلمون بعباس حليم آخر " .

وفى العدد نفسه من هذه النشرة – وكان العدد الوحيد ، لانها صودرت بعد ذلك – يقول عبد العزيز مصطفى : " إن الاتجاه الذى خلق تنظيما جديدا من المؤتمرات الإقليمية كتنظيم مقابل للإتحاد العام هو اتجاه يعرقل الكفاح من أجل تحقيق وحدة الحركة النقابية .

فيجب أن تتحول هذه المؤتمرات الإقليمية إلى مراكز فرعية للاتحاد العام ، لتدعيم وتقوية الاتحاد .

" وأن يجعل قضية وحدة الحركة النقابية هى قضية كل العمال المصريين ، وأن نناقش هذه القضية أمام العمال ومع العمال . . "

بهذا الوضوح عبر عبد العزيز مصطفى أحد قادة الاتحاد الجديد عن رؤيته للتنظيمات الموازية للتنظيم النقابى ويقصد بها الروابط لعمال الحكومة والفئات العمالية التى لم يسمح لها القانون بأن تكون لها نقابات . . .

وعلى صفحات العدد نفسه من نشرة " عمال مصر " يقول عبد العزيز مصطفى : " إن لائحة الاتحاد تحرم ستين فى المائة من النقابات المصرية من الانضمام للاتحاد . . وينبغى على النقابيين أن يفكروا الآن فى ضرورة عقد الجمعية العمومية للاتحاد لمناقشة اللائحة وتعديل بعض موادها . . "

ويقصد عبد العزيز مصطفى بذلك حرمان النقابات التى كان عضويتها أقل من ألف من العضوية باتحاد العمال حينئذ ، ولقد جاء هذا الحرمان وقتها لما أسمته أجهزة الأمن بالضرورة الأمنية ، لأن إمكانية تسرب عناصر غير مرغوب فيها إلى النقابات الصغيرة أكثر من إمكانية تسربها إلى النقابات الكبيرة لأن النقابات الكبيرة قليلة العدد ويمكن التحكم فيها !! *

لقد كانت اللائحة الأولى لأول اتحاد عام لعمال مصر هى أول لائحة تنص على ديمقراطية الاتحاد ، وإلى أنه جزء من الكيان العمالى العربى وإلى أنه يعمل من أجل استكمال عزة وقوة ومجد عمال جمهورية مصر ومن أجل نيل حقوقهم العادلة . . .

فديباجة اللائحة تقول :

" عمال جمهورية مصر - إيمانا منهم الا سبيل إلى استكمال عزتهم وقوتهم ومجدهم ونيل حقوقهم الطبيعية العادلة وتحقيق رسالتهم العمالية نحو المجتمع المصرى والعربى والعالمى والدفاع عن كيانهم - والرقى بمستواهم - الا أن ينتظموا فى اتحاد عمال ديمقراطى - مبنى على أسس قوية من التعاون والتساند بين جميع عمال جمهورية مصر - فينسق الجهود - وتكتمل القوى - ويركز الخبرة - ويسمو بالتوجيه والنصح .

" لذا فإن العمال فى جمهورية مصر يعلنون انتظامهم فى الاتحاد العام المصرى للعمال ."

---

*نصت المادة الرابعة من لائحة الإتحاد على أن النقابات التى تشارك فى عضوية الإتحاد يجب ألا تقل عضويتها من ألف عضو .

ثامنا . العمال واتحادهم

فى مجلس الأمة

وفى صيف ١٩٥٧ أجريت الانتخابات وفق دستور ١٩٥٦ وكان للعمال أكثر من مرشح وقد دخل المرشحون من العمال باسم اتحاد العمال ونجح منهم أنور سلامه رئيس الاتحاد العام للعمال ، وعبد العزيز مصطفى رئيس نقابة عمال الترام وكمال مروان من القيادات النقابية ببورسعيد وأبو اليزيد يوسف من القيادات العمالية بالسكك الحديدية ومحمد الغزالى من عمال البترول ونظمى مكاوى . . .

ونورد هنا جانبا من مناقشة وزير الشئون الاجتماعية التى دارت فى مجلس الأمه الجلسة التاسعة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٥٧ - وقد نشرها الاتحاد فى نشرة غير دورية وقد اشترك الأعضاء الستة فى النقاش مع وزير الشئون الاجتماعية ولكنا سنقتصر على تسجيل ماقاله أنور سلامه وكمال مروان حيث إن حديثهما هو الذى نشر فى المضبطة التاسعه .

" . . . . . السيد أنور سلامه - سيدى الرئيس السادة الأعضاء . . .

" كان جميلا جدا من السيد الوزير أن يشيد بتجاوب عمال مصر للمعانى الوطنية النبيلة ، ولا يسعنى باسم عمال مصر إلا أن أتقدم بالمبايعة العمالية لزعماء الثورة المصرية وأعلن أن العمال هم الجنود الذين يعملون ، ويريدون دائما أن يكونوا جنودا مجهولين للثورة وللوطن (تصفيق) .

" كما أشاد السيد الوزير بالدور العظيم الجبار الذى قام به الاحاد الدولى لنقابات العمال العرب . وإنى أؤكد للسيد الوزير باسم الاتحاد الدولى للعمال العرب أنه لن يتوانى إطلاقا عن القيام بدوره لا لمصر فحسب ، بل فى جميع الميادين ، وفى فلسطين الحبيبة وسوريا الشقيقة وعمان والجزائر وكل بقعة من بقاع العالم العربى يحيط بها أى دس أو اضطراب .

تناول بيان الوزير التشريعات التى تمت فى عهد الثورة ولم يتناول بصفه خاصه بعض التشريعات التى صدرت قبل الثورة ومنها التشريع الذى قرر الحد الأدنى للأجور ويعلم السيد الوزير تمام العلم أن الحد الأدنى للأجور فى مصر الآن هو ١٢,٥ قرش بما فيه العلاوات والامتيازات ، ومعنى هذا أن متوسط دخل العامل السنوى لا يتجاوز ٣٦ جنيها فلو افترضنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة المصرية خمسة أشخاص أو أربعة لكان مايخص الفرد فى أسرة العامل من هذا الدخل لا يتجاوز تسعة جنيهات فى السنة ولا يرجع هذا العيب إلى الثورة ، ولكنه من مخلفات العهود السابقة ، إذ إن الثورة حريصة كل الحرص على تحديد حد أدنى لأجر العامل الزراعى بواقع ١٨ قرشا يوميا بمقتضى قانون الإصلاح

الزراعى . والعجيب أن يستمر العامل الصناعى فى حدود الاثنى عشر قرشا ونصف القرش ، ولا يسعنى إزاء هذا إلا أن أتساءل : ألم يحن الوقت فعلا لدراسة الإمكانات التى تستطيع بها الأسرة الفقيرة أن تعيش عيشة إنسانية ؟ يجب أن تجرى هذه الأبحاث بدقة وبسرعة حتى نستطيع أن نجعلها كحد أدنى لأجور عمال الصناعة على أن نضع فى اعتبارنا تباين المناطق واختلاف المهن وتنوع الصناعات .

" أما ساعات العمل فاذكر ولا شك أن السيد الوزير يذكر أيضا أن القانون المحدد لها صدر فى سنة ١٩٣٣ ، أى مضى عليه ما يقرب من ربع قرن دون أن تتناوله يد الإصلاح بالتعديل أو التغيير . أن القانون يقرر عدد ساعات معينة للعمل اليومى وهى تمع ساعات طوال الأسبوع وتشهد الاتفاقيات الدولية ومنظمة العمل الدولى أن مصر لم تراع تقرير راحة أسبوعية لعمال الصناعة والتجارة . ونحن مستعدون أن نعمل - إذا ما دعا داعى الوطن أو اقتضت ذلك أوضاع طارئة - مائة ساعة أو مائتى ساعة أو الأربع والعشرين ساعة يوميا . . .

" أما فى الظروف العادية وفى مصر ، وفيها من يشكو البطالة فإن تخفيض ساعات العمل بالنسبة لعمال الصناعة والتجارة كفيل باستيعاب عدد كبير من المتعطلين اعتقد أن الوقت قد حان لنعيد النظر فى ذلك القانون الذى مر عليه نحو ربع قرن من الزمان دون أن تمسه يد التعديل والتغيير . "

هكذا أخذ أنور سلامه رئيس اتحاد عمال مصر يعلن فى مجلس الأمة مطالب عمال مصر . . . وقد بدأها بمطلب يطلب فيه تحديد حد أدنى للأجور يضمن حياة تليق بالإنسان بدلا من الحد الأدنى القديم المحدد بـ ٥ , ١٢ قرش صاغ ! ! وكان المطلب الثانى متعلق بتحديد ساعات العمل والذى حدد منذ ربع قرن على نحو لايتفق مع التحديد الدولى لساعات العمل مع تحديد الراحة الأسبوعية للعمال .

وواصل أنور سلامه حديثه أمام مجلس الأمة صائغا لبرنامج مطالب الاتحاد العام للعمال :

١ - إعتبار قانون التأمين والادخار بداية للتأمين ضد البطالة والمرض والإصابات وأن يتطور ليأخذ شكل معاشات فى حالتى العجز والشيخوخة . وإن يعم تنفيذ هذا القانون على عمال الزراعة . .

٢ - تعديل قانونى الأحداث وتشغيل النساء اللذين صدرا منذ ربع قرن دون أن يشملهما أى تعديل .

٣ - بعد أن ثبت أن التحكيم لم يصدر أى قرار واحد بأحقية العمال فى علاوة أو زيادة فى الأجر ، الا يمكن تقرير حق التوقف لكل من جانبى النزاع ، حتى تسود قاعدة عقود العمل المشتركة والتى لايمكن أن تؤتى ثمارها فى ظل التحكيم الإجبارى .

٤ – ضمان الحصانه للنقابيين ، وتقرير حق التفرغ لهم وعدم فصل أعضاء مجلس النقابة إلا بعد أن تلجأ المؤسسة إلى القضاء .

٥ – منح العامل فترة اختبار واحدة لمدة لا تزيد على شهر ، مهما تعدد أصحاب العمل.

٦ – تركيز كل مايتعلق بالعمال فى وزارة واحدة هى وزارة الشئون الاجتماعية ، وأن يكون العمال أعضاء فى المجالس التى تبحث مشكلاتهم .

٧ – توحيد قوانين العمل بعد بحثها ودراستها فى قانون واحد .

كانت هذه هى مجموعة من المطالب الرئيسية التى قدمها رئيس الاتحاد العام لعمال مصر إلى مجلس الشعب – والتى تعتبر أول إعلان من قبل الاتحاد عن برنامج له ، لم يسبق له أن صاغه فى لائحته أو قدمه لأول اجتماع تاسيسى للاتحاد فى ٣٠ يناير ١٩٥٧ إذا اعتبرنا مثل هذا الاجتماع اجتماعا تأسيسيا !!

ثم يتحدث محمد كمال مروان ، فيقدم هو الأخر مجموعة من المطالب العمالية التى يمكن أن يستكمل بها البرنامج الذى قدمه أنور سلامه :

١ – المطالبة بتنفيذ أحكام الدستور وقانون النقابات فيما يختص بانعقاد الجمعيات العمومية . *

٢ – تعميم جهاز التفتيش فى جميع المديريات للتاكد من أن جميع القوانين العمالية منفذة

٣ – العمل على تطبيق قانون النقابات – فى مادتيه ٣٣ ، ٣٤ ، على هذه المنظمات التى تستعمل الاسم النقابى فى نشاطها ، وذلك منعا لتفتيت الوحدة وبعثرة الجهود . ولان وجودها غير القانونى يبعث على المنازعات . **

وهكذا بإضافة المطالب الثلاثة التى قدمها محمد كمال مروان عن حرية ممارسة النشاط النقابى واستقلاليته عن السلطة الإدارية والبوليسية إلى المطالب الثمانية التى قدمها أنور سلامه رئيس الاتحاد العام للعمال يمكن أن نعتبر هذه المطالب برنامجا من عشر نقاط (أو إحدى عشرة نقطة) للاتحاد ، وفى هذه المرحلة أعلن التزامه بالنضال من

*أشار بذلك محمد كمال مروان إلى المادة ٤٦ من دستور ١٩٥٦ والتى نصت على : للمصريين حق الاجتماع فى هدوء غير حاملين سلاحا ، ودون حاجة إلى إخطار سابق ، ولا يجوز للبوليس أن يحضر إجتماعاتهم . والاجتماعات العامه مباحة ، والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافى الأداب .

**يقصد محمد كمال مروان بالمنظمات التى تستعمل الاسم النقابى ماسمى بالروابط ، والتى أبقى عليها كمنظمات نقابية بديله ليستعان بها على محاربة الوحدة النقابية فى الإتحاد العام للعمال ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على : مادة ٣٤ يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة (الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لاتتجاوز مائة جنيه) كل شخص معين أو منتدب لإدارة شركة أو جمعية أو جماعة أو رابطة أو هيئة أو غير ذلك أطلق عليها فى مكاتبات أو فى لوحات أو فى إعلان أو فى إشارة أو فى بلاغ موجه إلى الجمهور باسم نقابة أو اتحاد أو اتحاد عام أو زاول أعمالا نقابية وكان ذلك بالمخالفة لأحكام هذا القانون ويحكم أيضا بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة وكذلك الأموال التى تكون قد جمعت ويجوز الحكم بإغلاق المكان المتخذ مقرا للجهات المذكورة .

أجل تحقيقها لينالوا حقوقهم الطبيعية العادلة . وهو ماأشار إليه فى مقدمة لائحة " الاتحاد العام المصرى للعمال . . .

وشهدت الجلسة نفسها - وللمرة الأولى فى تاريخ الحياة النيابية - إنحياز نواب آخرين إلى جانب الحركة العمالية ومطالبها :

فيقول النائب / محمد عبد المنعم طاهر :

" تكلم السيد أنور سلامه عن المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردى المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، والخاصة بأيام الراحة للعمال ونحن نطالب بأن نوفر للعمال حياة اجتماعية عادلة ، فأكثر العمال يقضى ٥٢ يوما فى السنة فى راحة ولا يتقاضون عنها أجرا تستقيم معيشة عامل لا يتقاضى عن سبع حياته فى العمل أجرا ، إن هذا نقص فى قانون عقد العمل الفردى يجب استكماله وإنى كذلك أطالب بتعديل أجر العامل فى أيام العطلات الرسمية . "

أما النائب عبد الصمد محمد عبد الصمد ، فيفجر قضية أجور العمال الزراعيين وأن أجر العامل الزراعى مازال سبعة قروش ولم يصل أجره إلى ثمانية عشر وحالته أسوأ بكثير من حالة العامل الصناعى . *

أما النائب الدكتور محمد أبو زيد تونى ، فيقول للوزير كثرت شكوى عمال المحلات التجارية فى الأقاليم من عدم تنفيذ قانون العمل بالنسبة لساعات العمل والراحة الأسبوعية . . .

ويبرز كذلك واحد من أعضاء المجلس معبرا عن آراء الرأسماليين الذين يرون أن مشكلة رفع مستوى معيشة العمال إنما تكون بإعلان الحرب على الشاى والذى يضعف سواعد العمل ويأتى على قواه - وكان هذا النائب هو سيد جلال . . .

أما النائب إسماعيل نجم ، فقدتحدث عن " افتئات أصحاب الأعمال على العمال وذلك لفصلهم من العمل بدون مبرر ." ثم يتحدث عن المادة ٣٩ مكرر من قانون عقد العمل الفردى والذى بمقتضاه يلجأ العامل المفصول تعسفيا إلى القضاء - عن طريق مكتب العمل - فيقول : " يؤسفنى أن أقرر أن تجاربنا القضائية اليومية قد أثبتت أن هذه المادة لم توفق إلى الغرض المنشود منها ذلك أنه يحدث أن يفصل رب العمل العامل دون مبرر فيلجأ هذا العامل إلى مكتب العمل شاكيا ولكن مكتب العمل يرفع الأمر - بعد تقديم الشكوى - إلى المحكمة التى لاتتقيد بدورها بالموعد المنصوص عليه فى المادة ولذلك تسفر النتيجة عن أحد احتمالين :

" إما أن ترى المحكمة أن فصل العامل جاء تعسفيا فتقضى بوقف قرار الفصل وإما أن تراه فصلا له مايبرره فتقضى برفض الطلب وفى كلتا الحالتين سيضار العامل لأنه فى

*قيل هذا فى الوقت الذى كان مازال فيه الحد الأدنى لأجر عامل الصناعة ١٢,٥ قرش !!

الحالة الأولى يحدث أن تحدد المحكمة مهلة معينة للفصل فى الدعوى ولكن المؤسسة التى يتبعها العامل تؤجل الدعوى مرارا فيطول أمدها وينتهى الأمر بالعامل إلى أن يقبض أجر شهرين أو ثلاثة أو أربعة ، يكون العامل أثناء نظر الدعوى والحكم فيها الذى قد يستغرق سنة أو سنتين قد باع متاعه واستدان ، وبينما تراود نفسه الآمال لكسب هذه القضية ينتهى الأمر بأن يحكم له بتعويض لا يسمن ولا يغنى من جوع " .

وطالب النائب إسماعيل النجم بتعديل المادة ٣٩ مكرر بما يحتم الفصل فى الدعوى على وجه السرعة وأن يقضى فى حالة وقف الفصل بعودة العامل إلى عمله . . .

وعندما انتقل النائب نفسه للحديث عن خدم المنازل وما يقع عليهم من مظالم وضرورة منحهم التنظيم النقابى قوبل بضجة .

[لقد تمكن الاتحاد المصرى العام للعمال من أن يجعل الحديث عن العمال لأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر حديثا مهما ، يلقى تأييد ومساندة النواب غير العماليين الأمر الذى منى أن ما قلنا إنه برنامج للحركة النقابية قد حظى بتأييد واسع النطاق ، وأن مثل هذا التأييد كان له كبير الأثر على المراحل القادمة بالنسبة لنظرة النظام إلى العمال وحركتهم النقابية ، وأنه ما ضاع حق وراءه مطالب وهو ما قاله نائب عمال السكك الحديدية يوما أبواليزيد يوسف معلقا على من قالوا بعد هذه الجلسة إن العمال قد بدءوا يتحدون النظام !!!] .

تاسعا. الصراع يستمر داخل الحركة النقابية

لم ينه مجئ الاتحاد القومى ، واختفاء هيئة التحرير استمرار الصراع داخل الحركة النقابية وحيث كان لكل مركز من مراكز القوى امتداده داخل الحركة النقابية العماليه ، وقد انعكس ذلك فى فبراير ١٩٥٨ على إعادة تشكيل هئية المكتب التنفيذى لتصبح كالآتى (فى ٢٥ فبراير) : ١- أنور سلامه رئيسا ، ٢ - أحمد فهيم نائبا للرئيس ٣ - محمود إبراهيم العجمى وكيلا ٤ - محمد أحمد العقيلى (الشهير بكامل العقيلى) سكرتيرا عاما ٥ - محمد أمين القرموطى سكرتيرا عاما مساعدا ٦ - منصور عبد المنعم منصور أمينا للصندوق .

ولكن عام ١٩٥٨ شهد صراعا آخر بين جماعة العقيلى داخل الحركة النقابية وجماعة أنور سلامه ، وكان موضوع هذا الصراع التوجه للارتباط بالاتحاد الدولى للنقابات الحره عن طريق الارتباط بالاتحاد المهنى الدولى للبترول - واختيار أنور سلامه - نائبا لرئيس هذا الاتحاد الدولى والذى عرف بعلاقاته بالهستدروت الإسرائيلى ومناصرته لإسرائيل ضد الحقوق العربية وبلغ الصراع أشده على مائدة مجلس إدارة الاتحاد عندما رفع العقيلى مسدسه وقال إن من ينضم إلى هذا الاتحاد لا يستحق غير طلقة من هذا المسدس . . . وبدأت تتشكل جبهة واسعة من النقابيين نشطت ضد الانضمام للاتحاد الحر أو للاتحادات الدولية

التابعة له ، ووزع بيان وقع عليه عدد كبير من النقابيين منهم نقابيون من العاملين بالبترول ، كما وزع بيان باسم العمال الأحرار [عرف بعد ذلك أنه صادر عن مكتب العمال القديم] .

وفى ذلك الوقت امتنع أنور سلامه عن الحضور إلى مكتبه فى الاتحاد وتولى أحمد فهيم إدارة شئون الاتحاد لمدة طويلة ، وأصدر مكتب نشر الثقافة العمالية كتيبا عن مؤامرات الاتحاد الحر ضد عمال أفريقيا والعمال العرب من تأليف محمود العجمى السكرتير العام للاتحاد العام المصرى للعمال وعبد المنعم الغزالى المسئول عن مكتب نشر الثقافة العمالية . . .

وقد جاء فى مقدمة هذا الكتيب :

" حقا إن الاتحاد الحر لم يعد له مكان فى بلادنا ، ولكنه مازال يتآمر ويتآمر على وحدة العمال فى افريقيا وآسيا وفى البلاد العربية . ولقد وضع خطة متكاملة فى مؤتمره الخامس المنعقد بتونس فى يوليو سنة ١٩٥٧ لمحاربة شعار وحدة عمال آسيا وأفريقيا ولمحاربة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب . . . وهذه الخطة يجب أن ننظر إليها كجزء من المؤامرة الأمريكية التى تدبر اليوم ضد القومية العربية . . . التى تدبر ضد استقلال بلادنا ، وباعتبارها امتدادا لمشروع أيزنهاور . . . لذا فإن نضالنا ضد المؤامرة الأمريكية . . . وهذا الكتاب الذى نقدمه اليوم هو مساهمة متواضعة فى هذا النضال وفى تنوير الرأى العام العمالى الحقيقة نشاط الاتحاد الحر فى افريقيا والبلاد العربية . . . "

وختم الكتيب بالعبارات التالية :

" . . . إن الخطر الذى يهدد البلاد العربية اليوم - ويهدد سلام العالم كله إنما يوجب على الحركة العمالية - فى أفريقيا والبلاد العربية - أن تزيد من نشاطها ضد سياسة الاتحاد الدولى للنقابات الحرة والسياسية الانقسامية والمعادية لحركة التحرير الوطنى والسلام العالمى . . . "

" . . . أن يعملوا على ربط كفاحهم من أجل رفع مستوى المعيشة بنضالهم من أجل التحرير الوطنى والسلام العالمى . . . "

" . . . أن يدعموا نضالهم من أجل وحدة عمال أفريقيا هذه الوحدة التى يهددها بخطر نشاط الاتحاد الحر ودولاراته ، هذه الوحدة التى أصبح تحقيقها شرطا أساسيا لتحقيق وحدة عمال آسيا وأفريقيا . . . "

" . . . أن يدعم العمال العرب اتحادهم ويزداد ارتباطهم به ماديا وأدبيا ، وأن يحشدوا جماهير البلاد العربية خلفه . . . "

" . . . أن يتيقظ العمال الأفريقيون لسياسة الاتحاد الحر التى تحاول عزل الاتحادات الافريقية عن الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والتى تهدف إلى إثارة تناقضات

ثانوية بين الاتحادات وبعضها وفى داخل الحركات النقابية فى كل بلد على حدة يتناسى العمال عدوهم الأساسى الاستعمار . . . " *

وظلت هذه " الواقعة " مع الاتحاد الدولى للنقابات الحرة لها تأثيرها على أية محاولات من قبل الاتحاد الحر للتسرب إلى الحركة النقابية لمدة طويلة ، وأن ينظر النقابيون المصريون بنظرة ملؤها الشك فى هؤلاء الذين يتعاونون مع اتحاد العمل الامريكى .

عاشرا : التطور فى تشريع النقابات وتشريعات العمل

فى ١٩٥٧ كان قد أعد مشروعا جديداً لقانون العمل يوحد كافة القوانين العمالية الصادرة فى مصر ، ويلبى رغبات العصر والحركة النقابية العمالية فى تعديل الكثير من القوانين التي يرجع صدور البعض منها إلى ربع قرن مضى . . . ولكن الوحدة المصرية السورية (٢١ فبراير ١٩٥٨) أجلت صدور هذا القانون حتى يراجع المشروع ليتضمن من الأحكام والنصوص مايحقق المزيد من الحقوق تعبيرا عن المضامين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الوحدة . . . وقد صدر هذا القانون فى السابع من ابريل ١٩٥٩ وقد استجاب هذا القانون لمطلب القيادات النقابية فى اجتماعها التأسيسى فى الأخذ بتنظيم نقابى يقضى على تفتيت القوى وبعثرتها . . فكان أن أخذ هذا القانون بتنظيم نقابى أقرب إلى التنظيم النقابى الصناعى . . .

ولم يوحد هذا القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قواعد العمل فقط بل إنه :

١ – سوى بين الرجل والمرأة فى الأجر .

٢ – جمع بين العامل والمستخدم فى عضوية نقابة واحدة ، ولم يفرق بينهما فى إحتساب مكافاة نهاية الخدمة .

٣ – خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات .

٤ – قرر حماية الأحداث والأطفال فرفع سن التشغيل للحدث إلى اثنتى عشرة سنة ليتمكن من إنهاء مرحلة التعليم الابتدائى .

٥ – أظل القانون بحمايته عمال المنشآت الصغيرة مهما كان عدد عمالها .

٦ – أنقض فترة الإختبار إلى ثلاثة أشهر .

---

*مانود أن نشير إليه هنا – أنه فى عام ١٩٦٩ ونتيجة اتساع النضال النقابى العالمى من أجل الوحدة ، وإتساع العمل المشترك بين النقابات الأوروبية المنتمية للاتحاد الدولى للنقابات الحرة وبين تلك المنتمية للاتحاد العالمى للنقابات فى المواجهة مع الشركات متعددة الجنسية فإن اتحاد العمال الامريكى انفصل من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وبدأ يمارس نشاطه الدولى مستقلا ، ومن هذا النشاط الدولى المستقل أنشاء المركز الأمريكى الافريقى للعمال .

٧ - زاد مكافأة العامل فى حالة الإستقالة .

٨ - أطال مدة الإجازة المرضية إلى ١٨٠ يوما .

٩ - كما زاد أجر الإجازة المرضية .

١٠ - زاد مدة إجازة المرأة العاملة بعد الوضع وأجرها .

١١ - وفى مجال علاقات العمال الجماعية :

أ - أدخل نظام لجان التشاور واللجان المشتركة التى تضم ممثلين للعمال وأرباب الأعمال .

ب - أخذ بنظام لجان للتوظيف والتخديم ولجان التدرج والتدريب المهنى .

ج - أخذ بنظام اللجان الاستشارية على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة ولجان تحديد الأجور [وهذا نظام لم يطبق !] .

وقد استفاد أصحاب الأعمال من عمومية النصوص فى هذه المجالات فتخلصوا من العمال تحت التمرين كما إن عدم مباشرة لجان الأجور مهامها أضرّ بالعاملين ، حيث لم يتم تحقيق التوازن بين الوظائف والأعمال المختلفة وبين الأجور ولا بين الأجور ونفقات المعيشه

وضع النقابات فى القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩

أفرد المشرع بابا خاصا فى قانون العمل الموحد هو الباب الرابع " فى نقابات العمال" *

وأجرى هذا القانون مجموعة التعديلات على قانون النقابات :ـ

أولا : الأخذ بالنقابة الواحدة للصناعة أو المهنة ، مادة ١٦٠ - للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضهاببعض أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الإنتاجية وعلى تمكنهم من الإسهام فى التطوير الصناعى وتصون حقوقهم ومصالحهم كماتعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والإجتماعى .

" وتحدد مجموعات المهن والصناعات المشار إليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير العمل " .

" وتسرى أحكام هذه المادة على خدم المنازل ومن فى حكمهم ."

ثانيا : الفئات المحرم تنظيمها ؛ وفق المادة ١٤١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - لاتسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الإعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : عدل هذا القانون عن العضوية الإجبارية فى حالة إذا ماوصل المشتركون فى نقابة المنشأة ثلاثة أخماس العاملين - وكانت هذه العضوية الإجبارية مقررة بحكم القانون

* دليل العمل - ١٩٦٨ - صادر عن وزارة العمل ص ٤٢ إلى ٤٩ وعدل بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . "

٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ، وهو أمر كان منتقدا من الكثيرين فى الداخل والخارج وخاصة فى منظمة العمال الدولية .

رابعا : وعلى غير ما فرض على الحركة النقابية من نقابات ضعيفة ومفككة وفق قانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ، فإن القانون ٩١ عالج هذا الوضع وحقق وحدة النقابة ، لتتمكن من أن تنجز واجباتها على نحو مفيد ، وحرم تكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال ومستخدمى المهنة أو الصناعة الواحدة .

خامسا : أوجب هذا القانون فى المادة ١٨٢ أنه للنقابات المكونة طبقا لأحكام هذا القانون أن تكون فيما بينها اتحادا عاما يرعى مصالحها المشتركة ويوجهها توجيها موحدا لزيادة الإنتاج والمساهمة فى إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ورغم إن هذه المادة قد نصت على أن الاتحاد يسير فى أعماله طبقا لنظامه الأساسى (الفقرة الثانية) ونصت فى الفقرة الثالثة من نفس على أن تكون للاتحاد شخصية الاعتبارية فإن الفقرة الثانية نصت على . . " ويكون للاتحاد تمثل النقابات فى الجمعية العمومية للاتحاد بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل . . "

سادسا : قرر هذا القانون حماية أموال النقابات باعتبارها أموالا عامة - المادة ١٧٨

سابعا : سمح هذا القانون بالتفرغ النقابى وفق المادة ١٨٥ ، فوفق هذه المادة تحتفظ المنشأة للعامل المتفرغ أثناء مدة تفرغه بمايستحقه من ترقيات وعلاوات كما لو كان يؤدى عمله فعلا وتعتبر مدة التفرغ ضمن مدة خدمته . . . ويعتبر العامل معارا للنقابة مدة تفرغه . . .

إن ماجاء به الباب الرابع من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٢ من مكاسب للتنظيم النقابى العمالى منعت تفتت أو تبعثر قواة فقد لاحظ النقابيون أن التطبيق العملى قد كشف عن مجموعة من الخصائص منها : ١ - إستمرار حرمان موظفى الحكومة من حق تكوين نقابات لهم . ٢ - جعل العمل النقابى فى المستويات القيادية حكرا على قلة من القيادات وذلك بسماحه بالجمع بين عضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية والنقابة الفرعية والنقابة العامه والمجلس التنفيذى للاتحاد . وقد أضر ذلك كثيرا بالعمل النقابى ، وكما أنه لم يفتح الباب أمام القيادات الناشئة أن تأخذ فرصتها لتدريب على القيادة . ٥ - حرمان اللجان النقابية من شخصيتها الإعتبارية ، الأمر الذى فرض عليها الرجوع فى كل صغيرة وكبيرة إلى النقابه العامة . وأصبحت بذلك " إدارة " تابعة لمجلس إدارة النقابة العامه !! . ٦ - اقتصر التفرغ النقابى على أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة والنقابات الفرعية دون اللجان النقابية ومنها لجان نقابية كبيرة تزيد عضويتها على بضعة آلاف . ٧ - أن التنظيم النقابى الصناعى قد أخذ بالتنظيم الرأسى مهملا تماما مستويات التنظيم الأفقى والتى يجب أن تكون هى الأخرى مستويات نابعة من القاعدة ولها حقها فى المشاركة فى اختيار

المستويات الأعلى فى جميع مراحلها ، والمشرع لاشك قد أخذ بالتنظيم الرأسى دون الأفقى لانه كان يخشى فى ذلك الوقت من قيام تنظيم نقابى تحدد فيه الديمقراطية فى كل المستويات ولا تحكم المستويات الأدنى بقرارات علوية فقط دون إبداء الرأى فيها من خلال هذه المستويات وأن تكون المستويات الأفقية هى كذلك هيئات رقابة منتخبة للرقابة على تصرفات الهيئات العليا بدلا من إستمرار الرقابة من خارج التنظيم النقابى بواسطة الهيئات الإدارية والأمنية . ٨ - تحريم الاشتغال بالمسائل السياسية على التنظيم النقابى الأمر الذى يمنع التنظيم من المشاركة فى قضايا الوطن بموقف مستقل ، وأصبح محكوما على النقابات أن تستمر تابعه لمركز القوى هذا أو ذاك .

وقبل أن نختم هذه الفقرة الخاصة بالتشريع عام ١٩٥٩ - فإننا لابد وأن نذكر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتامينات الاجتماعية ، فقد كان إنجازا هاما جمع قوانين التامينات الاجتماعية فى قانون واحد ، وأنشا مؤسسة التامينات الاجتماعية ، التى أوكل إليها مسئولية الحماية التامينية الشاملة والتى ولأول مرة طبقت أنظمة المعاشات فعلا ، حيث تقررت معشات اختيارية للشيخوخة وأخرى إجبارية فى حالات العجز والوفاة وإصابات العمل التى يتخلف عنها عجز كلى أو جزئى .

وحلت هذه المعاشات محل مكافاة الدفعة الواحدة والتى كانت تصرف للعامل أو أسرته ويصبحون بلا مورد بعد إنفاقها . . .

وألزم القانون جميع أصحاب الأعمال بالاشتراك فى المؤسسة .

الحادى عشر ، مصر والاتفاقيات الدولية

حتى عام ١٩٥٩ صدقت مصر على سبع عشرة اتفاقية من اتفاقيات العمل الدولية . نخص بالذكر منها الاتفاقية ٨٧ حول الحركة النقابية وحماية التنظيم والصادرة فى ١٩٤٨ وقد وقعت عليها مصر عام ١٩٥٧ والاتفاقية ٩٨ وموضوعها تطبيق مبادىء حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وصدقت عليها مصر عام ١٩٥٤ .

أولا الاتفاقية ٨٧ :

الخاصة بالحرية النقابية وكفالة الحق النقابى *

المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية :

المنعقد فى سان فرانسسكو فى دورته الواحدة والثلاثين فى ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٨ بدعوة من مجلس إدارة مكتب العمل الدولى . .

بما أنه اعتزم الأخذ بمقترحات معينة خاصة بالحرية النقابية وكفالة الحق النقابى وهو الموضوع السابع فى جدول الأعمال . .

* الجامعة العربية - الأمانه العامة - إدارة الشئون الاجتماعية والصحية - إتفاقيات العمل الدولية - ١٣٧٩ - ١٩٥٩ - القاهرة ص ٧٧٤

وبما أن ديباجه دستور هيئة العمل الدولية تنص على الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية كأساس لتحسين شروط العمل والاستقرار والسلام . .
وبما أن إعلان (فيلادلفيا) يؤكد أن حرية التعبير والحرية النقابية ضرورة للتقدم المطرد .

وبما أن مؤتمر العمل الدولي قد أقر بالإجماع في دورته الثلاثين المبادىء التي ستقوم عليها أسس التنظيم الدولي .

وبما أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد أقرت في دورتها العادية هذه المبادىء ودعت هيئة العمل الدولية إلى الاستمرار في بذل الجهود لإقرار اتفاقية أو عدة اتفاقيات دولية في هذا الشأن . .

قد وافق في اليوم التاسع من تموز (يوليو) عام ١٩٤٨ على هذه الاتفاقية التي يطلق عليها (الاتفاقية وكفالة الحق النقابي لسنة ١٩٤٨ :

الباب الأول

الحرية النقابية

مادة [١]

يتعهد كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية تسرى عليه أحكام هذه الاتفاقية أن ينفذ الأحكام الآتية .

مادة [٢]

للعمال وأصحاب الأعمال بدون أى تمييز ، الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها بدون حاجة إلى إذن سابق ، وذلك فقط في حدود القواعد المعمول بها في هذه المنظمات .

مادة [٣]

١ - لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال الحق في إعداد لوائح نظمها الأساسية والقواعد الإدارية وانتخاب ممثليها في حرية .

٢ - تمتنع السلطات العامة عن أى تدخل من شانه أن يحد من هذا الحق أو يعوق ممارسته القانونية .

مادة [٤]

لا يجوز أن تكون منظمات العمل وأصحاب الأعمال عرضة للحل أو لوقف نشاطها عن طريق السلطة الإدارية .

مادة [٥]

لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال الحق فى تكوين اتحادات أو اتحادات عامه والانتماء إليها ، كما أن لكل منظمة أو اتحاد عام الحق فى الانتماء إلى منظمات دولية للعمال وأصحاب الأعمال .

مادة [٦]

تطبق أحكام المواد (٢ ، ٣ ، ٤) سالفة الذكر على الاتحادات والاتحادات العامة لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال .

مادة [٧]

لا يجوز أن يكون اكتساب منظمات العمال وأصحاب الأعمال أو اتحاداتهم العامه الشخصية القانونية خاضعا لشروط من شأنها أن تجعل تطبيق أحكام (٢ ، ٣ ، ٤) سالفة الذكر محل جدل .

مادة [٨]

١ - يتعهد العمال وأصحاب الأعمال ومنظماتهم - عند تمتعهم بالحقوق الورادة فى هذه الاتفاقية - باحترام القانون ، شأنهم فى ذلك شأن الأشخاص والجماعات المنظمة .

٢ - يجب ألا يمس التشريع الوطنى الضمانات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية كما لا يجوز تطبيقه لطريقة تؤدى إلى ذلك .

مادة [٩]

١ - يحدد التشريع الوطنى مدى سريان الضمانات المنصوص عليها فى هذه الإتفاقية على القوات المسلحه والبوليس .

٢ - طبقا للمبادىء المنصوص عليها فى البند (٨) من المادة (١٩) من دستور هيئة العمل الدولية ، لا يؤثر تصديق أى عضو على هذه الاتفاقية فى أى قانون أو حكم أو عرف أو اتفاق يمنح القوات المسلحه والبوليس ضمانات أكثر سخاء مما ورد فى هذه الاتفاقية .

مادة [١٠]

يعنى فى هذه الاتفاقية بكلمة « منظمة » أية منظمة للعمال أو أصحاب الأعمال تعمل على حماية مصالح العمال وأصحاب الأعمال .

الباب الثانى

حماية الحق النقابى

مادة [١١]

يتعهد كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية الذين تسرى عليهم أحكام هذه الإتفاقية بإتخاذ الإجراءات الملائمة اللازمة لضمان حرية العمال وأصحاب الأعمال فى استكمال حقهم النقابى .

ثم يأتى الباب الثالث والباب الرابع من المادة (١٢) حتى المادة (٢١) بإجراءات خاصه بمجال التنفيذ وإجراءاته وأحكام نقض الاتفاقية .

وقد جاء الباب الرابع – فى نقابات العمال – من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبه أكثر من سبع عشرة حالة مخالفة لهذه الإتفاقية أعطيت فيها للجهة الإدارية ولوزير العمل سلطة – التدخل فى نشاط النقابة أو سلطة رسم اللائحة الخاصة بنشاط " المنظمة العمالية" أو سلطة إحالة أوراق للنقابة للمحكمة للحل أو سلطة الموافقة على ميزانية النقابة أو الإنفاق وقبول الهبات . . . وهى كلها سلطات للجمعية العمومية " للمنظمة العمالية " وحدها وليس لغيرها . . . وتعتبر كل مخالفة لنص من نصوص هذه الاتفاقية مخالفة للقانون ، باعتبار أن قواعدها هى قواعد قانونية يجب احترامها بمجرد التصديق عليها . . .

ثم الاتفاقية (٩٧) الخاصة بتطبيق مبادىء حق التنظيم والمفاوضة الجماعية الصادرة بتاريخ ١٩٤٩ والتى صدقت مصر عليها عام ١٩٥٤ .

ويهمنا هنا أن نذكر صلب الاتفاقية – من المادة (١) حتى المادة (٥) . . .

المادة (١)

١ – يجب أن تكفل للعمال وسائل الحماية ضد أعمال التمييز التى يقصد بها الحد من حريتهم النقابية فيما يختص بالاستخدام .

٢ – تتناول هذه الحماية بنوع خاص الأعمال التى ترمى إلى :

(أ) تعليق استخدام عامل على شرط عدم الانضمام لنقابة أو التنحى عن عضوية نقابة .

(ب) فصل العامل أو الإضرار به بأى طريق آخر بسبب انضمامه للنقابة أو اشتراكه فى أى نشاط نقابى فى غير ساعات العمل أو خلال ساعات العمل برضاء صاحب العمل .

مادة (٢)

١ – يجب أن تتمتع منظمات أصحاب الأعمال والعمال بالحماية المناسبة من تدخل بعضها فى أعمال الأخرى ، مباشرة أو بوساطة مندوبيها أو أعضائها سواء كان هذا التدخل فى كيفية التكوين أو فى طريق السير أو فى الإدارة .

٢ - وعلى جه الخصوص يعتبر ضمن أعمال التدخل سالفة الذكر أى إجراء يقصد به التحريض على إنشاء نقابات عمالية يتسلط عليها صاحب العمل أو منظمة من منظمات أصحاب الأعمال أو يقصد به تأييد منظمات عمالية تاييدا ماليا أو غيره ، بغية وضع هذه المنظمات تحت رقابة صاحب عمل أو منظمة من منظمات أصحاب الأعمال .

مادة (٣)

يجب ، إذا مادعت الضرورة إلى ذلك ، إنشاء هيئات رسمية تتماشى والظروف القومية ، بقصد ضمان حق التنظيم كما عرف فى المواد السابقة .

مادة (٤)

يجب اتخاذ الإجراءات الملائمة حسب الظروف القومية ، إذا مادعت الضرورة إلى ذلك ، بقصد تشجيع وتنمية وتطبيق إجراءات واسعة المدى للتفاوض الاختيارى لعقد اتفاقات جماعية بين منظمات أصحاب الأعمال والعمل تهدف إلى تنظيم شروط العمل .

مادة (٥)

١ - يحدد التشريع الوطنى مدى تطبيق الضمانات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية على القوات المسلحة أو على البوليس .

٢ - بالتطبيق للمبادئ المقررة فى البند الثامن من المادة (١٩) من دستور هيئة العمل الدولية لا يعتبر تصديق أى عضو على هذه الاتفاقية ماسا بأى قانون أو حكم أو عرف أو اتفاق قائم يعترف للقوات المسلحة وقوات البوليس بالضمانات المقررة فى هذه الاتفاقية . . .

الأمر الذى يجعلنا نذكر هذه الاتفاقيات الدولية ونحن نؤرخ للحركة النقابية هو أننا نريد رؤية تطور موقف السلطة وأصحاب الأعمال من الحرية النقابية ، وهل أدى التصديق على هذه الاتفاقيات إلى مراعاة الالتزامات الدولية وأن القوانين الخاصة بنقابات العمال تتفق أم تتعارض مع هذه الالتزامات - وحيث إن وزارة العمل ووزيرها منذ إنشائها يملك من السلطات حيال النقابات الكثير وهى سلطات تتعارض مع التزاماتنا الدولية . .

والحقيقة الواضحة أنه منذ بداية التشريع النقابى الذى منح الطبقة العاملة الحق فى التنظيم سواء القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ أو القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ أو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن هذه القوانين جاءت مخالفة لما جاء فى الاتفاقيات الدولية خاصة فيما يتعلق بتكوين منظمات عمالية حرة من كل قيد ولارقيب عليها إلا جمعياتها العمومية وضمير هذه الجمعيات . وهو ضمير إختبر أكثر من مرة فكانت قراراته محاربة الفساد النقابى والأمثلة كثيرة ، وهو أمر لم يحدث فى ظل رقابة الإدارة والأمن ، وكانت كذلك قراراته فى المواقف الصعبة قرارت وطنية فى مواجهة أعداء الوطن .

الفصل السابع

من ١٩٦٠ - ١٩٧٣

بدأت هذه الفترة الممتدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣ بسيادة الاتجاه الحكومي والأمني الذي يتعامل مع العمال بحذر وخوف شديدين ، معبرا عن استمرار تأثير العهد الملكي وطبقاته العليا من كبار الملاك ، ملاك الأرض ورأس المال ، لقد كان مخطط هؤلاء الخفي والمستخدم فيه بيروقراطيو الأمن والحكومة يقوم على تخويف " ثورة ٢٣ يوليو " من الطبقات الشعبية وخاصة الطبقة العاملة وذلك حتى لا يكون هناك اعتماد على الشعب المنظم فتكون هناك ثورة حقيقية تنهي عهد الظلم والمظالم ولذلك بدأت هذه الفترة بالنسبة للحركة العمالية بتكوين النقابات العامة التي سمح بتكوينها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، من أعلى أي يبدأ التنظيم من أعلى وليس من القاعدة فهو تنظيم مختارة قيادته (معينه) وعلى القاعدة أن تقبل هذه القيادة رغم أنفها .

وهكذا شكلت الـ ٥٩ نقابة عامة من الـ ٦٥ نقابة عامة التي حددها القانون ، وحتى عندما عدل الوضع بإصدار القرار ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ موجبا تشكيل النقابة العامة من القاعدة ، فإن القيادات المعينة ظلت كما هي على رأس النقابات العامة ومنها تشكل أول مؤتمر وفق القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ لاختيار قيادة جديدة للإتحاد وحيث اختيرت هذه القيادة بالتزكية برئاسة أنور سلامه - الذي ظل مركونا من رئاسة الاتحاد منذ عام ١٩٥٨ . قد جاء تشكيل هذه الدورة الثانية على النحو التالي : ١ - **أنور سلامه رئيسا ٢ - أحمد فهيم عبد المعطي نائب رئيس ٣ - عبد الرحيم عز الدين - وكيلا ٤ - عبد اللطيف بلطية سكرتيرا للمجلس والمؤتمر ٥ - علي السيد علي سكرتيرا للعلاقات الخارجية ٦ - سيد بدوي قنديل سكرتيرا للشئون الداخلية ٧ - محمد أحمد إسماعيل سكرتيرا لشئون الإحصاء ٨ - عبد الحي همام سكرتيرا للشئون المالية والإدارية ٩- سعد محمد أحمد سكرتيرا للشئون الثقافية ١٠ - أحمد حيدر عزيز سكرتيرا للشئون الاقتصادية ، ١١ - عبد العزيز مصطفى سكرتيرا للشئون الاجتماعية ١٢ - محمد أحمد العقيلي سكريترا للشئون القانونية وأعضاء : ١٣ - محمد أحمد أبو خليل ١٤ - صلاح الدين غريب ١٥ - علي ضفدع ١٦ - محمد عيسوي ١٧ - عباس محمود إبراهيم ١٨ - أحمد عبد الله خليل ١٩ - محمد مصطفى سليمان ٢٠ - حسين محمد خليل (الشهير بحسن الفيومي) . . .**

وتميزت هذه الفترة ابتداء من أغسطس ١٩٦٠ بتوجه النظام إلى تأميم المصالح الأجنبية والرأسمالية الكبيرة المتحالف مع رأس المال الأجنبي - واستمرت هذه العملية حتى ١٩٦٤ ، ،منشئة بذلك قطاعا عاما مملوكا للدولة ومعلنة عن توجه نحو الاشتراكية . . .

وقد انعكس ذلك - وكما سنرى - على وضع الحركة النقابية وإحداث تغييرات فى بنيتها التنظيمية على غير ما كان الوضع عليه فيما جاء به القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . . .

وإذ تمتد هذه الفترة موضع الدراسة حتى عام ١٩٧٧ فإنها الفترة التى شهدت عدوان ١٩٦٧ وماتبعه من هزيمة انعكست على الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى ، وهى فترة فى نهايتها عام ١٩٧١ بداية " النكسة " الداخلية الحقيقية . . . وإن كانت قد شهدت فى الوقت نفسه بداية نضوج مرحلة إعادة بناء القوات المسلحة التى وضعها عبد الناصر عقب الهزيمة لاسترداد ما أخذ بالقوة ، بالقوة .

إنها فترة غنية بالتطورات بالنسبة لتاريخ الحركة النقابية العمالية المصرية وكما أن المؤرخ العمالى يكتب تاريخها من خلال معاصرته لأحداثها وأحيانا مشاركته فيها فإننا سنجد إيضا القيادات النقابية العمالية لها دورها إسهاما فى تقييم المرحلة وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ - ويأتى ذلك على هيئة الشهادات الواقعية التى كانت مجلة الطليعة قد استطلعت بها رأى عدد من النقابيين فى الأحداث . . . *

وسيكون عام ١٩٧٣ هو نهاية لفترة ؛ وبداية لفترة أخرى تبدأ فى ١٩٧٣ .

أولا، التأميم وماعرف بقوانين يوليو الاشتراكية المكاسب العمالية ...

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها - حتى ١٩٥٦ - كان بمصر قطاع عام ، ولكنه كان منحصرا فى نطاق ضيق ومحدود ، فى الحدود التى يكون فيها فى خدمة المشروع الاستعمارى والاقطاعى والرأس المالى الكبير . . . أى حيث تتحمل الدولة عبء المشروع الذى لا يمكن أن يتحمله رأس المال الأجنبى لانه فى غالب الأحوال يكون فى تنفيذه خسارة ووفق السياسة الاستعمارية فلتتحمل الدولة هذه الخسائر لصالح المشروع الأجنبى .

فمثلا : كان وجود سكك حديدية لنقل محصول القطن من أنحاء البلاد إلى ميناء التصدير ضروريا ويحقق مصلحة كبار ملاك الأرض والاستعمار البريطانى ، وهذه السكك الحديدية مشروع يتكلف الكثير (وكذلك يخسر الكثير ، إذا يكون هذا المشروع ملكا للدولة ، قطاعا عاما ، فى خدمة الإستعمار وحلفائه من كبار الملاك والرأسماليين) .

مثال أخر : مشروعات الرى والصرف ، ومايتصل بها من خدمات زراعية واستصلاح أراضى . . . وحيث كانت الحكومة فى خدمة مصالح كبار الملاك مصريين وأجانب . . . فترعة النوبارية شقت لخدمة منطقة شاسعة كانت كلها مملوكة لملاك كبار ولشركات أجنبية . . . وحتى لو استصلحت الحكومة أراض فإنها تبيعها لطبقة كبار الملاك بأبخس الأثمان .

---

*هى شهادات كان للمؤلف دور فى الحصول عليها والتعليق عليها كذلك . الملحق التاسع تعليق على الشهادات الواقعية - نوفمبر ١٩٦٨ .

وعندما كان تدخل الدولة وتملكها لمشروع هدفه المعلن تقديم خدمة عامة فإن كان يخدم الطبقات المسيطرة . . . فبنك التسليف الزراعى مثلا ، والذى كان هدفه المعلن خدمة الزراع الذين لا تقرضهم البنوك التجارية - كان يضع كل موارده فى خدمة كبار الملاك وهى لا يقرض إلا مالك أرض أو مزارعا يضمنه مالك الأرض - وكان ذلك يعنى أن السلف الزراعية تمنح للملاك والذين كان يستخدمونها فى شراء محاصيل الفلاحين مقدما وبأسعار بخسة جدا ليحققوا أرباحا ربوية عالية جدا . . . وحتى عندما سمى بأنه بنك تعاونى ، كان التعاون يعنى أن يؤسس السادة من كبار الملاك جمعيات تعاونية من خدمهم ليستحوذوا من الباب الخلفى على كل المزايا التى أعلن أن المزارعين التعاونيين سيفيدون منها .

إذن كان هناك قطاع عام قبل الثورة ولكنه كان دائما قطاعاً تقيمه الحكومات بأموال الشعب ليكون فى خدمة كبار الملاك من إقطاعيين وشركات استعمارية أجنبية . . .

وجاءت الثورة - وواجهت تحالف كل هذه القوى ضدها ومحاولتها منعها من أن تكون القوة القادرة على توجيه مدفعيتها الثقيلة ضد قوى الاستغلال كافة ، والأجنبية (الاستعمارية) والمحلية المتحالفة تحالف المصلحة مع الأولى .

وكان للثورة طريقها فى التعامل مع هذه القوى لقصقصة أجنحتها ، فكان إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، ودخلت الدولة ميدان الإنتاج بهدف التنمية ، فكان البدء فى مشروع الحديد والصلب ، وشركة كيما ، وشركة سيماف لتصنيع عربات السكك الحديدية ، ثم قام البنك الصناعى وشارك فى مشروعات أخرى مثل الخزف والصينى وشركة تنمية الصناعات الكيماوية ، وكانت المصانع الحربية بداية إقامة صرح مجموعة صناعات تملكها الدولة . . .

ولكن رأس المال الأجنبى ومعه رأس المال المحلى الكبير وكبار الملاك قد تخوف من هذا التوجه لحكومة الثورة . . . فبدأت المعارك الخفية والعلنية - معركة تمويل السد العالى مثلا - وانتهت مجموعة المعارك تلك بإعلان القيادة الحقيقية لهذه الثورة معتمدة على تأييد الشعب لها أكبر هجمة فى تاريخها على امبراطورية من امبراطوريات الاستعمار القديم - قناة السويس ، فكان تأميم الشركة الدولية لقناة السويس ، وتلاها العدوان الثلاثى ، وبعد هزيمته بدأت عمليات تمصير واسعة للمرافق المملوكة للأجانب . إلى أن جاء عام ١٩٦٠ - أغسطس - حيث إعتمدت تنمية خمسية من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، باعتبارها مرحلة أولى من خطة عشرينية هدفها مضاعفة الدخل القومى مع توجيه اهتمام خاص للتصنيع وكانت هذه الخطة تعتمد أساسا على القطاع الخاص فى التنمية ، ولكن سريعا ما وجد الفكر الثورى داخل قيادة يوليو أن الأمر يتطلب التوجه إلى إحداث تغييرات جذرية اقتصادية بعد أن أحجم رأس المال الخاص عن المساهمة فى الخطة ، وحيث اتضح أنه يريد الاستفادة

منها لصالحه وأنه لو ترك له الأمر لحدثت خلخلة كبيرة في موازين القوى لصالح طبقات الملاك وخاصة لصالح هؤلاء المصدرين والمستوردين والعاملين في قطاع المقاولات ولانخفضت الأجور والمرتبات بمعدلات كبيرة ولذلك ولأسباب كثيرة أخرى لصالح البناء الوطني شهد عام ١٩٦٠ بداية أجراءات غيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تغييرا جذريا . . .

عام ١٩٦٠ شهد نقل ملكية البنك الأهلي وبنك مصر إلى الدولة ، وكان تأميم بنك مصر لا يقل أهمية في المجال الداخلي عن تأميم قناة السويس ، فبنك مصر كان يمثل ٤٠ ٪ من نشاط البنوك التجارية وليس ذلك فقط إنما أكبر شركة قابضة وقتها تسيطر على أكثر من عشرين شركة منها عمالقة النسيج .

وتوالت الإجراءات فكان نقل التزامات شركات النقل بالسيارات بالقاهرة إلى مؤسسة النقل العام بالقاهرة ، ثم إسقاط التزام شركة الترام البلجيكية ثم تأميم استيراد الأدوية . . ثم تأميم المصالح البلجيكية وعلى رأسها البنك البلجيكي وشركة مصر الجديدة ومجموعة الشركات التابعة لها ، وكان ترتيب المصالح البلجيكية هو الثالث بين المصالح الاستعمارية في مصر . وحرم استثمار رأس المال الأجنبي إلا بقرار جمهوري .

وفي عام ١٩٦١ ، صدر قانون لتنظيم سوق القطن حيث ألغيت بورصة العقود وأصبح القطن مقصوراً على الشركات المساهمة العربية والتي تسهم فيها الدولة بـ ٥٠ ٪ . . وصدر القانون رقم ١٠٧ بحظر مزاولة الوكالة التجارية على غير الشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة . . . ثم أممت شركة البوسته الخديوية . . ثم أممت منشآت كبس القطن . . . وفي يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين التأميم الثلاثة الرئيسية ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، فأممت ٨٠ شركة تأميما كاملا ، وأسهمت الحكومة في ٨٣ شركة - شركات مقاولات وتجارة وصناعة - ثم نص القانون ١١٩ على على ألا يزيد ما يملكه الفرد على عشرة آلاف جنيه في رأس مال كل من ١٤٥ شركة متنوعة . . .

وفي عام ١٩٦١ نفسه أعيد تنظيم القطاع وأنهى وضع المؤسسات الثلاث الكبرى لتنشأ محلها عدة مؤسسات نوعية تشرف كل منها على مجموعة من الشركات متماثلة النشاط .

في عام ١٩٦٢ انشئت المؤسسة العامة للمخابز والمطاحن ومضارب الأرز . ثم شهد عام ١٩٦٣ سلسلة من التأميمات ، منها التأميم الكامل لشركات دخلها القطاع العام من قبل وتأميم شركات جديدة وفتح مجالات نشاط جديدة . فأممت جميع منشآت تصدير القطن وجميع محالج القطن . و١٤شركة أدوية وسحبت تراخيص ٤٠ مصنعا ومعملا للدواء . . . وأممت ٨ شركات للمقاولات البحرية والملاحة . وفي أغسطس ١٩٦٣ تم تأميم ٢٢٨ شركة تأميما كاملا (شركات غزل وصناعات غذائية وكيماوية وصناعات هندسية ، وإنهاء امتياز

إستغلال المناجم والمحاجر التى كانت فى يد أفراد وشركات أجنبية ، واتخذت إجراءات التأميم إزاء شركات للنقل البحرى والتبريد وإنشاء الطرق . . .

واستكمل القطاع العام فى مارس ١٩٦٤ صورته وقتها بإجراءات هامة : - ١- تأميم شركات المقاولات الموجودة فى القطاع العام - ١١٩ شركة - تأميما كاملا ٢ - تأميم الشركة للتجارة الخارجية تأميما كاملا . ٣- تأميم شركة شل وآبار الزيوت . ٤ - مصادرة مازاد على ٣٠ ألف جنيه من ثروة كل من وضع تحت الحراسة . ٥ - قصر التعويض عن التأميم على ١٥,٠٠٠ جنيه لكل فرد . ٦ - إلغاء التعويض عن الأراضى التى يستولى عليها الإصلاح الزراعى .

كان هذا هو القطاع العام بعد الثورة . . .

أولا : قطاع قائم على تصفية أى مراكز اقتصادية للاستعمار ، فقد أممت جميع المصالح الاستعمارية ، وحظر على الأجانب تملك الأرض الزراعية . وسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فقط فى نطاق محدود هو نطاق التنقيب عن البترول والكشف عن حقول جديدة .

ثانيا : قام القطاع العام على أساس تصفية مراكز الإقطاعيين وكبار الرأسماليين وحول مافى حوزتهم من ثروات هائلة إلى الدولة لتجميع أكبر موارد لازمة لإنجاز خطة التنمية ولتقليل الفوارق بين الطبقات .

ثالثا : إن هذا القطاع العام ضرورة لتنمية الاقتصاد القومى تنمية شاملة .

وبقيام القطاع العام بدأ تحقيق مجموعة من المكاسب للعمال : ١ - فكانت المشاركة فى العائد أو الأرباح ، حيث قضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتخصيص ٢٥ ٪ من الأرباح المعدة للتوزيع فى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة لعمال وموظفى هذه الشركات على أن توزع هذه النسبة على أساس تخصيص ١٠٪ لتوزيعها على العمال كحصة نقدية بحد أقصى ٥٠ جنيها للفردالواحد ، و ٥ ٪ للإسكان والخدمات المباشرة طبقا لمايتم الاتفاق عليه بين النقابة ومجلس إدارة الشركة ، ١٠ ٪ للخدمات المركزية الإجتماعية والعمرانية والثقافية تقدم للعمال وعائلاتهم . . .

مشاركة العمال فى الإدارة : وفقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بإشراك العمال إشراكا فعليا وكليا فى مسئوليات الإدارة بالنص على تخصيص مقعدين فى مجالس إدارة الشركات للعمال والموظفين يشغلان بالانتخاب المباشر ثم صدر فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٢ من القرارات الجمهورية والقوانين مادعم نظام المشاركة فى الإدارة ، فزيد عدد الأعضاء المنتخبين فى مجلس الإدارة إلى أربعة أعضاء بدلا من اثنين ، وزيدت مدة العضوية إلى سنتين حتى يتاح للأعضاء المنتخبين الفرصة الكافية ليستوعبوا أعمالهم ويتمكنوا من تحمل المسئوليات على الوجه الأكمل . وتقرر انعقاد مجلس الإدارة مرة كل شهر بعد أن كان

مقررا انعقاده مرة كل ثلاثة أشهر حتى لايمكن العمال من المتابعة والإشراف ، وتقرر كذلك حماية المنتخبين من وسائل الضغط والتهديد بالفصل أو الإيقاف وأصبح توقيع الجزاء عليهم من إختصاص المحاكم التاديبية الأمر الذى أكسبهم حصانة . . . *

تحديد ساعات العمل بسبع ساعات يوميا

قضى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية اثنتين وأربعين ساعة عمل فى الأسبوع - ولقد إستهدف المشرع من ذلك ليس فقط زيادة وقت الفراغ بل إنه استهدف أساسا توسيع فرص العمل فى مجال الصناعة لاستيعاب أكبر عدممكن من العمال المتعطلين . . .

مضاعفة الحد الأدنى للأجور فى الصناعة

ظل الحد الأدنى للأجور منذ قيام الثورة على ماهو عليه من قبل قيامها ٥ , ١٢ قرش صاغ يتقاضاه العامل الذى تجاوزت سنه الثامنة عشر عاما ، إلا أن القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ صدر متأخرا برفع هذا الحد الأدنى للأجر إلى ٢٥ قرشا . **

والمهم ومايجب أن نلاحظه أن مثل هذا المكسب كان دون الارتفاع فى الأسعار ، وحيث زادت نفقات المعيشة فى الفترة من ١٩٥٠ - عام صدور الأمر العسكرى بتحديد الحد الأدنى باثنى عشر قرشا ونصف إلى أكثر من الضعفين . . .

حول تجربة اشتراك العاملين فى مجلس الإدارة

فى مقال للدكتور نجيب اسكندر فى عدد مايو ١٩٦٥ من مجلة الطليعة حول تجربة اشتراك العاملين فى مجلس الإدارة أورد نتيجة استفتاء علمى طبق على عدد كبير من المنتخبين أثناء التجربه - والاستفتاء من سبعة أسئلة وجهت للأعضاء المنتخبين خلال فترة تدريبهم فى مؤسسة الثقافة العمالية عام ١٩٦٢ ، ولأهمية هذا الاستفتاء نشير إلى عرض الدكتور نجيب اسكندر لأهميته فى تقييم التجربة :

" **السؤال الأول** : ماهى المشاكل التى كان العمال والموظفون يعانون منها فى الماضى ويتوقعون تحقيقها الآن (بعد تشكيل المجلس الجديد ؟ "

" وجاءت الإجابات " بحسب أهميتها على النحو التالى :

" فقدان العدالة فى الأجور ، والحاجة إلى تنسيقها وتصحيح أوضاعها "

" إنعدام الاستقرار فى العمل والفصل التعسفى "

" عدم الاشتراك فى القرارات التى تتخذ فى الشركة وعدم السماح بمناقشتها "

" نقص الخدمات الاجتماعية والصحية وعدم تحقيق تكافؤ الفرص فيها "

---

*نص دستور مصر الدائم الصادر فى ١٩٧١ فى المادة (٢٦) على اشتراك العاملين بالوحدات الإنتاجية فى مجالس الإدارة وأن يكون تمثيل العمال فى حدود ٥٠ ٪ من هذه المجالس .

** فى ١٩٧٢ رفع الحد الأدنى للأجور إلى ثلاثين قرشا ، وفى أغسطس ١٩٧٢ صدر القرار ٢٤ لسنة ١٩٧٢ برفع الحد الأدنى للمنشآت الصناعية القطاع الخاص الى ٩ جنيهات شهريا .

السؤال الثانى : من الأشخاص الذين يحس العمال والموظفون أنهم أعداء لهم ولماذا ؟
وجاءت الإجابات بالترتيب التالى :
المديرون وأعضاء مجلس الإدارة القدماء وخاصة إذا كانوا من أصحاب رأس المال .
الموظفون المسئولون من شئون العمال .
محامى الشركة وخاصة فى القطاع الخاص لانه يتعسف مع العمال دائما لمصلحة الشركة ويتلاعب بالقانون ويتدخل فى التحقيقات دون وجه حق .
طبيب الشركة فى القطاع الخاص لانه يأتمر بامر صاحب رأس المال ويقف دائما ضد العمال (سواء فى الإجازات أو فى صرف الدواء من أرخص الأنواع)
محاسب الشركة فى القطاع الخاص لأنه طباخ ماهر لمصلحة رأس المال .
محاسيب الشركة فى القطاع الخاص حيث يأخذون حقوقا ليست لهم .
السؤال الثالث : ما المطالب التى يريدها العمال والموظفون من مجلس الإدارة ؟
وتتابعت الإجابات كما يلى :
تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من الخدمات .
إزالة الفوارق فى الأجور
إيجاد سياسة واضحة مفهومه لنظام الشركة .
تغيير نظرة الموظف للعامل بحيث يتساوى كل منهما فى الحقوق .
المطالب الشخصية .
السؤال الرابع : ما العوامل الأسياسية التى تمنع العمال والموظفين من فهم الأمور الخاص بمجلس الإدارة ووظائفه على حقيقتها ؟
وانحصرت الإجابات فيما يلى :
سلوك بعض المديرين والإداريين والروتين .
العناصر الرجعية التى تضلل العاملين لعدم قبولها الاشتراكية .
لا يوجد نظام للتوعية السليمة .
السؤال الخامس ما المشكلات التى تواجهونها مع رجال الإدارة ؟
وجاءت الإجابات على النحو التالى :
تهربهم من عقد مجلس الإدارة .
اتصال الإدارة مباشرة بالعمال والموظفين بالشركة والعمل على إضعاف مركز الأعضاء المنتخبين لإبعادها عن القاعدة الشعبية .
تجاهل المعينين بالمجلس ومطالبهم .
السؤال السادس : ما العناصر التى تسبب لكم المتاعب بين العمال ؟
وتجسدت الإجابات فيما يلى :

العناصر العميلة التى كانت تعيش فى ركاب الإدارة دائما .
النقابيون وغيرهم ممن فشلوا فى الانتخابات .
المحرومون من العلاوات والمظلومون وذوو الطلبات الشخصية المختلفة .
السؤال السابع : ما هى أعظم المشاكل التى تواجهكم فى مركزكم الجديد ؟
وكانت الإجابات على النحو التالى :
عدم فهم العاملين لدور عضو مجلس الإدارة والوعود السابقة .
قصر مدة العضوية .
المشاغبون ممن فشلوا فى الانتخابات وتأليبهم العمال علينا .
تمسك المعينين بسلطاتهم بالصور القديمة واستغلالهم هذه السلطات فى مجال العمل للضغط على الأعضاء المنتخبين . *

وهكذا جاءت تجربة المشاركين فى مجالس الإدارة عاكسة لفهم خاطئ لدور العمال فى مجلس الإدارة والخلط بين هذا الدور ودور النقابة وذلك بسبب القصور فى النضال النقابى من أجل المطالب ، كما أن هذه الإجابات كشفت عن بقاء عناصر عديدة من الرأسماليين السابقين والمتعاطفين معهم فى وظائف الإدارة العليا ، ووجود عناصر عديدة من البيروقراطية متعاطفة مع النظام القديم . . .

لقد كانت الأيدى الممسكة بالتجربة الجديدة هى نفس الأيدى فى غالبها منذ يوليو ١٩٥٢ والتى من بينها من تعاطف مع إعدام خميس والبقرى ، ومن باسم إعطاء الحقوق النقابية عين القيادات النقابية ، أى أن تكوين وبناء الحركة الناقبية جاء من قمة الهرم ، بالاتحاد العام ١٩٥٧ ثم الأخذ بتنظيم النقابات العامة ١٩٥٩ لقد كانت التجربة فى مجموعها وخطوطها العامة تجربة تستهدف التقدم والإعلان باسم الاشتراكية العلمية ولكن الأيدى الممسكة بها وبالقيادات العليا المنفذة لها كانت من أنصار القديم أو من البيروقراطية أو عناصر التكنوقراط والتى شكلت عناصر الطلقة الجديدة التى خشيها عبد الناصر وحذر منها ميثاق العمل الوطنى . . . والتى رأيناها تظهر فى وقت مبكر فى العمل النقابى العمالى وتنظيماته فى ظل الاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكى العربى (أمانة العمال) .

وحتى عندما فتحت أبواب المعتقلات والسجون ليخرج الكادر اليسارى - عام ١٩٦٤- من مختلف المنظمات الماركسية لتصبح قيادات عديدة منه من كبار المثقفين فى خدمة هذه القيادات الجديدة ، من ممثلى الطبقة الجديده ، فخروجهم فى عام ١٩٦٤ حيث كانت قد استكملت إجراءات يوليو (مارس ١٩٦٤) فلم يعد لهم من دور جديد غير شرح هذه الإجراءات . . . وأصبح بالنسبة لهم كما بالنسبة للطبقة الجديدة أن قضية تأخر

*مجلة الطليعة - مايو ١٩٦٥ - ص ٥٧ ، ٥٨ .

الطبقة العاملة فى ممارستها لدورها القيادى والطليعى هو بسبب جهلها وتخلفها ..] وهو أمر وجدنا صدى له حتى بعد مضى سنوات طويلة - عام ١٩٨٧ فى كلام لهؤلاء المثقفين يجرى على ألسنة ندوة عمالية وصفت الطبقة العاملة بأنها غير منضبطه إداريا ومتسيبة !! . . . " وأنها مستسلمة وخاضعة بعد سنوات الإدارة الأجنبية لشئون الوطن والمجتمع فى الداخل " . * وأنها يسودها " أخلاقيات الطبقة الإنفتاحية "

إن التقييم الحقيقى لإجراءات يوليو ، وعدم المغالاة فى هذا التقييم ، هو الذى كان من الممكن أن يساعدنا على رؤية ما هو المطلوب تحقيقه لدعم هذه الإجراءات ، ولمنع الجيوب الرجعية المتبقية فى مراكز مسيطرة وتحكم وكذلك الطبقة الجديدة من أن تحول الإجراءات التقدمية (الوطنية الديمقراطية) إلى إجراءات تكون فى خدمة النمو الرأسمالى الرجعى المرتبط بالقوى الأجنبية المتطلعة لأخذ مكان القوى الاستعمارية القديمة . . .

إن من عناصر وعى الطبقة العاملة بذاتها أن تعى من هم أعداؤها - وفى حالة مثل هذه الحالة ، أى إجراءات ثورة يوليو من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤ ، أن تعرف خلف أى شعارات يختبئون ، وأى وجوه مستعارة يلبسون . . . وبأى " لغة " يعبرون عن ذاتهم وعن مواقفهم . . . وكيف أنهم كانوا فى الاتحاد القومى مسئولين عن العمال ونشاطهم ونقاباتهم . . . وأنهم انتقلوا من الاتحاد القومى إلى القمة فى الاتحاد الاشتراكى العربى مسئولين عن أمانة العمال فيه حتى العناصر المسماة بالعمالية عرف عنها أنها عناصر نقابية محافظة أمثال أنور سلامه وعلى السيد على .

ثانيا . التنظيم النقابى بعد إجراءات التأميم القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - قانون التنظيم النقابى الجديد

أشرنا قبل ذلك إلى تكوين الدورة الثانية للاتحاد المصرى للعمال برياسة أنور سلامه وكيف أن المجلس التنفيذى لهذه الدورة جاء هو الاخر معينا ومختارا من اجتماع عام لممثلى النقابات العامة وبالتزكية - فى ١٩٦١ ، وتم تعديل فى تشكيل هيئة المكتب بعد تعيين أنور سلامه وزيرا للعمل - فجاء التعديل على هذا النحو : أحمد فهيم رئيسا للاتحاد وعلى السيد على نائبا للرئيس وأحمد حيدر عزيز سكرتيرا للعلاقات الخارجية .

وفى ١٩٦٤ صدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ معدلا للباب الرابع من قانون العمل الصادر فى ١٩٥٩ . وبمقتضى هذا القانون تركزت النقابات العامه فى ٢٧ نقابة عامة صدر جدول

---

* قضايا فكرية - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧ من ص ٢٢١ إلى ٢٧٥ .

ببيانها فكان ذلك دعما للنقابات العامة بعد أن كان عددها خمساً وسبعين نقابة عامه . *

وقصر هذا القانون تكوين النقابات العامة على عمال المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التى تشترك فى إنتاج واحد . . . وذلك تفاديا للتفتيت النقابى . [م ١٦٠]

وقد جاءت المادة ١٦٩ التى حددت البدأ بتشكيل اللجنة النقابية ـ القاعدية - لتبيان الترتيب الذى يتم به تشكيل النقابة العامة من القاعدة ، بعد أن كانت النقابات العامة يأتى تشكيلها من أعلى فى الأوضاع السابقة .

منح هذا القانون اللجان النقابية الشخصية الإعتبارية ، ولكن فى حدود " الإختصاصات " التى توكل إليها . . . كما أن هذا القانون حدد نسب الصرف (مادة ١٦٥) لا تزيد المصروفات الإدارية للنقابة العامة ولجانها النقابية عن ٣٠ ٪ ثم يوزع الباقى بالنسب التالية : ٣٠ ٪ من الإيراد على اللجان النقابية بنسبة ما جمع من كل منها للإنفاق على الشئون الصحية والاجتماعية والثقافية والمهنية للعمال و ٢٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية ،المهنيه المشتركة التى ينتفع بها معظم عمال النقابة العامة و ٥ ٪ يحتفظ بهااحتياطى للنقابة العامه .

ألغى هذا القانون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات ، وحلت محلها الاتحادات المحلية التى تشترك فيها جميع اللجان النقابية من مختلف الصناعات والمهن على مستوى المحافظة - وهى ليست مستوى فى التنظيم النقابى .

واستوعب القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ لأول مرة العاملين فى قطاعين هامين : عمال الزراعة والعاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات .

ولكن ستظل عملية تنظيم عمال الزراعة ، عملية شكلية ، مجرد أمر ينص عليه القانون ، لكن لا وجود حقيقى لما يسمى تنظيم عمال الزراعة - والبيان الذى أعطى تحديدا لعدد اللجان النقابية لعمال الزراعة فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧١ بـ٤٠٣٧ لجنة نقابية لم يكن بيانا له علاقة بالواقع وبما هو موجود فعلا . . . لقد كان كذبة كبرى ، سريعا ما اضطر مؤلفوها أن يتخلوا عنها . . .

ولكن هذا القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن التنظيم النقابى شانه شأن ماسبقه من

---

* هذا هو بيانها ١ - الزراعة ٢ - المناجم والمحاجر والبترول ٣ - الصناعات الغذائية ٤ - صناعة الغزل والنسيج ٥ - صناعة الجلود ٦ - صناعة الخشب ٧ - الصناعة الكيماوية ٨ - الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ٩ - البناء ١٠ - المرافق العامه ١١ - التجار ١٢- البنوك والتامين ١٣ - السكك الحديدية ١٤ - النقل البرى ١٥ - النقل المائى ١٦ - الشحن والتفريغ ١٧ - النقل الجوى ١٨ - البريد وةالبرق والتليفون ١٩ - الصحافة والنشر ٢٠ - الإعلام والتربية ٢١ - الخدمات التعليمية ٢٢ - الخدمات الصحية ٢٣ - الخدمات الاجتماعيـــة ٢٤ - خدمات الأعمال والإدارة ٢٥ - الخدمات الشخصية ٢٦ - المدنيون بوزارة الحربية ٢٧ - المصانع الحربية .

قوانين قيد حرية التصرف النقابي وعلقها في أكثر من عشر حالات على موافقة وزير العمل أو الجهة الإدارية المختصة - مادة ١٦٤ ، مادة ١٦٥ ، مادة ١٦٦ ، مادة ١٦٧ ، مادة ١٦٩ ، مادة ١٧٥ ، مادة ١٧٦ ، مادة ١٧٧ ، ومادة ١٨٠ ، ومادة ١٨٥ .

كما أنه جعل موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي شرطا اساسيا على ترشيح أي عامل نفسه لأي مستوى نقابي ، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكي عند إجراء الانتخابات لأي مستوى نقابي ، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكي عند إجراء الانتخابات لأي مستوى فمن الممكن أن يسمح بأن يرشح نفسه على مستوى اللجنة النقابية ولكن يعترض عليه إذا أراد أن يرشح نفسه على مستوى النقابة العامة ، وكذلك على مستوى الاتحاد العام وكل هذه قيود على الحرية النقابية ، تسمح لقله في أمانه العمال بالاتحاد الاشتراكي أن تتحكم في تحديد عضوية قيادات التنظيم النقابي . . . وهو أمر لا يسمح للجماهير العمالية أن تختار بحرية وملء إرادتها قادتها ، خاصة وأنها مجبرة على التوجه بقوة القانون إلى صناديق الانتخابات النقابية - حيث أضيف إلى قانون العمل المادة ٢٣١ مكرر بمعاقبة بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من يتخلف بغير عذر من المشتركين في النقابة عن الإدلاء بصوته في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة . . . وكما وأن قرار الاتحاد الاشتراكي العربي بمنح الشهادة كان يعتمد فقط على قرار آخر يصدر عادة من الجهات الأمنية . . .

وأن قيادات نقابية جاءت بهذه الطريقة ، لابد وأن تقف ضد كل تجديد - حتى ولو كان بنص القانون - فهذا القانون نص على أن مدة الدورة النقابية عامان فامتدت لتصبح مدتها ثماني سنوات ، وهكذا لم يتدفق أي دم جديد في شرايين التنظيم طيلة هذه المدة . . .

وتشكل المجلس التنفيذي للإتحاد العام لعمال الجمهورية العربية المتحدة وفق هذا القانون الجديد وبكل القيود المفروضة على " الحرية النقابية " ، وجاء تشكيله على هذا النحو : [تعتبر هذه الدورة الثالثة للاتحاد منذ قيامه في ١٩٥٧] -

١ - أحمد فهيم عبد المعطير نيسا ٢ - صلاح الدين أبو المجد نائبا للرئيس ٣ - عباس محمود إبراهيم نائبا للرئيس ٤ - عبد اللطيف بلطيه سكرتيرا للاتحاد ٥ - منصور عبد المنعم أمينا للصندوق ٦ - سعد أحمد عيد سكرتيرا للاتحادات المحليه ٧ - عوض طه عبد القادر سكرتيرا للعلاقات الخارجية ٨ - إبراهيم عبد اللطيف عضوا ٩ - حسن خليل الفيومي عضوا ١٠ - درويش محمد درويش عضوا ١١ - رفعت أحمد أبو العمايل عضوا ١٢ - عبد الحميد إبراهيم عضوا ١٣ - عبد الحميد محمد الألفي عضوا ١٤ - عبد الرازق الشربيني عضوا ١٥ - على على عثمان عضوا ١٦ - محمد أسعد راجح عضوا ١٧ - محمد الغزالي صالح عضوا ١٨ - محمد عبد السلام عضوا ١٩ - مختار حسن على عضوا ٢٠ - مصطفى إبراهيم مصطفى عضوا ٢١ - مصطفى عبد العظيم رفعت عضوا.

وعقب وفاة المرحوم رئيس الاتحاد أحمد فهيم في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ اختير عبد

اللطيف بلطيه رئيسا .

الحقيقة التى لابد من ذكرها هى أن القيادة الجديدة للاتحاد ابتداء من ١٩٦٤ ، وحتى النكسه وبعدها ، وحتى ١٩٧١ تجاهلت تماما أن التنظيم النقابى بطبيعته تنظيم ديمقراطى عريض ، يقوم على تنظيم جماهير الطبقة العاملة بكل فئاتها ومستوياتها فى النضال من أجل حياة أفضل للعمال وأنه يستمد كيانه ووجوده قوة وضعفا من الإشتراك الواعى الاختيارى للعمال إيمانا منهم بأن نقاباتهم إنما تتحرك دفاعا عن مصالحهم ، واستخلاصا لحقوقهم ، ومقدمة خدمات متنوعة ، وفائدة لهم فى نضالهم العام لبناء المجتمع المتقدم سواء كان هذا النضال نضالا وطنيا ديمقراطيا ضد الاستعمار ورأس المال أو نضالا من أجل بناء مجتمع التحول إلى الاشتراكية . *

لقد تمكنت هذه القيادات التى عرفت الزلفى لسلطان الحكم والمال والتطلع لحياة الرفاهية والدعة والمظهرية أن تسيطر على مقاليد القيادة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧١ فلم تمكن التنظيم النقابى من ممارسته لدوره الطليعى الذى أراده له ميثاق العمل الوطنى . . .

لقد تحولت هذه القيادات فعلا إلى نمط جديد من القيادات البيروقراطية ، التى أنفقت الكثير من أموال النقابات على ديكورات لمكاتبها وعلى مظاهر " الفخفخة " وتقارير التفتيش على النقابات (والتى تقوم بها وزارة العمل) كانت مليئة بالمخالفات الماليه والتى بلغت أرقاما خيالية . . . ولم تطبق وزارة العمل وقتها ، سواء كان الوزير أنور سلامه ، أو عبد اللطيف بلطيه ، أو صلاح غريب " القانون " دفاعا عن هذا المال العام كما لم تسلم ما كان تحت يدها من وقائع تدين هذه القيادات إلى التنظيم النقابى ليحاسبها . . بل وضعت هذه الوقائع فى أيدى عناصر متسلطة فاستخدمتها فى ابتزاز التأييد والمساندة من القيادات الفاسدة ، وفى تكوين الشلل والتكتلات فى الحياة النقابية والسياسية . . .

وقامت هذه القيادات خلال هذه الفترة بكتم أنفاس أى قيادات قديمة لها كفاحها وماضيها العمالى والنقابى وكما حاصرت القيادات الشابة التى تفتحت على إجراءات يوليو ١٩٦١ وعلى الميثاق الوطنى ١٩٦٢ . . لقد حوربت هذه القيادات الشابه من قبل القيادات المتربعة على قمم النقابات العامة والاتحاد العام والمستفيدة من مراكزها . واشتدت الحرب ضد هذه الطاقات الشبابية خاصة بعد بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى رفع شعار « إطلاق الطاقات الخلاقة فى النقابات » وقد تم هذا تحت ستار أن هذه العناصر الشابة وغيرها تشكل خطرا على أمن النضال الوطنى وهكذا أبعدت عن أماكن عملها الأصلى ومنعت من الترقى وحوربت فى رزقها ، وعزلت من أى مراكز قيادية كانت قد وصلت إليها . . . وأصبحت هناك بدعة جديدة فى التنظيم النقابى وهى تشكيل مجالس

---

*عبد المنعم الغزالى - بناء النقابات بالديمقراطية - الطليعة يوليو ١٩٧١ ص ٢٠ .

مؤقتة بالتعيين ، تحل محل مجالس منتخبة حلت أو فقدت وجودها القانوني بسبب الوفاة أو النقل من العمل . وعمل عدد من النقابات العامة بعدد أقل من العدد القانوني ، لأن استكمال العدد القانوني قد يسمح بدخول عناصر جديدة قد لا ترضى عن النشاط السلبي أو ترفض المشاركة فيه . ولقد كانت هذه القيادات تحكم التنظيم ولا تقودة . . وهكذا عملت هذا القيادات بكل الوسائل على تعطيل الانتخابات في نقابات العمال ، وباسم الحفاظ على أمن النضال الوطني والمصلحة العامة . . . عطلت الانتخابات العمالية (لمدة سبع سنوات) في الوقت الذي جرت فيه انتخابات وحدات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة ، والنقابات المهنية . . . وبذلك داست هذه القيادات وقتها على قيم الحرية والتي دعا إليها ميثاق العمل الوطني ، حيث قال :

" إن ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية في يوليو ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطني ، بل إنها صمام الأمان له فإنها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف لسلب الشعب ثمار نضاله . *

لقد كان تنيجة ذلك أن عجزت قيادات هذه الأيام عجزا كليا عن تعبئة جماهير الطبقة العاملة في معركة البناء وفي معركة النضال من أجل مزيد من الحقوق وفي المعركة الكبرى معركة التحرير . . وتحول العمل من أجل هذا كله إلى مجرد شعارات ولافتات ترفع في المناسبات والمواسم ، وإلى مجرد قرارات علوية ، وإعلانات صحفية وجمل ثورية يتشدق بها دون إيمان حقيقي بها أوبالطبقة العاملة نفسها . . . **

لم تتمكن القيادة النقابية من تنظيم غالبية العمال غير المنظمين فمن مجموع العاملين في مصر الذي يصل إلى حوالي سبعة ملايين ونصف - إحصائية ١٩٧٢ - يعملون في الصناعة والتجارة والخدمات والزراعة ، لم يصل عدد العمال المنظمين طيلة هذه الفترة إلا إلى ما يقرب من مليون ونصف المليون . . . ولقد كشف ذلك عن عجز القيادة عن التعبئة لجماهير الطبقة العاملة .

لقد كان التنظيم النقابي في هذه المرحلة مجرد تنظيم ورقي ، لقد كانت نقابات دفترية . . . وهكذا لم تعد التنظيمات النقابية شيئا جوهريا في حياة الطبقة العاملة ، لقد حال انتفاء الحياة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات بينها وبين أن تكون أدوات تثقيف وتربية وتوعية لجماهير العمال بحقوقهم وواجباتهم . ***

ويهمنا أن نقدم مجموعتين من الشهادات الواقعية ، المجموعة الأولى ، عن رؤية

---

* عبد المنعم الغزالي - المرجع السابق ص ٢١ .

** نفس المرجع السابق ص ٢١ .

*** نفس المرجع السابق ص (٢٢)

الطبقة العاملة للموقف الراهن ، الموقف السياسى ، والموقف النقابى بعد عدوان ١٩٦٧ وقد نشرت هذه المجموعة فى العدد الأول من الطليعة فى عام ١٩٦٨ ، وتحتوى هذه المجموعة على ٢٢ شهادة .

أما المجموعة الثانية فهى تتكون من ٢١ شهادة عن رؤية العمال لمشكلات الحركة النقابية نشرت فى عدد نوفمبر ١٩٦٨ وقد علق على هذه الشهادات ، محمود فهمى النقراشى تحت عنوان النقابية الضيقه والنقابة فى مرحلة التحول الاشتراكى وأبو سيف يوسف ، وكان تعليقه عن الاستقلال الذاتى للحركة النقابية وبعض شروط الديمقراطية وعبد المنعم الغزالى وكان تعليقه بعنوان النقابات بين العمل المكتبى والنشاط الجماهيرى.

ثالثا: الحركة النقابية بين بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ وبرنامج العمل الوطنى - يوليو ١٩٧١

بعد الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ ، أخذت كل القوى الثورية فى البلاد تراجع نفسها وتستخلص الدروس وتتبين أسباب الضياع المهين أمام العدوان الصهيونى كان الدرس الرئيسى ، أو كان من الدروس الرئيسية درس غيبة الجماهير الشعبية المنظمة عن الفعل الواعى الحر وسيطرة الطبقة الجديدة بكل تطلعاتها الخاصة والأنانية واللا شعبية واللا ديمقراطية - وهذه الطبقة الجديدة كانت فى نفس الوقت قديمة تريد أن ترجع بكل شىء إلى الوراء ، وأن تعيد الشعب مكبلا ومضطهدا وتمنعه فعلا من أن يستكمل تحرره أو يحقق خلاصه من كل ما هو ظلم وقهر ، ولم يكن يهمها لتستعيد الوضع الطبقى القديم للطبقات المالكة أن تسمح للاستعمار الأجنبى أن يستعيد نفوذه ، حتى ولو كان ذلك بفتح الطريق أمام هيمنة وسيطرة الاستعمار الصهيونى . . .

وبالنسبة للحركة النقابية العمالية بعد النكسة كان أهم درس مستفاد هو أن القيادات النقابية كانت عاجزة تماما عن القيام بمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية . . .

لقد تمكنت هذه القيادات البيروقراطية والمشكلة لقوة مساعدة للطبقة الجديدة أن تخفى بغضها كل ما هو مضىء ومشرق - أو من المحتمل أن يكون مضيئا ومشرقا - فى مجتمع السد العالى ، والحديد والصلب . . . لقد جاء بيان ٣٠ مارس - وهو يطالب " **بإطلاق الطاقات الخلاقة فى الحركة النقابية** " مؤكدا على أن قضية التغيير بالنسبة للحركة النقابية كانت مطروحة بشكل ملح وأساسى .

وكانت أول عناصر العمل من أجل تحقيق التغيير المطلوب ، أن يتحقق لدى القاعده العمالية وضوح فكرى ، وأن يعرف كل عامل موقفه ودوره فى بناء الوطن وحماية الحرية ودوره فى مواجهة كل قوى الاستغلال القديمة المستعدة للانقضاض على كل شىء وإدارة عجلة التاريخ إلى الخلف .

وكانت ثانى عناصر العمل من أجل إطلاق الطاقات الخلاقة فى نقابات العمال ، العمل على خلق جو صحى من الديمقراطية النقابية ، ديمقراطية نقابية تمكن كل عضو من المساهمة فى إدارة شئون تنظيميه وبالتالى يرتبط به ارتباطا وثيقا .

وكانت ثالث عناصر العمل من أجل إطلاق الطاقات الخلاقة فى نقابات العمال ، العمل على تصعيد قيادات نقابية مؤمنة بالفكر النقابى الاشتراكى ، ومن ثم تجعل التنظيم قادرا أن يعيش مع أعضائه مشكلاتهم اليومية ، ومرتبطا بحياتهم العامة والخاصة ... وبذلك يكون قادرا على تعبئة جماهير الطبقة العاملة تعبئة حقيقية وواعية ، ومن ثم تكون المواجهة مع كافة القوى التى تريد أن تنقض على كل ماهو بناء وطنى وثورى ، القوى التى تريد أن تستعيد امتلاك كل أدوات استغلال الوطن والشعب غير مكتفية بما هو فى أيديها أو بماترك لها ...

وجاءت الرياح وقتها بما لا تشتهى سفن الثورة والتغيير ، وتمكنت البيروقراطية والطبقة الجديدة والعناصر القديمة أن تجعل بيان ٣٠ مارس ورقة ثورية معلقة على غصن غير مثمر ... فقد كانت الهزيمة كبيرة إلى الدرجة التى تمكنت بها كل قوى الرجعية القديمة والجديدة وحتى خارج مصر فى البلاد العربية المجاورة أن تغير منها ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية ...

وهكذا أما إن حلت الساعة التى ترك فيها عبد الناصر الحياة ، وهو قدر كل إنسان حتى بدأت تتهاوى وتسقط أعمدة كثيرة ، والتى أطلق عليها القادمون الجدد مراكز القوى ... لينفتح الطريق واسعا أمام قوى جديدة أخذت تزحف ببطء - وحيث نسى الجميع بيان ٣٠ مارس ولم يعد أحد يسأل عن الطاقات الجديدة الخلاقة التى وعدت بها الحركة النقابية العمالية ...

الحركة النقابية بعد برنامج العمل الوطنى

ماذا عن الفقرة التى جاءت فى برنامج العمل الوطنى عن النقابات العمالية والتى تقول : " إن النقابات العمالية وقد أعيد تشكيلها بالإرادة الحرة للعمال بعد أن تحجرت أوضاعها واحتكر مراكزها القيادية لعدة سنوات عناصر أقل ما توصف به أنها كانت تخشى الجماهير خشية الخفافيش من النور ، وأصبحت اليوم فى وضع يمكنها من قيادة سليمة من أجل حشد طاقاتها لتحقيق أهداف خطة التنمية "

ثم يقول أيضا برنامج العمل الوطنى عن القضية الرئيسية للنشاط النقابى :

" لم تعد القضية الرئيسية للنشاط النقابى هى الموقف إزاء أصحاب رءوس الأموال إنما أصبحت المحافظة على حقوق العمال وتعبئتهم ضد أى عدوان على مجتمعهم الذى يبنونه لأنفسهم ولأولادهم ، وتنمية قدراتهم والارتفاع بمستوى أدائهم وصولا إلى زيادة الإنتاج وبالتالى إلى زيادة الدخل والأجور ، متعاونين فى ذلك تعاونا كاملامع لجان الاتحاد

الاشتراكى".

وقول برنامج العمل الوطنى فى هذه الفقرة إراد أن يلغى ماقاله ميثاق العمل الوطنى عن المنظمات العمالية وإنها قاعدة طليعية فى عملية التطوير الاجتماعى وهو قول استهدف أن تكون نقابات العمل قوة طليعية مشاركة فى عملية التغيير الجذرى للمجتمع، بإنهاء العلاقات الاجتماعية الرأسمالية . . . وهكذا جاء القول بأن القضية الرئيسية للنشاط النقابى لم تعد "الموقف إزاء أصحاب رءوس الأموال . . ." لم تراع الموقع الاجتماعى المصرى - حيث توجد ثلاث قطاعات اقتصادية، العام، التعاونى والخاص ومن هنا فالقضية الرئيسية لخطة صدور برنامج العمل الوطنى هى: (١) الحفاظ على القطاع العام وحمايته من عدوان البيروقراطية والطبقة الجديدة والفساد . . . (٢) صراع ضد كل تطلعات القطاع الخاص للتحول إلى رأسمالية كبيرة تعاود سيطرتها على مقدرات التطور كله. (٣) على الحركة النقابية العمالية أن تدافع عن حقوق العاملين وتحسين شروط عملهم فى القطاع الخاص، فمثلا: إن عمال التراحيل مازالوا يعانون من وطأة أشكال الاستغلال العديدة التى كانوا يعانون منها فى المطاحن . . ومازال عمال القطاع الخاص فى الورش والمصانع والمتاجر يعانون الكثير وأعداد كبيرة منهم لا تحصل على الحد الأدنى للأجر، وهم غير منظمين فى نقابات تقود نضالهم اليومى ضد كل ماهو ظلم وقهر . .

ثم إذا انتقلنا إلى قول برنامج العمل الوطنى بأن النقابات العمالية تنظيمات مساعدة للاتحاد الاشتراكى فإن هذا القول - أو التعريف - كان يعنى اعتبارها تابعة وملحقة بالاتحاد الاشتراكى وغير مستقلة - ولا ندرى إذا كان الذين كتبوا برنامج العمل الوطنى وقتها يعرفون أنهم كتبوا ما يتعارض تعارضا كليا مع مفهوم الاستقلاليه والاستقلال الذاتى للحركة النقابية العمالية - وهو المفهوم الذى يمكن تركيزه فى النقاط التالية:

١ - النقابات العمالية بطبيعتها تنظيمات طبقية تدافع عن مصالح الطبقة العاملة، وهى تنظيمات جماهيرية ديمقراطية عريضة تضم لعضويتها كل العمل على اختلاف أديانهم وعقائدهم السياسية والاجتماعية.

٢ - وإنطلاقا من هذا المفهوم فالنقابات العمالية ليست تنظيمات حزبية ولا يمكن أن تخضع لوصاية أى حزب أوتنظيم، لأن مثل هذه الوصاية تعتبر قيدا على الإرادة الديمقراطية للجماهير العريضة التى أقامت تنظيمها الديمقراطى . . . وهى كذلك بحكم طبيعتها الديمقراطية والجماهيرية ليست تنظيمات حكومية أو شبه حكومية . . .

٣ - وكذلك فإن النقابات العمالية بحكم كونها التنظيمات الديمقراطية للطبقة العاملة ليست محايدة فى أى صراع دائر فى المجتمع سواء الصراع مع الطبقات الرأسمالية

أو الصراع الداير من أجل الانتقال من مجتمع الرأسمالية إلى مجتمع اشتراكى أو على عتبات ماهوإشتراكى ، إنها منحازة بحكم تمثيلها لأكثر الطبقات مصلحة فى الاشتراكيه إلى الاشتراكيه . . . إنها منحازة لبناء وطن متحرر تماما من كل سيطرة استعمارية ومن كل وجود أجنبى ومن أجل بناء مجتمع لا يستغل فيه الإنسان الإنسان ولا يظلم فيه الإنسان الإنسان ولا يقتل فيه الإنسان الإنسان لصالح رفاهية القلة وسعادتها وهيمنتها وسطوتها . . . ومن ثم فهى منحازة على النطاق الدولى إلى قوى النضال ضد الرأسمالية العالمية . . . ضد احتكاراتها . . . ضد شركاتها متعددة الجنسية . . . ضد التنظيمات الدولية الصفراء التى هى فى خدمة رأس المال تحت لافتات " العمل النقابى الدولى " . *

عندما صدر برنامج العمل الوطنى - لم يعرف أحد من كتبه من المستشارين والخبراء حتى أغفل هذه النقاط الرئيسية وأراد أن يستخدم أسلوباً يضلل به باسم البكاء على الديمقراطية الضائعة ، أو باسم الابتعاد عن الجماهير ، أو التحجر عند أفكار معينة . .

وهكذا فإن برنامج العمل الوطنى لم يكن أحسن حظا مما سبقه ، ميثاق العمل الوطنى ، بيان ٣٠ مارس . . . وحيث كان التطبيق دائما كاشفا عن حقيقة محتوى التطور . . لقد جاء برنامج العمل الوطنى والنظام الجديد بعد عبد الناصر - وإن لم يعلن أنه جديد - كان قد بدأ يهز عمد عهد عبدالناصر قضية مراكز القوى ، والتنظيم الطليعى . . . وكان لابد من مواجهة لمراكز القوى فى أهم المؤسسات الجماهيرية بالنسبه للثورة ، وأشدها خطرا إن ترك لها الحبل على الغارب - من وجهة نظر السلطة - فى ممارسة الديمقراطية التى وعد بها الجميع ، ألا وهى الاتحاد العام لنقابات العمال . . .

فلتسقط كل الرموز القديمة فى الاتحاد ، حتى ولو كانت رفعت راية بتأييد ضرب مراكز القوى . . . ولقد كان شيئا داعيا للغرابة والاستعجاب أن تشكلت جبهة بسرعة لإعادة بناء التنظيم النقابى ، وجاءت هذه الجبهة مكونة أساسا من فريقين فريق يمثل مراكز القوى الجديدة فى النظام الجديد برئاسة صلاح غريب ، وفريق يمثل اليسار القديم والجديد برئاسة أحمد رفاعى (المحامى) ممثلا لعمال الزراعة !! وتم الاعتراض على عناصر كثيره من القيادات النقابية القديمة والسابقة ، وكان أغرب اعتراض اعتراض محمد أحمد العقيلى (الشهير بكامل) من عمال النقل ليصعد فى الانتخابات إلى النقابة العامة . . . ونسى اليسار وهو يدخل الجبهة مع صلاح غريب أنه يدخل الجبهة مع الصديق القديم لزهران رشدى وممدوح سالم من رجال الأمن قبل وبعد الثورة . . . وكان شكل الجبهة غريبا عندما جئ بمحام ابن عمدة ليحل محل ابن عمدة فى رئاسة نقابة العمال الزراعيين ، والفرق الوحيد هو أن المحامى كان من قادة اليسار البارزين - ولم تكن نقابة عمال الزراعيين فى

---

* عبد المنعم الغزالى - الحركة النقابية المصرية وقضايا الوقت الطليعة - أكتوبر ١٩٧١ ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

اذلك الوقت لها أى علاقة من قريب أو بعيد بعمال الزراعة فى الريف ، العمال الموسميين وعمال التراحيل ، إنما كانت نقابة تنظم موظفى وعمال وزارة الزراعة وشركاتها . . . !!

وكان واضحاً أن هذه الجبهة ، هى قائمة لأداء مهمة محددة - تنتهى بإنجاز المهمة- وإن هذه المهمة كانت هى إبعاد كل من كان له صلة بمراكز القوى من الحركة النقابية . . .

وإنتهت الجمعية العمومية للإتحادالعام للعمال والمشكلة من مندوبين أرسلتهم النقابات العامة بعد تشكيلها لمجالسها - بانتخاب المجلس الجديد ، وذلك بعد توقف انعقاد جمعيات عمومية باسم الأمن منذ دورة ١٩٦٤ .

وكان تشكيل الدورة الرابعة - لعام ١٩٧١ على النحو التالى :

١ - صلاح الدين محمد محمود غريب . . . رئيسا

٢ - أحمد الرفاعى السيد	نائبا للرئيس
٣ - عوض طه عبد القادر	نائبا للرئيس
٤ - عبد العزيز مصطفى محمود	أمينا للصندوق
٥ - إبراهيم حسن خليفه	سكرتيراً للعلاقات الخارجية
٦ - محمد عبده جمعه	سكرتير العضويه والاتحادات المحلية
٧ - عبد العظيم إسماعيل المغربى	سكرتيرا للمجلس

أعضاء :

٨ - أحمد دسوقى محمد خليل

٩ - أحمد فوزى كراويه

١٠ - إسماعيل أحمد عوف

١١ - إسماعيل عبد الرحمن الدملاوى

١٢ - ثابت محمد السفرى

١٣ - السيدة / ثريا عبد الحميد لبنه

١٤ - حسن عبد اللطيف سعد

١٥ - حسنين محمد حسنين

١٦ - رأفت فهيم عبد النبى

١٧ - عبد الحميد إبراهيم

١٨ - عبد الرحمن محمد عبد الرحمن البتانونى

١٩ - عبد الفتاح محمد بخيت

٢٠ - عبد الغنى طنطاوى زغلول

٢١ - محمد خيرى هاشم

ولم يطل اللقاء بين طرفى الجبهة صلاح غريب وأحمد رفاعى فقد أدت الجبهة واجبها

- وكما جاء هؤلاء من خلف مكاتبهم ليتولوا مناصب قياديه فى الحركة النقابية ، بل فى أعلى قمم التنظيم النقابى فجأة ودون سابق إنذار ، وقبل أن تتعرف عليهم قواعدهم - فقط تتعرف عليهم - . وهكذا ففى ٢٦ مارس ١٩٧٣ وقبل الدورة الانتخابية الجديدة بشهور تم تعديل هيئة المكتب على النحو التالى :

١ - صلاح الدين محمود غريب	رئيسا
٢ - ثابت محمد السطرى	نائبا للرئيس
٣ - عوض طه عبد القادر	نائبا للرئيس
٤ - محمد عبده جمعه	أمينا للصندوق
٥ - عبد العزيز مصطفى محمود	سكرتيرا للمجلس
٦ - إسماعيل أحمد عوف	سكرتيرا للعلاقات الخارجية

وكان المستبعدون من هئية المكتب :

١ - أحمد الرفاعى السيد	المحامى
٢ - إبراهيم حسن خليفة	المحامى
٣ - عبد العظيم إسماعيل المغربى	المحامى

وبطبيعة الحال فإن العام لم ينته إلا وكانوا قد تركوا الحركة النقابية.

الأمر الذى لاشك فيه هو أن أحمد الرفاعى وعبد العظيم المغربى وإبراهيم خليفه قد إصطدموا بالواقع المر ، وقد بدأت المواجهة بينهم وبين قيادات ظنوا بها الخير فإذا بها فى واقع الأمر منبتة الصلة بالقواعد الجماهيرية العريضة . . . ولانهم دخلوا الحركة النقابية من قمة الهرم مباشرة فقد شاهدوا بأنفسهم الذين تاجروا باسم الثورة والحركة العمالية وتعلموا درسا نرجو مخلصين أن يكونوا قد تعلموه وهو أن هؤلاء الذين يأتون من القمه سيعرقلون ويعطلون أية حركة ديمقراطية حقيقية لجماهير الطبقة العاملة - لأن نمو مثل هذه الحركة وازدهارها وإنعاشها لحياة الجماهير سيعنى نهاية وسقوط من مراكز القيادة كل من ركبوا الحركة العمالية وتاجروا بها وبمصالح أصحاب الحق فى وجودها من الجماهير الكادحين . . .

إن هذه القوى التى أزاحت الثلاثى الأساتذة / أحمد الرفاعى وعبد العظيم المغربى وإبراهيم خليفه هى القوى التى تكره الديمقراطية الحقة وترفض القيادة الجماعية وكل ممارسة للنقد والاعتراف بالخطأ وأن تشارك الجماهير بحرية فى اختيار قادتها . وتاريخ الحركة فى سنوات مابعد ثورة ٢٣ يوليو ، ومابعد إجراءات يوليو يؤكد على أنه - ماطار طير وارتفع فى الحركة النقابيه عن طريق سلم " السلطة " و " الانتهازية " و " الأمن " إلا كما طار وقع . - إن الذين يرتفعون من القاع إلى القمة درجة بعد درجة ومستوى بعد مستوى هم الذين يعرفون كيف تبقى رءوسهم فى القمة ثابتة مرفوعة تتحدى وتواجه ولا

تخشى فى الحق لومة لائم ، هى رءوس تعرف أن القاع الذى جاءوا منه هو القادر أن يعيدهم إن لعب الهوى برأس هذا الحاكم أو ذاك وأجبرهم على النزول . . . القاعدة تعرف ناسها الذين خرجوا منها . . . وتعرف من لم يخرجوا منها ولو كانوا ركبوا أعلى القمم !!!.

رابعا: ١٩٧٣ الدورة النقابية الخامسة للإتحاد العام لنقابات العمال، والعمال وحرب أكتوبر

قبل أن تبدأ الدورة النقابيه الخامسة أصدر وزير العمل قرارا جديداً بالتصنيف النقابى حيث أختصر عدد النقابات إلى ست عشرة نقابة عامة ، وواضح أن القيادات النقابية لم تكن مستعدة لمواجهة مع القواعد العمالية وخاصة بعد تحركات عمال حلوان فى ١٩٧٢ والتى تلتها تحركات أخرى ، فصوت الجماهير العمالية بدأ يعلو قائلا لهذه القيادات " لا " وبعد هذا كان المخطط هو الا تكون هناك إنتخابات وإن اعلن عنها ، وأن يختار أعضاء المجلس الجديد - أو ليس هناك شىء اسمه الفوز بالتزكية ودون انتخابات ، وليس على كل نقابة عامة إلا أن ترشح ممثلا لها ليكون فى الاتحاد . . . وكان يوم انعقاد الجمعية يوما حزينا وصفه أحد العمال بأنه سرادق للعزاء ، ولم يكن مطلوبا من الجميع إلا أن يقبلوا بهدوء التشكيل الجديد للمجلس ، ودون أية مناقشات حول الدورة الماضية وما كان فيها .

وهكذا جاء تشكيل الدورة الخامسة للمجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال - ١٩٧٣ - على النحو التالى :

١ - صلاح غريب رئيسا ٢ - ثابت محمد السفرى نائب رئيس ٣ - سعد محمد أحمد نائب رئيس ٤ - سعيد جمعه على سكرتيرا للمجلس ٥ - عبد الرحمن محمد البتانونى سكرتيرا للشئون المالية ٦ - حسن محمد عيد سكرتيرا للعلاقات الخارجية ٧ - عبد الفتاح محمد بخيت سكرتيرا للاتحادات المحلية ٨ - عبد الرحمن عبد الهادى خضر سكرتيرا للإتصال السياسى ٩ - أحمد الدسوقى خليل سكرتيرا للعضوية والتنظيم ١٠ - السيد مصطفى عبد اللطيف الزغتاوى سكرتيراً للتنفيذ والتدريب ١١ - محمد عطيتو أحمد سكرتيرا للتخطيط والمتابعة ١٢ - محمد محمد أحمد العقيلى سكرتيرا للخدمات ١٣ - عبد الفتاح محمد السيد بدر سكرتيرا لعلاقات العمل والأجور ١٤ - أحمد إبراهيم أحمد حرك سكرتيرا للإعلام ١٥ - محمد عبد الوهاب أحمد العشماوى سكرتيراً للتامينات الاجتماعية ١٦ - مختار عبد الحميد محمد عبد الرحمن سكرتيرا لمحو الأمية وتنظيم الأسرة وشئون المرأة العاملة .

[فى أكتوبر ١٩٧٥ تم اختيار مصطفى الزفتاوى سكرتير المجلس التنفيذى للاتحاد العام .]

خامسا: العمال وحرب أكتوبر ١٩٧٣

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تنكسر إرادة الشعب المصرى، ولم تتزعزع عقيدة الأمة .. ورغم أنه قد أعلن رسميا أن مصر خسرت ٨٠٪ من المعدات العسكرية - فقد كان إعلان جمال عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧ أننا لن نستسلم مهما - وكان العمل لإعادة بناء القوات المسلحة ولاسترداد ماأخذ بالقوة - بالقوة - . . . وكان العمال هم جيش إعادة البناء . . . هو الجيش الذى وجدناه يبنى فى القنال - فى السويس فى الإسماعيلية فى بورسعيد وفى الإسكندرية وفى القاهرة وفى شمال الدلتا وفى أسوان فى الجنوب . . .

من يوليو ١٩٦٧ وحتى السابع من أكتوبر ١٩٧٣ كانت أكبر عمليات إنشاء وبناء . . . كان العمل من كل طائفة، يشيدون ويبنون عمال التراحيل . . . عمال النقل . . . عمال البناء . . . والصناعات الكيماوية والنجارين وعمال الحديد المسلح والأسمنت . . . كانت تصل ساعات العمل يوميا إلى ١٦ ساعة . . . وخلال حرب الاستنزاف كان يسقط منهم الشهداء، وكان العدو ينسف مابنوه فيعودون لبنائه أكثر من مرة . . .

كان هناك نقص فى كل شئ . . . ولكنهم عمال مصر . . . لم يتمارضوا . . لم يتهرب منهم أحد . . . كانوا يبنون لمصر الدرع . . . كانوا يعدون مصر للمعركة القادمة . . تحمل العمال فى الصحراء قنابل النابالم والقذائف الثقيلة (ألف رطل) ورشاشات الطائرات - وإذا سقط شهيد قام شهيد آخر يتحدى طائرات العدو الصهيونى . . .

لن تنسى مصر دماء عمال الشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبى زعبل - وكان يوم ١٢ فبراير ١٩٧٠ عدوانا على العمال من العدو عليهم فلم يتراجعوا عن تقديم كل شئ للمعركة . . . فكان ردهم لن يتوقف البناء للمعركة وخاب مخطط الاستعماريين الصهاينة .

لم يكتب حتى اليوم كتابنا وأدباؤنا وشعراؤنا البطولات . . . " البراد " الذى صرف السلفة ليزف إلى عروسه فى عطلة عيد الأضحى . . . فزف شهيدا إلى القبر . . . وبطولة متعهد النقل الذى استشهد ومعه جواد عربته . . . عامل وشقيقه كانا تحت الأنقاض وكان كل منهما يحضن الآخر بحب . . .

وكان منهم هؤلاء الذين كانوا شهداء حرب الاستنزاف . . .

عبد العزيز الركاوى، عبد المنعم عبد الحميد، صدقى إبراهيم إسماعيل، محمد يوسف الجندى، سيد هاشم أحمد، حافظ محمد متولى، محمد السعيد الليثى، سعيد إبراهيم يوسف، درويش محمد مصطفى، أحمد حسن رسلان، محمد مصطفى بطينة، عبد السلام أحمد الجندى، عبد الحميد محمد السيد، عبد العزيز شعبان موافى، عبد الرازق عبد اللطيف، عبد الرحيم محمد عيد، أحمد إمام عظمة، كامهنمى حشيش، محمد إبراهيم عبد الرازق، رمضان محمد خليل، شوقى أحمد محمد، سعيد سليمان عظمة، عبد الرحمن محمد، لبيب سعيد بشاى، عبد العزيز محمد محمد الشرقاوى، حسن أحمد

قاسم ، محمد سمير محمد ، فتحي محمد الشحري ، جلال أحمد مراد ، أنور هاشم أحمد ، عفيفي محمد أبو جاد ، محمد سليمان ربيع ، قطب عنبر منير سليمان ، محمد إبراهيم عزب ، محمد إبراهيم ، حسن محمد حجر ، فؤاد فهيم الحاوي ، عيد ميلاد ، رشاد حسن على نبيل عبد الرحيم ، محمد عبد الغني ، على شوكت العليلي ، محمد بدوي ، أحمد على الحداد ، إبراهيم السيد حسن ، عبده إبراهيم ، محمود مصلحي ، أحمد عواد عثمان ، حليم كامل عوض الله نسيم ، سعيد مرسي منصور ، عبد الله يوسف ، فؤاد يوسف سيد ، عبد الحميد محمد على ، أحمد محمود مسعود ، سليمان محمد سليمان ،محمود عبد الله الوكيل ، أحمد الشربيني داود ، أبو العطا عبد العال محمد ، حلمي المغاوري ، محمود محمد مسعود ، أحمد حسن العلفاوي ، مسعد عباس القاضي ، على السيد مبروك ، السيد محمد ضيا ، بهيج مصطفى حسن ، أحمد محمد عيد ، على على عيبان ، محمود عبد الرحمن محمد ، حسن حسين البدرشيني ، أحمد عبد السلام ، رضا جاب الله عثمان ، صالح سيد محمد ، مصطفى السيد عمر ، أحمد سليمان ورده ، محمد عبد الرحمن ، بشير عبدون على إبراهيم سيد حموده ، السيد إبراهيم سليمان ، حسن عيد . *

كانت هذه هي صورة العمال حتى السادس من أكتوبر . .

وبعد أن بدأت المعركة التي شاركوا فيها منذ الأيام الأولى التي تلت الهزيمة ، قرر العمال زيادة الإنتاج وفعلا حققوا زيادة تقدر بـ ٥ ٪ في الإنتاج أيام المعركة . . . بدءوا في تقديم التبرعات للمعركة من أجورهم القليلة والتبرعات خلال شهر أكتوبر مبينة بالجدول التالي :

تبراعات بالمال	ساعات عمل تطوعي	هدايا عينيه للجرحى	زجاجات دم
١,١٦٠,١٠٥ جنيه خلال المعركة	قيمتها بالجنيه ٧٥٩٠٠٠ جنيه	٦٢٨٤٠٢ جنيه من التنظيم النقابي وحده خلاف تبرع الأفراد	٥٤٧٤ زجاجة دم في الأيام الأولى للقتال

ثم قامت كل نقابه على حده بتقديم تبرعاتها ، فقدموا التبرعات المالية، وتبرعوا بزجاجات الدم . . كانت حياتهم كلها للمعركة . . .

لقد اشترك عمال مصر في نصر أكتوبر وكان اشتراكهم مميزا وعظيما . وأعطوا

* هؤلاء العمال الذين استشهدوا وهم يعملون من أجل المعركة . . . إن الاتحاد العام لعمال مصر يجب أن تخلد ذكراهم ليظلوا نموذجاً يحتذى ونبراسا يهتدى به كل أبناء الأجيال العمالية . . .

النموذج الفذ فى مواجهة نماذج من الطبقة الجديدة التى أرادت أن تجنى ثمار نصر أكتوبر أرباحا وانفتاحا رأسماليا وعلاقات مع الرسمالية الدولية ...

ماذا بعد
خمسة عشر عاما
من قيام الإتحاد العام لنقابات العمال

ونحن نتوقف عند عام ١٩٧٣ فإنا نجد السنوات التى مرت على الحركة النقابية منذ قيام الاتحاد العام هى سنوات تطلبت المزيد من الإسهام الجدى فى مجال الخدمات للعمال وفى مجال ممارسة المسئولية لصيانة حقوق العمال ورفع مستواهم ... وفى مجال المواجهة مع رأس المال فى القطاع الخاص والذى مازال يعمل فيه أعداد كبيرة من العمال فى ظروف سيئة ...

إن القيادات البورجوازية الصغيرة طيلة هذه السنوات أراحت نفسها بترديدها لمقولة تقول إن كل شئ قد تحقق للعمال فى يوليو ١٩٦١ ، وأنه قد تم الوصول إلى الهدف .. . وبذلك فإن هذه القيادات فعلا منعت التنظيم النقابى أن يكون قوة دفع لكل نضال عمالى تقدمى لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية على طريق التحول نحو الاشتراكية .

إن القيادات العليا فى هذه المرحلة كانت ترفض العمل مع القوى المتقدمة المستنيرة لإقناع الجماهير الواسعة من الانتظام فى صفوف التنظيم النقابى ليتحول إلى قدرة جماهيرية منظمة فى البلاد ، يخشاها كل أعداء التقدم والحرية إن هى نظمت فعلا وتوحدت إرادتها ووعت ذاتها وعرفت أنها لنفسها ولغيرها .. لذا فإن الحديث عن دور طليعى للطبقة العاملة - كما كان فى الميثاق - هو حديث يرفض الحديث الذى قدم به عصر الانفتاح نفسه عن دولة خالية من التمايز الطبقى وعن الديمقراطية المحايدة طبقيا .. وعن " الحرية " التى تقيد الطبقة العاملة فى نضالها ضد رأس المال الأجنبى والمتحالف مع رأس المال المحلى باسم حرية المجتمع فى أن يمارسوا نشاطهم كما يشاءون وكما يريــــدون و " الحرية " للجميع ، ولكنها فى النهاية عندهم لرأس المال وحده ...

وفى ١٩٧٣ كان جميع المخلصين داخل الحركة العمالية ، يريدون تنظيما نقابيا طبقيا حقيقيا للطبقة العاملة ، فى الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات - وأن يكون له برنامج وأهداف من أجل دعم التطور غير الرأسمالى ولبناء دولة وطنية ديمقراطية .. وإن يكون مركزا للدفاع عن الحقوق - حقوق العاملين ، وعاملا لرفع مستوى معيشتهم ومناضلا ضد كل تشويهات بيروقراطية للديمقراطية وضد الأخطاء والسلبيات والمطامع الطبقية للرأسماليين ، وأن يكون عاملا لإحداث تطور سياسى حقيقى للجماهير الكادحة والقضاء على تأخرها الثقافى ، وأن يكون مركزا لنشر الفكر الإنسانى ، ولبناء مصر

الوطنية الديمقراطية - وغير الرأسمالية.

لقد كان عام ١٩٧٣ ، وبعد نصر أكتوبر على المستعمرين الصهاينة ، ودحرهم بعيدا من سيناء . . . هو عام تبلور قوة أخذت على عاتقها أن تعمل من أجل تطبيق سليم للديمقراطية فى مجال العمل النقابى . . . وبعد طول معاناة كانت الأجيال الصاعدة ترى من واقع خبرتها :

أولا : أن يكون تشكيل التنظيمات النقابية بالانتخاب من القاعدة إلى القمة فالأسلوب الإنتخابى هو الذى يمنح أعضاء هذه المنظمات الحق فى قبول أو رفض أى ترشيح مهما كانت السلطة التى تقدمه للناخبين من العمال ، ويجب النظر إلى الانتخاب بأنه ليس مجرد ضرورة شكلية ، إنما هو الوسيلة التى تعبر بها الجماهير عن إرادتها وباعتباره عملية ضرورية لتربية الجماهير على الممارسة الديمقراطية . وأصبحت أعداد كبيرة تتفق مع الرأى الداعى إلى تخليص العملية الإنتخابية من كافة العيوب الموروثه من الماضى التى طالما سادت العملية الإنتخابية . . . تقاليد اختيار البلديات والعصبيات والاقليمية والشللية واستغلال النفوذ والتداخل الإدارى - واحترام كل ما هو ميرى . .

ثانيا : لقد أصبحت الرؤية واضحة بعد تجربة طويلة ومريره منذ تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال فى ١٩٥٧ ، إن العملية الانتخابية بمفهوم الحريات البورجوازى تتوقف بعد تمامها ، وتنتهى عند انتخاب المسئولين وتظل إرادة الجماهير فى التغيير معلقة حتى تنقضى الفترة الزمنية التى انتخب القادة فيها ليمارسوا قيادتهم خلالها وبذلك يصبح حق الجماهير فى الرقابة على هؤلاء المسئولين حقا موسميا ، يمارس كل بعض سنوات ، وحيث تصبح هذه الممارسة ذاتها مجرد ممارسة نظرية أو استشارية الأمر الذى يساعد لاعلى تكوين قيادات بيروقراطية فقط أو قيادات مكتبية متسلطة بل الذى يساعد كذلك العناصر القابلة للانحراف والفساد أن تواصل انحرافها وفسادها . . .

لذلك كان يجب أن يستكمل النظام الانتخابى لنقابات العمال كيانه الديمقراطى بمنح أعضاء التنظيم النقابى حق سحب الثقة ممن انتخبوا جماهيريا ، إذا ماثبت أن هؤلاء قد استغلوا مواقعهم لمصلحتهم الذاتية . . .

وإعطاء هذا الحق لأعضاء التنظيمات النقابية هو توسيع لحركتها الديمقراطية ولحقها فى الرقابة ، وهو سيؤدى إلى اشتراك الجماهير اشتراكا حقيقيا فى نشاط تنظيماتها وسيحول دون استمرار القيادات التى جاءت بالانتخاب إذا انحرفت أو تخاذلت عن العمل من أجل تطبيق البرامج التى انتخبت بمقتضاها ، أو عند ارتكابها أخطاء جسيمة دون انتظار لانقضاء الفترة التى انتخبت لها .

كما أنه سيسمح بمتابعة عملية تطهير هذه التنظيمات - دون توقف - من العناصر الرجعية والانتهازية التى تتمكن بأساليب محترفى الانتخابات - والتى أتقنتها لسنين

طويلة - من التسلق إلى المراكز القيادية والاستمرار فيها دون رقابة فعالة من جانب المنتخبين طوال الفترة مابين الانتخابات .

وسيظل استكمال كتابة تاريخ النقابات العمالية فى مصر مهتما على نحو أساسى بالكتابة عن ديمقراطية هذه النقابات أو عدم ديمقراطيتها ذلك أن تاريخها هو تاريخ ممارسة الجماهير العمالية لحقوقها ولحريتها . . .

ولانه كلما كانت هناك حرية نقابية حقيقية وديمقراطية نقابية حقيقية كلما أمكن استكمال عملية تنظيم الجماهير غير المنظمة وهى عملية شاقة تأكد للقيادات المكتبية أنها لا تتحقق من خلف المكاتب ولا بتسجيل الأرقام فى دفاتر العضويه ولكنها تتحقق بالحياة مع الجماهير ومعايشتها وقيادتها فى مواجهة كل قوى تريد أن تعطل أو تمنع تطور الجماهير العاملة وحصولها على حقوقها . . أنه كلما اتسعت قاعدة العضوية الديمقراطية للتنظيمات النقابية كلما ازدادت إمكانيات العمل لاختيار قيادات سليمة تحترم الجماهير وتلتزم بالعمل الثورى . . . وتكون قادرة ومقتدرة على مواجهة مصائب الانفتاح الرأسمالى التى زحفت على بلادنا منذ السبعينيات وحيث تكون كتابه الفصل القادم من التاريخ بعد ١٩٧٣ - هى الكتابه من أجل أن يكون للنقابات موقفها النضالى فى مواجهة رأس المال الرجعى المحلى والأجنبى .

- القاهرة يوليو ١٩٩١ .

خاتمة

هذه الصفحات التى سجلنا فيها تاريخا طويلا للحركة النقابية العمالية المصريه هى جهد كنا نود له أن يكون أكثر كمالاً وأوفى بيانا ، وموثقا على نحو أفضل ، ولكنه جهد نرجو للذين يتفرغون لكتابة هذا التاريخ أن يضيفوا إليه الكثير من الوقائع والوثائق والتحليل . . . ولكنا وقد فرغنا من عرضنا للمسيرة الطويلة التى لم تتوقف لحظة - منذ بداياتها وإن تعثرت أحيانا ، فإنا نختتم عرضنا هذا بتسجيل وجهة نظر نرى أنها تهمنا ونحن ندرس هذا التاريخ المهم للحركة النقابية العمالية المصريه ، وتهمنا ونحن ننظر إلى استمرارية هذا التاريخ وإلى آفاق مستقبله ودور الحركة النقابية المصرية فى مواصلة بناء مصر المتحررة من كل قوى استعمارية جديدة أو رأسمالية مرتبطة بالأجنبى ومن كل ألوان التخلف والحياة اللاإنسانية ومن كل إستغلال للإنسان من أخيه الإنسان .

عندما بدأت الحركة النقابية المصرية مسيرتها فى مطلع هذا القرن لم تكن حركتها محددة فى مهمة النقابات الأولى التى وجدت مع مطلع الرأسمالية ، أى مهمتها فى سبيل المطالب الصغيرة ، مجرد المطالبة بتحسين الحالة الاقتصادية للعمال فى إطار النظام القائم ، المطالبة بزيادة قرش أو قروش وأن ذلك عندها أعز من كل حرية للوطن ، ومن كل تطلع نحو نظام للعدالة الاجتماعية . . . أو للاشتراكية . . وإن العمال ناضلوا فقط فى هذه اللحظة أو تلك من أجل أنفسهم وليس من أجل أجيال قادمة من أبنائهم أو من أجل مستقبل متحرر من الاستغلال الاستعمارى . . . نقول ذلك لأن نضال العمل فى مصر - وهو مادعته الحركة النقابية المصرية طيلة تاريخها - كان منذ البداية نضالا مع كل النظام السياسى والاجتماعى القائم - أنه النضال الذي من خلاله - وعلى غير ماحدث فى الغرب - وعت به الطبقة المصرية ذاتها ، أو اقتربت اقترابا شديدا من وعيها لذاتها . . . وهى وعلى غير ماحدث فى الغرب الرأسمالى كذلك، وعت ذاتها الوطنية من خلال علاقاتها مع مجموعة من الأحزاب والقوى الوطنية ، ثم بإيمانها أكثر بأن يكون لها حزبها بعد أن تهادنت هذه الأحزاب والقوى مع الإستعمار الأجنبى أو مع كبار الملاك المرتبطين به - وبدرجات متفاوته . . .

لقد كان تحول النضالات الاقتصادية المبكرة للعمال المصريين إلى نضالات سياسية أكثر سرعة . . . وذلك بسبب دورهم فى فترة النضال الوطنى المبكر ، بعد ضرب الاستعماريين البريطانيين بعون من السراى الخديوية للثورة العرابيه . . . فكانت العلاقات مع الحزب الوطنى بقيادة الزعيم الديمقراطى الثورى محمد فريد . . ثم بنضالهم ضد " السلطه " الاستعماريه خلال تسخير بريطانيا لهم فى خدمة جيوش الاستعمار فى الحرب العالمية الأولى . . . ثم دورهم الطليعى فى ثورة ١٩١٩ ، وربطهم الموضوعى لحركاتهم الاقتصادية خلال أحداث تلك الثورة بالحركة الوطنيه

والذى إنتهى إلى تكوين أول حزب إشتراكى فى مصر . . .

نقول - وعت الحركة النقابية المصرية منذ مطلع القرن ارتقاء نضال عمال مصر من مجرد نضال فى سبيل ظروف أفضل لبيع قوة العمل فقط إلى نضال من أجل الخلاص من الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى . . . ولقد تحقق هذا الارتقاء فى اللحظة نفسها التى بدأ فيها كل نضال اقتصادى لأنه كان نضالا موجها لشركات الاستعمار . . . شئ مهم تعلمه العمال المصريون منذ النضال المبكر هو ألا يقتصروا نضالهم على مجرد النضال الاقتصادى الضيق المحدود والذى لاتتعدى حدوده الزيادة بالقروش ، كما أشرنا ، فقد كان هناك صراع دائم داخل الحركة النقابية المصرية بين أصحاب المفهوم الاقتصادى والسندكالى وبين الذين يريدون بناء قويا مدعما للحركة النقابية ، وأن يكون لها قيادة مركزية موحدة ونظرية واعية وديمقراطية هادفة . . . وكان يعنى ذلك دائما بالنسبة للطبقة العاملة الارتباط بحركة المثقفين التقدميين المصريين ، حيث لا يمكن فى ظل سيادة الأميه والجهل أن يصل الوعى إلى جماهير العمال إلا عبر التحام موضوعى مع المثقفين التقدميين وبعيدا عن تأثير المثقفين من الرجعيين والدعاة للنظام الرأسمالى وللفكر الغربى الاستعمارى . . . إن الحركة النقابية المصرية وبفضل الارتباط مع المثقفين التقدميين يمكنها أن تستوعب وبطريقة موضوعية - وغير غوغائية - معارف العصر وأن تتابع تطور هذه المعارف ومايلحقها من متغيرات . . . فالعمال صناع الحياة يجب ألا تضيق معرفتهم أو ينحصر إعلامهم وثقافتهم فى أطر عمالية ضيقة بحته إنما يجب وأن تتسع معرفتهم ويتعلموا ويوسعوا من مداركهم . . .

والطبقة العامله فى بلد مثل مصر ، بلد يكافح ضد الاستعمار وضد حلفائه من كبار ملاك الأرض ورأس المال ، تختلف عن شقيقاتها فى بلدان رأس المال والاستعمار فى علاقاتها بالقوى السياسية فهى علاقة بحكم الضرورة تكون

بالأحزاب والجماعات الوطنية والتقدمية المعادية للاستعمار والمطالبة بالحرية والديمقراطية وبحقوق الإنسان ، وليس فقط بالحزب الاشتراكى والذى هو بدوره إن وجد يجب أن يعرف أن ظروف نضال بلد مثل مصر تتطلب هذا الفهم ، فى مواجهة النقابية البحته ضيقة الأفق والتى تروج لها أحزاب الرجعية السياسية . . .

إن رؤية الاشتراكيين العلميين لإشارات الوعى السياسى التى يثمرها فى العمال كل نضال اقتصادى تمكنهم من أى يعملوا على رفع العمال إلى مستوى الوعى الإشتراكى العلمى والديمقراطى .

ومنذ عشرينيات القرن وجدنا أن العمال المصريين لم يجدوا معهم وفى مقدمتهم حزبا اشتراكيا مواحدا قادرا على قيادة المجتمع والشعب ، واللهم إلا لفترة قصيرة ، حوالى أربع سنوات ، من ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ . ورغم ذلك فإن الحركة النقابية المصرية وجدت طريقها مفتوحا لتنطلق وتأخذ مكانها فيما ما هو صراع سياسى ضد الاستعمار الأجنبى وضد حلفائه من الرأسماليين المحليين وكبار ملاك الأرض . . . ؟

فاستمر دورها السياسى كحركة نقابية عمالية فى المرحلة الزمنيه المعتدة منذ منتصف العشرينيات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فكان نضالها ضد الأوتوقراطية والنظام الملكى وسلطة السفارة البريطانية من أجل دستور ديمقراطى واستقلالية منظماتها النقابية عن مؤسسات الدولة الإدارية والأمنية ومن أجل الاعتراف لها بحقوقها القانونية - وكان من أبرز الأمثلة على هذا النضال : النضال فى الثلاثينيات ضد دكتاتورية جلاد الشعب إسماعيل صدقى باشا . . . وكانت مشاركتها فى انتفاضة ١٩٣٥ الوطنية . . .

وبعد الحرب كانت مشاركتها فى تأسيس الإتحاد العالمى للنقابات (١٩٤٥) - كمركز نقابى عالمى جديد وحد كل قوى الحركة النقابية العالمية - والذى لم تطق الإمبريالية الأمريكية قيامه ، قدبرت أحداث الانقسام بين صفوفه فى ١٩٤٩ ،

والإعلان عن قيام اتحاد دولى آخر هو الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ، والذى رفض عمال مصر الانضمام إليه رغم كل المغريات التى قدمت - وأعلنت الحركة النقابية المصرية نضالها ضد الاستعمار والرأسمالية العالمية والفاشية والكيانات العنصرية وفى مقدمتها الصهيونية . . .

وشاركت الحركة النقابية المصرية بكل قواها وقياداتها المختلفة حزبية وغير حزبية بفعالية ونشاط فى كل الأحداث الوطنية المعادية للاستعمار البريطانى والسراى ، فاشتركت فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وفى يومى ٢١ فبراير و ٤ مارس ١٩٤٦ .

وكان للحركة النقابية المصرية موقفها المتميز من الاستعمار الصهيونى وغزوه لفلسطين فى الوقت الذى قبل فيه البعض من منظمات الاشتراكية العالمية قرار التقسيم واعتبرت الحرب ضد غزوة العصابات الصهيونية ليست حرب تحرير !! وهو موقف خاطئ اعترفت به هذه المنظمات واعتبرته من الأسباب الرئيسية لعرقلة تطورها . . .

ثم كان الموقف المتميز للحركة النقابية العمالية المصرية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتى ١٨٩٩ فى أكتوبر ١٩٥١ ، فكانت الضربة الموجعة التى وجهت لقوات الاحتلال البريطانى بانسحاب عمال المعسكرات البريطانية من العمل فى هذه المعسكرات وهم يعرفون أن البطالة كانت فى انتظارهم بعد أن ضحوا بميزات كثيرة كانوا يحصلون عليها . . . وكان موقفهم هذا مفاجأة لكل القوى السياسية وقتها ، وجاء مؤكدا على كون الطبقة العاملة المصرية هى الأكثر تضحية من أجل قضايا الوطن . . . الأمر الذى أجبر الحكومة على استيعابهم فى مؤسساتها وإداراتها ورفع قضية العدوان البريطانى عليهم إلى منظمة العمل الدولية لإدانة التصرفات البريطانية

وبذلك أكدت الطبقة العاملة المصرية وحركتها النقابية على درس جديد مستفاد من مواقفها مناقضاً لفكر قائل بأن الطبقة العاملة بقواها الخاصة ، وبتنظيمها النقابى لا تستطيع أن تكتسب غير الوعى النقابى أى الاقتناع فقط بضرورة الانتظام فى نقابات والنضال ضد أصحاب الأعمال من أجل تحسينات جزئية ومطالبة الحكومة بإصدار قوانين عمالية . . .

هذا الدرس حدث فى مصر - وهى بلد غير بلدان الرأسمالية التقليدية - أكد أنه فى الوقت الذى أخذ فيه العمال هذا الموقف ، فإن المثقفين ، أو كثرة منهم ومنهم من تحدث برطانة اشتراكية علمية أو ثورية هم الذين ابتعدوا عن حركة الطبقة العامله - وخاصه عن حركتها النقابية ، وانشغلوا بفكرهم الثورى أكثر من انشغالهم بفعل هذا الفكر ، كما انشغلوا بالخلافات الفكرية بينهم أكثر من التوجه الموحد إلى جماهير العمال بأفكارهم ومعارفهم . . . وبذلك تمكن مثقفو البورجوازية أن يكون لهم شأن فى التوجيه الفكرى لحركة العمال ، وأحيانا كان لهم الدور الأكبر ، وخاصة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . . وهكذا كان الموقف " الخاص " بالمثقفين التقدميين والاشتراكيين المصريين هو الموقف الذى سمح للأيديولوجية البورجوازية أن تدعم وجودها فى الحركة النقابية على كثير من مؤسساتها التى قامت منذ إعلان الاتحاد العام لنقابات العمال فى ١٩٥٧ .

إنه لتاريخ غنى حقا ، سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعد الثورة . .

هذا التاريخ أكد فيما أكد على النظرية الثورية القائلة بأنه فى عصرنا لا يمكن فصل السياسة عن المهنة ، ومن ثم لا يمكن فصل النضال العمالى من أجل ظروف عمل أفضل وأجور أعلى وعلاقات عمل إنسانية عن النضال من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية . . .

ولقد حاولت ومازالت تحاول قوى البورجوازية بعد ثورة ٢٣ يوليو وإجراءات

١٩٦١ أن تحدث مثل هذا الانفصال بين المهنة والسياسة ، ولكنها وهى تواجه حركة ذات تاريخ مجيد كما قرأنا فإنها تسير الطريق الصعب والملىء بالأشواك الكثيرة وبقلاع هى النقابات ، ستقاوم كل محاولة للعدوان على أى منجز من المنجزات التقدمية . . .

وفى الوقت نفسه أكدت الخبرة التاريخية النقابية المصرية على درس هام ، على الحركة النقابية أن تستوعبه بشكل خاص ، وخاصة عندما تسيطر البيروقراطية والانتهازية على المراكز القيادية فى التنظيم النقابى . . . هذا الدرس هو أنه من وجهة نظر المناضلين من أجل الحقوق والحريات والديمقراطية ليس هناك نقابات نقيه تمكن أن تصنعها هذه الجماعة أو تلك من جماعات الشعارات الثورية الفاخرة التى تطلقها على هواها ، وأن الحركة النقابيه تضم - ويجب أن تضم - كل جماهير العمال بمختلف اتجاهاتهم ورؤاهم وعقائدهم وأفكارهم . . . ومع الجماهير - كل الجماهير - يجب أن يكون العمل النقابى .

وكل نضال حقيقى ضد زعامة انتهازيه أو بيروقراطية أو فساد لايمكن أن يكون إلا من داخل التنظيمات القائمة معتمدا على الجماهير وليس بعيدا عنها ، وإنها لحماقة لايمكن غفرانها - هكذا علمنا تاريخ الحركة النقابية المصرية - تلك الدعوة إلى خروج أو هجرة من النقابات بحجة أنها غير نقية أو أن القيادات غير مستقيمة على صراد مستقيم - وكأن هذه القيادات ليست بشرا ككل البشر . . . وهى دعوة شاذة ليس من نتيجة لها إن وجدت من يلبيها لترك جماهير العمال غير المتطورة إلى حد كاف أو المتأخرة نهبا لنفوذ زعامات وبيروقراطية أو فى خدمة السلطان . . .

نحن نعرف ومن واقع دراستنا تلك لتاريخ الحركة النقابية المصرية أن التنظيم النقابى المصرى بكل أمجاده التاريخية وبكل بطولاته وتضحياته وتخليقه لقيادات

واعية ومستنيرة قد فقد ومنذ الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكى الكثير من استقلاليته وديمقراطية حركته وشخصية "وحداته" المعنوية ، وذلك عندما وباسم الاشتراكية والحفاظ عليها حكم عليه بالتبعية للتنظيم السياسى . . . ففقد الكثير من قدراته النضالية ومن طاقاته الخلاقة . . . إن دور الوصى والحارس الذى أوكل للتنظيم السياسى كان قيدا على الاستقلالية والشخصية الاعتبارية للنقابات وقيداً على حركتها الديمقراطية . . . ولكنه رغم ذلك لم يتمكن من إنهاء التنظيم النقابى والقضاء عليه والذى كان حلما من أحلام القوى المضادة بعد هزيمة ١٩٦٧ . . .

إنها دروس عديدة، مستفادة من تاريخ الحركة النقابية المصرية والتى ستواصل مسيرتها - لأنها مسيرة حتمية لا يمكن لقوة أن توقفها وإن تمكنت أن تعرقلها بعض الوقت . . .

والحركة النقابية المصرية - ومن واقع تاريخها - الذى باختصار عالجناه فى كتابنا هذا قد تعلمت قواها الخبرة ، أنها وهى تسعى لتغيير أفضل ولمواجهة مع قوى شريرة لابد أن تعرف الواقع ومحتويات هذا الواقع ، هذا أمر مهم بالغ الأهمية وذلك ماتريد تغييره فى هذه المرحلة أو تلك ، وماتريد أن تمنع العدوان عليه فعناصر تشكيل المستقبل كامنة فى الحاضر . . .

إن معرفة هذا الواقع بوعى وبهدف تغييره يجب أن تتسع دائرتها لتشمل الجماهير صاحبة المصلحة فى التغيير ، وفى صد هجمات القوى المعادية لمستقبل مشرق بالحياة الحرة للعمال ، أو المعادية لأى مكتسبات اكتسبها النضال العمالى إن معرفة الجماهير بذلك تبرز ضرورة الإمساك بقضية الحرية ، حرية الإنسان المصرى العامل فى إطارها التاريخى ، فبقدر إتساع حرية "الإنسان" "الجماعة" وليس الفرد فقط يكون نجاح الحركة النقابية المصرية فى الوصول لأهدافها السامية النبيلة . . . وحيث تصبح الحرية - ويجب أن تصبح ، لا حرية العقل ولا حرية التفكير فقط

ولكن حرية " الممارسة " و " المشاركة " و " اتخاذ القرار " .

وفى نهاية هذه الكلمة الختامية أعد القارىء بأن أواصل حديثى عن المسيرة التاريخية للحركة النقابية المصريه فى كتاب قادم ، تواصل فيه الدراسة من منتصف السبعينيات وحتى عام ١٩٩٠ . . .

فى محاولة لأن نستكمل وعينا بواقعنا فالقيادة الواعية تكون أداة للتغيير عندما تعى الواقع وقواه لا لتصطدم به ، ولكن لتكون القوة القادرة على التغيير . .

فإلى لقاء مع كتابنا القادم

الإحصائيات

جداول احصائية عن التنظيم النقابى والعضوية النقابية وأعداد العمال فى الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات

٦٥ / ١٩٦٦

النقابه العامه	عدد اللجان النقابيه	عدد الأعضاء المنضمين اليها
الزراعه	٤٠٠٨ *	٣٧٢.٠١٤
المناجم والبترول	٧١	٤٠.٨٤٨
الصناعات الغذائيه	٢٤١	٨٣.٣٢١
صناعه الغزل والنسيج	١٧٦	١٨٧.٤٨٨
صناعه الجلود	٢٦	٥.١٥٤
صناعه الخشب	٣٩	٧.٠٥٠
الصناعات الكماريه	٦٧	٤١.٣٦٦
الصناعات الهندسيه	---	-----
والمعدنيه والكهربائيه	٨٨	٥٦.٥٣٤
البناء	١٢١	٧٣.٥٠٦
المرافق العامه	٣٠	٢٥.٩٠٨
التجاره	١١٥	٤٧.٧٨٦
البنوك والتأمين	٦٠	٣٩.١٧٩
السكك الحديديه	٢٤	٥٤.٤٨٨
النقل البرى	١٠٦	٦٦.٣٥٠
النقل المائى	٢٣	٢٥.٥٣٦
الشحن والتفريغ	١٢	٨.٨٥٦

النقابه العامه	عدد اللجان النقابيه	عدد الأعضاء المنضمين إليها
النقل الجوى	١٣	٨.١٤٠
البريد والبرق والتليفون	٢٢	٢١.٦٩٩
الصحافه والنشر	٤٢	١٩.١٥٧
الإعلام والترفيه	٧٣	١٨.٧٥٢
الخدمات التعليميه	٤٧	٣٩.٦١٧
الخدمات الصحيه	٧٧	٢٨.٢٢٩
الخدمات الإجتماعيه	٤٦	١٣.١٠٥
خدمات الأعمال والإداره	٧٩	٥٠.٥٥٨
الخدمات الشخصيه	٢٧	٤٠.٠٢٣
العاملون المدنيون بوزاره الحربيه	٢	٩٥١
العاملون المدنيون بالمصانع الحربيه	١٦	٢٧.٠١١
المجموع	٥٦٥١	١.٣٦٥.٩٨٦

* هذا الرقم الخاص بعدد اللجان النقابيه لعمال الزراعه ليس رقما غير صحيح فقط إنما هو رقم خيالى سجلته البيروقراطيه لتوهم المسئولين ان العمال الزراعيين قد نظموا تنفيذا للتوجيهات !! .

التشكيلات النقابية وعدد المنضمين إليها في السنوات من ٦١ / ١٩٦٢ إلي ٦٥ / ١٩٦٦

السنة	عدد اللجان النقابية		عدد العمال المنضمين للتشكيف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٦٠٨	٪١٠٠	٣٠٠.٣١٠	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٩٥٣	٪١٤٦	٤٠٦.٥٩٥	٪١٣٥
١٩٦٤/٦٣	٥.٦٢٢ *	٪٩٢٤	١.١٩١.٦٧٥	٪٣٦٦
١٩٦٥/٦٤	٥.٧٧٨ *	٪٩٤٩	١.٢٩٠.٨١١	٪٤٢٨
١٩٦٦/٦٥	٥.٦٥١ *	٪٩٢٩	١.٣٦٥.٩٨٦	٪٤٥٣

* يدخل في هذه الاحصائية العدد غير الصحيح اطلاقا للجان النقابية لعمال الزراعة في القرى لارضاء المسئولين وقتها الذين طالبوا بضرورة تنظيم عمال الزراعة في نقابات في القرى .

وقد وصل عدد هذه اللجان الكاذبه في ذلك الوقت إلي حوالى ٣٩٠٠ لجنة تقريبا وهو رقم أثار في حينه الكثير من التساؤلات حول الديمقراطية النقابية وجماهيرية التنظيم النقابى وحرية المشاركة في اللجان النقابية .

النقابات المسجلة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩
موزعة حسب الصناعات وفئات العضوية

نوع الصناعة أو التجارة	عدد النقابات موزعة حسب فئات العضوية								المجموع
	أكثر من ١٠٠٠ عضو	من ٥٠ إلى ١٠٠	من ١٠١ إلى ٢٠٠	من ٢٠١ إلى ٣٠٠	من ٣٠١ إلى ٤٠٠	من ٤٠١ إلى ٥٠٠	من ٥٠١ إلى ٧٠٠	من ٧٥١ إلى ١٠٠٠	
الصناعات الغذائية (مأكولات ومشروبات	١	٢١	١٧	١	٤	١	.	.	٤٥
صناعة التبغ والدخان	١	٢	٢	.	.	.	.	.	٥
اشتخراج الزيوت ومنتجاتها	١	٢	٤	٢	١	.	.	.	١٠
الصناعات الكيماوية		٢	٣	١	.	١	.	.	٧
صناعة الورق والطباعة والتجليد		٣	٣	٢	.	١	.	.	٩
صناعة الحليج والغزل والنسيج	٣	١٠	٦	٤	١	٢	١	٣	٣٠
صناعة الملابس وتنظيفها وصباغتها		١٠	١٠	١	.	١	.	.	٢٢
الحلاقة والتزيين		٢	١	١	.	.	.	.	٤
الصناعات الميكانيكية وتشغيل المعادن		٩	٥	-	١	١	٣	١	٢٠
صناعة الخشب والخيزران		٢	٢	١	١	.	.	.	٦
النقل البرى والبحرى والجوى وصنع وصيانة وسائله	٦	٢٧	٢٩	١٣	٨	٢	٥	٤	٩٤
تجهيز مواد البناء والاسمنت والطوب والزجاج		٢	٢	١	٢	.	٢	.	٩
البناء والمعمار		١٦	١٢	٣	١	.	.	.	٣٢
المرافق العامة (مياه - نور نظافة - كهارى - رى - غيرها)		٥	٥	٤	٥	٣	١	٢	٢٥
استغلال المناجم والمحاجر والملاحات		-	-	٣	.	١	١	.	٥
استخراج البترول وتكريره	١	٢	٣	٣	١	١	١	١	١٢
صناعات ومهن مختلفة		٢٤	٦	٣	٢	.	١	.	٣٦
مجموع نقابات عمال الصناعة والمهن الصناعية المختلفة	١٣	١٣٩	١١٠	٤٣	٢٦	١٤	١٥	١١	٣٧١

العمل في المحال العامة (فنادق مطاعم – مقاهي – أندية)	١	١٦	١٢	٢	١	.	.	.	٣٢
العمل في الملاهي (موسيقى – تمثيل – سينما)		٧	٤	٢	١	.	.	.	١٤
الأعمال التجارية المختلفة	٢	٢٥	١١	٥	١	.	١	١	٤٦
مجموع نقابات عمال التجارة	٣	٤٨	٢٧	٩	٣	.	١	١	٩٢
المجموع الكلي	١٦	١٨٧	١٣٧	٥٢	٢٩	١٤	١٦	١٢	٤٦٣

ملوحظه هذا الجدول مخطوط باليد في إدارة النقابات عام ١٩٤٩

النقابات موزعة حسب الأقاليم والنوع

إلي ٣١ ديسمبر ١٩٤٩

الجهة الإدارية	نقابات المؤسسات			نقابات مهنية			المجموع		
	عدد	عدد الأعضاء		عدد	عدد الأعضاء		عدد	عدد الأعضاء	
	النقابات	وقت التسجيل	حاليا	النقابات	وقت التسجيل	حاليا	النقابات	وقت التسجيل	حاليا
محافظة القاهرة	٥٨	١١٧٢٢	٢٦٦٨٥	٨١	١١٥٥٢	٢١٥١٢	١٣٩	٢٣٢٧٤	٤٨١٩٧
" الاسكندرية	٣٨	١٢٨٥٣	١٤٨٢٣	٥٨	٧٧٤٩	١٢١٢٧	٩٦	٢٠٦٠٢	٢٦٩٥٠
" القنال	٢٣	٣١٤٢	٤٣٤٨	٣٢	٤١٥٥	٤٥١٢	٥٥	٧٢٩٧	٨٨٦٠
" السويس	٥	٨٣٦	٨٣٦	٥	٥١٣	٥١٣	١٠	١٣٤٩	١٣٤٩
" دمياط	١	٤٧١	٩٣٠	٧	١٠١٨	٩٣٨	٨	١٤٨٩	١٨٦٨
محافظات الحدود	٤	١٩٤٥	٢٩١٥				٤	١٩٤٥	٢٩١٥
مديرية الغربية	١٠	١٨٧٦٦	٢٣٢٧٨	١٤	١٢٢١	١٩٩٨	٢٤	١٩٩٨٧	٢٥٢٧٦
" الفؤادية				٩	٦٣٢	٥٤٣	٩	٦٣٢	٥٤٣
" المنوفية				٥	٤٦٣	٤٥١	٥	٤٦٣	٤٥١
" الدقهلية	٤	١١٦٩	١١٨٤	٢٠	١٥٠٨	١٦١٦	٢٤	٢٦٧٧	٢٨٠٠
" الشرقية	٥	٣٢١	٩٩٥	١٥	١١٦٣	١٣٢٩	٢٠	١٤٨٤	٢٣٢٤
" القليوبية	٢	٢٩١	٢٩١	٧	١٣٦٦	١٢٧٣	٩	١٦٥٧	١٥٦٤
" البحيرة	٤	٥٣٤٢	٤٨٣٥	١٣	١٣٦٤	١٢٧٥	١٧	٦٧٠٦	٦١١٠
" الجيزة	٥	٢٢٧٢	٥٧٥٥	١		٩٨	٦	٢٣٤٥	٥٨٥٣
" بنى سويف				٦	٤٧١	٤٨١	٦	٤٧١	٤٨١
" الفيوم				٤	٣٥٧	٤١٢	٤	٣٥٧	٤١٢
" المنيا	٣	٨٠٩	٦٦٨	١٠	٩٠٩	١٠٤٧	١٣	١٧١٨	١٧١٥
" أسيوط				٩	٧٩٧	٩٦٣	٩	٧٩٧	٩٦٣
" جرجا									
" قنا	١	٢١٠	٣٩٥	٢	١١٦	١٤٤	٣	٣٢٦	٥٣٩
" أسوان	٢	٤٧٠	٣٨١				٢	٤٧٠	٣٨١
المجموع	١٦٥	٦٠٦١٩	٩٨٣١٩	٢٩٨	٣٥٤٢٧	٥١٢٣٢	٤٦٣	٩٦٠٤٦	١٣٩٥٥١
								نسبة الزيادة	٨ .٦٨٪

ملاحظة : هذا الجدول مخطوط بإدارة النقابات عام ١٩٤٩

حركه تكوين النقابات والعضويه فيها خلال الأعوام من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٧

السنه	عدد النقابات	عدد لأعضاء	متوسط العضويه
١٩٤٤	٢١٠	١٠٢٨٧٦	----
١٩٤٥	١٨٩	٨٩٥٦٠	----
١٩٤٦	٤٨٨	٩٥٥٣٨	١٩٦
١٩٤٧	٤٤١	٩١٦٠٤	٢٠٨
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤	٢٦٠
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥	٢٦٤
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٣٤	٣٠٤
١٩٥١	٤٤٨	----	---
١٩٥٢	٥٦٨	١٥٩٦٠٨	٢٨١
١٩٥٣	٩٤٧	٢٦٥١٩٢	٢٨٠
١٩٥٤	١١٥٤	---	---
١٩٥٥	١١٥٥	٣٩٤٢٤٥	٣٤١
١٩٥٦	١٢٤٩	٤٥٩٠٢٩	٣٧٠
١٩٥٧	١٣٦١	٥٠٠٠٠٠	---

المصدر ; الإحصاء العام ل ١٩٥٩

عدد المشتغلين في جميع القطاعات بما فى ذلك الزراعه
من ١٩٤٧ - ١٩٦٠ (عام التأمينات)

السنه	المشتغلين	متوسط أجر العامل فى الأسبوع
١٩٤٧	٦.٢٤٦.١٠٠	---------
١٩٤٨	٦.٢٩٢.٠٠٠	---------
١٩٤٩	٦.٣٣٨.٦٠٠	---------
١٩٥٠	٦.٣٨٦.١٠٠	١٧١ قرشا
١٩٥١	٦.٦٣٤.٤٠٠	١٧٨ قرشا
١٩٥٢	٦.٤٨٨.٦٠٠	١٨١ قرشا
١٩٥٣	٦.٥٣٣.٧٠٠	---------
١٩٥٤	٦.٥٨٤.٦٠٠	---------
١٩٥٥	٦.٦٣٦.٥٠٠	---------
١٩٥٦	٦.٦٨٩.٤٠٠	---------
١٩٥٧	٦.٧٤٣.٢٠٠	---------
١٩٥٨	٦.٧٩٨.٠٠٠	---------
١٩٥٩	٦.٨٥٣.٩٠٠	---------
١٩٦٠	٦.٩١٠.٧٠٠	٣٢١ قرشا

المصدر : إحصائيه كانت قد اعدتها لجنه مشكله بقرار وزارى رقم ٢٤ لسنه ١٩٦٧ - من وزاره العمل ووزاره التخطيط والجهاز المركزى للتعبئه والإحصاء ، ومعهد التخطيط القومى ، وكليه الإقتصاد والعلوم السياسيه .

* بنى عدد العماله فى هذا الجدول على اساس تقديرى

*فى إحصائيه ١٩٧٢ على أساس العينه بلغ عدد المشتغلين ٩.٦٤٦.٠٠٠ مشتغل

عدد النقابات العمال بـ ج . م . ع وعدد أعضائها وعدد من فصل
من عضويتها خلال ١٩٥٥ والنصف الأول من سنة ١٩٥٦
وعدد المحتفظين بعضويتهم خلال تلك المدة رغم فصلهم من المنشئة
١٩٥٥

المحافظات والمديريات	عدد النقابات عموما		عدد المفصولين		عدد المحتفظ بعضويتهم	
	عدد النقابات	عدد الاعضاء	مصريون	أجانب	مصريون	أجانب
محافظة القاهرة	٢٧٢	١٦١٠٢٤	١١٦٣٧	٢٦٦	٢٢٣	١٨
محافظة الاسكندرية	١٩٨	٧٠٧٦٦	٤٣٢٧	٢٧٥	١٠٦	---
محافظة القنال	٦٥	١٨٥٣٩	١٠٨٧	٥٨	٥٣	٢
محافظة السويس	٢٠	٩٠٥٠	٤١٣	١١	---	---
مديريات الوجه البحري	٢١٠	٨٧٧١١	٤٤٤٧	٣	٥١	---
مديريات القبلي	١٣٤	٤٤٤٥١	١٧٥٩	٢٩	٣	---
محافظات الحدود	٥	٤٤٦١	٢٢٩	٤	---	---
الجملة	٩٠٤	٤٠١٠٠٢	٢٤٠٩٩	٦٤٦	٤٣٦	٢٠

عدد نقابات المؤسسات التى طبقت عليها الماده الخامسه
من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ والعضوية فيها مقارنا بعدد
النقابات : المؤسسات عموما والاعضاء فيها :-

المحافظات والمديريات	المؤسسات		نقابات المؤسسات التى تسرى عليها المادة (٥)		النسبة المئوية	
	عدد النقابات	العضوية المسجلة	عدد النقابات	عدد الاعضاء النقابيين	النقابات والمؤسسات عموما	الأعضاء النقابيين بنقابات المؤسسات عموما
محافظة القاهرة	٢٠٤	١٢٤٨٢٢	١٩٦	١٢١٣٥٠	٪٩٦	٪٩٧
محافظة الاسكندرية	١٤٤	٦١٢٦٤	١٣٥	٥٢٤٥٦	٪٩٤	٪٨٦
محافظة القنال	٣٨	١٠٨٩٨	٣٥	١٠٧٦٦	٪٩٢	٪٩٩
محافظة السويس	١٢	٧٣٥٨	١٢	٧٣٥٨	٪١٠٠	٪١٠٠
مديريات الوجه البحرى	١١٣	٦٢٩٨٠	٩٧	٥٨٠٥٠	٪٨٦	٪٩٢
مديريات الوجه القبلى	٩٦	٣١٧٤٨	٨٥	٢٩٨٣٥	٪٨٩	٪٩٤
محافظات الحدود	٤	٤٤٦١	٤	٤٣٠٤	٪٨٠	٪٩٦

المادة [٥] تنص على أنه في أى وقت يبلغ عدد أعضاء نقابة المنشاه ٣ /٥ عما يقبع الباقون أعضاء في النقابة القانون ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ أستثنى من حكم المدة [٥] كل عامل يكون في نقابة مهنية أو صناعية أو حرفية .

عدد نقابات المؤسسات والنقابات المهنية التى طلبت تنفيذ المادة [٦]
من قانون النقابات أى طلبت كتابة من أصحاب الأعمال اقتطاع قيمة
اشتراك العمال الأعضاء وتسليمها صندوق النقابات مقارنا بعدد
النقابات عموما بالجمهورية .

١٩٥٥

المحافظات و المديريات	عدد النقابات عموما		عدد النقابات التى طلبت تطبيق المادة [٦]	
	عدد النقابات	عدد الأعضاء	عدد النقابات	عدد الأعضاء
محافظة القاهرة	٢٧٢	١٦١٠٢٤	١٨٨	١٢٠٨٣١
محافظة الاسكندرية	١٩٨	٧٥٧٦٦	١٤٢	٥٦٧٥٨
محافظة القنال	٦٥	١٨٥٣٩	٣٠	١٢٢٦٨
محافظة السويس	٢٠	٩٠٥٠	١٢	٧٣٠١
مديريات الوجه البحرى	٢١٠	٨٧٧١١	١٠٨	٦٤٧٧٤
مديريات الوجه القبلى	١٣٤	٤٤٤٥١	٨٢	٢٦٨٠٩
محافظات الحدود	٥	٤٤٦١	٣	٢٠٠٢
الجملة	٩٠٤	٤٠١٠٠٢	٥٦٥	٢٩٠٧٤٣

توزيع النقابات والعضوية موزعه حسب الصناعات ومنها إلي نقابات مؤسسات ومهنية عام ١٩٥٧

توزيع الصناعه	المؤسسات	المهنية	المجموع
الزراعة	٣٩	١٣	٥٥
استخراج المعادن	٩	١	١٠
الصناعات	٢١٦	٨٠	٢٩٦
البناء والتشييد	٢٦	٢٢	٤٩
الكهرباء والغاز	٣٩	١	٤٠
التجارة	٧٨	٣٧	١١٥
النقل والمواصلات	١١٤	٥٢	١٦٦
الخدمات	١٠٦	٤٧	١٥٣
الجملة	٦٢٧	٢٥٤	٨٨١

نقابات المؤسسه			نقابات المهنة		
مسجلين	مسددين	٪	مسجلين	مسددين	٪
٢٩١٥٣٥	٢٧٧٢٧٤	٪٩٤.٥	١٠٦٥١٧	٥١٦٣٨	٪٤٨.٤

الجدول رقم ١ : هيكل العمالة في عدد من القطاعات الصناعية في المصانع التى يعمل فيها ١٠ فأكثر) بالألف شخص (ما بين الأقواس - ٪) *

القطاع	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٥ ١٩٦٤	١٩٦٧ ١٩٦٦
الصناعات الغذائية	٤٩.٥٩٦(١٨.٧٢)	٤٩.٥٩٢(١٨.٤٩)	٤٩.٢٦٦(١٥.١٥)	٧٠.٥٩٧(١٣.٩٦)	٧٨.٧٩٩(١٣.٤٨)
انتاج المشروبات	٥.٥٣١(٢.٠٩)	٣.٣٧٠(١.٢٦)	٣.٧٩٠(١.١٧)	٦.٤٣٩(١.٢٧)	٥.٦٧٧(٠.٩٧)
صناعة الدخان	١٠.٥٩٤(٤.٠٠)	٧.٩٢٣(٢.٩٥)	٩.١١٤(٢.٨٠)	١٢.٥٥٦(٢.٤٨)	١٢.٣٠٠(٢.١١)
صناعة النسيج	١١٦.١٣٣(٤٣.٨٤	١٢٢.١٤١(٤٥.٥٣	١٩٤.٩٤٥(٥٠.٧٤	٢٠٣.٥٩٧(٤١.٢٥)	٢٤٧.٦٢٧(٤٢.٣٨
الحياكة	٥.٩١٥(٢.٢٨)	٤.١٣٩(١.٥٤)	٤.٤٠٢(١.٣٥)	١٠.٩٣٠(٢.١٦)	٩.٩٣٥(١.٧٠)
صناعة الموبيليا	٥.٨٤٦(٢.٢١)	٧.٨٤٢(٢.٩٢)	٧.٠٨٦(٢.١٨)	٨.٠٦٥(١.٥٩)	٣.٨٨٢(٦.٥٢)
الطباعة والتجليد	٧.٤٥٣(٢.٨١)	٨.٩١٣(٣.٣٢)	٨.٩٩٧(٢.٧٧)	١١.٤١١(٢.٢٦)	١٣.٥٥٠(٢.٣٢)
الجلود	٣.٠٩٤(٠.٧٩)	٢.٠٦٢(٠.٧٧)	٢.٠٢٥(٠.٦٢)	٢.٩٢١(٠.٢٨)	٢.٩٢٦(٠.٥٠)
منتجات الكاوتشوك	٠.٨٢١(٠.٣١)	١.٠٨٥(٠.٤٠)	٢.١٦٣(٠.٦٧)	٤.٣٢٧(٠.٨٦)	٤.١١٥(٠.٧٠)
تصنيع الأخشاب	١.٠٢٢(٠.٣٩)	٨٩٨(٠.٣٣)	١.٣٣٩(٠.٤١)	٤.٢٠٨(٠.٨٣)	٨.٥٧٩(٠.٦١)
صناعة الورق السيلولوز	٥.٣٠٤(٢.٠٠)	٤.٧٠٤(١.٧٥)	٦.٧٥٥(٢.٠٨)	١٠.٨٥٠(٢.١٥)	١٣.٤٨٩(٢.٣١)
الصناعات الكيماوية	١١.١٨٢(٤.٢٢)	١١.٢٣١(٤.١٩)	١٧.٠٢١(٥.٢١١)	٤٣.٤٨٤(٨.٦٠)	٤٦.١٦٤(٧.٩٠)
الصناعات الاستخراجية	٤.٥١٦(١.٧٢)	٦.١١٣(٢.٢٨)	٣.٥٨٤(١.١٠)	٨.٤٤٧(١.٧٣)	١٠.١٩٤(١.٧٤)
الفحم / البترول الخامات	١٤٢٧٢(٥٣٩)	١٤.٧٤٩(٥.٥٠)	١٢.٧٣٢(٣.٩٢)	٣٠..٨٦(٥.٩٥)	٣٢.٦٢٣(٥.٥٨)
الميتالورجيا	٣.٨٣٧(١.٤٥)	٤.٤٦٤(١.٦٦)	٩.٥٠٣(٢.٩٢)	٢٢.٧٢٥(٤.٤٩)	٢٣.٠١٠(٣.٩٤)
الصناعات المعدنية	٧.٥٨٥(٢.٨٦)	٥.٨١٦(٣.٢٩)	٧.٩١١(٢.٤٣)	١٥.٦٠(٢.٩٨)	٢٥.٤٩٣(٤.٣٦)
صناعات الآلات	٠.٥٥٤(٠.٢١)	١.٠٤٧(٠.٣٩)	٢.٦٣٨(٠.٨١)	٣.٦٩٠(٠.٧٣)	٨.٩٦٧(١.٥٣)
صناعات الآلات الكهربائية	١.١٢(٥٤٢)	١.٧٨٨(٠.٦٧)	١.٨٨٣(٠.٥٨)	٨.٤٦٧(١.٦٧)	١١.٢٠٥(١.٩٢)
صناعات آلات النقل	٨.٨٣٦(٣.٣٤)	٣.٩٦٤(١.٤٨)	٦.٦٤٧(٢.٤)	١٥.٥٥٤(٣.٠٨)	١٩.١٢٢(٣.٢٧)
القطاعات الأخرى	٢.٦٧٤(١.٠١)	٣.٣٩٢(١.٢٦)	٣.٣٤٠(١.٠٣)	٦.٩٤٣(١.٣٧)	٦.٦٩٩(١.١٥)
الاجمالي	٢٦٤.٩٢٧(١٠٠.٠)	٢٦٨.٢٣٣(١٠٠.٠)	٣٢٥١٤٦(١٠٠.٠)	٥٠٥.٥٦٧(١٠٠.٠)	٥٨٤.٣٣٦(١٠٠.٠)

* المصدر أ.ج بكلاترف - الطبقة العامله في مصر المعاصره ص ٣٤ و ص ٣٥

** يوضح هذا الجدول أن العمالة في الصناعة قد زادت بوتائر سريعة في الستينيات والسبعينات ففى الفتره من ١٩٥٩ - ١٩٦٠ حتى ١٩٧٦ زادت العمالة الصناعية إلي الضعف وفي البناء ٣.١ وفى الطاقة الكهربائة أكثر من أربع مرات في الوقت الذى زادت نسبتها في الاقتصاد بصفة عامة إلي ٦٢ ٪ .

العضوية النقابية

من ١٩٦٢ - ١٩٦٤

السنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء
١٩٦٢	٥٩	٣٠١٣١٠
١٩٦٣	٥٩	٤٠٦٥٩٤
١٩٦٤	٢٧	١٠٩١١٧٥
١٩٦٥	٢٧	١٢٨٩٧١١

جدول يبين توزيع العضوية النقابية على النقابات العامة وعدد المندوبين الى الجمعية العمومية (١٩٦٤)

رقم	النقابة العامة للعمال	مندوب	عضو
١	الزراعة	٣٥	٣٥٠٠٠٠
٢	البترول	١٢	٢٨٠٠٠
٣	الصناعات الغذائية	١٨	٥٨٠٠٠
٤	النسيج	٣٥	٢٠٠٠٠٠
٥	صناعه الجلود	٣	٦٠٠٠
٦	صناعه الخشب	٣	٦٠٠٠
٧	الصناعات الكيماويات	١٥	٤٠٠٠٠
٨	الصناعات المعدنية	١٣	٣٢٠٠٠
٩	صناعه البناء	١٦	٤٦٠٠٠
١٠	المرافق العامه	٩	١٨٠٠٠
١١	التجارة	١٢	٢٨٠٠٠
١٢	البنوك	١٣	٣٢٠٠٠
١٣	السكه الحديد	١٦	٤٦٠٠٠
١٤	النقل البرى	١٢	٢٨٠٠٠
١٥	النقل المائى	٨	١٦٠٠٠
١٦	الشحن والتفريغ	٢	٤٠٠٠
١٧	النقل الجوى	٢	٤٠٠٠

(١) طبقا للاحصائيات التى قدمتها النقابات العامه أثناء انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال في يولية ١٩٦٤

التشكيلا النقابية وعدد العمال المنضمين إليها في السنوات من ١٦/١٩٦٢ إلي ١٩٦٦/٦٥

السنة	عدد اللجان النقابية		عدد العمال المنضمين لتشكيلات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٦٠٨	٪١٠٠	٣٠١.٣١٠	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٩٥٣	٪١٤٦	٤٠٦.٥٩٥	٪١٣٥
١٩٦٤/٦٣	٥.٦٢٢	٪٩٢٤	١.٠٩١.٦٧٥	٪٣٦٦
١٩٦٥/٦٤	٥.٧٧٨	٪٩٤٩	١.٢٩٠.٨١١	٪٤٢٨
١٩٦٦/٦٥	٥.٦٥١	٪٩٢٩	١.٣٦٥.٩٨٦	٪٤٥٣

المصدر : وزارة العمل - التقدير السنوى ١٩٦٥ / ١٩٦٦

ملحوظة : رغم أن حجم العضوية واللجان في تزايد مستمر إلا أن الزيادة ابتداء من ١٩٦٤/٦٣ هى زيادة شكلية أساسا في لجان عمال الزراعه ومن ثم فعدد اللجان لا يمثل الواقع .

تطور العمالة الزراعية في مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤

بيان السنوات	الأعداد بالألف عامل	الرقم القياسى ١٩٦٠ = ١٠٠	نسبة العاملين في الزراعة إلي إجمالى الانشطة
١٩٦٠	٣٩٦٣	١٠٠	٥٤
١٩٧٠	٤٠٥٧	١٠٢.٤	٤٨.٠
١٩٧٤	٤٢١٢.٤٠	١٠٦.٣	٤٥.٦
١٩٧٥	٤٣١٨.٠	١٠٦.٤	٤٣.٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء

جداول احصائية عن الاضرابات والمنازعات العمالية

المنازعات العمالية من ١٩٤٥ - ١٩٥٨

السنة	عدد المنازعات	السنة	عدد المنازعات
١٩٤٥	١١٦٩٢	١٩٥٢	٣٩٢٥٨
١٩٤٦	١٤٧٤٠	١٩٥٣	٦١٨٤١
١٩٤٧	١٦٠٧٨	١٩٥٤	٥٦٨٧٤
١٩٤٨	١٥٤٤٧	١٩٥٥	٤٦٤١٥
١٩٤٩	١٦١١٠	١٩٥٦	٣٢٠٥٧
١٩٥٠	١٨٨٢٣	١٩٥٧	٣٥٨٣٦
١٩٥١	١٣٦٥٨	١٩٥٨	٣٧١٦٦
متوسط عدد النزاعات في السنوات السابقة على ١٩٥٢ [١٥٢٢١]		متوسط عدد النزاعات في السنوات التالية لـ ١٩٥٢ [٤٥٦٣٥]	

المصدر : اتحاد الصناعات بالقطر المصرى الكتاب السنوى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

القضايا التى صدرت فيها احكام

الجدول أ تطبيقا للمادة ٣١٩ م المعدله ١٩٥٢

العام	الحكم لصالح العمال	الحكم ضد العمال	الاجمالى
١٩٥٣	٣١٥٧	٢١٤٨	٥٣٠٥
١٩٥٤	٤٣٧٠	٥١٧٥	٩٥٤٥
١٩٥٥	٦٤٧٠	٤٢٥٤	١٠٧٢٤
١٩٥٦	٣٧٠٣	٤٨٣٩	٨٥٤٢
١٩٥٧	٢٧٤٢	٣٩٠٦	٦٦٤٨
١٩٥٨	٢٨٦٠	٤٤٥٦	٧٣١٦

الجدول ب نسبة القضايا التي كسبها العمال

العام	اجمالى القضايا أ ، ب	النسبة المئوية للقضايا التى كسبها العمال
١٩٥٣	٨١٧٤	٣٨.٦٪
١٩٥٤	١٤٦٤٠	٢٩.٨٪
١٩٥٥	١٧٠٢٠	٣٨.٠٪
١٩٥٦	١٤٥٧٥	٢٥.٤٪
١٩٥٧	١٣٥٩٠	٢٠.١٪
١٩٥٨	١٣١٣٠	٢١.٨٪

المصادر : الاتحاد العام المصرى للصناعات الكتاب السنوى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

الجدول ج القضايا التى لم تنظر بسبب عدم صحة شكل الدعوة

العام	قضايا سويت خارج المحكمة	قضايا مرفوضه	اجمالى
١٩٥٣	٣١٢	٢١٨٧	٢٨٦٩
١٩٥٤	٥٨٤	٣٧٧٣	٥٠٩٥
١٩٥٥	٤٩٧	٥٢٩٥	٦٢٩٦
١٩٥٦	٣٧٤	٥١٨٦	٦٠٣٣
١٩٥٧	١٨١	٦٠٣٣	٦٩٤٢
١٩٥٨	١٤٧	٥٢٣٥	٥٨١٤

الحركة الاضرابية في مصر
في الستينيات وأوائل السبعينيات

السنة	عدد المشاركين	أيام العمل المفقوده	ملاحظات
١٩٦٩	١٥٤٧٠	----------	هذه الاحصائيات لا تمثل الواقع
١٩٧٠	١٣١١	----------	ولكنها تعطى مؤشرا بأن
١٩٧١	١١٤٢٥	----------	النضال الاضرابى لا يمكن أن
١٩٧٢	١١٨٦٤	٢٢٢٧٥	يتوقف . فقط يمكن التغطية
١٩٧٣	٤٢٢٢	٤٩٠٧	عليه ومنع نشر أخباره .
١٩٧٤	١٣١٧٤	٧١٣٤	
١٩٧٥	٤٠٥٢٧	٢٠٠٥٢٨	
١٩٧٦	٧٣٣	٩٢١	

المصدر : الكتاب السنوى لمنظمة العمل الدولية

جداول احصائية عن العمالة الاجور والاسعار وساعات العمل

تطور العماله والاجور - « االعماله بالالف ، الاجور بالمليون » فى سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠

القطاع	١٩٦٦/٦٥		٦٧/٦٦		٦٨/٦٧		٦٨/ ٦٩		٦٩/ ٧٠	
	عماله	أجور	عماله	أجور	عماله	أجور	عماله	أجور	عماله	أجور
الزراعه	٣٨٧٧.٢	١٩٧.١	٣٨٦٤.٦	٢٠٤.٩	٣٨٩٢.٤	٢٠٠.٣	٣٩٦٤.٩	٢١٠.٧	٤٠٤٨.٣	٢١٨.٤
الصناعه	٨٤١.٧	١٥٤.٢	٨٤٦.١	١٥٥.٢	٨٦٧.٣	١٦٠.٠	٨٩٠.٧	١٦٦.٢	٩١٦.١	١٧٥.٧
الكهرباء	١٨.٥	٤.٩	١٨.٣	٥.٠	١٨.٥	٤.٧	٢٠.٣	٥.٩	٢٢.٨	٦.٣
التشيد	٣٢٨.٠	٥٦.٠	٣٠٧.٦	٥٥.٥	٢٥٩.٨	٤٧.٣	٣٣٨.٠	٦١.٧	٢٨٧.٩	٧١.٦
إجمالى القطاعات السلعيه	٦٠٥.٤	٤١٢.٢	٥٠٣٧.٢	٤٢٠.٦	٥٠٣٨.٠	٤١٣.٢	٥٢١٣.٩	٤٤٤.٥	٥٣٧٥.١	٤٧٢.٠
النقل والمواصلات	٣٠٧.٨	٧٣.٨	٣٢٤.٥	٧٥.٧	٣٣٠.٤	٧٨.٤	٣٣٥.٧	٨٢.٤	٣٤٧.٢	٨٥.٣
التجاره والمال	٧٥٢.٥	١٥٦.٤	٧٦٧.٧	١١٠.٥	٧٨٥.٨	١١٧.٨	٧٩٤.٣	١٢١.١	٨٠١.٧	١٢٦.٧
الاسكان	٢١.٩	١.٨	٢٢.٦	١.٩	١٣٤.٣	١٠.٦	١٣٥.٨	١٠.٧	١٣٦.٣	١٠.٧
المرافق العامه	٣١.٢	٧.٥	٣١.٦	٧.٧	٣٢.٢	٩.٠	٣٢.٤	٨.٠	٣٣.٧	٨.٢
الخدمات الأخر	١٤٢٧.٧	٣٧٧.٤	١٤٥٠.٢	٣٨٥.٨	١٥٠٦.٩	٤٠٤.٢	١٥٣٩.١	٤٣٨.٩	١٥٨٠.٧	٤٧٦.٧
اجمالى قطاعات الخدمات	٢٥٤١.١	٥٦٦.٩	٢٥٩٦.٦	٥٨١.٦	٢٧٨٩.٦	٦١٩.	٢٨٣٧٣	٦٦١.١	٢٨٩٩.٦	٧٠٧.٧
الاجمالى	٧٦٠٦.٥	٩٧٩١	٧٦٣٣.٨	١٠٠٢.٣	٧٨٢٧.٦	١٠٣٢٠.٢	٨٠٥١.٢	١١٠٥.٦	٨٢٧٤.٧	١١٧٩.٧

التغيرات فى أجور الاسبوعية الاسمية والفعلية

فى الصناعة المصرى فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٣

السنة	الاجر الاسمى للرجال	الاجر الاسمى للنساء	بالقروش اجمالى	الرقم القياسى للرجال	الرقم القياسى النساء	للأجر الاسمى اجمالى	الرقم القياسى الرجال	الرقم القياسى للنساء	للأجر + الفعلى اجمالى
١٩٦٤	٢٨٦	١٧٨	٢٧٩	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٥	٣٢٩	٢١١	٣٢٣	١١٥	١١٨	١١٥	١٠٠ (١٠٠)	١٠٣ (١٠٣)	١٠٠ (١٠٠)
١٩٦٦	٣٤٩	٢٥٠	٣٤٣	١٢٢	١٤٠	١٢٣	٩٨ (٩٨)	١١٢ (١١٢)	٩٨ (٩٨)
١٩٦٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٦٨	٣٦٣	٣٥٦	٣٥٦	١٢٧	١٣٨	١٢٨	١٠٨ (١٠٨)	١١٨ (١١٨)	١٠٨ (١٠٨)
١٩٦٩	٤١٠	٢٩٨	٤٠٣	١٤٣	١٦٧	١٤٤	١١٨ (١٢١)	١٣٨ (١٤١)	١١٨ (١٢١)
١٩٧٠	٤٠٦	٢٥٨	٣٩٧	١٤٢	١٤٤	١٤٢	١٢٧ (١٢٧)	١١٤ (١١٤)	١٢٧ (١٢٧)
١٩٧١	٤٠١	٣٢٩	٢٩٢	١٤٠	١٥١	١٤٠	١٠٨ (١٠٥)	١١٦ (١١٣)	٢٠٨ (١٠٥)
١٩٧٢	٤٦٨	٣٢٠	٤٥٨	١٦٤	١٧٩	١٦٤	١٢٣ (١٢٠)	١٣٥ (١٣٠)	١٢٣ (١٢٠)
١٩٧٣	٤٧٨	٣٠٨	٤٦٦	١٦٧	١٧٣	١٦٧	١٢٤ (١١٤)	١٣٨ (١١٨)	١٢٤ (١١٤)

● المصدر : الطبقة العامله فى مصر المعاصرة د . ا ج بكلاقوف ص ١٠٤

●● يعطى الأجر القياس للأجر الفعلى كعلامة بين الأجر الاسمى وبين اسعار المواد الاستهلاكية ووضع الرقم القياسى للأجر بين قوسين كتناسب بين الأجر الاسمى وبين المواد الغذائية .

●●● فى الفترة بين عام ١٩٦٤ حتى ١٩٧٣ إرتفعت الأجور الأسمية فى القطاع الصناعى بمعدل ٧ جنيهات فى الشهر أى من ٢ , ١١ إلى ٦ , ١٨ أو بمعنى آخر ٦٧ ٪ وهنا كانت الزيادة فى أجور النساء أعلى مما هى فى أجور الرجال بمعدل ٧٣ ٪ للنساء و ٦٧ ٪ للرجال .

حركه الأجور الحقيقيه فى الريف المصرى
من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦

السنه	متوسط الاجر النقدى اليومى بالقرش للرجل	الرقم القياسى للأجور النقديه	الرقم القياسى لتكاليف المعيشه	الرقم القياسى للأجور الحقيقيه
١٩٦٠	١٢,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٦	٢٥,٠٠	٢٠٠	١٣٩	١٤٤
١٩٧٠	٢٥,٠٠	٢٠٠	١٧٠	١١٨
١٩٧١	٢٥,٥	٢٠١	١٧٢	١١٧
١٩٧٢	٢٧,٥	٢٢٠	١٨٢	١٢١
١٩٧٣	٢٩,٢	٢٣٤	١٩٦	١١٩
١٩٧٤	٣٢,٢	٢٥٥	٢٣٥	١١٠
١٩٧٥	٤٦,٥	٢٧٢	٢٤٧	١٥٤

التغير فى أسعار المواد الغذائيه والملابس
والسلع الإستهلاكيه والكهرباء من ١٩٦٤ الى ١٩٧٦

السنه	الغذاء	الكساء	السلع الإستهلاكيه	الإضاءه	ملاحظات
١٩٦٤	١٠٠	—	١٠٠	—	
١٩٦٥	١١٤	—	١١٥	—	الإرتفاع المستمر
١٩٦٦	١٢٥	—	١٢٥	—	فى
١٩٦٧	١٢٦	—	١٢٦	—	اسعار المواد
١٩٦٨	١١٧	١٠٠	١١٧	١٠٠	الغذائيه
١٩٦٩	١١٨	١٠١	١٢١	١٠٠	والسلع
١٩٧٠	١٢٦	١٠١	١٢٦	١٠٠	الإستهلاكيه
١٩٧١	١٣٣	١٠١	١٣٠	٩٨	والكساء
١٩٧٢	١٣٧	١٠٥	١٣٣	٩٣	خلال
١٩٧٤	١٧٠	١٢٢	١٥٣	٩٠	ثلاثه
١٩٧٥	١٩١	١٣٥	١٧١	٩٣	عشر
١٩٧٦	٢١٩	١٤٣	١٨٦	٩٩	عاما

المصدر : الطبقه العامله فى مصر المعاصره ص١٠٣
د.ا.ج يكلاتوف ترجمه د. احمد حسان

متوسط طول اسبوع العمل
فى عددمن القطاعات الصناعيه

القطاع	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الصناعات النسجيه	٤٢	٥٤	٥٤	٤٩	٥٠	٤٨	٥١	٥٥	٥٣	٥٤
بناء الآلات ماعدا الآلات الكهربائيه							٥٠	٥٢	٥٠	٥٠
صناعه وسائل النقل	٤٢	٥٨	٤٧	٤٧	٥٣	٥٤	٦١	٥٨	٥٨	٥٩
الآلات الكهربائيه							٤٨	٤٩	٥١	٥١
الصناعات الغذائيه	٤٩	٥٤	٥٥	٥٢	٥٣	٥٥	٥٦	٥٦	٥٥	٥٤
صناعه الدخان	٤٠	٥٥	٦٠	٤٧	٤٧	٦٢	٥٤	٥٦	٥٢	٥٣
تصنيع الأخشاب	٤٦	٤٨	٤٦	٥١	٥١	٤٧	٥٤	٥٥	٥٦	٥٥
الصناعات الكيمائيه	٤٣	٥٢	٥١	٥١	٥٤	٥٢	٥٣	٥٦	٥٢	٥٣

●● فى مرحلة التحويلات الاجتماعية الاقتصادية جرى تخفيض ملحوظ فى ساعات العمل فى الصناعات التحويلية إلا أن الصعوبات الاقتصادية وسوء الحالة فى سوق القوى العامله فى منتصف الستينيات وفى النصف الثانى لها قد أدت الى زيادة اسبوع العمل مرة أخرى الى ٤٩ - ٥٠ ساعة أسبوعيا ثم الى ٥٥ ساعة اسبوعيا .

المصدر : الطبقة العامله فى مصر المعاصرة

أ . ج بكلاقوف ص ١٢٥

تناسب أجور العمال والموظفين

في المصانع في الخمسينيات والستينيات

	١٩٦٠	١٩٦٣ / ١٩٦٤	١٩٦٦ / ١٩٦٧
عمال			
الاجر الاسمى	١٢٦	١٦٥	١٨٦
الاجر الفعلى	١٢٢	١٥٣	١٤٠
موظفون			
الاجر الاسمى	١١٧	١٤٠	١٤٠
الاجر الفعلى	١١٢	١٤٠	١٠٥

تؤكد هذه الاحصائية على أن أجور العمال الصناعيين قد نمت أكثر من أجور الموظفين - وارتبط ذلك بما تم بعد الثورة من زيادة عدد الموظفين الصغار في المصانع بهدف القضاء على البطالة .

تطور متوسط الأجر اليومى للعامل الزراعى

في الفتره من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥

السنه	الأجر النقدى بالقرش	الرقم القياسى للأجر النقدى	الرقم القياسى لنفقه المعيشه في الريف	الاجرالحقيقى بالقرش	الأجر القياسى للاجر الحقيقى
١٩٧٠	٢٥,٠	١٠٠	١١٦,٨	٢١,٤	٨٥,٦
١٩٧١	٢٥,٥	١٠١	١١٧,٤	٢١,٧	٨٦,٨
١٩٧٢	٢٧,٥	١٠٩	١١٩,٩	٢٢,٩	٩١,٦
١٩٧٣	٢٩,٥	١١٦	١٣١,٢	٢٢,٥	٩٠,٠
١٩٧٤	٣٥,٢	١٢٤	١٤٩,٦	٢٣,٥	٩٤,٠
١٩٧٥	٤٦,٥	١٨٦	١٦٧,٩	٢٧,٧	١١٠,٨

المصدر - الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء

مستوى البطالة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٥

السنة	عدد العاطلين المسجل رسميا	النسبة المئوية لحجم القوى العامله
١٩٦٨	٢٤٤ , ٤	٣ , ٨
١٩٦٩	٢١٨ , ٩	٢ , ٧
١٩٧٠	١٩٨ , ٠	٢ , ٤
١٩٧١	١٥٣ , ١	١ , ٨
١٩٧٢	١٣٤ , ٦	١ , ٥
١٩٧٣	١٤٥ , ١	١ , ٦
١٩٧٤	٢٠٨ , ٦	٢ , ٣
١٩٧٥	٢٣٣ , ٤	٢ , ٣

● ● هذه المعطيات لاتعكس الحجم الحقيقى للبطالة فى مصر - فحسب تقديرات عام ١٩٧٩ فان خمس سكان المدن لم يكن لديهم عمل ثابت . أما بخصوص اعانه البطالة فكانت ضئيله جدا اذا ماقورنت بعدد العاطلين فقد دفع مبلغ ألف جنية تقريبا عن عام ١٩٧٦ بكامله .

المصدر : الطبقة العامله فى مصر المعاصرة ص ١٣٩

ا . ج بكلاقوف

الملاحق

الملحق رقم [١]

قانون - لائحة - نقابة عمال الصنائع اليدوية

التعليق

نشر هذا القانون - أى لائحة النظام الأساسى - لنقابة عمال الصنائع اليدوية ، التى أنشأها الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد فى جريدة اللواء بتاريخ ١١، ١٢ يناير ١٩١٠ . وهى اللائحة الوحيدة التى عثرنا عليها لأى نقابة في هذه الحقبة . ويؤكد الأستاذ فالبيه الذى ألف كتابا مبكرا عن الحركة النقابية المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، أن رجال الحزب الوطنى الذين صاغوا هذه اللائحة استعانوا في صياغتها بلائحة إحدى جمعيات المساعدة المتبادلة الايطالية .

النص

« قانون » نقابة عمال الصنائع اليدوية

الباب الأول : في غرض النقابة

المادة - ١ - تألفت في القاهرة نقابة عمال الصنائع اليدوية ومدتها غير محدودة .

المادة - ٢ - غرض النقابة هو تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية وترقية الصناعة وإيجاد روابط ودية بينهم .

المادة - ٣ - ولكى تصل النقابة إلي هذا الغرض فقد أنشأت قلما طبيا وقلما للاستشارة القضائية وقلما للإعلانات المالية وصندوقا للتوفير والتقاعد . وكل ذلك لا يمنع من إنشاء أقلام أخرى تساعد النقابة على الوصول إلي الغرض الذى ترمى إليه مثل إنشاء أندية وإلقاء دروس ومحاضرات في مواضيع تهم الأعضاء بصفة عمومية وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة ونظام هذه الأقلام مذكور في اللائحة الداخلية ماعدا نظام صندوق التقاعد الذى يفرد له الباب السادس من هذا القانون .

المادة - ٤ - يحظر على الأعضاء المناقشة في المسائل السياسية والدينية في اجتماعاتهم أو في محل النقابة ولا يجوز بحال من الأحوال أن تؤجر محلات النقابة أو مقارها لجمعية سياسية أو دينية لتقيم فيها اجتماعا أو تلقى فيها محاضرة .

الباب الثانى : في الأعضاء

المادة - ٥ - تتألف النقابة من أعضاء عاملين وأعضاء مساعدين وأعضاء شرفيين .

المادة - ٦ - يعتبر عضوا عاملا كل صانع مشتغل بالأعمال اليدوية ولا يشمل ذلك رؤساء المصانع والمعامل ولا تقتصر النقابة على صناع القاهرة بل كل الصناع بالجهات الأخرى أيضا .

المادة - ٧ - العضو المساعد هو الذى يدفع مبلغا اختياريا من المال ولا يكون له حق التمتع بالمزايا التي يتمتع بها الاعضاء العاملون .

المادة - ٨ - العضو الشرفي هو الذى يساعد النقابة بنفوذه أو بتعضيده ماديا وأدبيا . وتتألف من الأعضاء الشرفيين (لجنة حماية ورعاية النقابة) .

المادة - ٩ - يجب على العضو العامل أن تتحقق فيه الشروط الأتية :

١ - أن تكون سنه ١٨ سنة على الأقل و ٤٠ سنة على الأكثر .

٢ - أن يكون مشتغلا بعمل مدة سنتين متتاليتين على الأقل .

٣ - أن لا يكون محكوما عليه بحكم يمس الشرف وأن يكون حسن السيره .

٤ - أن يقدمه للنقابة اثنان من أعضائها العاملين .

المادة - ١٠ - قبول الأعضاء العاملين والمساعدين يكون بالاقتراع السرى في مجلس الإدارة ويجب لقبول العضو أن توافق عليه الأغلبية وقرارات المجلس في مسائل قبول الأعضاء نهائية لا استئناف لها وليس المجلس ملزما بذكر أسباب الرفض . والأعضاء الشرفيون يعينهم المجلس من نفسه ومن يرفض طلبه يجوز له أن يقدم طلبا ثانيا بعد ستة أشهر على الأقل .

المادة - ١١ - يجب على كل عضو عامل :

١ - أن يتبع قانون النقابة ولوائحها .

٢ - أن يكون مشتغلا في احدى الصناعات اليدوية .

٣ - أن يدفع رسما شهريا قدره خمسة قروش .

المادة - ١٢ - كل عضو عامل يضطر إلي ترك خدمته في المصنع المشتغل هو به ، له الحق بعد تصديق مجلس الإدارة أن يتمتع بالامتيازات التى تخولها له النقابة ماعدا ما يتعلق منها بصندوق التقاعد .

المادة - ١٣ - كل عضو عامل يتأخر عن أداء الرسم الشهرى ثلاثة شهور متوالية يشطب اسمه من النقابة بعد أن تنذره قبل ذلك بثمانية أيام بجواب موصى عليه بآخر عنوان له لدى النقابة . وحكم هذه المادة لا يسرى على العضو العامل إذا كان مريضا أو عاطلا عن العمل كما هو مذكور في اللائحة العمومية وبعد التحقق من مرضه وعطله ، وكل عضو يشطب اسمه على ما تقدم يجوز له أن يطلب قبوله ثانيا بعد أن يدفع ماتأخر عليه ويعامل بنص المادة (١١) .

المادة - ١٤ - يطرد نهائيا من النقابة بقرار المجلس كل عضو يحكم عليه بسبب أعمال مخلة بالشرف أو سرقة أو نصب كذلك من يغش النقابة أو يدلس عليها .

المادة - ١٥ - يجوز للمجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين أن يقرر طرد أى عضو عامل أو غيره يكون قد طبقت عليه مرارا الأحكام التى تأمر بها اللائحة العمومية ضد من يخالفها وكذلك يجوز للمجلس أن يطرد كل عضو يحدث سلوكه خللا في محلات الجمعية .

المادة - ١٦ - ليس للأعضاء المشطوبة أسماؤهم والمطرودين أن يرجعوا على المجلس أو على النقابة بشيء ما ولايحق لهم كذلك أن يستردوا ما دفعوا من الرسوم الشهرية أو غيرها ، اللهم إلا ما وضعوه في

صندوق التقاعد .

المادة - ١٧ - كل عضو يستقيل من النقابة يفقد حقه فيما دفعه ما عدا ما أودعه في صندوق التقاعد .

الباب الثالث : في مجلس الإدارة

وفي اللجان وفي المراقبين

المادة - ١٨ - تدار النقابة بواسطة مجلس مؤلف من ٢٥ عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية الاعتيادية ويكون منهم ١٥ من الأعضاء العاملين والعشرة الباقون من الأعضاء والمساعدين والشرفيين . وينتخب المجلس من أعضائه رئيسا ووكيلين وسكرتيرا ومساعدا وأمينا للصندوق .

المادة - ١٩ - تجرى الانتخابات بالاقتراع السرى وبالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات بين اثنين يفضل اكبرهما سنا ومجلس الادارة يعرض على المنتخبين قائمة يرشح فيها من يراه وهذه القائمة ليست إجبارية . ويجوز للمنتخبين أن ينتخبوا من يريدون ممن ليسوا في تلك القائمة .

المادة - ٢٠ - يجوز انتخاب كل من بلغ الخامسة والعشرين من عمره عضوا في المجلس .

المادة - ٢١ - ينتخب مجلس الإدارة لمدة سنتين ويجدد ثمانية أعضاء في كل عام بطريق الأقدمية ويجوز أن يعاد انتخاب من يسقط من الأعضاء .

المادة - ٢٢ - إذا استقال أحد أعضاء مجلس الإدارة فينتدب المجلس بدله مؤقتا ويجب التصديق على ذلك في أقرب جمعية عمومية ويجب انتخاب بدل العضو المستقيل من القسم الذى ينتسب إليه وكذلك كل عضو من أعضاء مجلس الادارة يتغيب عن حضور الجلسات ثلاث مرات متتالية يعد مستقيلا .

المادة - ٢٣ - مجلس الادارة يمكث مدة سنتين وفي نهاية السنة الثانية يسقط ثلث أعضائه بطريق الاقتراع السرى ويستبدل كما جاء بالمادة (٢١) .

المادة - ٢٤ - ينوب الرئيس عن النقابة وشخصها لدى الغير وأمام المحاكم وهو يرأس اجتماعات المجلس وصوته عند التساوى مرجح . وينذب عن الرئيس عند غيابه أحد الوكيلين .

المادة - ٢٥ - كل كتابة تلتزم بها النقابة يجب أن تكون ممضاة من الرئيس أو من ينوب عنه وتذيل بإمضاء السكرتير أو مساعده . والأوراق التى تحتوى على استعمال نقود النقابة يجب أن تمضى زيادة على الإمضاءات بإمضاء أمين الصندوق ، وتستثنى من ذلك الأوراق الخاصة بالأوامر المختلفة والفواتير وغيرها المتعلقة بالإدارة الداخلية وإدارة الإسعافات فإنها لا تمضى إلا بإمضاء المكلف بهذه المسائل .

المادة - ٢٦ - مجلس الإدارة يعين محل اجتماعه كما يريد ويجتمع كلما استدعت مصلحة اجتماعه كما يريد ويجتمع مرة في الشهر على الأقل . وهذه الاجتماعات يرأسها الرئيس أو من ينوب عنه وإذا

غاب الرئيس والوكيلان ينتخب الاعضاء الحاضرون أحدهم ليرأس الجلسة ولا تصح قرارات المجلس إلا إذا كان حاضرا فيه عشرة من الأعضاء على الأقل غير الرئيس بشرط أن يكون من بينهم ستة من الأعضاء العاملين ولا يجوز مع ذلك أن يكون للعضو الواحد أكثر من صوت واحد . وقرارات المجلس تؤخذ بالأغلبية البسيطة وإذا تساوت الأصوات يرجع طرف الرئيس .

المادة - ٢٧ - تحفظ مداولات المجلس في محضر الجلسة وتقيد في دفتر يمضيه رئيس الجلسة وسكرتيرها .

المادة - ٢٨ - مجلس الإدارة له سلطات واسعة وكل ماليس من خصائص الجمعية العمومية وحدها على حسب هذا القانون أو قانون اختصاصها يكون من اختصاصه ، وله على الأخص الحقوق التالية :

١ - أن يقترع على قبول الأعضاء أو شطب أسمائهم أو طردهم .

٢ - أن يضع نتيجة عن ميزانية النقابة وأن يقدم تقريرا سنويا عن سيرها .

٣ - أن يدعو الجمعية وأن يقوم بتنفيذ قراراتها .

٤ - أن يعين ويرفت كل موظفى النقابة وأن يحدد اختصاصاتهم ومرتباتهم .

٥ - أن يعين طريقة استعمال الأموال الحرة وأموال الاحتياطى .

٦ - أن يدرس التحسينات التى يمكن إدخالها على إدارة النقابة وأن يبحث عن الأقلام الجديدة التى يجب إنشاؤها

٧ - وله إدارة أموال النقابة الثابتة والمنقولة وأن ينتدب تحت مسئوليته بعض الأعضاء للقيام بالأعمال المذكورة بالنيابة عن المجلس ، وعلى كل حال فالقضايا والخصومات التى ترفعها النقابة أو ترفع عليها تكون على الدوام باسم الرئيس . وهذه الاختصاصات ليست محددة بل إن المجلس له أن يقوم بكل الأعمال التى تؤدى إلي تحقيق غرض النقابة .

المادة - ٢٩ - لكى يقوم المجلس بأعمال الأقلام المتقدمة يجب تقسيمه إلي لجان تدير هذه الأقلام طبقا لقواعد اللائحة الداخلية . وهذه اللجان يبلغ عددها أربعا :

١ - لجنة الإسعاف الطبى .

٢ - لجنة الإسعاف المالى والاستشارة القانونية

٣ - لجنة المالية وصندوق التقاعد

٤ - لجنة الأبحاث والنشر

وكل لجنة تتركب من ثلاثة أعضاء ومن مجلس الإدارة بالأغلبية النسبية .

ويجوز للمجلس أن ينتدب ثلاثة من الأعضاء الآخرين لمساعدة كل لجنة من تلك اللجان . أما المدير العمومى وهو رئيس مجلس الإدارة فيقوم بالأعمال العادية ويمضى أوامر الإسعافات ويمكنه أن ينيب عنه أحد وكلائه لمدة ما .

أما أمين الصندوق فيكون عضوا ثالثا بطبيعة الحال في اللجنة المالية .

المادة - ٣٠ - تعين الجمعية العمومية كل سنة مراقبين يمكن أن يكونوا من الخارجين عن النقابة وعلى المراقبين أن

يهيمنوا على ضبط أعمال النقابة فيما يتعلق بالمالية ولهم أن يراجعوا نتيجة الميزانية ويشهدوا أنها مطابقة للدفاتر ولذلك يجب أن ترسل لهم النتيجة قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

المادة - ٣١ - للمراقبين الحق أن يطلعوا على دفاتر النقابة في أى وقت إذا وجدوا ذلك مفيدا للنقابة وعليهم في حالة الضرورة أن يطلبوا من مجلس الادارة استدعاء الجمعية العمومية بصفة غير اعتيادية .

الباب الرابع : في الجمعية العمومية

المادة - ٣٢ - الجمعية العمومية إذا اجتمعت طبقا للقانون تعتبر أنها تمثل جميع الأعضاء وتكون قراراتها نافذة على جميعهم ولو كان أحدهم غائبا أو مخالفا في الرأى لهذه القرارات . ولكل عضو في النقابة الحق في حضور جمعيتها العمومية . وحق الاقتراع خاص بالأعضاء العاملين فقط .

المادة - ٣٣ - يدير الأعمال اللازمة للجمعية العمومية أعضاء مجلس الادارة ولهم الحق في أن ينتخبوا من أعضائها ستة يراقبون الانتخابات والاقتراع بالأصوات .

المادة - ٣٤ - يجب على مجلس الإدارة أن يرسل للأعضاء الدعوة إلي الجمعية العمومية الاعتيادية أو غير الاعتيادية قبل الميعاد بخمسة عشر يوما على الأقل . وهذه الدعوة ترسل إليهم بطريق البوستة بالعنوان المعروف لكل عضو . ويجب أن يؤكد في هذه الدعوة محل الاجتماع ويومه وساعته وأن يبين فيها المواضيع التي ستكون مدار البحث ومن الذى طلب استدعاء الجمعية العمومية مع بيان مختصر للأسباب الداعية إلي ذلك .

المادة - ٣٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية قانونيا إلا إذا حضرها الأعضاء العاملون . وتكون القرارات بالأغلبية النسبية ماعدا القرارات المتعلقة بتغير القانون بحل الجمعية والاقتراع يكون شخصيا ويجوز الاقتراع السرى إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة ذلك أو إذا طلبه عضو يعضده عشرون عضوا آخرين .

المادة - ٣٦ - إذا لم يحضر في الجمعية العمومية الأعضاء العاملون في اجتماعها الأول يؤجل ذلك إلي ثمانية أيام ثم يدعى الجميع مرة أخرى قبل الميعاد الثانى بأسبوع ثم تكون القرارات نافذة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

الملحق رقم [٢]

قانون

الاتحاد العام لنقابات العمال

بوادى النيل

برياسة حضرة صاحب العزة

عبد الرحمن فهمى بك

زعيم العمال

سنة ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

اسم الاتحاد - مركزه - اغراضه - مدته

المادة - ١ - قد تأسس بوادى النيل بمقتضى هذا القانون اتحاد عام لنقابات العمال تحت اسم « الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل » .

المادة - ٢ - مركز الاتحاد العام هو مدينة القاهرة ويجوز أن ينشىء له فروعا بالمديريات والمحافظات بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة - ٣ - مدة هذا الاتحاد غير محدودة .

المادة - ٤ - يبدأ العمل بهذا القانون بمجرد نشره بالصحف .

المداه - ٥ - الغرض من تكوين الاتحاد العام :

أولا : ايجاد مركز رئيسى ترتبط به جميع نقابات العمال والطوائف بوادى النيل .

ثانيا : تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلي كل مافيه الخير لهم أدبيا وماديا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا .

ثالثا : الإشراف على نقابات العمال والطوائف التابعه له .

رابعا : الاتصال باتحادات العمال في بلاد العالم المختلفة والاشتراك في مؤتمراتهم .

خامسا : إنشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى .

سادسا : الدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم .

سابعا : عقد مؤتمرات دورية في مختلف عواصم وادى النيل للبحث فى شئون العمال العامة .

ثامنا : العمل على إيجاد تشريع خاص بحماية العمال قبل أصحاب رءوس الأموال وأرباب الأعمال من حيث تحديد ساعات العمل وتقدير الاجور وترتيب المعاشات والمكافآت والإعانات في حالة العطل والعجز والإصابة ومنح الإجازات والعلاوات ووضع نظام للترقيات وإعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم .

الباب الثانى

في الأعضاء

المادة - ٦ - أعضاء الاتحاد العام هم :

أولا : نقابات العمال والطوائف وذوى الحرف والمهن .

ثانيا : نقابات موظفى المصالح الحكومية والأهلية والمستخدمين والأجراء .

ثالثا : الأشخاص ذوو الكفاءات والميزات الخاصة غير التابعين لنقابات ممن يرى الاتحاد مصلحة له في قبولهم ضمن أعضائه .

المادة - ٧ - يشترط لقبول أية نقابة في عضوية الاتحاد العام ما يأتى :

أولا : ألا يقل عدد أعضائها عن خمسين عضوا عاملا .

ثانيا : أن يوافق الاتحاد على قانونها .

ثالثا : أن تقبل إشراف الاتحاد العام على إداتها وماليتها .

رابعا : أن تقبل العمل بالقوانين والقرارات واللوائح التى أصدرها الاتحاد العام .

خامسا : أن تدفع ٢٥ في المائة من إيرادها الشهرى بصفة اشتراك للاتحاد العام من تاريخ تقرير انضمامها .

المادة - ٨ - يشترط لقبول الأشخاص غير التابعين لنقابات أعضاء في الاتحاد ما يأتى :

أولا : أن يرى مجلس الاتحاد مصلحة في قبولهم .

ثانيا : أن يدفع اشتراكا سنويا قدره مائة قرش صاغ .

المادة - ٩ - يجوز لمجلس إدارة الاتحاد العام أن يفصل من عضويته كل شخص أو نقابة في الأحوال الآتية :

أولا : مخالفة القوانين واللوائح والقرارات .

ثانيا : التوقف عن دفع الاشتراك الشهرى مدة ثلاثة أشهر متوالية بعد الانذار كتابة بالدفع .

ثالثا : اتيان أى عمل من شأنه أن يحمل الاتحاد العام أية مسئولية أدبية أو قانونية أو مادية .

المادة - ١٠ - يجوز لمجلس إدارة الاتحاد العام في كل الأحوال أن يعيد إلي عضويته أى شخص أو أية نقابة فصلت بالأسباب السالفة إذا رأى وجها لذلك وبالشروط التى يضعها .

الباب الثالث

في هيئات الاتحاد العام

الجمعية العمومية

المادة - ١١ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من :

أولا : أعضاء مجالس إدارة فروع الاتحاد بعواصم المديريات والمحافظات .

ثانيا : أعضاء مجالس إدارة النقابات غير التابعة لفروع الاتحاد العام .

ثالثا : أعضاء الاتحاد غير التابعين لنقابات .

اختصاص الجمعية العمومية

المادة - ١٢ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولا : انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام .

ثانيا : التصديق على الحساب الختامي للاتحاد عن السنة الماضية واعتماد مشروع الميزانية عن السنة التالية .

ثالثا : تعديل القانون أو تغيير مواده أو تفسيره .

رابعا : النظر فيما يعرضه مجلس إدارة الاتحاد من الأعمال .

خامسا : حل مجلس إدارة الاتحاد .

سادسا : حل الاتحاد العام ويشترط في ذلك اجتماع تسعين في المائة من أعضاء الجمعية العمومية أو باتفاق ثلثي الحاضرين بأشخاصهم .

المادة - ١٣ - تجتمع الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعا عاديا مرة كل سنة في الاسبوع الأول من مايو ويجوز انعقادها بصفة غير عادية بدعوة من رئيس الاتحاد أو بطلب ثلث اعضائها .

المادة - ١٤ - تجتمع الجمعية العمومية في دور الانعقاد العادي بدعوة ترسل لأعضائها قبل الموعد بثلاثين يوما كاملة وينشر عنها في أربع صحف يومية مرتين في بحر الخمسة عشر يوما السابقة على يوم الانعقاد . وتشتمل الدعوة على بيان مكان الاجتماع وزمانه وبرنامج الأعمال وأسماء المرشحين للاستشارة وللمراقبة المالية وأمانة الصندوق وللسكرتاريه العامة وصوره من الحساب الختامي ومشروع الميزانية والاقتراحات .

المادة - ١٥ - يجوز أن تجتمع الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعا غير عادي بدعوة ترسل إلي الأعضاء قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما وينشر عنها في أربع صحف يومية في الأسبوع السباق ليوم الاجتماع.

المادة - ١٦ - يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا في أول دور إذا اجتمع نصف عدد الأعضاء فإن لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع أسبوعا وتعاد الدعوة بالنشر بالجرائد وفى هذه الحالة يكون الاجتماع صحيحا بأى عدد يحضر .

المادة - ١٧ - قرارات الجمعية العمومية تصدر بالأغلبية المطلقة فإذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس .

المادة - ١٨ - يجوز لأعضاء الجمعية العمومية في كل الأحوال التوكيل كتابة لحضور الاجتماع على أن تصل توكيلاتهم إلي الاتحاد قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل إلا في حالة طلب الحل فلا تقبل.

التوكيلات .

المادة - ١٩ - لكل عضو صوت واحد وللوكلاء أصوات بعدد موكليهم ولا يجوز للوكيل أن يحمل توكيلات لأكثر من خمسة وعشرين عضواً .

مجلس الإدارة

المادة - ٢٠ - يتكون مجلس الإدارة من رئيس ووكيلين وعشرة مستشارين ومراقبين ماليين وامين للصندوق وسكرتير عام تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة فإن لم يتوافر يعاد الانتخاب بالأغلبية النسبية ويصح انعقاد المجلس بحضور الرئيس أو أحد وكيليه واثنين من المستشارين واحد المراقبين وأمين الصندوق وستة من أعضاء النقابات وعضو من كل فرع للاتحاد .

المادة - ٢١ - يجرى انتخاب مجلس الإدارة سنويا ماعدا الرئيس فينتخب كل خمس سنوات .

المادة - ٢٢ - يشكل مجلس الإدارة في أول جلسة بعد انتخابه من بين أعضائه خمس لجان واحدة للتشريع وأخرى للتحكيم وثالثة للمالية ورابعة للتنفيذ وخامسة للتعاون .

المادة - ٢٣ - لجنة التشريع واعضاؤها الرئيس أو أحد وكيليه ومستشاران وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع وتختص لجنة التشريع بإعداد القوانين واللوائح والمشروعات الخاصة بالعمال أو النقابات وفروع الاتحاد .

المادة - ٢٤ - لجنة التحكيم وأعضاؤها الرئيس أو أحد الوكيلين وأحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع وتختص بالفصل بالأغلبية النسبية في المنازعات التى تقع بين العمال وبعضهم أو بينهم وبين نقاباتهم أو بين النقابات وبعضها أو بين فروع الاتحاد والنقابات التابعة لها أو بين الاتحاد والنقابات وكذلك تختص بفحص جميع المطالب والشكاوى وكافة الشئون المتعلقة بالعمال والنقابات وفروع الاتحاد قبل أصحاب رءوس الأموال وأرباب الأعمال والمصالح .

المادة - ٢٥ - تستأنف قرارات لجنة التحكيم أمام مجلس الإدارة .

المادة - ٢٦ - اللجنة المالية وأعضاؤها الرئيس أو أحد الوكيلين وأمين الصندوق واحد المراقبين الماليين وأحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع . وتختص بوضع مشروع ميزانية الاتحاد والحساب الختامى ومراقبة مالية النقابات وفروع الاتحاد الأخرى والإشراف على الأعمال الحسابية والاقتصادية للاتحاد واعتماد أوامر الصرف للمبالغ التى تزيد على العشرين جنيها

الماده -٢٧- لجنة التعاون واعضاؤها الرئيس أو أحد وكيليه وأحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو من الفروع ، وتختص بنشر الدعوة إلى التعاون وبث روحه بين العمال وإنشاء الشركات التعاونية للاستهلاك والإنتاج .

المادة - ٢٨ - اللجنة التنفيذية وأعضاؤها الرئيس أو أحد وكيليه والسكرتير العام واحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع وتختص بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة والقيام بإدارة شئون

الاتحاد العام في الامور المستعجلة على أن تعرض أعمالها على مجلس الإدارة في أول انعقاد له.
ولها أن تستدعى أية لجنة للانعقاد كذلك مجلس الإدارة متى رأت موجبا لذلك .

اختصاص مجلس الإدارة

المادة - ٣٠ - يمثل مجلس الإدارة الاتحاد العام أمام جميع السلطات والهيئات والمجالس الرسمية ولجان التوفيق والتحكيم والشركات وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال والمصالح .

المادة - ٣١ - يدير مجلس الإدارة شئون الاتحاد العام من جمع الاشتراكات وتحصيل الايرادات والعمل على تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات وتقرير الانضمام إلي اتحادات العمال في البلاد الأجنبية وتمثيل الاتحاد في مؤتمرات العمال الدولية وتنظيم حركات الإضراب .

رئيس الاتحاد

المادة - ٣٢ - رئيس الاتحاد وهو زعيم العمال هو الذى يمثل الاتحاد ويرأس جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان ويأذن بصرف المبالغ التى لا تزيد على عشرين جنيها بدون قرار من اللجنة المالية.

المادة - ٣٣ - رئيس الاتحاد هو الذى يعين مدير إدارة الاتحاد وموظفى الإدارة ويقرر مرتباتهم على مقتضى الميزانية ويوقع جزاءاتهم وبعضى القرارات والمنشورات .

الوكيلان

المادة - ٣٤ - للوكيل الذى يقوم مقام الرئيس أثناء غيابه ما للرئيس من الاختصاصات .

أمين الصندوق

المادة - ٣٥ - يدير حسابات الاتحاد ويستلم الاشتراكات والايرادات ويعطى عنها إيصالات الاستلام ويصرف المبالغ التى يؤذن بصرفها بمقتضى هذا القانون .

ويقدم تقريرا شهريا لمجلس الإدارة عن ايرادات ومصروفات الاتحاد .

السكرتير العام

المادة - ٣٦ - يشرف على أعمال الاتحاد الكتابية والإدارية فى مكاتب الاتحاد وفروعه ويدعو للجلسات ويحرر المراسلات والمكاتبات .

المراقبان الماليان

المادة - ٣٧ - يراقبان إيرادات ومصروفات الاتحاد ويراجعان الحسابات الشهرية ويرفعان بذلك تقريرا للجنة المالية ويراقبان الإدارة المالية للنقابات والفروع ويقدمان عنها تقريرا كل ثلاثة أشهر .

الباب الرابع

ماليه الاتحاد

المادة - ٣٨ - تتكون مالية الاتحاد من :

١ - الاشتركات الشهرية .
٢ - التبرعات والهبات التي يقبلها مجلس الإدارة والوصايا والأوقاف .
٣ - ما يتحصل من إيرادات فروع الاتحاد .
٤ - فوائد استثمار أمواله .

الباب الخامس

فروع الاتحاد

المادة - ٣٩ - ينشيء الاتحاد فروعا له في كل مديرية أو محافظة أو مدينة بها ثلاث نقابات على الأقل .
المادة - ٤٠ - الجمعية العمومية لفرع الاتحاد تتكون من مندوب عن كل مائة وكسورها ٥٠ من أعضاء النقابات التابعة له .
المادة - ٤١ - تنتخب الجمعية العمومية رئيسا ووكيلا وأمين صندوق وسكرتيرا ومستشارا ممن يرشحهم الاتحاد العام ويكون ذلك بالاقتراع السرى وبالأغلبية النسبية وتنتخب كل نقابة عضوين عنها يجلسان في مجلس إدارة الفرع .
المادة - ٤٢ - ينتخب مجلس إدارة الفرع كل سنة .

اختصاص الفروع

المادة - ٤٣ - فروع الاتحاد هى واسطة الاتصال بين الاتحاد العام والنقابات التابعة له .
وتختص فروع الاتحاد بما يأتى :
١ - تبليغ وتنفيذ قرارات الاتحاد العام .
٢ - جمع وتحصيل الاشتراكات والتبرعات في دائرة اختصاصها وتوريدها للاتحاد .
المادة - ٤٤ - يجتمع مجلس إدارة الفرع كل شهر مرة ويجوز لرئيسه أن يدعوه عند الاقتضاء .
المادة - ٤٥ - يجتمع مجلس إدارة الفرع بثلث أعضائه على الأقل وقراراته بالأغلبية النسبية .

الباب السادس

الإضراب

المادة - ٤٦ - لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئى ، وهو الذى يعين ابتداءه وانتهاءه والقواعد التى يدار عليها والغرض منه .
المادة - ٤٧ - قرارات الإضراب العام تصدر من ثمانين في المائة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وبأغلبية ستين في المائة منهم .
المادة - ٤٨ - يتولى مجلس إدارة كل نقابة تنفيذ قرارات الإضراب وإدارته على القواعد والخطط التى يرسمها الاتحاد العام
المادة - ٤٩ - عند صدور قرار بالإضراب العام تصبح أموال جميع النقابات التابعة للاتحاد وفروعه تحت تصرف الاتحاد .
المادة - ٥٠ - ليس لأية نقابة أن تعلن الإضراب من غير مصادقة الاتحاد العام .
المادة - ٥١ - للاتحاد العام في كل الأحوال أن يعلن الإضراب الجزئى لنقابة أو أكثر من تلقاء نفسه متى رأى

مصلحة لأية نقابة أخرى في هذا الإضراب .

الباب السابع

امتيازات العمال قبل الاتحاد والنقابات

المادة – ٥٢ – تقوم كل نقابة بمعالجة أعضائها المرضى وأفراد عائلاتهم الملزمين بهم شرعا على حسابها أو بأجر مناسب يدفعه العضو وتقوم بدفن من يتوفى من أعضائها الفقراء .

المادة – ٥٣ – تقوم كل نقابة بمساعدة أعضائها المحتاجين والعاطلين والمصابين بعاهات مستديمة حتى توجد لهم أعمال أو موارد رزق . ويجوز لها أن تعين لمن انقطعت قدرتهم على العمل مكافآت أو رواتب شهرية وكل ذلك بمقدار ما تسمح له موارد تلك النقابة .

المادة – ٥٤ – يعين الاتحاد ويقرض النقابات التباعة له أو لفروعه متى تبين له وجه الحاجة وبالمقدار والطريقة التى يحددها وبالقياس إلي موارده .

المداة – ٥٥ – تقوم كل نقابة بالدفاع عن أعضائها أمام المحاكم ، مدنية كانت أم جنائية أم عسكرية ، في جميع الاحوال التى يحاكم فيها الأعضاء بسبب تنفيذ قرار تلك النقابة ، وفيما عدا ذلك من القضايا الشخصية فالنقابة تقوم بالمساعدة اللازمة بحسب ما يتراءى لها . وكذلك شأن الاتحاد قبل أعضائه .

الباب الثامن

أحكام عامة

المادة – ٥٦ – جميع أموال الاتحاد تودع في مصرف واحد أو أكثر من البيوتات المالية التى يعينها مجلس إدارة الاتحاد .

المادة – ٥٧ – يقرر مجلس إدارة الاتحاد طريقة صرف الأموال من المصارف ويعين الأشخاص المأذونين بالتوقيع أمام تلك المصارف .

المادة – ٥٨ – لمجلس إدارة الاتحاد في كل الأحوال أن يقرر استغلال جزء من احتياطى أمواله بالطريقة التى يراها لمصلحة الاتحاد .

المادة – ٥٩ – في حالة حل الاتحاد بالطريقة المبينة في هذا القانون تعين الجمعية العمومية لجنة للتصفية وهى التى تتولى توزيع الأموال بالطريقة التى تراها .

المادة – ٦٠ – يجوز للاتحاد أن يقبل في خزينته بصفة أمانة أموال أية نقابة من النقابات التابعه له أو لفروعه متى قرر مجلس إدارتها ذلك .

المادة – ٦١ – يعمل بهذا القانون من اليوم .

١٩ يونيو سنة ١٩٢٤ عبد الرحمن فهمى

ملحوظة : اعتمدنا في نشر هذه الوثيقة على كتاب دكتور محمد أنيس بعنوان : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ – الجزء الأول – المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى – مكتبة الأنجلو المصرية .

الملحق رقم [٣]

المجموعة الثانية : وثيقة رقم (٤) سنة ١٩٢٨ .

العنوان : تقرير لجنة عبد الرحمن رضا باشا عن تشريع العمل والعمال في مصر ١٩٢٨ .

التعليق

لم تتوقف الطبقة العاملة المصرية طوال حقبة العشرينات (١٩١٩ - ١٩٢٩) عن المطالبة باصدار تشريع للعمل يحقق لها الحد الأدنى من الحماية لشروط عملها وينظم علاقاتها بأصحاب الأعمال ويعترف بحقها في التنظيم والعمل النقابي ، وتعتبر الوثيقة التى نشرتها نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية في ٦ مارس ١٩١٩ ، والتى نشرناها في هذا المجلد ، اكمل صياغة لمطالب العمال واملهم في إصدار تشريع للعمل .

كما تردد في عام ١٩٢٠ أن لجنة التوفيق أخذت تجمع معلومات من المنشآت القائمة ومدى تأثرها بظروف الحرب وأثر ذلك على علاقات العمل تمهيدا لبسط الحالة أمام ولاة الأمور ووضع قانون للعمل يكون حكما بين العمال وأصحاب الأعمال .

وانتعشت الآمال في ظل حكومة الوفد الأولى عام ١٩٢٤ في أن تصدر تشريعا للعمل ، وزادت هذه الآمال انتعاشا بما كان يدلى به المسئولون من تصريحات في هذا الشأن خصوصا تصريحات النائب الوفدى حسن نافع الذى قيل إن سعد زغلول باشا كلفه بإعداد مشروع بقانون عمل . ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق في ظل حكومة الوفد .

ويرجع الفضل بعد ذلك لحكومة عبد الخالق ثروت باشا (ابريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨) التى اتخذت أول خطوة عملية في هذا الاتجاه ، عندما قررت تشكيل لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا باشا وكيل الحقانية «لبحث نظام العمل والعمال وتقديم الاقتراحات بشأن ما يحتاج إليه من الوسائل التشريعية »

وتتضمن الوثيقة الحالية تقرير اللجنة عن مجمل نشاطها وأعمالها ومشروع قانون العمل الذى اقترحته .

(١)

التقرير

في يوم ٢ يوليو سنة ١٩٢٧ عرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة أشارت فيها إلي خلو التشريع المصرى من نصوص خاصة بنظام العمل والعمال وإلي ما لهذا النظام من الشأن وإلي ضرورة وضع الاساس لتشريع واف يكفل تنظيم حركة العمل وعلاقاتها بالعمال في المملكة المصرية تنظيما مناسبا لروح العصر ولهذا اقترحت الوزارة على مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال في المملكة المصرية ، وتقديم الاقتراحات بشأن ما يحتاج إليه هذا النظام من الوسائل التشريعية . وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بجلسة ٢ يوليو ١٩٢٧ وعهد الينا برئاسة هذه اللجنة وجعلها مكونة من بعض اعضاء مجلس الشيوخ وبعض أعضاء مجلس النواب (الدكتور محجوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم افندى) وبعض الموظفين

الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمال (محمد صبرى بك مفتش تخطيط المدن بمصلحة تنظيم القاهرة) وأحمد كامل بك مدير القسم الإدارى بالأمن العام بوزارة الداخلية ومحمد توفيق ابراهيم بك مراقب الادارة بوزارة الموصلات والدكتور محمد السباعى افندى مدير القسم الأول بمصلحة الصحة العمومية ، وحضرة أحمد أمين بك المستشار الملكى المساعد لوزارة المالية في ذلك الوقت ، واحد الخبراء بالمسائل الصناعية بمصر وهو الدكتور ليفى السكرتير العام للجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع) وأجاز لنا مجلس الوزراء الاستعانة عند الاقتضاء بمعلومات ذوى الخبرة في الشئون المتعلقة بنظام العمل والعمال .

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وافق مجلس الوزراء على تعيين حضرة محمد شرارة بك مراقب الإدارة العامة والتوريدات بوزارة المالية عضوا في هذه اللجنة من قبل وزارة المالية ونظرا إلي استقالة أحمد أمين بك المستشار في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ حل محله ابتداء من شهر ابريل سنة ١٩٢٨ سعادة يونس صالح باشا المستشار الملكى لوزارة الداخلية ، وبناء على طلبنا وافق سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ على اشتراك حضرة صاحب العزة أحمد شرف الدين بك النائب بقسم قضايا وزارة الأشغال في ذلك الوقت . وقد اشتغل مع اللجنة إلي أن عين رئيسا لنيابة الاستئناف وعقب صدور الأمر الملكى رقم ٤٦ بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ترك العمل مع اللجنة حضرات الشيوخ والنواب المذكورين ماعدا حضرة الدكتور محجوب ثابت بك الذى واصل العمل . أما أعمال السكرتارية فقد عهدنا بها أولا إلي حضرة عبد اللطيف غربال بك وكيل إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحقانية وقد استمر قائما بها إلي أن عين رئيسا للنيابة الأهلية في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ فحل محله حضرة كامل مدور افندى وكيل إدارة مكتب الوزير .

أعمال اللجنة

الجلسات واللجان الفرعية والتقارير :

بدأت اللجنة أعمالها في أواخر شهر اكتوبر سنة ١٩٢٧ ، من ذلك التاريخ حتى أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٩ عقدت اللجنة ٢٥ جلسة عامة ماعدا التحضيرية ، والتقارير التى وضعتها اللجان الفرعية وبيانها :

١ - الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال والاحتياطات الخاصة بوقايتهم من الإصابات العارضة وساعات العمل والراحة الإلزامية .

٢ - مشاكل العمال في مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من سنة ١٩١٩ إلي سنة ١٩٢٧ ويشمل هذا البحث أعمال لجنة التوفيق العامة وأعمال لجنة التوفيق المحليه .

٣ - تشغيل الأحداث والنساء وتحديد ساعات العمل .

٤ - نقابات العمال .

٥ - العمل المنزلى .

٦ - تسوية المنازعات المتعلقة بالعمل وهو يشمل بحثا في التشريع المقارن (فرنسا . بلجيكا - هولندا - رومانيا - انجلترا - استراليا) وفي الاقتراحات التى يرى أدخالها في مصر .

٧ - تقرير في شئون العمل والعمال - الاتفاقات المتعلقة بالعمل - النقابات واتفاقات العمل المشتركة التأمينات
٨ - مجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل .

زيارات المراكز الصناعية :

رأت اللجنة اثناء قيامها بأعمالها أن المباحث النظرية في التشريع والقانون المقارن وعلم الاقتصاد السياسي غير كافية إن لم تقارن بمباحث عملية وفحص أحوال العمال .

لذلك انتقلنا ومعنا بعض الأعضاء لزيارة المراكز الصناعية الآتي ذكرها . وقد دونت مذكرات ملاحظاتنا على هذه الزيارات وبما أجاب به مديرو الشركات عن الأسئلة التي وجهناها إليهم بخصوص أهم المسائل المتعلقة بتشريع العمل من مدة العمل والمعالجة المرضية وتعويض الإصابات والتأمين والتقاعد والتأديب إلي آخره وهذه المراكز هي :

* شركة المياه بالاسكندرية (الادارة) ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة المكابس والمخازن بالاسكندرية (الإدارة ومحل العمل) ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة الغزل بالاسكندرية (الإدارة والورش والعنابر) ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .
* جمعية تعاون شيالي الجمرك بالاسكندرية (المركز والمساكن) ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة مخازن الاستيداع بالاسكندرية (الادارة) ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة الملح والصودا بكفر الزيات (الادارة المحلية والورش والفاوريقة) ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة خوريمي بناكي لحلج القطن بكفر الزيات (الوابور) ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة أقطان كفر الزيات بكفر الزيات (لحلج وعمل الصابون واستخراج الزيوت) ٢٦ اكتوبر ١٩٢٨ .
* الشركة الانجليزية المصرية لتكرير البترول وشركة شل المرتبطة بها بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ (الإدارة وأماكن العمل) .
* معمل تكرير البترول التابع للحكومة بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .
* مصنع عمل الأرز التابع لبنك مصر بالسويس أول نوفمبر ١٩٢٨ .
* شركة بواخر البوستة الخديوية بالسويس (الادارة والورش) أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .
* نقابة اتحاد عمال السويس وسواحل البحر الأحمر بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ (المركز) .
* الباخرة اكسبريس التابعة لشركة مصايد الأسماك بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة قنال السويس ببورسعيد (ورش الحدادة والنجارة ومساكن العمال في بورفؤاد)٢ نوفمبر١٩٢٨.
* شركة قنال السويس (الادارة الرئيسية في الاسماعيلية) ٢ نوفمبر ١٩٢٨ .
* نقابة عمال الصنائع اليدوية (المركز) في الاسماعيلية ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ .
* شركة الجبس بالبلاح ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

المخابرات : علاوة على الملاحظات السابق ذكرها وما استفته اللجنة من المعلومات أثناء الزيارات المشار إليها ،

رأت اللجنة أن تستأنس أيضا برأى بعض ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال .

فمن هذه الطائفة الأخيرة بحثت ما قدم إليها من الشكاوى والطلبات والاقتراحات من مختلف جمعيات العمال ونقاباتهم . وكذلك اقتراحات نقابات وجمعيات المستخدمين المختلطة والأهلية بالقاهرة والاسكندرية وغيرها . كما أنها بحثت ما ادلى إليها به من الآراء من بعض الشركات الكبيرة ولا سيما جمعية الصناعات بالقطر المصرى التى يرأسها جناب المسيو هنرى نوس بك بالقاهرة .

واتصلت اللجنة بمكتب العمل الدولى في عصبة الأمم في جنيف وذلك بعد أن تعرفت بجانب المسيو أرثور فونتين رئيس مجلس إدارة المكتب المذكور أثناء انعقاد مؤتمر الاحصاء الرابع عشر بالقاهرة في ديسمبر سنة ١٩٢٨ واستحضرت اللجنة من العصبة مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال في جميع الدول واستنارت بمحتوياتها اثناء ما قامت به من المباحث .

وفى صيف ١٩٢٨ زرت شخصيا مكتب العمل الدولى في جنيف حيث لاقيت من مديره جانب المسيو البير توما ورئيس مجلس ادارته المسيو أرثور فونتين كل ترحيب ومساعده واطلعت على نظام العمل بهذا المكتب ، وشاهدت أقسامه ، وأهدى إلي أحدث مطبوعات المكتب وقد استحضرتها معى ووضعتها تحت تصرف الأعضاء .

وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٩ قابلت مع بعض حضرات الاعضاء جناب المسيو البير توما مرة أخرى أثناء مروره بالقاهرة في عودته إلي أوروبا من رحلة في الشرق الأقصى وتخابرت معه بخصوص قواعد تشريع العمل .

طريقة وضع مشروع القواعد الأساسية :

بدأت اللجنة بتكليف لجنتها الفرعية بوضع مذكرات في مختلف المسائل التي يقتضى بحثها وتقديم الاقتراحات بما ترى الأخذ به في التشريع المصرى الخاص بالعمل .

وكانت اللجنة العامة تبحث هذه المذكرات والاقترحات وتقتطف منها المبادئ والقواعد التى ترى إدخالها فيما يوضع من التشريع لتنظيم العمل في مصر . وعندما حل شهر سبتمبر من سنة ١٩٢٨ كان قد استقر رأيها بصفة مبدئية على أكثر القواعد التى يجب ان يتناولها تشريع العمال في المسائل الآتية :

١ - حماية الأطفال (السن التى يجب أن يصلوا إليها حتى يسمح لهم بالعمل . . . الخ)

٢ - حماية النساء (أنواع العمل التى يسمح لهن بمزاولتها - حمايتهن وقت الوضع . . . . الخ)

٣ - ساعات العمل (اليوم العادى - مدته . الاستثناءات) .

٤ - أيام الراحة والإجازات .

٥ - الجمعيات الخاصة بالعمال وأصحاب الأعمال (النقابات) .

٦ - إصابات العمل .

٧ - التوفيق والتحكيم والإضراب والإغلاق .

٨ - المسائل الصحية والمسائل الأدبية .

٩ - التعويض عن الامراض الناشئة عن العمل وإصابات العمل والوفاة .

١٠ - مساكن العمال .

١١ - العمل في المنازل .

١٢ - تمرين الصبية .

١٣ - تنظيم مكتب العمل .

١٤ - حالة مستخدمى المحلات التجارية .

وبعد أن قطعت اللجنة هذه المرحلة من العمل قررت أن تتولى لجنة فرعية وضع قواعد كلية شاملة للمسائل المتقدمة وغيرها من المسائل المتعلقة بالعمل والعمال وتقديمها للجنة العامة لتكون أساس مباحثها النهائية ولتسهيل المناقشة في الموضوعات المختلفة المشتته وإقرار ما تراه بصفة نهائية من القواعد المذكورة متفقا مع حالة البلاد . فقدمت اللجنة الفرعية في جلسة ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٨ مجموعة من القواعد الاساسية لتشريع العمال مستمدة من كثير من التشريعات الأجنبية وشروط العمل في الشركات المصرية وغيرها . وقد سارت شوطا بعيدا في دراسة هذه القواعد على ضوء القوانين الأوروبية وبعض الممالك الأسيوية والولايات المتحدة وبعض ولايات امريكا الجنوبية . واستأنست بآراء الكثيرين ممن تعهد فيهم حسن الدراية والاختبار .

لقد كانت مهمة اللجنة شاقة جدا لأنها تعتقد أن هذا التشريع سيكون له أكبر الأثر على العمال وعلى دوائر الصناعة والتجارة ولا يقصد منه إلا ايجاد التضامن والتكافل بين هيئات العمال وارباب العمل بتنظيم علاقاتهم المشتركة على قواعد العدل والانصاف وبث روح التعاون بين الطائفتين لزيادة وتقدم الأعمال الصناعية والتجارية في بلادنا .

ولم يكن لدينا من الإحصائيات الوافية ما نستطيع معه الوقوف التام على حالة العمال والأعمال ، ولذلك كان على اللجنة أن تتريث طويلا وتكثر من الأخذ والرد ومشاورة أصحاب الشأن وذوى العقول الراجحة حتى كونت مجموعة الآراء التى ادمجتها في هذا المشروع وهى ترجو أن تكون قد أحاطت العمال بكثير من الضمانات ومنحتهم كثيرا من الحقوق دون أن تذهب في هذا إلي أبعد مما يلزم حتى لا يثقل كاهل الصناعة والتجارة بما لا يستطيعان حمله أو يضر بتقدمهما ونجاحهما . ولا بد لنا من الاشارة إلي المساعدات القيمة التى قدمتها لنا الشركات الأجنبية والدوائر الصناعية وعلى الأخص جمعية الصناعات المصرية التى تفضلت بمعاونتها في تحضير المشروع معاونة مهمة كما لابد لنا من الإشارة إلي حسن القبول الذى بدأ منهم لتشجيع هذا التشريع ومقابلته بالرضا والتحبيذ . كما أن كثيرا من طوائف العمال والمستخدمين قد قامت بمعاونات ذات بال . وقد بدأ المشروع الذى نتشرف بتقديمه لدولتكم ببيان مشروع التشريع والغرض منه وتعريف عقد العمال والعمل والتزامات أصحاب الأعمال والعمال وتحديد مدة العمل القانونية والحماية الواجبة للأحداث والنساء والأجرة والتوفيق والتحكيم والنقابات وانقضاء عقد العمل وفسخه وبطلانه . والاجازات المرضية والوفاة . ولوائح العمل في المصانع والصناعة المنزلية وشروط الصحة والأمن التى يجب توافرها في المصانع وإصابات العمل وما يترتب عليها من تعويضات المصابين والمتوفين من العمال . كذلك الأمراض الناشئة عن العمل ما يترتب عليها من تعويضات المرضى أو

المتوفين بسبب هذه الامراض . وعقد المشروع فصلا لمكتب العمل وبيان أعماله واختصاصاته واختتم ببعض أحكام عامة .

لا بد لنا قبل ذكر بعض التفصيلات عما انتهت إليه اللجنة من المباحث أن نوجه نظر دولتكم إلي المسائل الآتية بترتيب أهميتها حسبما ظهر لنا من البحث والتمحيص .

مكتب العمل :

ترى اللجنة أن الخطوة الأولى التى يجب القيام بها لبناء هذا التشريع الخطير هو إيجاد مكتب العمل .

ويعد نص المشروع في المادة ٨٦ على أن ينشأ هذا المكتب بوزارة الداخلية . ونصت المادة ٨٧ على أن تشكيل هذا المكتب وتوزيع أعماله على وظائف الإدارة والتفتيش الإدارى والفنى التابعة له يكون بمقتضى قرار من وزير الداخلية فهذا المكتب هو الادارة التي تتوصل بها الحكومة إلى تحقيق الأغراض المطلوبة من التشريع الحالي ولاشك أن فائدة هذا التشريع لاتتحقق إلا بمراقبة تنفيذه مراقبة فعالة .

فلابد بعد صدور القانون من الإشراف على تنفيذه إشرافا كليا وجزئيا لمراقبة الضمانات المقررة في تحديد ساعات العمل وتشغيل النساء والأحداث وشروط الصحة والأمن وغير ذلك . وقد نصت المادة ١٠١ على أن تصدر كافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ونص القانون في مواضيع شتي على ضرورة استصدار قرارات وزارية .

وقد نصت المادة ١٨ بأنه لا يجوز إطالة مدة العمل عن الحد القانوني في المصانع الخطرة أو الشاقة وترك لوزير الداخلية أن يصدر قرارا ببيان هذه المصانع . ونصت المادة ٢٠ على جواز تشغيل الصبي الذى تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة في الصناعات التي يعينها وزير الداخلية بقرار . ونصت المادة ٢٢ على عدم جواز تشغيل النساء والأحداث على الإطلاق في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة وختمت ببيان هذه الأعمال بقرار وزارى . ونصت المادة ٨٠ على أن الأمراض التى تنشأ عن طبيعة العمل وتترتب عليها مسئولية صاحب العمل يجب بيانها بقرار وزارى

وهكذا مما يقضي بضرورة تشكيل مكتب العمل كخطورة أولي أساسية لتنفيذ القانون وقد نصت المواد ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٦ على اختصاصات المكتب ومجرد الاطلاع عليها يكفى للحكم بجسامة الأعمال الموكولة إليه وما تتطلبه هذه الأعمال من كفاءة ومثابرة للوصول إلي النتائج المرجوة . ولذلك تشير اللجنة بتشكيل هذا المكتب منذ الآن ليأخذ في إعداد ما يلزم لتنفيذ القانون .

التوفيق والتحكيم :

كانت هذه المسألة مثار الخلاف الشديد في آراء أعضاء اللجنة ومدار البحث في هل يكون التوفيق والتحكيم إلزاميين أم لا والمنازعات التى يصح طرحها للتوفيق والتحكيم وعلى الهيئات التى تتولاها معا .

فقد رأى البعض أن يكون التوفيق والتحكيم اختياريين كما في فرنسا وبلجيكا وهولنده وانجلترا . ورأى آخرون أن يكون التوفيق إلزاميا كما في استراليا ومقاطعة جنيف ونيوزيلنده . وقد نظمت فرنسا وبلجيكا وهولنده هيئات مختلفة ومستقلة لتسوية كل من الخلافات الفردية أو المشتركة عند الاقتضاء ونظمت انجلترا والولايات المتحدة وبعض مقاطعات سويسرا هيئات تسوية الخلافات المشتركة أصلا والفردية عند الاقتضاء .

وقد ظهر للجنة أن الحكومات القليلة التى جعلت الالتجاء إلي التحكيم إلزاميا وقررت جعل قرارات المحكمين نافذة لم تتمكن في الواقع من تنفيذها إلا متى كانت عند أصحاب الأعمال الذين يوجد تحت أيديهم من الاماكن والماكينات والمنتجات والاموال ما يمكن حجزه وإلزام أصحابه بتنفيذ قرارات المحكمين . أما العمال الذين ليس لهم أى شيء مما تقدم فلم تتمكن تلك الحكومات من إجبارهم على التنفيذ وهذه الحالة مخالفة للمساواة التى يجب أن تشمل الطرفين وهى في الواقع ظلم لفريق دون آخر .

على أن الغاية التى يجب أن يرمى إليها المشرع هى إعادة السلام والسكينة بين المتنازعين فإذا كان الالتجاء إلي التحكيم إجباريا وكانت قرارات المحكمين إلزامية فسوف لا ينتج عنها السلام . اذ إن الفريق الذى يصدر القرار ضده يعتبر نفسه مظلوما ولا يهدأ له بال بل سينتهز الفرصة لينقض العمل بذلك القرار كما يحصل في كثير من القضايا العادية فإن حكم المحاكم فيها لا يعيد السلام بين المتقاضين غالبا بل قد ينتهى بأن المحكوم عليه ينتقم لنفسه من المحكوم له . وذهب بعضهم إلي أن أزمة العمل الشديدة الواقعة في استراليا في صناعتى الملاحة والمناجم سببها أن التحكيم هناك الزامى بحكم القانون فلما صدرت قرارات المحكمين وكانت في غير مصلحة العمال تعذر تنفيذها ووقعت الأزمة . وقد ظهر من التحقيق الذى قامت به اللجنة الامبراطورية المكلفة به أنه من الضرورى عدول استراليا عن قانونها المذكور . لهذا وبعد المناقشات الطويلة رأت اللجنة ان تسير على مبدأ أن التوفيق والتحكيم اختياريان بين الطرفين وأن لا يطرح على اللجان سوى الخصومات المشتركة . أما الخصومات الفردية فتكون من اختصاص القضاء العادى على أن يكون نظر القضايا بطريقة مستعجلة وميعاد الاستئناف قصيرا (راجع المادة ٣ ، ٤) .

وتداولت اللجنة في الهيئات التى يرفع إليها التوفيق والتحكيم فرأت أن يستبدل العنصر الادارى الموجود الآن بالعنصر القضائى في تلك اللجان اذ يرى أصحاب الأعمال أن العنصر الادارى باعتباره مسئولا عن الأمن والنظام يستعمل كثيرا من الضغط عليهم للوصول إلي حل يصون به الأمن ويهدىء به ثائرة العمال ولا يعنيه أكثر من صيانة الأمن وحفظ النظام ولا يعير الجانب الاقتصادى أية عناية وأن أصحاب العمل يقبلون ذلك إكراما لخاطر الموظف الإدارى الكبير وهم غير مقتنعين بعدالة الحل المقترح .

وقد رأت اللجنة أن العنصر القضائى في تلك اللجان أقرب إلي حل المشاكل حلا عاديا غير متأثر بالظروف والملابسات الأخرى وان وساطته لهذا السبب تكون ادعى لإيجاد الوفاق بين المصالح المختلفة . وقد حذونا في ذلك حذو النمسا وزيوريخ وأسبانيا حيث يدخل في التشكيل العنصر القضائى فقط (٣ إلي ٣٣) فهذه هى المسألة الثانية التى تستدعى أن تطرح بصفة خاصة على دولتكم لتأييد القاعدة التى ترون اتباعها .

توقيع

عبد الرحمن رضا

وكيل وزارة الحقانية – رئيس اللجنة

(٢)

مشروع القانون العام

الذى وضعه سعادة عبد الرحمن رضا باشا

وكيل وزارة الحقانية السابق

القواعد الأساسية لتشريع العمال

الفصل الأول

موضوع القانون

مادة ١ - موضوع هذا القانون هو تحديد وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال .

مادة ٢ - فيما يختص بتطبيق هذا القانون .

أولا : يقصد بأصحاب الأعمال الأشخاص الحقيقيون والمعنويون الذين عند استثمارهم مشروعا (فيما عدا المشروعات الزراعية) أو عند مزاولتهم حرفة يستخدمون عادة في العمل واحدا أو أكثر من الصناع أو المستخدمين سواء أكان ذلك في خلال السنة كلها أم في بعض مدد من السنة .

ويعتبر من طائفة أصحاب الأعمال مجهزو البواخر (المراكب المخصصة لنقل البضائع أو الأشخاص أو لصيد الأسماك في المياه البحرية أو المياه الداخلية) .

ثانيا : يقصد (بالعمال) الأشخاص الذين يؤدون لحساب أحد أصحاب الأعمال عملا ماديا أو عقليا وهم أما صناع أو مستخدمون .

ثالثا : يقصد (بالصناع) الأشخاص الذين يؤدون لحساب أحد أصحاب الأعمال عملا ويعتبر كالصناع :

١ - رؤساء فرق الصناع .

٢ - صبيان الصناع .

٣ - الخدم الذين يخدمون في المطاعم والمشارب ، وكذلك الذين يكلفون في دور التمثيل والملاهى العمومية بفتح الألواج وبإجلاس المتفرجين والمحافظة على الملابس .

٤ - الحراس والكمسارية الذين يعملون فيما تستغله شركات من خطوط حديدية أو امنيبوس أو تراموای .

٥ - بحارة المراكب التجارية ماعدا الذين يدخلون في طائفة المستخدمين بمقتضى الفقرة التالية وكافة بحارة مر الصيد وخدمة المراكب التي تسير في المياه الداخلية .

٦ - الأشخاص الذين يعملون في مزاولة حرفة من الحرف عملا يدويا للحساب المشترك .

رابعا : يقصد (بالمستخدمين) الأشخاص الذين يؤدون لحساب أحد أصحاب الأعمال اعمالا عقلية وعلى الأخص :

١ - الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الكتابية والنسخ على الآلة الكاتبة والرسامون والمحاسبون

والصيارف وغيرهم من مستخدمي المكتب .

٢ - المحصلون .

٣ - البائعون ومرتبو البضائع والملاحظون والنماذج الحية لعرض الملابس ممن يعملون في محلات التجارة بالقطاعي .

٤ - الوسطاء التجاريون المتنقلون .

٥ - رؤساء الورش ورؤساء الصناع وملاحظو الأعمال والمديرون .

٦ - رؤساء الحراس والمفتشون الذين يعملون فيما تستغله الشركات من خطوط حديدية أو امنيبوس أو ترمواي .

٧ - المصححون والمكلفون بالأعمال الإدارية في إدارات الصحف .

٨ - الممثلون والمغنون والموسيقيون وغيرهم من أرباب الفنون الذين يعملون في التمثيل أو الملاهي العمومية .

٩ - الممرضون في العيادات والمصحات والملاجيء .

١٠ - وكلاء المحلات الفرعية التابعة للمحلات الرئيسية .

١١ - ضباط البواخر التجارية وكذلك عمال تلغراف اللاسلكي وغيرهم من الذين يقومون بأعمال عقلية على السفن التجارية .

١٢ - الأشخاص الذين يشرفون على الإدارة اليومية الخاصة بتنفيذ مشروع ما بصفته ناظرا أو مديرا أو ماأشبه ذلك .

١٣ - المديرون الفنيون أو المديرون التجاريون والمهندسون والكيمياويون والخبراء الحاسبون .

الفصل الثاني

في العقود

مادة ٣ - عقود العمل تنقسم إلي :

١ - فردية أو اتفاقات مشتركة .

٢ - شفهية أو مكتوبة .

٣ - باليومية أو بعمل معين .

٤ - لمدة محدودة أو غير محدودة .

ويكون بين كل من المتعاقدين نسخة من العقود الكتابية يذكر فيها :

أ - نوع العقد طبقا للتقسيم السابق .

ب - اسم كل من المتعاقدين ولقبه وجنسيته وعمره ونوعه (ذكر أو انثى) وحالته المدنية وإذا كان تابعا لنقابة أو جمعية من جمعيات العمال فيذكر اسمها .

جـ - مدة العقد إذا كان مبرما لمدة معينة مع بيان تاريخ ابتداء سريانه .
د - مدة العمل في حدود المدة القصوى المقررة بمقتضى هذا القانون .
هـ - الاجرة التي يتقاضاها العامل مع بيان ما إذا كانت هذه الأجرة محددة بالنسبة للمدة أو بالنسبة للقطعة .
و - بيان المكان الذى يجب القيام بالعمل فيه .
ز - باقى الاشتراطات المتفق عليها بين المتعاقدين .

مادة ٤ - العقود الآتية بعد يجب أن تكون بالكتابة :
١ - الاتفاقات المشتركة من أى نوع كانت .
٢ - العقود المبرمة في المصانع والمعامل التي يشتغل فيها أكثر من خمسين عاملا .
٣ - العقود الخاصة بالمناجم .
٤ - عقود مستخدمى المحال التجارية والبنوك حتى لو كانت لمدة شهر فأكثر .

مادة ٥ - يجب تحرير عقد العمل بنصوص واضحة ومعينة وإذا قام أى شك في تفسيره بسبب عدم الوضوح أو الإبهام فيكون هذا الشك في مصلحة العامل .

مادة ٦ - لا يلزم العامل بالقيام بأى عمل غير منصوص عليه في العقد ولا بأكثر من الحدود المبينة فيه . وإذا كان العقد لا يبين الأعمال الواجب إجراؤها بوضوح فلا يلزم العامل إلا بالأعمال التي تتفق مع قوته وكفاءته ودرجته وحالته والتى تكون من نوع الأعمال التي حصل التعاقد عليها .

مادة ٧ - تعتبر الشروط الآتية باطلة ولا يعمل بها بين المتعاقدين ولو كانت واردة صراحة في العقد :
أ - التي تشترط ميعادا أطول من اسبوعين لدفع أجرة الصانع ومن شهر لمستخدمى المحلات التجارية .
ب - التي تعين لدفع الأجرة مكانا من أماكن اللهو أو مطعما أو قهوة أو لوكاندة أو خمارة أو مخزنا إلا إذا كان العمال يشتغلون في تلك المحلات .
جـ - التي يترتب عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وجوب الحصول على أصناف للاستهلاك من مخازن أو محلات معينة .

الفصل الثالث

في التزامات أصحاب الأعمال والعمال

مادة ٨ - علاوة على الالتزامات الأخرى المقررة بمقتضى القوانين يكون أصحاب الأعمال ملزمين بالواجبات الآتية :
١ - ملاحظة الشروط الصحية والفنية طبقا للنصوص القانونية لمنع الإصابات التي قد تنشأ عن استعمال الماكينات والالات والمهمات ومواد العمل .
٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأمراض الناشئة عن العمل والتى يمكن حدوثها في استعمال الماكينات والآلات ومواد العمل وذلك حسب القوانين واللوائح . .

٣ - وضع لائحة لادارة العمل الداخلية طبقا لنصوص المادة ٥٧ من هذا القانون متى بلغ عدد العمال خمسين على الأقل وتنفيذ اشتراطات تلك اللائحة بكل دقة .

٤ - إعطاء شهاده مجانية لكل عامل عند تركه العمل أو عند طلبه مبينا فيها تاريخ دخوله في الخدمه وتاريخ خروجه منها ونوع عمله وإخلاء طرفه ويضاف إلي هذه البيانات قيمة الأجرة التى كان يتقاضاها إذا طلب العامل ذلك .

٥ - عند انتهاء العمل الذى تحرر العقد بشأنه يقوم أصحاب الأعمال بدفع مصاريف انتقال الاقتضاء مصاريف انتقال عائلاتهم وأولادهم القصر إلي المحل الذى أبرم العقد فيه .

٦ - إيجاد الأدوية اللازمة تحت تصرف العمال للإسعافات الأولية في حالة حدوث إصابات وذلك في المصانع والمحلات المبينة في المادة ٦٩ .

٧ - عندما يكون العمل بعيدا عن مدينة أو قرية بمسافة يتعسر معها الحصول على أصناف الغذاء الضرورية أو عند عدم وجود سوق لائقة يجب أن يقدم أصحاب العمل إلي العمال أصناف الغذاء الضرورية بأثمان اقرب جهة وبدون زياده سوى مصاريف النقل إذا رغب العمال في ذلك .

مادة ٩ - لا يجوز لصاحب عمل :

١ - ان يحجز على أجرة العمال بصفة غرامية تأديبية موقعة عليهم أكثر من ١٠ ٪ .

٢ - أن يلزم العمال بمشترى أصناف المأكولات اللازمة لهم من مخازن أو محلات معينة .

٣ - ان يأخذ من العمال فوائد مهما كانت نسبتها نظير المبالغ التى قد يكون دفعها لهم مقدما من أصل الأجرة .

مادة ١٠ - علاوة على الواجبات المبينة في المادة ٨ يكون أصحاب العمل في كافة المشروعات خاضعين للواجبات الآتية :

١ - ايجاد مساكن للعمال تتوافر فيها شروط الراحة والصحة التى تقرر بقرار وزارى في العمليات البعيدة عن المساكن بمسافة عشرة كيلومترات على الأقل ولا تربطها بها وسائل نقل .

وفي هذه الحالة يلتزم أصحاب المعامل ومحلات العمل بايجاد مدارس يتلقى فيها أولاد العمال مجانا التعليم الأولى تبعا لبرنامج وزارة المعارف متى يلغ عددهم خمسة وعشرين ولدا إذا لم توجد مدرسة عمومية في الجهة .

٢ - إذا كان عدد العمال القائمين بالعمل أكثر من ٣٠٠ شخص يكون صاحب العمل ملزما بتقديم خدمات طبيب مجانا للعمال وتقدم لهم مجانا أيضا الأدوية التى يقررها الطبيب ، وإذا كان العمل بعيدا عن المساكن فيجب أيضا إقامة غرف للعلاج وتقديم الأدوية للعمال مجانا ولعائلتهم كذلك .

وفى حالة احتياج العامل إلي الاقامة في المستشفى أو إلي إجراء عملية جراحية في غير الأمراض أو الاصابات الناتجة عن العمل تكون مصاريفه على حساب نفسه إلا إذا كان موضع العمل بعيدا

عن أقرب قرية يوجد فيها مستشفى اميرى بمسافة عشرة كيلومترات على الأقل ولا تربطه بها وسائل نقل فمصاريف نقله إلي اقرب مستشفى اميرى تكون حينئذ على حساب صاحب العمل .

٣ - في المصانع التى يعمل فيها أكثر من خمسة وعشرين عاملا يجب تعيين مكان لائق للعمال لوضع أمتعتهم وأدواتهم الخصوصية ، وإذا كانت توجد في الوسط المذكور أكثر من عشر عاملات فتعين لهن الغرف اللازمة لكى يتمكن من تغذية اطفالهن في نفس المصنع .

مادة ١١ - من أخل بأحكام المواد الثلاث السابقة ....

(تركت العقوبات ليقررها مجلس الوزراء والبرلمان)

مادة ١٢ - علاوة على الواجبات الأخرى المقررة بمقتضى القوانين يكون من واجبات العامل نحو صاحب العمل ما يأتى :

١ - القيام شخصيا بالعمل المتفق عليه .

٢ - إتمام العمل بكل عناية ونشاط

٣ - الامتناع عن كل مافيه مخاطرة أو خطر على شخصه أو زملائه أو على الغير أو على المحلات والورش أو مكان العمل .

٤ - القيام بالاسعاف في كل وقت عند وقوع خطر شديد أو قوة قاهرة .

٥ - كتمان أسرار الصناعة التى يشتغل فيها مباشرة أو غير مباشرة وذلك بكل دقة .

٦ - احترام نصوص اللائحة الداخلية للعمل أو الورشة أو محل العمل .

مادة ١٣ - اثناء العمل يمنع في المكاتب والورش الاتصال بأشخاص أجانب عن العمل إلا لأشغال عامة ومستعجلة بإذن من المدير المباشر .

مادة ١٤ - لا يجوز للعمال أن يجمعوا اكتتابات داخل المعامل أو الورش أو المحلات ولا بالقرب من أبوابها ماعدا التى تجمع بمعرفة الأشخاص المعينين من قبل النقابات أو الجمعيات المصرح لها قانونا وبالشكل المقرر في اللائحة الداخلية .

الفصل الرابع

في مدة العمل

مادة ١٥ - أقصى مدة العمل الفعلى هى (٩) ساعات في اليوم ولوزير الداخلية أن يصدر قرارات بإنقاص ساعات العمل في الأعمال الخطرة أو الشاقة التى يرى انقاص مدة العمل فيها .

مادة ١٦ - تبدأ مدة العمل من وقت وصول العامل إلي محل العمل .

مادة ١٧ - مدة العمل لا تكون مستمرة ، بل يجب أن تنقطع للراحة أو أكثر بحيث لا ينقص مجموع هذه المدة عن ساعة .

مادة ١٨ - لا يجوز إطالة مدة العمل اليومية إلا في حالات استثنائية أو في الأحوال المبينة في الفقرة الرابعة من

المادة (١٢) أو في المصانع التى يستمر العمل فيها نهارا أو ليلا بشرط أن يكون ذلك بالاتفاق بين صاحب العمل والعامل . ويتقاضى ذلك الأخير حينئذ عن كل ساعة عمل إضافية اجرا لا ينقص عن عشرين في المائة زيادة على اجرته العادية في الساعة الواحدة ، ولا يجوز في أى حال من الأحوال مد مدة العمل أكثر من (٣) ساعات يوميا . أما في الاحوال الموسمية فيجوز أن يشتغل العامل أكثر من مدة العمل القانونية بالأجرة العادية بشرط ألا يزيد مجموع ساعات العمل في مدة الموسم عن مجموع ساعات العمل القانونية في المدة المذكورة كل مازاد عن ساعات العمل القانونية تحتسب له أجرة إضافية حسب المقرر في الفقرة الأولى في هذه المادة . ولا تجوز إطالة مدة العمل بحال من الأحوال في المصانع الخطرة أو المضرة بالصحة التى تقيد بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٩ - مستخدمو المحلات التجارية والمكاتب العمومية والخصوصية يمنحون يوم استراحة كل اسبوع ويستحقون أجورهم عليه . اما الإجازات السنوية وإجازات الأعياد لهؤلاء المستخدمين فتكون خاضعة للعرف التجارى .

الفصل الخامس

في العمال الأحداث والنساء

مادة ٢٠ - لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يبلغوا الاثنتا عشر سنة ويستثنى من ذلك :

أولا : اشتغال الولد تحت إشراف الأبوين أو أحدهما .

ثانيا : اشتغال الولد لحفظ أوده أو ذوى قرباه الاقربين بشرط أن يكون قد حصل على قسط من التعليم الإلزامى .

ثالثا : اشتغال الولد بالصناعات التى تستثنى بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢١ - أقصى مدة العمل يوميا للأولاد الذين يبلغ سنهم أكثر من اثنتى عشرة سنة وأقل من ستة عشرة سنة هى ثمانى ساعات ولا يسرى هذا التحديد على الأعمال الصناعية التى يزاولها الأحداث في دور التعليم الصناعى . ويجب في المصانع الوثوق من صلاحية الصغير للعمل المطلوب منه بشهادة طبية . ولا يجوز إطالة المدة القصوى المذكورة بالنسبة للأحداث المذكورين وفي الصناعات التى يساعد الصغار فيها الكبار تكون مدة العمل لهم تسع ساعات .

مادة ٢٢ - لا يجوز تشغيل الأحداث أو النساء في أعمال خطرة أو مضرة بالصحة . كذا لا يجوز تشغيلهم ليلا ويجوز استثناء بعض الصناعات بقرار من وزير الداخلية . ولتنفيذ هذه المادة يعتبر الليل مدة احدى عشرة ساعه متتابعة على الأقل تشمل المدة ما بين الساعة العاشرة مساء والساعة الخامسة صباحا .

مادة ٢٣ - لا يجوز تشغيل الحامل في اعمال مادية تستلزم مجهودا كبيرا أو من نوع يجوز أن يترتب عليه أى ضرر لها أو للجنين تشغيلها قبل الوضع وبعده مدة ٣ أسابيع ليترك لها تحديد مبدأها ونهايتها بنفسها . وتحسب لها نصف الأجرة على المدة المذكورة ويحفظ لها محلها في العمل مدة انقطاعها .

مادة ٢٤ - تعطى العاملات اللواتي لهن اطفال في سن الرضاعة مدتان استراحة استثنائية احداهما نصف ساعة في الصباح والأخرى مثلها بعد الظهر لتغذية أطفالهن .

الفصل السادس

في الأجرة

مادة ٢٥ - الأجرة هي المرتب النقدى الذى يجب دفعه من صاحب العمل إلي العامل بموجب عقد العمل .

مادة ٢٦ - يجب دفع الأجرة بعملة متداولة قانونا ولا تجوز دفعها بقصائم أو تذاكر أو بطاقات أو أى علامة أخرى ممثلة للعملة المذكورة .

مادة ٢٧ - يجب أن يحصل الصرف في المواعيد المبينة في العقد أو في العرف بدون أن تتعدى هذه المواعيد اسبوعين بالنسبة للصناع وشهرا للمستخدمين . أما العمل بالقطعة الذى يستغرق أكثر من ١٥ يوما فيجب اعطاء العامل دفعات كل ١٥ خصما من المستحق له والباقى يدفع له في الخمسة عشر يوما التالية لانجاز العمل ويحصل الصرف في الجهة التي يؤدى فيها العمال أعمالهم .

مادة ٢٨ - لا يجوز التنازل عن المبالغ المستحقة للعمال من أجور وخلافها ولا يجوز الحجز عليها إلا لدين نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص . ولا يتجاوز الجزء الجائز حجزه ربع هذه المبالغ .

مادة ٢٩ - ما يستحقه القاصر من الأجرة مقابل عمل يجوز دفعه إليه .

الفصل السابع

في التوفيق والتحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال

مادة ٣٠ - كل خلاف ذى صفة مشتركة ينشأ بين طائفة من العمال وصاحب عمل بشأن تنفيذ عقد العمل يجوز عرضه برضى الطرفين على لجنة التوفيق الكائن في دائرتها المحل الصناعى أو التجارى التابع له الطرفان أو أحدهما .

مادة ٣١ - ينشأ في دائرة كل المحاكم الثلاثة المختلطة لجنة توفيق تتألف من رئيس المحكمة الأهلية ومن اثنين من القضاة الأهليين أو من رئيس المحكمة الكلية المختلطة من اثنين من قضاتها أحدهما مصرى إذا كان أحد المتخاصمين أجنبيا ومن مندوبين عن كلا العمال وأصحاب الأعمال . ويعين كاتب من المحكمة الأهلية أو المحكمة المختلطة كاتبا لجلسات اللجنة محضر بذلك وتنتهى مأمورية اللجنة .

مادة ٣٢ - إذا قبل الطرفان تحكيم اللجان المذكورة في المادة السابقة فتكون أعمال اللجان خاضعة لأحكام الفصل السادس من الباب العاشر من قانون المرافعات الأهلى أو الفصل الأول من الباب الرابع من قانون المرافعات المختلط .

مادة ٣٣ - إذا لم توفق لجنة التوفيق إلي إزالة أسباب الخلاف المعروض عليها أو إلي حمل الطرفين على قبول التحكيم فيعمل محضر بذلك وتنتهى مأمورية اللجنة .

مادة ٣٤ - الخصومات الأخرى التى لا تدخل في اختصاص لجان التوفيق تكون تابعة لجهة الاختصاص العادية مع

مراعاة القواعد الآتية :

أولا : يحكم في القضايا الخاصة بالعمل والعمال على وجه السرعة .

ثانيا : لا تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية وميعاد الاستئناف ١٥ يوما من يوم إعلان الحكم .

الفصل الثامن

في النقابات واتفاقات العمل المشتركة

مادة ٣٥ - لكل من العمال وأصحاب الأعمال الحق في الاتحاد للدفاع عن مصالحهم بإنشاء نقابات أو جمعيات خاصة بأرباب الصناعات .

مادة ٣٦ - جمعيات ونقابات أصحاب العمل والعمال تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها إبرام اتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعاوى الناشئة عن هذه الاتفاقات أو المتعلقة بها . ويجب أن تحوز الشروط الآتية :

أ - أن تكون مشكلة من عضوين على الأقل من أصحاب الأعمال أو خمسين عضوا على الأقل من العمال وفي الحالتين يكون الأعضاء من أرباب صناعة واحدة أو صناعات مماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض في إنتاج معين .

ب - أن يكون عقد تأسيسها مسجلا .

جـ - أن تكون لائحة النقابة أو الجمعية مصدقا عليها من جمعية عمومية ومسجلة أيضا ولا يجوز للنقابات أو الجمعيات الصناعية الاشتغال في المسائل السياسية أو الدينية . وكل مخالفة لاحكام هذه الفقرة يترتب عليها حل النقابة أو الجمعية بقرار من وزير الداخليه .

مادة ٣٧ - تسجل عقود تأسيس النقابات ولوائحها في مكتب العمل بعد تصريح وزير الداخلية . اما اتفاقات العمل المشترك فتسجل في سجل آخر ويجب أن يوضح على كل وثيقة تاريخ تقديمها وتاريخ تسجيلها ويصدر وزير الداخلية قرارا بكيفية إجراء ويفرض مايلزم من الرسوم إذا ما رأى ذلك .

مادة ٣٨ - اتفاقات العمل المشتركة هي الاتفاقات المعقودة فيما بين نقابات العمال أو جمعية اتحاد نقابات العمال وبين صاحب او نقابة أصحاب العمل أو جمعية العمل أو جمعية اتحاد نقابات أصحاب العمل وتكون اتفاقات العمل المشتركة خاضعة لنفس القوانين ومرتبة لنفس المسئوليات التى تنشأ عن عقود العمل الفردية .

مادة ٣٩ - نقابات أو جمعية نقابات أصحاب العمل والعمال التي لم يسجل عقد تأسيسها طبقا لنص هذا القانون لا يجوز لها أن تعقد اتفاقات مشتركة .

مادة ٤٠ - لا يترتب أثر قانوني على اتفاقات العمل المشتركة إلا إذا كانت مكتوبة ومسجلة في مكتب العمل .

مادة ٤١ - تعقد اتفاقات العمل المشتركة للمدة وبالشروط المنصوص عليها للعمل الفردي في أحكام هذا القانون.

مادة ٤٢ - يعتبر الأشخاص الآتى بيانهم داخلين في اتفاقات العمل المشتركة وبالتالى خاضعين لأحكامها

أ - أصحاب العمل والعمال الذين لا ينتمون لنقابة ولكنهم اشتركوا في تحرير اتفاق العمل .

ب - أصحاب العمل والعمال الذين حرروا اتفاق العمل بواسطة وكلاء . والوكلاء يجب أن يقدموا توكيلاتهم بالكتابة .

جـ - أصحاب العمل والعمال الذين يصبحون أعضاء في النقابة أو النقابات المتعاقدة بعد تحديد الاتفاق المذكور وتقديمه للتسجيل . ولهذا الغرض يبلغون بنصوص الاتفاق عند قبولهم اعضاء .

مادة ٤٣ - يكون أعضاء النقابات أو الجمعيات أصحاب العمل أو العمال مسئولين على القيام بالواجبات التي تعاقدت عليها جمعيات كل منهم .

مادة ٤٤ - ترفع الدعاوى بمسئولية الجمعيات التى تخالف الاتفاقات المشتركة من الجمعيات التي تعاقدت معها مباشرة ومن أى عضو من أعضائها فيما يخصه من الأحكام إذا طلب ذلك من الجمعيات ولم تباشر الاجراءات اللازمة أمام المحكمة . والجمعيات مسئولة عن مخالفة الاتفاقات المشتركة المبرمة بمعرفتها ولا يكون ممثلوهم أو مديرو أعمالهم مسئولين إلا إذا وقعت مخالفة منهم شخصيا .

مادة ٤٥ - الحقوق والالتزامات الناشئة على الاتفاقات المشتركة وكذا الدعاوى المترتبة عليها تسقط في المواعيد المقررة بأحكام هذا القانون في الباب الخاص به .

مادة ٤٦ - لوزير الداخلية تنفيذ أحكام هذا الفصل في الجهات والتواريخ التى يراها .

الفصل التاسع

في القضاء وفسخ وبطلان عقد العمل

وفى سقوطه بمضى المدة

مادة ٤٧ - ينقضى عقد العمل بأى سبب من الأسباب العامة التي يترتب عليها انقضاء العقود وبالأخص الاسباب الآتية :

١ - حل العملية أو تصفيتها أو إفلاسها .

٢ - القوة القاهرة .

٣ - بإرادة أحد الطرفين إذا كان العقد مبرما لأجل غير معين بشرط سبق الإخطار في المواعيد المبينة بالمادة (٥١) .

٤ - إخلال أحد الطرفين بواجب ملزم في العمل أو اعتدائه على الآخر بالضرب أو السب الجسيم أو فساد أخلاقه .

٥ - إلحاق أحد الطرفين ضررا ماديا بالآخر عمدا أثناء تنفيذ عقد العمل أو بسببه .

٦ - ارتكاب أحد الطرفين عملا أو إهمالا من شأنه إلحاق الاذى بصحة العمال أو أامنهم أو بأمن المحل .

٧ - غياب العامل عن عمله يومين متتاليين بدون عذر مقبول أو غيابه غيابا متكررا .

٨ - ترك العامل للعمل .

مادة ٤٨ - انقضاء العقد يعطى للعامل الحق في التعويض قبل صاحب العمل في الأحوال الآتية :

١ - إذا رفت صاحب العمل العامل بدون سبب معقول .

٢ - إذا ترك العامل العمل بسبب مقبول .

مادة ٤٩ - يجوز لصاحب العمل رفت العامل بدون إخطار ماعدا الحالة المبينة بالفقرة (٣) من المادة (٤٧) وبدون تعويض في الأحوال المبينة في المادة (٤٧) المذكورة وكذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم يحافظ العامل على سر الصناعة التى يعمل فيها مباشرة أو بالواسطة .

٢ - إذا ارتكب العامل سرقة أو جريمة أخرى تمس الشرف اثناء تأدية العمل أو خارجا عنه .

٣ - إذا ارتكب العامل إحدى المخالفات التى يترتب عليها الرفت طبقا لأوامر اللائحة الداخلية .

٤ - إذا ادخل العامل الغش على صاحب العمل عند إبرام العقد بتقديمه شهادة أو توصيات ليست له أو أدعى لنفسه بطريق الغش معلومات أو مقدرة فنية ليس حائزا عليها .

٥ - إذا أتى العامل أمورا مخالفة للآداب في المحل أو الورش أو المكاتب اثناء القيام بتنفيذ عقد العمل أو إذا وجد في هذه الاثناء بحالة سكر أو متعاطيا المخدرات أو وجد حائزا لشيء منها .

٦ - إذا خالف العامل النظام ولم يطع الآوامر أو إذا اعتدى على غيره بالسب أو الضرب .

٧ - إذا امتنع العامل عن القيام بالمساعدة في حالة الكوارث أو في أحوال الأخطار الداهمة .

مادة ٥٠ - الاسباب الآتية تعتبر مقبولة إذا ترك العامل العمل :

١ - عدم قيام صاحب العمل بدفع الأجره المتفق عليها طبقا لشروط العقد ولأحكام القانون .

٢ - إذا أساء صاحب العمل أو ممثلوه إلي العامل بالقول أو بالفعل .

٣ - إذا أتى صاحب العمل أمورا مخلة بالآداب في الورشة أو محل العمل أثناء تنفيذ العقد .

٤ - إذا تعمد صاحب العمل أثناء تنفيذ العقد أو بسببه إلحاق أضرار مادية بالعامل في أشياء مملوكة له أو مودعة في حيازته .

٥ - إذا بلغ العامل سن الخامسة والستين .

مادة ٥١ - إذا كان العقد مبرما لأجل غير معين فلا يجوز لصاحب العمل رفت الصناع رفتا غير مشروع إلا بعد إخطاره قبل ذلك بسبعة أيام وإلا كان ملزما بأن يدفع له تعويضا معادلا لأجرة هذه الأيام .

مادة ٥٢ - إذا رفت صاحب العمل المستخدم بسبب غير مشروع أو ترك المستخدم العمل لسبب مقبول يلزم صاحب العمل بدفع تعويض للمستخدم باعتبار أجرة نصف شهر عن كل سنة من سن الخدمة مهما كان عددها بشرط ألا يتجاوز مجموع التعويض في أى حال من الأحوال أجرة سنة ويكون التقدير باعتبار آخر ماهيه صرفت إليه . وفي حالة ما إذا كان يوجد في المحل صندوق توفير بخصم ما يجب على صاحب العمل صرفه طبقا لأحكام هذه المادة المبالغ التى يكون قد دفعها في الصندوق المذكور .

مادة ٥٣ - كل اتفاق من شأنه الإعفاء من دفع التعويض المقرر في المواد السابقة يعتبر باطلا ولا عمل له .

مادة ٥٤ - تسقط الدعاوى على عقد العمل بانقضاء سنتين ويستثنى من القاعدة :

١ - الدعاوى المرفوعة بطلب تعويض عن إصابات العمل فإنها تسقط بالتطبيق للأحكام الواردة في الفصل الخاص بإصابات العمل .

٢ - الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالأجور المتفق عليها في العقد فإنها تسقط بمضى ثلاث سنوات .

٣ - الدعاوى المرفوعة بسبب إذاعة أسرار الصناعة فإنها تسقط بمضى سنة .

٤ - دعوى بالبطلان بسبب الخطأ فإنها تسقط بمضى ستين يوما من يوم العلم بهذا الخطأ .

الفصل العاشر

في الإجازات المرضية والوفاة

مادة ٥٥ - إذا انقطع المستخدم عن عمله لمرض أو إصابة غير ناجمين عن العمل يكون له الحق في إجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما سنويا منها خمسة عشر يوما بأجرة كاملة وخمسة عشر يوما بلا أجرة وذلك بشرط أن يكون قضى في الخدمة سنة على الأقل وأن يثبت المرض أو الإصابة بشهادة طبيب . وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٣) من الماده (١٠) تخصم قيمة العلاج من الأجرة المستحقة للمستخدم على ألا تزيد القيمة المخفضة على نصف المستحق مالم يتنازل المستخدم عن حقه في المعالجة المجانية .

مادة ٥٦ - في حالة وفاة الصانع بسبب غير إصابة العمل أو مرض ناجم عنه تصرف لعائلته أجرة شهر بشرط ألا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تزيد على خمسة جنيهات .

الفصل الحادى عشر

في لوائح العمل في المصانع

مادة ٥٧ - يجب أن تراعى القواعد التالية في وضع اللوائح الداخلية المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون .

١ - يجب أن تحدد مواعيد حضور وانصراف العمال والأوقات المحددة للطعام والراحة أثناء العمل .

٢ - يجب أن تحدد أيضا أيام وساعات تسليم المواد والآلات للعمال والكيفية التى تسلم بها إليهم ويحدد أيضا اليوم والساعة لتسليم العمل بمعرفة العامل وكيفية هذا التسليم .

٣ - يجب أن تبين اسماء الأشخاص الذين يمثلون صاحب العمل في ادارة العمل ومراقبته .

٤ - يجب أن تعلن التعليمات الخاصة بتوقى الإصابات أو التسممات وبالإسعافات الأولية التى تعطى للمصابين .

٥ - يجب أن توضع كافة القواعد المنظمة للعمل وبيان المخالفات والجزاءات التى يجوز توقيعها بحسب هذه المخالفات .

مادة ٥٨ - ترسل صورة اللائحة الداخلية في المعامل والورش والمحلات إلي مكتب العمل .

مادة ٥٩ - تطبع أو تكتب اللوائح بخط واضح وتعلق في مكان ظاهر .

الفصل الثاني عشر

في الصناعة المنزلية العائلية

مادة ٦٠ - كل محل يشتغل فيه أقل من ستة أشخاص من عائلة واحدة لا تسرى عليه أحكام هذا القانون . اما إذا اشتغل فيه ستة أشخاص فأكثر سواء أكان بالمنزل المعد للسكن أم في مكان آخر فتسرى عليه تلك الأحكام .

مادة ٦١ - يجب على صاحب العمل المذكور بالفقرة الثانية من المادة السابقة أن يقدم لجهة الادارة كل ثلاثة شهور كشفا بأسماء العمال الذين يشتغلون في منزله أو ملحقاته مع بيان نوعهم وسن كل منهم .

مادة ٦٢ - كل صاحب عمل أو مصنع أو مقاول يشتغل لحسابه عمال في منازلهم الخاصة ممن تنطبق عليهم الفقرة الثانية من المادة (٦٠) يجب أن يقدم لجهة الادارة كل ثلاثة شهور إخطارا عن المنازل المذكورة وعلى جهة الادارة ارسال صورة لمكتب العمل .

مادة ٦٣ - على أصحاب الأعمال المذكورة أن يبلغوا تفتيش الصحة عن وجود الأمراض التى تتفشى بين عمالهم ولمفتش الصحة في جميع الأحوال حق دخول المنازل المذكورة أثناء العمل لمراقبة الحالة الصحية للعمال ولهم عند وجود أمراض معدية أن يأمروا بابطال العمل المدة الكافية للتطهير .

الفصل الثالث عشر

في شروط الصحة والأمن اللازم

توفرها في المصانع

مادة ٦٤ - المصانع في حكم هذا الفصل هى :

أ - المناجم والمحاجر وصناعات الاستخراج بكافة أنواعها .

ب - الصناعات التى من شأنها إخراج المصنوعات أو تعديلها أو إصلاحها أو زخرفتها أو تكميلها أو إعدادها للبيع أو التى من شأنها تحويل المواد بما في ذلك إنشاء المراكب وصناعات الهدم وتوليد عموم القوة المحركة والكهرباء أو تحويلها أو إيصالها .

جـ - اعمال الانشاء والتجديد والصيانة والترميم والتعديل والهدم لجميع المبانى والعمارات والسكك الحديدية والترام والموانى والأحواض والأرصفة والقنوات والعمليات الخاصة بالملاحة الداخلية والطرق والانفاق والطرق المعلقة والكبارى والمجارى الجامعة والمجارى العادية والآبار وعمليات تركيب التلغراف والتليفون ومعامل الغاز وموزعات المياه وكذلك سائر أعمال البناء وجميع الأعمال التحضيرية والأساسية للأعمال المذكورة .

مادة ٦٥ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وغيره من القوانين واللوائح الجارى العمل بها ، يجب أن تتوفر في المصنع الشروط الصحية ويكون تقريرها بقرار من وزير الداخلية .

الفصل الرابع عشر
في أصابات العمل

مادة ٦٦ - كل صاحب محل من المحلات المبينة بالمادة (٦٩) من هذا القانون مسئول مدنيا عن تعويض خاص للإصابات التى تحدث لمستخدميه أثناء تأدية أعمالهم أو بسبب تأديتها إلا إذا ثبت اهمال العامل .

مادة ٦٧ - لتطبيق هذا القانون تعتبر إصابة كل حادث يحدث للعامل إذا كان سببا عن العمل أو إصابته أثناء تأديته ويكون ناتجا عن فعل قوة خارجة عن إرادته وغير منظورة ويترتب عليها عجز العامل عن تأدية اعماله .

مادة ٦٨ - تقدر المسئولية على واقع الأجرة المتفق عليها في العقد فإن لم تكن مقدرة فعلا فتحسب أجرة المثل .

مادة ٦٩ - المحلات التى يتحمل فيها أصحاب العمل المسئولية المدنية بمقتضى هذا القانون هى :

١ - المعامل والورش ومحلات الصناعة التى تستخدم قوى غير قوى الانسان .

٢ - أعمال بناء المناجم والمحاجر والمحلات بكافة ملحقاتها .

٣ - أعمال بناء وترميم وصيانة المبانى والكبارى والترع وسدود المجارى وما شابهها ومصايد الأسماك والملاحة

٤ - إقامة وترميم وصيانة الالات الميكانيكية بكافة أنواعها .

٥ - أعمال سبك وصناعة المعادن .

٦ - مصانع توليد الغاز والكهرباء وعمليات التليفونات بما في ذلك أعمال تركيب تجهيز المحركات والدينامو والمحطات والاسلاك المعدنية والمواسير وملحقاتها من كل نوع داخل وخارج هذه المحال .

٧ - المحال التى تصنع أو تستعمل فيها لغرض صناعى مواد خطرة على الصحة أو سامة أو قابلة للالتهاب .

٨ - كل الاعمال المماثلة لما تقدم وموجودة في البلاد سواء كانت قديمة أو حديثة الانشاء .

مادة ٧٠ - مع عدم الإخلال بأحكام الفصل العاشر تشمل مسئولية صاحب العمل المدنية من إصابات العمل مصاريف العلاج حتى تمام الشفاء مضافا إلي ذلك ما يأتى :

١ - إذا نتج عن الإصابة عدم قدرة العامل وقتيا عن أداء العمل فيجب على صاحب العمل ان يدفع له مبلغا معادلا لأجرته حتى يعود إلي العمل وذلك بنفس شروط دفع الأجرة . وإذا انقضت ستة شهور ولم يزل العجز فتعتبر عجزا مستديما وتطبق النصوص الخاصة به .

٢ - إذا كان العجز مستديما وجزئيا يكون التعويض مساويا لأجرة ستة شهور .

٣ - إذا كان العجز مستديما وكليا يكون التعويض مساويا لأجرة سنة .

٤ - إذا تسببت الوفاة عن الإصابة المذكورة أو إذا حدثت الوفاة اثناء المرض الناتج عن الإصابة فيدفع صاحب العمل بخلاف مصاريف الجنازة التى يجب الا تقل عن ٣ جنيهات ولا تتجاوز خمسة

أ - أجرة سنة للأرملة سواء كان معها أطفال أو لم يكن .

ب - أجرة سنة للأولاد القصر الذين فقدوا أبا أو أما .

جـ - أجرة سنة للزوج العاجز عن الكسب .

د - أجرة ثلاثة شهور تخصم من المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة لوالدى العامل إذا كان المتوفى هو الذى كان قائما بالاتفاق عليهما فعلا . أما إذا كان المتوفى لم يترك لازوجا ولا أولادا فيدفع صاحب العمل اجرة سنة كاملة للأبوين المذكورين .

مادة ٧١ - يكون احتساب التعويض على أساس آخر اجرة كان يتقاضاها العامل .

مادة ٧٢ - لا يعتبر صاحب العمل مسئولا في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الضرر تسبب عن قوة قاهرة ومستقلة عن العمل الذى حدثت فيه الإصابة .

٢ - إذا ثبت بشكل قاطع أن العامل تعمد إيقاع الإصابة بنفسه .

٣ - إذا تعاقد صاحب العمل أو القائم به على نفقته ولصالح العمال مع شركة تأمين أو شركة تعاون على تأمين العمال عن الإصابات بشرط أن تدفع الشركة المذكورة في حالة حدوث الأصابة المبالغ المبينة بالنصوص السابقة أو يتعهد صاحب العمل بدفع الفرق بين قيمة التعويض ومبلغ التأمين المبين بالبوليصة .

مادة ٧٣ - إذا افلست شركة التأمين فلا تدخل المبالغ اللازمة لدفع قيمة تأمينات العمل في روكية التفليسة وتستمر التزامات صاحب العمل المتعاقدة وله أن يسلم بوالص التأمين إلي شركة أخرى .

مادة ٧٤ - يعوض العامل عن الإصابة التى تسبب فقد احدى عينيه أو عضو من أعضائه العليا أو السفلى كما لو كان العجز مستديما وجزئيا حتى ولو كان العمل معينا وكان العامل المشار إليه ، نظرا لاستعداده الشخصى أو لطبيعة العمل الخاصة ، قادرا على مزاولة عمله الاعتيادى .

مادة ٧٥ - يجب على صاحب العمل أو المقاول إذا باع محله أو تنازل عنه أن يخطر خلفه بالالتزامات التى تعاقد عليها تنفيذا لنصوص هذا القانون وكل الاتفاقات المبرمة من صاحب العمل أو من القائم به بهذا الشأن يجب أن تبين في عقد البيع أو التنازل ويكون الطرفان ملزمين بوجه التضامن عن تنفيذ الاتفاقات السابق إبرامها .

مادة ٧٦ - دعاوى التعويض المبينة بنصوص هذا الفصل تسقط بمضى سنة من تاريخ الإصابة الناشئة عن العمل .

مادة ٧٧ - يجب على أصحاب الأعمال المشار إليهم في هذا الفصل أن يقدموا في الحال بلاغا للبوليس عن حوادث إصابات العمل لإجراء التحقيق الدقيق بشأنها والا فيصير الحكم عليهم بغرامة قدرها .... (تركتها اللجنة لمجلس الوزراء) .

مادة ٧٨ - كل اتفاق من شأنه الإعفاء من مسئولية إصابات العمل سواء صراحة أو ضمنا وعلى وجه العموم كل اتفاق مخالف لنصوص هذا الفصل باطل ولا عمل به .

مادة ٧٩ - تعفى من كافة ضرائب الدولة جميع الاجراءات والشهادات المتعلقة بإصابات العمل .

الفصل الخامس عشر

في الأمراض الناشئة عن العمل

مادة ٨٠ - يعتبر مرضا ناشئا عن العمل كل مرض يطرأ على العامل ويرجع إلي تأثير العمل أو الصناعة على شرط أن تثبت بين العمل والمرض رابطة السبب بالمسبب ويجب أن يصدر بيان هذه الأمراض بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٨١ - يدفع صاحب العمل للمستخدم أو الصانع المصاب بمرض ناشيء عن العمل تعويضا بحسب القواعد الآتية :

١ - الأجرة بتمامها حتى تمام الشفاء إذا كان المرض وقتيا .

٢ - إذا كان الشفاء غير تام بمعنى أن العامل يظل مصابا بعجز جزئى ولو لم يكن ليمنعه عن أداء صناعة بعينها فيدفع له تعويضا مساويا لأجرة ستة أشهر .

٣ - إذا أصبح العامل عديم القدرة بالكلية على أداء أى عمل يدفع له صاحب العمل تعويضا مساويا لأجرة سنة .

٤ - أما إذا أفضى المرض إلى الوفاة فيجب على صاحب العمل أن يدفع فورا مصاريف الجنازة على واقع أجرة شهر من ماهية العامل على الا تقل القيمة عن ثلاثة جنيهات ولا تتجاوز خمسة جنيهات ويدفع بعد ذلك إلي أفراد عائلته تعويضا كالآتى :

أ - أجرة ثلاثة شهور للزوجة إذا لم يكن لها أولاد .

ب - أجرة ستة شهور للزوجة إذا كان لها أولاد قصر .

جـ - أجرة ستة شهور للاولاد القصر سواء كان المتوفى اباهم أو امهم .

د - اجرة شهرين تخصم من المبالغ السابق بيانها لوالدى المتوفى إذا كان قائما بالإنفاق عليهما فعلا ، أما إذا لم يترك المتوفى لازوجا ولا أولادا فيكون التعويض للوالدين مساويا لأجرة ستة شهور .

مادة ٨٢ - للعامل الذى لا يقبل معالجة طبيب المحل أن يختار طبيبا آخر على مصاريفه .

مادة ٨٣ - في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨٢) يجوز لصاحب العمل أن يعين طبيبا آخر لينضم في المشورة إلي الطبيب المعالج ويتتبع سير المرض ويراقب أدواره ويقرر ما إذا كان ناشئا بسبب العمل أم لا فإذا اختلف الطبيبان فللطرفين أن يختارا طبيبا ثالثا ليفصل بينهما . ويعطى طبيب المحل والاطباء التطبيق لأحكام المادة (٨١) .

مادة ٨٤ - إذا رفض العامل المصاب بمرض ناشئ عن العمل العلاج المقرر من الطبيب فيعفى صاحب العمل من المسئولية بعد إعلان العامل رسميا أو بجواب موصى عليه بقبول العلاج المقرر .

مادة ٨٥ - إذا توفى عامل مصاب بمرض ناشئ عن العمل فيجب أن تشمل الشهادة المحررة من الطبيب المباشر

بيان ما إذا كانت الوفاة قد ترتبت على المرض الناشئ عن العمل أو على مرض مستقل عنه .

وإذا اعترض صاحب العمل أو صاحب الشأن على نتيجة هذه الشهادة فيلجأ إلى فحص أهل الخبرة عملا بنص المادة (٨٣) .

الفصل السادس عشر

في مكتب العمل

مادة ٨٦ - تنشأ بوزارة الداخلية إدارة تسمى (مكتب العمل) .

مادة ٨٧ - تشكيل هذا المكتب وتوزيع أعماله على وظائف الإدارة والتفتيش الإدارى والفنى التابعة لن يكونا بمقتضى قرار من وزير الداخلية .

مادة ٨٨ - يختص مكتب العمل بكل ما يتعلق بالعمل والعمال وعلى الأخص ما يأتى :

١ - العمل على مساعدة تشكيل وتنظيم صناديق التوفير والتأمين ضد التقاعد والوفاة والانقطاع الطارئ عن العمل والاصابات والامراض الناشئة عن العمل وللاغراض الأخرى المماثلة .

٢ - تشجيع تأسيس واتساع أعمال شركات التعاون لتشييد المساكن الرخيصة والصحية لبيعها للعمال على أقساط .

٣ - درس وملاحظة نتائج تطبيق اللوائح المتعلقة بالعمل والادخار والتوفير .

٤ - درس مسائل المهاجرة .

٥ - تحضير مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والادخار والمهاجرة وتعليم العمال .

٦ - درس الاسباب العامة للمنازعات بين العمل ورأس المال .

٧ - درس كيفية إدارة النقابات وجمعيات العمال .

٨ - تسجيل عقود تأسيس النقابات وقوانينها .

٩ - درس عادات العمال وحياتهم ومساكنهم وعائلاتهم وتغذيتهم وطرق اصلاح عاداتهم وتقويم اخلاقهم وتربية أولادهم .

١٠ - تفتيش المصانع والمعامل والورش والمناجم والمحاجر وجميع محلات العمل الخاضعة لأحكام هذا القانون .

١١ - ملاحظة الاعمال المنوطة بالنساء والأحداث وكذلك مراقبة العمل في الورش الخصوصية والأعمال الصناعية المنزلية المبينة بهذا القانون .

١٢ - مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمعامل ومحلات التجارة وإثباتها في سجلات المكتب وملاحظة تطبيقها بكل دقة .

١٣ - تحرير المحاضر وإخطار الجهات المختصة بالمخالفات الواقعة ضد أحكام اللائحة وقوانين العمل .

١٤ - تفتيش مكاتب تخديم الصناع والمستخدمين .

مادة ٨٩ - يعطى لمفتش العمل تذاكر شخصية ولهؤلاء المفتشين حق الدخول في دوائر العمل بعد إبراز تذاكرهم وذلك أثناء العمل فإذا امتنع صاحب العمل أو مدير أو وكيل محل صناعى أو معمل عن التصريح للمفتش بالدخول ، فعلى هذا الأخير أن يكتفى بتحرير محضر بذلك أمام شاهدين وباخطار المكتب .

مادة ٩٠ - لهؤلاء المفتشين أن يبعدوا عن دوائر العمل القصر الذين لم يبلغوا السن القانونى وعليهم في كل حالة إخطار المكتب .

مادة ٩١ - لمفتشى العمل أيضا حق إصدار الأوامر المناسبة لوقف الأعمال في الأماكن المخلة ولا سيما في الاماكن شديدة الضرر بالصحة وفى الأماكن التى لا تتوفر فيها الطرق والجهازات اللازمة لمنع العمال من استنشاق المواد المضرة بصحتهم .

مادة ٩٢ - يجب تنفيذ الأوامر الصادرة من المفتشين في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين بدون تأخير ولا يمكن تغييرها إلا بقرار خاص من مكتب العمل .

مادة ٩٣ - يكون لمفتش الصناعات الفنية بالمكتب المذكور حق تفتيش وملاحظة دوائر العمل التى تستعمل فيها القزانات والمحركات (موتورات) وديناموات والالات من جميع الانواع وذلك لاجتناب الحوادث الراجعة إلى عيب في الالات أو لقلة مهارة القائمين بادارتها .

مادة ٩٤ - تسرى أحكام المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ من هذا القانون على المفتشين الفنيين .

مادة ٩٥ - يعهد إلى المكتب المذكور بجمع المعلومات في النقط الآتية :

١ - عدد العمال في الأشغال المختلفة من ذكور واناث وبيان سنهم وجنسيتهم وحالتهم المدنية .

٢ - حياة العامل وعائلته والمساكن وأسعار الحاجيات الأولية المعدة لاستهلاك العمال .

٣ - تعليم العمال والمدارس الصناعية ودرجة انتشار المسكرات والمخدرات والجرائم والأمراض ونسبة الوفيات بين العمال .

٤ - اشغال العمال والنساء والاحداث على اختلاف انواعها .

٥ - مخاطر العمل والاصابات والامراض الناشئة عن العمل .

٦ - المنازعات بين الرأسمال والعمل والاضرابات والاغلاقات ومددها وقرارات لجان التوفيق .

٧ - الأجور وأسباب صعودها ونزولها .

٨ - ساعات عمل النهار والليل .

٩ - درس الإحصاءات والمقارنة بين محلية وأجنبية في مسائل العمل والادخار والتوفير .

مادة ٩٦ - يعهد إلى المكتب المذكور أيضا القيام بالوظائف الآتية :

١ - اقتراح تعيين مفتشين فنيين ومفتشى العمل .

٢ - إعطاء البيانات المطلوبة بشأن الأعمال الصناعية .

٣ - الإشراف على أماكن تعليم العمال التى يرى أنها ضرورية لتلقى العمال المعارف الفنية والعملية .

٤ - الاشراف على أعمال مكاتب تخديم الصناع والمستخدمين .

٥ - إصدار مجلة للعمل والادخار عندما يرى لزوم لذلك .

مادة ٩٧ - كل موظف أو مستخدم موظف بمكتب العمل أو مكلف من هذا المكتب بعمل ما يفشى الاسرار الصناعية أو التجارية التى علم بها في أثناء تأدية وظيفته يكون خاضعا لاحكام المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات في أحوال إفشاء الأسرار .

الفصل السابع عشر

أحكام عامة

مادة ٩٨ - في حالة وقوع جريمة وإذا لم يوجد في دائرة العمل أحد موظفى النيابة أو البوليس يتعين على المديرين التدخل في الأمر وأن يقصروا عملهم على التحفظ على المتهم وإسعاف المجنى عليه بما تقتضيه الحالة وجمع البيانات في الأحوال التى تستدعى ذلك قانونا لإثبات الوقائع وإخطار أقرب جهة بدون تأخير وبأسرع طريقة .

مادة ٩٩ - في حالة الإفلاس يكون لاجور العمال وماهياتهم المستحقة في خلال السنة السابقة على الإفلاس حق الامتياز على الديون الأخرى طبقا لأحكام المادة (٦٠١) من القانون المدنى .

مادة ١٠٠ - لا يطبق هذا القانون على الصناع المشتغلين فعلا بالزراعة أى ماعدا الذين يشتغلون فيها باعمال ميكانيكية . ولا يسرى على المستخدمين والعمال التابعين لمصالح الحكومة والمجالس البلدية والمحلية والقروية ومجالس المديريات إلا إذا كان ذلك في مصلحة المستخدمين والعمال المذكورين .

مادة ١٠١ - لوزير الداخلية أن يصدر كافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

الفصل الثامن عشر

مادة ١٠٢ - يستمر العمل باللوائح الداخلية للمصانع المعمول بها الان مالم تتعارض بأحكام هذا القانون وللمعامل والمحلات التى ليس لديها لائحة مدة ثلاثة شهور لإعداد لائحة من هذا القبيل وعرضها على مكتب العمل .

مادة ١٠٣ - تسرى أحكام هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مالم ينص في بعض احكامه على غير ذلك .

الملحق رقم [٤]

نماذج من وثائق داخله لحركة عمال النقل منذ ١٩٤ حتى ١٩٥٢ – خاصه بحركتهم النضاليه من أجل مطالبهم والتى طال النضال من أجل تحقيقها ولم يتحقق منها الا النذر اليسير فى ١٩٥١ ثم تحقق البعض منها بعد يوليو ١٩٥٢ .

(١)

نقابة عمال سائقي السيارات بالاسكندرية

[illegible] اجتماع ممثلي النقل الميكانيكي [illegible] نقابة عمال سائقي السيارات [illegible]

[illegible]

أولا [illegible]

ثانيا تعديل نظام الكشف الطبي [illegible] سنوات [illegible]

ثالثا في حالة عدم نجاح السائق في الكشف الطبي [illegible]

رابعا [illegible]

خامسا انتهت الجلسة [illegible]

ممثل نقابة عمال سائقي السيارات [illegible]

ممثل نقابة [illegible]

ممثل نقابة الأوتوبيس [illegible]

ممثل نقابة النقل المشترك [illegible]

ممثل نقابة النقل [illegible]

النقابة العامة

لسائقي السيارات وعمال الميكانيكي

بمديرية قنا

تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية

سجل رقم

تحريراً في ٤ / ٣ سنة ١٩٤٤

حضرة الزميل المحترم رئيس النقابة العامة لسائقي السيارات بالاسكندرية

تحية واحتراما وشوقا وسلاما. وبعد وصلني خطابكم المؤرخ ٢ الجاري بارك الله

وفهمنا ما فيه ونشكركم جدا انا وزملائي باهتمامكم العظيم منذ تكوين

ابناء الطائفة وحفظ حقها المهضوم وقد نشجعكم ونأمل أن نقوم

نقابة عمال النقل الميكانيكي بالدقهلية وهو عدم تجديد رخص السائقين في ان البلد

اذ لم تكن لديه كرنيه وسدد جميع الاشتراكات وهذا الاقتراح وهو عماد

النقابات ونشاط وعدم الفشل بين طائفة السائقين رجالا تستند عليهم

رجالا أقوياء رجالا لا يهابون شيئا اذا وعدوا فانه يقودهم الى الأمام

كما نرجو الله سبحانه وتعالى ان يكلل مساعيكم بالنجاح والتوفيق

وتقبلوا فائق الاحترام

سكرتير النقابة

[illegible]

رئيس النقابة

سليمان [illegible]

تليفون ٥٨٢
Téléph. 582

نقابة سائقي وعمال السيارات
بورسعيد
SYNDICAT DES CHAUFFEURS & OUVRIERS
DES AUTOMOBILES
PORT-SAID

المسجل بوزارة الشؤون الاجتماعية
رقم ١٦٩

بورسعيد في ~~٠٠~~ أغسطس ١٩٤٤ Port-Said

حضرة المحترم الزميل رئيس نقابة سائقي السيارات بجهة الاسكندرية
بعد التحية نرد على خطابكم المؤرخ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٤٤ سيادتكم
بمناسبة خطابكم الكريم عرض على مجلس ادارتنا بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠/٨/١٩٤٤
يتضمن كل ما يلزم عمله اما بالتأييد لخطابنا او ارسال مندوب لتمثيل نقابتنا
بالمؤتمر وبناء على الاقتراح المقدم من نقابة سائقي السيارات بالدقهلية
نقترح من جانبنا ايضا بان يخول لرئيس النقابة والوكيل ضمانة السائقين
بأقسام البوليس بدلا من ضمانة مشايخ الحارات حيث ان النقابات قد جعلت
لها الصفة المعنوية امام الهيئات الرسمية ولا يسعنا الا نقدم لحضراتكم
ولسائر جميع نقابات العمال بان يكون رئيس جبهة العمال بالاسكندرية هو
حضرة صاحب المعالي رئيس العمال الوطني الاستاذ فؤاد سراج الدين باشا
فالكل تهانينا لهذا الشرف العظيم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

زميلكم
الرئيس
عبد الفتاح محمود

زميلكم
السكرتير
[illegible]

نقابة
سائقي وعمال السيارات
بأسيوط
المسجلة برقم ٩٢٥

أسيوط في ٨ / ٨ سنة ١٩٤٤

حضرة الزميل المحترم رئيس النقابة العامة لسائقي السيارات بالاسكندرية

تحية وسلاما لشخصكم المحترم وجميع زملائنا الكرام بالاسكندرية وبعد فرداً على خطاب حضرتكم المؤرخ ٢٠/٧/١٩٤٤ نفيد بأن الخطاب عرض على مجلس ادارة نقابتنا وتقرر انتداب حضرة الزميل مصطفى يوسف وكيل اول النقابة لحضور الاجتماع الذي تقرر عقده بنقابتكم بالاسكندرية يوم ١٢ / ٨ / ١٩٤٤ وكذا الذهاب لديوان الوزارة صباح يوم ١٢ منه لعرض المطالب المقررة مع تأييد نقابتنا التام لمطالبكم مع رجاء عرض المقترحات الاتية حتى اذا صادفت موافقة يعرضها ضمن المقترحات المطلوبة وهي

اولا – طلب تعديل القانون الصادر الخاص بجعل سائق السيارة الملاكي ضمن الخدم السايرين واعتباره ضمن العمال وتسري عليه جميع التشريعات العمالية ويتمتع بامتيازاتهم

ثانيا – طلب بصفة اصلية عدم تجديد رخصة لسائق سيارة غير مشترك بالنقابة واحتياطيا عدم تجديدها الا اذا قدم السائق شهادة بحسن سيره وسلوكه من النقابة

هذا وانا نسأل المولى سبحانه وتعالى بأن يوفقنا جميعا للعمل لما فيه مصلحة العامل ورفع شأنه ماديا وادبيا واجتماعيا

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق احتراما

سكرتير عام النقابة
راغب اسكندر
الاسيوطي

رئيس النقابة
[توقيع]
وصيف أنيس

نقابة سائقي وعمال الامنيبوس بالمنيا وفروعها
المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية
تحت نمرة ١٤١
صندوق بوسته نمرة ٧

(٦)

تحريراً في ٢١ - ٦ - ٩٤٤ سنة ١٩٤

حضرة المحترم رئيس النقابة العام لسائقي السيارات بالمركز

تحية وخضوعاً وتقديراً لحضرتكم ولحضرات اعضاء مجلس الادارة وعموم الزملاء

زميلي المحترم

وصلنا خطاب حضرتكم [illegible] وعرضناه على مجلس الادارة فوافق المجلس على رأي حضرتكم بما فيه مصلحة عام جميع العمال مع تقديم الشكر لحضرتكم لاهتمامكم بشئون العمال عموماً وصلنا خطاب من حضرتكم عن الموعد المحدد الذي تقرروا فيه تمثيل جميع النقابات التي تقدمت للوزارة بمطالب [illegible] ونعتقد انه لم يحضر مندوبنا بين صفوفنا ليشترك [illegible] الموافقة بصورة من محضر مجلس الادارة لحضرتكم في الميعاد المحدد [illegible] بالاتصال بنا و الاتصال [illegible] وفيها مصلحة العمال

وختاماً تقبلوا عظيم احتراماتي ،،، رئيس النقابة

[illegible] علي [illegible]

نقابة سائقي وعمال الامنيبوس بالمنيا
المسجلة
رقم ١٤١
بوزارة الشئون الاجتماعية

نقابة عمال النقل الميكانيكي

بني سويف

المسجلة بوزارة الشئون تحت نمرة ٤٨
٢٨ - ١ - ١٩٤٣

تحريراً في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤

قرر مجلس الإدارة تفويضه رئيس نقابة سائقي السيارات بالاسكندرية رقم ٩٦ بالحضور نيابة عنا بالوفد الذي سيتشرف بمقابلة ذوي الشأن بخصوص عرض مطالب الطائفة الخاصة بالمادة ١٩ من لائحة السيارات — وملاحظة تذكرة العضوية وتسديد اشتراكات الأعضاء المنتسبة للنقابة أثناء التجديد في المحافظات والمديريات وهذا تفويضنا وتأييدا منا لحضرته بذلك

رئيس نقابة عمال النقل الميكانيكي
بني سويف
عبد الحميد [illegible]

السكرتير
رضا [illegible]

نقابة عمال النقل الميكانيكي
ببني سويف

السكرتاريه العامه (٩)

رقم القيد : ٢٩ ١٣

المرفقات :

الزقازيق فى ٢/٧/١٩٤٤

نقابة

سائقى وعمال السيارات بالشرقيه

المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعيه ٢٥٢

بالزقازيــــق

تليفون ٤٩٥ بالزقازيق

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة سائقى السيارات العامة بشارع محمود بك سلامه بميدان محطة مصر بالأسكندريــة

بعد التحية — أيماء الى رسالتكم الكريمة المؤرخة فى ١٩٤٤/٦/١٦ المرغوب بها تأييدكم لتعديل المادة/١٩ من لائحة السيارات — وكذلك تعديل نظام الكشف الطبى ·

نفيد بأنّ هذه الرسالة عرضت على هيئة مجلس أدارتنا فى مساء يوم أول الشهر الجارى · وقررالآتى :

١ — تقديم خالص الشكر لحضرتكم ولحضرات الزملاء أعضاء النقابة وتحياتنا جميعا للزملاء من الأعضاء على أخلاصكم للحركة العمالية المباركه ·

٢ — تأييدكم التأييد التام فى هذين المطلبين العادلين الهامين — علما بأننا نادينا قبلا وحررنا للجهات الرسمية بتلك الرغبتين ·

٣ — نرجو تعريفنا فى الوقت المناسب عن عقد المؤتمر الذى تريدونه من ممثلى نقابات القطر بالأسكندرية حتى أذا تيسر لنا الأمر بأن نوفد وفدا من لدنا :

حقق الله الآمال ونفع البلاد بمجهوداتكم القيمة وازدهر الحركة العمالية فى علاها على أيادكم الكريمة — ونرجو فى الختام تقبل عظيم الشكر والاحترام !!!

السكرتير العام

النقيب

بيـــــان
لسائقى السيارات وحــوذية الركوب

اجتمع بدار نقابة سائقي السيارات العموميين فى يوم الخميس ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ الساعة ٨ مساء مؤتمر يمثل النقابات الاتيه

(١) نقابة عمال النقل المشترك بالرمل (٢) نقابة عمال اتوبيس الشمال (٣) نقابة عمال الاتوبيس والنقل السريع (٤) النقابة العامه لسائقى السيارات (٥) نقابة سائقي السيارات العموميين وعمالها (٦) نقابة حوذية الركوب

وتناقش الحاضرون فى مصير القرارات السابقه اخطار سعادة محافظ المدينة بها والتى تحدد يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ موعداً للتوقف عن العمل في حالة عدم اجابتها

لما لمسه مندوبوا النقابات من اهتمام سعادة المحافظ وولاة الامور بهذه المطالب كما تحقق للذين تولوا بحث شكايات النقابات من سوء تصرف قلم المرور وصدق شكوانا ووعدهم بوضع الامور فى نصابها وعدم اثارة هذه المشاكل مستقبلاً

وبما ان معالى وزير الشئون الاجتماعيه مهتم بأن ينصف ابنائه العمال وحدد لمقابلة وفدهم يوم السبت الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ للعمل على رفع المظالم الواقعة عليهم نتيجة للوائح المرور القاسية

وبما ان موعد الاضراب قد قرب ومن المحتمل ان لا يتسع الوقت لتعديل هذه اللوائح قبل حلوله ولكيما يتثبت القائمون على شئون هذه النقابات ثقتهم بولاة امورهم وحسن تقديرهم للامور . فقد تقرر الآتى بالاجماع

(اولاً) يعلن المؤتمر وهو مؤيد من جميع مشتركي النقابات تأجيل موعد تنفيذ قرار التوقف عن العمل لمدة شهر ينتهى في ٤ مارس سنة ١٩٤٦

(ثانياً) انتخب المؤتمر الوفد الذى يسافر للقاهرة من حضرات الآتيه اسمائهم بعد

محمد محمد جوده	وكيل أول نقابة عمال النقل المشترك بالرمل
محمود عبد الحى	رئيس نقابة عمال اتوبيس الشمال
عبد الرازق حسن المجمى	« « « الاتوبيس والنقل السريع
محمود احمد ونيس	عضو مجلس ادارة النقابة العامه لسائقى السيارات
نقولا لبيب	سكرتير نقابة سائقى السيارات العموميين
الحاج عبد العزيز السيد محمد	رئيس نقابة حوذية الركوب

(ثالثاً) اخطار سعادة محافظ المدينة بهذه القرارات ؟

النقابة العامة لسائقي السيارات
بالاسكندرية
مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية
تحت رقم ٩٦
شارع محمود بك سلامه نمرة ١
بميدان محطة مصر

صورة المذكرة التي ارسلت لوزير الداخليه
في ١١ ابريل سنة ١٩٥٠

الاسكندرية في ١١ ابريل سنة ١٩٥٠

حضرة صاحب المعالي محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخليه

تتشرف النقابة العامة لسائقي السيارات بالاسكندرية بان تقدم لمعاليكم تحية صادقة صادره من اعماق القلوب لشخصكم المحبوب.

يا صاحب المعالي لقد تقدمنا مع جميع نقابات النقل بالقطر المصري بمطالبنا هذه الى معاليكم وكان ذلك في اغسطس سنة ١٩٤٤ وقد لقينا من حسن استقبالكم لنا وعطفكم علينا ووعدكم بمساعدتنا ما جعلنا نطمئن الى انكم لوعدكم منفذون وبطلباتنا منصفون. فهذا هو شعاركم العدل بين الجميع والانصاف للجميع. ولكن سوء الحظ كان من طالعنا. فتغيرت الوزارة. فصبرنا الى ان اراد الله ان يرحم لنا خيرا فعدتم الى الداخليه. فعدنا اليكم وكلنا أمل في طلبين الانصاف وتقدمنا الى معاليكم بمذكرة بمطالبنا مع جميع النقابات في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ والآن نجدد تقديم نفس المطلب الى معاليكم وسوف نكرر تقديمه اليكم بتكرار ملح الى ان تنظروا الينا بعين العطف وترفعوا عنا الظلم الواقع علينا فما لنا سواكم منصفاً.

يا صاحب المعالي: نشكوا من الشكوى من مادتين هما:

اولا المادة ٦٢ من لائحة السيارات الصادرة في سنة ١٩٢٨ التي تنص على اجراء الكشف الطبي على السائقين كل خمس سنوات. كما تنص على سحب رخص القيادة ثلاث سنوات اداريا بعد تنفيذ الحكم القضائي في الحوادث الناتجة من العمل.

ثانيا المقترح الاخير من المادة الاولى لقانون رقم ٨٥ سنة ١٩٤٤ التي تعتبر السائق الذي يحمل رخصة عمومي عاطلا - فهاتين المادتين هما لنا عزرائيل الموت اخف وطئه منها علينا. لان الموت معروف أمره فهو مرة واحدة اما هاتين المادتين فهما الموت المسلسل البطئ. فالمادة ٦٢ اذا ما نظرنا اليها نجدها العجب العجاب تطبق في القطر على انواع واحوال. ولنضرب لذلك مثلا بين المتبع بالقاهرة والمتبع بالاسكندرية. ففي القاهرة تطبق هذه المادة على السائقين العمومي فقط ويعفى منها السائق الملاكي الاعتيادي استخراج الرخصة في بادئ الامر بينما تطبق هذه المادة هنا بالاسكندرية مع شيئ من التعنت على السائقين العمومي والملاكي على السواء. وفي الوقت نفسه لا تطبق هذه المادة على (الهواة) من اصحاب السيارات. فهل لهذا التفريق من سبب مع ان المادة واحده تنفذ في قطر واحد. واذا ما اردنا ان نذكر لمعاليكم كيف تطبق هذه المادة بالاسكندرية لطال بنا الشرح ولكن على سبيل المثال نذكر الدقة في العثور على الامراض (القلب) الطبي تسبب سحب الرخصة من السائق الذي يوجد عنده حالة من هذه الحالات وهي (الزلال) (الصدمة) (الدوالي) (السكر) (الحول) او ما شابه ذلك. أليس ذلك ظلماً. سنوضح يتسلمون رخصة تكون بعيدة عن عينيه سحبها وينتزع لمدة عشرين سنة أو اكثر ويكون قد اصبح



شارع محمود بك سلامه نمرة ١

بميدان محطة مصر

ذو عائلة لا تقل عددا في المتوسط من ستة أولاد او أكثر تم بسبب منح السلاح الوحيد الذي بيده ويصبح عاطلا. فما العمل اذن ؟ أيجوب الطرقات باحثا عن الرزق له ولعائلته أم تتشرد تلك العائلة بعد ان يزج بعائلها الى السجن بسبب ما يرتكبه من الآثام لحصوله على مطالب الحياة . وما معنى سحب الرخص اداريا لمدى مدة كانت بعد ان قال القضاء كلمته وعوقب المذنب . أليس من الظلم الفادح ان يعاقب مذنب مرتين على ذنب واحد . والبس في حكم القضاء كل الكفاية .

أما شكوانا من المقترح الأخير من المادة الأولى لقانون رقم ٨٥ فاننا نرى هذا المقترح تفرقة بين أبناء المهنة الواحدة بدون مبرر وتحملهم قسمين . قسم يحرص على حقوقه ونكايته كاملة بالقانون وهم حاملي الرخص العادية . والقسم الآخر حاملي الرخص الملاكي وهم الأغلبية في الطائفة وهم البؤساء بحكم هذا القانون . فالسائق الملاكي يفني شبابه في خدمة أي شخص سنين طوال فاذا ما فصله مخدومه من العمل لا يجد المكافأة التي يستحقها عن مدة خدمته ولا نريد ان نقول بأنه ربما فصل دون ان يحصل على راتبه

لذلك

نتوجه الى معاليكم بصفتكم محاميا ومحاميا قديرا للدفاع عنا في هذه القضية فنطلب —

اولا: الغاء الكشف الطبي الجسماني الذي يتحتم على السائقين كل خمس سنوات ويكتفى بالكشف النظري المتبع حاليا مع اعفاء السائقين الملاكي بالاسكندرية من الكشف الطبي كما هو متبع بالقاهرة . كما واننا نرجو عدم سحب الرخص اداريا اكتفاء بحكم القضاء .

ثانيا - تعديل المقترح الأخير من المادة الأولى لقانون رقم ٨٥ بحذف كلمة (عمومية) فتصبح نص المقترح كالآتي = (ويعتبر السائق الذي يحمل رخصة عاملا) حتى تتم المساواة بين أفراد المهنة الواحدة .

يا صاحب المعالي - نتقدم الى معاليكم برجائنا هذا ولنا عظيم الأمل في عطفكم علينا واجابة مطلبنا العادل وبذلك تكونوا قد اسديتم لنا أعظم واجل خدمة نذكر لها نقتنا المظلومة ومنعتم تفشي البطالة والتشرد بيننا وبالتالي وهذا هو الأهم الجوع والمرض بين عائلاتنا حفظكم الله وأبقاكم وجعلكم نصيرا للمظلومين



مؤتمر نقابات سائقي وعمال النقل المشترك بالمملكة المصرية

مصر في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة السادة سائقي السيارات : بالاسكندرية

بعد التحية — الآن وقد مضت فترة اربعة اشهر تقريبا منذ عقد المؤتمر الاول لبحث مطالب السائقين وعمال النقل بالقطر المصري نجد انه لم ينفذ حتى الآن مطلب واحد من هذه المطالب . ولما كان استمرار هذا الوضع يضر بقضيتنا ومستقبلنا ويعتبر خيانة صريحة لمصالحنا ولذا فاننا ندعوكم لارسال من يمثلكم في المؤتمر الذي سينعقد في يوم السبت الموافق ٢ يونيه سنة ١٩٥١ في تمام الساعة السادسة مساء بمقر نقابة سائقي السيارات المتحدين بشارع محمد باشا سعيد رقم ١٢ خلف مجلس النواب بالقاهرة .

ونحن نعتبر ان هذا المؤتمر سيقطع بموقف فاصل في قضيتنا التي طال امدها ونحمل كل من تخلف مسئولية اضعاف القضية .

وان الأمل لكبير في تلبيتكم هذه الدعوة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مؤتمر نقابات سائقي وعمال النقل المشترك بالمملكة المصرية

الرئيس
حسن عبد الرحمن

السكرتير العام
سيد خليل تراي

الملحق رقم [٥]

الاجتماع الأول للرابطة

اجتمعت الجمعية العمومية لرابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها في يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ بدار نقابات العمال شارع وجه البركة رقم ١٤ بحضور ممثلي (ثمانين نقابة) وذلك بناء على الدعوة التى وجهت إلي جميع نقابات عمال القاهرة وضواحيها .

افتتح الجلسة في الساعة التاسعة مساء حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين نصير العمال ثم ألقى خطبة بليغة أبان فيها الغرض من هذا الاجتماع . قوطعت فقراتها بالتصفيق الحاد والهتاف المتواصل بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحياة حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الرابطة الفخرى . وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك . ثم أصدر المجتمعون القرارات الآتية :

(أولا) تكوين الرابطة من مندوبى نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها ومن حضرة الرئيس الفخرى . والرئيس الفعلى ، وغرض هذه الرابطة هو إيجاد صلة بين النقابات للتعارف والعمل على النهوض بالحركة العمالية طبقا لنصوص اللائحة التى توضع لتنظيم أعمالها .

(ثانيا) انتخاب حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا رئيسا فخريا دائما للرابطة بصفته الشخصية .

(ثالثا) انتخاب حضرة النائب المحترم محمد بك حسنين رئيسا للرابطة .

(رابعا) تقديم الشكر الوافى والثناء المستفيض لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وحضرات أصحاب المعالى الوزراء جميعا على ماأولوا العمال من عطف ورعاية وعون في إصدار التشريعات التى تكفل لهم حقوقهم في الحاضر والمستقبل . وأنهم إزاء هذا العطف لا يسعهم إلا أن يبتهلوا للمولى عز وجل أن يجعل عهد وزارة الشعب عهدا سعيدا دائما إنه سميع مجيب .

(خامسا) يجتمع أعضاء الرابطة في ديوان وزارة الشئون الاجتماعية في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٤٤ لرفع آيات الشكر لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا على تفضله بقبول هذه الرئاسة الفخرية للرابطة .

وانتهى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة مساء بالهتاف بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبحياة حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا . وبحياة حضرات أعضاء الوزارة الشعبية وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك رئيس الرابطة الفعلى .

الاجتماع الثانى للرابطة

تنفيذا لقرار الرابطة في الاجتماع التمهيدى الذى عقد في يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ اجتمع ممثلو ٩١ (واحد وتسعين) نقابة من نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها في فناء حديقة وزارة الشئون الاجتماعية في يوم الأحد ٢١ مايو سنة ١٩٤٤ برئاسة حضرة النائب المحترم محمد بك حسنين رئيس الرابطة للقيام لأداء واجب الشكر والوفاء لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا رئيس الرابطة الفخرى . على ما أولى العمال من عطف وحب بتنازله بقبول رئاسة رابطتهم الفخرية . وقد استمرت الهتافات الحماسية تدوى في الفضاء بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وبحياة حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخرى للرابطة . وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين رئيس الرابطة .

وفي أثناء ذلك صعد حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين إلى مكتب حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا بالوزارة . وقدم إلي معاليه صورة من محضر جلسة الجمعية العمومية للرابطة المنعقدة في يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ مصحوبا بالخطاب الرقيق الآتى نصه :

حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا

الرئيس الفخرى لرابطة نقابات عمال القاهرة وضواحيها أتشرف بأن أقدم لمعاليكم رفق هذا محضر الجمعية العمومية لرابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها المنعقدة بدار النقابات مساء يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ والذى تقرر فيه انتخاب معاليكم رئيسا فخريا لها دائما ، وبصفتكم الشخصية .

وانى إذ أقدم هذا مهنئا بوفاء العمال ، فإنى أهنئ العمال بعطفكم ، وبهذا العهد الجديد الذى سيدر عليهم الخيرات والبركات . ويرفع مستواهم إلي الدرجة التى يأملونها ، وتعمل معاليكم على تحقيقها في عهد حكومة الشعب ورئيسها الجليل حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

ومع الشكر . أرجو التفضل بقبول أجل احتراماتى

رئيس الرابطة

محمد حسنين

وفي الساعة الثانية عشرة والربع أشرف حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا رئيس الرابطة الفخرى على الجموع الحاشدة وارتجل الخطبة البليغة الآتية :

إن هذا المظهر الرائع وهذه الحماسة المتدفقة المياضة . وهذا الشعور النبيل الكريم الذى حدا بكم إلي تحمل مشاق السفر والحضور إلى هنا . كل ذلك قد ملأنى غبطة وسرورا . وزادنى إيمانا وثقة بقضيتكم . وافتخارا برآستكم . وقد أبيتم إلا أن تحضروا بأنفسكم إلي هذا المكان لتبرزوا معنى كريما انطوت عليه قراراتكم . بانتخابى رئيسا فخريا لرابطتكم لا يسعنى إلا أن أقدم خالص شكرى وصادق تقديرى لكم سائلا الله أن يوفقنى دائما إلي تحقيق ثقتكم الغالية . وإلي خدمتكم والمحافظة على رابطتكم واتحادكم . وإن كانت لى نصيحة لكم فهى إن أردتم

النجاح وإن أردتم لنقاباتكم البقاء . وإن أردتم لقضيتكم التوفيق فعليكم بأمرين ، أولهما التضامن والوفاق فانبذوا الخلاف . وانبذوا الشقاق وكونوا جميعا يدا واحدة تسعى لغرض واحد . فإن فعلتم ذلك كنتم أقوياء . وكنتم جديرين بهذه المكانة التى توليها حكومة الأمة لكم . وأما الأمر الثانى لنجاحكم ولتثبيت أقدامكم وللابقاء على نقاباتكم فهو أن تحترموا ما عليكم من واجب . تلتزمون به إزاء ما صدر من التشريعات ، والقوانين العمالية، وأن تكونوا حريصين على تأدية واجباتكم نحو أعمالكم ، وبهذا تفوزون باحترام الرأى العام وبتقدير الحكومة وتثبتون أن العمال في مصر قد بلغوا مرتبة تسمح بالمزيد من هذه التشريعات العمالية ، وأنهم أصبحوا أهلا لكل مساعدة ولكل احترام . وإن المدة القليلة التى قضيتها في هذا المكان أثبتت لى ولله الحمد أن العمال في مصر هم كما تريد البلاد ثقافة وحكمة وتقديرا للظروف ووطنية ومصرية ووفدية . ولذلك تروننى واثقا بأنكم ستصلون إن شاء الله إلي تحقيق جميع ما ترغبون وتحقيق كل ما تطلبون . وكيف لا . وقد أثبتم في الفترة الماضية أنكم أهل وجديرون بذلك . وحكومة الوفد لا تضن عليكم بتشجيعها وتفانيها في تحقيق مطالبكم . ومتى عدتم إن شاء الله إلي بلادكم ونقاباتكم فاحملوا أمانة أنا واثق من أنكم ستحملونها على خير الوجوه . بلغوا كافة العمال أصدق شكرى وخالص تقديرى . وقولوا لهم إن في مصر وفي وزارة الشئون الاجتماعية رجلا مخلصا لكم يبذل قصارى جهده في تحقيق مطالبكم والله من ورائه كفيل بتحقيق ما تأملون . وإنى لأكرر لكم خالص شكرى ويسرنى أن أقول إن الدورة البرلمانية الماضية والدورة البرلمانية الحالية قد شهدتا وأنجزتا بعض التشريعات الخاصة بكم . وقد قمت بإرسال قانون تحديد ساعات العمل . وقانون تحقيق الشخصية . وقريبا سأرسل قانونا آخر للتأمين ضد العجز والشيخوخة وقانونا آخر هو قانون عقد العمل المشترك . وهذا ترون أنى لا أغفل أبدا عن مصالح العمال . وثقوا أنى لن أنسى شيئا من هذه القوانين . وأود أن أشير إلي ثلاثة لهم الفضل الأكبر في تحقيق هذه المشروعات ، وأولهم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . إن هذا الرجل التقى النقى يسهر ليله باحثا منقبا ويقضى يومه دارسا كل ما يعود على العمال في مصر بالخير والبركات . إذ الفضل الأول في هذا النجاح الذى وصلنا إليه يعود إلي تشجيع ومؤازرة مصطفى النحاس باشا لنا ولأعمالنا . أما الرجلان النائبان اللذان وفقتم في اختيارهما ممثلين لكم في مصر والاسكندرية . فإنى لا أعدوا الحقيقة إذا قلت إن هذين الرجلين الكريمين الفاضلين ينفقان من وقتهما ومالهما وجهودهما وذكائهما كل نفيس في خدمتكم . وإنى كوزير للشئون الاجتماعية أكثر الناس لمسا لمجهودهما في خدمتكم . وإنى لفخور بأن يتعاون معى مثل هذين الرئيسين سائلا الله أن يوفقهما في الاستزادة من خدمتكم وأن تدوم ثقتكم بهما ، وختاما أكرر لكم شكرى وتحياتى .

وأسأل الله أن أراكم دائما فى أسعد الأحوال ، وأجمل الأوقات في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول حفظه الله وأبقاه ؛ والسلام عليكم ورحمة الله .

وانتهى الاجتماع في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بالهتافات العالية المدوية بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفي النحاس باشا وبحياة

حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الشئون الاجتماعية . وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك رئيس الرابطة . وبحياة حضرات أعضاء الوزارة الشعبية .

وعلى أثر ذلك أرسل حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا رئيس الرابطة الفخرى لحضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين خطاب الشكر الآتى :

عزيزى محمد بك حسنين :

أبعث إليك بأزكى تحياتى ، وأطيب تمنياتى وبعد :

فقد تلقيت بمزيد الشكر كتابكم الرقيق الذى تخبرونى فيه بما تقرر في جلسة الجمعية العمومية لرابطة نقابات العمال بالقاهرة وضواحيها المنعقدة بدار النقابات مساء يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ من انتخابى رئيسا فخريا لتلك الرابطة بصفة دائمة .

وإنى لأتقبل بمزيد الغبطة والتقدير هذا القرار شاكرا لكم تهنئتكم لى بوفاء العمال وثقتهم ، راجيا الله المسئول أن ييسر لى كل سبيل فيه مصلحتهم . وأن يوفقنى لعمل كل ما يعود عليهم بالخير والرفاهية .

وإنى لأرجو أن تنوبوا عنى في تبليغ حضرات ممثلى النقابات والعمال عامة خالص شكرى لتلك الروح الطيبة . وذلك الشعور الكريم الذى إن دل على شيء فانما يدل عن روح النبل والطموح الصادرة عن قلوب رجال يستحقون كل وفاء .

والسلام عليكم ورحمة الله — المخلص

٢٨ مايو سنة ١٩٤٤ — فؤاد سراج الدين

وقد قام حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين رئيس الرابطة بدوره في تبليغه لنقابات عمال القاهرة وضواحيها بخطاب رقيق لرئيس كل نقابة ومرفق معه صورة طبق الأصل من خطاب معالى الوزير السابق ذكره آنفا مما كان له أحسن الأثر في نفوس أعضاء كل نقابة ومجلس إدارتها .

الاجتماع الثالث

وبتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٤ وجه حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك رئيس الرابطة الدعوة إلي حضرات رؤساء النقابات مع مشروع لائحة النظام الأساسى للرابطة لمناقشتها بواسطة مجلس إدارة كل نقابة وإبداء ما يعن لحضراتهم من الملاحظات على موادها على أن تصل إلي عزته الردود عليها قبل يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٤٤ لتكوين فكرة على أساس ما يصله من الردود بالملاحظات . مع تفويض اثنين من أعضاء مجلس إدارة كل نقابة يمثلانها في الجمعية العمومية للرابطة الذى يحدد لانعقادها يوم ١٦ يوليو وعلى هذا الأساس أرسلت كل نقابة بما عن لها من الملاحظات مع تفويض ممثليها في هذا الاجتماع .

وقد بلغ عدد النقابات التى حضر ممثلاها هذا الاجتماع ١٠٦ نقابات مذكورة أسماؤها وأسماء ممثليها في كشف الحضور .

وفى الساعة التاسعة مساء فتحت الجلسة برئاسة حضرة صاحب العزة محمد بك حسنين رئيس الرابطة ؛ ثم

مهد لمناقشة مواد مشروع اللائحة بكلمة رقيقة تجلى فيها عطفه ونبل أخلاقه وديمقراطيته الحقة مما استحق عليه التقدير مع الشكر ووافر الثناء من المجتمعين . ثم أثنى على حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخرى للرابطة الثناء المستطاب على ما يبذله معاليه من جهود جبارة في سبيل تقدم الحركة العمالية والارتقاء بها إلي أسمى مقام . فكانت كل فقرة من فقرات كلمته الغالية تقاطع بالتصفيق الحاد والهتاف المتواصل بحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . وبحياة حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخرى للرابطة وبحياة عزته وحياة حضرات أعضاء الوزارة الشعبية .

واختتم كلمته بالدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر بأن يبقيه ذخرا للبلاد

وعلى أثر ذلك بدأت المناقشة في مواد مشروع اللائحة حتى تم وضعها وإقرارها على الوجه الاتى :

لائحة النظام الأساسى

لرابطة نقابات عمال مدينة القاهرة

وضواحيها

الباب الأول

اسم الرابطة - مركزها - أغراضها

المداة ١ - تكونت لنقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها رابطة باسم « رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها »

المادة ٢ - مركز الرابطة الآن بالدار رقم ١٤ شارع وجه البركة إلي أن يوجد لها دار مستقلة .

مادة ٣ - أغراضها :

أ - توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تثمر الحركة العمالية وتنهض النقابات النهوض المطلوب .

ب - إيجاد صلة تعاون وتعارف بين النقابات وبعضها .

جـ - الدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بكافة الطرق المشروعة .

د - تنشيط الروح الثقافية والصناعية والرياضية للنقابات .

هـ - إرشاد النقابات لرفع المستوى الأخلاقى والثقافى .

و - الدعاية بنشر فوائد النقابات بين العمال .

ز - بحث الشكاوى التى تقدم من النقابات إلي الرابطة ورفعها إلي الجهات المختصة والسعى لإزالة مواضع الشكاوى .

الباب الثانى

شروط قبول عضوية النقابة في الرابطة :

المادة ٤ - تقبل عضوا في الرابطة كل نقابة سجلت بوزارة الشئوون الاجتماعية طبقا للقانون رقم ٨٥ سنة ١٩٤٢

مع مراعاة ما يأتى :

أ - أن تتقدم النقابة بطلب كتابى للرابطة للانضمام إليها :

ب - صورة محضر جلسة مجلس الإدارة الخاص بالموافقة على انضمام النقابة إلي الرابطة .

جـ - انتداب اثنين من أعضاء مجلس إدارة النقابة لتمثيلها بالرابطة على أن تخطر النقابة الرابطة في حالة استبدالهما بغيرهما إذا زالت أو انتهت مدة عضويتهما بالمجلس أو لأى سبب من الأسباب التى تحول دون تمثيلهما في الرابطة .

د - تكون عضوية النقابة ممثلة في مندوبيها على أساس خطاب يوجه إلي الرابطة من النقابة موقعا عليه من الرئيس والسكرتير ومختوما بخاتم النقابة .

هـ - تتعهد النقابة باحترام لائحة نظام الرابطة الأساسى وتنفيذ قرارات مجلس إدارة الرابطة وجمعيتها العمومية .

الباب الثالث

الجمعية العمومية العادية للرابطة

المادة ٥ - تتكون الجمعية العمومية من جميع مندوبى النقابات المنضمة للرابطة .

المادة ٦ - تنعقد الجمعية العمومية العادية مرة في كل عام وذلك في الأحد الأول من شهر مارس للنظر في المسائل الآتية :

١ - تقرير مجلس إدارة الرابطة عن الأعمال التى قام بها المجلس في السنة الماضية .

٢ - النظر في تعديل اللائحة الأساسية للرابطة أو بعض موادها بشرط أن يوافق على هذا التعديل ثلثا أعضاء الرابطة على الأقل .

ويعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحا بحضور نصف الأعضاء على أن تكون القرارات صحيحة بموافقة نصف الحاضرين زائدا واحدا وإذا تساوت الأصوات اعتبر الجانب الذى فيه الرئيس صاحب الأغلبية ويعتبر تصويته بصوتين .

وإذا لم يتكامل العدد القانونى يؤجل الاجتماع لمدة ثلاثة أسابيع على الأكثر على أن يخطر الاعضاء بموعد الاجتماع الذى يعتبر صحيحا إذا حضره ثلث الأعضاء .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس الرابطة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين أو أحد الوكيلين أو أكبر الأعضاء سنا . ويتولى حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخرى لنقابات القطر المصرى رئاسة الاجتماع في حالة تشريفه إياه .

المادة ٧ - تنعقد الجمعية العمومية غير العادية في الأحوال الآتية :

أ - إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية كتابة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وذلك مع ذكر الأسباب التى توجب هذه الدعوة وتعرض هذه الأسباب على مجلس إدارة الرابطة لدراستها واتخاذ

قرار ليحدد موعد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية .

ب - بناء علي طلب مقدم من نصف أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون هذا الطلب مسببا وموقعا عليه من مقدميه وعلى مجلس الإدارة أن يعلن الأعضاء بتاريخ الانعقاد قبله بأسبوع على الأقل .

شروط انعقاد الجمعية العمومية غير العادية

لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية يشترط أن يحضرها ثلثى الأعضاء .

المادة ٨ - على مجلس إدارة الرابطة دعوة الجمعية العمومية غير العادية بناء على الأسباب المذكورة في المادة السابعة في خلال أسبوع من تاريخ انعقاد مجلس إدارة الرابطة لعرض رأيه في الموضوع المطلوب بحثه .

الباب الرابع

تشكيل مجلس الإدارة واختصاصاته :

المادة ٩ - أ - يتكون مجلس إدارة الرابطة من مندوب عن كل نقابة مشتركة بالرابطة وبخطاب معتمد من مجلس إدارة النقابة .

ب - وينتخب مجلس الإدارة وكيلين وسكرتيرا ومساعدين للسكرتارية .

جـ - يكون مجلس الإدارة اللجان الآتية :

١ - لجان للتوفيق في الخلافات بين النقابات وبعضها .

٢ - لجنة للدعاية .

٣ - لجنة لبحث الاقتراحات .

٤ - لجنة لبحث التشريعات .

٥ - لجنة لتنظيم الاجتماعات والحفلات .

٦ - لجنة الشكاوى .

٧ - لجنة النشر والثقافة والتعليم .

وعلى أن يزاد عدد هذه اللجان عند اللزوم ويرأس رئيس الرابطة جميع اجتماعات هذه اللجان .

المادة ١٠ - يشترط في عضو مجلس إدارة الرابطة :

أ - أن يكون مصرى الجنس .

ب - ألا يقل عمره عن ٢١ سنة .

جـ - أيجيد القراءة والكتابة .

د - أن لا يكون قد صدرت ضده أحكام .

المادة ١١ - ينعقد مجلس الادراة يوم السبت الأول من كل شهر ويجوز انعقاده بصفة غير عادية بناء على طلب رئيس الرابطة أو بناء على طلب نصف أعضاء المجلس وتوجه الدعوة للأعضاء كتابة بموعد ومكان الاجتماع ويكون انعقاده صحيحا إذا حضره نصف أعضائه . فإذا لم يتكامل العدد القانونى يؤجل

الاجتماع مدة أسبوع ويصح الانعقاد الثاني إذاء حضر ثلث الأعضاء وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

المادة ١٢ - جدول الأعمال :

أ - لكل جلسة من جلسات مجلس الادارة جدول أعمال والمجلس لا ينظر إلا فيما هو وارد بالجدول ويقدم كل اقتراح قبل موعد الاجتماع بأسبوع .

ب - في الجلسات غير العادية يوزع جدول الأعمال قبل الاجتماع بثلاثة أيام .

جـ - إذا طلب الرئيس من مجلس الادارة إرجاء النظر في موضوع من المواضيع الواردة بالجدول في جلسة يتغيب فيها يؤجل النظر في هذا الموضوع إلي جلسة غير عادية تنعقد بعد أسبوع وإذا لم يحضر الرئيس في هذه الجلسة غير العادية يقر المجلس النظر في هذا الموضوع والبت فيه .

المادة ١٣ - ينظر مجلس الادارة في المسائل الآتية :

١ - طلبات الانضمام إليه .

ب - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

جـ - الرد على البيانات التي تطلبها الجمعية العمومية بنوعيها العادية وغير العادية .

د - درس المشروعات والقوانين التي يرى مجلس الادارة أن يتقدم بها للنهوض بالعمال إلي المستوى اللائق بهم والتي تكفل لهم حفظ حقوقهم .

هـ - النظر في الاقتراحات التي تقدم إليه .

المادة ١٤ - إذا أخل أحد الأعضاء من مجلس إدارة الرابطة بالقيام بواجبه فعلى رئيس الرابطة أن يعرض أمره على مجلس الادارة لاتخاذ قرار بشأنه وعليه كذلك إخطار النقابة التي ينتمي إليها هذا العضو بما اتخذ نحوه من قرارات .

المادة ١٥ - من لم يحضر من أعضاء مجلس إدارة الرابطة جلستين متواليتين بدون اخطار بعذر يقبله المجلس يعد مستقيلا من عضوية مجلس إدارة الرابطة . وعلى نقابة العضو في الرابطة في هذه الحالة اختيار ممثل آخر بدلا من العضو المستقيل أو المفصول .

المادة ١٦ - المسائل القانونية والقضائية .

إذا أرادت نقابة أن تتقدم إلي الرابطة بخصوص قضاياها فالرابطة على استعداد لتحويل موضوعها على قلم قضاياها وتكليف أحد محاميها لرفع الدعوى باسم النقابة .

الرئيس

محمد حسنين

الملحق رقم [٦]

« برنامج »
لجنة العمال للتحرير القومى
*****

أيها المواطنون

لقد مرت ٢٥ عاما على الثورة ، فلم تأت تضحيات الشعب بالثمرة المرجوة . لم ? لأن الساسة الرسميين الذين قادوا المعركة ابعدوا تفكير الشعب وميوله وآماله من ميدان السياسة .

منعوا الموظفين والطلبة والجنود من معرفة مصير بلادهم . أرادوا أن يمنعوا العمال من تقرير مصيرهم .

والآن بعد أن فشلوا ذريعا طوال هذه المدة يقولون اليوم بحسن قيادتهم ويريدون أن يجمعوا الشعب حولهم ليوجهوه إلى المرمى الذى يريدونه هم وحدهم . .

أيها المواطنون

سئمتم وسئمت الطبقة العاملة الطرق السياسية المتبعة من كل الاحزاب والهيئات وكلها متفقة على كبت الشعب الكادح رغم ما تدعيه لجمع هذا الشعب حولها .

لم تنسوا تاريخ مصر منذ احتلال الانجليز لها سنة ١٨٨٢ وأعمال رجال السياسة من مختلف فئات الطبقات الحاكمة ضد الشعب . فلم تنسوا أن كل أملكم في تحرير مصر من الاستعمار والاستغلال الداخلى لا يمكن أن يقوم إلا على أيديكم وبقيادتكم وتحت رقابتكم المتواصلة .

أيها المواطنون

أن (لجنة العمال للتحرير القومى) رأت أن من واجب الطبقة العاملة وهى في طريق اكتمال مميزاتها أن تقدم لكم برنامجا وطنيا يهدف إلي تحرير الطبقات الشعبيه وهى الغالبة الكبرى من سكان مصر من نير الاستعمار ومن طغيان الاستغلال الداخلى .

لذلك وضعت (اللجنة) نصب أعينها أن تحصل بسعيها إلي تحقيق برنامجها . إلي تحرير مصر من الاستعمار وإلي تحرير الطبقات الشعبية من قبضة الفئات المستغلة الطاغية . وهى أقلية ضئيلة من سكان مصر .

وهذا البرنامج برنامج شعبى يتجه إلي الشعب المصرى ويهدف إلي تحقيق مصلحته . وهو برنامج شعبى لأنه لا يمكن تحقيقه بمناورات الساسة الرسميين أو من وراء الستار . برنامج سيحققه الشعب المصرى نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة . مؤيدا من الشعوب الأخرى .

وتؤمن اللجنة ايمانا راسخا عميقا بأن وظيفتها هى فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجع بقوتها الهائلة كلها في ميزان السياسة المصرية كفة الشعب المصرى على كفة مستغليه .

أيها الزملاء

إن الساعة الفاصلة تقترب . فلا تتركوا القطار يفوتكم ولا تتركوا غيركم ممن لا تثقوا فيهم يقودونكم إلي

المعركة في الميدان الذى اختاروه .

بينوا أهدافكم . ارسموا خططكم . أيدوا برنامج (لجنة العمال للتحرير القومى) وهى ترمى إلي تحرر كم وتحرير جميع الكادحين في مصر .

أيها الزملاء

قفوا صفا واحدا معنا ولنعمل جميعا لنحصل على سعادتنا وحريتنا ونستكمل كرامتنا الوطنية .

* * * *

١ - التحرير من الاستعمار

لا يمكن للطبقة أن تتحرر دون أن تحرر مصر من الاستعمار ودون أن يضع الشعب المصرى يده في يد سائر الشعوب التى تكافح جميعها في سبيل الحرية والاستقلال .

(١) استقلال وادى النيل الكامل

(أ) جلاء الجيوش الاجنبية عن مصر والسودان .

(ب) إلغاء المعاهده المصرية الانكليزية .

(جـ) وضع قناة السويس في يد مصر .

(د) تخليص الجيش المصرى والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الانجليز .

(هـ) الاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السودانى بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية .

(و) استرداد مصر للأراضى التى سلخت منها « جغبوب الخ » .

(ز) تقوية الجيش المصرى بزيادة عدده وعدته وإدخال الإصلاحات المادية والثقافية عليه وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة للجميع بغير تفريق بين فقراء وأغنياء جاهلين ومتعلمين .

٢ - علاقات مصر الدولية .

(أ) اشتراك مصر المستقلة في المجهودات الدولية لتوطيد الديمقراطية والقضاء على الفاشية .

(ب) عقد معاهدات صداقة واتفاقات اقتصادية مع الدول الديمقراطية تعزيزا لمكانة مصر الدولية وتوطيدا للسلام الحقيقى في الشرق الأوسط .

(جـ) تحويل الجامعة العربية إلي أداة ديمقراطية ضد الاستعمار وذلك باشراك البلاد العربية الغيرمستعمرة والمستعمرة لمساعدتها في كفاحها الوطنى الديمقراطى .

(د) مكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطينى في نضاله الوطنى الديمقراطى .

(هـ) تمثيل الشعب المصرى في المؤتمرات الشعبية العالمية (مؤتمرات النقابات . الشباب . الطلبة . النساء) طليقا من تدخل السلطات وإشرافها .

٢ - التحرير من الجوع والحرمان

لا يكفى للطبقة العاملة لتتحرر من الجوع والحرمان أن تكافح الاستعمار السياسى بغير أن تقضى على

الاستغلال الاجنبى والداخلى إن الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العامله ، يريد أن يكون هو الذى يستفيد من كده وعمله ولا أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية . ويريد أن ينهض بموارد البلاد إلي أقصاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلي المستوى الإنسانى الحقيقى .

(١) التحرر من الاستغلال الاجنبى

(أ) استقلال العملة المصرية

(ب) إنشاء بنك مركزى وطنى .

(جـ) نقل ملكية المرافق العامة (المنافع أى وسائل المواصلات والمياه . والنور . المصانع . المناجم) إلي الدولة .

(د) تحرير الصناعة المصرية من الفنيين الأجانب وإحلال خبراء مصريين محلهم .

٢ - رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى .

(أ) إطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالاتحاد العام .

(ب) توطيد حق الإضراب والدفاع عن هذا الحق .

(جـ) تحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجيات المعيشة مع مساوات العاملات بالعمال .

(د) التأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيخوخة وتقرير حق العمل للجميع .

(هـ) رفع مستوى العمال الفنى بالإكثار من المدارس الصناعية وإيجاد معامل التجارب مع إشراك الهيئات العمالية في ادارتها .

(و) إنشاء محاكم لمشاكل العمل يشترك في هيئاتها ممثلو المنظمات العمالية وأصحاب الأعمال بالتساوى .

(ز) للنقابات حق مراقبة تنفيذ القوانين مراقبة فعلية .

(ح) تخفيض أجور المواصلات للعمال أيام العمل .

٣ - رفع مستوى الفلاحين المادى والفنى والثقافى .

(أ) وضع حد أقصى للتملك ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين وقصر توزيع الأراضى الحكومية على فقراء الفلاحين وصغارهم .

(ب) حل الوقف الأهلى .

(جـ) تطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات .

(د) حماية صغار المستأجرين ازاء كبار الملاك والبنوك العقارية والمرابين .

(هـ) تنمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية « المزارع التعاونية » ونشر الثقافة الزراعية في الريف .

٤ - رفع مستوى صغار الموظفين وجنود الجيش والبوليس

(أ) وضع مرتبات الموظفين بحيث لا يتجاوز حدها الاقصى خمسة أضعاف الحد الأدنى .

(ب) وضع مرتبات جنود الجيش والبوليس بحيث لا يقل حدها الأدنى عن نصف مرتب الملازم الثانى مع احتفاظهم بامتيازاتهم الحالية (مأكل - ملبس - مسكن) .

٥ - رفع مستوى التعليم وضمانه لكل أفراد الشعب .

(أ) جعل الثقافة تراثا قوميا حقيقيا وذلك بتوسيع مدارها حتى يستفيد أفراد الشعب منها .

(ب) توحيد برامج التعليم في مختلف المعاهد مع توحيد الرقابة والاشراف عليها بواسطة وزارة المعارف العمومية.

(جـ) نقل التعليم الاهلى جميعه إلي وزارة المعارف تعليم الابتدائى والثانوى وزيادة نسبة المجانية في التعليم الجامعى تمهيدا لتعميمه .

(د) نشر الجامعات في المدن الكبرى وتعميم نظام المكافآت المالية .

(هـ) تنمية المعاهد الشعبية المختلفة (مراكز اجتماعية . مساعدات طبية . ثقافة شعبية) . . بإشراك المنظمات الشعبية (النقابات - التعاونيات) في الإشراف عليها .

٦ - النهوض بالمستوى الصحى

(أ) ردم المستنقعات والبرك والآبار

(ب) تعميم المياه الصالحة للشرب في الريف وتعميم المجارى في جميع المدن والبنادر .

(جـ) تعميم الإنارة بالكهرباء في جميع أنحاء القطر .

(د) حماية جسور النيل والترع والمصارف بالأحجار .

(هـ) تعميم نظام القرية النموذجية وتجديد الأحياء الوطنية في المدن .

(و) إشراك الهيئات العمالية في مراقبة تنفيذ النظام الصحى الوقائى والعلاجى بالمصانع .

(ز) تعميم الوحدات الصحية ودور الحضانة ورياض الأطفال والحمامات والمغاسل في جميع المدن والبنادر والقرى .

(حـ) الإكثار من المنتزهات العامة والاندية الرياضية والمراكز الاجتماعية .

- بناء الاقتصاد القومى

(أ) نقل المؤسسات ذات الامتياز والاحتكار إلي الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى فعليا .

(ب) استغلال مرافق مصر - الصحارى - المصايد - المناجم - استغلالا منظما وحسب الحاجات الشعبية .

(جـ) القيام بالمشروعات الصناعية الكبرى لتنمية قوى الإنتاج - كهربة خزان أسوان والمنخفضات . . . واستثمارها من الدولة مباشرة .

(د) تأسيس بنك صناعى وطنى يضع تحت تصرف الصناعة المصرية الحديثة أموالا بشروط زهيدة وذلك في حدود نظام لتنمية الصناعة في مصر مع إخضاع أصحاب المصانع الذين تعطى لهم الإعانات لشروط عمل مناسبة محافظة على حقوق العمال .

(هـ) تحويل زراعة الحياض بالزراعة الدائمة .

(و) مراقبة الإنتاج الصناعى وإشراك الهيئات العمالية فعليا في تلك المراقبة .

(ز) مراقبة الإنتاج الزراعى وتنظيمه حسب حاجة الشعب .

(حـ) الخروج من نظام المحصول الواحد بتنمية الزراعات المعاشية « القمح . الأرز » والصناعية « الجوت .

الكتان» .

(ط) قصر مساعدة البنك الزراعى على صغار الفلاحين ومتوسطيهم بشروط زهيدة .

(ى) تعميم طرق المواصلات ونقل وسائلها إلي الدولة

(ك) تحويل مشروعات الدولة الاقتصادية عن طريق استهلاك الاحتياطى والضرائب التصاعدية والايلولة وأخيرا عن طريق البنك الدولى .

٣ - التحرر من الرجعية السياسية والفكرية

على الشعب المصرى وعلى رأسه طبقته العاملة أن يعبد طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى والتحرر من الجوع والحرمان بأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديمقراطية السياسية والاجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريون .

١ - الأمة مصدر السلطات

(أ) تعديل نظام الانتخاب وجعله ديموقراطيا بأن يصبح لكل ناخب الحق في أن ينتخب سواء من ناحية السن أو الأهلية وإشراك المنظمات الشعبية « النقابات - التعاونيات بممثليها في كل عمليات الانتخاب »

(ب) الاعتراف بحق المرأة في الانتخاب .

(جـ) توسيع سلطات مجلس النواب وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه وجعل هذا المجلس الاخير هيئة نيابية استشارية .

(د) إلغاء حق حل مجلس النواب وجعل حق إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده . على أن تشرف لجنة منتخبة من أعضاء مجلس النواب على أعمال الوزارة في فترة التأجيل .

(هـ) يسأل النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والادارية جنائيا ومدنيا وسياسيا .

(و) تحريم الاشتغال بالأعمال الاستغلالية الكبرى « الشركات البنوك . دوائر العمل التجارية الكبرى . وكالات التفتيش والدوائر الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر » على أعضاء مجلس البرلمان وعلى الوزراء .

(ز) انتخاب أعضاء المجالس التمثيلية المختلفة « البلدية - مجالس المديريات » انتخابا مباشرا مع رفع قيود الترشيح وأن يكون جميع أعضائها منتخبين وتوسيع اختصاصاتها بحيث تشترك فعليا في إدارة الأقليم .

(حـ) انتخاب العمد وإلغاء شرط الامتلاك وأن يكون لكل ناخب في القرية الحق في الترشيح للعمودية وأن ينتخب مجلس قرية له الاشراف على شئونها وعلى اعمال العمدة ولهذا المجلس الحق في مكافآت من الدولة .

(ط) استبدال ديوان المحاسبة بمحكمة محاسبة حقيقية .

٧ - إصلاح السلطة التنفيذية إصلاحا ديمقراطيا .

(أ) إلغاء الأموال السرية من جميع الوزارات .

(ب) إلغاء البوليس السياسى .

(جـ) اعتبار رشوة الموظفين وارتشائهم خيانة كبرى تعاقب على هذا الأساس .

(د) تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم بواسطة لجان منتخبة من الموظفين وعلى أساس المسابقات .

٣ - إطلاق الحريات الفردية وضمانها .

لنوطد استقلالنا السياسي والاقتصادى ولندافع عن رفاهيتنا وسعادتنا علينا أن نحصل على حرية رأينا وضمانة إبدائها .

(أ) لكل مواطن الحق في أن يعبر عن معتقده السياسي أو الدينى أو الاجتماعى على أن يلغى كل نص يحد من هذا الحق .

(ب) إطلاق حرية الرأى بواسطة النشر والاجتماع وتكوين الجمعيات والتظاهر (فيما عدا الدعوة إلي الفاشية وتأييد الاستعمار) على أساس الاخطار المطلق الغير معلق على قبول الإدارة .

(جـ) جعل العلاقات بين الأفراد والإدارة خاضعة كلها للقضاء .

(د) تأكيد ضمان الحرية الشخصية بأن :

١ - ينفذ نظام قضاة التحقيق واستبدال تحقيق النيابة والبوليس .

٢ - يرجع إلي تنفيذ نظام المحلفين في محاكم الجنايات .

٣ - يعدل نظام السجون تعديلا جوهريا وإبدال النظام العسكرى فيه بنظام تربية .

٤ - يقرر نظام خاص للمعاقبين لجرائم الرأى :

إن الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد التحرر من الاستعمار والاستغلال الأجنبى والداخلى ويريد أن يكون له تراث فكرى وحياة جماعية ليساهم مع الشعوب الأخرى في بناء عالم جديد .

القاهرة في ٨ اكتوبر ١٩٤٥

لجنة العمال للتحرير القومى

محمد يوسف أحمد المدرك . محمود محمد العسكرى

طه سعد عثمان . محمود محمد قطب . محمد مدبولى . محمود حمزه

الملحق رقم [٧]

مقدمـــة

قاست الطبقة العاملة في العهد الغابر الكثير من صنوف العنت ، ولقيت الحركة النقابية مختلف العراقيل التى تحول بينها وبين النمو والانتشار وتقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أهدافها لخير العمل والعمال .

وقد وضعت الحكومات الرجعية عدة تشريعات عمالية لم يقصد من ورائها رعاية المصالح الحقيقية للطبقة العاملة وإنما رموا بها إلي إيهام العالم الخارجي أن مصر تسير في ركب الرقي والمدنية .

ولذا بادر الحزب الاشتراكى إلي تصحيح هذا الوضع بتقديم الاقتراحات لتعديل القوانين العمالية وفى مقدمتها قانون نقابات العمال ، فالنقابات هي حصن العمال الذى يرد عنهم كل اعتداء والسلطة الناطقة بلسانهم المدافعة عن مصالحهم فتقدمت إلي البرلمان بصفتي نائب رئيس الحزب الاشتراكى بمشروع قانون جديد لنقابات العمال يجعل من النقابات قوة حقيقية تعبر عن مصالح العمال وتصونها من كل تدخل بوليسى ، وما كان لعهد يقوم على الكبت والتسلط والطغيان أن يسمح لمثل هذا المشروع بأن يرى ضوء النهار .

والآن وقد زال هذا العهد البغيض وبدأ الناس يتنسمون ريح الحرية ، فإننى أطالب المسئولين في إصرار بأن يصدروا هذا القانون حتى يشعر عمال مصر – وهم عصب الأمة وشريان حياتها – بجو جديد من العدل والإنصاف يدفعهم إلي زيادة إنتاجهم والاقبال على أعمالهم بروح راضية ونفوس مطمئنة .

والله أكبر ..... وليحيا الشعب

ابرهيم شكرى

أغسطس ١٩٥٢ — نائب رئيس الحزب الاشتراكى

اقتـراح

بمشروع قانون بشأن نقابات العمال

مقدم من إبراهيم شكرى « نائب شربين »

الباب الأول

إنشاء النقابات

مادة ١ – يجوز للعمال المشتغلين بمهنة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .

مادة ٢ – يقصد بكلمة « عمال » جميع الأشخاص الذين يقومون بأداء عمل مادى أو عقلى مقابل أجر ويكونون خاضعين لأمر ولإشراف صاحب عمل سواء أكان الشخص حقيقيا أم طبيعيا .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على موظفى الحكومة الدائمين القائمين بالعمل في المرافق المتصلة اتصالا مباشرا بسيادة الدولة .

مادة ٤ - استثناء من قاعدة جواز تعدد النقابات لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة في بلد واحد .

مادة ٥ - تسير النقابة في أعمالها طبقا للائحة نظامها الأساسى التى مقرها الجمعية العامة .

ويجب أن تشتمل اللائحة على ما يأتى :

أ - اسم النقابة ومقرها .

ب - شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم .

جـ - الشروط اللازمة للحصول على المزايا المقررة للأعضاء إن وجدت والحالات التى يجوز فيها حرمانهم منها كلها أو بعضها .

د - قيمة الاشتركات والرسوم الأخرى التى يجوز تحصيلها من الأعضاء وحالات الإعفاء وشروطها .

هـ - مصادر أموال النقابة وكيفية استغلالها والتصرف فيها .

و - اختصاص الجمعية العامة والقواعد المتعلقة بسير أعمالها .

ز - تشكيل مجلس الإدارة واختصاصه والقواعد الخاصة بسير أعماله . وكذلك شروط العضوية فيه وكيفية انتخاب أعضائه . ويراعى عدم انتخاب القصر أو المحجور عليهم أو العمال الأجانب أعضاء بمجلس الإدارة .

حـ - القواعد المتعلقة بامساك الحسابات والتصديق على الميزانية والحساب الختامى .

ط - اسم المصرف الذى تودع فيه أموال النقابة .

ى - الاجراءات الواجب اتخاذها لتعديل لائحة النظام الأساسى أو حل النقابة .

ك - الوجوه التى تنفق فيها أموال النقابة في حالة حلها ، على أنه لا يجوز النص على توزيع هذه الأموال على الأعضاء .

مادة ٦ - يجب على مجلس إدارة النقابة - الذى تنتخبه الجمعية العامة طبقا للائحة النظام الأساسى - أن يودع بمكتب العمل - الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه نسخة من هذه اللائحة موقعا عليها من أعضاء مجلس الادارة بتوقيعات مصدق عليها ، وكشفا بأسماء أعضاء مجلس الادارة وصناعاتهم ومحال سكنهم .

الباب الثانى

عضوية النقابة

مادة ٧ - يشترط في عضو النقابة أن يكون حسن السمعة لم تصدر ضده أحكام ماسة بالشرف أو الأمانة أو في جرائم خلقية .

مادة ٨ - لا يجوز للعمال الأجانب أن ينضموا لنقابة إلا إذا كانوا مقيمين في مصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة .

مادة ٩ - يجوز للعمال المنضمين لعضوية إحدى النقابات أن يستمروا في عضويتها في حالة تركهم المهنة إذا كانوا قد زاولوا هذه المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ١٠ - لا يجوز لصاحب عمل أن يقبل تشغيل عامل عنده ما لم يكن منضما لإحدى النقابات المؤلفة تطبيقا لأحكام هذا القانون إلا إذا كان لا يجوز قبوله عضوا بها بالتطبيق لأحكام المادتين السابعة والثامنة ، فإذا خالف ذلك يحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وتتعدد هذه الغرامة بقدر عدد العمال المتعاقد معهم خلافا للقانون وعدد أيام عملهم .

مادة ١١ - يجب على النقابة أن تعطى كل عضو من أعضائها شهادة تثبت عضويته .

مادة ١٢ - لكل عضو أن ينسحب من النقابة المنضم إليها في أي وقت شاء ولو نص على غير ذلك .

مادة ١٣ - تحدد لائحة النظام الأساسي للنقابة حقوق وواجبات عضو النقابة .

مادة ١٤ - لا يجوز فصل أحد الأعضاء إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب إليه بخطاب موصى عليه في محل إقامته وبعد سماع دفاعه . فإذا أخطر بالمحاكمة ولم يحضر جاز الحكم في غيبته ، ويجب إخطاره بقرار الفصل في ظرف ثلاثة أيام من صدوره .

ويجوز للعامل في جميع الأحوال الطعن في قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بقرار الفصل . ويكون حكم المحكمة نهائيا .

ويعفى عضو النقابة من الرسوم القضائية عن هذه الدعاوى وعن جميع الدعاوى التى يرفعها تطبيقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - كل صاحب عمل يفصل أحد عماله أو يوقع عليه أية عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة معينة ، أو بسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة ، أو تنفيذه قرارا من قراراتها . أو يتدخل بصورة غير مشروعة لهدم نقابة من النقابات ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع إلزامه بتعويض العامل في الحالة الأولى . والنقابة في الحالة الثانية عن كافة الأضرار.

الباب الثالث

نشاط النقابة

مادة ١٦ - تتمتع نقابات العمال المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من حقوق وآثار .

مادة ١٧ - للنقابة الحق في التقاضي بصفة خاصة الادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الأفعال التى تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصلحة المشتركة للمهنة أو لأرباب المهنة التى تمثلها النقابة .

وتعفى النقابة من الرسوم القضائية عن جميع الدعاوى التى ترفعها دون حاجة إلى عرضها على لجنة المساعدة القضائية .

مادة ١٨ - للنقابة أيضا أن تباشر جميع التصرفات القانونية اللازمة الأداء وتحقيق أغراضها ولها بصفة خاصة أن

تبرم عقود العمل المشتركة .

مادة ١٩ - وللنقابة أيضا أن تتملك الأموال من عقارات ومنقولات بعوض أو بغير عوض .

مادة ٢٠ - على النقابة أن تخصص نسبة مئوية معينة من إيرادات النقابة السنوية لخدمة الأغراض الاجتماعية كإنشاء صناديق للادخار أو جمعيات تعاونية أو مدارس لمكافحة الأمية وإتقان أصول المهنة أو مكتبات للمطالعة أو مكاتب للتخديم أو أندية رياضية .

مادة ٢١ - يجوز للنقابة أن تقرر الاضراب عن العمل في غير الأحوال المحرم فيها قانونا .

مادة ٢٢ - يجب على الحكومة أن تشرك مندوبى النقابات المختصة في اللجان الرسمية التى تؤلف لدراسة حالة مهنة أو صناعة معينة .

كما يجب أن تشرك مندوبى الاتحاد العام لنقابات العمال في اللجان التى تبحث الموضوعات العمالية التى لا تخص فئة معينة منهم .

الباب الرابع

حل النقابات

مادة ٢٣ - تحل النقابة وتصفى أموالها بقرار يصدر من جمعيتها العامة طبقا للائحة نظامها الأساسى بموافقة أعضائها على الأقل . ويجب إخطار مكتب العمل الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة بقرار الحل في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

مادة ٢٤ - لا يجوز حل النقابات بالطريق الإدارى ، وإنما لوزير الشئون الاجتماعية مقر النقابة إذا لم تقم بإيداع الوثائق المنصوص عليها في المادة السادسة في الموعد المحدد ، أو إذا خالفت حكما جوهريا من أحكام هذا القانون.

الباب الخامس

اتحاد النقابات

مادة ٢٥ - يجوز لنقابات العمال المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون أن تكون فيما بينها اتحادات لرعاية مصالحها المشتركة .

مادة ٢٦ - اتحادات النقابات إما أن تتألف على أساس إقليمى فتضم نقابات العمال الموجودة في منطقة معينة على اختلاف مهن وصناعات العمال المنضمين إليها . وإما أن تتألف على أساس مهنى فتضم النقابات التى تتعلق بمهنة أو صناعة واحدة أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أو تشترك في إنتاج واحد .

مادة ٢٧ - للاتحادات الإقليمية أو المهنية للنقابات أن تتفق فيما بينها على تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للإشراف علي شئون هذه الاتحادات وتوجيهها توجيها موحدا وللدفاع عن المصالح المشتركة لجميع عمال الدولة .

مادة ٢٨ - تسير الاتحادات في أعمالها طبقا للائحة نظامها الأساسى ويجب أن تبين اللائحة بنوع خاص القواعد

التى تتبع في تمثيل النقابات المنضمة للاتحاد أو الاتحادات المنضمة للاتحاد العام - في مجلس الإدارة والجمعية العامة . كما تبين قيمة الاشتراكات السنوية التى تدفعها النقابات للاتحادات والتى تدفعها الاتحادات للاتحاد العام .

مادة ٢٩ - يكون إنشاء الاتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يختص بإنشاء النقابات وحلها ويكون لها ما للنقابات من حقوق وعليها ما عليها من واجبات .

مادة ٣٠ - يلغى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال واللائحة التنفذية الصادرة تطبيقا له .

مادة ٣١ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون الخاص بنقابات العمال

صدر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال مبينا شروط تكوينها ومحددا أغراضها وحقوق وواجبات أعضائها وكيفية حلها .

غير أن هذا القانون اشتمل على الكثير من القيود التى تعرقل ازدهار الحركة النقابية وأعطى السلطة الإدارية سلطة التدخل في أعمال النقابات والإشراف عليها إشرافا موديا بحرياتها بل أباح لها حق حل النقابات بالطريق الإدارى .

كما حرم هذا القانون على نقابات العمال تكوين اتحاد عام يوحد كلمة العمال ويرعى مصالحهم المشتركة بينهم على اختلاف مهنهم .

ولما كانت نصوص هذا القانون أصبحت لا تتلاءم مع الوقت الحاضر الذى تنادى فيه هيئة العمل الدولية ومؤتمرات نقابات العمال بالحريات النقابية ولا تتفق مع ما وصل إليه عمال مصر من الوعى والإدراك فقد رؤى تعديل هذا القانون تعديلا يقضى على ما فيه من مثالب ويسد ما فيه من ثغرات .

فأباحت المادة الأولى من المشروع للعمال الذين يشتغلون بمهنة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أن يكونوا فيما بينهم نقابات . ولم يقصر المشروع هذا الحق على العمال الصناعيين والتجاريين - كما هو الحال في القانون القائم - بل منحه لجميع المشتغلين بعمل مادى أو عقلى مقابل أجر تحت إشراف صاحب عمل . ولم يستثن من هذا الحق سوى موظفى الحكومة الدائمين القائمين بالعمل في المرافق المتصلة اتصالا مباشرا بسيادة الدولة كموظفى السلك العسكرى والقضائى والدبلوماسى ورجال الأمن .

كما أخذ المشروع بمبدأ تعدد النقابات في المهنة الواحدة أو في البلد الواحد غير أنه خرج على هذا المبدأ في المادة الرابعة منه إذ قرر عدم جواز تكوين أكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة في بلد واحد حتى يحفظ على عمال المنشأة الواحدة وحدتهم ولا تتصادم نقاباتهم فيستغل أصحاب الأعمال هذا الصدام . ولا محل للخوف من تسلط صاحب العمل على النقابة الواحدة إذ أن في اشتراط اشتراك جميع العمال في النقابات (مادة ١٠) ما يسمح بتغليب وجهة نظرهم كما أن العقوبات الواردة بالمادة (١٥) ما يحول بين أصحاب الأعمال وبين التدخل في

شئون نقابات العمال .

وقد ألغى المشروع نظام تسجيل النقابات الذى يأخذ به القانون الحالى إذ إنه يشترط لنشأة النقابة وجوب تسجيلها في وزارة الشئون الاجتماعية ويسمح للوزارة برفض طلب التسجيل أو تأجيله مما يؤدى في نهاية الأمر بالعمال إلي الالتجاء إلي الإجراءات القضائية التي تستغرق زمنا ليس بالتقصير . واكتفى المشروع باشتراط إيداع نسخة من لائحة النظام الأساسى للنقابة موقعا عليها من أعضاء مجلس الإدارة بتوقيعات مصدق عليها وكشف بأسمائهم وصناعاتهم ومحال سكنهم بمكتب العمل الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب مجلس الإدارة .

وحرصا على سمعة النقابات ورفعا من شأن أعضائها رأى المشروع أن يشترط في عضو النقابة أن يكون حسن السمعة ولم تصدر ضده أحكام ماسة بالشرف أو الأمانة أو في أى جرائم خلقية . واشترط كالقانون الحالى لانضمام العمال الأجانب إلي النقابة أن يكونوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وألا يتجاوز عددهم ربع أعضاء النقابة .

وأجاز المشروع في المادة التاسعة منه للأعضاء الذين يتركون المهنة الحق في الاستمرار في عضوية النقابة إذ كانوا قد زاولوا هذه المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل حتى لا تحرم النقابات من خبرة وحنكة الأعضاء القدامى .

وتدعيما للحركة النقابية ورغبة في تقوية ساعدها وتمكينها من أداء رسالتها ألزم المشروع في المادة العاشرة منه أرباب الأعمال ألا يقبلوا تشغيل عمال غير نقابيين حتى ينضم كل عامل إلي إحدى النقابات فتزداد النقابات قوة ونشاطا بما يعود على العامل نفسه بالفائدة والخير .

ولا يحول هذا الاشتراط دون حرية العامل في الانسحاب من النقابة المنضم إليها إذا أراد لينضم إلي نقابة أخرى (مادة ١٢) .

وأبقت المادة ١٤ من المشروع على ما ينص عليه القانون الحالى في المادة التساعة منه من اجراءات خاصة بفصل عضو النقابة .

وللحيلولة دون محاربة أصحاب الأعمال لنقابات العمال نصت المادة ١٥ من المشروع على معاقبة صاحب العمل بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها . ولا تزيد على خمسمائة جنيه إذا فصل أحد عماله أو وقع عليه عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلي نقابة معينة أوبسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذه قرارا من قراراتها أو إذا تدخل بصورة غير مشروعة لهدم نقابة من النقابات . فضلا عن إلزامه بتعويض العامل في الحالة الأولى والنقابة في الحالة الثانية عن كافة الأضرار .

وتناولت المواد من ١٦ إلي ٢٢ من المشروع موضوع نشاط النقابة فنصت على تمتعها بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من حقها في التقاضى وفى القيام بكافة التصرفات القانونية وتملك الأموال العقارية والمنقولة بعوض أو بغير عوض دون حاجة إلي موافقة وزير الشئون الاجتماعية (تقارن بالفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون الحالى) .

وحرص المشروع على النص على معافاة النقابة من الرسوم القضائية عن جميع الدعاوى التي ترفعها دون حاجة إلي عرضها على لجنة المساعدة القضائية (مادة ١٧) .

وألزمت المادة ٢٠ النقابة بتخصيص نسبة مئوية معينة من إيرادات النقابة السنوية لخدمة الأغراض الاجتماعية كإنشاء صناديق للادخار أو جمعيات تعاونية أو مدارس لمكافحة الأمية وإتقان أصول المهنة أو مكتبات أو مكاتب للتخديم أو أندية رياضية .

وقد عنى المشروع بتقرير حق النقابات في تقرير الاضراب عن العمل ذلك الحق المعترف به لنقابات العمال في الدول الديمقراطية والمنصوص عليه في صلب الدستور الفرنسي الحالي والمقصود به تحقيق التوازن والتكافؤ بين قوى الرأسمالية وقوى الطبقة العمالية وقيد المشروع استعمال هذا الحق بمراعاة الأحوال التى تحرم فيها القوانين الإضراب (مادة ٢١) .

وقضت المادة ٢٢ بوجوب اشتراك مندوبي النقابات في اللجان الرسمية التي تشكل لدراسة الشئون المهنية أو العمالية .

وراعى المشروع عدم الإبقاء على المادة ٢٠ من القانون الحالى التى تلزم النقابات بإخطار الجهات المختصة عن اجتماعاتها نظرا لأن هذه الاجتماعات تعتبر اجتماعات خاصة يجب إبعادها عن كل تدخل بوليسى . كما راعى المشروع رفع الوصاية الإدارية عن النقابات بإلغاء النصوص التى تبيح للحكومة مراجعة سجلات النقابات والاشراف على حساباتها .

أما عن حل النقابات فقد أعطى المشروع لثلى أعضاء الجمعية العامة للنقابة حق حل النقابة (مادة ٢٣) كما هو الحال في القانون القائم - وهو ما يعبر عنه بالحل الاختيارى .

أما الحل الاجبارى الذى تنص عليه المادة ٢٤ من القانون الحالى وفحواه أن لوزير الشئون الاجتماعية حق حل النقابة إذا خالفت أحكام قانون النقابات أو ارتكبت بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات مع إعطاء الحق للنقابة في التظلم أمام القضاء ، فقد رأى المشروع إلغاءه وتحريم حل النقابات بالطريق الإدارى .

فإذا لم تقم النقابة بايداع الوثائق المنصوص عليها في المادة السادسة من المشروع في الموعد المحدد أو إذا خالفت حكما جوهريا من أحكام قانون النقابات جاز لوزير الشئون الاجتماعية أن يطلب إلي المحكمة الكلية الواقع بدائرة اختصاصها مقر النقابة حلها .

وبذلك جعلت سلطة الحل في يد القضاء بدلا من وضعها في يد السلطة التنفيذية وجنبت النقابات عناء التجائها هى للقضاء بعد أن تكون قد حلت حلا فعليا بمقتضى قرار إدارى .

كما استبعد جواز حل النقابة إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون الحالى اكتفاء بجواز محاكمة المسؤولين عن ارتكابها عن أعضائها ولا يبرر لتقويض النظام النقابى والعمل على إضعافه جنوح بعض أعضائه عن الطريق القويم .

وقد خصص المشروع الباب الأخير منه لاتحاد النقابات فأباح للنقابات أن تكون فيما بينها اتحادات لرعاية

مصالحها المشتركة ولم يقصر حق تكوين اتحادات على الاتحادات التى تؤلف على أساس مهنى كما هو الحال في القانون القائم أى اتحاد النقابات التى تتعلق بمهنة أو صناعة واحدة أو صناعات مرتبطة بل أجاز أيضا تكوين اتحادات للنقابات على أساس إقليمى أى تضم النقابات الموجودة في إقليم معين على اختلاف مهن وصناعات العمال المنضمين إليها .

كما نص المشروع في المادة ٢٧ منه على جواز تكوين اتحاد عام تنضم إليه الاتحادات المهنية والاتحادات الاقليمية للنقابات حتى يكون له الاشراف الكامل على الجهاز النقابى وحتى يستطيع أن يوحد كلمة العمال في المسائل التى تهمهم على اختلاف مهنهم وصناعاتهم .

الملحق رقم [٨]

النقابات بين العمل المكتبي والنشاط الجماهيري

التساؤل حول ضرورة وجود التنظيم النقابي . . تساؤل طرحته بعض العناصر الموجودة داخل التنظيم النقابي وخارجه منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ . طرحته العناصر النقابية التي كانت تحصر كل عملها السابق في اطار العمل النقابي القانوني . وهو الاتجاه الذي يصفه « محمد السيد » في شهادته بأنه « اتجاه العمل القانوني للتنظيم النقابي دون اللجوء لتغيير المجتمع الرأسمالي . وبالطبع هذا الاتجاه هو مصدر دعوى عدم الجدوى من وجود التنظيم النقابي لأنه يرى في إجراءات يوليو ١٩٦١ أكثر مما كان يتصور للتنظيم النقابي أن يحققه . وذلك لعدم استيعابه الابعاد الحقيقية لحركة نضال الطبقة العاملة . ويؤله أن يرى الحركة النقابية قائمة ومستمرة في نضالها ، بينما انتهت أهداف نضاله . ولذلك يفضل هذا الاتجاه أن ينهي الحركة النقابية بنهايته التي وصل إليها منذ سنوات » . وهذا الاتجاه في الحركة النقابية لا يشمل فقط العناصر النقابية القانونية القديمة أو تلك التي سبق لها التعاون مع رأس المال وشركاته فحسب ، بل وأيضا العناصر الإدارية والبيروقراطية والمهنية التي تزاحمت على مراكز القيادة في التنظيم النقابي .

ومن خارج الحركة النقابية عبر عن هذا الاتجاه المعادي لاستمرار التنظيم النقابي كثرة من القيادات الادارية والتي مازالت تعيش بعقلية المعاداة للتنظيم النقابي ، والتي كانت في الماضي في صدام مباشر مع النقابات في حركتها النضالية دفاعا عن الطبقة العاملة وحقوقها ، ونضالا من أجل تغيير حياتها . ولقد ساعد هذا الاتجاه موقف القيادات الحالية للتنظيم النقابي والتي أحالت التنظيم النقابي إلي تنظيم دفتري . وهذا هو ما يراه معظم الذين قدموا شهاداتهم ، يرى ذلك محمد السيد وشحاتة عبد الحليم وعائشة عبد الهادي وخليل على الشاعر وكما يقول إبراهيم الهدراوي يونس في شهادته أن النقابات لم تعد سوى واجهات شكلية لا جدوى منها . أو كما يقول سلام سعد داوود : « والمصيبة الكبرى في نقاباتنا أن قادتها لم يعرفوا ما هي النقابة ؟ وما دورها واللي يعرفوه عنها إنها : مجرد يافطة أو مطية يركبونها للوصول إلي أغراضهم الشخصية كما حدث في المكان الذي أعمل فيه » .

إن القضية الرئيسية التي يثيرها هذا الجدل تتفرع عن موقفين :

أولهما : الدعوى بانتهاء الصراع بين الطبقات لأنه لم تعد هناك طبقات مختلفة المصالح متميزة عن بعضها اقتصاديا واجتماعيا . وأنه لم يعد هناك عدو اقتصاديا طبقيا ، تكافح النقابات ضده لاستخلاص حقوق العمال . ثم الموقف المتفرع عن النظرية الرأسمالية عن « وفاق الطبقات » وعن « التعاون بين العمل ورأس المال » ، وهي النظرية التي تزعم أن الديمقراطية « البورجوازية » هي ديمقراطية الشعب « كل الشعب » ، وهي نفس الفلسفة البورجوازية الغربية لما سمي بالرأسمالية الشعبية . . . وهي في النهاية تنكر دور الطبقة العاملة وحركتها ودورها الطليعي في عملية الانتقال بالمجتمع الرأسمالي الى المجتمع الا شتراكي .

الطليعة – نوفمبر ١٩٦٨ : تعليق على شهادات واقعية عن الحركة النقابية بقلم عبد المنعم الغزالي .

ان الصراع بين الطبقات في مرحلة التحول لا تخف حدته - ولكنه يشتد ويزداد حدة ، لان عملية التحول إما أن تتم وتنجز فتبدأ بذلك عملية بناء الاشتراكية ، عملية بناء المجتمع الذى يلغى فيه استغلال الإنسان لأخيه الانسان - وإما أن تتوقف أو تعرقل عملية التحول أو تعرقل فتستمر الطبقات الرأسمالية في الوجود اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . وقضية اشتداد الصراع الطبقى في مرحلة التحول هى الوسيلة غير السلمية ، فحسم الصراع بطريقة سلمية أو غير سلمية إنما هو قضية الوسيلة والشكل الذى يأخذه الصراع الطبقى . طبقا للظروف وتوازن القوى وموقف الطبقات القديمة المخلوعة نفسها . وعملية بناء المجتمع الجديد في بلادنا مازالت هى عملية صراع طبقى ضد معسكر القوى القديمة والتى خلعت اقتصاديا من مراكز رئيسية ، كمالكة لوسائل الانتاج في مجالات الاقتصاد الوطنى الاساسية في الصناعة والتجارة والزراعة . وهى قوى مازالت تملك الكثير من القدرات والامكانيات والتقاليد والعادات والأوضاع الاجتماعية المتخلفة ، والوجود في مراكز السلطة والادارة ، وهذه القوى بحكم مصالحها التاريخية وتطلعها لاستعادة مصالحها تلك تقف ضد عملية التحول فكريا واجتماعيا واقتصاديا . ويدخل في هذا المعسكر كل العناصر والقوى الاجتماعية التي ترى أن الثورة يجب ألا تتعدى الحدود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقف بها عند حد الاستقلال السياسى - وهى تعتبر كل نضال من أجل تطوير المجتمع إلي مجتمع متحرر تماما من استغلال الانسان للانسان - عملا هادما لكل التقاليد الموروثة عن الملكية الفردية ، وعن انقسام المجتمع إلي غنى وفقير ، وإلي عامل وصاحب عمل . وموقف هذه القوى الاجتماعية والطبقية المعادى للتحول الاشتراكى يلتقى مع موقف الاستعماريين المضاد للثورة المصرية وهى تريد تحويل المجتمع المصرى من مجتمع رأسمالى تابع للرأسمالية العالمية إلي مجتمع اشتراكى متحرر تحررا حقيقيا - هذا الموقف المضاد الذى وصل ويصل إلي حد شن الحروب العدوانية ضد النظام الثورى في الجمهورية العربية المتحدة ، وإلي فرض الحصار الاقتصادى لتعطيل عملية بناء المجتمع الصناعى المتقدم ، وإلي التآمر على النظام بشتى الوسائل والطرق .

ومن هنا فإن عملية الصراع من أجل بناء المجتمع الجديد هى عملية صراع طبقى واجتماعى وسياسى وجماهير الشعب العامل مدعوة لأن تخوضه بكل قوة ووعى ، وبكل قدراتها التنظيمية والنضالية - والنقابات العمالية المصرية وهى صاحبة تاريخ طويل منذ بداية القرن العشرين في الصراع ضد رأس المال ، وضد سيطرة الاستعمار . وباعتبار المنظمات الديمقراطية العريضة لجماهير الطبقة العاملة والشعب العامل - هى اسلحة هامة وضرورية في تنظيم وتعبئة العمال ليمارسوا دورهم الطبيعى في هذه العملية الثورية عملية الانتقال من الرأسمالية إلي الاشتراكية ، وذلك بالتمكين لحكم تحالف قوى الشعب العامل .

وعملية بناء المجتمع الجديد - هى مهمة جماهير تحالف قوى الشعب العامل - وهذه المهمة لا يمكن للجماهير أن تمارس فيها دورها الحقيقى إلا من خلال عملها داخل منظماتها الديمقراطية الخاصة بها والتي أسستها عبر تاريخ نضالى طويل لتغيير حياة المجتمع القائم على سيطرة الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج ومقدرات المجتمع الاقتصادية والسياسية والفكرية . وفي مقدمة هذه المنظمات الديمقراطية - النقابات العمالية - والتي مازالت

وستظل الشكل الافضل الذى من خلاله وبه يمكن لجماهير الشعب أن تتحمل مسئولية الحشد والتعبئة والتنظيم في عملية بناء المجتمع الجديد ، وباعتبارها كذلك مدارس لتعليم الديمقراطية والادارة والحكم .

ونقابات العمال إذ تعتبر دعامة رئيسية في بناء العمل الجماهيرى - في مجالات البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى - فإنها مدعوة للقيام بواجبات رئيسية في عملية البناء تلك . وغالبية الشهادات المقدمة قدمت عرضا لهذه الواجبات . فنور الدين حسن يرى أن دور النقابات هو :

* أن ترتبط الحركة النقابية بحركة المجتمع وأفكاره وقيمه ، وأن تعى ظروف المرحلة .

* أن تعمل وتساعد على تحرير طاقات قوى العمل الخلاقة لمزيد من العمل والانتاج .

* أن يكون منطق تحرير الطاقات بالعلم ، والمزيد من المعرفة الواعية لشئون الانتاج والصناعة وقوى العمل

* أن تعمل وتساعد على تدعيم الجبهة الداخلية وتحالف قوى الشعب في الاتحاد الاشتراكى .

* أن يكون إسهامها في عمليات الانتاج إسهاما قائما على خطط علمية يتفق عليها على نطاق المجتمع وليست منفردة .

* أن تزيد من حركتها في المجالات العربية والعالمية وأن تسعى وتعمل دائما لتكون سندا لحركات التحرير وتقف بصلابة ضد الاستعمار .

* أن يكون لديها البرامج للعمل الذاتى في مجالات الاسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى ويكون ذلك وفق خطة شاملة داخلة ضمن خطة المجتمع .

* أن تنظم الحوافز الايجابية للعاملين المجدين في مجالات الانتاج أو الخدمات بأن تتيح لهم مثلا :

١ - دراسات أعلى ٢ - رحلات خارجية .

وعائشة عبد الهادى ومحمود عبد المطلب وبكر صديق عبد الوهاب وشحاتة عبد الحليم وأحمد دسوقى يرون ضرورة قيام النقابات بهذه الواجبات في مرحلة التحول . الأمر الذى يبرز أهمية استمرار النقابات كاسلحة فعالة في بناء المجتمع الجديد ، الأمر الذي يوجب الارتفاع بمستوى العمل النقابى في مجالات الاقتصاد والتعليم وفى النضال ضد التشويه والفساد البيروقراطى وفي عمل الاجهزة الادارية . وعن ذلك يقول محمود عبد المطلب سيد في شهادته : « يجب أن تعمل النقابة على مناقشة الخطة العامة ، وتقوم بتحديد ندوات دورية لجماهير العمال لربط العمال بالخطة وشرح أهمية الخطة للمجتمع . وبذلك يشعر العمال بأن هذه الخطة جزء من حياتهم حتى تنطلق القوة الكامنة عندهم لتنفيذ الخطة في موعدها . وللنقابة كذلك دور هام في رفع الكفايات الانتاجية والثقافية والمادية للعمال وكذلك في فتح مراكز تدريب للعمال وهى من الوسائل المساعدة لزيادة الإنتاج وتحسينه وتقليل تكاليفه »

* * *

ثم يأتى الشق الآخر من السؤال - هل مازال أمام النقابات دور للدفاع عن الحقوق العمالية والحفاظ عليها

والنضال من أجل المزيد ؟ .

يرى صديق عبد الوهاب في شهادته أن هذا الدور « في مرحلة التحول هو حماية المكاسب الاشتراكية . والعمل على زيادتها » ويرى أحمد دسوقي أنها « أصبح عليها مسئولية العمل من أجل تدعيم هذا التحول وابراز مامنحه من مكاسب واستقرار مادى واجتماعى لجماهير العمال . . » وهو الرأى الذى ذهبت إليه أغلب الشهادات التي حصلنا عليها .

لقد حصلت الطبقة العاملة المصرية على كثير من الحقوق بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبصفة خاصة بعد إجراءات يوليو ١٩٦١ في مجالات ظروف العمل وشروطه وفى الأجور وساعات العمل وفى التشريع . . إلخ ولكن مازال أمام الطبقة العاملة المصرية بكل قطاعاتها طريق طويل وشاق يجب أن تجتازه لتأخذ الكثير مما تصبو إليه وما تناضل من أجله - لتحسين ظروف حياتها وعملها . إنه مازال على النقابات وهى تؤدى دورها الطبيعى في بناء المجتمع أن تناضل من أجل الحفاظ على حقوق العمال المكتسبة ، وتدعيم هذه الحقوق وتوسيعها . ومازالت ظروف حياة بعض العمال وشروط عملهم . رغم كل التقدم متخلفة عن المستوى المطلوب لتحقيق الحياة الانسانية اللائقة والمعقولة . فعمال الزراعة مازالوا يعانون من البطالة الموسمية والفاقة ، وسوء المسكن والملبس والمأكل ، ومازالت أجورهم دون المستوى ، وعمال التراحيل مازالوا يعانون من وطأة الاشكال الاستغلالية العديدة التى كانوا يعانون منها في الماضى على أيدى مقاولى الانفار بأشكال ووسائل جديدة ، مازالوا محرومين من مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية ، والحماية التشريعية » مازال العمال الحرفيون واشباه العمال يعانون الكثير من مشاكلهم وهم يستنزفون قوى استغلالية عديدة في الورش الصغيرة والمتوسطة والمحال التجارية ، ومازالت أعداد كبيرة منهم لا تحصل على الحد الادنى القانونى للأجر .

ونقابات العمال في نضالها في هذا المجال إنما هى تناضل في جبهتين : جبهة القطاع العام المملوك للدولة وهى في هذه الجبهة تشن نضالا اقتصاديا واجتماعيا وطبقيا لحماية مصالح الجماهير الكادحة من عدوان اللوائح والقوانين المتخلفة ، ومن عدوان العقليات التنفيذية والتى مازالت تفكر وتنفذ بفكرية البورجوازية - والجبهة الأخرى وهى جبهة القطاع الخاص والذى مازال يمثل قطاعا هاما في اقتصادنا الوطنى ويستخدم القطاع الاكبر من القوى العاملة - والذى لم تتطور فيه شروط العمل وظروفه وتطبيق القوانين بعد إلي المستوى الانسانى اللائق بحياة البشر .

والدرسات التى قامت بها بعض الاجهزة المسئولة عن شروط العمل وظروفه والاجور وعلاقات العمل وحل المنازعات العمالية وتنفيذ أحكام قانون العمل - تؤكد لنا ازدياد قدر المشكلات التي تواجه العمل النقابى ، والتى يجب أن يبذل مزيد من الجهد لحلها - وتبين كذلك قدر العدوان على الحقوق المكتسبة - هذا العدوان الذى يفرض على التنظيم النقابى مواجهته بروح نضالية ، وبتعبئة ديمقراطية لجماهير الكادحين . وباستعراضنا لهذه الاحصائيات ، نجد الصور التالية أمامنا سواء في القطاع العام أو الخاص .

فأولا : في مجال شروط العمل وظروفه يبين لنا الجدولان التاليان : أ - ازدياد عدد الحالات التى لا

تراعى تطبيق شروط العمل الصحية في أماكن عمل تؤدى بها عمليات صناعية والتي قامت وزارة العمل بالتفتيش عليها . ب - ازدياد عدد المخالفات للشروط المفروض توافرها لوقاية العاملين من إصابات العمل .

أ - الصحة العمالية

السنة	عدد الزيادات لأماكن العمل بالمنشآت		عدد الانذارات		عدد المحاضر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٣٧٠٣	٪١٠٠	٢٢٤٩	٪١٠٠	١٤١	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٨١٥١	٪٢٢٠	٥٢٢١	٪٢٣٢	٣٤١	٪٢٤١
١٩٦٤/٦٣	١٣٣٣٦	٪٣٦٠	٣٥٤٣	٪١٥٧	١٧٢	٪١٢٢
١٩٦٥/٦٤	٢٣٢٥٨	٪٦٢٨	٢٩٦٢	٪١٣١	٢١٤	٪١٦٠
١٩٦٦/٦٥	٢٩٢٦٣		٣٤٠٩	٪١٥١	٣٦٥	٪٢٥٨

ب - الوقاية من إصابات العمل

السنة	عدد الزيادات لاماكن العمل بالمنشآت		عدد الانذارات		عدد المحاضر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٤٩١	٪١٠٠	٣٣٧	٪١٠٠		
١٩٦٣/٦٢	١٧١٧	٪٣٥٠	١٠٣٣	٪٣٠٦	٨١	٪١٠٠
١٩٦٤/٦٣	٣٥٧٤	٪٧٢٨	٤٧٠	٪١٣٩	١٢٩	٪١٥٩
١٩٦٥/٦٤	٥٤٢٩	٪١١٠٦	٤٣٩	٪١٣٠	٤١	٪٥٠
١٩٦٦/٦٥	٧٣٧٦	٪١٥٠٠	٤٣٢	٪٢١٧	٩١	٪١١٢

وتوضح مجموعة الجداول التالية ازدياد حالات النزاع في مجال الأجور وعلاقات العمل وحل المنازعات العمالية .

١ - بيان بعدد الشكاوى الفردية الخاصة بالأجور والتي تقدم بها الأفراد خلال الأعوام من٦١-١٩٦٢ إلى ٦٥-١٩٦٦ .

السنة	عدد الشكاوى	المقدمة
١٩٦٢/٦١	٧٨.١٢٩	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٩٦.٩٤٦	٪١٢٤
١٩٦٤/٦٣	١١٥.٠٨٤	٪١٤٧
١٩٦٥/٦٤	١٣٥.٦٤٤	٪١٧٤
١٩٦٦/٦٥	١١٩.٧٣٦	٪١٥٣

وترجع أسباب أطراد الزيادة تلك إلي :

* زيادة العمالة .

* كثرة الخلافات الناشئة بين العمال وأصحاب الأعمال وإدارات القطاع العام نتيجة تطبيق القوانين العمالية بعد قرارات يوليو ١٩٦١ وصدور اللوائح الخاصة بالعاملين بالشركات ابتداء من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

* عدم تطبيق القواعد الخاصة بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص .

ويبين الجدول التالى عدد الشكاوى التى سويت وديا ، أو حفظت ، وعدد ما أحيل إلى القضاء أو إلي مكاتب التفتيش - ازدياد عدد الحالات المحالة إلي القضاء أو إلي التفتيش .

السنة	تسوية ودية وحفظ		إحالة للقضاء		إحالة للتفتيش		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٤٥.٨١٦	١٠٠٪	١٨.٥٥٥	١٠٠٪	٢٥٦٣	١٠٠٪	٦٦٩٣٤	١٠٠٪
١٩٦٣/٦٢	٦٣.٢١٠	١٣٨٪	١٩.٤٢٢	١٠٥٪	٣٨٠٤	١٠٩٪	٨٦٤٣٦	١٢٩٪
١٩٦٤/٦٣	٨٨.١٤٦	١٩٠٪	١٩.٩٣١	١٠٧٪	٥٢٤١	٢٠٤٪	١١٢٣١٨	١٦٨٪
١٩٦٥/٦٤	١٠٩.١١٣	٢٣٨٪	٢٢.٣٦٠	١٢٠٪	٦٨١٥	٢٦٦٪	١٣٨٣٨٨	٢٠٧٪
١٩٦٦/٦٥	٩٠.٧١٧	١٩٨٪	٢٣.٠٦٦	١٢٤٪	٧٠٤٢	٢٧٥٪	١٢٠٨٢٥	١٨٠٪

ب - حالات الفصل وموقف اللجان الثلاثية . بعد صدور القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ والذى عدل بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ . وقضى بضرورة عرض حالات الفصل علي اللجان الثلاثية قبل البت فيها ، وإلا اعتبر الفصل باطلا . بلغ عدد طلبات الفصل التي قدمت للجان الثلاثية خلال عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ٢٨.١١٥ طلبا استبعد منها ٦.٤٥٤ طلبا لعدم حضور ممثل صاحب العمل .

والجدول التالى يبين عدد حالات الفصل التي عرضت على اللجان الثلاثية ونتائج التصرف فيها في خلال أربع سنوات .

السنة	عدد الحالات التى بحثت		موافقة على الفصل		عدم الموافقة علي الفصل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٣/٦٢	٢.٣٤٢	١٠٠٪	١٦٣٦	٧٠٪	٧٠٦	٣٠٪
١٩٦٤/٦٣	٧١٤١	٣٠٥٪	٤٧٧٢	٦٧٪	٢٣٦٩	٣٣٪
١٩٦٥/٦٤	١٤٢٧٦	٦٠٩٪	٩٩٣٦	٧٠٪	٤٣٤٠	٣٠٪
١٩٦٦/٦٥	١٢٥٤٥	٩٢٠٪	١٦٧٢٣	٧٨٪	٤٨٢٢	٢٢٪

مدى استجابة المنشآت لقرارات اللجان الثلاثية :

السنة	عدد حالات عدم الموافقة على الفصل	استجابة المنشآت	
		العدد	النسبة
١٩٦٤/٦٣	٢٣٦٦	١٨٤٨	٪٧٨
١٩٦٥/٦٤	٤٣٤٠	٣١٥٧	٪٧٣
١٩٦٦/٦٥	٤٨٢٢	٣٣١٢	٪٦٩

المنازعات الجماعية

يوضح الجدول التالى عدد المنازعات الجماعية المقدمة خلال أربعة أعوام :

السنة	عدد المنازعات		نتيجة البحث					
			تسوية		أحيلت للتوفيق		أحيلت للتحكيم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٣/٦٢	٢٥٨	٪١٠٠	٣٧	٪١٤	٢٠١	٪٧٨	٢٠	٪٨
١٩٦٤/٦٣	٨٤	٪٣٣	٢٠	٪٢٤	٦١	٪٧٣	٣	٪٣
١٩٦٥/٦٤	٩٨	٪٣٨	٣٠	٪٣١	٦٣	٪٦٤	٥	٪٥
١٩٦٦/٦٥	٧٨	٪٣٠	٢٦	٪٣٣	٤٧	٪٦٠	٥	٪٧

تنفيذ أحكام قانون العمل

وفيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العمل بما في ذلك مراقبة ساعات العمل ليلا ونهارا وتشغيل الأحداث والنساء ، يوضح الجدول التالى عدد الانذارات الموجهة إلي أصحاب الأعمال لمخالفتهم أحكام القانون وعدد المحاضر المحررة ضدهم وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من ٦١/ ١٩٦٢ .

السنة	عدد الزيادات التفتيشية		عدد الانذارات		عدد المحاضر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٨٤٤٦٤	٪١٠٠	١٨.٩٣٣	٪١٠٠	١٠.٠٥٨	٪٣٠٠
١٩٦٣/٦٢	١٧٧.٨٤٦	٪٢١٠	٣١.٥٤٧	٪١٦٦	١٦.٦٠٢	٪١٦٥
١٩٦٤/٦٣	٣٠١.١٢٦	٪٣٥٦	٣٦.٧٠٠	٪١٩٣	٢٣.٢٩١	٪٢٣١
١٩٦٥/٦٤	٤٥٩.٧٧٤	٪٥٤٤	٤٢.٥٦٢	٪٢٢٥	٢١.٦٨٧	٪٢١٦
١٩٦٦/٦٥	١٧٦.٤٠٦	٪٢٠٩	٣٤.٦١٥	٪١٨٣	١٤.٦٠٦	٪١٤٥

وبتحليل الأرقام السابقة يتضح لنا أن النقابات مازال أمامها دور كبير وأساسى في عملية الصراع من أجل حل كافة المشكلات العمالية ، مشاكل الأجور والدخول والمكافآت والمنح والعلاوات وساعات العمل الإضافية، مشكلات الاستخدام ، والعناية الصحية وإجراءات الأمن الصناعى الخ . .

إن مواجهة كل هذه المشكلات والعمل على حلها أصبح يوجب ضرورة العمل بجدية وحسم للارتفاع بمستوى كفاءة العمل النقابى فى كافة المجالات .

والارتفاع بمستوى كفاءة العمل النقابى لا يمكن أن يتحقق بانتهاج الطرق الإدارية وزيادة قدر العمل المكتبى النقابى كما هو حادث اليوم ، إنما يتطلب ذلك تحقيق ديمقراطية واسعة داخل التنظيم النقابى وفى كافة مستوياته وإشراك أوسع عدد من العناصر النشيطة القيادية فى كافة المستويات القيادية فى التنظيم النقابى ، والوصول إلى إشراك أوسع للجماهير فى النشاط والعمل اليومى .

إن تدعيم النقابات لتتمكن من القيام بدورها الطليعى فى إنجاز المهام الثورية التى تواجه مرحلة التحول أصبح يوجب ضرورة العمل من أجل .

١ - إحداث تغيير شامل وبوسيلة الديمقراطية للقيادات النقابية التقليدية ، والتى لم تعد فى مستوى المرحلة فكريا وسياسيا وعمليا وكذلك من القيادات الغير عمالية والتى استفادت من تعريف العامل الفضفاض الذى أقر عقب إجراءات يوليو ١٩٦١ .

٢ - تدعيم الديمقراطية وتوسيعها داخل التنظيم النقابى بحيث يمكن إشراك جماهير العمال والكادحين فى كافة نواحى النشاط والعمل - ولحشد هذه الجماهير حشدا حقيقيا وبإرادتها الواعية فى عملية البناء وفى معارك زيادة الإنتاج ومحاربة البيروقراطية والفساد والانتهازية فإن « الطبقة العاملة كما يقول ميثاق العمل الوطنى : «لا يمكن أن تساعد بالسخرة إلى تحقيق أهداف الإنتاج » .

وتدعيم الديمقراطية داخل التنظيم النقابى أصبح يوجب ضرورة العمل لوصول العناصر الممثلة بحق لقوى العمل الحقيقية . العمال المأجورون ليقودوا تنظيمهم بأنفسهم . وليتعلموا فى هذا التنظيم فن الادراة وممارسة الديمقراطية .

٣ - تنفيذ خطة تثقيف وتوعية اشتراكية - يكون أساسها نشر الفكر الاشتراكى العلمى بين صفوف جماهير العمال . وذلك بتسليح هذه الطبقة بنظرية ثورية تكون دليلها فى العمر ، ومرشدا لها وهى تتصدى بوعى لحماية خط استمرار الثورة نحو آفاقها الحقيقية لبناء الاشتراكية فى البلاد .

ويوجب ذلك ضرورة الاهتمام ببرامج الثقافة العمالية وتنقيتها من كل الأفكار البورجوازية والرجعية والاهتمام بالصحافة العمالية بأن تكون هناك منابر إعلامية جادة قادرة على تعبئة الجماهير واستيعابها فى العمل الثورى والتعبير بحق عن آمالها وحياتها ومشكلاتها - وكذلك التعبير عن آمال الثورة وآفاقها البعيدة المدى إلغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

٤ - ضرورة تحقيق علاقة وثيقة بين النقابات والتنظيم السياسى ، يكون أساسها لا التبعية الإدارية

للتنظيم ، ولكن تحقيق الدور القيادى الواعى للتنظيم السياسى داخل التنظيم النقابى - الدور القيادى الذى يحترم إرادة الجماهير وينبثق منها ، والذى بتحقيقه يمكن أن تكون النقابات قاعدة هامة للتنظيم السياسى الطليعى ومصدرا أساسيا لا ينضب لتقديم الكوادر القيادية في كافة المجالات .

الوثائق

وثيقة رقم [١]

القانون النظامى

لصندوق المعونة النقابية

لعمال ترامواى القاهرة

المادة الأولى – وفقا لقانون نقابة عمال ترامواى القاهرة قرر مجلس إدارة نقابة عمال ترامواى القاهرة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ إبريل سنة ١٩٣٩ إنشاء مؤسسة تعاونية باسم المعونة النقابية لعمال ترامواى القاهرة وافق عليها مؤتمر العمال بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٩ على أن تحل محل صندوق التوفير لعمال ترامواى القاهرة الذى تقرر في مؤتمر العمال بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ والذى تسجل فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ تحت نمرة ١١١٩ .

المادة الثانية – الغرض من المؤسسة إعانة أعضائها الذين تقبل شركة ترامواى القاهرة استقالتهم والذين تفصلهم من عملهم وذوى المتوفى منهم .

المادة الثالثة – تتكون أموال المؤسسة من اشتراكات اعضائها ومن هبات الأفراد والجماعات وغير ذلك من أوجه الايرادات التي يقبلها أو يقررها مجلس الادارة .

المادة الرابعة – الاشتراك الشهرى في المؤسسة عشرة قروش يدفعها العضو على دفعتين عند قبض الاجور .

المادة الخامسة – لا يقبل عضو في المؤسسة إلا من كان عضوا في نقابة عمال ترامواى القاهرة مسددا لاشتراكاته في النقابة .

المادة السادسة – يبدأ الاشتراك في المؤسسة من شهر مارس سنة ١٩٣٩ .

المادة السابعة – ينقسم الاعضاء المشتركون إلي فريقين ، فريق مؤسس وفريق مشترك فالمؤسسون هم الذين يدفعون الاشتراك حتى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٣٩ وفريق المشتركين هم الذين يشتركون بعد هذا التاريخ.

المادة الثامنة – يستحق فريق المؤسسين المعونة المنصوص عنها في المادة العشرون من هذا القانون بعد مضى عشرة أشهر من تاريخ اشتراكه ويستحق فريق المشتركين المعونة المذكورة بعد مضى اثنى عشر شهرا من تاريخ اشتراكه وذلك كله بالتطبيق لمراد هذا القانون .

المادة التاسعة – لا تستحق أى معونة إلا بعد مضى عشرة أشهر من العمل بهذا القانون فمن يطلب المعونة قبل فوات هذه المدة لا تصرف له أية معونة .

المادة العاشرة – كذلك لا تستحق المعونة إلا لمن تابع دفع لاشتراك بانتظام مدة اثنى عشر شهرا .

المادة الحادية عشرة – تودع أموال المؤسسة في بنك مصر باسم المعونة النقابية لعمال ترامواى القاهرة ويتولى أمين صندوق نقابة عمال ترامواى القاهرة تحصيل اموالها وايداعها في البنك وذلك في اليوم التالى لانتهاء عملية التحصيل ، بحيث لو تأخر عن الايداع في هذا الميعاد فلمجلس الادارة الحق في اتخاذ ما يلزم من

الاجراءات القانونية ضده .

المادة الثانية عشرة – تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية وأموالها مستقلة عن أموال النقابة لا شأن لها بالتزاماتها ولا بالتزامات أفرادها بأى وجه من الوجوه ولا في أية حالة من الاحوال ولا يجوز للغير أيا كان الحجز عليها لأى سبب من الأسباب .

المادة الثالثة عشرة – المعونة حق شخصى لا يجوز تحويله للغير ولا يطالب به إلا المستحقون له أو ذووهم أو أولياء أمورهم أو وكلاؤهم . وتكون المطالبة بطلب كتابى .

المادة الرابعة عشرة – يستحق العضو المستقيل المعونة من اليوم الذى تعلم فيه النقابة بقبول الشركة لاستقالته .

المادة الخامسة عشرة – إذا فصلت الشركة عضوا مشتركا فى المؤسسة سعت النقابة جهدها لإرجاعه فإذا لم توفق لإعادته إلي عمله في ظرف شهر استحق العضو المعونة ، بشرط أن لا تصرف له إلا بعد استلام مكافأته من الشركة ، فإذا لم يقبل العامل الانتظار هذه المدة عومل معاملة المستقيل .

المادة السادسة عشرة – يستحق المعونة أولاد المتوفى وزوجته ، ثم أقاربه على أن يحجب الأولاد دون الزوجة باقى الأقارب ، وألا يستحق الأقارب معونة إلا في حالة عدم وجود الأولاد ، على أن يثبتوا أن المتوفى كان يعولهم في حياته (الأقارب هم الأبوين والأخت غير المتزوجة وقت وفاته) وتجرى القسمة الشرعية بين الزوجة والأولاد كل حسب نصيبه الشرعى .

المادة السابعة عشرة – في ظرف الخمسة أيام التالية لأخطار النقابة بقبول الشركة لاستقالة العضو أو بصيرورة الفصل نهائيا أو بالوفاة يجتمع مجلس إدارة النقابة بناء على دعوة سكرتير النقابة لعمل حساب العضو حسب نص القانون والاذن بصرف المعونة له .

المادة الثامنة عشر – تتبع نصوص المادة الثلاثون من قانون النقابة فى شأن عدد الاعضاء اللازم لاجتماع مجلس الادارة اجتماعا قانونيا ولاجتماعه قانونيا بمن يحضره من الأعضاء .

المادة التاسعة عشرة – إذا لم يدع السكرتير المجلس إلي الانعقاد فى ظرف الخمسة الأيام المبينة في المادة السابعة عشر يتولى صاحب المعونه أو ولى أمره أو وكيله القيام بدعوة المجلس للانعقاد بواسطة خطابات موصى عليها بعد خمسة أيام على الأقل من تاريخ تسجيل خطاب الدعوة بالبريد . ويجرى بالنسبة لهذا الاجتماع حكم المادة الثامنة عشرة في شأن قانونيته .

المادة العشرون – إذا لم يجتمع المجلس رغم دعوته أو إذا رفض النظر في طلب المعونة عرض صاحب الشأن أو ولى أمره أو وكيله الموضوع على محكمة الازبكية الجزئية لتقرير استحقاق الطالب وتحكم له بالمعونة وفقا لهذا القانون .

المادة الحادية والعشرون – إذا ما صدر قرار المجلس باستحقاق المعونة وقيمتها فعلى سكرتير النقابة وأمين صندوقها ومستشارها المراقب تحرير إذن الصرف والتوقيع عليه للمستحق أو لوكيله وفى حالة الوفاة للمستحقين

أو أولياء أمورهم إذا كانوا قاصرين وفي حالة غياب مستشار النقابة المراقب يجوز له أن ينيب عنه من يضع ثقته فيه وعليه أخطار النقابة والبنك بذلك ، فإذا ما سافر المستشار ولم ينب عنه غيره كان من حق مجلس الادارة أن ينتدب غيره .

المادة الثالثة والعشرون – تحتسب السنة الأخيرة للعضو عند خروجه من خدمة الشركة سنة كاملة إذا كان قد سدد فيها سبعة أشهر .

المادة الرابعة والعشرون – كل عضو يتقاضى أجرا من الشركة أيا كانت قيمتة مدة الخمسة عشر يوما المحددة لصرف الأجور ثم يتأخر عن دفع اشتراكه ثلاث مدد متوالية ينذر بعد المدة الثانية ، ويفصل إذا لم يسدد بعد المدة الثالثة ويكون المبلغ الذى دفعه حقا مكتسبا للمؤسسة .

المادة الخامسة والعشرون – يوضع بيان في نهاية كل شهر يوزع على العمال مبينا فيه قيمة الايرادات وقيمة ما صرف من المعونة مع ذكر أسماء الاعضاء الذين لم يقوموا بتسديد اشتراكاتهم في هذا الشهر إذا رأى المجلس ذلك ، أما إذا تأخر العضو المشترك ثلاثة أقساط في بحر السنة يحرم من مكافاة تلك السنة على أن تنبهه النقابة فى أخر ديسمبر .

المادة السادسة والعشرون – يراقب أعمال المؤسسة لجنة مراقبة نقابة عمال تراموای القاهرة مع حضرة المستشار المراقب ، وعلاوة على اختصاصاتها المبينة بالمادة الحادية والستون من قانون النقابة . القيام بمراجعة حسابات المؤسسة في نهاية كل تحصيل وما صرف من المعونة . كما أنها مسئولة مع مجلس الادارة وأمين الصندوق عن الأموال المتحصلة عقب كل صرف للأجور حتى ايداعها في البنك .

المادة السابعة والعشرون – تستحق المعونة للمؤسسين بواقع عشرة جنيهات في حالة الاستقالة وعشرين جنيها فى حالتى الوفاة والفصل من خدمة الشركة عن العشرة أشهر الأولى من تاريخ اشتراكه ، ويزداد هذا المبلغ بواقع خمسة جنيهات عن كل سنة أخرى . بحيث لا يزيد مبلغ المعونة على ستين جنيها في حالة الاستقالة وعن مبلغ مائة جنيه في حالتى الوفاة والفصل من خدمة الشركة .

المادة الثامنة والعشرون – تستحق المعونة للمشتركين بعد مضى سنة كاملة من تاريخ اشتراكه بواقع عشرة جنيهات في حالة الاستقالة وعشرين جنيها في حالتى الوفاة والفصل عن هذه السنة ، ويزداد مبلغ المعونة في حالة الاستقالة عن مبلغ ستين جنيها وعن مبلغ مائة جنيه في حالتى الوفاة والفصل .

المادة التاسعة والعشرون – إذا اعترض صندوق المؤسسة ما يوجب وقف تحصيل اشتراكاته فعلى مجلس إدارة النقابة أن يدعو الجمعية العمومية فورا للتصرف في طريقة توزيع المبالغ الموجودة بصندوق المؤسسة على جميع المشتركين كل حسب نصيبه .

وثيقة رقم [٢]

لائحة نقابية قبل صدور قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢

لائحة النظام الأساسي

للنقابة العامة لسائقي السيارات بالإسكندرية

الباب الأول

(النقابة ومقرها)

١- تأسست (نقابة سائقي السيارات) بمدينة الاسكندرية في سنة ١٣٥٨ هـ وسنة ١٩٣٩ م بمقتضى هذا القانون

الباب الثاني

« أغراض النقابة »

٢- ضم جميع أفراد المهنة وتوحيد كلمتهم والعمل على توثيق الصلات بينهم جميعا على أساس (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) وترقية شئونهم الأدبية والاجتماعية والمالية والفنية والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم لدى الهيئات الحكومية وأصحاب الأعمال في حدود القانون (٢) انشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية والتأمين الاجتماعي . (٣) ايجاد امتيازات ماليه واقتصادية وأدبية لدى الهيئات التجارية والعملية والطبية والرياضية للمشتركين . (٤) محاربة البطالة بين مشتركيها (٥) تحقيق مطالب أفرادها بالطرق المشروعة دون التدخل في الشئون السياسية والدينية .

الباب الثالث

(شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم)

٣ - يشترط في طالب الانضمام إلى النقابة أن يكون (١) حسن السير والسلوك (٢) حائز لرخصة القيادة من الحكومة المصرية مجددة ومضى عليها سنة كاملة (٣) يكتب طلب الانضمام على النموذج المعد لذلك بدار النقابة مجانا (٤) لا يعتبر منضما إلا بعد موافقة مجلس الإدارة وإخطاره بذلك كتابية (٥) احترام لائحة النظام الأساسي للنقابة وتسديد الاشتراكات المقررة . (معدلة في سنة ٤٧ - ٤٨) .

٤ - يجب على من يرغب الانسحاب من النقابة أو الاستقالة أن يكون مسددا اشتراكه لآخر الشهر الذي انسحب فيه .

٥ - يفصل من الأعضاء من أخل بلائحتها أو عمل على مناهضتها أو أتى عملا يمس كرامة أعضائها أو امتنع عن تسديد اشتراكه لمدة ثلاثة شهور متوالية بدون عذر مقبول أو حجر عليه لسبب من الأسباب .

الباب الرابع

(شروط الحصول على المزايا المقررة للأعضاء وحرمانهم)

٦- كل مشترك بالنقابة مضى عليه سنة كاملة مسددا اشتراكاته بالكامل أن يتمتع بالمزايا الآتية :

(١) الدفاع عنه فى القضايا الهامة الناتجة من العمل .

(٢) المساعدات والاعانات والسلفيات المالية لمن مضى عليه ثلاث سنوات بما يترامى لمجلس الادارة متخذا الضمانات والشروط اللازمة لحفظ مالية النقابة .

(٣) تشييع جنازة من يتوفى من مشتركيها إذا كان فقيرا أو وحيدا .

(٤) تعليم القصر من أبناء المتوفين بقدر ما تسمح به مالية النقابة .

(٥) صرف معاشات لمن مضى عليه خمسه عشر سنة بالنقابة مسددا اشتراكاته بدون انقطاع وغير قادر على العمل وليس له مورد رزق آخر وذلك بقرار من مجلس الادارة .

٧ - يحرم من المزايا السالفه كل من فصل أو حجز أو انسحب كما نصت المادة الخامسه من القانون .

الباب الخامس

« أموال النقابة »

٨ - تتكون مالية النقابة من الاشتراكات الشهرية والتبرعات وأرباح الحفلات والهبات ورسوم القضايا الناتجة من العمل والاوقاف التى ترصد عليها ومن إيراد ما عساه أن يكون لها من عقار ومنقول .

٩ - قيمة الاشتراك الشهرى بالنقابة خمسة قروش صاغ وتذكرة العضوية خمسة قروش صاغ واللائحة خمسة قروش صاغ وشارة الصدر خمسة قروش صاغ .

« إيداع الأموال وصرفها »

١٠ - تودع أموال النقابة فى بنك مصر بصفة أمانة باسم النقابة .

١١ - تسحب المبالغ التى يقررها مجلس الادارة بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير لأمين الصندوق الاحتفاظ بعشرة جنيهات مصرية للطوارىء على أن يدع ما يتحصل من أموال النقابة بالمصرف وللرئيس الحق أن يأمر بصرف المبالغ التى لا تزيد عن خمسة جنيهات فى الأحوال المستعجلة وذلك من الأموال الموجودة تحت يد أمين الصندوق على أن يعرض الامر على مجلس الادارة فى أول جلسة بعد الصرف للنظر .

الباب السادس

« الجمعية العمومية »

١٢ - تتكون الجمعية العمومية من جميع أعضاء النقابة المسددين للاشتراك الشهرى وتنعقد مرة فى الاسبوع الثالث من مارس من كل عام فى الزمان والمكان اللذان يعينهما مجلس الادارة برئاسة رئيس النقابة ويتولى السكرتير العام للنقابة العامة أعمال السكرتارية ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها فإذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل انعقادها لمدة اسبوعين على الاكثر تكون بعدها قراراتها واجتماعاتها صحيحة مهما كان عدد الحاضرين . (معدلة فى سنة ٤٦ - ٤٧)

« اختصاص الجمعية العمومية »

١٣ - تختص الجمعية العمومية بالآتى : (١) انتخاب أعضاء مجلس الادارة الجدد بدل الذين سقطت عضويتهم انتهت . (٢) سماع تقرير السكرتير عن حالة النقابة العامة ومدى نجاحها . (٣) سماع تقرير أمين الصندوق عن حالة النقابة المالية والاطلاع على حساباتها والمصادقة عليها . (٤) سماع تقرير لجنة المراقبة للنقابـــــــــــة . (٥) المناقشة فى مشروع الميزانية الجديدة والموافقه عليها . (٦) النظر فى المقترحات التى يقدمها مجلس الادارة لتعديل اللائحة وتكون مدرجة فى جدول أعمالها ولا تكون القرارات صحيحة إلا بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

١٤ - تنعقد الجمعية العمومية الغير عادية كلما أدت الحاجة إلى ذلك بناء على قرار من أغلبية مجلس الادارة وبطلب مقدم من ثلث مشتركيها المسددين اشتراكاتهم .

الباب السابع

« مجلس الإدارة واختصاصه »

١٥ - يدير شئون النقابة مجلس لا يزيد أعضائه عن ستة عشر ولا يقل عن اثنى عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة سنة ويجوز إعادة انتخابهم على ألا يقل سن العضو عن واحد وعشرون عاما ملما بالقراءة والكتابة ومضى عليه فى المهنة خمسة سنوات وعلى اشتراكه بالنقابة مدة لا تقل عن سنتين مسددا اشتراكاته بالكامل . (معدلة فى سنة ٤٦ -٤٧)

« اختصاصاته »

١٦ - لمجلس الادارة الحق فى الآتى : (١) انتخاب الرئيس والوكيلان وأمين الصندوق والسكرتير ولجنة المراقبة من بين أعضائه . (٢) انتخاب بدلا ممن يتوفى من الاعضاء أو المنسحب أو المستقيل أو المفصول لسبب من الاسباب . (٣) تقرير المساعدات والاعانات والسلفيات مع أخذ الضمانات والشروط اللازمة كما نصت المادة ٦ فقرة ثانية . (٤) تأليف اللجان الخاصة بالمالية والقضائية والعلمية والطبية والفنية . (٥) التصديق على طلبات الانضمام بالنقابة . (٦) وضع النظم واللوائح الداخلية للنقابة .

١٧ - يجتمع مجلس الادارة مرة فى كل اسبوع وخلاف المعتاد بناء على دعوة من نالرئيس أو من ثلث أعضاء المجلس ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا إذا حضرها ثمانية أعضاء وإذا لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى يكون اجتماعه صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . (معدلة فى سنة ٤٧ - ٤٨)

١٨ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجع رأى الفريق المنضم إليه الرئيس .

١٩ - مجلس الادارة هو السلطة المنتخبة لادارة أعمال النقابة وهو مسئول بالتضامن أمام الجمعية العمومية عن تصرفاته الادارية والمالية .

٢٠ - يقوم مجلس الادارة بتمثيل النقابة لدى الجهات الرسمية والجهات المختلفة .

٢١ - إذا تأخر أحد أعضاء المجلس عن حضور الجلسات ثلاث مرات متوالية بدون عذر كتابى يعتبر مستقلا من عضوية المجلس وذلك بعد اخطاره كتابيا بذلك .

٢٢ - ليس لعضو تأخر عن حضور إحدى الجلسات حق المناقشة فى قرار كان تقرر فى الجلسة التى لم يحضرها .

« رئيس النقابة »

٢٣ - لرئيس النقابة بعد موافقة مجلس الإدارة الحق فى الترقيع باسمها فى الأمور والمعاملات التى تهم أبناء الطائفة وإبرام العقود والشروط والاتفاقات ورفع الدعاوى الناتجة من العمل ومباشرتها والصلح فيها والتنازل عنها .

« الوكيلان »

٢٤ - للوكيلان الحق برئاسة الجلسات والقيام باختصاص الرئيس أثناء غيابه وإذا غابا فأكبر الأعضاء سنا يرأس الجلسة .

« السكرتير العام »

٢٥ - يقوم السكرتير بالأعمال الكتابية أثناء الجلسة وتدوين محاضر الجلسات وحفظ مطبوعات النقابة وختمها وتحرير المراسلات وتقديم تقرير شامل عن حالة النقابة العامة للجمعية العمومية وانتخاب من يساعد فى أعمال السكرتارية من أعضاء المجلس .

« أمين الصندوق »

٢٦ - على أمين الصندوق أن يقدم ضمانا ماليا على أن تدفع النقابة رسم التأمين أو ضمان من إحدى شركات التأمين .

٢٧ - على أمين الصندوق أن يقدم لمجلس الادارة تقريرا مفصلا فى نهاية كل شهر عن إيرادات ومصروفات النقابة مصدقا عليه من لجنة المراقبة وعليه أيضا أن يقدم تقريرا سنويا عن حالة النقابة المالية العامة للجمعية العمومية .

« لجنة المراقبة »

٢٨ - يراقب جميع أعمال النقابة المالية والإدارية لجنة ينتخبها المجلس من ثلاثة أعضاء من بين أعضائه لمدة سنة

٢٩ - تقوم لجنة المراقبة لمراجعة تقارير أمين الصندوق الشهرية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة والمصادقة عليها .

٣٠ - تقدم لجنة المراقبة تقريرها السنوى للجمعية العمومية عن حالة النقابة المالية والادارية .

« أحكام عامة »

٣١ - ممنوع منعا باتا التدخل فى الشئون السياسية والدينية داخل دار النقابة .

٣٢ - محظور السكر والمقامرة داخل النقابة .

٣٣ - لا يجوز تعديل أو حذف أى مادة فى هذه اللائحة إلا بقرار من الجمعية العمومية على أن يعرض التعديل على وزارة الشئون لتسجيله وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء .

٣٤ - لا يجوز حل النقابة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإذا حدث ذلك لا قدر الله تحول أموالها إلى وزارة

الشئون الاجتماعية لانشاء نقابة جديدة أو توزع فى وجوه نافعة للعمال حسب نص المادة رقم ١٣ من القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٤٢ ويشترط موافقة ثلثى أعضاء النقابة .

٣٥ - النسبة المئوية التى تقررها النقابة للانفاق على شئون العمال فى النواحى الصحية والاجتماعية لا تقل عن ٢٥ فى المائة من إيراداتها السنوية كنص المادة رقم ١٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ .

٣٦ - لا يجوز انتخاب أعضاء أجانب بمجلس الإدارة وكذلك لا يزيد عدد المشتركين من الاجانب عن ربع الأعضاء المشتركين كنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ .

اللائحة الداخلية

لمجلس إدارة النقابة العامة لسائقى السيارات باسكندرية

اجتمع مجلس إدارة النقابة فى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ الساعة ١٠ افرنكى مساء وبعد أن عرضت عليه نصوص هذه اللائحة قرر اعتمادها والعمل بها من التاريخ المذكور وهى :

الرئيس والوكيل

المادة الأولى :-

أولا - يعلن الرئيس افتتاح الجلسة بعد التأكد من وجود العدد القانونى وفتح باب المناقشات واعطاء الكلمة للأعضاء بالدور وقفل باب المناقشة والإشراف على عملية أخذ الأصوات .

ثانيا - على الرئيس أن يكون واسع الصدر أثناء شرح الأعضاء نظريتهم فى المسائل المعروضة فى الجلسة .

ثالثا - وله أن يطلب من العضو الاختصار أو السكوت عند اللزوم خصوصا إذا خرج عن جدول الأعمال .

رابعا - تطبق بنود هذه المادة على الوكيلين اللذين يقومان بالعمل أثناء غياب الرئيس .

السكرتير ومساعدوه

المادة الثانية :-

أولا - يدون السكرتير أسماء الأعضاء الحاضرين حتى إذا تكامل العدد القانونى أخطر الرئيس بافتتاح الجلسة .

ثانيا - عليه أن يتلو محضر الجلسة الماضية ويدون الاستدراك إذا كان له محل .

ثالثا - يقدم للرئيس مواد جدول أعمال الجلسه ويتلو المكاتبات ويتولى عملية أخذ الأصوات ويشرف على تدوين القرارات ولا يجوز للسكرتير أن يدون إلا ما يقرره مجلس الادارة وعليه أن يكون رحب الصدر وأن يجيب عن كل ما يطلب منه .

أمين الصندوق

المادة الثالثة

أولا - على أمين الصندوق أن يكون مستعدا للاجابة عن كل سؤال يوجه إليه فيما يتعلق بشئون النقابة المالية ولا يجوز له التأجيل فى الرد زمنا أكثر من المدة التى بين الجلسة والأخرى .

الأعضاء

المادة الرابعة : -

أولا - إذا دخل العضو قاعة الجلسة عليه أن يلاحظ المكان المعد لجلوسه بعد أن يدون اسمه بكشف الحاضرين .

ثانيا - إذا فتحت الجلسه لا يجوز للعضو الكلام إلا إذا أتى دوره أو أذن له الرئيس .

ثالثا - إذا أتى دور العضو أو سمح له الرئيس بالكلام فعليه أن يشرح نظريته بكل هدوء ووضوح وان يتوخى الاختصار بقدر الإمكان ويحاذر من الخروج عن الموضوع المطروح للمناقشة .

رابعا - لا يجوز للعضو أن يقاطع زميله ولا يشوش عليه وعليه أن يحترم آراء غيره وأن يسمع كلام الرئيس .

خامسا - إذا أراد أحد الأعضاء الانسحاب من الجلسة بسبب من الأسباب فعليه أن يأخذ اذنا من الرئيس .

سادسا - على العضو الذى يريد تقديم أى اقتراح أن يقدمه للسكرتارية كتابيا قبل انعقاد الجلسة بمدة ٢٤ ساعة على الأقل وإذا بدا له اقتراح ذو أهمية أثناء انعقاد الجلسة فعليه أن يقدمه كتابا للسكرتارية وعلى السكرتير فى هذه الحالة أن يضعه فى جدول الأعمال .

المادة الخامسة : -

لا يجوز لأى عضو من المجلس أو النقابة أن يحرر مراسلات أو يخطب فى اجتماعات أو يعقد اتفاقات أو يعمل باسم النقابة إلا إذا قرر مجلس الادارة تكليفه بذلك .

المادة السادسة : -

أولا - كل عضو أخل بواجباته ولم يحسن التصرف واستبد برأيه وأتى عملا يزعزع ثقة إخوانه به أو يروا فيه إهانة لهم أو لأحدهم أو تصرف تصرفا من شأنه أن يضر النقابة أو يسيء سمعتها أو إذا خالف بنود مواد هذه اللائحة أو لائحة النظام الأساسى فلمجلس الادارة الحق فى إصدار قرار بشأنه يحفظ سمعة النقابة وكرامة الاعضاء

ثانيا - القرارات التأديبية هى إلفات نظره إلى ماحدث منه . إنذاره التوبيخ وإخراجه من الجلسة . تقرير فصله من المجلس على شرط أن لا يعمل عملا ضد النقابة ومجلسها أما إذا خالف ذلك فعلى المجلس أن ينتخب من ينصحه فإذا تمادى ولم يقبل النصيحة فللمجلس أن يقرر فصله من النقابة نهائيا وأن تتخذ الإجراءات القانونية ضده إذا رأى لزوما لذلك .

ثالثا - يعلن السكرتير قرارات المجلس التأديبية وعلى الرئيس تنفيذها بمساعدة الأعضاء .

المادة السابعة : -

يسرى مفعول هذه اللائحة على اللجان التى تتألف بقرار من مجلس الادارة والمنوه عنها فى اللائحة .

وثيقة رقم [٣]

اقتراح

بمشروع قانون بحذف وتعديل بعض مواد القانون

رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤

« الخاص بعقد العمل الفردى »

مقدم من حضرة النائب المحترم

الاستاذ سليمان عبد الفتاح

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الموافقة على القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

المادة الأولى

تحذف الفقرة الرابعة من المادة ٢ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .

المادة الثانية وتعدل المواد الآتية إلي ما يأتى :

مادة ١٩ : لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج عن القيود المشروطة في الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة لذلك التكليف أو الخروج منعا لوقوع حادث أو لأصلاح ما نشأ من حادث وقع أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات يوميا .

مادة ٢٣ : لا يجوز لصاحب العمل أن يفسخ العقد المبرم بينه وبين العامل أو أن يطرده من عمله إلا إذا وافق العامل على ذلك – وفى هذه الحالة يجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على الوجه الآتى :

أ – لعمال المياومية والعمال المعينين بالأسبوع أو الذين تحدد أجورهم بسعر القطعة .

أجر عشرة أيام عن كل سنة من سنى الخدمة على أساس الأجر الأخير فيما يتعلق بعمال المياومية والعمال المعينين بالأسبوع – وعلى أساس متوسط مجموع الأجور في الثلاث شهور الأخيرة لعمال القطع – بحيث لا تتجاوز المكافأة أجرة ستة شهور في الحالتين .

ب – للعمال المعينين بالماهية الشهرية .

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير .

فإذا كان رأس مال المؤسسة التى يشتغل بها العامل الفى جنيه أو أقل فلا يجوز أن تزيد المكافأة على أجر

ستة أشهر .

ويعتبر العمال الذين يؤدون أعمالا عقلية من فئة العمال المعينين بالماهية الشهرية .

مادة ٢٧ : يحظر على صاحب العمل أن يوقع على العامل غرامة تزيد قيمتها على أجر ثلاثة أيام عن الذنب الواحد أو أن يقتطع من أجره وفاء للغرامات التى يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد . ولا يجوز اتهام العامل بمخالفة مضى على وقوعها أكثر من ١٥ يوما ولا يجوز توقيع الغرامة بعد مضى أكثر من ١٥ يوما من تاريخ ثبوت المخالفة .

مادة ٣٠

تشكل لجنة مكونة من صاحب العمل أو مندوب عنه ومندوب من مكتب العمل ومندوب من نقابة العامل أو من يختاره العامل لتقرر بفصل العامل أو ايقافه حسب الأحوال في الحالات الآتية :

١ - إذا نسب إلي العامل ارتكاب جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق داخل دائرة العمل أو جنحة اضراب غير مشروع أو الحض عليه أو أية جنحة تتعلق بالأمن العام .

٢ - إذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة .

٣ - إذا كان العامل معينا تحت الاختبار ولم يحز رضاء صاحب العمل في خلال أشهر من تاريخ تعيينه بالنسبة للعمال الذين يؤدون أعمالا يدوية . وستة شهور بالنسبة للعمال الذين يؤدون أعمالا عقلية .

٤ - إذا وقع من العامل عمدا أى فعل أو تقصير يقصد به إحاق خسارة مادية لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه .

٥ - إذا كان العامل رغم إنذاره كتابة لا يراعى التعليمات الكتابة المعلقة في مكان ظاهر التى لا بد من اتباعها لسلامة العمال والمحل .

٦ - إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من ١٥ يوما أو أكثر من ٧ أيام متوالية زيادة على أيام الاجازة المصرح له بها طبقا لهذا القانون .

٧ - إذا لم يقم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

٨ - إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالمحل الذى يعمل فيه .

٩ - إذا كان العامل قد حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق داخل دائرة العمل .

١٠ -إذا ثبت أن العامل قد ارتكب فعلا مخلا بالآداب في أثناء العمل وفى مكانه أو في مكان ملحق به

١١ - إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو من يمثله أو على أحد رؤسائه اثناء العمل أو بسببه

ولهذه اللجنة دون غيرها أن تقرر فصل العامل أو ايقافه . فإذا كان الفصل أو الايقاف لامر معروض على القضاء ثبت براءة العامل منه وجب على صاحب العمل إعادة العامل فورا إلي عمله ودفع أجره كاملا عن مدة

الفصل أو الايقاف .

مادة ٣٢

إذا ترك العامل العمل لاحد الاسباب الواردة بالمادة السابقة يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من هذا القانون إذن كان العقد غير محدد المدة . فإذا كان محدد المدة استحق العامل تعويضا مساويا للتعويض المنصوص عليه في القانون المدنى .

وإذا ترك العامل العمل لغير هذه الاسباب فلا يستحق مكافأة أو تعويضا عن خمس السنوات الأولى وفيما عدا ذلك فإنه يستحق المكافأة أو التعويض على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من هذا القانون .

مادة ٣٧

لكل عامل الحق في الحصول على إجازة بأجر كامل بشرط إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه قبل الإجازة بثلاثة أيام على الأقل وذلك الوجه الآتي :

أ - ٧ أيام في السنة لعمال المياومة إلا إذا كانوا يشتغلون في عمل خطر أو ضار بالصحة فتكون أجازاتهم عشرة أيام في السنة . ويحدد نوع هذه الأعمال بقرار من وزير الشئون الاجتماعية .

ب - ١٥ يوما في السنة للعمال والمستخدمين المعينين بأجر شهرى .

وذلك مع عدم الاخلال بمنح العامل يوما للراحة في كل اسبوع وبأجر كامل .

مادة ٤٠

يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه وفى حالة مخالفة الفقرة الأولى من المادة أو في حالة اقتطاع مبالغ من أجر العامل تزيد عن الحد المقرر من هذا القانون يحكم القاضى من تلقاء نفسه برد المبالغ التى اقتطعت أو حصلت .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة على ألا يزيد مجموع الغرامات فى النوع الواحد على ٢٠ جنيها .

مادة ٤٣

في حالة امتناع صاحب العمل عن دفع المكافأة أو التعويض الذى يستحقه العامل قانونا يجب على مكتب العمل أن يحرر محضراً بما يراه ويحيل الطرفين فورا إلي الجهة القضائية المختصة التى تحدد ميعاد النظر الدعوى بطريق المعافاة وعلى وجه الاستعجال .

والمقاضى في جميع الأحوال أن يحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة .

المادة الثالثة

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المذكرة التفسيرية

نشأ كثير من الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى . ومرد ذلك أن هذا القانون أعطى أصحاب الاعمال من السلطة في طرد العمال وفصلهم كيفما يشاءون ويبدون أن يكون عليهم معقب في ذلك . وكل ما فى الأمر أن العامل الذى أفنى زهرة شبابه وخبرته العملية في خدمة صاحب العمل ليس له إلا أن يرجع على صاحب العمل الذى يكون وكثيرا ما يكون متعنتا في فصله أو حرمانه . ليس له إلا أن يرجع عليه بطلب مكافأته وبدل انذاره إذا لم يحصل طبقا للقانون . وقد ثبت أن المكافآة غير مجزية ولاسيما في الوقت الحاضر فهى لا تزيد على أجر تسعة شهور لمن يشتغل ٢٠ سنة ولا تزيد على أجر سنة لمن يزيد عمله عن ذلك .

وقد لوحظ أن العامل يصيبه كثير من الأذى حتى يحصل على مكافأته . وهو لا يحصل عليها إلا بعد أن يريق ما وجهه ويتحمل كثيرا من الذل والحرمان بسبب إجراءات التقاضى المطولة تمليه أولا إذا كان غير موسر أن يلجأ إلي طريق طلب إعفائه من الرسوم بدعوى تستغرق كثيرا من الوقت والزمن . ثم عليه بعد ذلك أن يسلك إجراءات التقاضى العاديه وهى تستغرق وقتا اكثر وزمنا أطول . وعلاجا لهذه الحالة رؤى عدم إطلاق يد صاحب العمل في الفصل والإيقاف في الحالات التى نص عليها القانون وجعل ذلك من اختصاص لجنة مكونة من صاحب العمل أو من يمثله ومن مندوب من نقابة العامل أو شخص يختاره من نفس عمله ومندوب من مكتب العمل يوازن بين الطرفين . فإذا ما اتضح لهذه اللجنة التى تتعامل فيها القوى أن العامل ارتكب خطأ من الاخطاء المبينة تفصيليا فى المادة رقم ٣٠ من هذا القانون من حقها أن تأمر بالفصل أو الإيقاف حسب جسامة الجرم أو المخالفة .

وإذا ما اتضح بعد ذلك الإيقاف أو الفصل كان لأمر معروض على القضاء ثبت براءة العامل منه كان لزاما على صاحب العمل عدلا أن يعيد العامل إلي عمله وأن يمنحه مدة أجرة الفصل أو الايقاف ولا تحتسب مدة الفصل أو الايقاف انقطاعا من العامل عن عمله .

وقد لوحظ كذلك أنه لابد من إعطاء صاحب العمل شيئا من السلطة لانتظام العمل . وقد اقتصر في هذا على منحه حق توقيع الغرامة واقتطاع الأجرة بالشروط المبينة في المادة رقم ٢٧ .

ولوحظ أيضا أن هذا القانون حرم طبقة كبيرة من العمال من التمتع بالامتيازات التى يتمتع بها زملاءهم طبقا لهذا القانون وهؤلاء هم العمال المعرض عليهم فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه وهم الذين يشتغلون في محال لا تدار بالات ميكانكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ويقل رأس مالها عن ٣٠٠ جنيه مصرى وعمال أصحاب المهن الحرة الذين لا تتجاوز حركة أعمالهم السنوية عن ٣٠٠ جنيه مصرى .

وقد وضح أن هؤلاء العمال يكونون عددا كبيرا ولا محال مطلقا للتفرقة بينهم وبين زملاؤهم الذين يشتغلون في محلات أكبر ولم يصدر القانون الخاص بهم بعد .

ولقد أغفل هذا القانون تحديد ساعات العمل مع أهمية ذلك كما ترك حق العامل في الإجازة السنوية

معلقا لم يرتب على مخالفته جزءا ما .

ولهذا رؤى ضرورة تحديد ساعات العمل بثماني ساعات يوميا ومنح العامل إجازة بأجر تختلف حسب نوع عمله مع اخطار صاحب العمل بالرغبة في هذه الإجازة قبل البدء بها بثلاثة أيام على الأقل حتى يستطيع صاحب المحل أن يدبر أمره . ومن الواضح أن هذه الاجازة السنوية لا تنحل بحق العامل في الحصول على يوم كامل من كل اسبوع مع استمرار الاجر حتى يحتفظ بقوته ويضاعف انتاجه ويفيد صاحب العمل ويستفيد هو منه .

ولأن القضاء استقر على عدم احقية العامل الذى يترك العمل من تلقاء نفسه لأى مكافأة أو تعويض . ومن ثم كان لا بد من تحديد ذلك بنص قانونى رؤى فيه أن يكون الحرمان على مدة ٥ سنوات . أما إذا استمر العامل مدة أكثر من ذلك فليس من العدل أن تضيع كل هذه المدة هباء .

ولأن هذا القانون ينظم الحياة الاقتصادية والصناعية في البلاد فكان لابد من فرض عقوبات مشددة على من يخالف احكامه الأمر الذى اقتضى تعديل المادة ٤٠ وجعل العقوبة فيها الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين حتى ينتظم كل من صاحب العمل والعامل حدود هذا القانون ويجبر على احترامه .

وللافاة أخطاء طول التقاضى واضطرار العامل في معظم الحالات إلى أن يتنازل عن كثير مما يستحقه عدل نص المادة ٤٣ وأعطى مكتب العمل حق تقرير محضر بامتناع صاحب العمل عن دفع المكافأة أو التعويض ورفع الأمر فورا إلى الجهة القضائية المختصة التى تنظر في موضوع الدعوى على وجه الاستعجال وبدون أن تقتضى رسوما من العامل إلا بعد الفصل في الدعوى وفي هذا تحقيق للعدالة ومساعدة العمال الفقراء إلى أبعد الحدود .

سليمان عبد الفتاح
نائب مركز المنصوره

وثيقة رقم [٤]

نموذج للائحة اتحاد مهنى ١٩٥٠

لائحة النظام الاساسى
اتحاد نقابات عمال الشركات
البحرية والهندسية
ببورسعيد ١٩٥٠

أسماء أعضاء مجلس الإدارة

العدد	الاسم	الصفة	التوقيع
١	سليمان محمود سليمان	رئيس	
٢	عبد المطلب حماد	وكيل أول	
٣	عباس محمود ابراهيم	وكيل ثان	
٤	عبد العزيز صادق سلام	سكرتير	
٥	أحمد محمود علي	أمين صندوق	
٦	عوض محمد المصرى	مساعد سكرتير	
٧	حامد حسن دراهم	مراقب حسابات	
٨	أحمد يوسف حلمى	عضو	
٩	أحمد حسن قنديل	عضو	
١٠	محمد مسعد عوض	عضو	
١١	جمعة مصطفى عبد العال	عضو	
١٢	محمد علي الطويجي	عضو	
١٣	السيد محمود بندق	عضو	
١٤	السيد محمد غريب	عضو	
١٥	محمد أحمد فصالى	عضو	
١٦	عبده يوسف صالح		

لائحة النظام الاساسى

لاتحاد نقابات عمال الشركات البحرية والهندسية ببورسعيد

(الباب الأول)

اسم الاتحاد ومقره

رقم المادة

تكونت فى يوم الخميس ٦ يوليو سنة ١٩٥٠ بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال . هيئة منظمة باسم " اتحاد نقابات عمال الشركات البحرية والهندسية ببورسعيد " .

مقر الاتحاد هو مدينة بورسعيد . والمقر المؤقت بدار " نقابة عمال شركة كرلكرسياني " وفرع ادونيا للسياحة " بشارع رياض وتوفيق ببورسعيد " ولا يتدخل الاتحاد فى الشئون السياسية أو الدينية

(الباب الثانى)

أغراض الاتحاد

أغراض الاتحاد هى :-

ا - الدفاع عن مصالح النقابات المنضمة إلى الاتحاد فردية كانت أو مشتركة بكافة الطرق المشروعة .

ب - ايجاد حلقة أتصال بين النقابات الاعضاء وبين جهات الاختصاص .

ج - القيام بكافة المشروعات التى تعود على أعضاء النقابات المنضمة إلى الاتحاد بالمنفعة العامة . وعلى الاخص ما يأتى :-

١ - التدريب المهنى

٢ - تشغيل المتعطلين

٣ - إنشاء المؤسسات الاجتماعية - كالنوادى والمكتبات والالعاب الرياضية .

٤ - إنشاء المؤسسات الصحية والطبية .

٥ - القيام بالمشروعات التعاونية - كصناديق الادخار والتأمين الاجتماعى وغيرها .

٦ - العمل على إرشاد النقابات الأعضاء وانهاجها ومعاونتها فى حل مشاكلها الداخلية . وذلك فى شئون النقابات . وكذلك الدفاع عن مطالب الاعضاء وحقوقهم أمام جميع الهيئات الرسمية والقضائية واصحاب الاعمال ومن ينوب عنهم ويجب أن يخصص الاتحاد ٢٥ ٪ - على الاقل - من ايراده للصرف منها على الشئون الصحية والاجتماعية للاعضاء .

(الباب الثالث)

رقم المادة : ٥

فى اعضاء الاتحاد وشروط قبولهم وانفصالهم

تكون هذا الاتحاد من النقابات المسجلة الاتية :-

١ - نقابة عمال شركة ساقون الهندسية ببورسعيد المسجلة تحت رقم ٣٦٨ اعتبار من ١٩ / ٣ / ١٩٤٤ .

٢ - نقابة عمال شركة ورمس ببورسعيد المسجلة برقم ١٦٣ اعتبارا من ٢١ / ٤ / ١٩٤٣ .

٣ - نقابة عمال شركة الملاحة ببورسعيد المسجلة برقم ٢٦٩ اعتبارا من / / ١٩٤

٤ - نقابة عمال شركة كول كومبانى وفرع ادريا للمياه المسجلة برقم ٣٠٣ اعتبارا من ٢٣ / ٨ / ١٩٤٣ .

٥ - نقابة عمال شركة كورى المسجلة برقم ١٠٢ اعتبارا من / / ١٩٤ .

٦ - نقابة عمال الميكانيكا والمقرنجية ببورسعيد المسجلة برقم ١٩٤ اعتبارا من ٣ / ٢/ ١٩٤٣ .

٧ - نقابة عمال المعادن والبرشام المسجلة برقم ٦١ اعتبارا من ٣ / ٢ / ١٩٤٣ .

٨ - نقابة عمال شركة دى كاسترو المسجلة برقم ٦٣٩ اعتبارا من ٢٢ / ١١ / ١٩٤٩ .

٩ - نقابة عمال شركة بورسعيد لتوريد المياه المسجلة برقم ٥٨٠ اعتبارا من / / ١٩٤ .

يجوز أن يضم الاتحاد كل نقابة مسجلة يشتغل اعضاؤها بالشركات البحرية والهندسية بجميع مشتملاتها . ويشترط أن تتقدم النقابة إلى مجلس ادارة الاتحاد بطلب انضمام مصحوب بصورة طبق الاصل من محضر جمعيتها العمومية التى وافقت على الانضمام إذا تأكد مجلس ادارة الاتحاد انطباق طلب النقابة على نصوص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ولائحته التنفيذية وهذه اللائحة . قرر قبول انضمامها . وإذا رأى أن هناك من الاسباب ما يدعو إلى الرفض قرر ذلك واعلنها بقرار رفض الطلب بخطاب موصى عليه مع ذكر الاسباب . وذلك فى ظرف اسبوع من تاريخ صدور القرار .

يفصل من الاتحاد كل نقابة :-

أ - يصدر قرار بحلها سواء كان القرار صادرا من جمعيتها العمومية أو من وزير الشئون الاجتماعية .

ب - تتوقف عن سداد اشتراكها الشهرى لمدة ثلاثة شهور متوالية رغم مطالبتها بالسداد .. بخطاب موصى عليه تحدد فيه مهلة شهرا كاملا .

جـ - لا تحترم أو تنفذ قرارات الاتحاد التى يصدرها فى حدود القانون وهذه اللائحة .

د - تسىء إلى الاتحاد بأى تصرفات مخالفة للقانون والعرف ولا يكون قرار الفصل صحيحا ما لم يوافق عليه ثلثا مجلسى ادارة الاتحاد .

وعلى أى حال يجب مراعاة الاحكام المنصوص عنها بالمادة رقم ٩ من القانون ٨٥ لسنة ٤٢ .. فى حالة فصل نقابة من عضوية الاتحاد .

رقم المادة : ٩

لكل نقابة الحق فى ان تنسحب من الاتحاد فى أى وقت تشاء ولا يطالبها الاتحاد إلا بما يكون مستحقا عليها من الاشتراكات حتى آخر الشهر الذى حصل فيه الانسحاب . بشرط أن يكون طلب الانسحاب مصحوبا بصورة من قرار الجمعية العمومية التى قررت هذا الانفصال .

(الباب الرابع)

تتكون مالية الاتحاد من :-

أ - الاشتراكات الشهرية التى تدفعها النقابة الاعضاء .

ب - رسوم الالتحاق .

جـ - الاعانات والهبات والتبرعات التى يوافق على قبولها معالى وزير الشئون الاجتماعية .

د - ايراد الحفلات التى توافق على اقامتها وزارة الشئون الاجتماعية . وكذلك أى ايراد آخر لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٨ أو لائحة التنفيذية .

١١- يقوم الاتحاد باستثمار أمواله فى المشروعات وأوجه الاستثمار المضمونة الربح والتى لا تتعارض مع أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ .

١٢- يودع الاتحاد أمواله فى بنك الأمة العربية ببورسعيد .

١٣- تدفع كل نقابة عضو فى الاتحاد اشتراكا شهريا بنسبة عشر مجموع الاشتراكات التى تحصلها النقابة من اعضائها شهريا . ولأمين صندوق الاتحاد الحق فى الاطلاع على سجلات اشتراكات النقابات المنضمة إلى الاتحاد الاعضاء .

١٤- تدفع كل نقابة رسما للالتحاق قدره جنيها مصريا مرة واحدة عند الانضمام .

١٥- يجوز اعفاء النقابة من دفع رسم الاشتراك كله أو بعضه إذا كانت حالتها المالية تستدعى ذلك وبشرط أن يوافق على الاعفاء مجلس إدارة الاتحاد باغلبية ثلثى الحاضرين على أن تقوم النقابة بتسديد الاشتراك كله إذا ازال سبب الاعفاء بعد التحقق .

١٦- لمجلس الادارة أن يقترح رسوم أخرى إذا رأى ذلك . ويشترط لسريانها على النقابات الاعضاء أن توافق الجمعية عليها باغلبية ثلثى اعضائها على الاقل . وأن تسجل مصلحة العمل هذا التعديل . وذلك كله مع مراعاة أن تزيد قيمة الرسوم الجديدة المقترحة فى مجموعها التى تدفعها النقابة العضو شهريا عن عشر مجموع الاشتراكات التى تحصلها من اعضائها .

(الباب الخامس)

الجمعية العمومية

١٧- تتألف الجمعية العمومية للاتحاد من جميع اعضاء مجالس الادارات للنقابات الاعضاء التى تسدد اشتراكها الشهرى المستحق حتى تاريخ الانعقاد . وهى صاحبة السلطة العليا فى تصريف شئون الاتحاد .

١٨ - إذا تغير اعضاء مجلس ادارة احدى النقابات للاتحاد . حل الاعضاء الجدد محل الاعضاء السابقين فى عضوية الجمعية العمومية للاتحاد . على أن يخطر الاتحاد بذلك .

١٩ - تنعقد الجمعية العمومية للاتحاد مرة فى شهر يوليه من كل عام وذلك بصفة عامة ويجوز عقدها بصفة غير عادية إذا طلب ذلك ثلث أعضاء الجمعية العمومية أو بناء على قرار يصدر من نصف أعضاء مجلس الادارة .

وعلى المجلس أن يدعوها للانعقاد فى مدة لا تتجاوز أسبوعين على الاكثر من تاريخ عقدها باحدى الوسيلتين المبينتين فى الفقرة السابقة . فإذا لم يعقدها المجلس فى بحر تلك المدة من نفسها فى يوم السبت الأول من شهر اغسطس فى تمام الساعة التاسعة مساء بدار الاتحاد .

٢٠ - يعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إذا حضرها أكثر من نصف الاعضاء فإذا لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع اسبوع على أن يخطر الاعضاء بتاريخ الانعقاد الثانى . ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره ربع الاعضاء على الاقل . فإذا لم يتكامل العدد أيضا تؤجل مرة ثالثة . ويكون الاجتماع الثالث صحيحا مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

٢١ - قرارات الجمعية العمومية تصدر بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين . هذا فيما عدا الحالات التى يتطلب فيها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ولائحته التنفيذية نسبة أكثر .

٢٢ - تنظر الجمعية العمومية العادية فى المسائل الاتية .

أ - تقرير مجلس الادارة عن اعمال السنة المنتهية

ب - مناقشة الحساب الختامى للسنة المنتهية واقرار مشروع الميزانية عن السنة المقبلة

جـ - انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد

د - النظر فى تعديل لائحة النظام الاساسية

هـ - حل مجلس الادارة

٢٣ - ولا يجوز لغير أعضاء الجمعية العمومية حضور اجتماعاتها ولو كانوا أعضاء فى نقابات أو اتحادات أخرى تمثل نفس المهنة . على أنه يجوز للجمعية العمومية أن تنتدب من ترى لزوما للاتتناس برأية من ذوى الخبرة فى أمر معين معروض عليها على أن يكون رأى من يحضر منهم استشاريا فقط .

٢٤ - القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية تعتبر نهائية مادامت لا تخالف أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وكذا لائحته التنفيذية

الباب السادس

مجلس الادارة :

٢٥ - يتكون مجلس ادارة الاتحاد من ١٦ عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة سنة بطريق الاقتراع السرى بحيث يمثلون الاعضاء على الوضع المبين فى المادة التالية

٢٦ - يقوم ممثلوا كل نقابة فى الجمعية العمومية للاتحاد بانتخاب من يمثلهم فى مجلس الادارة بالنسبة الاتية
عدد ٢ عن كل نقابة يزيد عدد اعضاؤها المشتركون عن ١٠٠ عضوا

١ عن كل نقابة يقل عدد أعضاؤها المشتركون عن ١٠٠ عضوا

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة سافون الهندسية

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة ورمس

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة الملاحة

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة كول كومبانى وفرع اداريا

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة كورى

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة الميكانيكا والقزلجية

٢ عضوين عن نقابة عمال شركة المعادن والبرشام

١ عضو من نقابة شركة دى كاسترو

١ عضو من نقابة شركة بورسعيد لتوريد المياه

٢٧ - وفى حالة انضمام أو انسحاب نقابة أو أكثر إلى أو من الاتحاد يجوز للجمعية العمومية تعديل نسبة التمثيل فى مجلس الادارة حسب الظروف . على أن تخطر مصلحة العمل بهذا التعديل فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرارية .

إذا حل اعضاء جدد محل بعض اعضاء الجمعية العمومية للاتحاد فى خلال السنة فتطبيقا للمادة ١٨ من هذه اللائحة وجب بأن يعاد الانتخاب بين ممثلى النقابة التى حصل تغيير فى اعضائها لاختيار من يمثلهم فى مجلس ادارة الاتحاد . وتكون مدة الاعضاء الجدد متممة لمدة اسلافهم .

٢٨ - ينعقد مجلس الادارة من تلقاء نفسه بعد ظهور نتيجة الانتخابات فورا للنظر فى الامور الآتية :

أ - انتخاب هيئة المكتب المكونة من الرئيس والوكيلين والسكرتير وأمين الصندوق ومساعد السكرتير ومراقب الحسابات .

ب - اختيار اللجان اللازمة من بين أعضائه إذا لزم الامر .

جـ - عرض النتيجة على الجمعية العمومية مباشرة .

٢٩ - رئيس مجلس الادارة يرأس جلسات المجلس وكذا جلسات الجمعية العمومية وهو الذى يشرف على سير الجلسات وكذا جلسات الجمعية العمومية ويتولى حفظ النظام ويوقع مع أمين الصندوق والسكرتير على الشيكات التى يطلب بها صرف مبالغ من البنك بعد أخذ موافقة مجلس الادارة على الصرف ويمثل الاتحاد أمام جميع الهيئات الرسمية والقضائية وأصحاب الاعمال ومن ينوب عنهم ينوب الوكيل الأول عن الرئيس فى حالة غيابه وينوب الوكيل الثانى عن الوكيل الأول فى حالة غيابه وفى حالة غياب الثلاثة يرأس الجلسات أكبر الاعضاء سنا.

٣٠ - أمين الصندوق هو المكلف بتحصيل الاشتراكات وغيرها من أموال الاتحاد وعليه أن يعطى بها ايصالات من دفتر قسائم مرقومة ومسلسل ومختوم بخاتم الاتحاد . ويجوز له أن ينتدب من أعضاء الاتحاد من يرى ندبه لمساعدته فى جميع الاشتراكات على أن يكون هو المسئول عن هذه الأموال . وعلى أمين الصندوق أن يودع فى بنك الأمة المصرية العربية فرع بورسعيد كل ما يتجمع لديه من الاموال فى نهاية كل شهر . ولا يبقى بعهدته أكثر من عشرة جنيهات بصفة سلفة مستديمة للصرف منها فى الامور المستعجلة على أن يجدد هذا المبلغ كلما صرف مايوازى ثلاثة أرباعه . وليس له أن يصرف أى مبلغ إلا إذا كان قد سبق صدور قرار من مجلس الادارة بالصرف وكان الاذن بالصرف موقع عليه من الرئيس والسكرتير .

ويجب على أمين الصندوق أن يحتفظ بمستندات الصرف للرجوع إليها عند الحاجة وعليه كذلك أن يقدم لمجلس الادارة خطاب ضمان من احدى الشركات التأمين بمبلغ لا يقل عن خمسين جنيها وذلك ضمانا لما يقوم بتحصيله من الاشتراكات والايرادات الاخرى وللرجوع عليه لاستيفاء ما قد يحصل لديه من عجز .

٣١ - يقوم السكرتير بجميع الاعمال الكتابية . وهو المكلف بحفظ المطبوعات والمراسلات الخاصة بالاتحاد ويوقع مع الرئيس على محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الادارة وهو الذى يقوم بارسال الدعوة إلى أعضاء الاتحاد للاجتماع .

كذلك يقوم مساعد السكرتير بالاعمال المبينة بهذه المادة . وينوب عنه فى حالة غيابه .

٣٢ - يقوم مراقب الحسابات بوضع تقرير شهرى وآخر سنوى عن حالة الاتحاد المالية . يبين به مقدار الايرادات والمصروفات وأبوابها ويقدم التقرير الشهرى لمجلس الادارة كما يقدم التقرير السنوى للجمعية العمومية وعليه أن يخطر الرئيس لدعوة الجمعية العمومية إذا لاحظ أى اضطراب فى الميزانية .

٣٣ - ينعقد مجلس الادارة مرة كل شهر ويشترط لصحة انعقاده ان يحضر الاجتماع نصف الاعضاء زائد واحد وإذا لم يتوافر هذا العدد تؤجل الجلسة لمدة اسبوع ويخطر أعضاء المجلس بموعد الاجتماع الثانى ويكون الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره ثلث الاعضاء المجلس على الاقل وقرارات المجلس تصدر بالاغلبية المطلقة وفى حالة تساوى الاصوات ترجح الجانب الذى ينضم إليه الرئيس . هذا مع مراعاة الحالات التى يجب توافر أغلبية خاصة فيها طبقا لنصوص هذه اللائحة .

٣٤ - يجوز دعوة المجلس للانعقاد فى اجتماع غير عادى إذا رأى الرئيس ضرورة ذلك . أو طلب ذلك أغلبية الأعضاء .

٣٥ - يجوز للمجلس أن يعين من بين اعضائه لجانا للنظر فى شئون الاتحاد ولا تعتبر قرارات هذه اللجان سارية المفعول إلا إذا وافق عليها مجلس الادارة .

٣٦ - يعتبر مستقيلا من مجلس الادارة كل من تغيب من أعضائه عن حضور الجلسات ثلاثة مرات متوالية أو ستة مرات متفرقة فى خلال السنة بدون إذن سابق من المجلس أو عذر مقبول ويجوز للمجلس فى حالة وفاة أو استقالة أحد أعضائه انتداب من يحل محل العضو المتوفى أو المستقيل أو المفصول . ويشترط فى العضو

الجديد أن يكون هو التالى للاعضاء الفائزين فى آخر انتخاب لعضوية المجلس بأكثرية الاصوات لممثلى نقابته فى الجمعية العمومية وتكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة سلفه . وإذا كان اعضاء مجلس الادارة قد فازوا بالتزكية يعرض الامر على الجمعية العمومية للاتحاد لانتخاب أعضاء بدلا من الاعضاء أو العضو القدماء .

يجوز لمجلس الادارة أن يفصل أحد أعضائه من عضوية المجلس إذا تبين له أنه اهمل فى تأدية مهام منصبه اهمالا جسيما . ويشترط أن يوافق على هذا الفصل ثلثى أعضاء المجلس على الاقل . كما يشترط أن يكون العضو قد انذر كتابة بما نسب إليه ثلاث مرات . ولا يجوز بأى حال من الاحوال أن يزيد عدد الاعضاء المفصولين فى الدورة الواحدة عن ثلث اعضاء المجلس . والا وجب عرض الامر على الجمعية العمومية فى اجتماع غير عادى .

يحل مجلس الادارة إذا استقال منه نصف الاعضاء دفعة واحدة أو فى فترات متقاربة . ويحل كذلك دون مراعاة هذه النسبة إذا آن عدد الاعضاء غير المستقيلين يقل عن خمسة أعضاء وفى حالة حل المجلس يعرض الامر على الجمعية العمومية فى اجتماع غير عادى لانتخاب مجلس ادارة جديدة تكون مدته مكملة لمدة المجلس السابق.

الباب السابع

الحسابات :

يسير الاتحاد فى حساباته وفقا للدفاتر المنصوص عنها فى المادة ١٨ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والمادة ٧ من لائحته التنفيذية للقانون فيما يتعلق باتحاد النقابات .

الباب الثامن

تعديل لائحة النظام الاساسى وحل الاتحاد حلا اختياريا

لا يجوز تعديل هذه اللائحة إلا بموافقة ثلثى اعضاء الجمعية العمومية على هذا الحل . ولا يجوز تنفيذ أى تعديل إلا بعد تسجيله بمعرفة مصلحة العمل

مدة هذا الاتحاد غير محدودة ولا يجوز حله إلا بقرار صادر من الجمعية العمومية ويشترط أن يوافق على قرار الحل ثلثى أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد على الاقل .

وفى حالة صدور قرار الحل يبلغ إلى مصلحة العمل فى بحر اسبوع على الاكثر من تاريخ صدوره للتنفيذ ما يقضى القانون بشأنه .

فى حالة حل الاتحاد تصفى أمواله وجميع ممتلكاته وتسلم إلى مصلحة العمل على ذمة انشاء اتحاد جديد أو توزيعها على النقابات الاعضاء للاتحاد بنسبة اشتراكاتها .

وثيقة رقم [٥]

الاستقلال الوطنى
والسلام للجزائر

في يوم ١٥ نوفمبر ستناقش الجمعية العامة لهيئة الأمم قضية الجزائر . . . قضية الدماء التى تسيل على أرض الجزائر . . قضية الشعب البطل الذى يعانى قهر المستعمرين واستغلالهم . . . قضية القرى والمدن التى تحترق وتنسف عن آخرها . . . قضية الرجال والنساء الذين يقتلون بالجملة . . . قضية الاطفال الذين يحرقون والذين يتشردون في الارض قضية المعتقلين والمسجونين في سجون ومعتقلات أقامها الفرنسيون على نمط سجون ومعتقلات النازى حيث عرف التعذيب الرهيب . . قضية الحرية التى تدوسها أقدام العسكريين من حلف الاطلنطى . . قضية الطبقة العاملة الجزائرية التى ألغيت نقابتها وتنظيماتها العمالية والتى تجبر على العمل في موانى المستعمرين ، في قواعد حلف الاطلنطى ، في احتكاراتهم الاستعمارية . . نعم ! ستعرض قضية شعب الجزائر على هيئة الامم . . إنها قضية كل القومية العربية التى هبت ماردا نفض غبار الماضى والعبودية واتحد في كفاح جبار من أجل . .

أرض العرب للعرب . . خيرات العرب للعرب . . بترول العرب للعرب . . ومن أجل بناء بلاد حرة مستقلة ديمقراطية . . ومن أجل تدعيم السلام في العالم .

إن قضية الجزائر هى قضية القومية العربية كلها . . هى قضية سوريا التى تواجه مؤامرات نفس الحلف الذى يخرب ويدمر ويحرق ويقتل في الجزائر . . هى قضية كفاح الاردن ضد مشروع ايزنهاور والذى فتح السجون والمعتقلات وأقام المشانق للشعب الأردنى . . هى قضية كفاح شعب العراق ومعه كل شعوب العرب ضد حلف بغداد . .

إنها قضية كل العرب . . إنها قضية المقاومة العربية للاستعمار ، إنها القضية التى انتصرت عندما هزم الغزاة الفرنسيين والانجليز والصهاينة تحت أقدام بورسعيد . . إنها القضية التى تنتصر اليوم في الأردن ، فشعب الأردن قد تحرك وسيلحق الهزيمة بقلاع الاستعمار في بلادنا العربية . . إنها القضية التى تتكاتف كل القوى الوطنية الشريفة وكل قوى السلام في العالم اليوم لنصرتها ، قضية تهديد سوريا القلب العربى الذى لن يتمكن الاستعماريون من وقف نهضاته . . إنها قضية كل القومية العربية التى رفعت راية النضال الموحد الشريف ضد الاستعمار الامريكى والفرنسى والانجليزى وضد الصهيونية . . راية النضال ضد حلف الاطلنطى ، ضد مشروع ايزنهاور ، ضد حلف بغداد ، ضد الاسطول السادس ، ضد مندريس وحسين وابن جوريون ! !

ان قضية الجزائر اليوم هى قضية السالم العالمى الذى يهدده النافخون في نار حرب عالمية ثالثة . . هى قضية كل الشعوب والدول المحبة للسلام والمدافعة عنه ، هى قضية البلدان الاشتراكية . . وهى قضية بلدان باندونج التي أعلنت أن الاستعمار شر لابد من وضع حد له . .

إن الحرب القذرة التى يشنها الاستعماريون الفرنسيون بتأييد ومساعدة حلف الاطلنطى المباشرة هى

ليست حرب صغيرة ضعيفة محدودة ، إنها حرب موجهة ضد كل نضال وطنى تحريرى . . هى حرب ذات طابع عالمى مهددة للسلام العالمى ومناقضة لميثاق هيئة الامم المتحدة . . إن هذه الحرب القذرة يجب أن توقف لحماية السلام العالمى ! !

نعم ! إن قضية الجزائر هى قضية القومية العربية وقضية السلام العالمى . .

وإلى جانب شعب الجزائر وقفت جميع التنظيمات العالمية معبرة عن ارادة شعوب العالم الراغبة في الحرية والديمقراطية والسلام . . وقفت تعلن التضامن العالمى مع شعب الجزائر في نضاله الشريف . . اتحادات الشبان والطلبة . . اتحاد النساء العالمى . . مجلس السلام العالمى . . الاتحاد العالمى للنقابات . . والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .

لقد وقف الاتحاد العالمي للنقابات بجانب عمال وشعب الجزائر مؤيدا ومعضدا نضالهم البطولى الممتلىء بالتضحيات . . ولقد قام بتعبئة كل عمال العالم فى كل مناسبة للكفاح ضد الاعتداءات الاستعمارية التعسفية التى تتخذ ضد نقاباتهم . .

وأعلن الاتحاد العالمى للنقابات فى ابريل ١٩٥٧ قراره باعلان اسبوع للتضامن العالمى مع شعب الجزائر من ٧ - ١٤ ابريل ١٩٥٧ .

إن عمال العالم كلهم مع عمال الجزائر . . فالاستعمار الذى يضطهد ويستغل عمال الجزائر ، هو نفسه الاستعمار الذى يمص دماء العمال الفرنسيين ويذيقهم الويل من جراء انخفاض الاجور وارتفاع تكاليف المعيشة ليجمع المال الذى يحارب به عمال الجزائر وشعبها ، هو الاستعمار فى كل مكان الذى يمتص دماء العمال سواء كانوا أمريكيين أو انجليز أو عراقيين أو ايرانيين !!

إن تضامن عمال العالم مع العمال الجزائريين في كفاحهم الوطنى ، فى كفاحهم من أجل حرية نقاباتهم . . ومن أجل حرية بلادهم ،هو عامل هام لهزيمة الاستعمار الفرنسى ، وبل هزيمة الاستعمار في كل مكان . .

اليوم - وقضية الجزائر تدفع إلي هيئة الأمم المتحدة يعلن الاتحاد العالمى للنقابات اعتبار هذا اليوم يوما للتضامن العالمى مع شعب الجزائر ، وأعلن ذلك فى مؤتمره الرابع فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٧ ، أعلن قراره باسم ١٠٥ مليون عامل منضمين فى كل بلاد العالم . .

فباسم ١٠٥ مليون عامل وعاملة من كل الاجناس والمعتقدات والتنظيمات ويمثلون ثلثى الاعضاء النقابيين في العالم يعلن المؤتمر الرابع للاتحاد العالمى للنقابات تأييده التام لنضال عمال وشعب الجزائر الصلب من أجل تحقيق استقلالهم ويوجه تحية خاصة إلى آلاف الوطنيين بغض النظر عن جنسهم وتفكيرهم والاتحادات المنضمين إليها ، وبصفة خاصة إلى الاعضاء النقابيين النشطين ضحايا قهر الاستعماريين الفرنسيين الوحشى .

ووفقا للبيانات السابقة التى أصدرتها الاجهزة القيادية للاتحاد العالمى للنقابات ، يطالب المؤتمر الرابع بحزم أن تعترف الحكومة الفرنسية فورا باستقلال الشعب الجزائرى ، ويطالب بوقف الحرب الاستعمارية والتى تشن فقط لمصلحة حفنة من المستغلين والنفعيين ويدين وسائل القهر البربرية القاسية التى تستخدم ضد شعب بأكمله ،

هب دفاعا عن شرفه وحرياته الاساسية التي ديست منذ أكثر من قرن . .

ان كل العمال والشعوب المحبة للسلام تدين سياسة استخدام القوة التي ينتهجها الاستعماريون الفرنسيون في الجزائر بعأ يهد من حلف الاطلنطي رغم توصيات هيئة الأمم المتحدة . وتشكل هذه السياسة بالنسبة لشعوب شمال افريقيا التهديد بخطر حرب مستمرة . وأنها لسياسة تتعارض مباشرة مع مصالح وارادة العمال الفرنسيين .

والمؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للنقابات يصر على اعتقاده بأنه فقط بالاعتراف باستقلال الشعب الجزائري يمكن أن يمهد الطريق لمفاوضات مثمرة تخلق جوا من التفاهم بين شعبين حرين وذوي سيادة .

وبالاضافة إلى اسبوع التضامن العالمي في ابريل ١٩٥٧ وإلى جميع الخطوات العديدة التي اتخذها الاتحاد العالمي للنقابات في هذا الاتجاه ، يناشد المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للنقابات كل العمال وكل التنظيمات النقابية دون تفريق أن تقوم بعمل مشترك لتطالب :

١ - باعتراف الحكومة الفرنسية فورا باستقلال الشعب الجزائري ، وفتح باب المفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني . . المفاوضات التي ستعلن انسحاب القوات الفرنسية من البلاد الجزائرية .

٢ - بوقف العمل بمبدأ الاعدام ووسائل القهر البربرية التي تستخدم ضد شعب وعمال الجزائر ، وباطلاق سراح العمال والوطنيين المسجونين أو المعتقلين فورا .

٣ - بالسماح بحرية تكوين النقابات وبالحقوق الديمقراطية ، والغاء جميع الاجراءات الظالمة المتخذة ضد نقابات العمال والمنظمات الديمقراطية في الجزائر .

ومن أجل تقوية التضامن العالمي للعمال وفق هذه الاسس فإن المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للنقابات يقرر إقامة لجنة نقابية عالمية للتضامن مع عمال الجزائر . ومهمة هذه اللجنة هي تأكيد التضامن المادي والادبي للنقابات وللعمال والشعب الجزائري بالاتصال بمنظمة العمل الدولية ، وبالسكرتير العام للامم المتحدة وبالحكومة الفرنسية .

وستقوم باجراء تحقيق في انتهاك حقوق النقابات والحرية مع احترام استقلالهم ، وتدرس أنواع المساعدة التي ستقدم لهم . .

ويناشد المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للنقابات التنظيمات النقابية والعمال على مختلف أفكارهم والاتحادات المنضمين إليها أن يجعلوا من يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ ، اليوم الذي سيبدأ فيه مناقشة المسألة الجزائرية في الامم المتحدة ، يوم عمال ونضال عظيم تحت الشعار التالي :

الاستقلال الوطني والسلام للجزائر !

ويجب أن تعبر المنظمات النقابية عن تضامنها بالوسائل التي تتلاءم مع ظروف بلادهم ، فمثلا ، ارسال البرقيات إلى رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة . .

وان المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للنقابات لمقتنع أن الوحدة والتضامن بين كل العمال وكل النقابات من مختلف الافكار والتنظيمات ستكون عاملا فعالا لانهاء الظلم الواقع على الشعب الجزائري وستساعده على نيل استقلاله .

وتلبية لنداء الاتحاد العالمى للنقابات أعلن الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب اعتبار هذا اليوم يوم تضامن عالمى . ودعى العمال في كل البلاد العربية لجعل هذا اليوم يوما مجيدا خالدا في نضال القومية العربية ضد المستعمرين الغزاة وأحلافهم وجيوشهم واحتكاراتهم . .

فلتتشابك أيدى عمال مصر مع أيدى كل عمال العالم وكل العمال العرب موحدة قوية . . فلتتحد ارادات العمال من بكين حتى مراكش – ومن القاهرة حتى رأس الرجاء . . من أجل وضع حد للحرب القذرة التى تشنها فرنسا بأسلحة ومعاضدة حلف الاطلنطى ضد الشعب الجزائرى . . والى الامام ياعمال مصر مع عمال العالم !

وعاش تضامن عمال العالم من أجل :

الاستقلال الوطنى والسلام للجزائر .

وثيقة رقم [٦]

بعض مقترحات حول تعديل قانون العمل والتأمينات الاجتماعية

مقدمة

فى هذه الأيام يطرح على بساط البحث موضوع تعديل القوانين العمالية وليست هذه المقترحات سوى مساهمة متواضعة فى الجهود التى تبذل من أجل أن يساير التشريع العمالى ركب الثورة الاجتماعية ويتمشى مع مرحلة الانطلاق العظيم من أجل بناء مجتمع اشتراكى .

إن تطور التشريع العمالى ليس سوى صفحة مجيدة لنضال الطبقة العاملة من أجل حقوقها فلقد خاضت الطبقة العاملة كفاحا مريرا من أجل انتزاع حقوقها فى ظل حكم رأس المال والاقطاع . وكانت ثورة يوليو المجيدة إيذانا بهذه انتصارات رائعة لنضال الطبقة العاملة من أجل حياة أفضل طليقة من قيود الاستغلال والتخلف . وقد تحققت هذه الانتصارات مع مسيرة الثورة ، وفتح ضرب الاحتكار ورأس المال الكبير وقوانين يوليو العظيمة الطريق واسعا أمام مزيد من الانتصارات .

ان قوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة والتأمين الصحى وإشراك العمال في الإدارة والأرباح وحماية النشاط النقابى ووضع حد ادنى للاجور وتحديد ساعات العمل . . الخ كل هذه الحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة كانت ايذانا بتغيير فورى فى الحقوق العمالية . وقد أعلن الميثاق الوطنى (أن العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الإنتاج وإنما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الإنتاج ذاتها) .

وهكذا فإن مسيرة الثورة الاجتماعية الظافرة تتطلب تطورا مستمرا فى التشريع العمالى [illegible] ومن أجل هذا يعاد اليوم النظر في قوانين العمل . وحتى يكون التشريع العمالى معبرا عن مرحلة الانطلاق العظيم ودفعا ثوريا من أجل إنجاح عملية التطوير الصناعى وزيادة الكفاية الإنتاجية ودفع عجلة الإنتاج وصيانة حقوق العاملين وتحقيق المساواة بينهم .

نتقدم بهذه المقترحات .

أحكام عامة :

١ – تجميع كافة التشريعات العمالية في قانون واحد يسرى على جميع العاملين دون استثناء وإصدار قانون العمل البحرى .

٢ – الاعتراف بحق العمال فى الامتناع السلمى المشروع عن العمل بعد إخطار الاتحاد العام للعمال ووزارة العمل بوقت كاف .

٣ – اعتبار جميع مستحقات العمال ديونا ممتازة تتقدم على غيرها من ديون أصحاب الأعمال الأخرى .

٤ – تقرير حق جميع العاملين في إجازة اسبوعية مدفوعة الإجر .

٥ – اعتبار أى اعتداء على حقوق العاملين المقررة قانونا جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس وجوبا

٦ - إنشاء نيابة خاصة لشئون العمال والنص على حق مندوبى الاتحاد العام والنقابات العامة واللجان النقابية فى ضوء التحقيقات .

(أ) - في الضمانات ضد الفصل التعسفى :

١ - تعميم اللجان الثلاثية وجعل اختصاصها شاملا لكل حالات إنهاء عقد العمل مع جعل قراراتها إلزامية .

٢ - إلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلي عمله إذا قضى بإيقاف قرار فصله وتقرير حق العامل في مقابل أجره خلال فترة الفصل التعسفى .

(ب) - في تدعيم التنظيم النقابى :

١ - إلغاء آية قيود من أى نوع على حرية اختيار العاملين لمثليهم فى التنظيمات النقابية .

٢ - وجوب تمثيل اللجنة النقابية وممثلى النقابة العامة والاتحاد العام فى لجان توقف المصانع .

٣ - تخويل مندوبى الاتحاد العام والنقابات سلطة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام القوانين العمالية .

٤ - تعديل تشكيل اللجان الاستشارية المشتركة بحيث يتم اختيار ممثلى العمال فى هذه اللجان بمعرفة اللجنة النقابية .

٥ - تمثيل اللجان النقابية فى لجان شئون الأفراد .

٦ - إلغاء المادة ١٨٠ فقرة ٢ من قانون العمل الموحد باعتبارها أثر بغيضا من آثار الماضى .

٧ - النص على ان تؤول المبالغ المقضى بها كغرامات في الجنح العمالية إلي الاتحاد العام .

٨ - وجوب تمثيل النقابات العامة في المحاكمات التأديبية عند نظر حالات الفصل بسبب النشاط النقابى واعتبار الدفاع عن حقوق العمال المشروعة أو العمل على زيادة الإنتاج أو كشف أنواع الفساد والإسراف والرشوة والتعسف ضمن نطاق النشاط النقابى .

(جـ) - في منازعات العمل :

١ - إلغاء لجان التوفيق وتعديل تشكيل هيئات التحكيم بالنص على ضرورة ضم مندوبين عن الاتحاد العام كأعضاء فى الهيئة لهم رأى فى المداولات .

٢ - نقل اختصاصات مكاتب علاقات العمل والأجور بوزارة العمل إلى لجان مشتركة تضم ممثلين عن اللجنة النقابية وعن الإدارة .

(د) - فى وضع نظام عادل للأجور :

١ - تعميم الحد الأدنى للأجور على جميع العمال فى مختلف القطاعات على أن تحدد اللجان المشتركة للأجور التى نص القانون على تشكيلها - الاجر فيما زاد على الحد الادنى المذكور وذلك بحسب ظروف كل منطقة وتبعا لظروف كل مهنة أو عمل وكفالة تدرج الحد الأدنى للأجور بالنسبة للأحداث .

٢ - ربط الأجور بمستوى الأسعار وذلك بتقرير إعانة غلاء - بعد تثبيت الإعانة الحالية وضمها للأجر

لتتناسب مع أى ارتفاع فى الأسعار عن المستوى الحالى . على أن تقرر نسب هذا الربط لجنة مشتركة تضم ممثلين لوزارة العمل ووزارة الصناعة ومندوبين عن الاتحاد العام للعمال .

٣ - تقرير علاوات اجتماعية للعمال تتناسب مع زيادة أعبائهم الاجتماعية عند الزواج أو إنجاب المولود الأول حتى الثالث .

٤ - تعديل جدول الدرجات في لائحة العاملين بالشركات بما يكفل تضييق الهوة الشاسعة بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا .

٥ - إلغاء نظام الغرامات الذى يمس أجر العامل وقوت يومه والاكتفاء بالجزاءات الأخرى الأدبية والتأديبية وعدم اقتطاع أى مبلغ من أجر العامل بحجة تسبب العامل في فقد أو إتلاف أو تدمير أية مهمات أو الات إلا بموافقة اللجنة المشتركة .

(هـ) - فى عقد العمل الفردى :

١ - تعميم القرار ١١٣ لسنة ٦٢ على جميع العاملين بحيث لا يتم تشغيل أى عامل في أية مهنة إلا عن طريق مكاتب العمل ووفقا لأسبقية القيد .

٢ - تحرير عقد العمل من ٤ نسخ بحيث يحتفظ كل من مكتب العمل واللجنة النقابية وطرفى العقد بنسخة منه .

٣ - الغاء فترة الاختبار نهائيا والاكتفاء بنظام الامتحانات وشهادات الخبرة والتدريب المهنى .

٤ - تحريم العقود المحددة المدة فى الاعمال المستديمة .

٥ - إلغاء نظام المقاولين من الباطن ومتعهدى توريد العمال .

٦ - تقرير إجازة وضع للمرأة العاملة مدرها شهرين بأجر كامل .

(و) فى التأمينات الاجتماعية :

١ - سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين دون استثناء .

٢ - رفع نسبة المعاون في حالة العجز الناتج عن إصابة العمل أو المرض المهنى أو المرض بحيث تصبح ١٠٠٪ من متوسط أجر العامل فى السنة الأخيرة أو مدة اشتراكه بالهيئة ان قلت عن ذلك .

٣ - منح العامل المتدرج بدون اجر معاشا في حالة عجزه نتيجة إصابة عمل أو مرض أو مرض مهنى طبقا للحد الأدنى للأجور وتقرير تعويض له في حالة وفاته .

٤ - تقرير حق العامل المريض فى الخدمات الطبية والأجر الكامل خلال فترة عجزه عن العمل وطوال مدة علاجه دون اشتراط لفترة زمنية ودون رسوم إضافية .

٥ - تقرير حق المرأة العاملة فى الخدمات الطبية خلال فترة عجزها عن أداء عملها أثناء الحمل والولادة وذلك فور التحاقها بالعمل ودون أية رسوم إضافية .

٦ - تقرير حق عمال المقاولات والتراحيل والعمال الموسميين وعمال الشحن والتفريغ والذين يعملون فى

أعمال عرضية فى التأمين ضد البطالة .

٧ - رفع نسب المعاش فى حالة الشيخوخة ورفع الحد الأدنى للمعاش للمستحقين فى حالة الوفاة .

٨ - تقرير حق العامل فى الجمع بين المعاش والمعونة المالية المقررة أثناء المرض فى حالة العجز الجزئى المستديم الناتج عن إصابة العمل والمرض المهنى والمرض .

٩ - إشراك الاتحاد العام للعمال والنقابات العامة واللجان النقابية فى إدارة الجهة الإدارية المنفذة لقوانين التأمينات الاجتماعية والتعاون معها تبعا للمستويات الإدارية والنقابية .

١٠ - إنشاء وزارة للتأمينات الاجتماعية تشرف على هيئة التأمينات الاجتماعية وإدارة الأمن الصناعى ومعهد للابحاث الخاصة بالوقاية من إصابات العمل والأمراض المهنية والطب الصناعى الوقائى . . إلخ إلخ .

مذكرة تفسيرية

فى الأحكام العامة

١ - لاشك أن مرحلة الانطلاق العظيم . مرحلة الانطلاق الثورى للانتقال من مجتمع رأسمالى نحو بناء مجتمع اشتراكى تتطلب إعادة النظر في كافة التشريعات العمالية وتجميعها في قانون واحد يسرى على جميع العاملين دون استثناء بهدف خلق الظروف المتساوية لكل العاملين في جميع المجالات .

٢ - ولقد أصبحت الطبقة العاملة تلعب دورا متعاظما في حياة البلاد ليس في المجال الاقتصادى فحسب ولكن كذلك في المجال الاجتماعى والسياسى . وفي الماضى كان المشرع وهو يعبر عن مصالح الرأسماليين وكبار الملاك يضع القيود على حق العمال في الامتناع السلبى المشروع عن العمل . ومع الانطلاقة الديمقراطية في حياة بلادنا فقد أصبح من الواجب الاعتراف بحق العمال ووزارة العمل بوقت كاف يمكن معه دراسة النزاع واتخاذ الاجراءات الكفيلة بإنهائه . ولاشك أن العمال قد بلغوا درجة كبيرة من الوعى تؤهلهم لمعرفة متى يكون استخدام هذا الحق ضارا وخاطئا (في القطاع العام مثلا) ومتى يكون استخدامه أمرا دافعا بعجلة التطور الثورى وحماية لمصالحهم ضد هجمات بقايا رأس المال ومحاولات القطاع الخاص وبقايا الشركات الاجنبية في الاعتداء على حقوقهم . إن الاعتراف بحق العمال في الامتناع السلبى المشروع عن العمل مقرر حتى في تشريعات البلاد الاشتراكية ومن الواجب اقراره في التشريع الجديد .

٣ - وإذا كان القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ قد جعل مستحقات العمال ديونا ممتازة إلا أنه جعلها تتأخر على المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة ومصروفات الحفظ والترميم . وقد أصبح من الواجب اليوم أن يخطو المشرع خطوة جديدة فيجعل مستحقات العمال ديونا ممتازة تتقدم على جميع الديون دون استثناء . ذلك لأن الدولة لها من مواردها ما يجعلها تقدم حقوق العاملين على حقوقها وعلى حقوق سائر الدائنين فإذا أضفنا إلى ذلك أن الدولة أصبحت تمثل تحالف قوى الشعب العاملة وأن العاملين لا مورد لهم وأن حقوقهم تمس مصالح أسرهم وأطفالهم . كان ذلك موجبا لكى تتقدم حقوق العاملين على سائر الديون .

٤ - ولقد حان الوقت لأن يتقرر حق جميع العاملين في إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر . إن هذا الحق الذى مازال يحرم منه حتى الآن غالبية عمال المياومة لم يعد من الممكن الاستمرار في إنكاره بينما يتمتع غيرهم من العاملين الذين يقبضون أجرهم على أساس المشاهرة بهذا الحق . ولا شك أن مساواة العاملين حق وواجب . وعلى الرغم من أن لائحة العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة قد حولت جميع العاملين إلى نظام الأجر الشهرى فإن عمال المياومة قد احتسبت أجورهم الشهرية على أساس أجر ٢٦ يوما وهكذا حرم الذين كانوا يعملون بنظام المياومة من حقهم فى إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر إن مصلحة الإنتاج أن يقرر حق العاملين في راحة أسبوعية تتجدد فيها قواهم ومن حق العاملين أن تكون هذه الراحة مدفوعة الأجر .

٥ - وإذا كانت الدولة وهى تحمى المستهلك تعتبر مخالفة القوانين جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس فما أجدر القوانين العمالية بهذه الحماية . أن أى اعتداء على حقوق العاملين المقررة قانونا يجب أن يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس وجوبا . أن تقرير عقوبة الغرامة التى لاتزيد على عشرة جنيهات والتى ينص عليها القانون الحالى لم تعد كافية وهناك كثير من أصحاب الأعمال يفضلون دفع الغرامة على احترام حقوق العاملين ذلك أنهم يرون أن احترام حقوق العاملين القانونية يكلفهم أضعاف ما يتعرضون له من غرامة . وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للقطاع الخاص فما أجدر هذه الحماية لحقوق العاملين في القطاع العام صيانة لهذه الحقوق من استهتار البيروقراطيين وعبث بعض المديرين الذين لازالوا يعملون بعقلية رأسمالية .

٦ - ومع تطور التشريعات العمالية وتزايد دور الدولة فى تنظيم علاقات العمل أصبح من الضرورى إنشاء جهاز متخصص يختص بتحقيق محاضر المخالفات لأحكام القوانين العمالية ويتخذ الإجراءات السريعة لإحالتها إلى محاكم الجنح للنظر فيها على وجه السرعة (وذلك أسوة بنيابة الأحداث وأمن الدولة) . ونظرا لأن الميثاق الوطنى قد زاد من أهمية دور التنظيمات النقابية إلى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير فإننا نرى إنه يجب تقرير حق مندوبى الاتحاد العام والنقابات العامة واللجان النقابية في حضور التحقيقات التى تجرى أمام النيابة بشأن مخالفة القوانين العمالية .

أ - فى الضمانات ضد الفصل التعسفى :

١ - إن الضمانات التى يقررها القانون حاليا مع أهميتها لم تعد تكفل للعاملين الحماية ولا زالت حالات الفصل تشكل تهديدا خطيرا لحياة العاملين واستقرارهم وإذا كان المشرع قد نص على ضرورة عرض حالات الفصل على اللجان الثلاثية فى المؤسسات التى يزيد عدد عمالها على ٥٠ عاملا ثم وسع من اختصاصات هذه اللجان حتى شملت المؤسسات التى يزد عدد عمالها على ١٥ عاملا إلا أن هذه اللجان باعتبار أن قراراتها ذات طبيعة استشارية ولا تتمتع بأى صفة الزامية أصبحت لا تكفل للعاملين حماية حقيقية . ولقد شجع ذلك أصحاب الاعمال على فصل عمالهم دون عرض الأمر على اللجان الثلاثة أو دون احترام لقرارات اللجان الثلاثية ناهيك عن الاف العمال الذين يعملون في مؤسسات لايزيد عدد عمالها على ١٥ عاملا ولا يتمتعون حتى بهذه الحماية الأدبية . لذلك فإن من الواجب تعميم اللجان الثلاثية وجعل اختصاصها شاملا لكل حالات إنهاء عقد العمل وإعطاء

قراراتها صفة الإلزام مع ما يترتب على ذلك من جعل مخالفتها جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس وجوبا .

٢ - ومن الواجب تعديل القانون بإلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله إذا قضى بايقاف فصله وبالتالى تقرير حق العامل في مقابل أجره خلال فترة الفصل التعسفى دون أن تستقطع هذا الأجر من حقوق العامل الأخرى إن الحكم بايقاف قرار فصل العامل في حالة الفصل التعسفى لم يعد كافيا لحماية العامل المفصول ما بقى العامل مشردا دون عمل . وكثيرا بل غالبا ما يلجأ أصحاب الأعمال إلى تعطيل تنفيذ هذا الحكم عن طريق اشكالات التنفيذ أو وضع العقبات المختلفة في طريقه فإذا أضفنا إلى كل ذلك تعقيد إجراءات التنفيذ وما تحتاجه من وقت وجهد تبين أنه في كثير من الأحوال لا يتمكن العامل من تنفيذ حكم إيقاف قرار الفصل قبل أن يصدر الحكم في دعواه الموضوعية وهكذا تصبح أحكام إيقاف قرار الفصل مجرد قصاصات من ورق لا تمنح العاملين إلا حماية شكلية . ومن أجل ذلك فإن من الواجب إلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله إذا قضى بإيقاف قرار الفصل وتقرير حق العامل فى مقابل أجره خلال فتره الفصل التعسفى دون أن يستقطع هذا المقابل من أية حقوق أخرى يقضى بها التنظيم النقابى .

ب - فى تدعيم التنظيم النقابى :

١ - إن الدور الكبير الذى يقع على عاتق القيادات النقابية والذى أشار إليه الميثاق الوطنى والانطلاقه الديمقراطيه لثورتنا كل ذلك يحتم الغاء أية قيود على جهة اختيار العاملين لممثليهم فى التنظيمات النقابيه . ان علاقة التنظيم النقابى بالتنظيم السياسى يجب أن تكون علاقه قائمه على أساس التأثير الواعى الحر والتفاعل الشورى الخلاق لا على أساس التعقيدات الادارية . إن دور التنظيم السياسى هو تجنيد خيرة العناصر المكافحة التى تظهر في مجال الكفاح النقابى لا على أساس الجبر والالزام - وإنما على أساس كسب أحسن العناصر القيادية إلى صفوفه بالاقتناع الواعى . إن ذلك يتعارض مع اشتراط العضوية في التنظيم السياسى كشرط للترشيح للقيادات النقابية . ذلك هو الطريق الوحيد لخلق تنظيم نقابى قوى لا يحشد بالوصوليين أو المنافقين وهو الطريق الوحيد أيضا لكى يمارس التنظيم السياسى للثورة دوره القيادى حقا فى الحركه النقابيه .

٢ - ومن الواجب تمثيل اللجنه النقابية وممثلى النقابة العامه والاتحاد العام في لجان توقف المصانع والعمل وهم أقدر على عرض جوانب المشاكل الخاصة بتوقف المصانع ومناقشتها .

٣ - ولقد حان الوقت لكى يلقى على عاتق التنظيمات النقابية عبء مراقبة تنفيذ أحكام القوانين العماليه جنبا إلى جنب مع تنظيمات مكاتب العمل . وفى هذا الشأن نرى أن من الواجب تقرير حق ممثلى الاتحاد العام والنقابات العامه الذين يحملون بطاقات تثبت صفتهم النقابيه في زيارة أماكن العمل والتفتيش عليها ومراقبة تنفيذ أحكام القانون وتخويلهم الدخول أثناء ساعات العمل ليلا ونهارا إلى جميع أماكن العمل والقيام بأى تفتيش كان وفحص الدفاتر والاوراق التى لها علاقه بالعمال وطلب البيانات اللازمه من أصحاب الاعمال ومن ينوبون عنهم (على أن يصدر السيد وزير العمل قرارا ينظم هذا الحق) ولهم عن ثبوت أى مخالفه تحرير محضر بذلك وتقديم بلاغ إلى النيابة العمالية وعلى أصحاب الاعمال أو وكلائهم أو من ينوبون عنهم أن يسهلوا

مهمتهم وأن يقدموا لهم معلومات صادقة صحيحة وعلى السلطات الادارية أن تساعدهم عند قيامهم بوظيفتهم . أن ذلك هو السبيل لكى تقوم التنظيمات النقابية بدور فعال في حماية حقوق العاملين .

٤ - إن اختيار مندوبى العمال في اللجان الاستشاريه المشتركه في القانون الحالى يتم عن طريق الانتخاب المباشر ونحن نرى أن في ذلك ازدواجا للقيادات العمالية لا مبرر له . إن كل الاختصاصات المتعلقة بحماية حقوق العاملين فى المؤسسة يجب أن تركز فى يد اللجنه النقابيه التى تمثل العاملين عن طريق الانتخاب المباشر - إن مندوبى العمال فى اللجنة الاستشارية المشتركة لا يجب أن يمثلوا قياده تواجه اللجنة النقابية . ومن أجل هذا يجب تعديل تشكيل اللجان الاستشاريه المشتركه بحيث يتم اختيار ممثلى العمال في هذه اللجان عن طريق اللجنة النقابيه بحيث يكونون دائما تحت سلطة اللجنه النقابيه ورقابتها ويجوز لها سحبهم فى أى وقت .

٥ - ولا شك أن تدعيم التنظيم النقابى يستوجب تمثيل اللجان النقابيه فى لجان شئون الافراد . التى تختص بمشاكل العاملين في المؤسسة . إن هذا التمثيل يتيح حل كثير من المنازعات الفردية أو الجامعيه وهى لازالت في مهدها .

٦ - ومن الضرورى أن تلغى المادة ١٨٠/٢ من قانون العمل الموحد والتى تخول حل التنظيمات النقابيه في الدعوى إلي قلب نظام الحكم أو تغيير مبادىء الدستور الاساسيه . . إلخ إن هذه المادة ليست سوى أثر بغيض من آثار التشريعات الماضيه في ظل حكم الاقطاع ورأس المال حين كان المشرع ينظر إلي التنظيمات النقابية نظرة العداء والريبة والشك ولم يعد لهذه الماده من مبرر لان الطبقة العاملة هى صاحبة المصلحة الاساسية في بناء الاشتراكيه وهى قائده التطور الاشتراكى وطليعته . وإذا ما ظهر أى انحراف فمن الواجب تقويه ومساءلة المسئولين عنه دون أن يؤدى ذلك أبدا إلى حل التنظيم النقابى .

٧ - والنص على أن تؤول المبالغ المقضى بها كغرامات فى الجنح العماليه إلى مالية الاتحاد العام سوف يؤدى إلى تدعيم الاتحاد العام ويضاعف قدرته على القيام بمسئولياته على النطاق الوطنى والقومى والافريقى والعالمى .

٨ - وإذا كان المشرع قد اسبغ على النشاط النقابى حماية فلم يجز فصل عضو مجلس إدارة النقابة العامه أو اللجنة النقابية دون عرض أمره على المحاكم التأديبية ولا شك أن فى ذلك تدريبا للقياده النقابيه على مواجهة مسئولياتها في تقديم العناصر النقابية ومساءلتها عن اخطائها أو الدفاع عن هذه العناصر إذا ما تعرضت لعسف أو اضطهاد دون مبرر . ونحن نرى كذلك أن من الواجب النظر إلي النشاط النقابى وحدوده نظره واسعه لا تقتصر على النشاط النقابى بالمعنى الضيق وإنما تتعداه إلى الواسع للنشاط النقابى بحيث يعتبر ضمن نطاق الدفاع عن حقوق العمال المشروعه أو العمل على زياده الانتاج أو كشف أنواع الفساد والاسراف والرشوة والبيروقراطية والتعسف .

جـ - فى منازعات العمل

١ - لقد أثبت التطبيق العملى عدم جدوى لجان التوفيق ولم تعد هذه اللجان تقوم بأى دور اللهم إلا إحالة

النزاع إلى هيئة التحكيم ولذلك فإنه يجب الغاء هذه اللجان وتعديل تشكيل هيئات التحكيم بالنص على ضرورة ضم مندوبين عن الاتحاد العام يكونون أعضاء في الهيئة لهم رأى في المداولات ذلك لأن القانون الحالى لا يتيح لهم ابداء الرأى فى مداولات الهيئة الأمر الذى جعل حضورهم أمرا شكليا جرى العمل على الاستغناء عنه .

٢ – ومن الواجب نقل اختصاصات مكاتب علاقات العمل والاجور بوزارة العمل إلى اللجان المشتركة التى تضم ممثلين عن اللجنة النقابية عن الادارة أن مهمة مفتشى علاقات العمل بوزارة العمل تقتصر على بحث الشكاوى المقدمة ومحاولة الوصول إلى حلول ودية مع الادارة المشكو فى حقها ولاشك أن بوسع اللجنة المشتركة أن تقوم بهذا الدور .

د – فى وضع نظام عادل للاجور

١ – إن من الواجب تعميم القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى للاجور فى المنشئات الصناعية على جميع العمال فى مختلف القطاعات على أن تحدد اللجان المشتركة للاجور والتى نص على تشكيلها القانون حدا أعلى بالنسبة للمهن أو مناطق العمل التى تكون ذات طبيعة خاصة تستدعى رفع هذا الحد ويجب كفالة تدرج الحد الأدنى للاجور بالنسبة للاحداث ذلك لأن الاحداث لاينطبق فى شأن الحد الأدنى لاجورهم سوى الامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والذى جعل الحد الادنى للاجور ١٢,٥ قرشا تتدرج انخفاضا كلما نقص سن الحدث عن ١٧ عاما . ومن الواجب تعديل القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بحيث يكفل تدرجا مماثلا يتفق مع الحد الادنى الجديد وسيسد باب التحايل من جانب أصحاب الاعمال على تنفيذ قرار الحد الادنى للاجور باخضاع العاملين من الاحداث لاستغلال بشع .

٢ – ويجب أن ترتبط الاجور بمستوى اسعار الحاجيات الضروريه وذلك بتقرير إعانة غلاء تتناسب مع أى ارتفاع فى الاسعار عن المستوى الحالى (وذلك بعد تثبيت إعانة الغلاء الحلية وضمها للاجر بالنسبه لجميع العاملين كما تم بالنسبة للعاملين فى شركات القطاع العام) . وتقرر نسب هذا الربط لجنة مشتركه تضم ممثلين بوزارة العمل ووزارة الصناعة ومندوبين عن الاتحاد العام للعمال أن هذا مطلب عادل يضمن عدم انخفاض مستوى معيشة العاملين ويتيح للعاملين مواجهة ارتفاع نفقات المعيشه ويؤمن الحياة الكريمه للعاملين .

٣ – ولقد خلط القانون دائما بين اعانات غلاء المعيشه والاعانات المقرره لزيادة الاعباء الاجتماعية ومن الواجب الفصل بينهما وتقرير علاوات اجتماعية للعاملين تتناسب مع زيادة اعبائهم الاجتماعية عند الزواج أو انجاب المولود الأول والثانى والثالث فحسب .

٤ – ومن الواجب تعديل جدول الدرجات فى لائحة العاملين بالشركات بما يكفل تضييق الهوة الشاسعة بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا . إن ذلك من شأنه أن يساعد على تذويب الفوارق بين الطبقات ويقضى على الشعور بالطبقية البغيضة بين العاملين وهذا هو الطريق الذى سلكته التجارب الاشتراكية الاخرى .

٥ – ونحن نرى كذلك أنه من الواجب الغاء نظام الغرامات الذى يمس أجر العامل وقوت يومه والاكتفاء بالجزاءات الأخرى الادبيه والتأديبيه التى قد تصل إلى حد نقل العامل إلى وظيفه أخرى أقل مستوى من وظيفته

الحاليه إذا ثبت أنه ليس جديرا بها كما نرى أنه يجب تقييد الحق فى اقتطاع أى مبلغ من أجر العامل بحجة تسببه فى فقد أو اتلاف أو تدمير أية مهمات أو آلالات بحيث لا يتم ذلك إلا بعد عرض الامر على اللجنة المشتركة وبعد موافقتها .

هـ - فى عقد العمل الفردى

١ - أن تعميم القرار ١١٣ لسنة ١٩٦٢ على جميع العاملين بحيث لا يتم تشغيل أى عامل فى أية مهنه إلا عن طريق مكاتب العمل وبحيث يكون ترشيح هذه المكاتب ملزما لاصحاب الاعمال والمؤسسات وذلك وفقا لاسبقيه القيد فى تلك المكاتب - أمر ولا شك يحقق مساواه حقيقيه بين جميع العاملين ويقف في وجه الوساطه والرشوة والمحسوبيه وهكذا تصبح مكاتب القوى العامليه ذات سلطة مماثله لسطلة ديوان الموظفين بالنسبه لموظفى الحكومه .

٢ - ان ضمان تحرير عقود العمل واثبات مدة خدمة العامل واجره الحقيقى بها أمر تتعلق به حقوق العامل ومن أجل تأكيد هذا الضمان فإن النص على ضرورة احتفاظ مكتب العمل واللجنه النقابيه بنسخة من عقود العمل المحررة فى دائرة اختصاصها من شأنه أن يمنع أى تلاعب بالعقود ويقف فى وجه اساليب التحايل التى يلجأ إليها بعض اصحاب الاعمال بتحرير عقود عمل على بياض من صورة واحدة ثم فصل العاملين والادعاء أن هذه العقود كانت محدده المدة بعد اضافة مايشاء لهم من بيانات إلى هذه العقود .

٣ - وإذا كان القانون قد ضيق على اصحاب الاعمال فى شأن التعيين تحت الاختبار إلا أنه حتى الان لازالت عقود الاختبار يساء استخدامها . والحقيقه انه لم يعد أى مبرر للابقاء على فتره الاختبار . ونحن نرى أن نظام الامتحانات وشهادات الخبرة والتدريب المهنى كافيه كل الكافيه للحكم على كفاءة العامل .

أما بالنسبة للاعمال البدوية التى لا تشترط أية كفاءة مهنيه فيكفى توافر الاشتراطات العامه اللازمه لشغل مثل هذه الوظائف كاللياقه الصحية أو أية شروط عامه أخرى متعلقه بالسن أو خلافه .

٤ - ومن الواجب أن ينص القانون الجديد على تحريم الالتجاء إلى تحرير عقود عمل محدده المدة فى الاعمال المستديمه بطبيعتها . ان ذلك من شأنه سد ابواب التحايل لاتخاذ هذه العقود وسيله لاغتيال حقوق العاملين ويكفل للعاملين استقرار حياتهم .

٥ - ويجب الغاء نظام المقاولين من الباطن ومتعهدى توريد العمال . ان هذا النظام الذى يقتطع فى حقيقة الامر من اجور العاملين ليعطيها لفئة طفيلية يترك كذلك مجالا للتهرب من تطبيق احكام القوانين العمالية .

٦ - ان المرأة العاملة تتقاضى وفقا للقانون الحالى اجازة وضع قدرها ٥٠ يوما لا تتقاضى عنها سوى ٧٠٪ (سبعون فى المائه) فقط من أجرها وذلك فى الوقت الذى تكون فيه احوج ما يكون إلي الرعاية وإلى سد نفقات الوضع والولادة ان تقرير حق المرأة العاملة فى اجازه وضع قدرها شهرين باجر كامل أمر يتمشى مع النظره الجديدة للمرأة العاملة .

و - فى التأمينات الاجتماعية

١ - ان احكام قانون التأمينات الاجتماعية يجب أن تظلل جميع العاملين دون استثناء . ذلك واجب يجب العمل على تحقيقه والتعجيل به .

٢ - ومن الواجب تعديل احكام قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يسد كل الثغرات التى اثبت التطبيق العملى وجوده . وبحيث يقرر القانون مزايا جديده للعاملين .

٣ - ويجب ان يشترك الاتحاد العام والنقابات العامه واللجان النقابيه كل فى مستواه اشتراكا فعليا فى تنفيذ قوانين التأمينات الاجتماعية والتعاون مع الجهة الادارية المنفذة - تعاون يمكن أن ينظمه القانون تبعا للمستويات الادارية والنقابية بحيث يكون للتنظيمات النقابية دورها الايجابى الطليعى فى هذا المجال .

٤ - ان مسئوليات التأمينات الاجتماعية يجب الا تقتصر فقط على منح المعونات والمعاشات وانما يجب ان ينصرف ايضا بذات الجهد والمسئولية إلي تأمين العاملين ضد مخاطر العمل اصلا بمعنى تحقيق الرعايه الوقائية الكاملة للعاملين .

وان انشاء وزارة للتأمينات الاجتماعية تشرف على هيئة التأمينات الاجتماعية وعلى ادارة الامن الصناعى وعلى معهد للابحاث الخاصة بالوقاية من اصابات العمل والامراض المهنية وعلى شئون الطب الصناعى والوقائى والتأمين الصحى ومعهد ومصنع للاطراف الصناعية أصبح الان أمرا ضروريا وسيسهم إلى حد كبير فى رفع مستوى الوقاية والرعاية للعاملين ويسهل التكامل فى الخدمات المتعلقة بهم ان انشاء وزارة للتأمينات الاجتماعية سيمنح التأمينات الاجتماعية دفعه جديدة تتفق مع مسئوليات البناء الاشتراكى .

خاتمة

وبعد - فهذه بعض المقترحات نقدمها إلى جماهير العمال وإلى العاملين في الحقل النقابي وإلى اعضاء مجلس الامة وإلى كل المهتمين بالشئون العامة وعلاقات العمل ومشاكل الانتاج .

وليست هذه المقترحات إلا جهدا متواضعا فى سبيل تطوير القوانين العمالية . ونحن على ثقة في أن المناقشة الجدية يمكن أن ينضج هذه المقترحات بالاضافة أو - التعديل بل يمكن أن تصل إلى مقترحات أكثر استجابة لمقتضيات التطور الثورى .

ذلك هو واجب كل مخلص لقضية الاشتراكية فى بلادنا .

القاهرة في يناير ١٩٦٥

المـراجـــع

١ - أ- ب كلوتابك - لمحة عام إلى مصر - ترجمة محمد مسعود .

٢ - د. إبراهيم جمعه - الميثاق والاتحاد الاشتراكى العربى الناشر دار الفكر العربى ١٩٦٢ .

٣ - إبراهيم شلبى - وكانت أيام - ١٩٨٧

٤ - إبراهيم الفطريفى - العمال والانتاج - ١٩٥٩

٥ - أحمد حسين - علاقات العمل بين أحكام التشريع وقرارات التحكيم .

٦ - أحمد عاطف حسن - تاريخ الحركة النقابية المصرية - ١٩٨١ .

٧ - الجود الليفتنات كدلونيل - مصر - ترجمة دكتور راشد البراوى .

٨ - الدكتور - أ.ج يكلانوف - الطبقة العامله في مصر المعاصره ترجمه د. أحمد حسان .

٩ - ألبتور بيرنز - الاستعمار البريطانى مصر - ترجمة أحمد رشدى صالح - ١٩٤٥ .

١٠ - أمين عز الدين - الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ .

١١ - أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العامله المصرية منذ نشوئها حتى ١٩٧٠ .

١٢ - تيودور روثستين - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ . ترجمة عبد الحميد العبادة ومحمد بدران .

١٣ - حسين علام - نقابات العمال ١٩٣٩ .

١٤ - جاد رضوان كمالى ، وفاروق خليل - احكان النقابات العمالية في التشريع المصرى للعمال ١٩٨٨.

١٥ - جورج جندى بك وجاك تاجر اسماعيل - كما تصوره الوثائق الرسميه مكتبة دار الكتب المصرية ١٩٤٧.

١٦ - د. داود حيدو ومصطفى الدباس - التركيب الطبقى للبلدان النامية تأليف عدد من العلماء السوفيتين - دمشق ١٩٧٢ .

١٧ - ذ . ك ليفين - الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث .

١٨ - في لبنان وسوريا ومصر - ترجمة بشير السباعى - الناشر دار ابن خلدون .

١٩ - د . رؤوف عباس - الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ .

٢٠ - د . رفعت السعيد بيومى - الصحافة اليسارية في مصر - ١٩٢٥ - ١٩٤٨ .

٢١ - د . رفعت السعيد بيومى - الاساس الاجتماعى للثوره العرابه.

٢٢ - د. سليمان محمد النخيلى - الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية .

٢٣ - سيد خليل ترك - الاتحاد العام للنقابات تاريخ ومستقبل ١٧٩٧ - ١٩٥٧ .

٢٤ - سيرانيان - مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ترجمة د. عاطف عبد الهادى .
٢٥ - شهدى عطيه - تطور الحركة الوطنية المصرية
٢٦ - طه سعد عثمان - مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر - الكتاب الأول / كفاح عمال النسيج .
٢٧ - طه سعد عثمان - مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر - الكتاب الثانى .
٢٨ - طارق البشرى - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . طبعة ١٩٧٢ .
٢٩ - عبد الرحمن بكر - عبد الناصر محرر الطبقة العامله .
٣٠ - عبد السلام عبد الحليم عامر - ثورة يوليو والطبقة العامله سلسلة تاريخ المصريين - ١٩٨٧ .
٣١ - د . عبد العظيم رمضان - الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ .
٣٢ - د. عبد العظيم رمضان - الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو .
٣٣ - د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ .
٣٤ - د . عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ .
٣٥ - د . عبد العزيز رفاعى - ثورة مصر ١٩١٩ .
٣٦ - عبد الله رضا - الحركة العماليه فى سوريا ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥ .
٣٧ - عبد المنعم الغزالى - محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الافريقية الدولية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ الطبعة الأولى ١٩٨٨ .
٣٨ - عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية فى مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ -١٩٦٧ .
٣٩ - عبد المنعم الغزالى - ٢٥ عاما من حياة اتحاد العمال العرب .
٤٠ - عبد المنعم الغزالى - ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم النضال الوطنى ١٩٥٦ .
٤١ - عزيزه محمد على - اتفاقيات العمل الدولية التى صادقت عليها مصر .
٤٢ - عصمت الهوارى - أحكام نقابات العمال الموسوعه القانونيه .
٤٣ - فتحى كامل - مع نالحركة النقابية المصرية في نصف قرن - صفحات من ذكريات .
٤٤ - فكرى الخولى - الرحلة
٤٥ - فوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى من العصر المملوكى - القاهرة ١٩٥٨ .
٤٦ - كامل محمد بدوى - المرجع في التشريعات العمالية الموحدة - الجزء الأول - عقد العمل الفردى وتأمين إصابات العمل .
٤٧ - محمد خالد - عبد الناصر والحركة النقابية طبعة ١٩٧١ .
٤٨ - محمد خالد - الحركة النقابية بين الماضى والحاضر طبعة ١٩٧٥ .
٤٩ - محمد اسماعيل - العمال في حرب رمضان .

٥٠ - محمد أحمد خضر - منظمة العمل الدولية وحماية الحريات النقابية .
٥١ - الدكتور محمد أنيس - وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الأول - طبعة ١٩٨٨ .
٥٢ - محمد رشدى - التطور الاقتصادى فى مصر
٥٣ - د . محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية الجزء الأول من ١٩١٢ - ١٩٣٧ .
٥٤ - محمد السعيد ادريس حزب الوفد والطبقة العاملة من ١٩٢٤ - ١٩٥٢ طبعة ١٩٨٩ .
٥٥ - مارسيل كولومب - تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٤٥ ترجمة زهير الشايب .
٥٦ - محمود العجمى - عبد المنعم الغزالى - مؤامرات الاتحاد الحر ضد عمال افريقيا والعمال العرب ١٩٥٨ .
٥٧ - الماريشال ويفل - اللنبى في مصر ترجمة على ابراهيم الاقطن ومصطفى كامل فوده .
٥٨ - يوسف فخرى ، محمد بدران ، محمد محمود مكرم - القوانين والقرارات العمالية والاجتماعية في مصر .
٥٩ - دكتور يونان لبيب رزق - الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ طبعة يناير ١٩٧٠ .
- تخطيط القوى العامله في ج . م . ع الكتاب الثانى ١٩٧١ .
- قوانين اشتراكية جديده من يوليو إلى ديسمبر ١٩٦١ . مصلحة الاستعلامات - الدار القومية للطباعة والنشر
- مجموعة قوانين اعادة تنظيم الدولة الصادرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧١ .
- دستور العمل فى هيئة التحرير ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .
- وزارة العمل - التنظيم النقابى الجديد القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .
- لجنة كتب سياسة - الثورة الاجتماعية قوانين يوليو المجيدة - ١٩٦١ .
- القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى
- وزارة العمل - التقرير السنوى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .
- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢٠ عاما .
- قضايا فكرية - الطبقة العامله المصرية - التراث - الواقع - آفاق المستقبل ١٩٨٧ .
- وزارة العمل - دليل العمل ١٩٦٨ - مجموعة القوانين والقرارات .
- البنك الأهلى المصرى - النشره الاقتصادية ١٩٧١ .
- البنك الأهلى المصرى - النشره الاقتصادية ١٩٧٦
- اتفاقيات العمل الدولية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ القاهره
- الحرية النقابية - مكتب العمل الدولى القاهرة ١٩٥٩ .
- كادر عمال الحكومة والقنال ١٩٥٥

- مرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال .
- مرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .
- الاتحاد المصرى للعمال - نشرة غير دوريه - عدد واحد ١٩ من مطبعة مجلس الشعب ٢١ اغسطس ١٩٥٧ .
- تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر العربية - ديسمبر ١٩٥٦ .
- عمال الاسكندرية في طريق الكفايه والعدل الرابطة القومية للعمل والعمال بمحافظة الاسكندرية .
- الكتاب السنوى للاحصاءات العامه للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ القاهرة ديسمبر ١٩٦١ .
- شئون العمل والعمال فى مصر يوليو ١٩٥٧
- رسائل مصر السياسى انكليزى كبير فى ١٩٠٥ نشره حزب الاصلاح على المبادئ الدستور عام ١٩٠٨
مجلة - الحساب ١٩٢٤ - ١٩٢٥
- اتحاد العمال ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .
- العمال ١٩٢٤ الاسكندرية .
- الطليعة من المجلد الأول ١٩٦٥ إلى المجلد الأخير ١٩٧٦ .

كتب للمؤلف

العنوان		السنة
* أندونيسيا المجاهدة		١٩٤٧
* نريد أن نتعلم	رابطة	١٩٤٧
* ١٣ نوفمبر عيد الجهاد الوطنى	الطلبة المصريين	
* اسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أمة		١٩٥٦
* التعايش السلمى		١٩٥٦
* ٢١ فبراير ١٩٤٦		١٩٥٦
* مشروع أيزنهاور الثانى		١٩٥٧
* العدوان البريطانى على عمان واليمن		١٩٥٧
* مؤتمرات الاتحاد الحر ضد عمال افريقيا والعمال العرب		
[بالاشتراك مع محمود العجمى السكرتير العام لاتحاد عمال مصر]		١٩٥٨
* تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم		
من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤		١٩٦٧
* تاريخ الحركة النقابية فى مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢		١٩٦٨
*الشفيع أحمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية فى السودان		١٩٧٢
* ٢٥ عاما على الاتحاد الدولى للعمال العرب		١٩٨١
* الديمقراطية الشرسة		١٩٨١
* تعليقات حول كامب ديفيد		١٩٨٢
* الارهاب الخمينى تشويه للإسلام		١٩٨٣
* مقالات وتقارير ودراسات عن العدوان الايرانى		١٩٨٤
* قادسية صدام ضد الضغيان والفاشية والاستعمار والصهيونية		١٩٨٤
* العمالة المصرية فى العراق		١٩٨٥
* شهادات واقعية من داخل ايران		١٩٨٧
* محاضرات عن الحركة النقابية		
مصريا وعربيا ودوليا وافريقيا		١٩٨٧
*دراسة عن الحركة العمالية		
المصرية والقضية الفلسطينية		١٩٩٠

* * * * *

* *

الفهـــرس

صفحة

الفصل الثالث

الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

١٩١٩ - ١٩٢٥

الفصل الرابع

من ١٩٢٥ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

الفصل الخامس

من ١٩٤٤ - حتى النصف الأول من ١٩٥٢

الفصل السادس

من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩

الفصل السابع

١٩٦٠ - ١٩٧٣





النقابة العامة
لسائقي السيارات
بالقاهرة
مؤتمر نقابات سائقي وعمال
النقل المشترك
بالمملكة المصرية
صوت النقابيين
نقابة
سائقي السيارات المتحدين
بالقاهرة
الاتحاد
قوة
نقابة
سائقي وعمال السيارات
باسيوط
نقابة سائقي وعمال الامنيبوس بالمنيا وفروعها
المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية
تحت نمرة ١٤١